

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
الشعبة الإحصائية

السلسلة واو العدد ٧٥ (المجلد الثاني)

دراسات في الطرق  
دليل المحاسبة القومية

# حسابات الأسر المعيشية: الخبرة العملية في المفاهيم والتجميع

المجلد الثاني

امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية



الأمم المتحدة

نيويورك، ٢٠٠٤

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض مادته على أي تعبير عن رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاته أو سلطاتها أو بتعيين حدوده أو حدودها. وعندما ترد كلمة "بلد" أو "منطقة" فهي تشمل أيضاً البلدان أو الأقاليم أو المناطق. وجهات النظر المعرب عنها في المقالات الموقعة من مؤلفيها هي وجهات نظر أولئك المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.F/75 (Vol. 2)

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.00.XVII.16 (Vol. 2)

حقوق المؤلف © مسجلة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة

## موجز المجلد الأول والمجلد الثاني

### المجلد الأول: حسابات قطاع الأسر المعيشية

- موجز المجلد الأول والمجلد الثاني
- فهرس محتويات المجلد الأول
- تمهيد للدليل
- موجز مناقشات فريق الخبراء
- اعتراف وتقدير
- قائمة أسماء الخبراء المساهمين في إعداد الدليل
- قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

### الفصل الأول: قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

- مفهوم قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ والمزيد من التفاصيل، بقلم لوردز فران

### الفصل الثاني: القطاع غير النظامي كجزء من قطاع الأسر المعيشية

- القطاع غير النظامي: التعريف الإحصائي وطرق الاستقصاء، بقلم رالف همسانز
- جمع إحصاءات القطاع غير النظامي - منهجية فيرست، بقلم ويلم فان دن أندل
- إحصاءات القطاع غير النظامي: الخبرات العملية من استقصاءات متخصصة، بقلم مارجاريتا ف. جوريرو
- مجموعة بيانات دنيا عن القطاع غير النظامي لأغراض الحسابات القومية، بقلم برند بيكر
- التقدم المحرز في قياس القطاع غير النظامي: العمالة ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي، بقلم جاكس شارمس

### الفصل الثالث: الخبرة العملية في تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية

- تجميع "حسابات القطاع الشخصي" في نظام الحسابات القومية الكندي، بقلم كريس جاكسون وباتريك أوهاجان
- قطاع الأسر المعيشية مع التأكيد الخاص على القطاع غير النظامي في الأوضاع الهندية، بقلم أ. سي. كولشرشتا
- القياس الكمي لإنتاج الأسر المعيشية وجوانب المساواة بين الجنسين في نيبال، بقلم مينا أشاريا
- تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية في ماليزيا، بقلم يتيمه سارجيان وفو كوانغ فيت
- وصلات بيانات جزئية - كلية (- جزئية) لأغراض الاستعمال في حسابات قطاع الأسر المعيشية، بقلم هاري ه. بوستنر

### الفصل الرابع: وصلات قطاع الأسر المعيشية بالقطاعات الأخرى

- تدفقات قطاع الأسر المعيشية مع التأكيد الخاص على الاستهلاك النهائي الفعلي والصلوات الأخرى بالقطاع الحكومي، بقلم إيرلنغ ج. فلوتوم
- المؤسسات غير الهادفة للربح وقطاع الأسر المعيشية، بقلم هلموت ك. أتمير ولستر م. سالامون
- الأسر المعيشية والاقتصاد العالمي: المثالان المكسيكي والألماني، بقلم برند بيكر وأندرس بفيل
- قطاع الأسر المعيشية وبقية العالم: منظور كاريبي، بقلم بيتر باريغ

## المجلد الثاني: امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية

### الفصل الخامس: أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية

#### ١ - حسابات الأيدي العاملة

- وضع تقديرات حسابات الأيدي العاملة: قضايا ومناهج، بقلم إيفند هوفمان

#### ٢ - الحسابات التابعة الوظيفية

- الحسابات التابعة الوظيفية: الصلات مع احتياجات السياسات الاجتماعية وسمات الطرق المنهجية، الخبرات العملية الفرنسية، بقلم جون - إيتيان شرون

#### ٣ - حسابات إنتاج الأسر المعيشية

- قياس وتقييم الأنشطة الاقتصادية غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، بقلم لوزيلا غلدشميث - كلرمون
- نظام حسابات تابعة أوروبي مقترح بشأن إنتاج الأسر المعيشية، بقلم جوهنا فاريونان وإيريس نيمي
- مقترح بشأن قياس إنتاج الأسر المعيشية غير السوقي، بقلم ديريك بلادس
- نحو تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة لأغراض دراسة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي في أطر الحسابات التابعة، بقلم ماري شامي وأنجيلا مي
- التقييم كقضية في الحسابات القومية وتحليل السياسات، بقلم سوجاي ج. شيفاكومار

#### ٤ - حسابات الموارد البشرية

- حسابات الموارد البشرية لأغراض التحليل الاقتصادي الاجتماعي المتكامل، بقلم يان و. فان تنغرن
- حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا، بقلم أون بيو هنغ
- حسابات قطاع الأسر المعيشية حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية: طريقة منهجية ونتائج خاصة بـ ١٩٨٤ و١٩٩٤، بقلم فيرا بيريز روخاس

#### ٥ - مصفوفات المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

- حسابات الرفاه بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، بقلم ستيفن ج. كونينغ
- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هولندا: نهج تجميعي، بقلم يولندا تيمرمان وبيتر فان دي فان
- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا: النتائج والاستخدامات والترسيخ في المؤسسات، بقلم ستيفن ج. كونينغ وكسمادي صالح

### الفصل السادس: قياس القضايا الاجتماعية

- قياس الظواهر الاجتماعية في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٩٧ - هل أحرز تقدم؟ بقلم برند بيكر وهيرمان هيرمان ودانيال مالنيك
- طريقة قياس فقر القدرات والطرق المكملة لقياس الفقر، بقلم تيري ماك كينلاي
- دليل إرشادي بشأن استقصاءات دراسات قياس مستويات المعيشة، بقلم مرغريت إ. غروش وبول غليوي

## فهرس محتويات المجلد الثاني

الصفحة

ج	موجز المجلد الأول والمجلد الثاني	.....
د	فهرس محتويات المجلد الثاني	.....
١	تمهيد للدليل	.....
٦	موجز مناقشات فريق الخبراء	.....
١٠	اعتراف وتقدير	.....
١١	قائمة الخبراء الذين ساهموا في إعداد الدليل	.....
١٤	قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة	.....

### الفصل الخامس: أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية

#### ١ - حسابات الأيدي العاملة

٣٧ - ٢١	وضع تقديرات حساب الأيدي العاملة: قضايا ومناهج: إيفند هوفمان	.....
٢١	أولاً - المقدمة والخلفية	.....
٢١	ثانياً - مجالات الاستعمال	.....
٢٢	ثالثاً - الدورية والفترات المرجعية	.....
٢٣	رابعاً - الوحدات والعناصر الهيكلية الأخرى	.....
٢٥	خامساً - قياس الكميات	.....
٢٦	سادساً - التصنيفات	.....
٢٦	سابعاً - العلاقات المحاسبية في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة	.....
٣٠	ثامناً - مصادر بيانات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة - أوجه الضعف والقوة	.....
٣٠	تاسعاً - الاستفادة من المصادر المختلفة في البلدان التي غطتها الدراسة	.....
٣١	عاشراً - النطاق القومي لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة	.....
٣٢	حادي عشر - تعليقات ختامية	.....
٣٣	ثاني عشر - تذييل، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	.....
٣٤	الرسم الإيضاحي ١: الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة	.....
٣٥	المراجع	.....

#### ٢ - الحسابات التابعة الوظيفية

٦٣ - ٤١	الصلات مع احتياجات السياسات وسمات الطرق المنهجية: الخبرات الفرنسية: جون - إيتيان شيرون	.....
٤١	أولاً - الخلفية	.....
٤٢	ثانياً - الحسابات التابعة راسخة في احتياجات واضعي السياسات	.....

٤٣	.....	ثالثاً - الترتيبات المؤسسية: البحث عن محفل ملائم
٤٤	.....	رابعاً - السمات العامة
٤٥	.....	خامساً - الإطار المحاسبي والبيانات
٤٥	.....	ألف - الهيكل الرئيسي
٤٦	.....	باء - ثلاثة أمثلة ملموسة: الصحة، والتعليم، وخدمات الإسكان
٤٧	.....	١ - حسابات الصحة
٤٧	.....	٢ - حسابات التعليم
٤٨	.....	٣ - حساب خدمات الإسكان
٤٨	.....	سادساً - من يفعل ماذا؟
٤٨	.....	ألف - نقطة البداية
٤٩	.....	باء - الإطار المحاسبي والتجميع التحريبي
٤٩	.....	جيم - الإنتاج المنتظم
٥٠	.....	دال - إخراج حسابات الصحة في فرنسا
٥٠	.....	هاء - إخراج حسابات التعليم في فرنسا
٥١	.....	واو - إخراج حسابات الإسكان في فرنسا
٥٢	.....	سابعاً - الاستنتاجات
٥٣	.....	المرفق الأول: بعض البيانات من حسابات الصحة الفرنسية
٥٦	.....	المرفق الثاني: بعض البيانات من حسابات التعليم الفرنسية
٥٨	.....	المرفق الثالث: بعض البيانات من حساب خدمات الإسكان الفرنسية
٦١	.....	المراجع
		<b>٣ - حسابات إنتاج الأسر المعيشية</b>
٦٧ - ٧٩	.....	قياس وتقييم الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية: لويزياً غلدشميث - كلرمون
٦٧	.....	أولاً - مقدمة
٦٧	.....	ثانياً - مدخلات العمالة: القياس بالوحدات الزمنية
٦٧	.....	ألف - المنهجية
٦٨	.....	باء - قياسات حديثة
٦٩	.....	ثالثاً - مدخلات العمالة: التقييم النقدي
٦٩	.....	ألف - المنهجية
٧٠	.....	باء - القياسات في الآونة الأخيرة
٧٠	.....	رابعاً - المنتجات: القيمة النقدية
٧٠	.....	ألف - المنهجية
٧٠	.....	١ - التقييم المباشر بالأسعار السوقية

الصفحة

٧١	٢ - التقييم بتكاليف المخرجات
٧١	باء - القياسات في الآونة الأخيرة
٧١	خامساً - المزيد من شرح القيم النقدية
٧١	ألف - الاستهلاك الخاص الموسع
٧٢	باء - الاستهلاك الخاص الموسع القياسي
٧٣	سادساً - الاستنتاجات
٧٨	المراجع
١٠١ - ٨١	نظام حسابات تابعة أوروبي مقترح بشأن إنتاج الأسرة المعيشية: جوهنا فاريونان وإيريس نيمي
٨١	أولاً - المقدمة
٨١	ثانياً - الحسابات الوطنية والحسابات التابعة
٨١	ثالثاً - إنتاج الأسرة المعيشية
٨١	ألف - نطاق حسابات الأسرة المعيشية التابعة
٨٢	باء - الأدوار الإنتاجية للأسر المعيشية
٨٦	جيم - المفاهيم التشغيلية بالنسبة إلى عمالة الأسرة المعيشية
٩٠	رابعاً - طريقة لتقييم إنتاج الأسرة المعيشية
٩٠	ألف - قيمة العمالة
٩١	باء - الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت
٩١	١ - الاستهلاك الوسيط
٩١	٢ - تكوين واستهلاك رأس المال الثابت
٩٢	٣ - خدمات المساكن والإسكان التي ينتجها المالكون
٩٢	٤ - الضرائب والإعانات
٩٢	جيم - حساب الإنتاج وتوليد الدخل
٩٤	خامساً - إنتاج الأسرة المعيشية في تسلسل حسابات الأسرة المعيشية
٩٩	سادساً - الاستفادة من النتائج
١٠٠	المراجع
١١٣ - ١٠٣	مقترح بشأن حساب تابع لقياس إنتاج الأسر المعيشية غير السوقية: ديريك بلادس
١٠٣	أولاً - المقدمة
١٠٤	ثانياً - الحساب التابع المقترح
١٠٤	ثالثاً - تغطية إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية
١٠٧	رابعاً - نوعا إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية
١٠٧	خامساً - تقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية
١٠٨	سادساً - تحديد الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

سابعاً - استهلاك رأس المال الثابت .....	١٠٩
ثامناً - ملخص المقترحات .....	١٠٩
المراجع .....	١١١
<b>نحو تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة لأغراض دراسة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي في أطر الحساب التابع:</b>	
ماري شامي وأنجيلاً مي .....	١١٥ - ١٣٣
أولاً المقدمة .....	١١٥
ثانياً المضي أبعد من حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية .....	١١٧
ثالثاً استخدام الوقت كأداة لقياس النشاط الاجتماعي .....	١٢٣
رابعاً التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة واستخدام الوقت .....	١٢٥
خامساً الأنشطة الاجتماعية من منظور الإنتاج الاجتماعي .....	١٢٥
سادساً الخلاصة .....	١٢٦
المرفق الأول: التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق (النسخة باء - ١، مسودة): رموز مختارة لوصف	
الأنشطة الاجتماعية .....	١٢٨
المرفق الثاني: مثال للأنشطة التي يمكن بحثها من منظور اقتصادي واجتماعي .....	
المراجع .....	١٣٣
<b>التقييم كقضية في الحسابات القومية وتحليل السياسات: سوجاي ج. شيفاكومار .....</b>	
١٣٥ - ١٥٩	
أولاً - المقدمة .....	١٣٥
ثانياً - التقييم حسب النظرية والممارسة .....	١٣٥
ثالثاً - النظرية الاقتصادية للقيمة .....	١٣٦
ألف - تطور نظرية القيمة .....	١٣٧
١ - الفترة الكلاسيكية .....	١٣٧
٢ - اقتصاديات القرن التاسع عشر .....	١٣٩
٣ - ظهور المدرسة الحديثة .....	١٣٩
٤ - مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (المألوف) .....	١٤٠
٥ - المدرسة النمساوية للاقتصاد .....	١٤١
٦ - إغلاق الدائرة .....	١٤٣
باء - الهيكل والتغير في أنظمة القيمة .....	١٤٣
رابعاً - القيمة والإحصاءات في تحليل السياسات: حالة "عمل المرأة" .....	١٤٤
ألف - تقييم عمل المرأة .....	١٤٤
١ - ما هو عمل المرأة؟ .....	١٤٥
٢ - المساواة بين الجنسين والعمل .....	١٤٥
٣ - مدلولات تحسين قياس عمل المرأة على السياسات .....	١٤٦



١٤٦	٤ - توصيات بشأن السياسات .....	١٤٦
١٤٧	٥ - الأمم المتحدة تستحث قياس القيمة .....	١٤٧
١٤٨	٦ - احتساب قيمة عمل المرأة .....	١٤٨
١٤٩	باء - مشكلتنا الوكالة المنفذة والمعرفة .....	١٤٩
١٤٩	١ - مشكلة الوكالة المنفذة .....	١٤٩
١٤٩	٢ - التجميع ومشكلة المعرفة .....	١٤٩
١٥٠	جيم - التقييم في غياب مرشد نظري .....	١٥٠
١٥٠	١ - آليات اختيار للسياسات في غياب معايير لتحديد المعالم .....	١٥٠
١٥١	٢ - الحكم على العوامل المقيدة للقيمة .....	١٥١
١٥٢	خامساً - الملخص والاستنتاجات .....	١٥٢
١٥٤	المراجع .....	١٥٤
<b>٤ - حسابات الموارد البشرية</b>		
<b>حسابات الموارد البشرية لأغراض التحليل الاقتصادي - الاجتماعي المتكامل: يان و. فان تنغرن ١٦٣ - ١٩٠</b>		
١٦٣	أولاً - المقدمة والموجز .....	١٦٣
١٦٤	ثانياً - إطار لتحليل حسابات الموارد البشرية .....	١٦٤
١٦٤	ألف - الإطار المحاسبي الشامل لحسابات الموارد البشرية .....	١٦٤
١٦٦	باء - الصيغة المختصرة لحسابات الموارد البشرية .....	١٦٦
١٦٧	جيم - التصنيفات والتصنيفات المتقاطعة .....	١٦٧
١٦٩	ثالثاً - مصادر البيانات، وتجميعها، وتكاملها .....	١٦٩
١٧١	رابعاً - تحليل حسابات الموارد البشرية .....	١٧١
١٧٢	ألف - التحليل الرئيسي لحسابات الموارد البشرية .....	١٧٢
١٧٣	باء - تحليل المدخلات - المخرجات ومصنوفة المحاسبة الاجتماعية لتقييم الأثر على مجمل الاقتصاد .....	١٧٣
١٧٤	جيم - إدماج بيانات استخدام الوقت لتحسين قياس الرفاهة في حساب الموارد البشرية .....	١٧٤
<b>حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا: أون بيو هنغ ١٩١ - ٢١٨</b>		
١٩١	أولاً - المقدمة .....	١٩١
١٩٢	ثانياً - الإطار المحاسبي لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا .....	١٩٢
١٩٢	ألف - تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا .....	١٩٢
١٩٣	باء - إطار قاعدة البيانات لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا .....	١٩٣
١٩٣	ثالثاً - مصادر، وفجوات، وتجميع، وتكامل البيانات .....	١٩٣
١٩٣	ألف - مناقشات عامة حول البيانات والتجميع .....	١٩٣
١٩٥	باء - مصادر وفجوات البيانات .....	١٩٥

١٩٥	١ - استقصاءات المنشآت .....
١٩٦	٢ - استقصاءات الأسر المعيشية .....
١٩٧	٣ - استقصاءات القوى العاملة والاستقصاءات الديمغرافية .....
١٩٧	٤ - المصادر الأخرى .....
١٩٨	جيم - منهجيات التجميع .....
١٩٨	١ - استقصاءات المنشآت .....
١٩٨	٢ - استقصاءات الأسر المعيشية .....
١٩٨	٣ - استقصاءات القوى العاملة والاستقصاءات الديمغرافية .....
١٩٩	رابعاً - النتائج الابتدائية .....
٢٠٠	المرفق ألف - تصنيف وإطار قواعد البيانات بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا .....
٢٠٢	المرفق باء - مجموعة بيانات ابتدائية بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا .....
٢٠٥	المرفق جيم - منهجيات التجميع .....
٢٠٩	المرفق دال - عرض قواعد البيانات .....
٢١٥	المرفق هاء - توفيق قواعد البيانات بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا في ١٩٩٥ .....
٢١٦	المراجع .....
<b>حسابات قطاع الأسر المعيشية حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية: طريقة منهجية ونتائج خاصة بكولومبيا</b>	
٢٤١ - ٢١٩	١٩٨٤ و ١٩٩٤: فيرا بيريز روخاس .....
٢١٩	أولاً - مقدمة .....
٢٢٠	ثانياً - حسابات الأسر المعيشية حسب الفئات الاقتصادية والاجتماعية .....
٢٢٠	ألف - قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية .....
٢٢٠	باء - أنواع القطاعات الفرعية لقطاع الأسر المعيشية .....
٢٢٠	١ - تقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية حسب الفئة المهنية .....
٢٢١	٢ - التقسيم إلى قطاعات فرعية حسب معايير إقليمية .....
٢٢٢	٣ - التقسيم إلى قطاعات فرعية حسب نوع النشاط الاقتصادي .....
٢٢٢	ثالثاً - مصادر البيانات لأغراض تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية .....
٢٢٢	ألف - استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كمصدر للبيانات لأغراض حسابات قطاع الأسر المعيشية .....
٢٢٣	باء - الفروق النظرية بين استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ونظام الحسابات القومية .....
٢٢٤	جيم - تجميع بيانات استقصاء الدخل والإنفاق .....
٢٢٥	رابعاً - نتائج حسابات قطاع الأسر المعيشية الكولومبي .....
٢٤٠	المراجع .....

## ٥ - مصفوفات المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

٢٧٥ - ٢٤٥٠	حسابات الرفاه بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها: ستيفن ج. كوينغ
٢٤٥	أولاً - مقدمة
٢٤٦	ثانياً - التدفق الدائري للدخل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
٢٤٨	ثالثاً - من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها: سلسلة الرفاه
٢٥٠	رابعاً - عرض سلسلة الرفاه في جداول نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها
٢٥١	ألف - حسابات العمالة والحسابات الاجتماعية الديمغرافية
٢٥٢	باء - مؤشرات الرفاه المتصلة باستهلاك الأسر المعيشية
٢٥٢	جيم - الآثار البيئية
٢٥٤	دال - الإنتاج غير المدر للدخل ضمن الأسرة المعيشية
٢٥٥	خامساً - تطبيقات نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وقضايا التجميع
٢٥٥	ألف - المزيد من تضمين البيانات الأساسية المتوفرة
٢٥٦	باء - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها كأداة لوضع النماذج وتحليل السياسات
٢٥٨	جيم - قضايا التجميع
٢٥٩	سادساً - استنتاجات
٢٧١	المراجع

### مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هولندا: نهج تجميعي:

٣١٤ - ٢٧٧٠	يولندا تيرمان وبيتر فان دي فان
٢٧٧	أولاً - مقدمة
٢٧٨	ثانياً - عرض مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموحدة الخاصة بهولندا
٢٧٨	ألف - تسلسل الحسابات
٢٨٠	باء - تصنيف الحسابات
٢٨٠	١ - فئات المدخلات الأولية
٢٨١	٢ - القطاعات المؤسسية وفئات الأسر المعيشية
٢٨٢	٣ - أنواع الضرائب والمساهمات الاجتماعية
٢٨٤	ثالثاً - مصادر البيانات والروابط الجزئية - الكلية
٢٨٤	ألف - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وبيانات الأيدي العاملة (الأجور والرواتب والعمالة)
٢٨٤	١ - الأيدي العاملة مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي ونوع الصناعة
٢٨٦	٢ - الأيدي العاملة مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي وفتة الأسرة المعيشية

٢٨٧	..... مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ودخل وإنفاق الأسر المعيشية	٢٨٧
٢٨٧	..... ١ - إحصاءات الدخل والحسابات الاقتصادية والاجتماعية	٢٨٧
٢٨٨	..... ٢ - استقصاء الموازنات والحسابات الاقتصادية والاجتماعية	٢٨٨
٢٨٨	..... ٣ - الحسابات الاقتصادية والاجتماعية ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية	٢٨٨
٢٨٩	..... رابعاً - النتائج والتحليل	٢٨٩
٢٨٩	..... ألف - عرض المصفوفات الفرعية المعنية بالأيدي العاملة	٢٨٩
٢٩٠	..... باء - عرض مصفوفات فرعية لدخل الأسر المعيشية	٢٩٠
٢٩٢	..... جيم - استعمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليلات المضاعفات	٢٩٢
٢٩٣	..... خامساً - من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها	٢٩٣
٢٩٣	..... ألف - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية شاملة حسابات بيئية	٢٩٣
٢٩٤	..... باء - الإنتاج غير المولد للدخل	٢٩٤
٢٩٤	..... جيم - امتدادات مستقبلية	٢٩٤
٣١٢	..... المراجع	٣١٢
مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا: النتائج والاستخدامات والترسيخ في المؤسسات: ستيفن ج. كورننغ وكسمادي صالح		
٣١٥ - ٣٥٢	.....	٣١٥
٣١٥	..... أولاً - مقدمة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا	٣١٥
٣١٥	..... ألف - مصفوفة محاسبة اجتماعية مجملة	٣١٥
٣١٧	..... باء - التصنيفات	٣١٧
٣١٩	..... جيم - دخل اليد العاملة والعمالة حسب الصناعات	٣١٩
٣٢١	..... ثانياً - منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لأغراض تقييم التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي	٣٢١
٣٢١	..... ألف - الاتجاهات العامة	٣٢١
٣٢٢	..... باء - التحولات في عدم المساواة	٣٢٢
٣٢٣	..... جيم - مثال على استخدام منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في التحليلات	٣٢٣
٣٢٦	..... ثالثاً - الدور الحالي لمنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا	٣٢٦
٣٢٦	..... ألف - إحصاءات الدخل القومي في إندونيسيا	٣٢٦
٣٢٩	..... باء - نحو تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣	٣٢٩
٣٢٩	..... جيم - وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥	٣٢٩
٣٣٠	..... دال - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ الخاصة بإندونيسيا	٣٣٠
٣٣١	..... هاء - فائدة مصفوفات المحاسبة الاجتماعية	٣٣١

٣٣١	رابعاً - تقييم دراسة حالة إندونيسيا .....
٣٣١	ألف - مساهمة منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في فهم التنمية في إندونيسيا .....
٣٣٣	باء - أجندة للمزيد من البحوث .....
٣٥٠	المراجع .....

## الفصل السادس: قياس القضايا الاجتماعية

### قياس الظواهر الاجتماعية في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٩٧، هل أحرز تقدّم؟: برنند بيكر وهيرمان هيرمان

٣٦١ - ٣٥٥	ودانيال مانليك .....
٣٥٥	أولاً - مقدمة .....
٣٥٦	ثانياً - معلمان من معالم قياس الظواهر الاجتماعية .....
٣٥٦	ثالثاً - سمات مجموعتي ١٩٥٤ و ١٩٩٧ من المؤشرات الاجتماعية .....
٣٥٧	رابعاً - استنتاجات .....
٣٥٩	المرفق: مقارنة بين المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٥٤ وعام ١٩٩٧ .....
٣٦٠	المراجع .....

### طريقة قياس فقر القدرات والطرق المكتملة لقياس الفقر: تيري ماك كينلاي

٣٦٣ - ٣٦٣	أولاً - مقدمة .....
٣٦٤	ثانياً - فقر الدخل وفقر القدرات .....
٣٦٤	ألف - النهج التقليدي: فقر الدخل .....
٣٦٥	باء - مشاكل نهج القياس النقدي .....
٣٦٥	ثالثاً - فقر القدرات .....
٣٦٦	ألف - قياس فقر القدرات .....
٣٦٧	باء - مؤشرات فقر القدرات .....
٣٦٨	جيم - مؤشرات القدرة على الحصول على الخدمات العامة .....
٣٦٩	رابعاً - تقديرات الفقر استناداً إلى الإنفاق .....
٣٧٠	خامساً - البعد الأصولي للفقر .....
٣٧٠	ألف - الأصول الإنتاجية .....
٣٧١	باء - الفئات الأخرى للأصول .....
٣٧٢	جيم - العمالة واستخدام الأصول .....
٣٧٢	دال - المساكن والأصول الاستهلاكية المعمّرة .....

الصفحة	
سادساً - تنفيذ نظام من المؤشرات .....	٣٧٣
ألف - مجموعات المؤشرات .....	٣٧٣
١ - القدرات البشرية .....	٣٧٣
٢ - القدرة على الحصول على الخدمات العامة .....	٣٧٣
٣ - الإنفاق الجاري .....	٣٧٣
٤ - فئات الأصول .....	٣٧٣
( أ ) - الأصول الإنتاجية والعمالة .....	٣٧٣
(ب) - المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى .....	٣٧٤
باء - الخلاصة .....	٣٧٤
المراجع .....	٣٧٦
دليل إرشادي بشأن استقصاءات دراسات قياس مستويات المعيشة: مرغريت إ. غروش وبول غليوي .....	٣٧٧ - ٣٩٨
أولاً مقدمة .....	٣٧٧
ثانياً - ما هو الاستقصاء في إطار مشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة؟ .....	٣٧٧
ألف - الاستبيانات متعددة المواضيع .....	٣٧٨
باء - إجراءات موسعة لضبط النوعية .....	٣٨١
ثالثاً - تاريخ موجز للدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة حتى الآن .....	٣٨٦
ألف - تطور استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة .....	٣٨٦
باء - استعمال البيانات .....	٣٨٧
جيم - الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في الوقت الحاضر .....	٣٨٩
المرفق: إيضاح استبيان "نموذجي" للدراسة على قياس مستوى المعيشة: موجز تصميم استبيان بشأن غانا .....	٣٩١
المراجع .....	٣٩٧

## تمهيد للدليل

### أولاً - ملاحظات عامة

١ - يركز هذا الدليل على حسابات قطاع الأسر المعيشية وامتداداتها الممكنة حسبما يصفها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣).<sup>١</sup> وهو يستهدف وصف الخبرات العملية التي مرت بها البلدان فيما يتعلق بقضايا مفهوم وتجميع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية.

٢ - يعتبر هذا الدليل جزءاً من سلسلة "أدلة الحسابات القومية" التي تعدها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة مساندة لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وتشمل هذه السلسلة، إلى جانب هذا الدليل، الأدلة التالية التي تم نشرها (أو ستُنشر قريباً) بشأن:

- الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة؛<sup>٢</sup>
- استخدام نظام الحسابات القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛<sup>٣</sup>
- تجميع وتحليل جداول المدخلات والمخرجات؛<sup>٤</sup>
- الصلات بين منشآت الأعمال التجارية والحسابات القومية؛<sup>٥</sup>
- نهج أنظمة بشأن تجميع الحسابات القومية؛<sup>٦</sup>
- استخدامات الحسابات القومية في التحليلات والسياسات.<sup>٧</sup>

٣ - إلى جانب الأدلة التي أعدتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، تعد مؤسسات أخرى أعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية كالمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن مؤسسات دولية أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة السياحة الدولية وغيرها، أدلة في مجالات اختصاصاتها الإحصائية. ويتم الإعلان عن كافة الأدلة التي نشرت أو التي ستُنشر قريباً مساندة لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في: نشرة أخبار ومذكرات نظام الحسابات القومية الخاصة بالفريق العامل المشترك بين الأمانات، وهي نشرة إخبارية نصف سنوية تُحررها وتنشرها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.<sup>٨</sup>

٤ - هذا الدليل هو تجميع لمساهمات قدمها مؤلفون متعددون متخصصون في الحسابات القومية والمجالات ذات الصلة بها. وفي الإعداد لهذا الدليل، التقى المؤلفون في الأمم المتحدة (المقر الرئيسي) أثناء "اجتماع فريق الخبراء المعني بالحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية" في نيويورك ما بين ٦ و ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧. وفي هذا الاجتماع، نوقشت الدراسات التي عرضت وحيثما كان ذلك ضرورياً، جرى التقدم باقتراحات لإجراء تغييرات. ويلي هذا التمهيد موجز لمناقشات فريق الخبراء. كما أدل الفريق بتعليقات على "روح" هذا الدليل وهي مدرجة في الجزء التالي.

### ثانياً - "روح" هذا الدليل

٥ - تقليدياً، يعتبر قطاع الأسر المعيشية أقل قطاعات نظام الحسابات القومية تطوراً. ومع أن إصدار عام ١٩٦٨ السابق من نظام الحسابات القومية أوصى بتجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية، لا يضع مثل هذه الحسابات سوى بضعة بلدان حالياً. ويصف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ المفاهيم التي تستند إليها السلسلة الكاملة من حسابات كافة القطاعات شاملة قطاع الأسر المعيشية. وبما أن قطاع الأسر المعيشية مؤلف من كافة المعلومات الاقتصادية بشأن كل من سكان البلد المعني، يكمن التحدي في تخصيص المزيد من الموارد لأغراض تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية. ويعتبر هذا الدليل وسيلة لمساعدة هذه الجهود. والهدف هو وضع مجموعة من حسابات قطاع الأسر المعيشية أكثر استقلالية (أي مستندة إلى بياناتها الذاتية) من الممارسات السائدة التي تعتبر قطاع الأسر المعيشية فضالة بقية القطاعات.

٦ - إلى جانب حسابات قطاع الأسر المعيشية، هناك حاجة لوضع المزيد من الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية ومصنوفات المحاسبة الاجتماعية. وتظهر قضيتان رئيسيتان. أولاً، بما أن النمو الاقتصادي لا يترجم آلياً إلى تنمية بشرية لكافة الفئات في المجتمع، تبرز إلى المقدمة في وضع السياسات ضرورة دراسة الصلات فيما بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية. وقد نوقشت

تلك الصلات مناقشة مستفيضة في المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة كالقمة الاجتماعية في كوبنهاغن أو مؤتمر المرأة في بكين، واستقر الرأي على أن الحسابات التابعة ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية وسيلة ملائمة لتحليل هذه الصلات. ثانياً، بما أن المجتمعات تنتقل ليس من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة فحسب، بل أيضاً من عصر الصناعة إلى عصر الخدمات والمعلومات، من الضروري إتاحة أساس لتحليل هذا التغيير. ويمكن تحقيق هذا بزيادة تطوير المفاهيم ومناهج التجميع الخاصة بتحليل خصائص رأس المال البشري والتغييرات فيها ضمن قطاع الأسر المعيشية، وفتاته من الأسر المعيشية والعاملين والصناعات.

٧ - تعتمد سياسات الاقتصاد الكلي في كافة مناطق العالم اعتماداً كبيراً على الإجماليات الرئيسية لنظام الحسابات القومية، شاملة إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق النهائي، وتكوين رأس المال، الخ. غير أنه نظراً لتزايد الطلب على السياسات الاجتماعية - الاقتصادية، يمكن تعزيز الفائدة من الحسابات القومية لأغراض تحليل السياسات بزيادة استعمال مرونة إطارها ولا سيما من خلال الحسابات التابعة وعمليات التحليل.

٨ - معدّو الحسابات القومية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء هم المستعملون المستهدفون بهذا الدليل. وهو ينبغي أن يعدّهم لحوار مع المتخصصين في الإحصاء في شتى الحقول الاجتماعية، فضلاً عن الباحثين وصانعي السياسات.

٩ - نظراً لتنوع القضايا الاجتماعية في البلدان وفيما بينها، من غير الحكمة البحث عن إرشادات شاملة. ومع أن هذا الدليل يغطي قضايا متنوعة ذات أهمية بالنسبة إلى هذا الموضوع، لا يمكنه أن يكون شاملاً ولا يطمح إلى ذلك، لا فيما يتعلق بالمفاهيم ولا فيما يتعلق بالوصف الخاص بكيفية إقامة قطاع الأسر المعيشية وحساباته التابعة.

## ثالثاً - الهيكل العام لهذا الدليل

١٠ - يقسّم هذا الدليل إلى جزئين. ويسمى الجزء الأول "حسابات قطاع الأسر المعيشية" وهو مكرس للحدّث عن وضع حسابات قطاع الأسر المعيشية حسبما يصفها الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويسمى الجزء الثاني "امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية". وهو يركّز على مختلف أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية باعتبارها امتدادات لحسابات هذا القطاع.

١١ - يحتوي الفصل الأول من المجلد الأول وصف قطاع الأسر المعيشية وفق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وهو يتيح المزيد من تفاصيل إيضاحات هذا القطاع. ويركّز الفصل الثاني على مفهوم القطاع غير النظامي الذي يعتبر من السمات البالغة الأهمية لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ فيما يتعلق بالإنتاج السوقي لوحدة الأسر المعيشية، والدخل الذي ينجم عن أنشطة الإنتاج تلك، فضلاً عن فرص العمل في القطاع غير النظامي. أما الفصل الثالث فيعرض حالات بلدان معيّنة وحالات دراسات في تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية. ختاماً، يصف الفصل الرابع الصلات بين قطاع الأسر المعيشية وقطاعات أخرى مختارة.

١٢ - المجلد الثاني مكرّس بصورة رئيسية لمختلف أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية: حسابات اليد العاملة، والحسابات التابعة الوظيفية، وحسابات إنتاج الأسر المعيشية، والحسابات الاجتماعية - الاقتصادية حسبما تعكسها حسابات الموارد البشرية، ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وهي جميعها موصوفة في الفصل الخامس. أما الفصل السادس من المجلد الثاني فيركّز على قياس القضايا الاجتماعية. فهو يصف مختلف المؤشرات الاجتماعية ومشاكل قياسها والمصادر المحتملة للبيانات.

١٣ - تعكس أوراق الدراسة المدرجة في المجلدين الأول والثاني من هذا الدليل الخبرات العملية في عدد من الميادين المتصلة بالحسابات القومية. وبما أنه لكل من الميادين أدبياته الخاصة به، تتيح أوراق الدراسة هذه قائمة من المراجع عن العمل الذي جرى القيام به في أماكن أخرى والهدف منها أن تكون شاملة قدر الإمكان. ويمكن أن تشمل قائمة المراجع مؤلفات عن المفاهيم وطرق التجميع، كما تعكس الخبرات العملية في مجال تطبيق تلك المفاهيم والطرق في مناطق مختلفة من العالم.



## رابعاً - محتويات المجلد الأول "حسابات قطاع الأسر المعيشية"

١٤ - يركز الفصل الأول من المجلد الأول وعنوانه: "قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣" على مفهوم قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويعطي المزيد من التفاصيل. وبما أن الرأي استقر على أن القضايا التي تؤثر في الأسر المعيشية مبعثرة في مختلف أقسام النظام، يساعد هذا الفصل في إنجازها في إطار مقدمة لهذا الدليل. ويتناول هذا الفصل بصورة خاصة تعريف قطاع الأسر المعيشية وقطاعاته الفرعية والجوانب المختلفة لأنشطة الأسر كمنتجة، وكمتلقية للدخل، وكمستهلكة. كما يتناول أعضاء الأسر المعيشية باعتبارهم فئة سكانية ناشطة اقتصادياً.

١٥ - يعطي الفصل الأول مزيداً من التفاصيل عن جوانب هامة من الأسر المعيشية ليست مفصلة في الدليل. وستناقش مرة ثانية بمزيد من التفصيل في فصول لاحقة من هذا الدليل جوانب أخرى كالقطاع غير النظامي ضمن قطاع الأسر المعيشية أو حدود الإنتاج.

١٦ - يركز الفصل الثاني وعنوانه: "القطاع غير النظامي كجزء من قطاع الأسر المعيشية" على مفهوم القطاع غير النظامي الذي هو من السمات البالغة الأهمية التي غالباً ما تهمل في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وهو يغطي إنتاج وحدات الأسر المعيشية السوقية، والدخل الناجم عن أنشطة الإنتاج تلك فضلاً عن العمالة في القطاع غير النظامي. وتغطي أول ورقة دراسة في هذا الفصل مفهوم القطاع غير النظامي وكيفية تحول هذا المفهوم إلى طريقة منهجية لإجراء استقصاءات (مسوحات) للقطاع غير النظامي. وتصف تلك الورقة بالتفصيل تعريف القطاع غير النظامي الذي ووفق عليه في المؤتمر الدولي الخامس عشر للمتخصصين بإحصاءات اليد العاملة الذي عقد في عام ١٩٩٣. وتعطي الورقة الثانية مزيداً من التفاصيل عن نهج متكامل لأنشطة المسوح (الاستقصاءات) التي تقوم بها مكاتب وهيئات الإحصاء الوطنية بشأن المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة المسماة منهجية فيرست (طريقة الأسلوب العقلاني التام المتكامل في الدراسات الاستقصائية).

١٧ - تصف الورقة الثالثة المدرجة في الفصل الثاني تجربة الفلبين في جمع بيانات القطاع غير النظامي في المناطق الحضرية بصفة عامة وبيانات العاملين من بيوتهم والأطفال العاملين بصفة خاصة. أما الورقة التالية لها في الفصل الثاني فهي تعرض اقتراحاً بشأن مجموعة بيانات دنيا عن القطاع غير النظامي لأغراض الحسابات القومية. أما الورقة الأخيرة في الفصل فهي تلقي نظرة عامة على التقدم المحرز في مجال قياس القطاع غير النظامي وتتيح بيانات عن مستوى وتطور العمالة والإنتاج في القطاع غير النظامي.

١٨ - يعطي الفصل الثالث وعنوانه: "الخبرة العملية في تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية" نظرة عامة على ممارسات بلدان مختارة في مجال تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية. ويبدأ الفصل بورقة دراسة عن تجربة كندا تليها أوراق دراسة عن تجارب الهند ونيبال وماليزيا. كما تتوسع الورقة الأخيرة في هذا الفصل في الحديث عن الصلات بين البيانات الكلية والبيانات الجزئية فيما يتعلق بحسابات قطاع الأسر المعيشية.

١٩ - الفصل الرابع وعنوانه: "صلات قطاعات الأسر المعيشية بالقطاعات الأخرى" هو آخر فصول المجلد الأول. وهو يبدأ بورقة دراسة عن تجربة النرويج في مجال صلات قطاع الأسر المعيشية بالقطاع الحكومي، تليها ورقة دراسة عن الصلات بين قطاع الأسر المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح. في الختام، تناقش بعض التجارب في مجال الصلات المباشرة والصلات غير المباشرة لقطاع الأسر المعيشية مع بقية العالم مع تركيز خاص على البعد الاجتماعي - الاقتصادي لهذا القطاع وفئات فرعية محددة منه. تبيّن ورقة الدراسة عن تجربة منطقة البحر الكاريبي بصفة خاصة قابلية تعرض البلدان الصغيرة لآثار صلات خارجية.

## خامساً - محتويات المجلد الثاني "امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية"

٢٠ - يركز المجلد الثاني من هذا الدليل على امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية. ويعرض الفصل الخامس بعنوان "أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية" خمسة أنواع مختلفة من الامتدادات. الأول منها حسابات اليد العاملة، وهو مزيد من التفصيل للفصل السابع عشر من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بعنوان: "السكان ومدخلات اليد العاملة". وهناك من يقول إن حسابات اليد العاملة هي ملحق ضروري للحسابات القومية. إلا أن حسابات اليد العاملة التفصيلية هي، حسبما تبيّن ورقة الدراسة، أداة نادراً ما تطبق ضمن الممارسات الخاصة بالحسابات القومية.

٢١ - المثال التالي على الحسابات التابعة هو الحسابات التابعة الوظيفية. وتركز الورقة المدرجة في هذا الدليل على المثال الفرنسي من الحسابات التابعة الوظيفية التي ترجع إلى السبعينات حين شرعت فرنسا في وضع حسابات تابعة وظيفية بشأن قطاع البحوث والتطوير، وقطاع الصحة، والحماية الاجتماعية، الخ. وهو يصف أثر الاحتياجات من السياسات على وضع الحسابات التابعة.

٢٢ - المثال الآخر على الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية قياس إنتاج الأسر المعيشية سواء ضمن حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية أو، بصورة خاصة، خارجها. وتثير أوراق الدراسات قضايا متنوعة في هذا الموضوع وهي ليست منهجية فحسب ولكنها تشمل التصنيف وممارسات بلدان محددة. تناقش آخر ورقة دراسة في هذا الجزء القضايا النظرية في مجال تقييم الأنشطة غير السوقية.

٢٣ - يركّز النوع الرابع من الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية الموصوف في المجلد الثاني على حسابات الموارد البشرية التي طورها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وعلى نقيض الحسابات التابعة الوظيفية، فإن حسابات الموارد البشرية هي ما يسمى حسابات تابعة متكاملة (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرتان ٢١ - ١٢٢/١٢٣). وهي عرض شامل لنظام الحسابات القومية يضم بعض التغييرات في المفاهيم ومزيداً من التفاصيل في التصنيفات مساندة لتحليل بديل للحسابات التابعة. وهي تتيح إطاراً متكاملًا من البيانات الاجتماعية - الاقتصادية. أما السمات العامة لهذه الحسابات فهي معروضة في ورقة الدراسة الأولى في ذلك الجزء. كما تعرض أوراق الدراسات التالية تجارب تجميع هذه الحسابات في جمهورية كوريا وفي كولومبيا.

٢٤ - يعرض الجزء الأخير من الفصل الخامس، مصفوفات المحاسبة الاجتماعية وامتداداتها (مصفوفات المحاسبة الاجتماعية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها). وهي، مثل حسابات الموارد البشرية، عرض شامل لنظام الحسابات القومية، ولذلك يمكن الإشارة إليها باعتبارها حسابات تابعة متكاملة. وتصف ورقة الدراسة الأولى في هذا الجزء السمات العامة لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية وبصفة خاصة نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في قياس الرفاهة. أما ورقتنا الدراسة الأخرين فتعرضان الخبرة العملية في إدخال مصفوفات المحاسبة الاجتماعية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هولندا واندونيسيا.

٢٥ - يستمد الفصل الخامس هيكله من نطاق الحسابات التابعة: تركز حسابات اليد العاملة والحسابات التابعة الوظيفية على جوانب خاصة من البعد الاجتماعي - الاقتصادي لقطاع الأسر المعيشية. وتشمل حسابات إنتاج الأسر المعيشية الأنشطة غير المشمولة في حدود الإنتاج المدرجة في نظام الحسابات القومية. وتغطي حسابات الموارد البشرية ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها كافة الجوانب السابقة الذكر، لا سيما المتعلقة بأسواق العمل وتلك المتضمنة في الحسابات التابعة الوظيفية. كما يتيح نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وحسابات الموارد البشرية الصلة فيما بين نهج المؤشرات الاجتماعية والحسابات القومية. ويستهدف نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أن يشمل حسابات بيئية. وتعتبر أنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أكثر أنظمة المحاسبة الاجتماعية - الاقتصادية تفصيلاً؛ وفي الوقت نفسه، تعتبر أكثر الأطر طلباً للبيانات والموارد.

٢٦ - الفصل السادس هو الفصل الأخير في المجلد الثاني بعنوان "قياس القضايا الاجتماعية". وتتناول الحسابات التابعة قضايا اجتماعية كالفقر والرعاية الصحية والتعليم. ويعنى هذا الفصل بوصف تلك القضايا إحصائياً. وتركّز أول ورقة دراسة في هذا الفصل على تعريف وقياس المؤشرات المختارة والتقدم المحرز في العقود السالفة من السنوات. وتصف ورقة الدراسة التي تليها الجهود المبذولة لوضع مؤشرات ملائمة بشأن "الفقر" باعتباره قضية اجتماعية. أما الورقة الأخيرة فتصف الاستقصاءات كمصدر من مصادر البيانات لتجميع المؤشرات الاجتماعية.

## الحواشي

- <sup>١</sup> لجنة الجماعات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، والبنك الدولي (١٩٩٣): نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، بروكسل/لوكسمبورغ، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.94.XVII.4).
- <sup>٢</sup> الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، دراسات في الطرق، دليل المحاسبة القومية، السلسلة واو، العدد ٦١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.93.XVII.12).
- <sup>٣</sup> الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، دراسات في الطرق، دليل المحاسبة القومية، السلسلة واو، العدد ٦٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.96.XVII.11).
- <sup>٤</sup> United Nations Statistics Division, Studies in *Methods, Handbook of National Accounting*, Series F. No 74 (United Nations, Sales No. E.96.XVII.9).
- <sup>٥</sup> United Nations Statistics Division, Studies in *Methods, Handbook of National Accounting*, Series F. No 76 (United Nations, Sales No. E.02.XVII.5).
- <sup>٦</sup> United Nations Statistics Division, Studies in *Methods, Handbook of National Accounting*, Series F. No 77 (United Nations, Sales No. E.99.XVII.10).
- <sup>٧</sup> United Nations Statistics Division, Studies in *Methods, Handbook of National Accounting*, Series F. No 81 (United Nations, Sales No. E.00.XVII.13).
- <sup>٨</sup> يجري توزيع نشرة أخبار وملاحظات بشأن نظام الحسابات القومية بأربع من اللغات المعتمدة في الأمم المتحدة (الإنكليزية، والفرنسية، والروسية والإسبانية) ويمكن الوصول إليها على شبكة الإنترنت على العنوان: <http://www.un.org/Dept/unsd>. ويمكن توجيه المراسلات شاملة طلبات الاشتراك المجاني إلى: UNSD, Room DC2-1720, New York, NY 10017, U.S.A.، الهاتف: +1-212-963-4854، فاكس: +1-212-963-1374. بريد إلكتروني: [sna@un.org](mailto:sna@un.org).

## موجز مناقشات فريق الخبراء

٢٧ - أجرى فريق الخبراء في الاجتماع الذي عقده في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مناقشات مكثفة بشأن أوراق الدراسة التي تم عرضها. ويدرج الموجز التالي الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلاف التي عرضت في الفصل الثاني من المقدمة.

### أولاً - حسابات قطاع الأسر المعيشية

#### ألف - قطاع الأسر المعيشية

٢٨ - يوجز المجلد الأول من هذا الدليل مختلف جوانب حسابات قطاع الأسر المعيشية حسبما يوجزها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وهناك حاجة للمزيد من الإيضاحات فيما يتعلق بمفاهيم محددة موجزة في ذلك النظام. ومن الضروري بصفة خاصة القيام بالمزيد من العمل على التنفيذ في العمليات والقياسات فيما يتعلق بمفاهيم كالإنفاق، والقطاع غير النظامي، والأنشطة الخفية أو غير القانونية وإنتاج الأسر المعيشية.

٢٩ - فيما يتعلق بنطاق حسابات قطاع الأسر المعيشية، تعطى الأولوية لتجميع حسابات الإنتاج، والدخل والاستخدامات الخاصة بالأسر المعيشية بهدف التوصل إلى ادخار الأسر المعيشية. وتبعاً للحاجة، ومدى توفر البيانات والموارد، يمكن أن تقوم البلدان بالمزيد من تطوير حسابات قطاع الأسر المعيشية شاملة حساب رأس المال والحساب المالي وأيضاً الميزانية العمومية.

٣٠ - فيما يتعلق بالتحليل التفصيلي للصلات الاقتصادية والاجتماعية، من المقترح وضع تصنيف فرعي دولي لقطاع الأسر المعيشية. ويمكن وضع هذا التصنيف استناداً إلى عدة معايير، شاملة الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية كالمستوى التعليمي وفتة المهنة للشخص المرجعي، وما إذا كانت الأسرة المعيشية زراعية أم لا، الخ. كما يمكن استعمال مستوى الدخل كمعيار من معايير التصنيف.

٣١ - يشمل الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية جزءاً من إنتاج الأسر المعيشية غير السوقية (مثل الإنتاج الزراعي وكافة السلع للاستهلاك الخاص). ولأسباب عديدة، من بينها تناسق عرض إجماليات الاقتصاد الكلي، وتقييم الصعوبات الناجمة عن الافتقار إلى الأسعار ذات الجدوى الاقتصادية، وفائدة الحسابات القومية المركزية لأغراض السياسات الحكومية، ينبغي أن تبقى حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية حيث هي (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفصل السادس، الفقرات من ٦ - ١٩ إلى ٦ - ٢٢). لأغراض التحليل، جرى اقتراح ضرورة أن يشمل الحساب التابع الخاص بإنتاج الأسر المعيشية غير السوقية كافة المجموعة من هذا الإنتاج، أي ينبغي أن يشمل أنشطة تقع خارج وداخل حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، وأن هذه ينبغي عرضها على حدة في الحساب التابع بحيث تتم إتاحة أكثر الإمكانيات مرونة واتساع نطاقاً لأغراض تحليل نسبة الإنتاج غير السوقية.

#### باء - القطاع غير النظامي كجزء من قطاع الأسر المعيشية

٣٢ - فيما يتعلق بتحديد إنتاج القطاع غير النظامي مقارنة بمجموع إنتاج قطاع الأسر المعيشية، من الضروري القيام بالمزيد من تنفيذ العمليات والعزو الواضح للوحدات المنتجة لقطاعها المعنية بهدف تفادي الفجوات في البيانات أو الازدواجية في العد في البلدان، فضلاً عن زيادة قابلية المقارنة الدولية.

٣٣ - باتباع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ينبغي اعتبار القطاع غير النظامي فرعاً من قطاع الأسر المعيشية لكي يصبح من الممكن وضع تدابير موجهة للرعاية والرفاهية. فعلى سبيل المثال، يمكن تعريف الأسر المعيشية الواقعة في إطار القطاع غير النظامي بأنها الأسر التي يرد معظم دخلها من إنتاج في القطاع غير النظامي.

٣٤ - لنظام الاستقصاءات المتكامل الخاص بأنشطة الأسر المعيشية ميزات إذا قورن باستقصاءات لا تغطي سوى واحد أو بضعة من القطاعات الفرعية أو الأنشطة. وفيما يتعلق بالنواقص التي ما زالت سائدة في البيانات الخاصة بإنتاج الأسر المعيشية السوقية، هناك وصف لاستراتيجيات الاستقصاءات. وهي طريقة الأسلوب العقلاني التام المتكامل في الدراسات الاستقصائية

(منهجية فيرست)، واستراتيجية استقصاءات الأسر المعيشية والمشاريع المختلطة التي وضعتها منظمة العمل الدولية بشأن أنشطة القطاع غير النظامي والعمالة فيه.

٣٥ - فيما يتعلق باستقصاءات القطاع غير النظامي، ونظراً لعدم مسك الوحدات غير النظامية للدفاتر والتكلفة التي يتطلبها الاستقصاء التفصيلي، يمكن أن تركز استقصاءات مستندة إلى عينات من القطاع غير النظامي على مجموعة مبسطة من بنود البيانات. وبصفة خاصة لأغراض الحسابات القومية، يمكن لمجموعات البيانات الصغيرة المقترنة بمعلومات إضافية مأخوذة من استقصاءات إضافية ومن المزيد من التقديرات أن تتيح صورة شاملة عن القطاع غير النظامي في حسابات قطاع الأسر المعيشية.

٣٦ - عقد فريق دولي المعني بإحصاءات القطاع غير النظامي أول اجتماعاته في أيار/مايو ١٩٩٧. وسيكرس جزء من عمل هذا الفريق في المستقبل لاحتياجات الحسابات القومية من البيانات فيما يتعلق بالقطاع غير النظامي.

### جيم - الخبرة العملية في تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية

٣٧ - فيما يتعلق بتجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية، الذي يتطلب استعمال مصادر مستقلة، هناك حاجة لوضع أمثلة وإرشادات أكثر عملية وتفصيلاً ينبغي استنادها إلى الخبرة العملية المكتسبة في بلدان رائدة في هذا المجال.

٣٨ - الصلات فيما بين البيانات الجزئية والوسيطه/الكلية مفيدة ولو أنها يصعب تتبعها. ففي بعض البلدان، يجري فحص دقيق للبيانات الجزئية الناجمة عن استقصاءات الأسر المعيشية ويتم تعديلها وإكمالها بما يجعلها قاعدة بيانات شاملة ومتوافقة داخلياً لكي تتيح الأساس اللازم لتجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية. وبعد ذلك تجرى تعديلات لمطابقة البيانات مع مفاهيم نظام الحسابات القومية، شاملة الاحتساب، ثم يجري مزيد من تعديلات لإدماج هذه البيانات مع تقديرات منفصلة عن الإنتاج الصغير الحجم للأسر المعيشية وبيانات من قطاعات (مؤسسية) أخرى في الاقتصاد. غير أن التعديلات الأخيرة لا تعكس في البيانات الجزئية، مما يعني أنه عند تلك النقطة من عملية التجميع تنقطع الصلة بين البيانات الجزئية والبيانات الكلية.

### دال - صلات قطاع الأسر المعيشية مع القطاعات الأخرى

٣٩ - يتيح الإطار المركزي للحسابات القومية لمستعمليه تقسيماً وظيفياً للاستهلاك النهائي لكل من الأسر المعيشية والقطاع الحكومي والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبعد هذا النهج المتكامل يمكن تعديل الاستهلاك النهائي الفعلي في الحسابات التابعة فيما يتعلق باهتمامات اجتماعية محددة مثل التعليم والرعاية الصحية، الخ. ويؤدي هذا التعديل عند ذلك إلى إدماج جزئي لإنفاق غير الأسر المعيشية في تلك المجالات، كما يمكن أن يشمل بعض الإنفاق الجماعي، مثلاً المصروفات الإدارية العامة بالنسبة إلى وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، وهي ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند فحص فعالية سياسات التعليم أو الرعاية الصحية.

٤٠ - فيما يتعلق بالصلات بين قطاع الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح، هناك حاجة للمزيد من التفاصيل في معايير نظام الحسابات القومية فيما يتعلق بنطاق وتصنيف هذه المؤسسات.

٤١ - وفيما يتعلق بصلات قطاع الأسر المعيشية مع بقية العالم، من بين القضايا الهامة قابلية تعرض الأسر المعيشية لتأثيرات خارجية. ويمكن تناول هذا بوضع تقسيم للمعاملات بين صلات "من إلى من" بين قطاع الأسر المعيشية وبقية العالم. غير أن هناك حاجة لمزيد من العمل لوضع توجه مثل هذه المصفوفة وبيان تفاصيل مصادر البيانات الملائمة.

### ثانياً - امتدادات الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية

#### ألف - أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية

٤٢ - جهود دمج التحليل الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحسابات جهود حسنة. فمن شأن هذا الدمج أن يتيح المزيد من المساندة الكافية لتحقيق التوازن في وضع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.

٤٣ - بدأ التنفيذ التجريبي والعملي لدراسات الحسابات التابعة في بعض البلدان. وتشمل الدراسات أنظمة حسابات اليد العاملة، والحسابات التابعة الوظيفية، وحسابات إنتاج الأسر المعيشية، وحسابات الموارد البشرية، ومصروفات الحاسبة الاجتماعية وامتداداتها. ويتعلق هذا بصفة خاصة بأنظمة الحاسبة التي أصبحت مؤسسية فعلاً في بلد أو أكثر. وهي تتيح وسيلة للجمع الوثيق بين ممارسات معدي الحسابات القومية ومستعملي بيانات الحسابات من بين واضعي السياسات.

٤٤ - اعتبر وضع حسابات اليد العاملة في إطار أنظمة الحسابات التابعة كحسابات اليد العاملة وحسابات الموارد البشرية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وسيلة هامة لزيادة تدعيم دور العمالة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية (نظام الحسابات القومية، الفصل السابع عشر). ومن شأن المعلومات التفصيلية عن اليد العاملة حسب النوع (كالجنس، ومستوى المهارة) التي تتيحها تلك الأنظمة أن تعزز الفائدة من المعلومات التي تتيحها الحسابات القومية كالأجور والمرتبات والإنتاج، الخ.

٤٥ - عند استعراض الممارسات المتعلقة بالحسابات التابعة الوظيفية، يعتبر من الميزات استعمالها لا مركزياً في الهيئات الفنية والحكومية وعند الشركاء الاجتماعيين. ومن شأن هذا أن يحسّن الاستفادة من القدرات الفنية في المجالات المتخصصة وأن يساعد في تحسين الصلة بين الحسابات الاقتصادية القومية والحسابات التابعة واستعمالاتها في تحليل السياسات ووضع نماذجها.

٤٦ - يمكن إرجاع امتدادات حدود الإنتاج للأنشطة غير السوقية وغير المدرجة في نظام الحسابات القومية لأغراض الدراسات الخاصة لمساع سابقة شرع في تنفيذها بعض علماء الاقتصاد. فقد اقترح كوتستنس، على سبيل المثال، في دراسته ضرورة النظر في كافة الأنشطة سواء كانت أو لم تكن سوقية بهدف تحديد ما إذا كان الاقتصاد ينمو أم لا.

٤٧ - وفقاً لتوصيات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، يمكن على أحسن وجه تنفيذ امتدادات حدود الإنتاج للأنشطة غير السوقية وغير المدرجة في نظام الحسابات القومية في إطار حسابات تابعة. واتفق حسب توصيات نظام الحسابات القومية على أن نطاق "امتداد الإنتاج" ينبغي أن يحدد وفق معيار الغير. والأنشطة التي لا تستوفي هذا المعيار هي النوم، والأكل، والاستماع إلى الموسيقى. فهذه أنشطة شخصية وليست أنشطة إنتاج، ولذلك ليست ذات صلة بالحساب التابع. ونتيجة لمشاكل تقدير القيمة، لا يحتسب بعض البلدان قيمة نقدية إلا للأنشطة القيام بأود الأسرة المعيشية (تحضير الطعام، والتنظيف، والترميمات، الخ). بينما قامت بلدان أخرى بتضمين العناية بالأشخاص أيضاً (العناية بالأطفال وبالبالغين غير القادرين على العناية بأنفسهم). ومن شأن هذه الفروق في مدى "الامتدادات" أن تختفي في المطاف الأخير نتيجة وضع أساليب ملائمة لتقدير القيمة.

٤٨ - من المقترح اعتماد تصنيفات يمكن أن تشمل أنشطة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي معاً. ولكن ينصح بتوخي الحذر، خاصة لأن وحدة المشاهدة والتصنيف بالنسبة إلى الأنشطة الاجتماعية، مثلاً في استقصاءات استخدامات الوقت، تختلف عن الوحدة المستعملة لوصف الأنشطة الاقتصادية. فالمنشآت حسب تعريفها في نظام الحسابات القومية هي وحدات إنتاج متجانسة تستعمل "حزماً" من أنشطة استعمال الوقت وليس أنشطة استعمال وقت واحدة تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مساهمة الإنتاج الاجتماعي خارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. (مثلاً في تجميع إجمالي الناتج المحلي استناداً إلى نظام الحسابات القومية، يتألف النشاط الاقتصادي في دار للحضانة من مزيج من الأنشطة كإعارة الأطفال، وتحضير طعامهم وتقديمهم لهم، والنقل، وزيارات الأطباء، الخ). وهناك حاجة للمزيد من البحث لتحديد حزم مطابقة من أنشطة استعمال الوقت ضمن وخارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية.

٤٩ - تعتبر طريقة المخرجات الطريقة المفضلة لتقدير قيمة الأنشطة غير السوقية وغير الداخلة في نظام الحسابات القومية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تطبيق تقدير القيمة بحذر لأنه ينطوي على افتراضات بشأن الفائدة المشتركة بين الأشخاص كما ينطوي على تقدير لقيمة أنشطة الأسر المعيشية التي لم تكن جزءاً من المعاملات السوقية ولم تسفر عن دخل نقدي، ولكنها تسفر عن تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك إذا حدثت معاملات سوقية فعلاً. وينبغي دراسة شتى نظريات القيمة دراسة وثيقة من جانب الذين يستعملون تقديرات القيمة بشأن الأنشطة غير السوقية غير الداخلة في الحسابات القومية، ولا سيما نظرية القيمة التي وضعها هيكس أو دوبريه، التي تتبع عن كثب في الحسابات القومية الاقتصادية.

٥٠ - حيد بعض الخبراء تقدير قيمة أنشطة استعمال الوقت بهدف القياس الكمي لمساهمتها في المفهوم الموسّع لإجمالي الناتج المحلي. أما الآخرون الذين ركزوا على استعمال بيانات استعمال الوقت في تحديد العلاقات الوظيفية لسلوك الأسر المعيشية فقد ارتأوا أن تقدير قيمة تلك الأنشطة لم يكن ممكناً من وجهة النظر المنهجية و/أو العملية.

٥١ - عند استعراض الممارسات المتعلقة بالحسابات التابعة فيما يخص اهتمامات قطاع الأسر المعيشية في مناهج الحسابات التابعة الوظيفية وحسابات الموارد البشرية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، على واضعي التحليلات البديلة إعداد الصلات بين عروض الحسابات على شكل حرف T، والمصفوفات والجدول المنفصلة، لكي يتمكن مستعملوها من مقارنة التحليلات بمزيد من الفعالية. ويتيح عرض المصفوفات بيانات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بصلات "ممن لمن" فيما بين القطاعات الفرعية للأسر

المعيشية وأيضاً مع القطاعات الأخرى، فضلاً عن أنه، شريطة توفر ما يكفي من البيانات، تعتبر هذه المعلومات مفيدة في عمليات التحليل. وفي معظم الحالات، لم يمكن لهذه التحليلات الاعتماد على افتراض ثبات المعاملات.

٥٢ - عند تناول الصلات الخاصة بالعمالة فيما بين الدخل الناجم عن الإنتاج والدخل الذي تستعمله الأسر المعيشية في حسابات الموارد البشرية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، ينبغي التمييز بين "العمل" وهو الوحدة التي يتم الحصول على المعلومات بشأنها من الاستقصاءات الاقتصادية، و"الشخص" وهو وحدة التصنيف في استقصاءات الأسر المعيشية. كما ينبغي أن لا يغيب عن البال أنه في جانب "العمل" هناك وظائف مشغولة وأخرى شاغرة، وهناك أشخاص عاملون وأشخاص عاطلون عن العمل. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عناصر نظام حسابات اليد العاملة عند تصميم حسابات الموارد البشرية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. غير أن من المدرك أن العناصر الإضافية الخاصة "بالوظائف" الشاغرة والأشخاص العاطلين عن العمل المتضمنة في نظام حسابات اليد العاملة قد يصعب تحديدها في البلدان النامية ولا سيما في القطاع غير النظامي و/أو في الأنشطة التي فيها تقلبات موسمية واضحة في العمالة.

## باء - قياس القضايا الاجتماعية

٥٣ - ينبغي وضع مؤشرات الفقر والدخل والقدرات الأخرى بالتنسيق الوثيق مع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية. بصفة خاصة، ينبغي إقامة صلة بين التصنيفات والمفاهيم الخاصة بالمؤشرات الآتية الذكر ومؤشرات الفقر. كما ينبغي تحسين تنسيق الجهود المنفصلة لتطوير البيانات لكي يمكن استعمال قاعدة البيانات نفسها على الصعيد الوطني. وهذا أكثر أهمية على الصعيد الدولي لأن عدم تنسيق الجهود هذه يؤدي إلى العديد من فجوات البيانات وبالتالي إلى غياب قابلية مقارنة المؤشرات بين البلدان. وينبغي أن لا تكون مؤشرات الفقر وصفية لوضع عام فحسب، بل ينبغي أن تحدد الفئات والقضايا الخاصة التي يمكن أن تستهدفها الحكومات في سياساتها نحو تخفيف قيود الفقر.

٥٤ - هناك العديد من الأنشطة الجارية لزيادة جودة وتفاصيل بيانات قطاع الأسر المعيشية. وبصفة خاصة، وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للأسر المعيشية، هناك إقرار بالجهود المبذولة حسب أنواع الاستقصاءات كالدراسة على قياس مستوى المعيشة. غير أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تكلفة وأعباء مثل هذه الاستقصاءات على المقيمين على الأسئلة وأنظمة الإحصاء الوطنية. كما يمكن للمرء تفضيل استقصاءات "أصغر نطاقاً" يمكن تنفيذها مرات أكثر بهدف التوصل إلى سلاسل زمنية.

## اعتراف وتقدير

- ٥٥ - جاء هذا الدليل نتيجة التعاون الدولي بين الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وهيئات إحصاء وطنية ودولية وخبراء تطوعوا بخبرتهم ووقتهم في سبيل إعدادة. كما ساهم بعض البلدان والمؤسسات في تمويل مشاركة خبراءهم في اجتماع فريق الخبراء المعني بالحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- ٥٦ - وتود الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة أن تعرب عن امتنانها لهيئات الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية والخبراء على مساهماتهم في إنجاح إنجاز هذا الدليل. وتدرج الصفحتان التاليتان قائمة بأسماء الخبراء الذين شاركوا في إعداد هذا الدليل ووظائفهم والمؤسسات التي ينتمون إليها. وليست الآراء المعرب عنها في هذا الدليل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو المؤسسات التي ينتمي إليها كل من المؤلفين.
- ٥٧ - تولى السيد برند بيكر مسؤولية تنظيم اجتماع فريق الخبراء وإعداد مسودة الدليل. وبفضل المساندة المالية السخية من البنك الدولي تم التنقيح النهائي له تحت إشراف السيد روبن لينتش [البنك الدولي]. وجرى وضع الموجز المفاهيمي لهذا الدليل وجدول اجتماع فريق الخبراء جنباً إلى جنب مع السيد يان فان تونغيرين بالتعاون الوثيق مع السيد جان - إيتيان شابرون. وفيما يتعلق بالأمور الفنية والتنظيمية نود التنويه للمساهمة القيمة التي تفضل بها السيد ستيفان شواينفست بالتعاون الوثيق مع السيد رالف بيكر، والأنسة إيلين فند، والأنسة جوانا سانشير - غالفان، والأنسة آنو فمباتي، والأنسة مارتا برغونزولي. وقد نفذ البرنامج تحت مسؤولية الأنسة كريستينا هانغ.



## قائمة الخبراء الذين ساهموا في إعداد الدليل

الوظيفة	الاسم
استشارية مستقلة، كاتماندو، نيبال	السيدة مينا أشاريا Ms. Meena Acharya
أستاذ علم الاجتماع في جامعة ترغرز وزميل أول في البحوث في معهد دراسات السياسات، جامعة جونز هوبكنز، بالتيمور، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هلموت ك. أنهاير Mr. Helmut K. Anheier
رئيس قسم الحسابات القومية، مديرية الإحصاء، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	السيد ديريك بلادس Mr. Derek Blades
خبير إحصاء، فرع الإحصاءات الاقتصادية، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برند بيكر Mr. Bernd Becker
رئيس قسم التصنيف الإحصائي، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ماري شاميه Ms. Mary Chamie
خبير أول، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جون - إيتيان شبرون Mr. Jean - Etienne Chapron
مدير بحوث، المعهد الفرنسي للبحث العلمي للتعاون الإنمائي، باريس، فرنسا	السيد جاك شارم Mr. Jacques Charmes
أستاذ، كلية علوم الاقتصاد، جامعة فنزويلا المركزية، كاراكاس، فنزويلا	السيدة لوردس فيران Ms. Lourdes Ferran
مستشار أول، إدارة الإحصاءات الاقتصادية، إحصاءات النرويج، أوسلو، النرويج	السيد إيرلنغ جز فلطوم Mr. Erling J. Flottum
خبير اقتصادي أول، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بول غليوي Mr. Paul Glewwe
استشارية مستقلة، فرني فولتير، فرنسا	السيدة لوزيلا غلدشميث - كلرمون Ms. Luisella Goldschmidt - Clermont
خبيرة اقتصاد أولى، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة	السيدة مرغريت إغروش Ms. Margaret E. Grosh
مدير، إدارة الإحصاءات الصناعية والتجارية، مكتب الإحصاء الوطني، مانيلا، الفلبين	السيدة مرغريتا ف. غريرو Ms. Margarita F. Guerrero
مدير، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هرمان هيرمان Mr. Hermann Habermann
خبير إحصاء أول، مكتب الإحصاء، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا	السيد إيفند هفمان Mr. Eivind Hoffman
نائب مدير، شعبة التحليل الإحصائي، مكتب الإحصاء الوطني، سيئول، كوريا	السيد أون ببو هونغ Mr. Eun Pyo Hong
خبير إحصاء أول، مكتب الإحصاء، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا	السيد رالف هسلمان Mr. Ralf Hussmanns

خبير بحوث اقتصادية أول، شعبة حسابات الدخل والإنفاق، إحصاءات كندا، أوتاوا، كندا	السيد كريس جاكسون Mr. Chris Jackson
رئيس، إدارة الحسابات القومية، إحصاءات هولندا، فوربورغ، هولندا	السيد ستيفن ج. كونينغ Mr. Steven J. Keuning
مدير، قسم الإحصاءات القومية، هيئة الإحصاء المركزية، نيودلهي، الهند	السيد أ. س. كلشر شته Mr. A. C. Kulshreshtha
خبير اقتصادي في التنمية البشرية، شعبة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد تيري ماك كينلي Mr. Terry McKinley
خبير معاون، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أنجيلا مي Ms. Angela Me
دان ملنك للبحوث، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانيال ملنيك Mr. Daniel Melnick
قائد مشروع، الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية، إحصاءات استخدامات الوقت، إحصاءات فنلندا، هلسنكي، فنلندا	السيدة إيريس نيمي Ms. Iris Niemi
مدير مساعد، قسم ميزان المدفوعات والتدفقات المالية، إحصاءات كندا، أوتاوا، كندا	السيد باتريك أو هغان Mr. Patrick O'Hagan
رئيس، قسم الحسابات القومية، مكتب الإحصاء المركزي، بورت إسبانيا، ترينيداد وتوباغو	السيد بيتر بارياغ Mr. Peter Pariaag
مرشح لنيل الدكتوراه، جامعة فرايبورغ، فرايبورغ، ألمانيا	السيد أندرياس فايل Mr. Andreas Pfeil
استشاري مستقل، نيبان، أونتاريو، كندا	السيد هاري هـ. بوستنر Mr. Harry H. Postner
خبير اقتصادي أول، المديرية الإدارية للإحصاء الوطني، بوغوتا، كولومبيا	السيدة فيرا بيريز روخاس Ms. Vera Peres Rokhas
أستاذ العلوم السياسية في جامعة جونز هوبكنز ومدير مركز دراسات المجتمع المدني، بالتيمور، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لستر م سلومون Mr. Lester M. Salamon
نائب مدير، الإحصاءات التوزيعية والحسابات القومية، مكتب الإحصاء المركزي، جاكرتا، إندونيسيا	السيد كسمادي صالح Mr. Kusmadi Saleh
خبير إحصاء، إدارة إحصاء ماليزيا، كوالا لومبور، ماليزيا	السيدة يتيمة سر جيمان Ms. Yatimah Sarjiman
خبير اقتصادي، حلقة عمل في النظرية السياسية وتحليل السياسات، جامعة إنديانا، بلومنغتون، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سوجاي ج. شيفاكومار Mr. Sujai J. Shivakumar
خبير إحصاء، إدارة الحسابات القومية، إحصاءات هولندا، فوربورغ، هولندا	السيدة يولندا تيمرمان Ms. Jolanda Timmerman
استشاري مستقل، تيلبورغ، هولندا	السيد ويلم فان دين أندل Mr. Willem van den Andel

خبير إحصاء أول، إدارة الحسابات القومية، إحصاءات هولندا، فوربورغ، هولندا

مستشار أقليمي معني بالحسابات الكلية لتحليل السياسات، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة،  
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

استشارية مستقلة، باريس، فرنسا

خبير اقتصادي أول، فرع الإحصاءات الاقتصادية، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، نيويورك،  
الولايات المتحدة الأمريكية

السيد بيتر هان دي فان

Mr. Peter van de Ven

السيد يان و. فان تنغرن

Mr. Jan W. van Tongeren

السيدة جوهنا فارجونان

Ms. Johanna Varjonen

السيد فو كوانغ فييت

Mr. Vu Quang Viet

## قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

BOP	ميزان المدفوعات
BPM	كتيب عن موازين المدفوعات
CARICOM	الاتحاد الكاريبي
c.i.f	التكلفة والشحن والتأمين (سيف)
COFOG	تصنيف وظائف الحكومة
COICOP	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض
COPNI	تصنيف أغراض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
COPP	تصنيف نفقات المنتجين حسب الغرض
CPA	تصنيف المنتجات حسب الأنشطة
CPC	التصنيف المركزي للمنتجات
CPI	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
CPM	مقياس الفقر المعني بالقدرات
ECA	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ECE	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
ECLAC	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
ESA	النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة
ESCAP	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
EU	الاتحاد الأوروبي
Eurostat	المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية
FAO	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
f.o.b	التسليم على ظهر السفينة
FIRST	الأسلوب العقلاني التام المتكامل في الدراسات الاستقصائية (منهجية فيرست)
FISIM	خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GFS	إحصاءات المالية الحكومية
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GNP	الناتج القومي الإجمالي
HDI	الرقم القياسي للتنمية البشرية
HDR	تقرير التنمية البشرية
HPI	مؤشر الفقر البشري

IARIW	الجمعية الدولية لبحوث الدخل والثروة
ICD	التصنيف الدولي للأمراض
ICIDH	التصنيف الدولي لحالات الاعتلال والعجز والتعوق
ICLS	المؤتمر الدولي للإحصاءات العمالية
ICP	برنامج المقارنات الدولية
ICSE	التصنيف الدولي للوضع في العمالة
IEA	حسابات اقتصادية متكاملة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
INSEE	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية
INSTRAW	المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
IO table	جدول المدخلات والمخرجات
IS	القطاع غير النظامي
ISCED	التصنيف النموذجي الدولي للتعليم
ISCO	التصنيف النموذجي الدولي للمهن
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
ISWGNA	الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات
IT	تكنولوجيا المعلومات
LAS	نظام حسابات العمل
LFS	الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة
LSMS	الدراسة على قياس مستوى المعيشة
MNSDS	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا
MPS	نظام إنتاج المواد
NACE	التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الاتحادات الأوروبية
NAFTA	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
NDP	صافي الناتج المحلي
n.e.c	غير مصنّف في موضع آخر
NGO	منظمة غير حكومية
NPI	مؤسسة غير هادفة للربح
NPISHs	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OECS	منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية
PIM	طريقة الجرد المستمر
PPP	تعادل القوة الشرائية

PREALC	برنامج التوظيف الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
psu	وحدة معاينة أولية
R&D	البحث والتطوير (البحوث والتنمية)
ROW	بقية العالم
SAM	مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
SEEA	نظام الحسابات البيئية والاقتصادية
SESAME	نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها
SITC	التصنيف الموحد للتجارة الدولية
SME	مؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر
SNA	نظام الحسابات القومية
SUT	جداول العرض والاستخدام
TUS	إحصاءات استخدام الوقت
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
UNICEF	مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
UNSD	الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة
VAT	ضرائب القيمة المضافة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

## الفصل الخامس

### أنواع الحسابات التابعة في قطاع الأسر المعيشية





١ - حسابات الأيدي العاملة



## وضع تقديرات حساب الأيدي العاملة: قضايا ومناهج

إيفند هوفمان

إحصائي متقدم، مكتب الإحصاءات التابع لمكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

### أولاً - المقدمة والخلفية

١ - تحاول هذه الدراسة إلقاء نظرة عامة على المفاهيم والمبادئ الرئيسية لأنظمة المحاسبة الخاصة بالعمالة وتقديم العمل بشأن إعداد تقديرات متناسقة لأنظمة المحاسبة الخاصة بالعمالة في أربعة بلدان هي: الدانمرك، وهولندا، والنرويج، وسويسرا. وربما تجري أيضاً أنشطة مماثلة في بلدان أخرى، لكن توفرت للمؤلف بسهولة وثائق عن هذه البلدان الأربعة فقط، ويعترف بهولندا على نطاق واسع على أنها البلد الرائد في هذا المجال.

٢ - نشأ مصطلح "حسابات الأيدي العاملة" أو "نظام المحاسبة الخاص بالعمالة" من مناقشات بدأت في أوائل الثمانينات بين ممثلي بعض المكاتب الإحصائية الدولية وبين الأمانات الإحصائية لبعض المنظمات الدولية فيما يتعلق بالأهداف، والمبادئ، والآليات اللازمة لتجميع الإحصاءات المتاحة والمجزأة عن أسواق العمل بصورة فعّالة. وتعلق هذا الاهتمام بالإحصاءات الخاصة بالعمالة، والبطالة، والأجور، والدخل من العمالة، بالإضافة إلى التماسك بين هذه المجالات المعنية الخاصة بإحصاءات العمالة، وبينها وبين المجالات الإحصائية الأخرى، في كل من الإحصاءات الاقتصادية، لا سيما حسب ترتيبها في نظام الحسابات القومية، وبين الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. وانطبق الاهتمام على الإحصاءات بالنسبة إلى فترة معينة وبالنسبة إلى التغيرات التي طرأت بين الفترات المرجعية فيما يتعلق بصافي التغيرات بالنسبة إلى المجموعات وإجمالي التغيرات بالنسبة إلى الأفراد على حد سواء. وشعر المشاركون في المناقشات بأن المستعملين والمنتجين لإحصاءات سوق العمل سيستفيدون من خلق إطار من شأنه المساعدة في إخراج إحصاءات شاملة ومتناسكة مع تحسّن دقة هذه المجالات، وفي استخدام الإحصاءات الأولية المجزأة، وغير التامة، والمتراصة جزئياً، والتي قد تكون أقل دقة أيضاً مما يطلبه المستعملون. وكان القصد من استعمال مصطلح نظام المحاسبة الخاص بالعمالة بالنسبة إلى هذا الإطار هو الإشارة إلى (١) القصد من الاستفادة من أية علاقة تعريفية معنية بين المفاهيم المركزية والوحدات؛ و(٢) القناعة بأن وجود إطار مفيد لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة سيخدم كأداة تنسيقية للإحصاءات الاقتصادية والمالية بطريقة مماثلة لنظام الحسابات القومية.

٣ - قدم مكتب الإحصاءات التابع لمكتب العمل الدولي، بصفته مشاركاً فعّالاً منذ بداية المناقشات، تقرير منظمة العمل الدولية (١٩٩٢) للمناقشة في المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائي العمالة، انظر منظمة العمل الدولية (١٩٩٣) الفقرات ٩٨ لغاية ١٠٨. ولاحظ المخطط التمهيدي والمناقشة على حد سواء أن المشاكل الصعبة في إعداد حسابات الأيدي العاملة ستعقد باستعمال البيانات المتاحة لتوليد تقديرات فعّلية، وأن الخبرة فقط بإعداد واستعمال هذه التقديرات ستؤدي إلى مزيد من التقدم في إعداد نظام متماسك ومتفق عليه للمحاسبة الخاصة بالأيدي العاملة. وبالتالي، هدف هذه الدراسة، بالإضافة إلى تقديم المفاهيم والمبادئ الرئيسية لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة، هو استعراض عمل النظام في البلدان الأربعة المذكورة، فيما يتصل بأوجه الشبه والاختلاف في النهج التي اتبعت لوضع حسابات الأيدي العاملة، ورؤية إمكانية استنتاج توجهات العمل في المستقبل. واستند عرض النهج الوطنية في الأساس إلى بولسن وآخرين (١٩٩٦)، وهيئة الإحصاء الدانمركية (١٩٩٧ ألف و١٩٩٧ بء)، ولونيس وألثينات (١٩٩٦)، وهنسن وسكغلند (١٩٩٧)، وبهمان وآخرين (١٩٩٥)، وأكرمان وآخرين (١٩٩٧)، وفويل (١٩٩٧).

### ثانياً - مجالات الاستعمال

٤ - في مناقشة نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، يتعين التمييز بين مجموعتين من القضايا: (١) تلك المتعلقة بالهيكل المنطقي والتعريفية؛ و(٢) تلك المتعلقة بمشاهدة وتقدير البيانات المقابلة (المعطيات). وهذا التمييز ضروري، نظراً للخلط بين قضية عدم الاتساق في البيانات الأساسية وبين التأكد من الاتساق المنطقي داخل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وفي الأساس، لا تختلف مشكلة أفضل استعمال للإحصاءات الأساسية لتقدير "خلايا البيانات" عن طريق هيكل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة عن تلك التي تواجه معدي الحسابات القومية والمستعملين الثانويين للبيانات الأساسية، وفي السعي لإيجاد حل لها قد يستفيد المرء، بطريقة مماثلة لاستفادة معدي

الحسابات القومية، من المتطلب القاضي بأن تكون التقديرات متسقة داخل الإطار المنطقي لهيكل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، ولا سيما "العلاقات المحاسبية" في النظام. وبالتالي، يتمثل أحد الاستعمالات الأساسية لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة على توفير إطار منطقي للحصول على تقديرات متسقة داخلياً لمتغيرات سوق العمالة الرئيسية وتوزيعها على السكان. وتكون هذه التقديرات المتسقة ضرورية بدورها لوصف وتحليل حالة وديناميكيات سوق العمالة وتفاعلها مع بقية الاقتصاد. وبالإضافة إلى "العلاقات المحاسبية"، سيتطلب الإطار المنطقي الاستعمال المتسق لوحدات المشاهدة والقياس، والإشارات الزمنية، والتعاريف، والتصنيفات.

٥ - ويمزيد من التحديد، يشير "وصف وتحليل حالة وديناميكيات سوق العمالة وتفاعلها مع بقية الاقتصاد" إلى المجالات الرئيسية التالية للوصف والتحليل الإحصائي:

- (أ) الحصول على صورة شاملة لوضع عمالة السكان وتوزيعها على المتغيرات العديدة ذات الاهتمام بالنسبة إلى سياسات وتخطيط الاقتصاد وسوق العمل والتعليم، بالإضافة إلى تقدير صافي التغيرات التي يمكن استنباطها من أوصاف الوضع المتعاقبة، انظر: غورييف (١٩٨٤) ونيوبوغ (١٩٨٣)؛
- (ب) دراسات عن مجمل الموارد البشرية، والتغيرات في هذه الموارد وتخصيصها بين الأنشطة المختلفة. وتشمل هذه الدراسات دراسات الإنتاجية التي تستدعي الاتساق بين بيانات مدخلات العمالة، من ناحية، وبيانات حسابات الإنتاج والحسابات القومية، من ناحية أخرى، انظر: هاريلدستاد (١٩٨٩)؛
- (ج) دراسات عن العلاقة بين تكاليف العمالة والطلب عليها، من ناحية، وأجور العمالة وجانب العرض الخاص بها، من ناحية أخرى، انظر: ألتينا وآخرين (١٩٩١)؛
- (د) دراسات "إجمالي" التغيرات ("التدفقات") في عدد فرص العمل والأشخاص وأوضاع أنشطتهم، انظر: نيوبوغ (١٩٨٣).

٦ - وتوجد فوارق حقيقية في متطلبات مجالات الاستعمال هذه فيما يتعلق بوحدات المشاهدة، ووحدات القياس، والفترة المرجعية، والدورية [التكرار]، وهي عناصر رئيسية في أي نظام محاسبة خاص بالعمالة. وترتكز مجالات الاستعمال مثل (أ) و(د) بشكل رئيسي على الأشخاص، كوحدات مشاهدة و كوحدات قياس على حد سواء، لكنها ستختلف في كثير من الأحيان بالنسبة إلى جانبي الدورية والفترة المرجعية المنشودتين. وتتم مجالات الاستعمال مثل (ب) و(ج) بشكل رئيسي بتدفق الخدمات الإنتاجية وكيفية توليدها وتخصيصها ومكافأتهما، وقد تركز على الساعات كوحدة للمشاهدة وبعض المؤشرات النوعية (مثل القيمة أو "النقود") كوحدة للقياس حتى لو كانت الفترة المرجعية وتكرار الدورية مماثلتان لتلك الخاصة بالبندين (أ) أو (د).

### ثالثاً - الدورية والفترات المرجعية

٧ - ستعتمد الدورات المرجعية المطلوبة في مجالات استعمال مثل (ب) و(ج) على الفترات المحاسبية المستخدمة. وتستعمل السنة التقويمية أو ربع السنة على نحو متواتر. وتتطلب دراسات الإنتاجية بيانات عن "كمية" الخدمات الإنتاجية التي تقدمها الأيدي العاملة أثناء الفترات المرجعية. وسيهتم مجالاً الاستعمال (أ) و(ج) بمخزونات معينة، على سبيل المثال:

(أ) متوسط عدد الأشخاص (أو المراكز) التي لديها خصائص وضع معينة أثناء الفترة المرجعية؛

(ب) أو عدد الأشخاص الموجودين في نهاية الفترة المرجعية والذين لديهم خصائص معينة؛

أو ستركز على التغيرات المختلفة، مثل:

(ج) صافي التغيرات في عدد الأشخاص في كل فئة وضع؛

(د) مجموع عدد التغيرات التي تحدث في الفترة المرجعية؛

(هـ) مجموع عدد الأشخاص الذين يتعرضون لتغير في الأقل مرة واحدة خلال الفترة المرجعية؛

(و) و/أو عدد الأشخاص الذين غيروا أوضاعهم من فترة (أو تاريخ تأشيرتي) إلى فترة تالية.

٨ - وتكون الأرقام من (ج) لغاية (و) متساوية فقط لفترات مرجعية قصيرة جداً، وهي فترات قصيرة للغاية لكي يتعرض فيها المركز أو الشخص لتغيير أكثر من مرة واحد. ويجب أن نتوقع من الناحية العملية أن "حسابات الأيدي العاملة" ستهتم في الغالب بنوعي

التغيرات (ج) و(و) لأسباب تتعلق بتوفر البيانات. غير أن البيانات من المصادر الإدارية من المحتمل أن تكون من النوع (د) بينما من المحتمل أن يفضل بعض المستعملين البيانات من النوع (هـ). (وقد يجدر بالملاحظة أنه بينما يكون مجموع التغيرات المسجلة من النوعين (د) و(هـ) بالنسبة إلى كل أربعة أرباع السنة، على سبيل المثال، مساوياً للمجموع الذي يسجل إذا كانت الفترة المرجعية سنة واحدة، فإن جمع التغيرات ربع السنوية للحصول على التغيرات على مدى سنة واحدة غير ممكن بالنسبة إلى البيانات من النوعين (ج) و(و).

## رابعاً - الوحدات والعناصر الهيكلية الأخرى

٩ - يصف هذا الجزء الوحدات الأساسية التي تعمل بمثابة لبنات البناء للهيكل المنطقي لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة وكيفية ارتباطهما. (تجدر الملاحظة أن استخدام فترة مرجعية معينة أمر ضمني في ما يتبع).

١٠ - تمثل المراكز والأشخاص الأهداف الرئيسية (أو وحدات المشاهدة) الخاصة بنظام المحاسبة الخاص بالعمالة لأنها الوحدات المحسوبة (في جزء) من هذا النظام كما أنها مشاهدة في العديد من الإحصاءات التي يستند إليها النظام. وعند إقامة الصلة بين "الأشخاص" و"المراكز" توجد "وظيفة" (والعكس بالعكس: إذ يلزم وجود "الوظيفة" لإقامة الصلة بين "المركز" و"الشخص"): (أ) لا داعي لمزيد من التعليق في هذه المرحلة؛

(ب) يجب تعريف المركز بأنه مجموعة مهام (مصممة من أجل أن) يقوم بتنفيذها "شخص" واحد؛  
(ج) ويجب تعريف الوظيفة بأنها علاقة تعاقدية ضمنية أو صريحة بين "شخص" محدد و"مركز" محدد. وتمثل "الوظيفة" الصلة بين الشخص المستخدم والمركز المشغول. (ويشمل هذا "الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص" ويشغل "مركزاً"، مع نفسه/نفسها بمثابة "رب العمل")

١١ - الوحدات الأساسية التي هي "الوظائف" و"الأشخاص" و"المراكز" ناقلات الخصائص (القيم المتغيرة) ذات الاهتمام لمستعملي نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وتستنبط بعض هذه الخصائص من وحدات المشاهدة الأخرى، أي أرباب العمل والأسر المعيشية:

(أ) الأسرة المعيشية جزء هام في سياق مشاركة الشخص في سوق العمل. وبالتالي تكون خصائص الأسر المعيشية هامة فيما يتعلق بتحليل ووصف جانب عرض العمالة؛

(ب) وقد يكون رب العمل شركة، أو وحدة حكومية، أو مؤسسة غير هادفة للربح، أو شخصاً بصفته/بصفتها مالكاً لمشروع غير ذي شخصية اعتبارية.<sup>٢</sup> وبالإضافة إلى أهمية "أرباب العمل" في تعريف "المراكز" فإنهم ناقلو خصائص هامة عند تعريف "المراكز" ومن خلالها أيضاً تعريف "الوظائف" و/أو "الأشخاص".

١٢ - ونريد التمييز في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة بين خصائص "المراكز" و"الأشخاص" الذين تصف علاقتهم مع سوق العمل، (أي، تلك التي تصف "أوضاع النشاط")، والخصائص الأخرى ("متغيرات التوزيع") التي تستعمل لوصف هيكل الوحدات الرئيسية في أوضاع النشاط المختلفة. وتبدو أوضاع النشاط التالية أشد أهمية:

(١) بالنسبة إلى المراكز: (أ) الوظائف المشغولة

(ب) الوظائف الشاغرة

(٢) بالنسبة إلى الأشخاص: (أ) الأشخاص المستخدمين

(ب) الأشخاص العاطلين عن العمل

(ج) الأشخاص الذين ليسوا في القوة العاملة

١٣ - بينما يمكن في البداية أن يكون عدد الفئات التي تصف الأنشطة محدوداً في هذه الفئات الثلاث بالنسبة إلى "الأشخاص" وثنائياً بالنسبة إلى "المراكز"، يمكن زيادة عدد الفئات إذا لزم، على سبيل المثال بإضافة "التدريب" و"التعليم".

١٤ - والتوصيات الدولية بشأن تعريف أوضاع النشاط بالنسبة إلى الأشخاص مضمنة في القرار المتعلق بإحصاءات السكان الناشطين اقتصادياً، والعمالة، البطالة، البطالة الجزئية، والذي أقره المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصاءات العمالية في عام ١٩٨٢.<sup>٣</sup> ولا توجد توصيات مقابلة بالنسبة إلى "المراكز" أو "الوظائف"، لكن تبدو هناك بعض عناصر تعاريف في المستقبل منطوق إدراجها في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة:

(أ) بما أنه يتعين أن يقابل "المركز المشغول" (في الأقل) "شخصاً مستخدماً"، سيكون هناك (في الأقل) "مركز" أينما وجد لدينا "شخص مستخدم". ونظراً لأن "الأشخاص المستخدمين" قد يكونون "غائبين عن العمل مؤقتاً"، من الممكن أيضاً أن تكون لدينا "مراكز مشغولة غير ناشطة مؤقتاً" بسبب هذا الغياب. (غير أنه، نظراً لعمل بعض العمال على أساس مؤقت ليحلوا محل بعض العمال الغائبين، لا يمكن أن تكون هناك علاقة مماثلة بين عدد "الأشخاص المستخدمين الغائبين مؤقتاً" وعدد "المراكز المشغولة غير الناشطة مؤقتاً"؛

(ب) لم تجر مناقشات دولية مستفيضة بشأن مفهوم وقياس المراكز الشاغرة. غير أنه أوحى، على سبيل المثال في: هفمان (١٩٩٥) أن من السهل وضع تعريف "للمركز الشاغر" يتوازي مع تعريف "الشخص العاطل عن العمل".

يمكن القول عن وجود "المركز الشاغر" إذا اتخذ رب العمل قبل أو أثناء الفترة المرجعية خطوات راسخة للبحث عن شخص مناسب للقيام بمجموعة محددة من المهام وقد أعد (ووقع عقد عمل مع) هذا الشخص إذا كان متاحاً للعمل أثناء الفترة المرجعية.

وقد استخدمت تعاريف مماثلة لهذا التعريف كأساس للاستقصاءات، على سبيل المثال في كندا، وهونغ كونغ، وهولندا، والولايات المتحدة. وغير أن الخبرات حتى اليوم تشير إلى أن من شبه المستحيل تصميم استقصاءات بإمكانها تغطية كافة "المراكز الشاغرة" التي يمكن أن يتقدم "العاطلون عن العمل" لشغلها (انظر أيضاً: فير هاج وآخرين (١٩٩٧)).

١٥ - يصف الرسم البياني الوارد في الملحق كيفية ترابط الوحدات التي جرت مناقشتها أعلاه. وقد تم وضعه للتركيز على التوازي بين "الأشخاص" و"المراكز"، بحيث يمثلان جانب العرض وجانب الطلب في سوق العمل على التوالي. غير أنه لا يتعين أن يؤدي هذا إلى إغفال فرق رئيسي بين هذين النوعين من الوحدات: إذ يمكن وجود "الأشخاص" على نحو مستقل من سوق العمل (وبالتالي الحاجة لفئة "الأشخاص خارج القوة العاملة" بينما لا طائل من التحدث عن "المراكز خارج سوق العمل". وبالتالي، لا يمكن تحديد "مجموع عدد المراكز" على نحو مستقل عن مكوناتها وهي "المراكز المشغولة" و"المراكز الشاغرة".

١٦ - سيتيح المصطلح "مصممة من أجل أن" الوارد في تعريف "المركز" في الفقرة ١٢ (ب) [الصواب الفقرة ١٠ (ب)]، تعريف "المراكز" لتغطي وضع "المركز المشترك" (أو "الوظيفة المشتركة" وهي المصطلح الأكثر شيوعاً)، وذلك "بالإضافة إلى جعل تعريف "المراكز الشاغرة" ممكناً. و"المركز المشترك" هو الوضع الذي يكون فيه "المركز" مصمماً من قبل رب العمل ليشغله "شخص" واحد لكن، لأسباب مختلفة، يشارك "شخصان" أو أكثر في تنفيذ مهامه. وبمعنى آخر، يمكن ربط "مركز" واحد بأكثر من "شخص" واحد. ويوازي هذا ربط "شخص مستخدم" واحد بأكثر من "مركز" واحد. ومن المرجح التعامل مع الصعوبات التي تنشأ من هذا الوضع على أفضل وجه من خلال الخصائص المناسبة "للوظائف"، على سبيل المثال، "العمل غير المتفرغ/العمل المتفرغ"، "الرئيسي/البديل"، أو المراكز "المشتركة/غير المشتركة".

١٧ - يمثل مفهوم "الوظيفة" الصلة بين "مركز مشغول" معين و"شخص مستخدم" معين. و"الوظيفة" هي الوحدة المشاهدة في معظم إحصاءات العمالة المستندة إلى المنشآت، كما تمثل أيضاً الصلة التي تجعل من الممكن ربط خصائص الشخص المعين (على سبيل المثال، العمر، والجنس، والتعليم، وخبرة العمل) مع "المراكز"، والخصائص المعينة للمركز (على سبيل المثال، المهنة، والوضع في العمالة الخاصة بالمركز بالإضافة إلى صناعة رب العمل) مع "الشخص المستخدم".

١٨ - يوجد تواز واضح بين "الوظائف" في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة و"المعاملات" في الحسابات القومية. في الواقع، يتعين أن ينظر إلى "الوظائف" بأنها تعكس مجموعة فرعية معينة من المعاملات الموصوفة في الحسابات القومية. ويوفر هذا الوضع الأساس الرئيسي للترادف بين النظامين.

١٩ - ويشمل الرسم البياني رقم ١ "ساعات العمل الفعلية" و"الساعات المدفوع عنها الأجر" كمجموعتين خاصيتين من الوحدات مرتبطتين "بالوظائف". وكلاهما مهم لمستخدمي نظام المحاسبة الخاص بالعمالة في حد ذاتهما ولأنهما توفران الأساس لعمليات حساب الإنتاجية ("ساعات العمل الفعلية")، وبالنسبة إلى الصلات التعريفية مع نظام الحسابات القومية ("الساعات المدفوع عنها الأجر")، ولتحديد "العلاقات المحاسبية داخل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة" (انظر الفرع السابع أدناه).

## خامساً - قياس الكميات

- ٢٠ - الكميات الرئيسية التي يسأل عنها في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة ستكون ما يأتي:
- ( أ ) عدد الوحدات، أي عدد المراكز، والوظائف، الأشخاص؛
- (ب) كمية الخدمات الإنتاجية التي يقدمها الأشخاص المستخدمون/المستعملة في الوظائف المشغولة؛
- (ج) قيمة الخدمات الإنتاجية إلى يقدمها الأشخاص المستخدمون/المستعملة في الوظائف المشغولة.
- ٢١ - عند وصف عدد الأشخاص، يتعين أن يكون لدى نظام المحاسبة الخاص بالعمالة صلات مباشرة مع الحسابات الديمغرافية، شاملة الحسابات التعليمية التي هي جزء من: إطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية الموصوف في المطبوعة الأمم المتحدة (١٩٧٩)، أي المصطلحات، والتعاريف، والتصنيفات المشتركة. وبالمثل، يتعين ربط "ساعات العمل الفعلية" بمكون "استعمال الوقت" الخاص بإطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية. وعند وصف قيمة الخدمات الإنتاجية، يتعين أن يكون من الممكن وجود روابط مباشرة مع نظام الحسابات القومية، لا سيما أن أحد الجداول التابعة للحسابات القومية مصمم لعرض كمية الخدمات الإنتاجية التي تقدمها الأيدي العاملة.
- ٢٢ - وفي حين تحدد المصطلحات المعيارية كيفية قياس عدد الأشخاص وقيمة خدمات الأيدي العاملة، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن قياس كمية الخدمات التي تقدمها الأيدي العاملة. ويمكن القول بوجود أربع طرائق للقياس أو جرى اقتراحها:
- ( أ ) عدد "الأشخاص على رأس العمل" (مجموعة فرعية من "الأشخاص المستخدمين")؛
- (ب) عدد "سنوات العمل" ("سنوات عمل الرجل")؛
- (ج) عدد "ساعات العمل الفعلية"؛
- ( د ) "قيمة فاتورة الأجر بأسعار الأجر الثابتة".
- ٢٣ - يعتقد معظم المستعملين بوجه عام أن طريقة القياس (أ) بسيطة للغاية لكي تكون مرضية، نظراً لعدم أخذ الاختلافات في كثافة عمل الأفراد المختلفين في الحسبان. وتستعمل الطريقة (ب) حالياً على نحو شائع في جداول الحسابات التابعة الواردة أعلاه، ويعتقد في كثير من الأحيان أنها تعدل "عدد الوظائف على أساس العمل المتفرغ". وتستعمل مرجعاً "لسنة العمل العادية" عند التحويل من "الأشخاص المستخدمين" إلى "سنوات العمل"، ويستند التقدير عادة إلى تصنيف "الأشخاص المستخدمين" إما إلى عمال "متفرغين" وإما إلى عمال "غير متفرغين". ويبدو الآن أن العديد من البلدان يجد "سنة العمل العادية" و"العمل غير المتفرغ" مفهومين غير دقيقين ومتغيرين، على مدى الزمن وبين الصناعات، وبالتالي يفضل استعمال طريقة القياس (ج). وجرى اقتراح الطريقة (د) كأفضل طريقة لعمل التعديلات بالنسبة إلى كثافة العمل أثناء الفترة المرجعية وللفوارق في كمية الخدمات الإنتاجية المقدمة من قبل أنواع الأيدي العاملة المختلفة نظراً لتباين المؤهلات وعوامل أخرى، لكن لم تجد الدراسة أمثلة لاستعمالها في الإحصاءات الرسمية.
- ٢٤ - ويبدو من المرجح أن تظل طريقتنا القياس (أ) و(ب) أوسع استعمالاً في المستقبل القريب، لتطلبهما معلومات أقل (أو أبسط) من الطريقتين (ج) و(د)، اللتين يحتمل أن تكونا مفضلتين من ناحية المبدأ بالنسبة إلى أنواع تحليلات معينة. وليس من السهل جمع بيانات جيدة لتخدم كأساس لطريقتي القياس (ج) و(د)، وتكون صعبة على وجه الخصوص بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون من أجل تحقيق الربح أو المكسب للأسرة وليس من أجل الأجر.
- ٢٥ - وجرى تحديد المعالم الرئيسية لنهج محاسبة الوقت الخاص بقياس ساعات العمل الفعلية، انظر مثلاً: هفمان (١٩٨١)، الذي، بالاستناد إلى دراسات لاحقة من فنلندا على سبيل المثال، يبدو أنه يعطي تقديرات أفضل لساعات العمل الفعلية الخاصة بالمجموعات التي تعمل لحسابها الخاص من النهج المعياري المستخدم في استقصاءات القوة العاملة. وإذا تم الحصول على "ساعات العمل" بالنسبة إلى فئات الأشخاص المستخدمين بنوعية محددة (حسب التعريف على سبيل المثال المهنة أو التعليم)، إذن يمكننا تطبيق برنامج ترجيح ما للوصول إلى مقياس "لمقدار الخدمات المقدمة" يكون معدلاً بعامل الجودة. لا ريب أن الصعوبة تكمن في تحديد أساس هذه الترجيحات.
- ٢٦ - وارتبطت معظم أنظمة الترجيح التي اقترحت إما بتكاليف زيادة جودة أو إنتاجية العمال (مثل، سنوات الالتحاق بالمدارس والإعداد المهني الخاص، وتكاليف التعليم والتدريب) أو بنتائج نشاطهم الإنتاجي (مثل الأجر النسبية). والمشكلة مع الترجيحات

[الأوزان] أنه لا توجد طريقة لمعرفة درجة ارتباط تكاليف التدريب الذي تلقاه المستخدم بنتائج قدرته على تقديم الخدمات الإنتاجية. تشير أدلة الإثبات المتاحة فيما يبدو إلى أن العلاقات المتبادلة المتقاطعة هي علاقات إيجابية لكنها ضعيفة، ومن المحتمل أن تكون غير مستقرة عبر الوقت. ومن بين مشاكل الترجيحات المرتبطة بالنتائج، مثل الأجر، أنها تعكس فقط النتائج في ظل افتراضات مشددة عن الأسواق التي حددت فيها. ولا تستوفي هذه الافتراضات في أسواق العمل أو السلع الواقعية، وليست لدينا طريقة لمعرفة مدى أهمية هذا الوضع بالنسبة إلى مقدرة الأجر النسبية، على سبيل المثال، على عكس الإنتاجيات النسبية. وتتفاقم هذه المشكلة عندما نستذكر أن مكافآت [تعويضات] العديد من الأشخاص المستخدمين لا تحدد في سوق العمل مباشرة، بل تحدد في أسواق السلع والخدمات على نحو غير مباشر مع خليط مكافآت العمالة ورأس المال على حد سواء. وبالتالي، تسبب "فاتورة الأجر بحسب الأجر الثابتة" أيضاً أساساً تحفه المشاكل بالنسبة إلى قياس مقدار الخدمات الإنتاجية المقدمة، حتى لو لم نأخذ في الحسبان مشاكل تقدير مكون "مكافئ الأجر" الخاص بدخول الأشخاص "العاملين لحسابهم الخاص".

## سادساً - التصنيفات

٢٧ - تؤدي "متغيرات التوزيع" المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه وظيفتين هامتين في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وأشدّها وضوحاً وصف الخصائص الهامة للوحدات التي "يحسب حسابها" في النظام، أي مخزون الأشخاص والمراكز في أوضاع النشاط المختلفة، والمتغيرات في هذه المخزونات الخاصة بالوحدات أو مقدار أو قيم الخدمات المقدمة في/من قبل الوحدات أثناء فترة مرجعية معينة. ولا يتعين النظر إلى إجمالي انتقال "الأشخاص" أو "المراكز" بين الفئات في "متغيرات التوزيع" كجزء من نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، بل يجوز شملها في أجزاء أخرى من نظام المحاسبة الاجتماعية والديمقراطية. وتتصل الوظيفة الثانية بتقدير الخلايا في جداول نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وتكون مصادر البيانات التي يمكن استعمالها كأساس لتقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة غير كاملة في كثير من الأحيان، ولا سيما فيمبل يتصل بالوحدات المغطاة، وتقطع المصادر المختلفة على نحو مختلف. وسيوفر تحديد الفجوات في تغطية المصادر المختلفة ودرجة ازدواجيتها بالنسبة إلى متغيرات التوزيع الأساس لعمل التقديرات الضرورية و/أو تحسين قاعدة البيانات.

٢٨ - ومن المفيد، في الأقل من وجهة نظر جمع البيانات، تمييز الوحدة الرئيسية بالنسبة إلى كل متغير توزيعي. ويمكن صف الوحدات الأخرى أيضاً بهذه المتغيرات، لكن فقط إذا كانت لديها علاقة بالوحدة الرئيسية يمكن تمييزها، أي أنها وحدات فرعية أو متصلة بطريقة محددة بالوحدات الرئيسية، على سبيل المثال بالطريقة التي يصنف بها "الأشخاص" بحسب "الصناعة" بربطهم "بمركز" لدى رب العمل (أي المنشأة) عن طريق "وظيفة". ويشير الجدول رقم ١ إلى متغيرات التوزيع الرئيسية ذات الاهتمام لمستعملي الإحصاءات المستندة إلى نظام المحاسبة الخاص بالعمالة وكيفية تخصيصها بين الوحدات الرئيسية. ويشير الجدول أيضاً إلى ما إذا كانت هناك توصية دولية بشأن تعريف وتصنيف (مجموعة قيم) المتغيرات.

## سابعاً - العلاقات المحاسبية في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة

٢٩ - تتعلق "العلاقات المحاسبية" في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة بمخزونات "الأشخاص" (بالنسبة إلى جانب العرض) و"المراكز" (بالنسبة إلى جانب الطلب)، بالمتغيرات في هذه الوحدات، وبتدفقات الساعات والدخل/التكاليف. وشرح هذه العلاقات هام لأن وصف هيكل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة سيوضح بجلاء العلاقة المتبادلة المنطقية والتعريفية للعناصر المختلفة في النظام، ولأنها تسهل تحديد عدم الاتساق في البيانات المتاحة المستعملة لوضع تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، والضرورة لتعديل و/أو تكملة البيانات. وحيثما انطبق، يجب تنسيق تصميم هذه العلاقات المحاسبية مع الأجزاء المقابلة لها في نظام الحسابات القومية<sup>٤</sup> وإطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية، لنفس الأسباب، مع أن التنسيق بين أنظمة نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، ونظام الحسابات القومية/إطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية يعتمد أكثر على التنسيق بين النطاق، والوحدات، والفترات المرجعية، والتصنيفات.

٣٠ - يتعين أن تأخذ محاسبة مخزون الأشخاص مجموع السكان كنقطة انطلاق، وتؤكد في هذا السياق من أن تعريف "مجموع السكان" يتسق مع إرشادات نظام الحسابات القومية بالنسبة إلى تعريف حدود الإنتاج (القومي)، بالإضافة إلى إرشادات إطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية.<sup>٥</sup> واعتماداً على الاستخدامات الرئيسية للبيانات، ستكون هناك حاجة لتعديل متوسط عدد الأشخاص في كل مجموعة معرفة بحسب التصنيف المتقاطع لمتغيرات النشاط و"متغيرات التوزيع"، بالإضافة إلى "المخزونات الحتمية" في نهاية كل فترة مرجعية. ومفهوم المخزون الأسبق هو المفهوم الوثيق الصلة بحسابات التدفق بالنسبة إلى الساعات والدخل (انظر الفقرتين



٣٣ و ٣٤). ومفهوم المخزون الأخير هو المفهوم الأكثر صلة مباشرة بحسابات التغير (انظر الفقرة ٣٢). والعلاقة الأساسية التي يجب استيفاؤها بهذه الحسابات هي:

$$\begin{aligned} & \text{مجموع السكان} = \text{الأشخاص المستخدمون} \\ & + \text{الأشخاص العاطلون عن العمل} \\ & + \text{الأشخاص الذين ليسوا في القوة العاملة} \end{aligned}$$

٣١ - في الفقرة ١٢ أشير إلى أهمية أن مجموع عدد "المراكز" لا يمكن تعريفه أو مشاهدته على نحو مستقل عن مكوناته - "المراكز" "المشغولة" و"الشاغرة". وفي الفقرة ١٤ (ب) أبدت الملاحظة أن من شبه المستحيل من الناحية العملية مشاهدة كافة المراكز الشاغرة. وبالتالي سيكون معظم حسابات مخزون "المراكز" محدوداً في "المراكز المشغولة" ومجموعة فرعية خاصة "بالمراكز الشاغرة" قابلة للملاحظة مع مجموعات محددة بمتغيرات التوزيع. وتتعلق قضايا الاتساق مع نظام الحسابات القومية بتحديد الأنشطة الخاصة بالاقتصاد الوطني. وستحدد نفس الاعتبارات المتعلقة "بالأشخاص" اختيار "المتوسط" أو مفهوم المخزون "الختامي". والعلاقة الأساسية التي يتعين استيفاؤها بهذه الحسابات هي:

$$\text{مجموع عدد المراكز} = \text{المراكز المشغولة} + \text{المراكز الشاغرة}$$

٣٢ - في المناقشات السابقة حول نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، أولي إجمالي التغيرات من تاريخ ختامي لآخر الكثير من الاهتمام (انظر الفقرة ٧ (هـ) أعلاه). وقد أوضح دنتون وآخرون (١٩٧٦) جيداً أن أنواع "العلاقة المحاسبية" الضرورية داخل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة الكامل هو التأكد من تحديد وتقدير كافة الأشكال الممكنة لهذه التغيرات، تسليماً بالدورية والفترات المرجعية. ويجب أن تأخذ "حسابات التغير" هذه في الاعتبار، وبالتالي تعريف "المواليد" و"الوفيات" و"المراكز" و"الأشخاص" على التوالي، بالإضافة إلى التحولات من وضع نشاط واحد إلى الآخر. ولا توجد مشكلة من ناحية المبدأ في تعريف "تحولات النشاط" أو "مواليد" و"وفيات" الأشخاص (حيث يغطي الأخير المهاجرين بالإضافة إلى الوفيات الحقيقية وعمليات الدخول إلى والخروج من أية فئات أعمار أدنى أو أعلى)، ومثل هذه البيانات ستكون متاحة ومثيرة للاهتمام في كثير من الأحيان. والأكثر إثارة للمشاكل هو "تحولات الوضع" و"المواليد" و"الوفيات" الخاصة "بالمراكز"، إذ يمكن تحديدها فقط على أساس أنشطة التعيين (أي، "المراكز الشاغرة" أو "الوظائف الملحوظة" (أي، "المراكز المشغولة"). ومن المرجح أن يجد معظم المستخدمين صعوبة في تقديم معلومات عن تغيرات نشاط "المراكز"، أي حول ما إذا كان الشخص حديث التعيين قد شغل "مركزاً شاغراً" في السابق أو "مركزاً جديداً"، أو ما إذا كان ترك شخص العمل قد أحدث "مركزاً شاغراً" أو أدى إلى فقدان ("وفاة") "مركز"، رغم وجود إشارات متواترة واهتمام كبير في المناقشات العامة "بفقدان" و"خلق" "الوظائف"، أي "المركز" في مصطلحات هذه الدراسة. ويجب ربط التمييز الأخير بقرار لإحلال العامل الذي ترك العمل.

٣٣ - وضع دنتون (١٩٨٦) الخطوط العامة لنظام كامل "لمحاسبة الوقت". ويمكن أن يخدم هذا كأساس لتحديد نوع ثالث من "علاقة المحاسبة" لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة من شأنه الاستفادة من العرف المتبع بأن "الوقت المستعمل للعمل" من قبل "الشخص المستخدم" يجب أن "يتمتع" من قبل "المراكز المشغولة". وترتبط "الوظائف" الجانبين معاً، وبإمكانها ربط المعلومات من أرباب العمل والعمال عن "الساعات المدفوع عنها الأجر" و"ساعات العمل الفعلية" و"ساعات الغياب عن العمل المدفوع عنها الأجر". غير أن التأكد من التغطية المعادلة لمصادر البيانات المستعملة لتقدير الجانبين ستشكل صعوبة رئيسية من الناحية العملية. ويتعين إعداد المحاسبة عن "ساعات العمل الفعلية" بطريقة متسقة مع الأعراف المعدة لدراسات استعمال الوقت، والتي تأخذ في الاعتبار مجموع استعمال الوقت خلال فترة مرجعية قصيرة<sup>٦</sup>، بالإضافة إلى كونها متسقة مع إعداد تقديرات سنوية "لساعات العمل الفعلية" المتصلة بنظام الحسابات القومية. والعلاقة الأساسية التي تستوفيها هذه الحسابات هي:

$$\begin{aligned} & \text{مجموع ساعات العمل الفعلية من قبل الأشخاص المستخدمين} \\ & = \text{مجموع ساعات العمل المدفوع عنها الأجر} \\ & - \text{مجموع ساعات الغياب عن العمل والراحة المدفوع عنها الأجر} \\ & + \text{مجموع ساعات العمل غير المدفوع عنها الأجر} \\ & = \text{مجموع الساعات المستعملة من قبل المراكز المشغولة} \end{aligned}$$

٣٤ - ويتعين أن تربط الحسابات النقدية لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة دخل الأشخاص المستخدمين وتكاليف استخدامهم. ومن السهل جداً عمل هذا من ناحية مفاهيمية بالنسبة إلى الدخل وتكاليف "العمالة المدفوع عنها الأجر" (على سبيل المثال، عمل المستخدمين) منه بالنسبة إلى "الذين يعملون لحسابهم الخاص". وتستوفى العلاقة الأساسية بالنسبة إلى الوضع الأسبق بهذه الحسابات:

مجموع الدخل من "العمالة المدفوع عنها الأجر"

+/- المكونات المختلفة

= مجموع تكاليف العمل المدفوع عنه الأجر.

٣٥ - ويتعين أن تكون أعراف المؤتمر الدولي للإحصاءات العمالية ونظام الحسابات القومية هي نقطة البداية للمزيد من المواصفات بشأن مفاهيم الدخل والتكاليف المقابلة، انظر على سبيل المثال منظمة العمل الدولية (١٩٩٧ ألف).

الجدول رقم ١ : متغيرات التوزيع في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة بحسب الوحدات الأساسية

١ -	أرباب العمل	-	الملكية
		-	الصناعة*
		-	الحجم
		-	الموقع
٢ -	المراكز	-	الوضع في العمالة*
		-	المهنة*
		-	ساعات العمل التعاقدية
		-	نظام نوبات العمل
		-	نظام الأجور والمرتبات
		-	الاتفاقية الجماعية
٣ -	الوظائف	-	الدخل من العمالة*
		-	مقدار تكاليف اليد العاملة*
		-	مقدار تعويضات المستخدمين*
		-	مقدار صافي فائض التشغيل بالنسبة إلى الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص (في المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية)*
		-	ساعات العمل العادية المنجزة*
		-	ساعات العمل المدفوع عنها الأجر
٤ -	الأشخاص	-	الجنس
		-	السن*
		-	الجنسية
		-	المجموعة الإثنية
		-	العضوية النقابية
		-	المستوى التعليمي*
		-	ساعات العمل الفعلية*
		-	المهنة السابقة (ومتغيرات سيرة الحياة الأخرى)
		-	طموحات العمل
		-	الأنشطة (غير التي تحدد الوضع)
٥ -	الأسر المعيشية	-	المقر (الموقع)
		-	أنواع الأسر المعيشية*

\* تشير إلى وجود نوع من التوصيات الدولية بشأن تعريف وتصنيف هذا المتغير. وهي ليست بالضرورة منسقة مع بعضها البعض أو مع توصيات نظام الحسابات القومية.

## ثامناً - مصادر بيانات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة - أوجه الضعف والقوة

٣٦ - تستند تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة على معلومات يقدمها الأفراد أو المنشآت مباشرة إلى الهيئة المعنية بالإحصاء عن طريق استقصاءات الأسر المعيشية والمنشآت أو على نحو غير مباشر عن طريق معلومات مخزونة في سجلات الهيئات الإدارية المختلفة.<sup>٧</sup>

٣٧ - ومزايا استقصاءات الأسر المعيشية هي (١) أنها توفر تغطية كاملة للسكان المقيمين وغير المؤسسين في القطر المعني؛ (٢) أن تقديرات العمالة والبطالة ستكون متنسقة؛ (٣) أن إجراءات التقدير المستعملة ستحاول عادة التعويض عن أنواع التحيز الناتجة عن معدلات عدم الإجابة الانتقائية داخل المجموعة السكانية المستهدفة؛ و(٤) أنها مرنة ويمكن جعلها تقيس المفاهيم المرغوبة. وعيوبها هي (١) الحاجة للتعديل بالنسبة إلى العاملين من السكان المؤسسين وغير المقيمين في الاقتصاد الوطني، على سبيل المثال، أولئك الذين يقومون برحلات يومية إلى البلدان المجاورة من أجل العمل، للتأكد من الاتساق مع النطاق الجغرافي للحسابات القومية؛ (٢) انخفاض مستوى الدقة في العديد من تقديرات الاهتمام بسبب استعمال العينات؛<sup>٨</sup> و(٣) احتمال أن تنتج معلومات غير دقيقة من الاعتماد على معرفة وذاكرة المحيين على أسئلة الاستقصاء.

٣٨ - ومزايا استقصاءات المنشآت، أو تعداد المنشآت، هي (١) أنها توفر تقديرات دقيقة لحد ما بالنسبة إلى السكان والمتغيرات المغطاة؛ و(٢) أن تقديرات العمالة ستكون متنسقة مع دخل الإنتاج ودخل عوامل الإنتاج المتحقق داخل إطار الحسابات القومية. وعيوبها هي الحاجة للتعديل بالنسبة إلى (١) عدم كفاية تغطية المنشآت الصغيرة، ولا سيما تلك المدرجة في "القطاع غير الرسمي" وفي أنشطة معينة؛<sup>٩</sup> و(٢) مشاهدة (خصائص) "الوظائف" بدلاً عن (خصائص) الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك، توفر استقصاءات المنشآت عادة نطاقاً محدوداً فقط من خصائص العاملين.

٣٩ - ومزايا استعمال السجلات الإدارية، بالإضافة إلى تلك المتصلة بتكاليف الهيئة الإحصائية المعنية بجمع البيانات، هي (١) أن التقديرات الناتجة عنها لا تعاني من عدم دقة عملية أخذ العينات؛ و(٢) يمكن قياس بعض المتغيرات (الهامة للعملية الإدارية) بصورة موثوقاً بها. وعيوبها هي (١) أن التعويل على قياس متغيرات معينة أخرى قد يكون منخفضاً جداً، و(٢) وأن المعلومات قد تتعلق "بجالات" و"وظائف"، بدلاً عن "أشخاص". ويعتمد هذا إلى أصل المعلومات سواء أكان باستقصاء الأشخاص أم المنشآت، ما لم يكن بالإمكان ربط القيود المنفردة الخاصة بالشخص نفسه، أي باستعمال أرقام المميزة لتحديد الهوية من النوع الإسكندنافي. ومن أوجه القلق الهامة أيضاً عدم استقرار التغطية والتعاريف نظراً للتغيرات في القواعد والقدرات الإدارية بالإضافة إلى التغيرات في سلوك الجمهور مقابل المؤسسات واللوائح الإدارية.

## تاسعاً - الاستفادة من المصادر المختلفة في البلدان التي غطتها الدراسة

٤٠ - تختلف الأهمية النسبية لأنواع المصادر المختلفة في البلدان الأربعة، كما تختلف استراتيجيات استعمالها. ففي هولندا والنرويج، يبدو أن التركيز منصب على توفير تقديرات العمالة التي تكون متنسقة مع الإنتاج والدخل في الحسابات القومية. ونقطة البداية الرئيسية بالنسبة إلى التقديرات الهولندية هي استقصاءات المنشآت حيث يتم جمع المعلومات عن العمالة والإيرادات على حد سواء، في حين يتعين على النرويجيين التعامل مع جمع بيانات أكثر تجزئة من استقصاءات منشآت ليست جيدة التنسيق، رغم أن معظمها يبدو أنه يغطي نفس المتغيرات. وفي البلدين على سواء تستعمل النتائج المستمدة من استقصاء الأسر المعيشية واستقصاء القوة العاملة الرئيسيين ملء معظم العناصر الغائبة من التغطية الكاملة حسب أعراف الحسابات الوطنية. ويستند استقصاء القوة العاملة إلى عينات كبيرة ومستمرة نسبياً في كل من هولندا والنرويج على حد سواء، وبالتالي توفر أساساً جيداً للتقديرات السنوية للمجاميع والمتوسطات بالنسبة إلى السكان والمتغيرات المغطاة.

٤١ - وأعد الفريق السويسري دراسات موازية لعواقب البدء من كل مصدر من المصادر الرئيسية الثلاثة بالنسبة إلى التاريخ المرجعي المختار وهو أول كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وهذه المصادر هي تعداد السكان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتعداد المنشآت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (تعداد السكان وتعداد المنشآت على التوالي) واستقصاء القوة العاملة للربع الثاني من ١٩٩١. وأجريت تعديلات على المصادر الثلاثة لجعل نتائجها متماشية مع إطار استقصاء القوة العاملة. وكانت التقديرات الناتجة لمجموع العمالة

من هذه التعديلات مماثلة جداً لنتائج المصدرين الأخيرين، بفارق مقداره حوالي الواحد في المائة، بينما تراوح التقدير الذي تم التوصل إليه من تعداد السكان بين ٧ في المائة و ٨ في المائة أقل من التقديرين الآخرين.

٤٢ - ويبدأ العمل الدائم من إحصاءات القوة العاملة بالاستناد إلى السجلات مستكملاً ببيانات من مصادر غير مستعملة من قبل في إحصاءات القوة العاملة بالاستناد إلى السجلات، لإجراء التعديلات اللازمة لتغيير السكان من أشخاص إلى وظائف والفترة المرجعية من نوفمبر الخاص بالسنة المرجعية إلى متوسط السنة المعنية. ومن ضمن المصادر "الأخرى" هذه أيضاً استقصاء القوة العاملة السنوي، وهو المصدر الوحيد غير المستند إلى السجلات الإدارية.

٤٣ - تجرى تعديلات في كافة البلدان الأربعة للتعويض عن أوجه "القصور" في مصادر البيانات الأساسية أو الاختلافات بين المصادر، والفروق بين المصادر والإطار العام لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة. ويتحدث الهولنديون عن ثلاثة أنواع من أوجه القصور أو الفروق<sup>١١</sup> المتعلقة بالتالي:

( أ ) الاختلافات في التعاريف، والتصنيفات، وحجم التفاصيل<sup>١١</sup>: يكون التعديل بالنسبة إليها هو "التنسيق"؛

(ب) الاختلافات في تغطية السكان: يكون "تحقيق التغطية الكاملة"؛

(ج) أخطاء القياس: يسعى المرء إلى "التقليل منها إلى أدنى قدر".<sup>١٢</sup>

٤٤ - وتعتبر إزالة الفروق الثانوية الأخرى عملية "موازنة".

٤٥ - في الجزء المتعلق بالعمالة في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة من المهم التمييز بين أنواع الوحدات المختلفة (التي يمكن حسابها. ويتم حساب "الوظائف" في استقصاء المنشآت وفي تعداد المنشآت، ويتم حساب "الأشخاص" في استقصاء القوة العاملة وفي تعداد السكان، في حين يستدعي التنسيق مع بيانات الحسابات القومية بالنسبة إلى تحليل الإنتاجية، على سبيل المثال في كثير من الأحيان، حساب "سنوات العمل المعادلة للعمل المتفرغ" أو "مجموع ساعات العمل الفعلية". ويكون الفرق بين الوحدتين الأوليين نتيجة أن بعض الأشخاص يشغلون أكثر من وظيفة واحدة أثناء الفترة المرجعية. وقد صمم التحويل من عدد الوظائف أو الأشخاص من جانب سنوات العمل أو ساعات العمل من الجانب الآخر لتعديل أكبر قدر ممكن من الفروق في حجم العمل بين القطاعات وعلى مرور الوقت، أي في حدوث العمل الإضافي والعمل غير المتفرغ وكذلك بالنسبة إلى الفروق في ساعات العمل العادية.<sup>١٣</sup> ومن غير الواضح ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذه التعديلات بمثابة تنسيق في دراسة الرموز أعلاها، لكن يبدو الأمر كذلك بالنسبة إلى التعديل لتحقيق الاتساق في الفترات المرجعية.

## عاشراً - النطاق القومي لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة

٤٦ - هناك عدة أبعاد للسؤال الخاص بنطاق أو تغطية نظام المحاسبة الخاص بالعمالة فيما يتعلق بنواحي: (١) جغرافية؛ (٢) أنواع العمال؛ (٣) موضوعية؛ و(٤) ما إذا كان التركيز على الأوضاع وصافي التغيرات المقابلة، أو على إجمالي التدفقات إلى مخزون الأشخاص أو منه في هذه الأوضاع.

٤٧ - يتحدد النطاق الجغرافي المعني بما إذا كان الغرض هو التنسيق مع نظام الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية أو التنسيق مع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. ويستدعي التنسيق مع إحصاءات الإنتاج أنه يتعين أن يغطي نظام المحاسبة الوطني الخاص بالعمالة كافة الوظائف الموجودة في بلد ما وفقاً للحسابات القومية، وليس غيرها من الوظائف (انظر المناقشة الواردة في الفصل الرابع عشر، الفرعين باء وجيم، والفصل السابع عشر، الفرع باء من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣). ويتطلب التنسيق مع الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية أنه يتعين أن يغطي نظام المحاسبة الوطني الخاص بالعمالة كافة الأشخاص إما المقيمين قانونياً في البلد (بحكم القانون) أو الموجودين هناك (بالفعل). وبما أن الناس قد يعملوا في بلد مختلف عن البلد الذي يقيمون فيه عادة (أو بالفعل) يعني ذلك أنه يجب إجراء تعديلات للتأكد من أن التغطية الجغرافية لإحصاءات الوظائف، التي يتحصل عليها عادة من التقارير المستندة إلى المنشآت، وإحصاءات الأشخاص، التي يتحصل عليها عادة من استقصاءات الأسر العيشية، ذات نطاق جغرافي مماثل. ويقوم الهولنديون والسويسريون بإجراء هذه التعديلات بشكل أشد صراحة، ربما يكون ذلك انعكاساً للأهمية النسبية التي تعطي لتنقل العاملين بانتظام عبر الحدود. ويجري النرويجيون تعديل فقط على الأجانب الذين يعملون في السفن المسجلة في النرويج، وليس على العاملين الذين ينتقلون

بانتظام عبر الحدود، على سبيل المثال من وإلى السويد. ولا يفصح الدائر كيون عما إذا كانوا يجرون مثل هذه التعديلات، مع أن تنقل العاملين لا بد أن يكون هاماً لحد ما عبر الحدود مع ألمانيا والسويد.

٤٨ - وفيما يتعلق بالموضوع، يمكن تقسيم نطاق نظام المحاسبة الخاص بالعمالة في عدة وحدات نموذجية: (أ) التوظيف؛ (ب) الدخل من التوظيف؛ (ج) تكاليف العمالة؛ (د) البطالة؛ و(هـ) الوظائف الشاغرة. وفي داخل الوحدة النموذجية، يركز العمل لإعداد تقديرات متماسكة للحسابات القومية على الفئات التي تعتبر أشد أهمية، إما من الناحية العددية أو من منظور السياسات؛ أو التي تعتبر مصادر المعلومات عنها كافية للغاية. وبالتالي بدأ عمل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة في البلدان الأربعة بأولى هذه الوحدات النموذجية، وتطبيق إجراءات منفصلة بالنسبة إلى العاملين في وظائف مقابل الأجر والعاملين لحسابهم الخاص، نظراً لضرورة استعمال مصادر بيانات وتعديلات مختلفة. وتم أيضاً إعداد تقديرات العمل الدائرية والهولندية والنرويجية بالنسبة إلى الوحدتين النموذجيتين (ب) و(ج) التي تتسق مع التقديرات بالنسبة إلى الوحدة النموذجية (أ) على المستوى الكلي، لكن فقط فيما يتعلق بالعاملين في وظائف مقابل الأجر. ولم توصف الجهود التي بذلت بشأن الأجر والتكاليف المقابلة بالنسبة إلى عاملين لحسابهم الخاص.<sup>١٤</sup>

٤٩ - أدرج النموذجان (د) و(هـ) في الإطار المبين في مطبوعة منظمة العمل الدولية، ١٩٩٢، كقضية متعلقة بالبعد (٤) أعلاه، غير أن المصادر الوطنية التي جرى استعراضها لهذه الدراسة تذكر فقط هذه الجوانب من نظام المحاسبة الخاص بالعمالة ولا تقدم أية جهود ملموسة لشمل التقديرات المتصلة بهذه العوامل في عمل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وفيما يتعلق بالوحدة النموذجية (د)، أي البطالة، فهذا أمر مثير للاستغراب، تسليماً بأن هذا الموضوع يثير قلقاً رئيسياً في كافة البلدان بالنسبة إلى السياسات التي توجد إحصاءات غير منسقة بالنسبة إليها من مصادر مختلفة، لها مواطن قوة وضعف. وهو وضع أقل إثارة للاستغراب بالنسبة إلى الوحدة النموذجية (هـ)، أي الوظائف الشاغرة، إذ يبدو أن الهولنديين فقط هم الذين يعدون بانتظام استقصاءات المنشآت لهذه الوحدة. ولدى البلدان الأخرى سجلات إدارية فقط كمصادر أساسية للإحصاءات الخاصة بالوظائف الشاغرة، ومن المعترف به أنها تغطي جزءاً صغيراً نسبياً من كافة الوظائف الشاغرة.

٥٠ - وتورد مطبوعة منظمة العمل الدولية أن من الممكن توسيع إطار نظام المحاسبة الخاص بالعمالة ليشمل الأشخاص في مرحلة التدريب في الوحدة النموذجية (هـ). وقد ذكر هذا العنصر أيضاً في العمل الدائري، لكنه محصور في تعليم الكبار. وإذا تم ذلك سيقرب عمل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، إلى حد ما، من إطار التكامل للإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية. غير أن المصادر التي تم استعراضها لم تصف عملاً على هذا النحو. وبالنسبة إلى كل وحدة من هذه الوحدات النموذجية، يمكن إعداد تقديرات للوضع بالنسبة إلى سنة (لسلسلة سنوات متعاقبة) معينة، أي تقديرات "المخزونات" وتقديرات صافي التغيرات. وذكر الدائر كيون والسويسريون توسيع نطاق العمل ليشمل تقديرات "التدفقات"، أي إجمالي التغيرات بالنسبة إلى وحدة أو وحدتين كهدف يتم تحقيقه مع اكتساب الخبرات و/أو مع توفر الإحصاءات الجديدة أو المحسنة.

## حادي عشر - تعليقات ختامية

٥١ - تبين الجهود التي بذلت لإعداد تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة التي جرى استعراضها في هذه الدراسة أن العمل في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة قد تقدم الآن في بعض مكاتب الإحصاءات الوطنية من مرحلة المناقشات التصورية إلى إعداد تقديرات جزئية. وقد ركزت هذه التقديرات على (١) الاستفادة المثلى من الإحصاءات المتوفرة من مصادر مختلفة، وإعطاء الأولوية إلى العمالة بأجر واستخدام نتائج الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة كمرجع شامل للتغطية؛ و(٢) التأكد من التنسيق بين تقديرات الحسابات الوطنية المقابلة بالنسبة إلى الإنتاج والدخل. ويمكن التخمين أن الأفضلية تنصب على البند (٢) بدلاً عن إعداد تقديرات متكاملة شاملة مثلاً بالنسبة إلى التدفقات الإجمالية بين أوضاع سوق العمالة أو احتلال التوازن بين جانبي العرض، وقد يكون الطلب على العمالة محفوفاً جزئياً بعبية وأهمية الحسابات القومية في إطار برامج الإحصاءات القومية، وجزئياً بتوفر البيانات الملائمة. وتكون النتيجة بالتالي أن إدراج وصف سوق العمل بشكل أكثر اكتمالاً يبدو أشد إلحاحاً لتوسيع نطاق تقديرات نظام المحاسبة الخاصة بالعمالة. وقد يبدو هذا الوضع مدعاة للسخرية بشكل طفيف، تسليماً بأن الاهتمام المبكر بمناقشات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة كان منصباً أكثر على الاهتمامات الأخيرة أكثر من الأولى.

٥٢ - وليس من المستغرب أن يكون للعمل الذي يطلق عليه الآن "حسابات الأيدي العاملة" تاريخ طويل نسبياً تسليماً بأن تركيز نظام المحاسبة الخاص بالعمالة على أشد الموارد أهمية بالنسبة إلى أي مجتمع، وتعبئته وتخصيصه بين الاستخدامات المختلفة، وكيفية

تحديد تكاليفه ومكافأته. بالإضافة إلى ذلك، تحدد هذه العوامل أيضاً رفاهتنا: قبل وأثناء وبعد مشاركتنا في أسواق العمل. غير أن المثير للاستغراب هو أن جهود الاستفادة بانتظام من هذه الإحصاءات المجزأة لم تعط أولوية أعلى في أوقات مبكرة مما هي عليه؛<sup>١٥</sup> ومن بين الجهود المشار إليها في هذه الدراسة يبدو أن لدى الهولنديين فقط "الكتلة الحرجة" والمواظبة اللازمتين لجعل العمل في تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة محور إحصاءات الإنتاج والاستخدام الخاصة بسوق العمل نظراً لأن تقديرات الحسابات القومية هي تقديرات للإحصاءات الاقتصادية والتحليلات العملية. ونظراً لحقيقة أن سوق العمل وقضايا العمالة تتبع بالتالي للمجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء في مجتمعنا، ويجري تحليلهما من قبل كل من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الآخرين، يبدو أنها منعت تطوير أنظمة بيانات متكاملة ومتسقة بدلاً عن مساندتها. وقد كانت الاحتياجات الوصفية والمناظير التحليلية متباينة بشدة لدرجة تمنع تشجيع خلق نواة قوية للبيانات المتكاملة. وسيبين الوقت ما إذا كان الاهتمام السياسي والتحليلي الحالي، والأقوى نسبياً، بالقضايا البالغة الدقة بدلاً عن قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا الاجتماعية سيؤدي إلى تحقيق مساندة أعرض وتوفير موارد أكثر للعمل المتصل بنظام المحاسبة الخاص بالعمالة.

## ثاني عشر - تذييل، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

٥٣ - أُنجز العرض السابق قبل الاجتماع الأول "لفريق باريس" المعني بإحصاءات العمل؛ باريس، ٢٧ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. في هذا الاجتماع، قدم ممثلون من مكاتب الإحصاءات القومية في أستراليا، وفنلندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة دراسات قصيرة، وغير رسمية بشأن العمل في منظماتهم مشابهاً للعمل المقدم أعلاه، جزئياً تحت عنوان "توفيق إحصاءات سوق العمل من مصادر مختلفة" وجزئياً بمثابة "حسابات الأيدي العاملة". (واهتمت دراسة من كندا قدمت في نفس الاجتماع بتوفيق إحصاءات البطالة من مصادر مختلفة). وكانت أهداف العمل وطبيعة المشاكل التي تمت مواجهتها مماثلة للمشاكل التي تمت مناقشتها أعلاه، لكن مع إشارة صغيرة إلى التوفيق مع مفاهيم وتقديرات نظام الحسابات القومية. غير أن العمل المنجز في أستراليا والمملكة المتحدة اهتم بإحصاءات الإيرادات، والأجور، والرواتب بالإضافة إلى تلك الإحصاءات المتعلقة بالتوظيف والبطالة. وللإطلاع على المزيد من المعلومات، انظر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا [INSEE] (١٩٩٧).





## المراجع

- Ackermann, Y., A. Farine & N. Raemy (1997): *Indicateurs de marché de travail 1996*. Statistique de la Suisse, 3, Emploi et vie active. Office fédéral de la statistique. Bern, 1997.
- Altena, J.W., C.A. van Bochove & W.P. Leunis (1991): "Reconciling labour data from various sources: The compilation of labour accounts data for the Netherlands, 1987", in *CBS select* (Netherlands Central Bureau of Statistics), No. 7, 1991.
- Buhmann, B., Y. Ackermann & A. Martinovits (1995): "Comparability of Labour Force Data from Different Sources: The First Step Towards a Labour Accounting System." Paper prepared for the *International Conference on Statistics, Radenci, Slovenia, 27-29 November 1995*. Statistical Office of the Republic of Slovenia, Ljubljana, 1995.
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- Denton, F.T. (1986): *Accounting for time: Labour accounts in a broader setting*. Report submitted by Statistics Canada to the Conference of European Statisticians, Informal Meeting on Manpower Statistics, 27-29 Jan. 1986.
- Denton, F.T., C.H. Feaver & A.L. Robb (1976): *The short-run dynamics of the Canadian Labour Market*. Economic Council of Canada. Ottawa, 1976.
- Eurostat (1982): "Seminar on the measurement of employment and unemployment", in *Eurostat news*, special number 1982.
- Gouriev, V. (1984): "Compilation of balance sheets of labour resources in the USSR: Methodological Principles", in *Bulletin of Labour Statistics* 1984-3.
- Hansen, S. & T. Skoglund (1997): *Beregninger av sysselsetting og lønn i nasjonalregnskapet* (Estimating employment and wages in the national accounts). Notater 97/21 from Statistics Norway, Oslo, 1997.
- Harildstad, A. (1989): "Timewerks-og sysselsettingstall i nasjonalregnskapet" (Total hours of work and employment in the national accounts), in *Økonomiske analyser* (Central Bureau of Statistics of Norway), No. 7-1989.
- Hoffmann, E. (1981): "Accounting for time in labour force surveys". *Bulletin of Labour Statistics*, 1981-1 (Geneva, 1981).
- Hoffmann, E. (1990): "A labour accounting system: reflections on main concepts and principles", *Statistical Journal of the United Nations Economic Commission for Europe*, No. 7, 1990, pp. 253-263.
- Hoffmann, E. (1995): "Collecting statistics on imbalances in the demand for labour". Paper prepared for the *International Conference on Statistics, Radenci, Slovenia, 27-29 November 1995*. Statistical Office of the Republic of Slovenia, Ljubljana, 1995.
- Hoffmann, E. & A. Mata (1997): *An alternative approach to the time-use activity list*. Note prepared for discussion at the Expert Group Meeting to Review Trial International Classification for Time-use Activities. New York, 13-16 October 1997.
- Husmanns, R., F. Mehran & V. Verma (1990): *The economically active population, employment, unemployment and underemployment: An ILO-manual on concepts and methods*. International Labour Office, (Geneva, 1990).
- ILO (1992): "An outline of the main concepts and principles of a labour accounting system." Chapter IV in the *General Report to the 15th International Conference of Labour Statisticians*, Geneva 19-28 January 1993. International Labour Office, Geneva, 1992.

- ILO (1993): *Report of the 15th International Conference of Labour Statisticians*, Geneva 19-28 January 1993. International Labour Office, Geneva, 1993.
- ILO (1997a): *Income from employment: Concept and measurement*. Report II prepared for the Meeting of Experts on Labour Statistics. Geneva, 14-23 October 1997. International Labour Office, Geneva, 1997.
- ILO (1997b): *Report of the Meeting of Experts on Labour Statistics*. Geneva, 14-23 October 1997. International Labour Office, Geneva, 1997.
- INSEE (1997): Papers presented on “Topic 2: Reconciliation of Employment and Unemployment Statistics”, at the *First Meeting of the “Paris Group” on Labour Statistics, Paris 27-28 November 1997*. Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, Paris, 1997.
- Leunis, W. P. & J. W. Altena (1996): “Labour Accounts in the Netherlands, 1987-1993: How to Cope with Fragmented Macro Data in Official Statistics” in *International Statistical Review* (1996, 64), pp. 1-22.
- Neubourg, C. d. (1983): *Labour market accounting and labour utilization: Theory and measurement*. University of Groningen. Groningen, 1983.
- Poulsen, M., K.B. Ejby & L. Sølling (1996): “Report on the project Labour Market Accounts in Statistics Denmark”. Room paper for the seminar *The Adaptation of Workers to Industrial Change*, Toulouse, 22-23 January 1996.
- Statistics Denmark (1997a): *Linking tables and the relational model for the balance of paid employment (BPE)*. Working Paper no. 12, prepared for the Meeting in the Reference Group 20, March 1997.
- Statistics Denmark (1997b): *The Danish Labour Accounting System (LAS)*. Draft note, dated 27 June 1997.
- Turvey, R. and E. Hoffmann (1990): “A labour accounting system”, in R. Turvey (ed.): *Developments in international labour statistics*. Pinter Publishers. London, 1990.
- United Nations (1979): *The development of integrated databases for social, economic and demographic statistics*, Studies in Methods, Series F, No. 27. New York, 1979.
- United Nations Statistics Division (1997): *Trial International Classification for Time-use Activities*. Report to the Expert Group Meeting to Review Trial International Classification for Time-use Activities. New York, 13-16 October 1997.
- Verhage, K.G., P.J. v. Nes & I. v. d. Weijde (1997): *Employment market analysis*. Report prepared for Eurostat. Statistics Netherlands, Socioeconomic Statistics Division, and Netherlands Economic Institute, Department of Labour and Education. Voorburg and Rotterdam, 1997.
- Vuille, A. (1997): *Le compte global du marché du travail, conception détaillée*. Texte non définitif. Office fédéral de la statistique. Bern, 1997.

## الخواشي

- ١ تمثل الفروع الثاني لغاية السابع نص مطبوعة منظمة العمل الدولية (١٩٩٢) مع تعديلات ثانوية فقط.
- ٢ نظراً لأن بعض الأشخاص مستخدمون لحسابهم الخاص، يجب استعمال مصطلح مضاد للبداهة بأن يكون لدى الشخص "وظيفة" و "مركز" مع نفسه/نفسها بمثابة "رب العمل". من الناحية المنطقية لا يتعين أن يشكل هذا الوضع أية مشاكل، ولا أن يسبب صعوبات من وجهة نظر جمع البيانات.
- ٣ انظر: هوسمان وآخرون (١٩٩٠) للاطلاع على مزيد من مناقشات هذه التوصيات.
- ٤ بما أن "الوظائف" تمثل الصلة بين "المراكز المشغولة" و "الأشخاص المستخدمين"، فلا حاجة لوجود حسابات منفصلة "للوظائف" مع أنها تقوم بدور مفاهيمي هام في نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن رؤيتها بمثابة المفهوم الموازي "للمعاملات" في نظام الحسابات القومية.
- ٥ ستكون أصعب القضايا، ذات الأهمية فقط لبعض البلدان، معالجة الأشخاص الذين يعيشون في بلد ويعملون في بلد آخر.
- ٦ انظر: على سبيل المثال، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة (١٩٩٧) بالإضافة إلى: هفمان وماتا (١٩٩٧).
- ٧ يتم توفير المعلومات التي تجمع عادة عن طريق استقصاءات المنشآت عادة على أساس (تفسيرات) السجلات الإدارية التي تحفظها المنشآت لمصالحها الذاتية ومن أجل استعمالها الخاص.
- ٨ تمثل الدراسة السويسرية العمل الوحيد الجاد لمناقشة نتائج تعداد السكان في سياق نظام المحاسبة الخاص بالعمالة. وقد استعمل إطار نظام المحاسبة الخاص بالعمالة لتحليل أوجه الضعف في تقديرات العمالة من تعداد العام ١٩٩٠.
- ٩ تكون مثل هذه التغطية الناقصة أكثر أهمية بالنسبة إلى تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة منها بالنسبة إلى تقديرات الحسابات القومية لأنها تتعلق عادة بمنشآت ذات إنتاجية دون المتوسط. ويعني هذا ضمناً أنها تمثل عند ربطها بتقديرات الحسابات القومية سبباً رئيسياً لاستعمال بيانات استقصاءات المنشآت في عمل نظام المحاسبة الخاص بالعمالة، ويتعين الانتباه إلى عدم عمل تعديلات على هذا النوع من التغطية في تقديرات نظام المحاسبة الخاص بالعمالة الذي يمضي أبعد من تلك التي تجرى (أو ستجرى) على التقديرات المقابلة في نظام الحسابات القومية.
- ١٠ تكون هذه الأنواع من التعديلات ذات صلة عند إعداد سلاسل زمنية متسقة، حتى عندما يكون المصدر هو "نفس" المصدر.
- ١١ لم تفسر الإشارة إلى "مقدار التفاصيل"، لكن يمكن افتراض أنها تشير إلى استعمال المعلومات من مصدر ثانوي لتقدير التوزيع على الفئات بالنسبة إلى متغير غير مغطى بالمصدر الرئيسي، أو غير مغطى بمجموعة قيمة مفصلة بما فيه الكفاية.
- ١٢ يشمل الهولنديون "أخطاء المعاينة" ضمن "أخطاء القياس". ويعتبر هذا اصطلاحاً غير موفق ومضلاً، نظراً لأن العينات لا تقود إلى أخطاء في الإحصاءات الناتجة عنها، لكنها تؤدي إلى عدم الدقة. ويمكن تقليل عدم الدقة هذه باستعمال معلومات إضافية، ويبدو أن هذا ما يفعله الهولنديون، وسبب حديثهم عن "تقليل أخطاء القياس". ويتوقع المرء أن تكون ضرورة إجراء التعديلات نتيجة لعدم دقة العينات "غير المعالجة" جزءاً من عملية الموازنة.
- ١٣ إن استعمال "الساعات" كوحدة للحساب سيجعل من الأسهل إعداد تقديرات متناسقة تشمل أنشطة التعليم والتدريب، بالإضافة إلى أنها تجعل من الممكن التمييز بين الأنشطة "الإنتاجية" و "الاقتصادية" و "السوقية" بالمعنى الذي جرت مناقشته في: الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة (١٩٩٧) وهفمان وماتا (١٩٩٧).
- ١٤ يعرف نظام الحسابات القومية فقط خليط المكافأة مقابل العمالة ورأس المال بالنسبة إلى العمل للحساب الخاص. وأعدت منظمة العمل الدولية مقترحات بشأن قياس الدخل من التوظيف بالنسبة إلى العاملين لحسابهم الخاص وبالنسبة إلى العاملين مقابل الأجر، حيث نوقشت في اجتماع للخبراء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وفي شكل معدل في: المؤتمر الدولي السادس عشر للإحصاءات العمالية المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، انظر: منظمة العمل الدولية (١٩٩٧ ألف) ومنظمة العمل الدولية (١٩٩٧ بء).
- ١٥ يستثنى من هذا ما يطلق عليه "ميزانيات موارد العمل" التي كانت تعدها الاقتصادات المركزية سابقاً في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً بشكل روتيني، انظر: غورييف (١٩٨٤). غير أن النطاق المفاهيمي لنظام المحاسبة الخاص بالعمالة أوسع كثيراً من نطاق هذه الميزانيات، مع أنه، حتى الآن، لا يمكن انطباق القول ذاته على معظم التقديرات القومية المعدة تحت عنوان: نظام المحاسبة الخاص بالعمالة.



٢ - الحسابات التابعة الوظيفية



## الصلات مع احتياجات السياسات وسماط الطرق المنهجية: الخبرات الفرنسية

جون - إيتيان شبرون<sup>١</sup>

خبير أول، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

### أولاً - الخلفية

١ - ركزت المعايير الدولية الأولى الخاصة بالحسابات القومية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية على أرقام إجمالية للغاية، حتى حين تناولت الأسر المعيشية. وجرى وصف الأسر المعيشية كقطاع بشكل مجمل. ولا يعني هذا القول بأن خبراء الاقتصاد والإحصاء من البلدان المختلفة الذين أعدوا هذه المعايير الأولى لم يكونوا مهتمين على الإطلاق بالتنوع في قطاع الأسر المعيشية. وقيل منذ البداية أن الأسر المعيشية تنطوي بشكل مجمل على مجموعات اجتماعية - اقتصادية مختلفة يتعين إعداد تحليلها في تماسك تام مع المجموع الكلية للحسابات القومية.

٢ - وفي الوقت ذاته كان واضعوا المعايير الدولية ملمين مع ذلك بوجود استقصاءات الأسر المعيشية أو بالعمل في إعدادها في عدد من البلدان. وتمثلت الأولوية عند أخذ الاعتبار للتحدّي الكبير الخاص بإعداد الحسابات القومية الأولوية في تجميع حسابات لكل قطاع رئيسي. وقد كتب أيضاً لكن دون تشديد كاف أنه يتعين إجراء تجميع حسابات الأسر المعيشية على مجموعات فرعية ( حسبما جرى في نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ الذي أعدته الأمم المتحدة).

٣ - باختصار، يفترض أن توفر الحسابات القومية إجماليات كبيرة بينما يتوقع أن تتيح استقصاءات الأسر المعيشية المحددة دراسات محددة بشأن مجموعات اجتماعية جرى تعريفها حسب معايير اجتماعية - اقتصادية مختلفة، على الأقل في اللحظة الأولى. ولكن لم يرد ذلك على نحو صريح في المعايير القياسية الدولية. وأدى ذلك إلى سوء فهم كبير حسبما هو معتاد بالنسبة إلى الظواهر غير المكتوبة أو غير المنطوقة. وقام العديد من مستعملي إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات الاجتماعية، ولسوء الحظ من بينهم بعض معدي الحسابات القومية، بالخلط بين مقياس عملي للأولويات إلى حد كبير وبين عيب هيكلي في الحسابات القومية: إذ من المفترض أن يتجاهل إطار الحسابات القومية البعد الاجتماعي لواقع الاقتصاد الكلي. ومن بين مزايا نظام الحسابات ١٩٩٣ أنه أزال هذا الخلط.

٤ - إذا أخذنا المثال الملموس الخاص بفرنسا، فإن الوضع لا يطابق هذه الخطة العامة. تصف الحسابات القومية الأولى التي جمعت في فرنسا في الفترة اللاحقة للحرب معاملات القطاع حسب تصنيف خاص بمجموعات اجتماعية جرى فيها تقسيم الأسر المعيشية في أربع عشرة مجموعة. وجرى وصف الإطار المفاهيمي في الاستعراض المعنون بالإحصاءات والدراسات المالية، في إصداري أيلول/سبتمبر ١٩٥٢ وأيار/مايو ١٩٥٣، وفي أرقام عام ١٩٥١ التي جرى نشرها في عام ١٩٥٧. بالإضافة إلى ذلك شملت التطورات توزيع الدخل والإنفاق الجاريين لقطاع الأسر المعيشية حسب المجموعات الفرعية الاجتماعية - الاقتصادية: أورد التقرير الرسمي حول الحسابات القومية الفرنسية الذي نشر في ١٩٦٠ أرقام عام ١٩٥٦ في سبع مجموعات فرعية (الإحصاءات والدراسات المالية، آب/أغسطس ١٩٦٠).

٥ - لم يكن ذلك سهلاً. إذ أعاققت رداءة البيانات البالغة الصغر المتعلقة بدخل العمال المهنيين العاملين لحسابهم الخاص التعويل عليها في توفيق الأرقام الإحصائية الخاصة بالدخل، والاستهلاك، والادخار بالنسبة إلى المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية. ويفسر هذا الوضع لماذا يجري تجميع التقديرات كل خمس سنوات فقط لحسابات الدخل الخاصة بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية لقطاع الأسر المعيشية منذ منتصف الخمسينات. وقد منع تواتر هذه التقديرات والأهم من ذلك نشرها في مواعيد متأخرة تلبيتها احتياجات المستعملين بشكل تام. وقد حدث تحسن في أوائل التسعينات مع إصدار السلسلة السنوية لحسابات الدخل المتاحة للتصرف به الخاصة بالمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية لقطاع الأسر المعيشية.<sup>٢</sup>

٦ - وبالتوازي مع مشكلة تجميع الحسابات بالنسبة إلى المجموعات الفرعية الخاصة بقطاع الأسر المعيشية، ظهرت طريقة أخرى لوصف البعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي. وارتبطت في البداية بصعوبة تحديد كافة جوانب المعونات الإنمائية الدولية في الحسابات القومية، وقد طور أندريه فانولي فكرة الإجماليات شبة المتكاملة في فرنسا. وجرى تطبيقها، وإن كان بشكل محدود، في مجال محدد خاص بالإسكان. ومنذ الفترة التي أعقبت الحرب، كان مجال الإسكان مصدر قلق للحكومة وكافة المجموعات الاجتماعية الممثلة في لجان الهيئة الفرنسية المعنية بالتخطيط. كيف يمكن تعديل العرض والطلب؟ هل كانت الإعانات والمنافع الاجتماعية متسمة بالكفاءة من ناحية اجتماعية؟ هل كان النظام المالي قادراً على توفير الموارد المالية اللازمة لبناء مساكن جديدة؟ قام معدو الحسابات القومية باستخراج العديد من البيانات كان من الصعب توفير مجموعة من البيانات المقدور على معالجتها بحيث تجيب على الأسئلة المحددة بشأن الإسكان والإشارة إلى التصنيفات والمفاهيم الخاصة بالحسابات القومية بطريقة سهلة الاستعمال. وفي عام ١٩٦٧، عقب الطلب الذي تقدمت به وزارة التشييد، صممت مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات نظاماً مستقلاً للحسابات الكلية يغطي مجال الإسكان، مع تصنيفات مكيفة للوحدات، والمعاملات، والأنشطة. وأخذت أيضاً في الحسبان الحاجة لمقارنات بسيطة مع بقية الاقتصاد القومي: إذ يتعين أن تحافظ التصنيفات المكيفة على التماسك مع التصنيفات المركزية الخاصة بالحسابات القومية. ومقارنة مع البيانات الابتدائية، كانت الحسابات التابعة الأولى أكثر محدودية. ومع ذلك يمكن اعتبارها أول محاولة للحسابات التابعة الوظيفية.<sup>٣</sup>

٧ - جرى تغيير عملية التخطيط الفرنسي بشكل هام في عقد السبعينات. على وجه الخصوص، تم التخلي عن وضع أهداف نوعية على المدى المتوسط وتكاملها في إطار الحسابات القومية. ولم يؤثر ذلك في إعداد الحسابات التابعة. وبينما اختفت الأهداف على المدى المتوسط، استمر العمل السنوي الذي أجري لأغراض الموازنة الحكومية. وظل التقييم السنوي لعمل الحكومة في مجال اختصاصها الرئيسي بمثابة معلومات خلفية هامة لمشروع الموازنة المعروضة أمام البرلمان. وإلى جانب الاستعراض الشامل الذي يوفره الإطار المركزي للحسابات القومية، كانت المجموعات المعينة من البيانات التي تتيحها الحسابات التابعة مفيدة. ويؤكد هذه العملية تكوين اللجنة الخاصة (المسماة Commission des Comptes في اللغة الفرنسية، التي تعني حرفياً "اللجنة المعنية بالحسابات")، وعززت مناقشة الحالة الراهنة والمتوقعة في المجال الاجتماعي على أساس الحسابات التابعة هذه العملية.

## ثانياً - الحسابات التابعة راسخة في احتياجات واضعي السياسات

٨ - لا يخلق واضعو الحسابات القومية الحسابات التابعة من عدم. فهي تنشأ من طلب صريح عبر عنه واضعو السياسات العاملون في مجال "الاهتمام الاجتماعي". ويعني هذا أن القضايا التي تعالج ذات صلة بالمجتمع القومي ككل؛ وبشكل ملموس أكثر أن المجال الذي تغطيه يتسم بعمليات تدخلية كبيرة الحجم من قبل الحكومة. إضافة إلى هذا المعنى الأول، يشير "الاهتمام الاجتماعي" إلى الأوضاع المعيشية للأفراد والأسر المعيشية. ويأتي الطلب أولاً بشكل عام من جهة حكومية (وزارة على سبيل المثال) تعمل في هذا المجال على وجه الخصوص. وتوجد استثناءات. على سبيل المثال، بدأ تنفيذ مشروع حسابات تابعة "للقطاع الثالث" في أوائل الثمانينات كطلب مشترك من جهات ممثلة لاتحادات، وتعاونيات، وجمعيات منافع استثمارية مشتركة غير هادفة للربح.

٩ - استمر الطلب على حسابات تابعة جديدة منذ السبعينات وكانت نسبة الإخفاق منخفضة. ويعزى هذا النجاح إلى عدة أسباب:

- ترد الإشارة إلى الحسابات القومية بشكل متواتر في الجدل والمناقشات السياسية والاجتماعية في فرنسا. وتعززت هذه الشعبية باستعمال بعض إجماليات الحسابات القومية الرئيسية في الآليات المؤسسية الأوروبية؛<sup>٤</sup>
- يتمثل مبدأ الحسابات التابعة الوظيفية في تغطية جميع الأنشطة التي تميز المجال المعني بتغطية دقيقة؛
- يكون الهيكل الأساسي بسيطاً: مجموع الإنفاق، والتمويل، والمنتجين، والمستفيدين. وينتج عن هذا أداة طيعة جداً توفر استعراضاً عاماً للمجال الذي تغطيه بعدد محدود من الإجماليات؛
- تكون الحسابات التابعة متماسكة مع الإطار المركزي للحسابات القومية. فهي تتيح مقارنة إجماليتها المعينة مع إجماليات الاقتصاد الكلي الأكثر تواتراً مثل إجمالي الناتج المحلي، والاستهلاك النهائي، الخ. ويمثل الإنفاق القومي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المؤشر المفضل لدى مستعملي الحسابات التابعة في كثير من الأحيان؛



• يتم تكييف الحسابات التابعة لكي تبرز السمات المعينة للمجال الذي تغطيه. فهي بالتالي أداة سهلة الحصول بالنسبة إلى المستعملين من غير الإحصائيين، الذين هم أكثر إلماً بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجال المغطى أكثر من إلمامهم بمفاهيم الحسابات القومية (أي، أغلبية المستخدمين).

١٠ - ويفسر هذا الوضع سبب استعمال الحسابات التابعة كإطار مرجعي للنقاش السياسي بين الهيئات الحكومية، ونقابات العمال، واتحادات الأعمال التجارية، والنقابات المهنية، وجمعيات المستهلكين.

### ثالثاً - الترتيبات المؤسسية: البحث عن محفل ملائم

١١ - يمكن تنظيم النقاش بشأن السياسات داخل إطار المحافل الملائمة القائمة. كما يمكن وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لهذا الغرض المعين. ويقابل خلق لجنة خاصة "اللجنة المعنية بالحسابات" ذلك النوع الجديد من الترتيب المؤسسي.

١٢ - من ناحية المبدأ، أنشئت اللجنة المعنية بالحسابات كجهاز استشاري. فهي تضم ممثلين للحكومة، واتحادات الأعمال التجارية، ونقابات العمال، والخبراء الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع المختصين في المجال المعني. وتتمثل مهام اللجنة في اعتماد الحسابات القومية، وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن التطورات الإحصائية المرغوبة، وإعداد التقارير حول التقييمات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية المستقاة من الحسابات. وتعين الحكومة رئيس اللجنة الذي ينتمي إلى فئة من الإحصائيين الموثوق بهم.

١٣ - ليست هناك صيغة معيارية لتشكيل اللجنة المعنية بالحسابات. على سبيل المثال، تضم اللجنة المعنية بالحسابات الصحية ممثلين للحكومة (وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، والإدارة العامة للموازنة، ووزارة الزراعة، والهيئة المعنية بالتخطيط)، والمؤسسات الضمان الاجتماعي، وجمعيات المهنيين الطبيين والمساعدين الطبيين، واتحادات المستشفيات الخاصة، ونقابات موظفي الصحة، والأكاديميين المختصين في مجال اقتصاديات الصحة.

١٤ - ومقارنة باللجنة المعنية بالحسابات الصحية، تتكون اللجنة المعنية بحسابات الخدمات الإسكانية من ممثلين للحكومة (وزارة الهياكل الأساسية [البنية التحتية] والنقل والإسكان، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والهيئة المعنية بالتخطيط)، والبنك المركزي، والأكاديميين المرموقين المختصين في اقتصاديات الإسكان. مع ذلك، لا يوجد تمثيل رسمي لاتحادات الأعمال التجارية، أو نقابات العمال، أو اتحادات المستهلكين.

١٥ - تتولى الوحدة الإحصائية المسؤولة عن تجميع الحسابات التابعة إدارة سكرتارية اللجنة. ويتمثل إنتاج العمل المنتظم للجنة المعنية في أدار تقرير سنوي بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مجال اختصاصها. ويجوز أن يشمل هذا التقرير أيضاً توصيات حول تحسينات في المصادر أو الطرائق الإحصائية، بالاستناد إلى عمل أنجزته مجموعات عمل كونتها اللجنة المعنية. وكقاعدة عامة تقوم الوزارة أو ناشر خاص بإصدار التقرير (حتى الآن، تتولى شركة إكنوميكا، باريس (Economica, Paris) إصدار تقارير اللجنة المعنية بالخدمات الإسكانية).

١٦ - وتتولى لجنة أخرى "استضافة" الحسابات التابعة التي ليست لديها لجنة خاصة معنية بالحسابات. وتطبق هذه الحال على حسابات الحماية الاجتماعية التي أنشئت عام ١٩٧٠، وليست هناك لجنة لهذه الحسابات التابعة. غير أنه يتم عرض جداولها الرئيسية في التقرير الذي تصدره ما تسمى "اللجنة المعنية بالحسابات الخاصة بالضمان الاجتماعي". ولا تتطابق هذه اللجنة مع الحسابات التابعة الوظيفية على حد القول، بل تتولى مسؤولية تقييم واعتماد حسابات الاقتصاد الجزئي الخاصة بمؤسسات الضمان الاجتماعي الثلاث المسؤولة على التوالي عن الصحة، والضمان الاجتماعي، واستحقاقات الشيخوخة. وتساعد حسابات الحماية الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الكلي للجنة في أخذ اعتبار للخلفية الشاملة في مجال اختصاصها.

١٧ - بالإضافة إلى ذلك، أتاح الإصلاح الذي تم في الآونة الأخيرة في مجال تمويل الحماية الاجتماعية والذي أجازه البرلمان الفرنسي في عام ١٩٩٦ محفلاً أوسع للحسابات الخاصة بالحماية الاجتماعية. وبموجب برنامج الإصلاح لعام ١٩٩٦، يجري الآن اعتماد تمويل الحماية الاجتماعية بموجب قانون سنوي بذات طريقة اعتماد الموازنة القطرية. ويرفق تقرير مفصل عن الوضع الاقتصادي الراهن للحماية الاجتماعية في فرنسا بمشروع القانون الذي تقدمه الحكومة إلى البرلمان. وتعد هذا التقرير الوحدة المسؤولة عن الحسابات الخاصة بالحماية الاجتماعية في الفرع الإحصائي في وزارة الشؤون الاجتماعية، بالاستناد إلى تلك الحسابات التابعة.

١٨ - ما هو وضع الحسابات التابعة غير المرتبطة بإحدى اللجان الخاصة بالحسابات أو بتقرير مرفوع للبرلمان، كما هي الحال بالنسبة إلى حسابات التعليم. ربما زاد هذا الوضع الصعوبات الابتدائية التي تمت مواجهتها عند الشروع في العمل. ونظراً لعدم وجود جهة مستقلة مسؤولة رسمياً عن تقييم الأرقام المعدة في إطار الحسابات التابعة، من الممكن عدم وجود حوافز كافية لإجراء التقييم

اللازم. مع ذلك، يبدو أنه تم تخطي هذه الصعوبة. إذ تقوم وزارة التعليم بنشر البيانات من حسابات التعليم سنوياً وتوزيعها على نطاق واسع عن طريق وسائط الإعلام (شاملة شبكة الإنترنت). إن البيانات الإجمالية مثل النفقات المحلية على التعليم، ومتوسط الإنفاق بنسبة الطالب حسب المستوى التعليمي، الخ. هي بيانات هامة جداً بالنسبة إلى النقاش بشأن السياسات حول كفاءة تكاليف نظام التعليم الفرنسي. وحالما نتاح هذه البيانات للجمهور العام، بعد حوالي نصف سنة دراسية من نهاية آخر سنة أعد تقرير عنها، يتم التعليق عليها من قبل كافة الشخصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختصة في مجال التعليم. وتكون البيانات قد حققت وضع المادة المرجعية.

١٩ - توجد حالياً ثمانية حسابات تابعة "وظيفية" في فرنسا. ويورد الجدول ١ خلفياتها المؤسسية الرئيسية. ويجب التحديد أنه توجد في فرنسا أيضاً "لجان معنية بالحسابات" متخصصة تتناول حسابات الاقتصاد الكلي بالتركيز على أنشطة اقتصادية معينة مثل: لجنة النقل (وهي أقدم اللجان: إذ أنشئت في فترة الخمسينات)، ولجنة الزراعة، ولجنة تجارة الجملة والتجزئة، ولجنة الخدمات، ولجنة الصناعات التحويلية. وهذه الحسابات المتخصصة هي في الواقع أقرب إلى ما يسمى "حسابات القطاع الرئيسي" في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ولهذا السبب لم تقدم هنا.

## رابعاً - السمات العامة

٢٠ - توصف الحسابات التابعة الوظيفية في فرنسا في كثير من الأحيان على أنها تركز على مجالات "ذات اهتمام اجتماعي". وحسبما ورد أعلاه، يعني هذا في المقام الأول أن هذه الحسابات التابعة تتناول قضايا تتصل بالأمة ككل، في مجالات تتسم عامة بعمليات تدخلية على نطاق واسع من قبل الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، قد تشير عبارة "اجتماعي" أيضاً إلى الأوضاع المعيشية للناس. في الواقع، تتناول الحسابات التابعة الوظيفية جانباً واحداً من الأوضاع المعيشية كأولوية بشكل عام بدلاً عن تناول الإنجاز الإنتاجي لنشاط اقتصادي. غير أنه لا يتعين المغالاة في هذا المعنى الثاني "للاهتمام الاجتماعي": إذ أن الحسابات التابع الخاصة بالبحث والتطوير التي أنشئت في عام ١٩٧٠ مثال نظير لا يستهان به.

٢١ - أنشئت جميع الحسابات التابعة الوظيفية بناءً على طلب صريح من الهيئات الحكومية المسؤولة عن المجالات المعنية. والهدف الرئيسي لهذه الطلبات هو الحصول على معلومات مستفيضة ومتناسكة عن اقتصاديات المجال الذي تديره الجهة المقدمة بالطلب. وتتناول الحسابات التابعة الاهتمامات الرئيسية لمديري الهيئات الحكومية. وتعتبر هذه الحسابات أداة في الحوار مع الشركاء الاجتماعيين في المجال المعني (نقابات العمال، اتحادات الموظفين، والجهات المهنية المستقلة).

٢٢ - وعند الحديث عن "الحسابات التابعة الوظيفية" في فرنسا، من الضروري تحديد أن العبارة "وظيفية" تشير إلى نهج موسع للوظائف، أي للعرض من إنفاق المؤسسات في المجال المعني. ويشير هذا النهج بشكل أساسي إلى أغراض الإنفاق الحكومي، وكذلك إلى إنفاق الأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح، والشركات.

٢٣ - للحسابات التابعة هدفان تكمليان:

- إعطاء نظرة عامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجال واحد من الاقتصاد القومي، باستخدام مفاهيم وتصنيفات مكيفة لخصائص معينة في ذلك المجال؛
- كونها متناسكة مع وصف الاقتصاد القومي ككل، حسبما وفره الإطار المركزي للحسابات القومية، وإتاحة مقارنة ذات معنى لمجالها المعين مع بقية الاقتصاد.

٢٤ - قد يبدو أن هذين الهدفين متناقضان في الوهلة الأولى بدلاً عن كونهما تكمليان. في الواقع، ليس من السهل إطلاقاً موازنة التخصيص والتماسك في إعداد حسابات تابعة جديدة. وبالنسبة إلى معدي الحسابات القومية والإحصائيين في المجال المعني، يكون من أشد الحالات شيوعاً جهل متبادل بالسمات والمتطلبات الخاصة بمجالات العمل. ومن أجل تقليل مخاطر سوء الفهم، يكون من الضروري إجراء حوار مستمر بين الإحصائيين المعنيين بالإطار المركزي للحسابات القومية وبين الإحصائيين في المجال المعني. إن وجود فجوة كبيرة بين المفاهيم والتصنيفات سيعيق مقارنة بيانات الحسابات التابعة مع إحصائيات الاقتصاد الكلي. وستشبط المغالاة في احترام الإطار المركزي للحسابات القومية عزيمة المستعملين وتجعل الحسابات التابعة الجديدة لا علاقة لها بالموضوع في نهاية المطاف. والغاية هي التحكم في الفوارق بين الحسابات التابعة والإطار المركزي للحسابات القومية.

٢٥ - لا تأخذ الحسابات التابعة في الحسبان خصوصية المجال الذي تغطيته فحسب؛ بل تتيح أيضاً هيكلًا مرناً يكون مفتوحاً لأنواع مؤشرات غير الحسابات القومية. ويمكن أن تشمل على وجه الخصوص بيانات غير البيانات المالية. على سبيل المثال، تتضمن

حسابات التعليم أعداد الطلاب بحسب المستوى التعليمي، وتتضمن حسابات الحماية الاجتماعية عدد المستفيدين بالنسبة إلى كل نوع من أنواع المنافع الاجتماعية، وتتضمن حسابات الخدمات الإسكانية بحسب نوع المهنة ووضع الساكن. وهكذا، تساعد الحسابات التابعة في سد الفجوة بين الحسابات القومية ونظام المعلومات الذي تغطي المجال المعني بأكمله. وبالتالي يمكن اعتبارها أداة مفيدة لتحسين التماسك الداخلي والخارجي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول ١: الحسابات التابعة الوظيفية في فرنسا

المنظمة المسؤولة	لجنة خاصة بالحسابات	قياس الكميات سنوياً	تاريخ البداية <sup>(١)</sup>	
وزارة التعليم والبحوث	لا	نعم	١٩٧٠	البحوث والتطوير
وزارة الصحة	نعم	نعم	١٩٧٠	الصحة
وزارة الشؤون الاجتماعية	نعم <sup>(**)</sup>	نعم	١٩٧٩	الحماية الاجتماعية
وزارة التعليم	لا	نعم	١٩٧٦ - ١٩٨٠	التعليم
معهد البيئة الفرنسي/وزارة البيئة	لا <sup>(****)</sup>	نعم <sup>(***)</sup>	١٩٨٦	البيئة
وزارة السياحة	نعم	نعم	١٩٨٨	السياحة
وزارة الإسكان	نعم	نعم	١٩٩٢	الخدمات الإسكانية
مكتب رئيس الوزراء	نعم	نعم	١٩٩٢	السمعية - البصرية

<sup>(١)</sup> وضعت اللجنة المعنية بالحسابات التواريخ المدرجة في الجدول، التي لا تتطابق دائماً مع تواريخ إنشاء الحسابات التابعة. وحيث لا توجد لجنة، أدرجنا تواريخ إنشاء الحسابات.

<sup>(\*\*)</sup> لا توجد لجنة معنية بالحسابات بالنسبة إلى الحماية الاجتماعية بالمعنى الواسع. ومع ذلك، نظراً لإصلاح الضمان الاجتماعي الفرنسي في عام ١٩٩٦، قدمت حسابات الحماية الاجتماعية إلى البرلمان الفرنسي في تشرين الأول/أكتوبر كملحق لمشروع القانون السنوي الخاص بتمويل الضمان الاجتماعي.

<sup>(\*\*\*)</sup> نشرت وزارة البيئة ومعهد الفرنسي للبيئة أول تقدير للإنفاق القومي للبيئة، بشكل يتسق مع المعايير القياسية الأوروبية، في *Données Economiques de l'Environnement, Economica, Paris, 1996*.

<sup>(\*\*\*\*)</sup> من المخطط له إنشاء لجنة خاصة بحسابات اقتصاديات البيئة بنهاية عام ١٩٩٨.

هذا الجدول صيغة محدثة للجدول الذي نشره ميشال بريان في: *Le Courrier Des Statistiques*، السلسلة الإنكليزية رقم ١، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، باريس، ١٩٩٥.

## خامساً - الإطار المحاسبي والبيانات

### ألف - الهيكل الرئيسي

٢٦ - كانت عملية تطوير الحسابات التابعة الوظيفية في فرنسا عملية تزايدية. إذ أفادت كل تجربة جديدة بشكل عام من التجارب السابقة، في الأقل بالنسبة إلى الخطوط الرئيسية للإطار المحاسبي. الجدير بالملاحظة ظهور إطار عام مشترك على نحو تدريجي رغم التباين الكبير في المجالات التي غطتها هذه الحسابات التابعة. ويجب أن يكون هذا الإطار المشترك عاماً نظراً لأن كل حساب تابع قد صمم ليأخذ في الحسبان الجوانب المعنية لمجاله وبالتالي يبتعد من التوحيد القياسي الخاص بنظام الحسابات القومية المركزية.

٢٧ - تم الاحتفاظ في الوقت الراهن بجزء كبير من الإطار الفرنسي العام للحسابات التابعة الوظيفية داخل نظام الحسابات القومية الذي أصدر في عام ١٩٩٣ (نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣) وذلك بمثابة المعيار القياسي العالمي الجديد بالنسبة إلى الحسابات القومية. وبالتالي ليس من الضروري وصف ما هو متاح فعلاً بالتفصيل في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بطريقة أكثر شمولاً.<sup>٥</sup>

٢٨ - تمثل السؤال الرئيسي الذي تناولته الحسابات التابعة الوظيفية في: "ما هو مجموع كمية الموارد المخصصة لهذا المجال؟" والجواب هو الإجمالي المركزي للحسابات التابعة الوظيفية، أي: الإنفاق القومي.

٢٩ - وتجري معالجة ثلاثة أسئلة ثانوية إلى جانب السؤال الرئيسي:

• من يتولى تمويل الإنفاق؟

- من يتفقد بهذه الموارد؟
- كيف يتم تنظيم الأنشطة الإنتاجية التي تتميز المجال المعني؟
- ٣٠ - لا ريب أن من المهام الرئيسية لوضعي الحسابات التابعة تحديد مجاهم المرجعي. وحسب النهج الرئيسي للمجال، على وجه التحديد نصح الإنفاق، تتألف الحسابات التابعة من كافة أنواع الإنفاق الخاصة بالمجال المعني. ويشمل الإنفاق مشتريات منتجات محددة، وتحويلات محددة للمجال المعني، ومن أجل وصف المكون الكامل لرأس المال الخاص بالإنفاق القومي، استثمارات المنتجين المميزين.
- ٣١ - يجدر وصف الصلات بين "المنتجات المحددة" و"الأنشطة المميزة".
- الأنشطة المميزة هي تلك الأنشطة التي تمثل منظومتها الإنتاجية معلومات هامة بالنسبة إلى المديرين في المجال المعني (انظر "السؤال الثانوي الثالث" أعلاه). تتكون مخرجات الأنشطة المميزة من "منتجات مميزة" يتم إدراج استعمالها في الإنفاق القومي؛
- هناك أيضاً منتجات يدرج استعمالها في الإنفاق القومي لكن عملية إنتاجها غير مثيرة للاهتمام في حد ذاتها بالنسبة إلى مستعملي الحسابات القومية. وتسمى هذه المنتجات "منتجات متصلة". وتسمى المنتجات المميزة والمتصلة مجتمعان "المنتجات المحددة".
- ٣٢ - إن الجداول الرئيسية الخاصة بالحسابات التابعة الوظيفة الفرنسية قريبة جداً من الجداول المعيارية الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، لكنها أقل تطوراً من جداول نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويتغير نطاقها ضمن الحسابات التابعة، استناداً إلى الأولويات التي يعبر عنها المستعملون. ويجري دائماً تجميع جدول واحد في الأقل هو: جدول الإنفاق القومي حسب جدول المكونات. ويجري أيضاً تحليل التمويل على نحو منتظم. كما يتم تجميع الحسابات الجارية الخاصة بالوحدات الإنتاجية المميزة من غير إدراج استثمارها في العادة. ولا تشمل حسابات المنتجين هذه في إطار شامل للمدخلات - المخرجات (أو العرض والاستخدام)، على نقيض توصيات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.
- ٣٣ - وثمة فحوة أخرى يؤسف لها وهي: استمرار عدم وجود تحليل تفصيلي للمنتفعين في معظم الحسابات التابعة. يمكن تحديد ذلك الجزء من الحسابات القومية الذي يذهب إلى قطاع الأسر المعيشية ككل، وذلك عن طريق استهلاكهم النهائي والتحويلات من الهيئات الحكومية. ولسوء الحظ، تكون التفاصيل الإضافية غائبة بشكل عام من الحسابات التابعة الوظيفية الفرنسية، وذلك على نقيض توصيات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وتتيح حسابات الخدمات الإسكانية استثناءً، حيث يتم تقسيم المنتفعين بشكل منتظم إلى سكان مالكيين، ومستأجرين من القطاع العام (أي، ذوي إيجارات معانة)، ومستأجرين من القطاع الخاص.
- ٣٤ - يمكن إيراد بعض أسباب الفجوة في الحسابات الفرنسية فيما يتعلق بتحليل المنتفعين.
- السبب الأول، تم تطوير الحسابات التابعة فعلياً بناءً على طلب مستخدميها الرئيسيين الذين كانوا في الوقت ذاته المهتمين الرئيسيين برعايتها، والقائمين على جمعها حتى على مستوى التوحيد في إطار الوزارة بأكملها. ولا يعني ذلك أن مديري الهيئات الحكومية المسؤولين عن مجال من مجالات الاهتمام الاجتماعي لم يكونوا مهتمين على الإطلاق لكي يعرفوا بالتفصيل من هم المنتفعون من أفعالهم. ببساطة، يبدو أن ذلك لم يكن أولويتهم الأولى وكانوا راضين بتصنيف موثوق به للمجموعات الكلية الخاصة بالمنتفعين مثل الأسر المعيشية، والمشاريع، والمؤسسات غير الهادفة للربح، والهيئات الحكومية؛
- والسبب الثاني هو الصعوبة في تحديد المنتفعين في عدة حالات: إذ يجعل تحديد قنوات التمويل في بعض الأحيان من الصعب تحديد المنتفع الفعلي في نهاية المطاف؛
- أخيراً وليس آخراً، هناك مجالات اجتماعية لم يتطور فيها النظام الإحصائي بما فيه الكفاية لكي يجمع معلومات تفصيلية عن المنتفعين.

## باء - ثلاثة أمثلة ملموسة: الصحة، والتعليم، وخدمات الإسكان

- ٣٥ - من أجل إعطاء صورة ملموسة للإطار الفرنسي الخاص بالحسابات التابعة الوظيفية، تم إدراج ثلاثة أمثلة أدناه: الصحة، والتعليم، وخدمات الإسكان. والجدير بالملاحظة أن هذه الحسابات وضعت في أوقات مختلفة تماماً: فقد كانت حسابات الصحة من

بين الحسابات الرائدة (١٩٧٠)، وتعود حسابات التعليم إلى وقت توحيد الحسابات (١٩٨٠)، وتمثل حسابات خدمات الإسكان أحدث هذه الحسابات (١٩٩٢).<sup>٦</sup>

## ١ - حسابات الصحة

٣٦ - تغطي حسابات الصحة كافة الأنشطة الطبية والطبية المساعدة، شاملة تجارة التجزئة في الصيدلانيات والسلع الطبية، وأنشطة بنوك الدم، وخدمات الإسعاف. كما تغطي خدمات التعليم الطبي والطبي المساعد، والبحوث الطبية، والإدارة العامة للخدمات الصحية التي توديتها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (على سبيل المثال، الفرع الفرنسي لمنظمة الصليب الأحمر).

٣٧ - وتحدد مخرجات هذه الأنشطة سمات المنتجات. والمنتجات الصحية المحددة الأخرى هي "المنتجات المتصلة": المنتجات الصيدلانية، والمعدات الطبية والجراحية، والنظارات الطبية والعدسات اللاصقة، والأجهزة التجبيرية والترقيعية.<sup>٧</sup>

٣٨ - والجداول التركيبية الرئيسية الثلاثة الخاصة بالحسابات الصحية هي:<sup>٨</sup>

• مجموع الاستهلاك الطبي الذي يصف استهلاك الفرد بحسب نوع المنتج: الخدمات الطبية والطبية المساعدة (السوقية وغير السوقية)، وترحيل المرضى، والأدوية، والأجهزة التجبيرية والترقيعية. وتكون الخدمات الطبية الوقائية منفصلة عن الخدمات الطبية الأخرى بشكل منتظم؛

• الإنفاق الطبي الجاري حسب المكون يهيكل حسب غرض الإنفاق: الإنفاق بالنسبة إلى المرضى (الرعاية الطبية، والسلع الطبية، والمنافع الاجتماعية النقدية)، والإنفاق الوقائي، والإنفاق على نظام الرعاية (تكاليف البحوث الطبية، وتكاليف التعليم والتدريب الطبي)، ومصاريف الإدارة الصحية وتمويلها (تكاليف الإدارة العامة للنظام الصحي، وتكاليف إدارة المنافع الاجتماعية الصحية بحسب مؤسسات الضمان الاجتماعي)؛

• تمويل الإنفاق الصحي الجاري يمزج المكونات المدرجة أعلاه: نوع التمويل ونوع وحدات التمويل. وتصنف أنواع التمويل (المنافع الاجتماعية، والإعانات، وتكاليف التشغيل الجارية) وأنواع وحدات التمويل (الضمان الاجتماعي، وجمعيات المنافع التعاونية المتبادلة، وسلطات الولاية والسلطات المحلية، وشركات التأمين، والأسر المعيشية) حسب السمات المحددة للنظام الصحي في فرنسا، غير أن هذه التصنيفات متسقة مع تصنيفات الإطار المركزي للحسابات القومية.

٣٩ - جرى تجميع حسابات الإنتاج الخاصة بالأنشطة المميزة جزئياً، وتركز حتى الآن على المستشفيات العامة. ولا يوجد تحليل مفصل للمتفعين.

## ٢ - حسابات التعليم

٤٠ - تغطي حسابات التعليم كافة أنشطة التدريس، السوقية وغير السوقية، وما يسمى الأنشطة "الفرعية". وتشمل هذه الأنشطة إدارة الدورات التعليمية، وبحوث التربية، والإدارة العامة لشؤون التعليم، ومطاعم المدارس والجامعات، والمدارس الداخلية، والأنشطة الطبية المدرسية، ومكتبات الجامعات، وإنتاج الوثائق التربوية من قبل الهيئات الحكومية.

٤١ - وبالإضافة إلى منتجات هذه "الأنشطة المميزة" تشمل "السلع المتصلة" بالتعليم خدمات الحافلات والكتب والإمدادات المدرسية، والملابس وأنشطة الترفيه المتصلة بالمدارس وما تطلبه السلطات المدرسية.

٤٢ - يجري تجميع ثلاث مجموعات رئيسية من الجداول في حسابات التعليم:<sup>٩</sup>

• تتم هيكلة النفقات المحلية على التعليم بحسب أنواع الأنشطة المميزة، وأنواع السلع المتصلة. وتبين أجور المدرسين في مرحلة التدريب تحت عنوان محدد. وتهيكل أنشطة التدريس بحسب المستوى (التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، وتعليم الكبار، والتعليم الأخر المقدم خارج النظام المدرسي). وتبين الجداول مجموع المبالغ بالإضافة إلى متوسط الإنفاق بنسبة التلميذ؛

• يتم توزيع إنفاق المنتجين إلى إنفاق جار وإنفاق رأسمالي. وتتم هيكلتهما بحسب أنواع الوحدات: مدارس وجامعات الدولة، والمدارس الخاصة التي تمولها إعانات حكومية بشكل رئيسي، والمدارس والجامعات الخاصة التي تملكها الغرف التجارية، والمدارس والجامعات الخاصة الأخرى، مراكز التدريب الداخلي، والوحدات الحكومية المركزية والمحلية غير المدارس والجامعات؛

- يتم توزيع تمويل التعليم إلى تمويل الإنفاق الجاري وتمويل الإنفاق الرأسمالي. ويمزج كل جدول مكونات النفقات المحلية على التعليم ووحدات التمويل. وتجمع وحدات التمويل حسب تصنيف معين (وزارة التعليم، والوزارات الأخرى، والسلطات المحلية، والهيئات الحكومية الأخرى، والأعمال التجارية، والأسر المعيشية). غير أن هذا التصنيف ليس متسقاً مع تصنيف القطاعات المؤسسية في الإطار المركزي الخاص بالحسابات القومية.<sup>١٠</sup> ويبين جدول إضافي الانتقال من وحدات التمويل الابتدائي إلى وحدات التمويل النهائي.<sup>١١</sup>
- ٤٣ - يوجد وصف عام للمنتفعين من التعليم في الجدول الخاص بأعداد الطلاب بحسب المستوى التعليمي ونوع وحدة التدريس. ولا يوجد تحليل إضافي للمنتفعين.

### ٣ - حساب خدمات الإسكان

- ٤٤ - تغطي حسابات خدمات الإسكان أنشطة خدمة الإسكان. ويهيكل هذا النشاط المميز في "قنوات" تمثل العمود الفقري لكافة الحسابات بأكملها. ويتم تحديد القنوات بحسب طبيعة المالك. والقناتان الرئيسيتان هما الإنتاج للحساب الخاص للمالكين الذين يسكنون مساكنهم، والإيجار الخاص بالمساكن غير المفروشة. وتجمع خدمات منازل العطلات في قناة خاصة. وتقسّم كل قناة حسب معايير معينة إلى أقسام فرعية. على سبيل المثال، تهيكل قناة الإيجار بحسب طبيعة المالكين إلى أفراد، وهيئات إسكان عام، وكيانات قانونية أخرى. وتكون القنوات مرجعاً أيضاً لتجميع مستهلكي خدمات الإسكان (أي، السكان المالكون والمستأجرون) والمنتفعين من المعونة الحكومية.
- ٤٥ - وبالإضافة إلى الخدمات المميزة التي تقدم من خلال القنوات المختلفة، تشمل السلع المتصلة: الطاقة، وصيانة القاعات والسلام والمصاعد، الخ.، والخدمات المنزلية للحساب الخاص التي يقوم بها البوابون والموظفون الآخرون في المباني الجماعية، وتأمين المنازل.
- ٤٦ - تختلف الجداول الرئيسية إلى حد ما عن حسابي الصحة والتعليم. وسمتهما الرئيسية هي المرجع إلى القنوات.<sup>١٢</sup>
- يصف الجدول الأول النفقات الجارية الخاصة بالمستهلكين، أي الساكنين؛
- وتصف المجموعة الثانية من الجداول الحساين الجاري والرأسمالي للمنتجين، أي المالكين بالإضافة إلى تمويل استثماراتهم؛
- وتدرج المجموعة الثالثة من الجداول كافة أشكال الإعانات المقدمة من الحكومة وأرباب العمل إلى المستهلكين والمنتجين لخدمات الإسكان.<sup>١٣</sup> وتغطي الإعانات، والمكافآت على أسعار الفائدة، وتخفيضات الضرائب؛
- وأخيراً، تبين الجداول غير النقدية مخزون المساكن وتغيرها على مدار السنة (في عدد المساكن). وبما أن هذه الجداول مهيكلت بحسب قنوات خدمات الإسكان، فإنها تعطي فكرة عن توزيع الأسر المعيشية المنفردة ضمن القنوات نظراً لتعريف الأسر المعيشية بالرجوع إلى المساكن في نظام الحسابات القومية وفي الإحصاءات السكانية.<sup>١٤</sup> وتتيح هذه الجداول أيضاً حساب متوسط نفقات الإسكان ودخل المالكين والساكنين في كل قناة.

## سادساً - من يفعل ماذا؟

### ألف - نقطة البداية

- ٤٧ - يستند تعريف عملية شرح الحسابات التابعة الوظيفية إلى بعض المبادئ الأساسية والعديد من التكييفات العملية. والهدف الرئيسي هو أن تكون أقرب ما يمكن من احتياجات من لهم مصلحة خاصة في مجال الاهتمام الاجتماعي: الحكومة، والأعمال التجارية، والأفراد. وباستثناء البداية الأولى، لم يبادر معدو الحسابات القومية الفرنسية إطلاقاً بوضع حسابات تابعة. وكان لا بد أن يأتي الطلب من الكيانات النشطة في المجال المعني. وهكذا تصبح الوحدة المسؤولة عن التنسيق المفاهيمي وتطوير الحسابات القومية في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا هي النقطة المركزية لتقديم المشورة والمساعدة الفنية التي تقدم إلى الهيئة التي تطلب الحسابات. واستناداً إلى الخبرات المتراكمة من الحسابات التابعة الوظيفية السابقة، تكون هذه الوحدة نشطة على وجه الخصوص في المرحلة الأولى من العمل. وتتألف المرحلة الأولى من تحديد واضح للتغطية الخاصة بالحسابات التابعة في المستقبل. وتتم هذه العملية عادة داخل مجموعات العمل حيث يناقش الأخصائيون وواضعو السياسات مع الإحصائيين في المجال ومع "الأشخاص المعنيين بمفاهيم الحسابات القومية" في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

٤٨ - وتجدر الملاحظة أن الإطار الإحصائي الفرنسي لامركزي إلى حد ما. ولدى كل وزارة فرعها الإحصائي الذاتي الذي يعتمد حجمه على مجال اختصاص الوزارة المعنية. ويتبع هذا الفرع مكتب خدمة الإحصاء العام. وبمقتضى القانون الصادر في عام ١٩٤٦ الخاص بإنشاء المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، تمثل مهمة المكتب الإحصائي الفرنسي في تنسيق خدمة الإحصاء العام. وبالتالي تجري متابعة لامركزية الإحصاءات وتخفيفها إلى حد ما بالدور التنسيقي الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.<sup>١٥</sup> ويساعد هذا الهيكل في الحوار بين الأخصائيين في المجال المعني والأشخاص المعنيين بمفاهيم الحسابات القومية في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

## باء - الإطار المحاسبي والتجميع التجريبي

٤٩ - تتمثل المرحلة الثانية في التصميم الفعلي للإطار المحاسبي للحسابات التابعة والتجميع التجريبي للبيانات. ويتولى العمل في هذه المرحلة الفرع الإحصائي للوزارة المعنية في تعاون وثيق مع الأشخاص المعنيين بمفاهيم الحسابات القومية في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية. ويتم هنا اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن تماسك الحسابات التابعة التي يجري وضعها مع الإطار المركزي للحسابات القومية.

٥٠ - ومن المهم أيضاً تجميع البيانات في مسودات جداول بأسرع ما يمكن لأنها تساعد في مراجعة تطابق الإحصاءات القائمة مع احتياجات المستعملين. ويمكن أن يؤدي هذا العمل إلى التوفيق بين ما هو مرغوب وما هو ممكن. ويمكن أيضاً أن ينتج عنه خلق مصادر جديدة للمعلومات. فمن ناحية، قد توافق بعض الهيئات الحكومية على توفير بيانات من مهامها الإدارية، نظراً لأنها تفهم ما يمكن استخدام هذه البيانات فيه ولديها مصلحة في الحصول في المقابل على نظرة عامة متماسكة وشاملة على مجال اختصاصها. ومن ناحية أخرى، قد يخصص مكتب خدمة الإحصاء العام موارد لخلق استقصاء إحصائي أو توسيعه لتمثل أهميته في إلقاء نظرة عامة على مجال اجتماعي معين قد أثبتته عملية تجميع تجريبية بصورة عملية.

## جيم - الإنتاج المنتظم

٥١ - المرحلة الثالثة هي بداية إنتاج البيانات بانتظام. بشكل عام، تبدأ هذه المرحلة قبل أن تكون كافة الأدوات الإحصائية جاهزة لتوفير البيانات بالنسبة إلى جميع الجداول. ونظراً لأن بالإمكان إنتاج الجداول الرئيسية على أساس منتظم، مع قدر كاف من الوثوقية بها وفي وقت قصير بقدر معقول، يوصى ببدء الإنتاج الحالي ونشر الأرقام. وفي الواقع، تتوقع الهيئات المختلفة في منشأ الحسابات التابعة الجديدة عائداً سريعاً وملموساً على استثمارها الابتدائي.

٥٢ - تمثل هذه المرحلة أشد مراحل العملية دقة. إذا استغرق الانتقال إلى الإنتاج المنتظم وقتاً طويلاً، هناك خطر انفرط الفريق العامل في المشروع، بالإضافة إلى تقليص موارد الموازنة مما يعيق إعداد إحصاءات أساسية. وعلى العكس، فإن النشر السريع للمجموع والجداول الأولى للاقتصاد الكلي في المجال المعني قد يحفز الطلب الاجتماعي والسياسي على معلومات إضافية. وسيساند هذا الوضع تطوير الأجزاء ذات الأولوية الثانية في الحسابات التابعة الجديدة.<sup>١٦</sup>

٥٣ - تتزامن بداية الإنتاج المنتظم في كثير من الأحيان مع إنشاء إحدى "اللجان المعنية بالحسابات" (انظر الجزء الثالث أعلاه).

٥٤ - وحالما يبدأ الإنتاج المنتظم، يصبح دور الأشخاص المعنيين بمفاهيم الحسابات القومية في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية دوراً هامشياً. ومع ذلك، يستمر الاتصال المنتظم مع منتجي الحسابات التابعة. ويمكن أن يتخذ هذا الاتصال شكل التبادل الدوري للمعلومات، والمشاركة في جلسات اللجنة المقابلة المعنية بالحسابات، الخ. وبالإمكان إعادة تنشيط التعاون بناءً على طلب من الإحصائيين المسؤولين عن الحسابات التابعة، على سبيل المثال في حالة تطوير مشروعات جديدة.

٥٥ - وقد يكون توفير الأرقام نوعاً من الأشكال الأخرى للتعاون بين منتجي الحسابات التابعة ومعدّي الحسابات القومية. على سبيل المثال، يستمد ذلك الجزء من الحسابات القومية الذي يتناول الخدمات الصحية من الحسابات التابعة الخاصة بالصحة. وبذات الطريقة، يوفر منتجو الحسابات التابعة الخاصة بالحماية الاجتماعية بيانات المنافع الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية المدرجة في الحسابات القومية المركزية.

٥٦ - ولإيضاح العملية الموصوفة أعلاه، سيجري استعمال الحسابات التابعة نفسها كما جرى استعمالها في الجزء الخامس: الصحة، والتعليم، وخدمات الإسكان.

## دال - إخراج حسابات الصحة في فرنسا

٥٧ - جرى إعداد حسابات الصحة على أساس أداة إحصائية قائمة. وكان مركز البحوث وتوثيق الاستهلاك في فرنسا، وهو مركز بحوث ترعاه الهيئة الفرنسية للتخطيط،<sup>١٧</sup> يعد التقديرات التفصيلية لاستهلاك الأسر المعيشية للخدمات الطبية. وفي عام ١٩٧٠ أنشأت الحكومة اللجنة الخاصة بحسابات الصحة. وتعاون الأشخاص المعنيون بمفاهيم الحسابات القومية في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية مع مركز البحوث وتوثيق الاستهلاك على وضع الإطار الأول لحسابات الصحة تحت رعاية هذه اللجنة. وواصل مركز البحوث وتوثيق الاستهلاك تجميع حسابات الصحة حتى عام ١٩٨٢. وجرى تحويلها في ذلك الوقت إلى مسؤولية مكتب خدمات الدراسات، والإحصاءات، وأنظمة المعلومات في وزارة الشؤون الاجتماعية.

٥٨ - ويجري تجميع حسابات الصحة على أساس سنوي. وتتألف من ثلاث مجموعات جداول (للاطلاع على مزيد من التفصيل، انظر الجزء خامساً، باء - ١ أعلاه):

- مجموع الاستهلاك الطبي؛
  - الإنفاق الصحي الجاري بحسب المكونات؛
  - تمويل الإنفاق الصحي الجاري.
- ٥٩ - ويجري أيضاً تجميع حسابات الإنتاج السنوي للمستشفيات.

٦٠ - وتستعمل التقديرات التفصيلية للحسابات الصحية التابعة - بعد التعديل المفاهيمي - في الإطار المركزي للحسابات القومية. ويجري تنقيح طرقها ومصادرها في ذات الوقت كما هي الحال مع تنقيح الحسابات المركزية. غير أن بإمكان اللجنة المعنية بحسابات الصحة التوصية بإجراء تغييرات منهجية حسبما يلائمها، بينما تحافظ على التماسك مع المكتب المركزي الخاص بالحسابات القومية.

٦١ - وتجتمع اللجنة المعنية بحسابات الصحة سنوياً في شهر حزيران/يونيه. وتضم ممثلين من الهيئات الحكومية المعنية، والأعمال التجارية، والمهن الطبية والصيدلانية، ونقابات العمال، بالإضافة إلى الأكاديميين. ويرأس اللجنة شخص مرموق في المجال الصحي. وتستعرض اللجنة التقرير الذي أعده مكتب الخدمات الإحصائية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتعلق على أحدث سلسلة أصدرها. كما تناقش التقارير الفنية الصادرة من مجموعات العمل الخاصة بها<sup>١٨</sup> وتوصي بتحسينات المنهجية في الوقت الملائم.

٦٢ - وترفع اللجنة المعنية بحسابات الصحة التقرير السنوي الخاص بحسابات الصحة إلى الحكومة وتشره على نطاق واسع عن طريق وسائل الإعلام. وتشر وزارة الشؤون الاجتماعية الحسابات في مطبوعاتها الإحصائية المنتظمة. كما ينشر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الجداول الرئيسية في تقريره السنوي الخاص بالحسابات القومية.

## هاء - إخراج حسابات التعليم في فرنسا

٦٣ - أنشئت حسابات التعليم بناءً على طلب مكتب الدراسات والخدمات الإحصائية التابع لوزارة التعليم. وفي منتصف السبعينات، قام فريق مشترك من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية ووزارة التعليم بتجميع حسابات تجريبية لعام ١٩٧٣، لكن لم يتم إخراجها على أساس منتظم بعد ذلك. وبدأ العمل مرة أخرى في عام ١٩٨٠ على أساس التجربة الأولى، وجرى تجميع سلاسل زمنية بمساعدة من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

٦٤ - ويقوم مكتب الخدمات الإحصائية التابع لمديرية التقييم والتنبؤ في وزارة التعليم كل عام بتجميع حسابات التعليم الجارية. وتتألف من ثلاث مجموعات رئيسية (للاطلاع على مزيد من التفصيل، انظر الجزء خامساً، باء - ٢ أعلاه):

- النفقات المحلية على التعليم (المبلغ الكلي والمتوسط بنسبة التلميذ أو الطالب)؛
- نفقات المنتجين؛
- تمويل التعليم.

٦٥ - جرى تنقيح طرائق ومصادر حسابات التعليم في النصف الثاني من الثمانينات، بالتنسيق مع التنقيح الأخير للحسابات القومية المركزية. ومن المزمع إجراء تنقيح جديد عندما يتم نشر الإطار المركزي للحسابات القومية (ربيع ١٩٩٩).



٦٦ - يجري توزيع التقديرات المؤقتة الرئيسية بالنسبة إلى أية سنة معينة، والسلاسل الزمنية ذات الصلة، في صيف العام اللاحق<sup>١٩</sup>، بينما تنشر وزارة التعليم الجداول والسلاسل الزمنية التفصيلية في نهاية السنة. وينشر المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية أيضاً الجداول الرئيسية في تقريره السنوي بشأن الحسابات القومية. ولا توجد لجنة معنية بحسابات التعليم.

## واو - إخراج حسابات الإسكان في فرنسا

٦٧ - نشأت حسابات خدمات الإسكان بناءً على طلب تقدمت به وزارة التشييد والإسكان في عام ١٩٨٩. وحسبما تم شرحه في بداية هذا الفصل، جرى تصميم النموذج الأول وغير الناجح للحسابات التابعة في أواخر الستينات لأغراض سياسة بناء المساكن. وتركز الحسابات التابعة الحالية على خدمات الإسكان. وتحولت الاهتمامات الاجتماعية من الاستثمار الابتدائي، على وجه التحديد بناء المساكن، إلى العمل المنتظم، على وجه التحديد توفير واستهلاك خدمات الإسكان.

٦٨ - أجرى الفرع الإحصائي التابع لوزارة التشييد والإسكان بالمشاركة مع الوحدة المسؤولة عن مفاهيم الحسابات في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية العمل الابتدائي لتحديد المجال الذي سيغطي وتحديد مسودة الهيكل المحاسبي. وتمت المناقشات في إطار مجموعة عمل خاصة ضمت خبراء إحصائيين وممثلين للفروع التشغيلية، في وزارة التشييد والإسكان، وممثلين لوزارة المالية. بعد ذلك، قامت لجنة توجيهية مكونة من ستة من كبار الموظفين من وزارة التشييد والإسكان (مدير الشؤون الاقتصادية، ومدير التشييد، ورئيس الإحصاءات الخاصة بالتشييد والإسكان)، ومديرية الموازنة، ومديرية التنبؤ الاقتصادي، والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بمتابعة العمل. وكان على اللجنة التوجيهية تحديد الأولويات بالنسبة إلى جداول الحسابات التابعة، وتنظيم برنامج العمل في السنوات القادمة، وذلك من أجل التحقق من صحة التقديرات الأولى ووضع مقترحات ملموسة بشأن المهام وتكوين اللجان المعنية بحسابات خدمات الإسكان.

٦٩ - يقوم حالياً مكتب الخدمات الإحصائية في وزارة التشييد والنقل والإسكان بتجميع حسابات خدمات الإسكان على أساس سنوي. وتتألف من أربع مجموعات رئيسية من الجداول (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الجزء خامساً، باء - ٣ أعلاه):

- النفقات الجارية لساكني المساكن؛
- الحسابات الجارية والرأسمالية للملكي المساكن؛
- المعونة المقدمة لساكني المساكن ومالكها؛
- مخزون المساكن: الهيكل والتغيرات عبر السنوات.

٧٠ - أنشئت اللجنة المعنية بحسابات خدمات الإسكان بموجب مرسوم في آذار/مارس ١٩٩٢. وتجتمع مرة أو مرتين في السنة. ويتألف أعضاؤها من ممثلين من الإدارة وخبراء من العالم الأكاديمي أو الصناعي. وتقوم اللجنة بالتحقق من صحة أحدث التقديرات الخاصة بالحسابات التابعة وتصدر تقريراً سنوياً عن حسابات خدمات الإسكان. وتقوم أيضاً بإعداد الحسابات التابعة الخاصة بها. ويتم إنجاز هذه المهمة الأخيرة من خلال مجموعات خبراء فنيين خاصة.<sup>٢٠</sup>

٧١ - وتنشر وزارة التشييد والإسكان التقرير الخاص بحسابات خدمات الإسكان كل عام. ويتضمن الجوامع الرئيسية لهذه الحسابات، وجداول تفصيلية، وتعليقات على أحدث التغيرات الاقتصادية في خدمات الإسكان. كما يصف العمل قيد التنفيذ في حسابات خدمات الإسكان.

٧٢ - تجدر الملاحظة أنه تجرّي مقارنة الحسابات التابعة الخاصة بخدمات الإسكان مع الحسابات القومية المركزية بانتظام. ونظراً لوضعها في الآونة الأخيرة، اخترت الحسابات التابعة الخاصة بخدمات الإسكان طرائق بديلة لتقدير خدمات الإسكان والاستثمار في المساكن. وهذه المرونة غير ممكنة في الحسابات القومية المركزية لأن المستعملين يولون الأولوية لتماسك السلاسل الزمنية. ويتطلب هذا عرض الأرقام المستمدة من الحسابات التابعة وتوثيقها بعناية. وتساعد في الوقت ذاته على مراجعة انطباق منهجية الحسابات المركزية ومدى التعويل عليها. وهذا الوضع مفيد الآن على وجه الخصوص في التنقيح الجاري لطرائق ومصادر الحسابات القومية الذي يتم داخل الإطار الخاص بالنظام الأوروبي للحسابات [الاقتصادية المتكاملة] (ESA, 1995). هذا التنقيح الرئيسي، الذي من المزمع إنجازه في ربيع ١٩٩٩ بإصدار السلسلة الجديدة الأولى، سيتضمن نتائج العمل المنجز في الحسابات التابعة الخاصة بخدمات الإسكان.

## سابعاً - الاستنتاجات

٧٣ - كان إنشاء الحسابات التابعة في النظام الفرنسي للحسابات القومية قبل ثلاثين عاماً مفيداً للغاية. ومنذ ذلك الوقت حدثت تغييرات رئيسية في الهياكل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا. غير أن الطلب على الحسابات التابعة الجديدة لم ينخفض. وربما يعزى هذا الوضع إلى المرونة العالية للأداة الإحصائية المسماة "الحسابات التابعة". وبإمكان الأخصائيين استعمالها في مجالها بالقليل من صعوبة فهمها لأنها تتيح لهم نظرة عامة على مجالهم باستعمال لغة مفهومة لديهم. وفي الوقت ذاته، يتم الاحتفاظ بالاتصال مع الحسابات القومية المركزية وبمجموعها الخاصة بالاقتصاد الكلي. وتسد الحسابات التابعة الفجوة بين حسابات الاقتصاد الكلي ومعلومات المجال المعين.

٧٤ - لا ريب أن زيادة الاستعمال تخلف المزيد من الواجبات، من ضمنها السلامة، والحياد، والشفافية، والصلة بالموضوع، والحدوث في الوقت المناسب، والقدرة على التعويل عليها. ومن أنواع الضمان الجيد لاحترام هذه الواجبات، حقيقة أن الإحصائيين العاملين في الوزارة المسؤولة عن المجال المغطى هم الذين قاموا بتجميع الحسابات التابعة، وقيام المعهد الوطني للإحصاء الاضطلاع بدور الاستشاري الخارجي والزميل الفني. ووجود اللجان المعنية بالحسابات مفيد أيضاً لهذا الغرض على وجه الخصوص رغم وجود استثناءات ملحوظة في الوضع الفرنسي (على سبيل المثال حسابات التعليم).

٧٥ - يتجه البعد الوظيفي للحسابات التابعة الفرنسية بشكل رئيسي نحو أغراض الإنفاق الحكومي. غير أن الكثير من الوظائف الحكومية تلي الوظائف الرئيسية لاستهلاك الأسر المعيشية. وهذا البعد الاجتماعي واضح في الأمثلة الثلاثة الواردة أعلاه: وبالإمكان ملاحظة خدمات الصحة والتعليم والإسكان من وجهتي نظر الحكومة والأسر المعيشية.

٧٦ - في الحسابات التابعة الوظيفية الفرنسية، لم يطور بالكامل تحليل تفصيلي للمنتفعين. ولا يعني ذلك أن من غير الممكن إجراء تحليل للمنتفعين داخل الحسابات التابعة. ومن السهل تخيل أن الاستعمال المعقول للاستقصاءات القائمة الخاصة بالأسر المعيشية يمكن أن يحقق نتائج واعدة. وفي بلدان أخرى قد يكون تحليل المنتفعين من أولويات الحسابات التابعة الوظيفية. في الواقع، إن ذلك يعتمد على الاحتياجات التي يعبر عنها مستعملو المعلومات في المجال الذي تغطيه الحسابات التابعة. ومن ضمن هؤلاء المستعملين تلعب الهيئات الحكومية في كثير من الأحيان دوراً بارزاً، لعلّه يتعلق بتأثير ميزانياتها. ويتعين أن تقتنع هذه الهيئات أنفسهم أو يقنعها المستعملون الآخرون أن من المفيد داخل الحسابات التابعة إيضاح طريقة وصول عملها إلى قطاعات السكان المختلفة.

٧٧ - لا بد من إيراد نقطة أخيرة. أبانت الأمثلة الملموسة من الخبرة الفرنسية، بشكل عام، أن إخراج الحسابات التابعة ونشرها يبدأ قبل إنجاز الإطار بأكمله. فالحسابات التابعة الوظيفية في تطور دائم. وليس هذا الوضع من غير غرض. إذ يجب استعمال الحسابات التابعة بسرعة لأغراض الدراسات التطبيقية. ويكمن هنا اقتباس نظام الحسابات القومية الفرنسية لعام ١٩٧٦، حيث جرى لأول مرة وصف الحسابات التابعة كجزء من نظام الحسابات القومية بأكملها: "[معدو الحسابات التابعة] يجب عليهم البدء بتوفير مدخلات تساعد واضعي السياسات الاقتصادية في مجالهم لكي يعالجوا القضايا الراهنة من غير أن ينتظروا نتائج العمل قيد الإنجاز، حتى لو كنا نعرف أن هذه النتائج ستؤدي إلى وصف مختلف وأفضل للمجال المعين."

**المرفق الأول**  
**بعض البيانات من حسابات الصحة الفرنسية**  
**الجدول ألف - ١ : مجموع الاستهلاك الطبي**  
 بلايين الفرنكات الفرنسية

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٣٤٧	٣٣٨	٣٢٢	٣٠٩	الرعاية في المستشفيات
٢٦٥	٢٥٩	٢٤٥	٢٣٥	- العامة
٨٢	٧٩	٧٧	٧٤	- الخاصة
١٩٤	١٨٩	١٨٣	١٨١	رعاية المرضى الخارجيين
٩٤	٩١	٨٨	٨٦	- الأطباء
٣١	٣٠	٢٩	٢٨	- المساعدون الطبيون
٤٤	٤٣	٤٢	٤١	- أطباء الأسنان
١٩	١٩	١٨	٢٠	- المخطلون
٦	٦	٦	٦	- العلاج الحراري
١٠	١٠	١٠	٩	ترحيل المرضى
١٢٩	١٢٦	١١٩	١١٧	الأدوية
٢٠	١٩	١٨	١٧	الأجهزة التجبيرية والترقيعية
١٦	١٥	١٤	١٤	خدمات الطب الوقائي
٧١٥	٦٩٧	٦٦٦	٦٤٧	مجموع الاستهلاك الطبي
% ١١,٣	% ١١,٥	% ١١,٣	% ١١,٣	كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك النهائي

المصدر: حسابات الصحة - الخدمات الإحصائية، والدراسات، وأنظمة المعلومات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

**الجدول ألف - ٢ : النفقات الجارية الخاصة بالصحة**  
 بلايين الفرنكات الفرنسية

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٧٥٢	٧٣٤	٧٠٣	٦٨٤	النفقات الخاصة بالمرضى
١٩	١٨	١٨	١٧	النفقات الخاصة بالوقاية
١٧	١٧	١٦	١٥	النفقات الخاصة بنظام الرعاية
١٣	١٢	١١	١١	النفقات الخاصة بإدارة الشؤون الصحية وتمويلها
٨٠١	٧٨١	٧٤٧	٧٢٦	النفقات الجارية الخاصة بالصحة
% ١٠,٢	% ١٠,٢	% ١٠,١	% ١٠,٣	كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: حسابات الصحة - الخدمات الإحصائية، والدراسات، وأنظمة المعلومات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

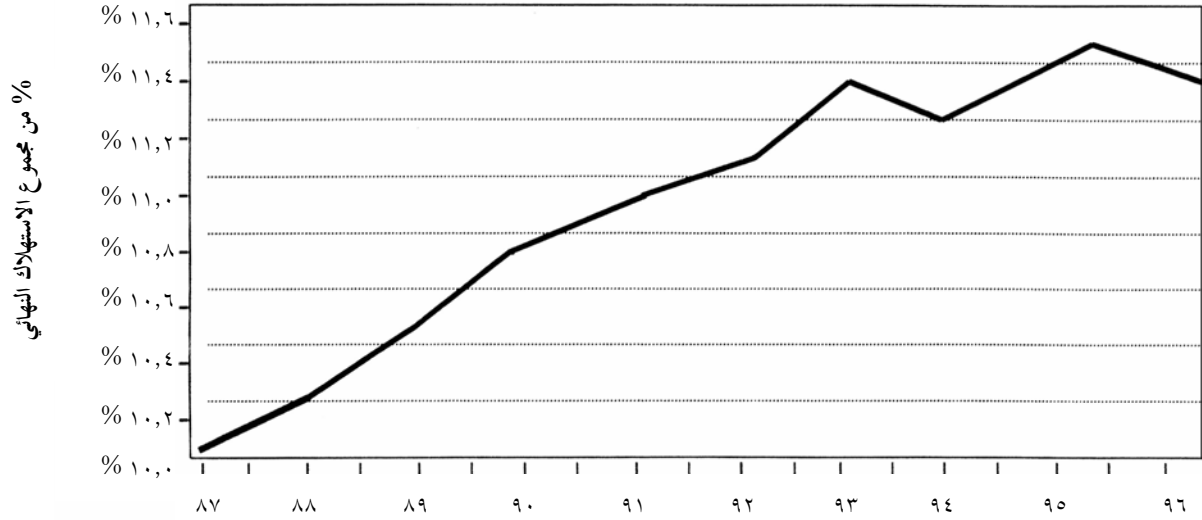
الجدول ألف - ٣ : النفقات الجارية الخاصة بالصحة بحسب نوع التمويل (صيغة مجملة)

السنة ١٩٩٦ - بالدين الفرنكات الفرنسية

مصرفات جارية للصحة (١ + ٧ + ٨ + ٩)	إدارة الصحة (٩)	مصرفات نظام الرعاية (٨)	مصرفات وقائية (٧)	مصرفات مرضى (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥)	معرفة مرضى (٥)	أدوية، أجهزة التحجير، الخ. (٤)	ترحيل المرضى (٣)	رعاية خارج المستشفى (٢)	رعاية داخل المستشفى (١)	التمويل
٣٧٧٨	-	-	١	٣٧٧٧	٤٣	١٠٦	٩	١٣٤	٨٥	المنافع الاجتماعية بمسددها
٣٢٤			١	٣٢٣	٤٣	٨٦	٩	١١١	٧٤	- الضمان الاجتماعي
٤٩				٤٩		١٩		٢٢	٨	- جمعيات المنافع المتبادلة
٥				٥		١		١	٣	- الحكومتين المحلية والوطنية
٢٣٥	-	-	-	٢٣٥	-	١	١	-	٢٣٣	مخصصات الموزانية
٩	-	-	-	٩	٩	-	-	-	-	تحويلات أخرى
٤٩	١٣	١٧	١٨	١	-	-	-	-	١	تكاليف التشغيل:
٢			٢							- الضمان الاجتماعي
٢٥	١	١٣	١٠	١					-	- الحكومتان المركزية والمحلية
١١	١١									جمعيات المنافع المتبادلة
١١	١	٤	٦							آخرون
٢٣٣	-	-	-	٢٣٣	-	١٢	-	١٦	٥	شركات التأمين الخاصة
٩٧	-	-	-	٩٧	-	٣٠	-	٤٤	٢٣	الأسر المعيشية
٨٠١	١٣١	١٧	١٩	٧٥٢	٥٢	١٤٩	١٠	١٩٤	٣٤٧	الجمع

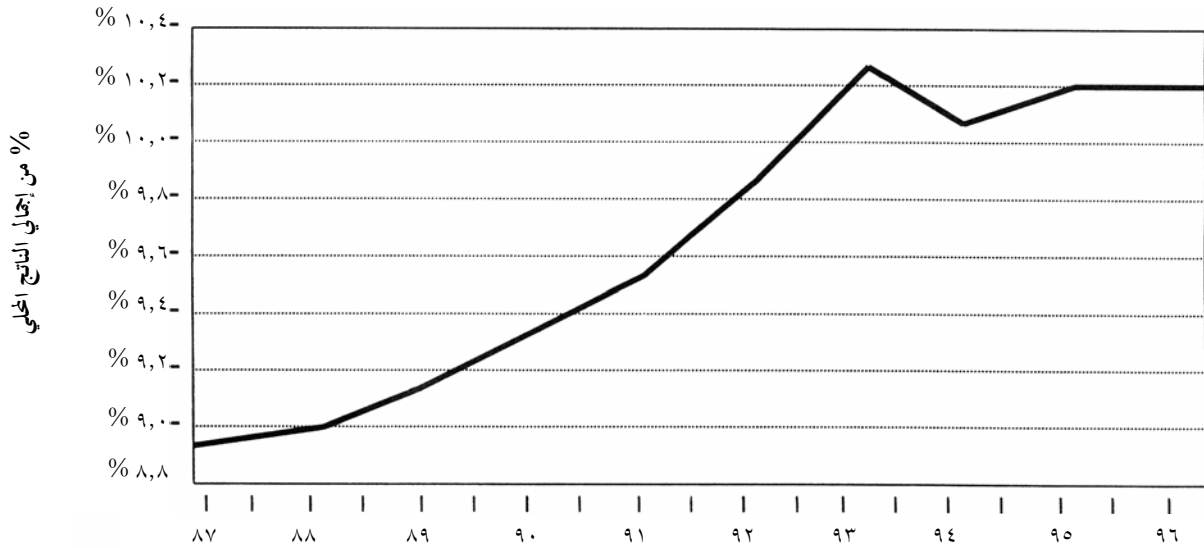
المصدر: حسابات الصحة - الخدمات الإحصائية، والدراسات، وأنظمة المعلومات، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الاستهلاك الطبي - فرنسا  
(الحسابات الطبية التابعة)



المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

النفقات الجارية الخاصة بالصحة - فرنسا  
(حسابات الصحة)



المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

المرفق الثاني

بعض البيانات من حسابات التعليم الفرنسية

الجدول ألف - ٤ : النفقات المحلية الخاصة بالتعليم

بلايين الفرنكات الفرنسية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
			أنشطة التدريس
٤٦٠	٤٤٣	٤٢٥	منها:
١٢٠	١١٥	١١٢	- التعليم الابتدائي
١٨٩	١٨٣	١٧٥	- التعليم الثانوي
٧٤	٧١	٦٨	- التعليم العالي
٦	٥	٥	- مدارس التدريب
٥٤	٥٢	٤٩	- تعليم الكبار
٥٩	٥٧	٥٦	الأنشطة الفرعية
			السلع المتصلة
٣٢	٣١	٢٩	منها:
١١	١٠	١٠	- خدمات حافلات المدارس
١٦	١٥	١٤	- الكتب المدرسية والإمدادات
١٢	١٢	١٠	رواتب المدرسين أثناء التدريب
٥٦٣	٥٤٣	٥٢٠	النفقات المحلية الخاصة بالتعليم
% ٧,٣	% ٧,٣	% ٧,٣	كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: حسابات التعليم، مديرية التقييم والتنبؤ، وزارة التعليم.

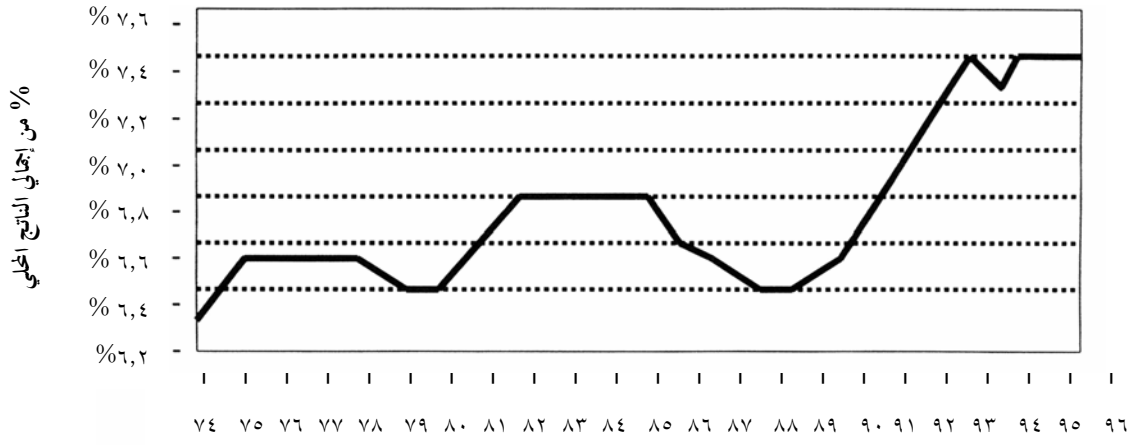
الجدول ألف - ٥ : متوسط النفقات بنسبة الطالب

آلاف الفرنكات الفرنسية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢٣	٢٢	٢١	التعليم الابتدائي
٤٣	٤١	٤٠	التعليم الثانوي
٤٥	٤٤	٤٤	التعليم العالي
٣٤	٣٣	٣١	كافة مستويات التعليم

المصدر: حسابات التعليم، مديرية التقييم والتنبؤ، وزارة التعليم.

النفقات المحلية الخاصة بالتعليم  
(حسابات التعليم)



المصدر: وزارة التعليم

المرفق الثالث

بعض البيانات من حساب خدمات الإسكان الفرنسية

الجدول ألف - ٦: النفقات الجارية الخاصة بمستهلكي خدمات الإسكان

(أي، الساكنون)/المسكن الرئيسي

السنة ١٩٩٥ - بلايين الفرنكات الفرنسية

المجموع	وضع آخر	مستأجرو مساكن غير مفروشة يملكها:				سكان مالكون	
///	///	مجموع فرعي	كيانات أخرى	هيئات إسكان اجتماعي	أفراد	///	نوع النفقات
٦٥٤	٤٦	٢٣٥	١٥	٨٠	١٤٠	٣٧٣	الإيجارات
١٩٥	١١	٥٦	٣	٢٨	٢٥	١٢٨	الطاقة
١٨	صفر	١٣	١	٧	٥	٥	تكاليف جماعية يتحملها المستأجرون*
٥٧	٣	١١	١	٤	٥	٤٣	خدمات خارجية**
٥	صفر	٤	صفر	٣	١	١	تعويضات موظفي المباني
٤	صفر	٩	١	٣	٥	٥	ضرائب
٥	صفر	٤	صفر	١	٣	١	نفقات أخرى
٩٤٨	٦٠	٣٣٢	٢١	١٢٧	١٨٤	٥٥٦	المجموع

\* في فرنسا: تتم تغطية تكاليف الصيانة والإصلاحات الثانوية للقاءات، والمساعد والسلام، الخ. في المباني الجماعية جزئياً من قبل المستأجرين وجزئياً من قبل المالكين. المبالغ المدرجة هنا هي الجزء الذي يدفعه المستأجرون.

\*\* يتضمن هذا البند تكاليف الصيانة والإصلاحات الثانوية في المساكن المنفردة، التي يدفعها الساكنون وشركات التأمين التي تغطي مساكنهم.

المصدر: حسابات خدمات الإسكان، مكتب الخدمات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الهياكل الأساسية والنقل والإسكان.



الجدول ألف - ٧ : الموارد الجارية واستعمالات منتجي خدمات الإسكان  
(أي، المالكون)/المسكن الرئيسي  
السنة ١٩٩٥ - بلايين الفرنكات الفرنسية

استعمالات	سكان مالكون	مالكو مساكن مستأجرة غير مفروشة	وضع آخر	المجموع			
نوع الاستعمال	///	أفراد	هيئات إسكان اجتماعي	كيانات أخرى	مجموع فرعي	///	///
التكاليف الجماعية التي يتحملها المالكون*	٤	٣	٥	١	٩	١	١٣
الخدمات الخارجية*	٤	١٢	٤	٢	١٨	١	٢٣
تعويضات موظفي المباني	١	١	١٤	صفر	١٥	١	١٧
الضرائب	٢٥	٢٤	٦	٤	٣٤	٤	٦٣
الفائدة	١٢	١٣	٠.م.غ	٠.م.غ	٠.م.غ	صفر	٠.م.غ
أخرى	صفر	٢	صفر	صفر	٢	صفر	٢
تحويل للسكان						٤٦	٤٦
الرصيد الجاري	٢٢٢	٨٦	٠.م.غ	٠.م.غ	٠.م.غ	- ٧	٠.م.غ
المجموع	٣٧٧	١٤١	٨٣	١٥	٢٣٩	٤٦	٦٦١

الموارد	سكان مالكون	مالكو مساكن مستأجرة غير مفروشة	وضع آخر	المجموع			
نوع الموارد	///	أفراد	هيئات إسكان اجتماعي	كيانات أخرى	مجموع فرعي	///	///
الإيجارات	٣٧٣	١٤٠	٨٠	١٥	٢٣٥	٤٦	٦٥٤
الإعانات	٣	صفر	٢	صفر	٢	صفر	٥
مطالبات التأمين	١	١	١	صفر	٢	صفر	٢
المجموع	٣٧٧	١٤١	٨٣	١٥	٢٣٩	٤٦	٦٦١

\* انظر ملاحظة الحاشية المتعلقة بالتكاليف التي يتحملها المستأجرون في الجدول ألف - ٦ أعلاه.

\*\* يتضمن هذا البند الرسوم المدفوعة إلى مديري المباني، والوسطاء، والصيانة والإصلاحات الثانوية.

المصدر: حسابات خدمات الإسكان، مكتب الخدمات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الهياكل الأساسية والنقل والإسكان.

الجدول ألف - ٨ : التغيرات السنوية في عدد المساكن (مقيسة في آذار/مارس من كل عام)  
آلاف المساكن

١٩٩٦/١٩٩٥	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩٩٤/١٩٩٣	١٩٩٣/١٩٩٢	
١٨٠	٢١٣	٢٢٨	٢٣٧	المسكن الرئيسي
٥١	٩١	١٢٣	١٠٩	- سكان مالكون
١٤٠	١٢٧	١١٢	١٣١	- مستأجرون
١١ -	٥ -	٧ -	٣ -	- آخرون
٤٦	٥١	٥٢	٤٨	مساكن العطلات
٥٧	٥٧	١٤	٥	مساكن شاغرة
٢٨٣	٣٢١	٢٩٤	٢٩٠	المجموع

المصدر: حسابات خدمات الإسكان، مكتب الخدمات الاقتصادية والإحصائية، وزارة الهياكل الأساسية والنقل والإسكان.

## المراجع

- Michel Braibant, "The Satellite Accounts", *Le Courrier des Statistiques - English Series* Nr. 1, INSEE, Paris, 1995.
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank, *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C., 1993.
- Dominique Crosnier, "Diversité et Unité des Comptes Satellites", in *La Comptabilité Nationale, Pourquoi Faire?*, E. Archambault and Oleg Arkhipoff (éds.), Economica, Paris, 1992.
- Dominique Crosnier and Jean Deramon, "Le Compte de la Santé", INSEE - Méthodes No 2, INSEE, Paris, 1989.
- Dominique Crosnier and Serge Peano, "Le Compte de l'Education", INSEE - Méthodes No 7, INSEE, Paris, 1990.
- INSEE, "Système Elargi de Comptabilité Nationale", Collections de l'INSEE No C 44-45, INSEE, Paris, 1976.
- INSEE, "Comptes et Indicateurs Economiques - Rapport sur les Comptes de la Nation 1996", INSEE - Résultats No 547 - 548 - 549, INSEE, Paris, 1997.
- Jean-Pierre Januard, "Modes d'Intégration dans un Système Elargi de Comptabilité Nationale", mimeographed paper for the 11th General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth, 1969.
- Maryvonne Lemaire, "Satellite Accounts: A Relevant Framework for Analysis in Social Fields", *The Review of Income and Wealth*, series 33 Nr. 3, September 1987.
- Ministère de l'Education, Direction de l'Evaluation et de la Prospective, "Le coût de l'éducation en 1996", Note d'Information, "Les Comptes de la Protection Sociale 1990 - 1995", La Documentation Française, Paris, 1996.
- Philippe Pommier, "Social Expenditure: Socialization of Expenditure? The French Experience of Satellite Accounts", *The Review of Income and Wealth*, series 27, Nr. 4, December 1981.
- Dieter Schäfer and Carsten Stahmer, "Conceptual Considerations on Satellite Systems", *The Review of Income and Wealth*, series 36, Nr 2, June 1990.
- Pierre Teillet, "A Concept of Satellite Accounts in the Revised System of National Accounts", in *Satellitensysteme zu den Volkswirtschaftlichen Gesamtrechnungen*, Utz-Peter Reich, Carsten Stahmer u.a., Band 6 der Schriftenreihe Forum der Bundesstatistik, Kohlhammer, Mainz, 1988.
- André Vanoli, "Le Système Actuel de Comptabilité Nationale et la Planification", *The Review of Income and Wealth*, June 1969.
- André Vanoli, "Comment Structurer le Système Statistique d'un Domaine Social et l'Articuler avec les Autres: l'Exemple de la Santé", 40th Session of the International Statistical Institute, Warsaw, September 1975, Volume *Contributed papers*, pages 847 - 854.
- André Vanoli, "Sur la Structure Générale du SCN, A Partir de l'Expérience du Système Elargi de Comptabilité Nationale Français", *The Review of Income and Wealth*, June 1986.
- André Vanoli, "La Révision du Système de Comptabilité Nationale des Nations Unies", in *La Comptabilité Nationale, Pourquoi Faire?*, Edith Archambault and Oleg Arkhipoff (éds.), Economica, Paris, 1992. Also edited with additional notes in November 1993 by the Conseil National de l'Information Statistique, INSEE, Paris.
- André Vanoli, "National Accountants, Keep Up the Good Work!", *Le Courrier des Statistiques - English Series* Nr. 1, INSEE, Paris, 1995.

## الحواشي

- <sup>١</sup> يود المؤلف أن يعبر عن امتنانه إلى السيدين جاك منجيز و دجاك هو خنه، قسم "التعاريف والمفاهيم الإحصائية والحاسبية" في المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا، لخصائصهما وتعليقهما المفيدة أثناء إعداد مسودة هذه الدراسة، ويتوجه بالشكر كذلك إلى السيد أندريه فانولي لاستعراضه مسودة سابقة للدراسة ولتعليقاته المفيدة للغاية. ويقر المؤلف أيضاً باستفادته من المعلومات والمواد الشاملة التي وفرتها السيدة ماري - كارولين لوجندر والسيد جيرار أبراموفيتشي، خدمات الإحصاء والدراسات وأنظمة المعلومات، وزارة العمل والخدمات الاجتماعية الفرنسية.
- <sup>٢</sup> تشمل الحسابات القومية الألمانية، منذ عشرات السنين، سلاسل سنوية للدخل المتاح للتصرف به الخاص بقطاع الأسر المعيشية يتم تجميعها بالنسبة إلى مجموعات اجتماعية - كلية وتكون متاحة للمستعملين عند الطلب.
- <sup>٣</sup> لم يكتمل تجميع هذا الإطار الابتدائي الخاص بالحسابات التابعة الوظيفية على الإطلاق. وقد أصدر البنك المركزي الفرنسي بالفعل فقط الجزء المالي منها على أساس سنوي.
- <sup>٤</sup> يستعمل إجمالي الناتج القومي في توزيع مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي. وفي تصميم الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي تعرف المؤشرات الرئيسية للإدارة العامة، على وجه التحديد العجز العام والدين العام، حسب المعيار القياسي الأوروبي الخاص بالحسابات القومية.
- <sup>٥</sup> نظام الحسابات القومية، الفصل الحادي والعشرون، الجزء جيم "إطار للحسابات التابعة الموجهة وظيفياً"، الفقرات من ٢١ - ٤٩ لغاية ٢١ - ١٢١. أعد المسودة أندريه فانولي مع مزيد من الاستفاضة تتجاوز الممارسات الفرنسية.
- <sup>٦</sup> لا يتعين الخلط بين حسابات خدمات الإسكان و"حسابات الإسكان" التي كانت تمثل أول محاولة لوضع حسابات وظيفية تابعة في أوائل الستينات. وكما جرى الوصف في الجزء أولاً "الخلفية" أعلاه، تشير الحسابات الأخيرة إلى بناء المساكن والمآوي. وتشير حسابات خدمات الإسكان الحالية في الأساس إلى خدمات الإسكان. ويعكس هذا التحول في التركيز تغير أولويات واضعي السياسات والشركاء الاجتماعيين الناشطين في هذا المجال.
- <sup>٧</sup> تمثل تجارة التجزئة فقط في هذه الأنشطة نشاطاً مميزاً. وقد ترك خارج مجال حسابات الصحة كل من صناعة المنتجات الصيدلانية، والمعدات الطبية والطبية المساعدة، والنظارات الطبية والعدسات اللاصقة، والأجهزة التجريبية والترقيعية.
- <sup>٨</sup> توجد بعض البيانات من حسابات الصحة في المرفق ١.
- <sup>٩</sup> توجد بعض البيانات من حسابات التعليم في المرفق ٢.
- <sup>١٠</sup> هناك خطأ واحد في هذا الاتساق. يجري تجميع الوحدات التمويلية في حسابات التعليم بمثابة مشاريع ولا تقسم إلى مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية وإلى شركات، لأسباب إحصائية. ولا يعيق هذا الوضع إلى مدى كبير المقارنات مع الإطار المركزي الخاص بالحسابات القومية. ويبلغ التمويل من الأعمال التجارية فقط ٥,٥ في المائة من النفقات المحلية على التعليم و٤,٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفرنسي.
- <sup>١١</sup> وحدات التمويل الابتدائي هي تلك الوحدات التي تتحمل النفقات في نهاية المطاف، بينما تكون وحدات التمويل النهائي هي تلك الوحدات التي تدفع إلى المنتجين أو تشتري المنتجات المتصلة. ولا يتقيد هذا التعريف بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الذي يعرف نوعي التمويل "الابتدائي" و"النهائي" على عكس هذه الطريقة.
- <sup>١٢</sup> توجد بعض البيانات من حسابات خدمات الإسكان في المرفق ٣.
- <sup>١٣</sup> تجبى ضريبة على جدول المرتبات في فرنسا بالنسبة إلى تمويل الإسكان. ويمكن إعفاء أرباب العمل من دفع هذه الضريبة إذا مولوا تنمية الإسكان بشكل مباشر أو غير مباشر.
- <sup>١٤</sup> يميز نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بين الأفراد الذين يعيشون في مؤسسة بصورة مستدامة، وبالتالي يجمعون في "أسر معيشية مؤسسية" وفي أسر معيشية أخرى تسمى "الأسر المعيشية المنفردة" (انظر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفصل الرابع، الفقرات من ٤ - ١٣٢ لغاية ٤ - ١٣٧). ويتصل ما جرى وصفه في حسابات خدمات الإسكان بـ "الأسر المعيشية المنفردة".
- <sup>١٥</sup> بالإضافة إلى ذلك، يدير موظفون منتدبون من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية إلى الوزارات الفروع الإحصائية في الوزارات المعنية.
- <sup>١٦</sup> يفترض بلا ريب إنجاز المرحلتين الأوليين في ارتباط وثيق لحد ما مع ممثلي كافة الكيانات السياسية والاجتماعية المشاركة في المجال المعني. ويتعين أن تكون التصنيفات والمفاهيم والجداول ذات صلة وتلي احتياجات المستعملين.

<sup>١٧</sup> CREDOC هو الاختصار الفرنسي لما كان يعرف بمركز البحوث والتوثيق للاستهلاك. وقد تغير مجال الاختصاص والاسم الرسمي للمركز عبر السنوات لكنه احتفظ بالاختصار CREDOC.

<sup>١٨</sup> من ضمن القضايا التي استعرضتها في الآونة الأخيرة مجموعات العمل التي كوَّنتها اللجنة المعنية بحسابات الصحة قياس تغيرات أسعار الأدوية، ودور شركات التأمين في تعويض الأسر المعيشية عن النفقات الصحية، وتعريف وتقدير نفقات الصحة الوقائية.

<sup>١٩</sup> تكون خاضعة لتنقيح إضافي لمدة سنتين آخرين.

<sup>٢٠</sup> تعمل ثلاث مجموعات خبراء فنيين حالياً في معونات الإسكان، وحسابات ميزانية الإسكان، واستعراض البيانات الأساسية المطلوبة للتجميع المنتظم لحسابات خدمات الإسكان.



٣ - حسابات إنتاج الأسر المعيشية





# قياس وتقييم الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية<sup>١</sup>

لويزيلا غلدشميث - كلرمون

استشارية مستقلة، كلية فيرني - فولتير، فرنسا

## أولاً - مقدمة

١ - توضح هذه الدراسة أولاً، بيانات من أربعة عشر بلداً، إمكانات استعمال دراسات استخدام الوقت لقياس مدخلات الأيدي العاملة في إنتاج أنشطة نظام الحسابات القومية والأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، بكميات مادية قابلة للمقارنة. ثم تقدم تقييمات نقدية للأيدي العاملة دون أجر لدى الأسر المعيشية وبالنسبة إلى الإنتاج غير السوقي للأسر المعيشية المتحقق على أساس بيانات استخدام الوقت في بعض هذه البلدان. وتشير الاستنتاجات إلى تطورات مرغوبة في المستقبل.

٢ - يمكن تقسيم الأنشطة البشرية في ثلاث فئات كبيرة من منظور اقتصادي:

(أ) الأنشطة الشخصية حسب تعريفها بمعياري الطرف الثالث، على وجه التحديد الأنشطة التي لا يمكن تفويضها لشخص غير الشخص المنتفع بها. من هنا سنشير إليها كأنشطة "غير اقتصادية". وتشمل أنشطة بدنية وترفيهية وتعليمية. ويلزم إيضاح الأنشطة الأخيرة. التعليم استثمار في رأس المال البشري كما هي الحال مع الاستثمار في الصحة: فهو يحقق عائداً في كافة الأنشطة، أنشطة نظام الحسابات القومية، والأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، والأنشطة الشخصية. ورغم أنه قد يكون للتعليم نتائج اقتصادية، لكنه لا يلبى معايير الطرف الثالث (لا يستطيع أحد أن يتعلم من شخص آخر) وبالتالي يتعين أن يصنف كنشاط شخصي وليس كنشاط اقتصادي حسبما يصنف في بعض الأحيان؛

(ب) الأنشطة الاقتصادية المدونة، أي التي تولد السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها الأسر المعيشية داخل حدود إنتاج نظام الحسابات القومية. من هنا فصاعداً، سنشير إليها بمصطلح "أنشطة نظام الحسابات القومية"؛

(ج) الأنشطة الاقتصادية غير المدونة، وهي التي تولد السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها الأسر المعيشية من غير أن تنطوي على معاملات نقدية، والتي لا تدون في إحصاءات الأيدي العاملة أو الحسابات القومية. ومن هنا فصاعداً، سنشير إليها بمصطلح "الأنشطة غير الداخلة في الحسابات القومية". ولا نزال نشير إلى حدود إنتاج نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ لأن البيانات التي نستعملها لا تزال موضوعة حسب توصياته. وقد أدخل تنقيح الحسابات القومية ١٩٩٣ تغييرات ثانوية على حدود الإنتاج: السلع التي تنتجها الأسر المعيشية لاستهلاكها الخاص ونقل المياه سيضافان لاحقاً إلى الحسابات القومية، لكن ستبقى معظم الأنشطة المنزلية خارج نطاق الحسابات. وتشمل الأنشطة المنزلية والأنشطة المتصلة بها (إعداد الأغذية، ورعاية الطفولة، ورعاية الكبار، وصنع المنسوجات والعناية بها، وصيانة المساكن وما يحيط بها، وتصليح وصيانة المساكن ومعدات الأسر المعيشية، وإدارة الأسر المعيشية وشراء الحوائج، والعمل في الجنائن، ورعاية الحيوانات المدللة)، والعمل للمجتمعات المحلية من غير أجر.

٣ - تتناول هذه الدراسة أنشطة الفئة (ج)، أي الأنشطة الاقتصادية غير المدونة.

## ثانياً - مدخلات العمالة: القياس بالوحدات الزمنية

### ألف - المنهجية

٤ - استمدت بيانات استخدام الوقت من أربعة عشر بلداً توفرت عنها قياسات في الآونة الأخيرة، لعينة تمثل مجموعات السكان الوطنيين. وهذه البلدان هي:

أستراليا، والنمسا، وبلغاريا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا العظمى، وإسرائيل، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والولايات المتحدة.

- ٥ - ولم تغطّ هذه الدراسة كافة البلدان. إذ أنه لو توفر مزيد من الوقت لتمكن المزيد من البلدان من تقديم بياناتها.
- ٦ - توجد فوارق أساسية بين دراسات استخدام الوقت المنحزة في بلدان مختلفة وقد قام الباحثون بتحليل ميداني مفصل لهذه الفوارق. ومن المتفق عليه الآن أنه من أجل التأكد من إمكانية إجراء مقارنة متقاطعة بين البيانات الوطنية، يتعين تنسيق المشروعات المستقبلية منذ البداية كما يتعين استعمال منهجيات منسجمة مع بعضها. وقام بإنجاز هذه المهمة، تحت رعاية المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، الفريق المعني بالاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت الذي شارك فيه باحثون من غير الدول الأعضاء.
- ٧ - وفي غضون ذلك، بالنسبة إلى دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية، بينما كنا نستعمل بالفعل البيانات القائمة، حاولنا على الأقل جزئياً تقليل الفوارق المتصلة بوحدة الوقت، وفئات العمر تحت المشاهدة، وعملية تصنيف الأنشطة.
- ٨ - ولم نستطع إزالة الفوارق المتصلة بطرائق جمع البيانات (من قيد المفكرات، أو الذاكرة، أو طرائق أخرى)، ومعالجة التباينات الفصلية، ودرجة تمثيل العينة بما في ذلك تناول عدم الإجابة على الأسئلة أو تناول وقت النقل، الخ. وبالتالي يتعين الامتناع عن إجراء مقارنات وطنية متقاطعة باستعمال البيانات المتاحة. ويسمح فقط بتحليل هيكل استخدام الوقت وتحديد الأحجام والاتجاهات عبر الوقت حينما يتاح، داخل البلدان المنفردة.

## باء - قياسات حديثة

- ٩ - باختصار، حققت النتائج المتضمنة في تقرير برنامج الأمم المتحدة/مكتب تقرير التنمية البشرية الأحكام التالية:
  - في البلدان الأربعة عشر، تتطلب الأنشطة الاقتصادية ما لا يقل عن ثلث الأربعة والعشرين ساعة في اليوم، وتتراوح بين ٦ ساعات ودقيقة واحدة و٧ ساعات وأربعين دقيقة في اليوم. (ملاحظة: المتوسطات المعطاة هي متوسطات حسابية محسوبة على أساس ٣٦٥ يوماً وبالنسبة إلى كافة السكان تحت المشاهدة، أي فئة العمر ١٥ سنة وما فوق من ناحية المبدأ)؛
  - في ثمانية بلدان، تستغرق الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية تقريباً نفس الوقت الذي تستغرقه أنشطة نظام الحسابات القومية؛
  - في ستة بلدان، تحققت المساواة بين الجنسين، في المتوسط، في كمية الوقت الاقتصادي؛
  - بينما في البلدان الأخرى، تعمل النساء ساعات أطول من الرجال؛
  - في كافة البلدان باستبعاد بلد واحد، الجزء الأكبر من وقت عمالتهم يقضيه الرجال في أنشطة نظام الحسابات القومية لكن النساء يقضينه في أنشطة غير الأنشطة الداخلة في نظام الحسابات القومية؛
  - وفي كافة البلدان باستبعاد بلد واحد، يستغرق إعداد الطعام الجزء الأكبر من وقت الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية.
- ١٠ - تبين بيانات الاتجاهات بالنسبة إلى ثلاثة بلدان ما يلي:
  - انخفاض في الوقت الاقتصادي الموسع (أي، أنشطة نظام الحسابات القومية زائداً الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية) وفي الوقت الاقتصادي الخاص بكل جنس؛
  - اتجاه نحو تعادل مساهمات الجنسين إلى الوقت الاقتصادي الموسع؛
  - انخفاض في وقت الإنتاج بالنسبة إلى السلع والخدمات التقليدية الخاصة بالأسر المعيشية، باستثناء رعاية الطفولة؛
  - زيادة في وقت إدارة شؤون الأسرة المعيشية/شراء الحوائج.

## ثالثاً - مدخلات العمالة: التقييم النقدي

### ألف - المنهجية

١١ - لأغراض المحاسبة القومية، من المفضل تقييم الأيدي العاملة في الأنشطة غير الداخلة في الحسابات القومية باستعمال النهج المستند إلى المخرج، الذي يجري وصفه في الفرع خامساً - ألف - ١ أدناه. غير أنه، في التقييم النقدي المتاح لمدخلات الأيدي العاملة في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، يتم الحصول على قيمة الأيدي العاملة دون أجر باحتساب الأجر السوقية بالنسبة إلى الساعات المستثمرة في إنتاج الأسر المعيشية. واستعملت عدة أنواع من الأجر السوقية لهذا الاحتساب في الدراسات المبكرة. وأكثر الأنواع المستعملة تواتراً هي:

- الأجر بالنسبة إلى الوظائف السوقية المعادلة، أي أجر العمال المنتجين في المشاريع السوقية للسلع أو الخدمات التي ينتجها أفراد الأسرة المعيشية دون أجر؛
- متوسطات الأجر، أي متوسط الأجر لكافة الأيدي العاملة السوقية أو متوسط للمجموعات الفرعية للعمال (النساء، مشاريع الخدمات، الخ.)؛
- أجر عمال الأسرة المعيشية البديلين متعددي الكفاءات (عموميين)، أي العمال الذين يمكنهم أداء كافة أو معظم الأنشطة الإنتاجية التي يؤديها أعضاء الأسرة المعيشية دون أجر، داخل مبنى الأسرة المعيشية والأرض التابعة له.

١٢ - في دراسة برنامج الأمم المتحدة/مكتب تقرير التنمية البشرية، قررنا عدم استعمال بديل "الأجر الخاصة بالوظائف السوقية المعادلة" لأنه يقابل الإنتاجية في المشاريع السوقية (الإنتاج بالجملة، تبسيط عمل المنشآت، تكثيف رأس المال، الخ.) وهي أمور تختلف تماماً عن تلك الأوضاع السائدة في الأسر المعيشية. فالأجر المدفوع في المشروع السوقي تقابل إنتاجيته وهكذا من المحتمل المغالاة في قيمة عمالة الأسرة المعيشية دون أجر إذا حسبت بمعدل هذا الأجر، على الأقل فيما يتعلق بإنتاج السلع.

١٣ - كما قررنا عدم استعمال متوسط أجر المجموعات الفرعية للعمال (المجموعات الفرعية المحددة بحسب الخصائص مثل الجنس، والعمر، والتعليم، والوضع المهني، الخ. إذ تقتضي مستويات أجر متباينة) وذلك بالطريقة التي استعملت بها في بعض الدراسات بمثابة وكيل للفرصة الضائعة الخاصة بالوقت. إن متوسطات الأجر غير ملائمة لتقييمات الاقتصاد الكلي لعدة أسباب. فمنهج تكاليف الفرصة الضائعة الخاصة بالوقت مستمد من نظرية تخصيص الوقت في الاقتصاد الجزئي، إذ يحتسب لوقت عمل الأسرة المعيشية المستغرق لدر الأجر ما يمكن أن يتقاضاه عامل الأسرة المعيشية دون أجر في السوق إذا اختار التخلي عن الأسرة المعيشية والالتحاق بالعمل في السوق. وترتكز نظرية الاقتصاد الجزئي هذه إلى عدد من الافتراضات: السلوك المنطقي لتعظيم المنفعة، والأفراد الملمين جيداً بالأمر، ووجود خيارات وحرية الاختيار في سوق تنافسية، وبلوغ أوضاع التوازن، الخ. ونادراً ما يتم التحقق من هذه الافتراضات عملياً بسبب قيود سوق الأيدي العاملة وأداء الأسرة المعيشية. ومن بين نتائج التقييمات المستندة إلى تكاليف الفرصة الضائعة الخاصة بالوقت والمثيرة للقلق، هي أن نفس نشاط الأسرة المعيشية تقابله قيم مختلفة اعتماداً على من يؤديه؛ على سبيل المثال، تكون قيمة غسل الصحون أعلى إذا كان الشخص الذي يؤدي النشاط خريجاً جامعياً أو التحق بمدرسة ابتدائية فقط.

١٤ - يقدم المساهمون في إعداد دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية تقييمات بالاستناد إلى عمال الأسرة المعيشية البديلين متعددي الكفاءات. وتبدو هذه الأجر هي الأكثر ملائمة لاحتساب قيمة نقدية لعمل الأسرة المعيشية دون أجر لأنها تقابل القيمة السوقية للعمل الذي يؤدي في أوضاع الأسرة المعيشية المنتجة. وأفضل الأجر التي يمكن إسناد الاحتساب إليها هي أجر البدائل العموميين الذين لديهم مسؤوليات إدارية في الأسرة المعيشية. والبديل عن ذلك، يمكن استعمال أجر مدبرات المنازل اللاتي يؤديان عدة مهام، والمعدلة لأخذ المسؤوليات الإضافية ولاستمرار توفر عمال الأسرة المعيشية دون أجر في الحسابان.

١٥ - الأجر الصافية أم الإجمالية؟ لا يوجد اتفاق عام على أيهما أفضل. ونعتقد أن الخيار بين الاثنين يعتمد على استعمال نتائج التقييم. إذ تعكس الأجر الصافية التدفقات الاقتصادية التي تولدها بالفعل الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية. وتعكس الأجر الإجمالية أي التدفقات ستتحقق وكيف ستأثر مجاميع نظام الحسابات القومية، إذا تحول الإنتاج من الأسر المعيشية إلى السوق. كما تعكس نفقات الأسر المعيشية السابقة وبالتالي يمكن استخدامها لتحليل السلوك الاقتصادي للأسر المعيشية. ونعتقد أن التقديرات المستندة إلى صافي الأجر بالتالي أكثر ملاءمة لإدراجها في الحسابات التابعة الخاصة بالأسرة المعيشية.

١٦ - وتعرف الأجر الإضافية بنفس الطريقة المستعملة في دراساتها المرجعية بينما تعرف الأجر الإجمالية بطرائق مختلفة: إذ تشمل الأجر الإجمالية دائماً ضرائب الدخل، لكنها تشمل كافة أجر الأيدي العاملة في بعض الأحيان أي مساهمات المستخدمين في الضمان الاجتماعي (التي تصل إلى ٤٠ في المائة من الأجر في بعض البلدان، بينما يمول الضمان الاجتماعي من الأموال العامة في بلدان أخرى)، والساعات المدفوع عنها أجر دون عمل، الخ. وتوضح بيانات من بضعة بلدان تأثير هذه الاختلافات على القيمة المحتسبة للأجر، حيث تحتسب إلى حد ما الأجر الشاملة لبدائل الأسر المعيشية في نفس مجموعة بيانات الوقت. وفي بيانات فرنسا (١٩٨٥) وبيانات ألمانيا (١٩٩٢)، كانت التقديرات المستندة إلى تكاليف الأيدي العاملة على التوالي ٣ نقاط و ٩ نقاط مئوية أعلى من تلك المستندة إلى إجمالي الأجر. وفي البيانات الدائرية (١٩٨٧) والألمانية (١٩٩٢)، كانت البيانات المستندة إلى تكاليف الأيدي العاملة على التوالي ١٦ نقطة و ٢٣ نقطة مئوية أعلى من تلك المستندة إلى صافي الأجر (الجدول ١).

١٧ - توجد اختلافات أخرى تتفاوت من بلد إلى آخر في طريقة تحديد الأجر الخاصة بالساعة البديلة لعمال الأسر المعيشية. على سبيل المثال، يمكن تحديدها على أساس الساعة (في هذه الحالة، لا تحسب غير ساعات العمل)، أو على أساس المعدلات الشهرية (بحساب الساعات التعاقدية أو الساعات المقضية في العمل بالفعل). قام شافر وشفارتز (١٩٩٤) بحساب التأثير الهام لهذه الخيارات على التقييم الألماني. وتفسر هذه الاختلافات جزئياً نطاق النتائج التي تم الحصول عليها من التقديرات المختلفة.

١٨ - إن جهودنا لتوحيد القياس (اختيار نفس فئات الأجر لأغراض الاحتساب، والتمييز بين صافي الأجر، وإجمالي الأجر، وتكاليف العمالة) تخفض القدر الكبير من تباين طرائق التقييم المستخدمة في السابق في الدراسات المختلفة؛ وهكذا تتضح صورة التقييم إلى حد ما. ومع ذلك، رغم أن تقييمات الأيدي العاملة المدرجة في هذه الدراسة معبر عنها باللغة نفسها، لم يتم ترميز اللغة بعد: إذ تستعمل كل دراسة لمحتجتها الذاتية.

١٩ - ونظراً للاختلافات في تحديد الأجر والفوارق في بيانات استعمال الوقت (انظر الجزء ثانياً)، فإن القيم الخاصة بالأيدي العاملة في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية غير قابلة للمقارنة المتقاطعة بين البلدان.

## باء - القياسات في الآونة الأخيرة

٢٠ - باختصار، تحقق النتائج المشمولة في تقرير برنامج الأمم الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية الأحكام التالية. وبأخذ إجماليات النواتج المحلية القومية كقياس، نجد التالي:

- في سبعة تقديرات قدمتها خمسة بلدان، كان وسيط قيمة الأيدي العاملة في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية التي تم الحصول عليها حيث تمثل تكاليف الأيدي العاملة  $٤٥ \pm ١٠$  في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛
- وفي تقديرين قدمهما بلدان اثنان، كانت القيمة التي تم الحصول عليها باستعمال إجمالي الأجر هي  $٣٩ \pm ٦$  في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛
- وفي تقديرين قدمهما بلدان اثنان، كانت القيمة التي تم الحصول عليها باستعمال إجمالي الأجر هي  $٢٦ \pm ٥$  في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

## رابعاً - المنتجات: القيمة النقدية

### ألف - المنهجية

#### ١ - التقييم المباشر بالأسعار السوقية

٢١ - من المتفق عليه مفاهيمياً في الحسابات القومية، أن الطريقة المفضلة هي قياس المخرجات مباشرة بكميات مادية وتقييمها بالأسعار السوقية لمنتجات سوقية معادلة (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرتان ٦ - ٨٤ و ٦ - ٨٥). هذا المبدأ الذي وضع بالنسبة إلى السلع والخدمات المنتجة للاستعمال الخاص والمشمولة داخل حدود نظام الإنتاج، يجب أن ينطبق في الحسابات التابعة على إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية.

٢٢ - يستدعي هذا التقييم المستند إلى المخرج قياس مخرجات الأسر المعيشية بكميات مادية: على سبيل المثال، عدد ونوع الوجبات المعدة، عدد الأطفال الذين تمت رعايتهم، وعدد كيلوغرامات الملابس التي تم غسلها، الخ. وتقاس هذه المخرجات على نحو

متقطع بالنسبة إلى أنشطة معينة في بعض البلدان. وفنلندا هي البلد الوحيد الذي يقيس كافة أنشطة الأسرة المعيشية، ويفعل ذلك على عينة ممثلة قومية، لكن من غير استعمال هذه الكميات المادية لأغراض التقييم ([فنلندا]، ١٩٨٠ - ١٩٨٦).

٢٣ - حالما يتم الحصول على قيمة إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية باحتساب أسعار منتجات السوق المعادلة، يمكن حساب خليط الدخل المقابل (أي، القيمة الفعلية للأيدي العاملة دون أجر) بطرح قيمة المدخلات الوسيطة واستهلاك رأس المال. وينتج عن قسمة الدخل المختلط على عدد ساعات العمل مردود العمل عن الساعة، وهو قيمة قد يكون من المثير للاهتمام مقارنتها بالأجور السوقية.

## ٢ - التقييم بتكاليف المخرجات

٢٤ - لم يجر بعد إعداد قواعد بيانات لحجم المخرجات على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، قيمت معظم الدراسات المتاحة إنتاج الأسرة المعيشية بطريقة أخرى: التقييم بتكاليف المدخلات، أي كمجموع قيمة الأيدي العاملة (الاحتسبة)، والاستهلاك الوسيط، واستهلاك رأس المال الثابت. ويتحقق ذلك باستعمال الأسعار السوقية حسبما نوقش في الجزء ثانياً - ألف.

## باء - القياسات في الآونة الأخيرة

٢٥ - أجريت التقييمات المشار إليها في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية على أساس تكاليف المدخلات. ولا يمكن مقارنتها بشكل متقاطع قوياً بسبب الفوارق في البيانات الأساسية لاستخدام الوقت (انظر الجزء ثانياً - ألف)، في تحديد الأجر (انظر الجزء ثالثاً - ألف)، في معالجة الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال، وفي الشمولية، الخ. ويعزى جزء من نطاق تباين نتائج التقييم إلى هذه الفوارق. على سبيل المثال، في التقديرات الدائرية (١٩٨٧) والألمانية (١٩٩٢)، يرفع شمل الإيجارات المحتسبة للمساكن التي يسكنها مالكوها قيمة إنتاج الأسر المعيشية بنسبة ٧ نقاط و ٤ نقاط مئوية على التوالي.

٢٦ - يبين الجدول ١ قيمة العمالة وقيمة الإنتاج بتكاليف المدخلات، في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، بالنسبة إلى ستة بلدان. ويعبر عن هذه القيم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

٢٧ - باختصار، تحقق هذه التقييمات أحجاماً عبرنا عنها هنا كمياً من أجل التشديد على عدم دقتها:

- التقديرات الثلاثة الأدنى لقيمة إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية التي يتم الحصول عليها بتكاليف الأيدي العاملة تقارب نصف قيمة إجمالي الناتج المحلي؛
- أحد التقديرات الذي تم الحصول عليه بصافي الأجور يساوي ثلث إجمالي الناتج المحلي.

## خامساً - المزيد من شرح القيم النقدية

٢٨ - النتائج المدرجة في الجزئين ثالثاً و ٢ ورابعاً ٢ هي ما نسميه القياسات "المعتادة". جرى استكشاف مسارات جديدة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية. ولم يقدم سوى عدد محدود من الأمثلة، لكنها تشير إلى توجهات يمكن زيادة تطويرها.

## ألف - الاستهلاك الخاص الموسع

٢٩ - يلزمنا أولاً إيضاح بعض المفاهيم.

١ - موسع: يشير إلى أنشطة نظام الحسابات القومية زائداً الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية؛ وينطبق على مفاهيم مثل الاقتصاد، والمنتج، والعمالة، والاستهلاك، الخ. فنحن نتحدث عن الاقتصاد الموسع، والاستهلاك الموسع، الخ.

٢ - استهلاك: يتألف الاستهلاك الخاص الموسع للأسرة المعيشية مما تشتريه وتستهلكه من غير تجهيز إضافي (على سبيل المثال المثلوجات "البوظة") زائداً ما تنتجه بنفسها وتستهلكه مباشرة.

٣٠ - من منظور نظام الحسابات القومية، يفترض أن يكون "الاستهلاك الخاص" هو الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية. غير أن ذلك يشمل:

- السلع والخدمات التي تستعمل كمدخلات وسيطة في إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (على سبيل المثال الخضر)، التي ستتحول في المنتج النهائي الذي سيستهلك (مثل الحساء)؛
  - السلع المعمرة، التي يكون بعضها إنتاجياً (مثل الثلاجات)؛ يفترض نظام الحسابات القومية أن كافة السلع المعمرة قد استهلكت لحظة شرائها، بينما من منظور الاقتصاد الموسع، تستهلك السلع المعمرة الإنتاجية تدريجياً على مدى عمرها وتؤخذ في الحسبان كعامل إنتاج.
- ٣١ - من منظور الإنتاج الموسع، نطرح المدخلات الوسيطة والسلع المعمرة الإنتاجية من الاستهلاك الخاص لنظام الحسابات القومية. بمعنى آخر، في الحساب التابع نقوم بتعديل قيمة أتاها الإطار المركزي، لكي ندرجها في نظام المحاسبة الموسع. ونسميها "الاستهلاك الخاص المعدل".
- ٣٢ - "الاستهلاك الموسع" هو القيمة التي يتم الحصول عليها بجمع الاستهلاك الخاص المعدل وإنتاج الأسر المعيشية من الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية.
- ٣٣ - يبين الجدول ٢ تقديرات مساهمة الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الخاص الموسع. ولدينا بيانات من فنلندا وألمانيا وبلغاريا. وقد كانت نتائجها قريبة: إذ أسهم إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية حوالي ٦٠ في المائة الاستهلاك الخاص الموسع.
- ٣٤ - ويبين الجدول ٣، مع بيانات من بلغاريا، إيضاحاً عبر الزمن لمساهمة الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الخاص الموسع بنسبة الفرد. ويبدو انخفاض الأخير من ٦٥ في المائة إلى ٥٨ في المائة بين ١٩٧١ و١٩٨٨.
- ٣٥ - إن الأرقام المطلقة مثير للاهتمام. إذ ينخفض الاستهلاك الموسع بنسبة الفرد خلال الفترة نتيجة انخفاض في استهلاك نظام الحسابات القومية، يزداد تفاقمه بمزيد من الانخفاض في استهلاك الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية. ولا تناقض هذه المشاهدة الاعتقاد السائد أن بإمكان الأسر المعيشية التعويض عن فقدان في استهلاك السوق بزيادة نشاطها الاقتصادي غير السوقي. ومن بين الافتراضات الممكنة لتفسير هذه المشاهدة اعتماد الإنتاج غير السوقي جزئياً على إنتاج السوق: على سبيل المثال، إذا لم يتوفر الدهان، أو إذا لم يتوفر المال لشراء الدهان، فإن الأسر المعيشية لا تدهن مساكنها.
- ٣٦ - إذا توفرت تقييمات قابلة للمقارنة، يكون من الممكن مقارنة الاستهلاك الموسع بنسبة الفرد في بلدان مختلفة أو، داخل البلد نفسه، في عدة نقاط من الوقت أو بشكل متقاطع عبر الفئات الاجتماعية - الاقتصادية.
- ### باء - الاستهلاك الخاص الموسع القياسي
- ٣٧ - الاستهلاك الخاص، مع ذلك، لا يحكي القصة بأكملها. عند مقارنة الاستهلاك عبر الزمن أو بين البلدان، أو بين الفئات الاجتماعية - الاقتصادية، يتعين أخذ الأيدي العاملة المطلوبة في الحسبان لتحقيق هذا المستوى من الاستهلاك. (إن تحقيق مستوى استهلاك معين بمدخلات منخفضة من الأيدي العاملة أفضل من وجهة النظر البشرية، لأن الوقت الاقتصادي الأقل يعني المزيد من الوقت الشخصي المتاح).
- ٣٨ - من أجل إجراء هذه المقارنات من الضروري دمج مجموعتين من البيانات هما: مستويات الاستهلاك ووقت العمالة. ويمكن تحقيق ذلك بتوحيد وقت العمالة. والطريقة، التي استعملها دا فنزو وكسينيك (١٩٩٠) وفي ماليزيا، تتألف من افتراض نفس كمية وقت الأيدي العاملة (على سبيل المثال وسيط وقت العمالة) بالنسبة إلى الكيانين موضوع المقارنة (مثل البلدين) وحساب أي استهلاك سيتحقق لو كان وقت الأيدي العاملة مساوياً للمعيار القياسي المختار. وتطبيق هذه الطريقة على العمالة الموسعة والاستهلاك الموسع، يمكننا الحصول على قيمة نسميها "الاستهلاك الخاص الموسع القياسي".
- ٣٩ - وفرت بلغاريا بعض البيانات التي مكنتنا من إيضاح الطريقة. ويبين الجدول ٤ انخفاض الاستهلاك الخاص الموسع للفرد بنسبة ٢٢ نقطة مئوية بينما انخفض وقت العمالة الموسع للفرد بنسبة ١٨,٦ نقطة مئوية في بلغاريا بين ١٩٧١ و١٩٨٨.
- ٤٠ - قمنا بالتوحيد على أساس ٨ ساعات عمالة موسعة/للشخص/في اليوم. وتشير البيانات الموحدة إلى ارتباط الانخفاض في الاستهلاك ارتباطاً قوياً بالانخفاض في الوقت الاقتصادي. إذا اشتغل البلغاريون نفس كمية الوقت في كلتا السنتين، كان الانخفاض في الاستهلاك ٣ نقاط مئوية فقط.

٤١ - إن تطبيق نفس الطريقة على بيانات متقاطعة على الصعيد الوطني أو على الفئات الاجتماعية - الاقتصادية داخل بلد واحد، سيتيح مقارنات ذات مغزى من شأنها إتاحة تقييمات متكاملة لمستويات المعيشة.

## سادساً - الاستنتاجات

٤٢ - يقر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ رسمياً أن الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية هي أنشطة إنتاجية وأنها تساهم في "رفاهة" (نحن نفضل مصطلح "استهلاك") السكان. ويوصي بتناول قياس هذه الأنشطة في الحساب التابع، الذي يمثل إطاراً مرناً يمكن فيه عرض الوحدات النقدية إلى جانب الوحدات المادية، على سبيل المثال وحدات الوقت.

٤٣ - من الواضح أن لدى قياسات استخدام الوقت إمكانات لتقييم الأبعاد الاقتصادية الخاصة بالأيدي العاملة البشرية. ولعل أهم مؤشر تعطيه، على مستوى الاقتصاد الكلي، هو أن مدخلات الأيدي العاملة في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية بذات أهمية مدخلات الأيدي العاملة في أنشطة نظام الحسابات القومية. غير أن إحصاءات الأيدي العاملة تسجل الأخيرة فقط: فهي لا تأخذ في الحسبان حوالي نصف الأيدي العاملة البشرية. (ويعزى هذا إلى أن إحصاءات الأيدي العاملة بتقييد بتعاريف مقيدة، ومصممة لتسجيل أنشطة أسواق العمل على نحو مقصور). ونظراً لهذه الفجوة الهائلة، تعطي إحصاءات الأيدي العاملة صورة مشوهة عن كيفية استخدام موارد الأيدي العاملة المتاحة لتحقيق مستويات المعيشة حتى في المجتمعات الصناعية.

٤٤ - في الوقت الحاضر، يمكن فقط إجراء المقارنة بين الوقت المستغل في أنشطة نظام الحسابات القومية والأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية عن طريق بيانات استخدام الوقت. توفر إحصاءات الأيدي العاملة بيانات "الساعات المقضية في العمل" (في أنشطة نظام الحسابات القومية) التي لا يمكن مقارنتها مع بيانات استخدام الوقت نظراً لاختلاف طرائق جمعها بشكل تام (المصادر، والتعاريف، الخ.). كما تتيح إحصاءات الأيدي العاملة بيانات عن عدد "مديرات المنازل"، وهن فئة متبقية تتعلق بأفراد غير مستخدمين يفترض أن يكن متفرغات للأنشطة المنزلية. ولا يدون على الإطلاق العمل المنجز في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية، من قبل النساء والرجال المحسوبين بمثابة "ناشطين" في إحصاءات العمالة.

٤٥ - تتسم القياسات بوحدات زمنية بالخصائص التالية التي تؤهلها لكي تكون أداة مرضية للتقييم الاقتصادي للأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية: فهي نتيجة مشاهدات مباشرة لا تستدعي أية افتراضات نظرية كما أنها ملائمة جداً لإجراء المقارنات الدولية إذ أن وحدة قياس الوقت هي نفس الوحدة في كافة أنحاء العالم. وتتقدم منهجية استخدام الوقت بخطى سريعة نحو التنسيق وقابلية المقارنة، لا سيما في سياق الاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت.

٤٦ - غير أن استخدام الوقت لا يقيس الجهد البشري، أي أنه لا يميز بين ساعة عمل في ظروف قاسية وبين ساعة عمل في ظروف أكثر راحة: فساعة العمل المقضية في غسل الملابس في مياه نهر باردة أو الساعة المقضية في تشغيل جهاز كهربائي لغسيل تجفيف الملابس هما ساعتان مختلفتان تماماً من وجهة النظر البشرية. وحسب علمنا، لم يتم قياس هذه الفوارق النوعية مطلقاً على نطاق واسع، سواء بالنسبة إلى أنشطة نظام الحسابات القومية أو الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية.

٤٧ - تبين التقييمات الوطنية المتاحة الخاصة بالإنتاج غير السوقي الخاص بالأسرة المعيشية نتائج هامة. ويتعين التوسع في شرحها لكي تستخدم كأساس لصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، تقييم مساهمات أنشطة نظام الحسابات القومية ومساهمات الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الخاص الموسع أو تحليل توزيع الدخل الموسع على الفئات الاجتماعية - الاقتصادية.

٤٨ - نظراً للخيارات المختلفة أثناء عملية التقييم، فإن نطاق القيم المتوفرة حالياً نطاق واسع. ومن أجل تحقيق القدرة على المقارنة فيما بين البلدان، يتعين وضع التوصيات الخاصة بالمنهجية على نحو دولي. يتقدم تقييم المنهجية بخطى أبطأ كثيراً من خطى منهجية استخدام الوقت. وقد تم إنجاز التقييمات النقدية في العديد من البلدان منذ عدة سنوات، لكن المجال يعوزه التنسيق: فهو يتقدم على نحو مشنت. وقد عقد المؤتمر الدولي الوحيد حول الموضوع في أوتاوا في عام ١٩٩٣. بمبادرة من الهيئة الكندية للإحصاء.

٤٩ - ولكي تكون طريقة تقييمنا منسجمة مع بيانات نظام الحسابات القومية، سنستخدم طريقة مختلفة عن الطريقة التي استخدمها تقييم برامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية البشرية: لا بد أن يكون التقييم مستنداً إلى المخرجات، أي يجب أن يبدأ بالقياس المادي لمخرج الأسرة المعيشية وتقييمه بالأسعار السوقية (غلدشميث - كلرمون، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٣). لسوء الحظ،

هناك القليل من التجارب المتاحة حتى الآن لتطبيق هذا الأسلوب على المستوى القومي. غير أن تطوير الطريقة ليس أكثر صعوبة من الاستراتيجيات المصقولة التي أعدت للقطاعات التقليدية الخاصة بالحسابات القومية.

٥٠ - إن التقييمات المستندة إلى استخدام الوقت غير ملائمة لدراسة توزيع الدخل الموسع. فالوقت غير السوقي مطاط ويستعمل حسب تقدير الأسرة المعيشية. ومن أجل الاقتصاد في النفقات، من المحتمل أن تخصص الأسرة المعيشة ذات الدخل النقدي المنخفض الوقت للاستهلاك الخاص حتى لو كان ذلك يحقق عوائد منخفضة بالنسبة إلى الساعة. ويتم تجاهل تناقص الغلة عند مقارنة دخول الأسرة المعيشية على أساس وقت الأيدي العاملة دون أجر مضروباً في الأجر المحتسب. ونظراً لتناقص الغلة الخاصة بالأيدي العاملة ونظراً لزيادة ساعات العمل، قد تبدو الأسرة المعيشية ذات الدخل النقدي المنخفض أحسن حالاً مما هي عليه في الواقع، باستخدام التقييمات المستندة إلى الوقت. ولتفادي هذه الصعوبة، من الضروري استعمال التقييمات المستندة إلى المخرج.

٥١ - دعنا نختتم بجدول أعمال للمستقبل:

- زيادة الاتصالات، وتبادل المعلومات والتنسيق المنتظم بين المشتغلين في مجال التقييم النقدي لإنتاج الأسرة المعيشية، بطريقة مماثلة وبالارتباط مع المهتمين بقياسات استخدام الوقت؛
- تطوير منهج التقييم المستند إلى المخرج؛
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لهذا القطاع الجديد في المحاسبة الاقتصادية الذي ظل مهملاً حتى الآن.



## المرفقات

الجدول ١: قيمة العمالة وقيمة الإنتاج بحسب تكاليف المدخلات في الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية في سبعة بلدان

كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصادر	قيمة الإنتاج			قيمة مدخلات العمالة			البلد
	غير نظام الحسابات القومية			غير نظام الحسابات القومية (١)			
	صافي الأجر	إجمالي الأجر	تكاليف العمالة	صافي الأجر	إجمالي الأجر	تكاليف العمالة	
آيرنمنغر ١٩٩٤	٨٨		١٠٠	٧٢		٥١	أستراليا ١٩٩٢ (عمر: ١٥ +)
ميلغارد وريرموز (١٩٩٥)* بنك (١٩٩٣)**	٤٣ (ب)**		١٠٠	٣٧**/*		٢١ (أ)* ٥٦*	الدانمرك ١٩٨٧ (عمر: ١٦ - ٧٤)
فيهافينن (أ) (١٩٩٥)	٤٦,٤		١٠٠	٤٥		٥٦	فنلندا ١٩٩٠ (عمر: ١٥ +)
شادو (١٩٩٢)			١٠٠	٣٦	٣٣		فرنسا ١٩٨٥ (عمر: ١٥ +)
شافر وشوارتز (١٩٩٤)	٥٥ (ج)	٤٧	٣٣	٥٤ (ب)	٤٥	٣١	ألمانيا (أ) ١٩٩٢ (عمر: ١٦ +)
دحله وكتريد (١٩٩٢)			١٠٠	٣٨			النرويج ١٩٩٠ (عمر: ١٦ - ٧٩)
زحارييف، وتودوروف، وتشسكوف، ومنتشفسكا (١٩٩٤، مكاتبات خاصة)	٨٤	٧١	٤٧	١٠٠			بلغاريا (أ) ١٩٨٨ (عمر: ٠,١ +)

ملاحظات: (١) أجر عامل أسرة معيشية بديل، متعدد الكفاءات.

الدانمرك: (أ) تم حساب صافي الأجر بمثابة إجمالي أجر العمال البديين غير المهرة ناقصاً متوسط الضرائب التي يدفعها هؤلاء العمال.

(ب) إذا أدرج إجمالي القيمة المضافة الخاص بالمساكن التي يسكنها مالكوها، ترتفع القيمة من ٤٣ إلى ٥٠.

فنلندا: (أ) زائداً عمليات حسابية غير منشورة بالاستناد إلى الهيئة الفنلندية للإحصاءات (١٩٩٠ ب).

ألمانيا: (أ) الأراضي القديمة فقط (إقليم جمهورية ألمانيا الاتحادية سابقاً).

(ب) لا تشمل الإجازات بأجر، والعطلات الرسمية بأجر، والغياب عن العمل بأجر بسبب المرض.

(ج) إذا أدرج إجمالي القيمة المضافة الخاص بالمساكن التي يسكنها مالكوها، ترتفع القيمة على التوالي إلى ٣٧، ٥١، و٥٩.

بلغاريا: (أ) تم حساب قيمة مدخلات الأيدي العاملة وبالتالي قيمة الإنتاج على أساس سكاني (عمر: ٠,١ +) مختلف عن الدراسات الأخرى

(عمر: ١٥ + سنة).

الجدول ٢: مساهمة الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الخاص الموسع في بلغاريا، وفنلندا، وألمانيا

كنسبة مئوية من الاستهلاك الخاص الموسع

المصدر	الاستهلاك الخاص			البلد
	الموسع	نظام الحسابات القومية تعديل (١)	غير نظام الحسابات القومية	
الإحصاءات الفنلندية (١٩٩٤؛ مكاتبات خاصة)	١٠٠	٣٧	٦٣	فنلندا ١٩٩٠
شافر وشوارتز (١٩٩٤)	١٠٠	٣٨	٦٢ (ب)	ألمانيا (أ) ١٩٩٢
تشسكوف، (١٩٩٤ مكاتبات خاصة)	١٠٠	٤٢	٥٨	بلغاريا (أ) ١٩٨٨

ملاحظات: "الاستهلاك الخاص" حسب تعريف نظام الحسابات القومية ناقصاً السلع والخدمات المستعملة في إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (أي، المدخلات الوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة).

ألمانيا: (أ) الأراضي القديمة فقط (إقليم جمهورية ألمانيا الاتحادية سابقاً).

(ب) قيمة إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (تم حساب عامل الأيدي العاملة على أساس صافي أجور عمال الأسرة المعيشية البديلين، متعددي الكفاءات).

بلغاريا: (أ) تم حساب قيمة مدخلات الأيدي العاملة وبالتالي قيمة الإنتاج على أساس سكاني (عمر: + ١, ٠)، مختلف عن الدراسات الأخرى (عمر: + ١٥ سنة).

الجدول ٣: مساهمة الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية إلى الاستهلاك الخاص الموسع بنسبة الفرد في بلغاريا ١٩٧١ و ١٩٧٧ و ١٩٨٨

بتعادل القوة الشرائية الجارية للدولارات الأمريكية

المصدر	الاستهلاك الخاص			السنة
	الموسع	نظام الحسابات القومية تعديل (١)	غير نظام الحسابات القومية (٢)	
بيانات استخدام الوقت: نيمي وأنشكوف (١٩٩٢) التقييم النقدي: منتسفسكا وإيليفيا (١٩٩٤)، (مكاتبات خاصة)	٢ ٧٣٥,٨	٩٦,٣	١ ٧٧٢,٨	١٩٧١
	١٠٠	٣٥,٢	٦٤,٨	دولارات أمريكية %
	٣ ١٩٨	١ ٢٤٤	١ ٩٥٤	١٩٧٧
	١٠٠	٣٨,٩	٦١,١	دولارات أمريكية %
	٢ ١٣٧	٨٨٩	١ ٢٤٨	١٩٨٨
	١٠٠	٤١,٦	٥٨,٤	دولارات أمريكية %

ملاحظات: لم يجر حساب تعادل القوة الشرائية للدولارات الأمريكية، بل قام بالتقدير منتسفسكا وإيليفيا:

١٩٧١: ١ ليفا بلغارية = ١,١٧٠ دولار أمريكي، ١٩٧٧: ١ ليفا بلغارية = ١,٠٧٥ دولار أمريكي، ١٩٨٨: ١ ليفا بلغارية = ٠,٤١٠ دولار أمريكي.

(١) الاستهلاك الخاص حسب تعريف نظام الحسابات القومية ناقصاً السلع والخدمات المستعملة في إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (أي، المدخلات الوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة).

(٢) قيمة إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (تم حساب عامل الأيدي العاملة على أساس صافي أجور عمال الأسرة المعيشية البديلين، متعددي الكفاءات).

جمعت بيانات استخدام الوقت في ١٩٧١ و ١٩٧٧ عن السكان عمر ٦ سنوات وأكثر؛ وفي ١٩٨٨ عن جميع السكان المقيمين (عمر ١, ٠ سنة وأكثر). ولا تتأثر قيمة مخزجات الأيدي العاملة في الأساس بمذه الفروق لأن مساهمة الأطفال عمر ٦ سنوات وأقل لا تذكر (Time-use Studies World Wide، ١٩٩٠، الصفحات من ٤٩٦ لغاية ٤٩٩).

الجدول ٤ : الاستهلاك الخاص الموسع بنسب الفرد (دولارات أمريكية) ومجموع الوقت الاقتصادي المتكاملين  
بنسبة الفرد (ساعات ودقائق في اليوم) في بلغاريا: ١٩٧١، و١٩٧٧، و١٩٨٨

تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي ومتوسط الوقت للشخص بالساعات والدقائق في اليوم (س:د)

المصادر	الاستهلاك القياسي الموسع بنسبة الفرد (٢)	وقت العمالة الموسع بنسبة الفرد (نظام الحسابات القومية + الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية) س:د	الاستهلاك الخاص الموسع بنسبة الفرد (١)	السنة
بيانات استخدام الوقت	٢ ٥١٦	٤٠:٨	٢ ٧٣٦	١٩٧١
نيمي وأنشكوف (١٩٩٢)، التقييم النقدي:	٣ ٠٧٦	١٩:٨	٣ ١٩٨	١٩٧٧
منتشفسكا وإيليفيا (١٩٩٤)، مكاتبات خاصة	٢ ٤٤٠	٠٣:٧	٢ ١٣٧	١٩٨٨

ملاحظات: لم يجر حساب تعادل القوة الشرائية للدولارات الأمريكية، بل قام بالتقدير منتشفسكا وإيليفيا:

- ١٩٧١: ١ ليفا بلغارية = ١,١٧٠ دولار أمريكي، ١٩٧٧: ١ ليفا بلغارية = ١,٠٧٥ دولار أمريكي، ١٩٨٨: ١ ليفا بلغارية = ٠,٤١٠ دولار أمريكي.
- (١) الاستهلاك الخاص حسب تعريف نظام الحسابات القومية ناقصاً السلع والخدمات المستعملة في إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (أي، المدخلات الوسيطة والسلع الاستهلاكية المعمرة). وبالنسبة إلى قيمة إنتاج الأنشطة غير الداخلة في نظام الحسابات القومية (تم حساب عامل الأيدي العاملة على أساس صافي أجور عمال الأسرة المعيشية البديلين، متعدد الكفاءات).
- (٢) تم التوحيد على أساس مجموع الوقت الاقتصادي يساوي ٨ ساعات بنسبة الفرد في اليوم.

## المراجع

- Bonke, Jens. 1993. *Household production and national accounts*. University of Copenhagen, Institute of Economics, Discussion Paper No. 93-07. August, p. 25.
- Chadeau, Ann. 1992. "What is households' non-market production worth?", in *OECD Economic Studies* (Paris), No. 136, September, pp. 29-55.
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank. 1993. *System of National Accounts 1993*. Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- Dahle, Anne Berit; Kitterød, Ragni Hege. 1992. *Time-use studies in evaluation of household work*. Paper presented at the 19th Nordic Statistics Meeting, Reykjavik, 22-25. July, p. 11.
- Finland, Ministry of Social Affairs and Health, Research Department. 1980-86. *Housework Study*. Helsinki, Official Statistics of Finland, Special Social Studies. 14 parts.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella. 1987. "Assessing the economic significance of domestic and related activities", in *Statistical Journal of the United Nations Economic Commission for Europe* (Geneva), pp. 81-93.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella. 1989. "Valuing domestic activities", in *Bulletin of Labour Statistics* (Geneva), No.4, pp. ix-xii.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella. 1993. "Monetary valuation of unpaid work: Arguing for an output measurement", in *Bulletin of Labour Statistics* (Geneva), No. 4, pp. xi-xviii. (Based on a paper presented at the International Conference on the Measurement and Valuation of Unpaid Work. Ottawa: Statistics Canada. 28-3 April, 1993).
- Goldschmidt-Clermont, Luisella; Pagnossin-Aligisakis, Elisabetta. 1995. *Measures of unrecorded economic activities in fourteen countries*. New York: United Nations Development Programme, Human Development Report Office, Occasional Paper No. 20. August. 62 p. (Also included in Background Papers for the Human Development Report 1995. pp. 105-155. U.N. Sales Number E.96.111.B.3. United Nations Publications, New York, NY 10017).
- Ironmonger, Duncan S. 1994. "The value of care and nurture provided by unpaid household work", in *Family Matters*, No. 37, April, pp. 46-51.
- Kusnic, Michael W; Da Vanzo, Julie. 1980. *Income inequality and the definition of income: The case of Malaysia*. Santa Monica, California, Rand Corporation (R-2416-AID). June.
- Møllgaard, Elisabeth; Rørmose Jensen, Peter. 1995. On the measurement of a welfare indicator for Denmark, 1970-1990, Rockwool Foundation Research Unit. Copenhagen: Danmarks Statistik. (forthcoming)
- Niemi, Iiris; Anachkova, Bistra. 1992. "Sharing of housework", in *Housework time in Bulgaria and Finland*. Statistics Finland, Studies, No. 193, pp. 12-41.
- Schäfer, Dieter; Schwarz, Norbert. 1994. "Wert der Haushaltsproduktion 1992", in *Wirtschaft und Statistik* (Wiesbaden), No. 8. pp. 597-612. ("Value of household production in the Federal Republic of Germany, 1992". Wiesbaden: Statistisches Bundesamt. Mimeo. p. 30.)
- Time-use Studies World Wide. 1990. A collection of papers presented at the 1989 Varma conference of the International Association for Time-use Research, Sofia: Socioconsult Ltd.
- Vihavainen, Marjut. 1995. *Calculating the value of household production in Finland 1990; The input-output table*. Helsinki: Statistics Finland, Working Paper No. 6. p. 28.

<sup>1</sup> استفادت هذه الورقة من دراسة أعدها (غلدشميث - كلرمون وبانوسان - أليجزاكي، ١٩٩٥) بناءً على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساندة مالية منه، كمساهمة لتقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. وقد أمكن إنجاز الدراسة بفضل تعاون مكاتب الباحثين الإحصائيين الذين وفروا في وقت وجيز بياناتهم القومية، وأعادوا ترتيبها لتنسجم مع الصيغة العامة التي وضعناها، وهم: كارن بلنك ومنفرد إيلنغ وديتر شافر ونوربرت شوارز من المكتب الفيدرالي للإحصاء في ألمانيا؛ وينس بنك من المعهد الوطني الدائمكي للبحوث الاجتماعية وبيتر روموز من مكتب الإحصاءات الدائمكي؛ وجونثان جرشوني من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحوث الخاصة بالتغير الاجتماعي على المستوى الجزئي، جامعة إيسكس، وسال جونز من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة باث؛ وجيسلان غرمالار من فرنسا؛ وإينج غروس من المكتب الأسترالي للإحصاء المركزي، وإيفا هامونان وهانو باكونان ومريوت فيهافينن من مكتب الإحصاء الفنلندي؛ ودنكن آيرمنغر من كلية الاقتصاد في جامعة ميلبورن؛ وراغني هيدج كترود وجولي أسلكسان من مكتب الإحصاء النرويجي؛ وجينا كوسلوف من المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل؛ وإيريس نيمي من فريق استقصاء استعمال الوقت الأوروبي التابع بالمكتب الإحصائي التابع للاتحاد الأوروبي؛ وليوناردا روفاري من المعهد الوطني للإحصاء في إيطاليا؛ وزهاري ستيكوف وبيسترا أنشكوف من معهد العلوم الاجتماعية بالأكاديمية البلغارية للعلوم؛ ولبلي بتروفا من جمعية العلوم الاجتماعية في صوفيا؛ وب. زخارييف وجانا إيليفا وبويكا تودوروا نيكولينا تشسكيفا من المعهد الوطني للإحصاء؛ ومنتشفسكا من بنك في. تي.؛ ومكتب الإحصاء الكندي؛ ومكتب الإحصاء الهولندي.



## نظام حسابات تابعة أوروبي مقترح بشأن إنتاج الأسرة المعيشية

جوهنا فارينونان وإيريس نيمي<sup>١</sup>

الهيئة الفنلندية للإحصاء

### أولاً - المقدمة

- ١ - حصلت الهيئة الفنلندية للإحصاء على تمويل من المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية (SUP.COM96) لمشروع إعداد نظام تابع منسق لإنتاج الأسرة المعيشية ولتقييم نوعية وقابلية تطبيق البيانات المستمدة من الاستقصاء التحريبي لاستخدام الوقت الأوروبي الخاص بحساب عمالة الأسرة المعيشية دون أجر.
- ٢ - أجري قدر كبير من البحوث على العمل المنزلي وإنتاج الأسرة المعيشية. واستخدمت طرائق متباينة لتقييم العمل المنزلي ومناقشتها على نحو مكثف. ونشرت كل من ألمانيا والمملكة المتحدة حساباتهما التابعة الخاصة بالأسرة المعيشية.<sup>٢</sup> ولفت عدد من الباحثين الانتباه إلى الحاجة لإعداد مجموعة مشتركة من الإرشادات اللازمة لحساب قيمة إنتاج الأسرة المعيشية وحجمه، وهي إرشادات من شأنها تسهيل المقارنات الدولية كثيراً. تضع هذه الدراسة المخطط العام لمسودة مقترح لإعداد الحسابات التابعة الخاصة بالأسرة المعيشية. ومن المؤمل أن تثير نقاشاً يؤدي إلى بعض الحلول ويثير أسئلة جديدة.

### ثانياً - الحسابات الوطنية والحسابات التابعة

- ٣ - يمثل نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ مجموعة من الإرشادات الحاسوبية المصممة في الأساس لتسهيل المقارنات الإحصائية الدولية. وتسليماً بعدم مرونة النظام، من غير المجدي محاولة إدخال بنود جديدة لا تتوافق تماماً مع الإرشادات القائمة ومن المحتمل أن تشوه الاستعمالات الثابتة لبعض المؤشرات مثل إجمالي الناتج المحلي. تتيح إرشادات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ إعداد الحسابات التابعة بالنسبة إلى الاحتياجات الخاصة للنشاط الإنتاجي في مجال معين من الاقتصاد لا ينسجم مع الإطار الرئيسي للحسابات القومية. وتنسجم الحسابات التابعة مع منطق الحساب القومي، ومع ذلك تكون منفصلة تماماً عنه.
- ٤ - هناك نوعان من الحسابات التابعة. النوع الأول هو الذي يجمع ويعيد ترتيب كافة البيانات المتاحة عن مجال معين في الحسابات القائمة. والمثال لذلك هو مجال السياحة. سيساعد هذا النوع من الحسابات في توفير صورة أوضح للتأثيرات الاقتصادية المعقدة على السياحة. والنوع الثاني يمثل الحساب التابع الذي يسمح فيه بتعديل مفاهيم وتصنيفات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. من الواضح أن هذه الحسابات التابعة خاضعة للجدل أكثر من النوع الأول، لكنها تولد أيضاً المزيد من المعلومات الجديدة في مجالات تظل مستعبدة من الحسابات من غير وجودها. ويمثل الحساب التابع الخاص بالأسرة المعيشية هذه الفئة الأخيرة. ويطبق الحساب التابع الخاص بالأسرة المعيشية مفهوماً أوسع للإنتاج من مفهوم نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.
- ٥ - ينسجم النظام الأوروبي للحسابات القومية<sup>٣</sup> مع إرشادات نظام الحسابات القومية، ومع ذلك، يتضمن اختلافات معينة لا سيما تلك التي تتلاءم أكثر مع استخدامها داخل الاتحاد الأوروبي. ويستند هذا المقترح الخاص بنظام الحسابات القومية، في نهاية المطاف، مع إرشادات نظام الحسابات القومية.

### ثالثاً - إنتاج الأسرة المعيشية

#### ألف - نطاق حسابات الأسرة المعيشية التابعة

- ٦ - يرمي حساب الأسرة المعيشية التابع إلى إتاحة صورة شاملة للأنشطة التي تقوم بها الأسر المعيشية وتوفير تقدير لقيمتها الاقتصادية. ويهدف أيضاً إلى تحديد مدى حجم الجزء الذي تغطيه أنشطة الحسابات القومية من هذا الإنتاج وحجم الجزء الذي

لا تغطيه. وبالنظر إلى حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية والنظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية، حتى لو كانت مماثلة من ناحية المبدأ، من المحتمل أن تختلف في كيفية تفسير هذه الحدود.

٧ - يعرف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الإنتاج "بشكل عام" بأنه "نشاط يضطلع به تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل الأيدي العاملة ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع أو الخدمات" (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ١٥). ويبي إنتاج الأسرة المعيشية هذا التعريف للإنتاج. غير أنه، مع بعض الاستثناءات، يغطي تعريف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، فقط "إنتاج سلع وخدمات تورّد إلى وحدات غير الوحدات التي أنتجتها" (الفقرة ٦ - ١٨). ويعني هذا أن إنتاج الأسرة المعيشية مستبعد من الحسابات لأن نتيجة الإنتاج تستهلك في نفس الوحدة التي أنتجتها؛ أي داخل الأسرة المعيشية.

٨ - حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، إن السلع (لكن دون الخدمات) التي تنتج في الأسر المعيشية للاستعمال الخاص ستشمل في الحسابات إذا كان يعتقد أن الإنتاج هام كميّاً مقارنة مع إجمالي عرض تلك السلعة في البلد المعني (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرتين ٦ - ٢٤ و ٦ - ٢٥). وفي النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية، أخذ هذا في الاعتبار كالتالي: "حسب العرف، إن إنتاج الأسر المعيشية للسلع في أوروبا غير هام مقارنة بإجمالي الإنتاج" وبالتالي يستبعد باستثناء تشييد المساكن للحساب الخاص، والخدمات التي ينتجها مالكو المساكن التي يسكنونها، وإنتاج، وتخزين، وتجهيز المنتجات الزراعية، والأنشطة التطوعية التي تنتج عنها سلع (النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية، الفقرة ٣ - ٠٨). ويعني هذا أن حجم إنتاج الأسرة المعيشية المشمول في الحسابات قد يتفاوت من بلد إلى آخر اعتماداً على التعريف القومي لأهمية السلع المنتجة. إن شمل كل من الإنتاج خارج الحسابات القومية والإنتاج الواقع داخل نطاق الحسابات القومية في الحساب التابع الخاص بالأسرة المعيشية، سيضمن قابلية مقارنة البيانات أيضاً مع غير بلدان النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية.

٩ - يبين الشكل ١ العلاقة المعقدة بين إنتاج الأسرة المعيشية والحسابات القومية، ويصف التعاريف القائمة المقصود شملها في الحساب التابع الخاص بالأسرة المعيشية.

## باء - الأدوار الإنتاجية للأسر المعيشية

١٠ - يعرف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الأسرة المعيشية بأنها مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يشتركون في السكن ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثروتهم ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، يتألف معظمها من الإسكان والغذاء (نظام الحسابات القومية الفقرة ٤ - ١٣٢). وبإمكان الشخص الذين يعيش بمفرده أيضاً أن يشكل أسرة معيشية. وكذلك ينطبق المفهوم تماماً في حالة الحساب التابع.

١١ - حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (الفقرة ٢ - ٢١) تضطلع الأسر المعيشية بعدة أدوار. إن الوظائف الرئيسية للأسر المعيشية في اقتصاد السوق هي توفير العمالة، والاستهلاك النهائي (دور المستهلك) وكونها منظمة للمشاريع، ومنتجة للسلع السوقية والخدمات غير المالية. وتبين الحسابات القومية هذه التدفقات.

١٢ - يوسع هذا الدور الخاص بالمستهلك في الحساب للأسر المعيشية لكي يشمل دور المنتج. ويتم التركيز هنا على الإنتاج الذي ينفع الأسر المعيشية نفسها، والذي يسمى في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الإنتاج للحساب الخاص. ويمكن اعتبار الأسر المعيشية بمثابة مشاريع ينتج فيها أفراد الأسرة المعيشية السلع والخدمات، وهم الذين يستهلكون أيضاً معظم السلع والخدمات المنتجة.

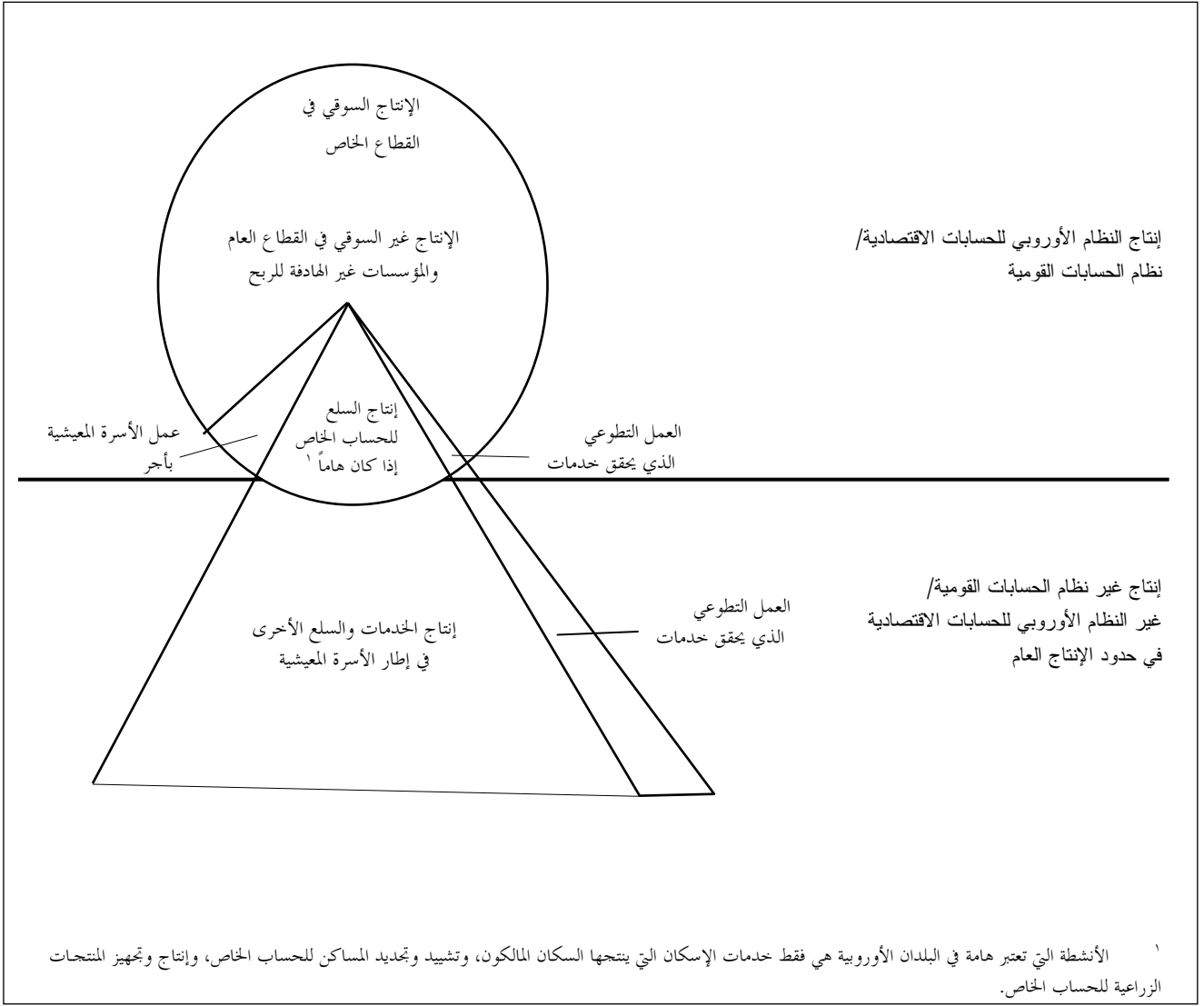
١٣ - القصد الأساسي من السلع والخدمات التي تنتجها الأسر المعيشية للاستعمال الخاص هو تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة المعيشية: المسكن، والمأكل، والملبس، والرعاية وهي جميعها ضرورات للبقاء المادي. وبالإمكان أيضاً شراء هذه الخدمات من الأسواق.

١٤ - في الحساب التابع الخاص بالأسرة المعيشية، تعرف الوظائف الرئيسية للأسرة المعيشية كالتالي:

- توفير المسكن: شراء أو إيجار منزل أو شقة، وفرش المسكن وتجهيزه، وتنظيفه، وصيانته، وإصلاحه، الخ؛
- توفير المأكل: تخطيط الوجبات، والحصول على مقوماتها، وإعدادها، وخدمتها، وتنظيف الصحون، الخ؛
- توفير الملابس: شراء الملابس أو احتياز المواد وحياسة الملابس، وغسلها، وكيها، وإصلاحها، الخ؛
- توفير الرعاية لمن يحتاجها: الأطفال، أو المرضى، أو الضعفاء أو المسنين من أفراد الأسرة المعيشية أو العائلة.



الشكل ١ : حدود الإنتاج



- ١٥ - من أجل تلبية هذه الوظائف يتعين على الأسر المعيشية أداء أنشطة مساعدة مثل، النقل، وشراء اللوازم، والعمل في الحديقة، ورعاية الحيوانات المدللة، وتخطيط وتنظيم الأشياء، وإدارة الشؤون المالية، الخ. ويعتبر النقل نشاطاً مساعداً لأن النقل لا يكون قائماً بذاته، فهو متصل دائماً بغرض معين يلزمه نقل. إذا كان الغرض ترحيل طفل إلى المستشفى، يكون النقل مساعداً لنشاط رعاية الطفولة. وإذا كان النقل لترحيل الأم إلى كوخ للعطلة الصيفية، يكون مساعداً للكبار الآخرين في الأسرة المعيشية، أي رعاية الكبار، الخ.
- ١٦ - عندما تنتج الأسر المعيشية أو تشتري هذه الخدمات، يمكنها تطبيق معايير مختلفة. من المحتمل أن يكون المسكن كبيراً أو صغيراً، جيد التجهيز أو سيئ التجهيز، لكن مع ذلك يُخدم بمثابة مأوى. وينطبق الأمر نفسه على الوجبات، أو الملابس، أو الرعاية: وقد تتباين المعايير من حيث الكمية أو النوعية. ولا يمكن وضع قواعد بشأن أي معيار يكون عالياً بما فيه الكفاية أو قاصراً أو مغال فيه مقارنة مع احتياجات كل أسرة معيشية. وتتباين أيضاً نوعية وكمية الخدمات كثيراً في الأسواق.
- ١٧ - الأنشطة التي ورد ذكرها هي أنشطة منتجة اقتصادياً. ويحدث أيضاً العديد من أنواع النشاط المتصلة بالترفيه، أو الراحة، أو تناول الوجبات في إطار الأسرة المعيشية. وتسمى هذه الأنشطة أنشطة العناية الشخصية وأوقات الفراغ. فالأكل والنوم من الأنشطة الشخصية الضرورية من الناحية البيولوجية. والأنشطة الاجتماعية، أو الهوايات، أو مشاهدة التلفاز هي من أنواع أنشطة أوقات الفراغ. فهي أنشطة غير منتجة بالمعنى الاقتصادي. ويستند التمييز بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة على المعيار الذي يستخدمه الطرف الثالث.<sup>٤</sup>
- ١٨ - إن عملية التطوع غير ضرورية في حد ذاتها لبقاء الأسرة المعيشية. غير أن التطوع عمل ينجز دون أجر وبهذا المعنى يمكن مقارنته بإنتاج الأسرة المعيشية، مع أنه يفيد الأسر المعيشية أو الوحدات المؤسسية غير التي يملكها الشخص المعني. وفي حساب الأسرة المعيشية التابع، يمثل العمل التطوعي أحد الوظائف الرئيسية للأسر المعيشية.
- ١٩ - يبين الجدول ١ الوظائف الرئيسية لإنتاج الأسرة المعيشية.

الجدول ٩ : إنتاج الأسرة المعيشية بحسب الوظائف الرئيسية

الوظائف الرئيسية	توفير المسكن	توفير المأكلات	توفير الملابس	توفير الرعاية	العمل التطوعي
المخرجات (المنتجات)	مأوى لأفراد الأسرة المعيشية خدمات ينتجها المالكون السكانون	وجبات رئيسية وجبات خفيفة ومشروبات لأفراد الأسرة المعيشية	ملابس واهتمام بملابس أفراد الأسرة المعيشية	رعاية أطفال ومرضى ومسنين	سلع وخدمات لمؤسسات أخرى
الأنشطة (الرموز بين القوسين تشير إلى فئات أنشطة الاستقصاء التحريبي لاستخدام الوقت في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)	إعداد أطعمة (٣١) وجبات رئيسية/خفيفة (٣١١) إعداد خبز (٣١٢) حفظ أطعمة (٣١٤) صيد بري/بحري (٦٢١) جمع ثمار، فطر، الخ. (٦٢٢)	إنتاج منسوجات (٣٣٤) إنتاج مصنوعات يدوية (٣٣٥)	رعاية جسمانية (٣٨١) إشراف (٣٨٢) قراءة أو لعب (٣٨٣) تعليم أطفال (٣٨٥) مرافقة أطفال (٣٨٦) رعاية كبار (٣٩)	عمل تنظيمي (٤١١) رعاية ناس من خلال منظمة كخدمات تطوعية (٤١٢) حماية بيئة وحيوانية (٤١٣) مساعدة غير رسمية (فئة جديدة)	
الأنشطة المساعدة					
الشراء	شراء مسكن (٣٦١) إيجار مسكن (٣٦٢) أثاث وسجاد ومعدات للمسكن (٣٦١) منسوجات أسرة معيشية (٣٦١) الخ.	أجهزة طبخ وتبريد وتجميد وإزالة نوى أطعمة (٣٦١) سلع بقالات (٣٦١)، الخ.	مواد ملابس (٣٦١) ثياب أحذية (٣٦١)، الخ.	لعب أطفال وكتب، الخ. (٣٦١) عربات أطفال (٣٦١)، الخ.	
الصيانة	إصلاح مسكن (٣٥١٢) إصلاح معدات وأثاث وسلع الأسرة المعيشية (٣٥٢) تدفئة ومياه (٣٢٤) ترتيبات مختلفة (٣٢٥)	رعاية نباتات صالحة للأكل (٣٤١١) رعاية حيوانات أليفة (٣٤٢١)	الاهتمام بالملابس والأحذية (٣٣٣)	رعاية حيوانات مدللة (٣٤٢٢) مشي مع كلب وحيوان مدلل (٣٤٣)	
العمل بالحديقة	رعاية نباتات زينة (٣٤١٢)				
التنظيف	تنظيف مسكن، قبو، مرآب (٣٢١) تنظيف فناء دار (٣٢٢)	غسل صحون (٣١٣) غسل ملابس (٣٣١) كي ملابس (٣٣٢)	غسل ملابس (٣٣١) كي ملابس (٣٣٢)	رعاية أطفال (٩٣٨) رعاية كبار (٩٣٩)	عمل تنظيمي (٩٤١)
النقل	سفر متصل برعاية أسرة معيشية (٩٣٢) صيانة مركبة (٣٥٣)	شراء وخدمات (٩٣٦)			
الإدارة	دفع فواتير، اتخاذ قرارات، الخ. (٣٧)	تخطيط وجبات، سلع بقالات الخ. (٣٧)	تخطيط واتخاذ قرارات (٣٧)	تنسيق أنشطة أطفال، الخ. (٣٧)	
أنشطة العمالة المنزلية بأجر	تنظيف، الخ.	إعداد وجبات، إعداد خبز، الخ. (كافة الأنشطة أعلاه عندما تقدمها عمالة بأجر)	غسل وكي	رعاية وحضانة أطفال	

## جيم - المفاهيم التشغيلية بالنسبة إلى عمالة الأسرة المعيشية

٢٠ - إن العمل المنزلي عنصر رئيسي في إنتاج الأسرة المعيشية. وتتيح استقصاءات استخدام الوقت طريقة موثوقاً بها لتحديد وقياس العمل المنزلي. وتغطي دفاتر تدوين الوقت كافة الأنشطة اليومية، مما يعني أن الأنشطة الواقعة في حدود إنتاج النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة يجب أن تفصل عن الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تميز الأنشطة الواقعة داخل حدود النظام الأوروبي من تلك الأنشطة الإنتاجية الواقعة خارج حدود إنتاجه. وكان من بين أهداف المشروع تقييم انطباق تصنيف الأنشطة المستخدم في الاستقصاء التجريبي لاستخدام الوقت الأوروبي ١٩٩٦/١٩٩٧، وتحليل نوعية تدوين المذكرات اليومية لقياس عمالة الأسرة المعيشية دون أجر.

٢١ - أجريت دراسات تجريبية في ١٨ بلداً. واختيرت أربعة منها، إيطاليا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وسلوفينيا، لإجراء التقييم. جمعت بيانات استخدام الوقت باستخدام مذكرات يومية دونت فيها كافة الأنشطة خلال يومين، يوم أسبوع واحد، ويوم عطلة نهاية الأسبوع. وكان حيز الوقت فترات مدتها ١٠ دقائق. وتم قياس النشاط الرئيسي، والنشاط المتزامن، والموقع، والرفيق الاجتماعي. وأدرج عمود إضافي خاص بمساعدة الأسر المعيشية الأخرى. وتم جمع المعلومات الخلفية من قبل أفراد واستبيانات الأسر المعيشية. وقد جمعت بيانات استخدام الوقت بطريقة منسقة، باستخدام مذكرات يومية وقوائم رموز ماثلة لجميع البلدان. (قامت الهيئة السويدية للإحصاء بتحليل الجودة العامة للاستقصاء التجريبي).

٢٢ - يصف الجدول ٢ فئات الأنشطة الخاصة بالمسح التجريبي لاستخدام الوقت الأوروبي ويشير إلى حدود الإنتاج المقابلة.

٢٣ - شوهدت بعض المشاكل الثانوية في تحليل الحالات الحدية الحرجة بين الأنشطة. إذ شوهد عدم التمييز بين العمل في حديقة المطبخ والأنشطة الأخرى في الحديقة واقترحنا تخصيص نصف كمية الوقت لكل فئة من هاتين الفئتين. ويلزم شمل بنود أخرى في الاستبيان حتى يكون من الأسهل التمييز بين رعاية الحيوانات الأليفة والحيوانات المدللة وبين الإصلاحات الرئيسية والإصلاحات الثانوية. ولم تكن هناك مشاكل رئيسية أخرى بارزة. ونقترح شمل الرحلات المتصلة بأنشطة الأسرة المعيشية في الحساب التابع.

٢٤ - يستدعي تعريف نظام الحسابات القومية تمييز العمل التطوعي الذي ينطوي على إنتاج سلع عن العمل التطوعي الذي ينتج خدمات، لكنه غير ضروري بسبب انخفاض تواتر العمل التطوعي. واقترح تصنيف الفئة بأكملها كنشاط إنتاجي غير الأنشطة الداخلة في نظام الحسابات القومية (وغير الأنشطة الداخلة في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة).

٢٥ - وتم النظر أيضاً في انطباق شمل أنشطة متزامنة في الحسابات التابعة. إذ أن الوقت الإضافي الذي يقضى في العمل المنزلي غير هام عندما حساب أنشطة تنجز فقط بالتزامن مع أنشطة غير إنتاجية. وتسليماً بالاختلافات الكبيرة عند مقارنة البلدان على نحو متقاطع، من الواضح وجود مشاكل تتعلق بالموثوقية في هذا المتغير. واقترح عدم إدراج الأنشطة المتزامنة في الحساب التابع.

٢٦ - واستناداً إلى تقييم البيانات التجريبية يمكننا استنتاج أن استقصاءات استخدام الوقت ستتيح بيانات عملية موثوق بها لتقييم إنتاج الأسرة المعيشية بافتراض تغطية السنة بأكملها بسبب التباين الفصلي الواضح.

الجدول ٢: قائمة الأنشطة المدرجة في استقصاء استخدام الوقت الخاص  
بالنظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة وحدود الإنتاج

صفر	-	العناية الشخصية
S	- ١	العمالة
صفر	- ٢	الدراسة
	- ٣	رعاية الأسرة المعيشية والعائلة
		٣١ إعداد الأطعمة
G		٣١١ إعداد الوجبات الرئيسية/الخفيفة
G		٣١٢ إعداد الخبز
G		٣١٣ غسل الصحون
S*		٣١٤ حفظ الأطعمة
G		٣١٩ الأنشطة الأخرى المتصلة بإعداد الأطعمة
		٣٢ صيانة الأسرة المعيشية
G		٣٢١ تنظيف المسكن، القبو، المرأب
G		٣٢٢ تنظيف فناء الدار
G		٣٢٣ التخلص من الفضلات
S*		٣٢٤ التدفئة والمياه
G		٣٢٥ الترتيبات المختلفة
G		٣٢٩ الأنشطة الأخرى المتصلة بصيانة الأسرة المعيشية
		٣٣ صنع المنسوجات والعناية بها
G		٣٣١ الغسل
G		٣٣٢ الكي
G		٣٣٣ العناية بالملابس والأحذية
S*		٣٣٤ إنتاج المنسوجات
S*		٣٣٥ الأعمال اليدوية
G		٣٣٩ الأنشطة الأخرى المتصلة بصناعة الملابس/العناية بها
G		٣٤ العمل بالحديقة ورعاية الحيوانات المدللة
		٣٤١ رعاية النباتات
S		٣٤١١ رعاية النباتات الصالحة للأكل
G		٣٤١٢ رعاية نباتات الزينة
		٣٤٢ رعاية الحيوانات
S		٣٤٢١ رعاية الحيوانات الأليفة
G		٣٤٢٢ رعاية الحيوانات المدللة
G		٣٤٣ المشي مع الكلب

G	٣٤٩ الأنشطة الأخرى المتصلة برعاية الحديقة أو الحيوان المدلل
	٣٥ إعادة التشييد والإصلاحات
	٣٥١ تشييد، إصلاح المنزل
S	٣٥١١ تشييد وتجديد المنزل
G (جزئياً S)	٣٥١٢ إصلاح المسكن
G	٣٥٢ إصلاح المعدات، الأثاث، سلع الأسرة المعيشية
G	٣٥٣ صيانة المركبة
S*	٣٥٤ إنتاج سلع الأسرة المعيشية
G	٣٥٩ أنشطة التشييد والإصلاح الأخرى
	٣٦ الشراء والخدمات الأخرى
G	٣٦١ المشتريات
G	٣٦١١ السلع الاستهلاكية
G	٣٦١٢ السلع الرأسمالية
G	٣٦٢ الخدمات التجارية
G	٣٦٣ الخدمات الإدارية
G	٣٦٤ خدمات المركبات
صفر	٣٦٥ الخدمات الطبية
صفر	٣٦٦ الخدمات الشخصية الأخرى
G	٣٦٧ الخدمات البيطرية الخاصة بالحيوانات المدللة
O	٣٦٩ أنشطة الشراء والخدمات الأخرى
	٣٧ إدارة شؤون الأسرة المعيشية
G	٣٧٠١ العمليات الحسابية الخاصة بإدارة شؤون الأسرة المعيشية
G	٣٧٩ الأنشطة الأخرى الخاصة بإدارة شؤون الأسرة المعيشية
	٣٨ رعاية الأطفال
G	٣٨١ الرعاية الجسمانية
G	٣٨٢ الإشراف
G	٣٨٣ القراءة أو اللعب
G	٣٨٤ الحديث مع الأطفال
G	٣٨٥ تعليم الأطفال
G	٣٨٦ مرافقة الأطفال
	٣٨٧ زيارة المدرسة/الروضة
G	٣٨٩ أنشطة أخرى متصلة برعاية الأطفال
	٣٩ رعاية الكبار

		الأنشطة المدنية والدينية	-	٤
		٤١ العمل التنظيمي أو الخدمات		
	(جزئياً S)	٤١١ العمل التنظيمي		
	G	٤١٢ رعاية الناس عن طريق منظمة خدمة تطوعية		
	G	٤١٣ الحماية البيئية والحيوانية		
	G	٤١٩ العمل التنظيمي أو الخدمات الأخرى		
	صفر	٤٢ الأنشطة التشاركية		
	صفر	٥ الحياة الاجتماعية والترفيه	-	٥
		٦ المشاركة في الرياضة	-	٦
	صفر	٦١ التمارين البدنية		
		٦٢ التمارين الإنتاجية		
	S	٦٢١ الصيد البري/البحري		
	S	٦٢٢ قطف الثمار والفطر		
	S	٦٢٩ الأنشطة الإنتاجية الأخرى		
	صفر	٦٣ الأنشطة المتصلة بالرياضة		
	صفر	٧ الهوايات والألعاب	-	٧
	صفر	٨ وسائل الإعلام	-	٨
		٩ السفر (حسب الغرض)	-	٩
	صفر	٩٠١ الرعاية الشخصية		
	S	٩١١ أثناء العمل		
	صفر	٩١٢ إلى/من العمل		
	صفر	٩٢١ المدرسة/الجامعة		
	صفر	٩٢٢ الدراسة الإضافية		
	G	٩٣٢ رعاية الأسرة المعيشية		
	G	٩٣٤ الحديقة/الحيوانات المدللة		
	G	٩٣٥ الإصلاحات		
	G	٩٣٦ الشراء والخدمات		
	G	٩٣٨ رعاية الأطفال		
	G	٩٣٩ رعاية الكبار		
	G	٩٤١ العمل التنظيمي		
	صفر	٩٤٢ الأنشطة التشاركية		
	صفر	٩٥١ الحياة الاجتماعية		
	صفر	٩٥٢ الترفيه والثقافة		
	صفر	٩٦٠ الرياضة		

صفر	٩٧٠ الفنون والهوايات والألعاب
صفر	٩٩١ تغيير القاعدة
صفر	٩٩٢ السفر لغرض السفر نفسه
صفر	٩٠٠ السفر دون غرض محدد

S = أنشطة مندرجة في حدود إنتاج نظام الحسابات القومية؛  
 S\* = أنشطة مستبعدة، عملياً، من حدود إنتاج النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة؛  
 G = أنشطة مندرجة في حدود الإنتاج العام، غير أنشطة النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة؛  
 صفر = أنشطة غير إنتاجية.

الحرف الأسود: أنشطة مندرجة في إطار إنتاج الأسرة المعيشية.

## رابعاً - طريقة لتقييم إنتاج الأسرة المعيشية

٢٧ - بشكل عام، يقيم الإنتاج في نظام الحسابات القومية على أساس المخرج، أي المنتجات المنتجة. وللمشاهدة، يتعين أيضاً تقييم إنتاج الأسرة المعيشية على أساس المخرج، أي السلع والخدمات المنتجة. غير أن هذا ليس بالسهل لأن تعريف هذه السلع والخدمات غير واضح كما هو في حالة السلع السوقية. كم أنه ليست هناك أسعار لهذه المنتجات لأنها تستهلك عادة من قبل نفس الوحدة التي أنتجتها. ويلزم تقييمها بالرجوع إلى أسعار المنتجات المماثلة المتاحة في السوق. ويمكن عمل ذلك شريطة توفر سلع مماثلة. ويعني غياب تعاريف ثابتة أيضاً عدم وجود قواعد بيانات لهذه المخرجات.

٢٨ - في معظم الدراسات، جرى تقييم إنتاج الأسرة المعيشية على أساس المخرجات، أي تكاليف الإنتاج. وقد استخدمت نفس الطريقة في الحسابات القومية لتقييم الإنتاج غير السوقية من قبل الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح. وتتألف التكاليف في إنتاج الأسرة المعيشية من قيمة العمالة، والضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج، واستهلاك السلع المعمرة الخاصة بالأسرة المعيشية، والاستهلاك الوسيط، أي السلع والخدمات المستعملة في الإنتاج.

٢٩ - جرت مناقشة مزايا وعيوب هاتين الطريقتين باستفاضة.<sup>٦</sup> الخلاصة، يمكن القول بأن من الواضح أن الطريقة المستندة إلى الإنتاج تحتاج إلى المزيد من التحسين والتطوير. وسيوفر استقصاء استخدام الوقت الأوروبي بيانات قابلة للمقارنة دولياً بشأن الوقت المستخدم في إنتاج الأسرة المعيشية، وهي مصدر قيم لمدخل العمالة. لهذه الأسباب، استندت توصيات المشروع إلى تكاليف المدخلات.

## ألف - قيمة العمالة

٣٠ - تمت التوصية بتقييم الوقت المستخدم في إنتاج الأسرة المعيشية بحسب أحوال الشخص المتعدد الكفاءات (أي، مدبرة المنزل). مزايا هذه الطريقة هي ما يأتي:

- أوضاع العمل مماثلة لعمل الأسرة المعيشية، بما في ذلك تزامن الأنشطة، ونوعية السلع الرأسمالية، وكمية الاستهلاك الوسيط، الخ. ويعني هذا أن الإنتاجية مماثلة للعمل المنزلي بشكل عام؛
- محتوى العمل مشابه لحد ما لمحتوى العمل المنزلي؛
- طريقة التقييم بسيطة وغير معقدة.
- من ناحية أخرى، هناك بعض المشاكل المحتملة:
- حتى الشخص المتعدد الكفاءات لا يؤدي كافة المهام الواقعة في إطار الأسر المعيشية. بشكل عام، إن إدارة المال، وتخطيط الأنشطة وتنسيقها، وصيانة المسكن وإصلاحه، وخدمة المركبات، والعمل التطوعي تؤدي فقط بكميات محدودة؛
- إن أحوال مدبرات المنازل أو المساعدين بالبيوت التابعين للبلديات غير متوفرة دائماً بسبب مشاكل جمع الإحصاءات الخاصة بهذه المهنة.



٣١ - دار جدل بشأن هذا الخيار: يعتقد البعض أن الأجر منخفض للغاية، ويصر آخرون أنه عال للغاية. والواقع أن أجر مدبرة المنزل يمثل فقط ما يتراوح بين ٥٠ في المائة و٧٠ في المائة من متوسط الأجر في معظم البلدان. ولا يريد الذين يجادلون بأن الأجر منخفض للغاية نقل مستويات أجر المرأة المنخفض إلى تقييم إنتاج الأسرة المعيشية. ويبرر الذين يقولون إن الأجر عال للغاية جدلهم بالرجوع إلى مستوى الإنتاجية المنخفض وعدم الكفاءة المهنية في إنتاج الأسر المعيشية. غير أن الذين يقولون ذلك من المحتمل أن لا يكونوا قد فكروا أن العمل المنزلي يتألف إلى حد كبير من مهام متكررة. إذ أن الناس يطورون الروتين الذي يساعدهم على إنجاز مهامهم بسرعة ودقة أكبر حسب الحاجة. ويصبحون مهنيين في إدارة أسرهم المعيشية الخاصة.

٣٢ - واقترح أيضاً استعمال إجمالي الأجر بدلاً عن صافي الأجر. ويستند هذا الوضع إلى توصية الحساب القومي بأن يقيم الإنتاج للاستعمال الخاص بالسعر الذي يتعين دفعه إذا تم شراء المنتج أو الخدمة من السوق. وإذا تم شراء إنتاج الأسرة المعيشية من السوق، سيضم السعر المدفوع على المنتجات كافة مصروفات رب العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأرقام الخاصة بصافي الأجر والقابلة للمقارنة دولياً غير متوفرة عموماً، لأن إحصاءات الأجر مستندة إلى إجمالي الأجر.

٣٣ - إن السؤال المتعلق باستعمال الأجر على أساس الساعة أو الشهر إلى حد ما مسألة فنية. غير أن من المهم ملاحظة أنه عند تقييم العمل المنزلي على أساس الساعات والدقائق المستمدة من استقصاءات استخدام الوقت، فإن هذه الأرقام تشمل فقط الساعات المنقضية في العمل بالفعل. غير أن رواتب وأجور الموظفين تغطي أيضاً الوقت غير الإنتاجي، أي العطلات المدفوعة الأجر والإجازات المرضية والتدريب المتصل بالعمل. وبالتالي، يتعين على الأقل شمل العطلات المدفوعة الأجر في أجور مدبرات المنازل المستخدمة كأساس لتقييم وقت العمل المنزلي.

## باء - الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت

### ١ - الاستهلاك الوسيط

٣٤ - الخطوة التالية في تقييم الإنتاج هي تحديد قيمة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج، أي قيمة الاستهلاك الوسيط. في الحسابات القومية، تصنف كافة المنتجات التي يشتريها أفراد الأسر المعيشية بصفتهم مستهلكين بمثابة استهلاك نهائي. وفي الحسابات التابعة، تعامل الأسر المعيشية بمثابة "منظمي مشاريع" ينتجون سلعاً وخدمات لاستعمالهم الخاص أو لآخرين دون تعويض. وهكذا، تعتبر السلع التي تستهلك أو تحول أثناء عملية الإنتاج كاستهلاك وسيط، وبالتالي يتعين معاملة السلع المعمرة الخاصة بالأسر المعيشية بمثابة أصول ثابتة. وهكذا ينبغي تعديل تصنيف النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة الخاص بالاستهلاك النهائي الشخصي. وسيقسم إلى ثلاثة أجزاء: الأصول الثابتة، والاستهلاك الوسيط، والاستهلاك النهائي.

٣٥ - إن تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض أداة مفيدة لإعادة التصنيف بالاستناد إلى غرض السلعة أو الخدمة.<sup>٧</sup> يعني هذا أنه لا يجري تصنيف السلع المنفردة بل كافة فئات المنتجات كاستهلاك نهائي أو وسيط للسلع أو السلع الرأسمالية الداخلة في إنتاج الأسرة المعيشية. ويسهل هذا الوضع مهمة إعادة التصنيف. على سبيل المثال، في تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض كاستهلاك وسيط تصنف "اللحوم" تحت الفئة ٠١ - ١ - ٢، إذ يتعين إعداد منتجات اللحوم أو طبخها قبل أن تكون جاهزة لوجبة طعام. ويمكن تخصيص العديد من الفئات إلى استخدام واحد، غير أن بالإمكان استخدام بعض فئات السلع في الإنتاج جزئياً كاستهلاك وسيط وجزئياً كاستهلاك نهائي. على سبيل المثال، بإمكان المثلوج (البوظة) إما أن يؤكل في حد ذاته وإما أن يستعمل في الحلويات التي يخبز بها الطعام. في هذه الحالات نوصي بتخصيص الفئة حسب غرض الجزء الأكبر من السلعة. وهكذا يصنف المثلوج كاستهلاك نهائي لأن معظم منتجات المثلوج تستهلك على ذلك النحو. غير أنه توجد بعض الفئات التي يجب تقسيمها. ومن الأمثلة على ذلك الكهرباء أو المياه. ويمكن تحديد الجزء من النفقات التي يتعين تخصيصها للاستهلاك النهائي مقابل الاستهلاك الوسيط على أساس نتائج استقصاءات استخدام الوقت أو ميزانية الأسرة أو نتائج دراسات خاصة أخرى.

### ٢ - تكوين واستهلاك رأس المال الثابت

٣٦ - لأغراض حساب استهلاك رأس المال، يلزم توفر بيانات عن مخزون رأس المال أو عن التغيرات فيه. وتصنف كافة السلع المعمرة الخاصة بالأسرة المعيشية من السيارات إلى التلاجات كاستهلاك نهائي في الحسابات القومية. والبند الوحيد الذي يدرج كاستثمار هو مسكن الأسرة المعيشية. ويجب تمييز السلع التي تستخدم كأصول ثابتة في الأسر المعيشية من تلك التي تستخدم للاستهلاك النهائي. ومن الأدوات المفيدة لهذا الغرض، كما هي في حالة الاستهلاك الوسيط، تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض الذي

ينطوي على فئات منفصلة للسلع المعمرة وشبه المعمرة بالنسبة إلى الأسر المعيشية. وبعض السلع التي تستخدم فقط في إنتاج الأسرة المعيشية: هي على نحو نمطي، التلاجات وماكينات غسل الملابس وأجهزة الأسرة المعيشية الأصغر حجماً التي تستخدم على نحو مقصور للأغراض الإنتاجية. غير أن هناك سلعا تستخدم أيضاً لأنشطة إنتاجية وغير إنتاجية على حد سواء؛ على سبيل المثال السيارة. ويجب معاملة السيارات جزئياً كسلع رأسمالية وجزئياً كسلع للاستهلاك النهائي، اعتماداً على استخدامها الإنتاجي مقابل استخدامها غير الإنتاجي. ويمكن عمل ذلك على أساس دراسات استخدام الوقت. على سبيل المثال، إذا كانت السيارة تستخدم للسفر لمدة ساعة واحدة في اليوم، وتستخدم لمدة عشرين دقيقة منها في السفر المتعلق بإنتاج الأسرة المعيشية يخصص ثلث مصروفات السيارة لإنتاج الأسرة المعيشية وثلثي المصروفات للاستهلاك النهائي. ويمكن أيضاً تقسيم الأثاث والمنسوجات في المسكن إلى فئات إنتاجية وغير إنتاجية حسب استخدام الوقت.

٣٧ - في الحسابات القومية، تحسب الأرقام الخاصة بالاستهلاك الرأسمالي عادة بطريقة الجرد المستمر. ولأغراض هذا النموذج يلزم توفر بيانات عن مخزون رأس المال، والعمر النافع للسلع الرأسمالية، وعن الاستهلاك في قيمتها. ويمكن الحصول على البيانات عن العمر النافع للسلع المعمرة الخاصة بالأسر المعيشية من دراسات البحوث، أو الموزعين بالجملة، أو المصنعين. ويستخدم نموذجان في كثير من الأحيان في حساب الاستهلاك الخاص بالقيمة الاقتصادية وهما نموذج الاستهلاك بالمعدلات الهندسية ونموذج الاستهلاك بنظام القسط الثابت. في الحالة الأخيرة، تحضم كمية ثابتة من القيمة كل سنة حتى لا يكون للسلعة قيمة عند سحبها من المخزون. وبالنسبة إلى السلع المعمرة الخاصة بالأسرة المعيشية، قد يكون هذا النموذج ملائماً لأن أجهزة الأسرة المعيشية تكون في حالة استعمال حتى تعطب ويلزم استبدالها. ويبين الجدول ٣ قائمة مقترحة للسلع المعمرة الخاصة بالأسرة المعيشية تم استخدامها كأصول ثابتة وأعمارها النافعة.

### ٣ - خدمات المساكن والإسكان التي ينتجها المالكون

٣٨ - تستدعي المساكن معاملة خاصة في الحسابات التابعة. يدرج الاستثمار في المساكن في نظام الحسابات القومية وفي النظام الأوروبي للحسابات لاقتصادية المتكاملة كبنء واحد يشمل المساكن المؤجرة والمساكن التي يسكنها مالكوها. بالنسبة إلى الناس الذين يسكنون في مساكن يملكوها، يعتبر المسكن استثماراً، أي أصلاً رأسمالياً؛ وبالنسبة إلى الناس الذين يسكنون في مساكن مستأجرة، لا يعتبر المسكن استثماراً. ويكون الإيجار الذين يدفعه المستأجر تكاليف إسكان، أي تكاليف إنتاج طالما تم استعماله لأغراض أنشطة إنتاجية. والناس الذين يسكنون في مساكن يملكوها لا يتعين عليهم دفع إيجار وبالتالي يدون في الحسابات القومية دخلاً محاسباً لصالحهم يقابل إيجارهم التقديري. فهم ينتجون خدمات إسكانية لأنفسهم (خدمات ينتجها مالكو المساكن التي يسكنونها). وفي حساب الأسرة المعيشية التابع، يجب معاملة الإيجارات والإيجارات المحتسبة بطريقة ماثلة، أي يجب حساب كليهما كتكاليف إنتاج طالما استخدم المسكن لأغراض نشاط إنتاجي. وخلافاً لذلك، ستسبب الفروق في أرقام المساكن المستأجرة والتي يسكنها مالكوها تباينات في حجم الإنتاج. ويكون إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص من قبل الساكنين المالكين مختلفاً في طبيعته عن أنواع إنتاج الأسرة المعيشية الأخرى (على سبيل المثال، لا تشمل كميات كبيرة من العمالة، وتقيم بإيجارات السوق) وبالتالي ستدرج منفصلة في الحسابات.

### ٤ - الضرائب والإعانات

٣٩ - تتعلق بعض الضرائب التي تدفعها الأسر المعيشية بإنتاج الأسرة المعيشية بشكل واضح؛ ومن الأمثلة على ذلك الضرائب المتصلة باستخدام المسكن والمركبة. ستعامل هذه الضرائب بنفس طريقة معاملة تكاليف الإنتاج في الشركات السوقية. وبالتالي، تتلقى الأسر المعيشية بعض التحويلات الاجتماعية التي يمكن اعتبارها إعانات، مثل بدلات الرعاية المنزلية وبدلات الإعاقة والتي تدفع على أساس أن الأقارب يتولون رعاية المسنين أو المرضى المعاقين أنفسهم بدلاً عن إرسلهم إلى مؤسسة أو بيت ترميض.

### جيم - حساب الإنتاج وتوليد الدخل

٤٠ - يبين الجدول ٤ مكونات إنتاج الأسرة المعيشية في شكل حساب الإنتاج وتوليد الدخل، باستعمال قيم افتراضية لإيضاح القواعد المحاسبية.

٤١ - تبين الأعمدة توزيع إنتاج الأسرة المعيشية لحسابها الخاص بحسب الوظيفة الرئيسية بالإضافة إلى العمل التطوعي ومجموع كليهما. ويقسم الإنتاج بحسب الوظيفة إلى فئتين حسب نسبة الإنتاج خارج النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة ونسبة الإنتاج المشمولة في النظام الأوروبي. وعلى الجانب الأيسر من الجدول يوجد عمود منفصل للخدمات المنزلية التي ينتجها المالكون الساكنون.

الجدول ٣: السلع المعمرة وشبه المعمرة التي تستخدمها الأسرة المعيشية في دور تكوين رأس المال الثابت

تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض - استقصاء دخل الأسرة المعيشية	السلع المعمرة وشبه المعمرة الخاصة بالأسرة المعيشية	عمر الخدمة النافع	النسبة المتوية من إنتاج الأسرة المعيشية
٣	الملابس والأحذية		
٢-١-٠٣	الثياب (سلع شبه معمرة)		صفر
١-٢-٠٣	الأحذية وألبسة الأقدام (سلع شبه معمرة)		صفر
٥	المفروشات، والمعدات المنزلية، والصيانة الروتينية للمنزل		حصة الوقت من إنتاج الأسرة المعيشية
١-١-٠٥	الأثاث والمفروشات (سلع معمرة)	١٥	
٢-١-٠٥	السجاد والأغطية الأخرى (سلع معمرة)	١٠	
١-٢-٠٥	المنسوجات المنزلية (سلع شبه معمرة)	١٠	
٣-٠٥	الأجهزة المنزلية الرئيسية سواء آكانت أم لم تكن كهربائية (سلع معمرة)		
١-١-٣-٠٥	الثلاجات، والمجمدات، والثلاجات - المجمدات (سلع معمرة)	١٢، ١٦، ١٢	١٠٠
٢-١-٣-٠٥	ماكينات غسل الملابس، وماكينات تجفيف الملابس (سلع معمرة)	١٥، ١٢، ١٠	١٠٠
٣-١-٣-٠٥	أجهزة الطبخ (سلع معمرة)	١٨، ١٧، ١٠	١٠٠
٤-١-٣-٠٥	أجهزة التدفئة وتكييف الهواء		حصة الوقت من إنتاج الأسرة المعيشية
٥-١-٣-٠٥	أجهزة التنظيف (سلع معمرة)	٨	١٠٠
٦-١-٣-٠٥	ماكينات الخياطة والحيآكة (سلع معمرة)	١٥	١٠٠
٧-١-٣-٠٥	الأجهزة المنزلية الرئيسية الأخرى (سلع معمرة)	١٥	١٠٠
٢-٣-٠٥	الأجهزة المنزلية الكهربائية الصغيرة (سلع معمرة)	٧	١٠٠
١-١-٣-٠٥	الأواني الزجاجية والبوروية وأدوات الأكل (سلع شبه معمرة)	٥	١٠٠
٢-١-٤-٠٥	الشوك والسكاكين، والصحون، والأواني الفضية (سلع شبه معمرة)	١٥	١٠٠
٣-١-٤-٠٥	أدوات المطبخ والمنزل (سلع شبه معمرة)	٥	١٠٠
١-٥-٠٥	الأدوات والمعدات الرئيسية (سلع معمرة)	١٠	١٠٠
٢-٥-٠٥	الأدوات الصغيرة والمساعدة المتنوعة (سلع شبه معمرة)	١٠	١٠٠
٧	النقل		
١-١-٠٧	السيارات (سلع معمرة)	١٠، ٧	حصة الوقت من إنتاج الأسرة المعيشية
٢-١-٠٧	الدراجات النارية (سلع معمرة)	٩	"
٣-١-٠٧	الدراجات (سلع معمرة)	٩	"
١-٢-٠٧	قطع الغيار والسلع المساعدة (سلع شبه معمرة)		إلى الاستهلاك الوسيط
٨	الاتصالات		حصة الوقت من إنتاج الأسرة المعيشية
٢-١-٠٨	أجهزة التليفون والتليفاكس (سلع معمرة)	٥	
٩	الترفيه والثقافة		
١-١-٠٩	أجهزة استقبال، وتسجيل، وإعادة إخراج الصوت والصورة (سلع معمرة)		صفر
٢-١-٠٩	معدات التصوير والسينما والأدوات البصرية (سلع معمرة)		صفر
٣-١-٠٩	معدات معالجة البيانات (سلع معمرة)	٣	١٠؟
٤-١-٠٩	وسائط تسجيل للصور والأصوات (سلع شبه معمرة)		صفر
١-٢-٠٩	سلع معمرة أخرى للترفيه والثقافة (سلع معمرة)		صفر
١-٣-٠٩	ألعاب، ولعب الهوايات، والآلات الموسيقية الصغيرة		صفر
١-٥-٠٩	كتب (سلع شبه معمرة)		صفر
١٢	سلع وخدمات متنوعة		
١-٢-١٢	حلي، وساعات الحائط، وساعات المعصم (سلع معمرة)		?
١-٢-٢-١٢	سلع السفر والنقلات الأخرى (سلع شبه معمرة، حقائب، وصناديق الثياب، وحقائب اليد، والمخففات، الخ.)		التفاصيل من استقصاء الأسرة المعيشية
٢-٢-٢-١٢	المملوكات الشخصية الأخرى (سلع شبه معمرة، الغلايين، والقداحات، وعربات الأطفال، النظارات، الشماسي، الخ.)		التفاصيل من استقصاء الأسرة المعيشية

٤٢ - تشير الأرقام المبينة على كل سطر إلى تكاليف الإنتاج. ويشير السطر الأعلى إلى تكاليف العمالة المتكبدة من العمل المنزلي، الذي يحسب بتقييم وقت العمل من دراسات استخدام الوقت على أساس أجر مدبرة المنزل. وتشير السطور التالية إلى الإنتاج للحساب الخاص لبنود خاصة بالحاسبة القومية (تعويض الخدم المنزليين، وخدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون، وتشبيد المساكن، والإنتاج الزراعي، والصيد البري والبحري، الخ. للاستعمال الخاص). وبما أن تقييم هذه البنود يتم على أساس الأسعار السوقية، تشمل الأرقام أيضاً الأرباح من العمليات.

٤٣ - يبين الجدولان ٥ و٦ ثلاثة حسابات تابعة مركزية للأسرة المعيشية كجزء من مجموع الاقتصاد الموسع. وقد أخذت الأرقام من مطبوعة النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة (الجدولان A.IV.1 وA.IV.2) ومن الجدول ٤ في هذه المقالة. وفي الجدول ٥، قسّم إنتاج الأسرة المعيشية إلى جزأين: يشير العمود ٤ إلى توسيع مجموع الاقتصاد ويشير العمود ٥ إلى الإنتاج للحساب الخاص الذي شمل في مجموع إنتاج النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، لكن حوّل إلى إنتاج الأسرة المعيشية من خلال عمود التعديل. بالإضافة إلى ذلك وردت عمليات إعادة تصنيف لإنتاج الأسرة المعيشية في نفس العمود.

٤٤ - يبين الجدول ٦ مجموع الاقتصاد الموسع، وذلك الجزء من إنتاج الأسرة المعيشية غير المشمول في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة، بالمقارنة مع مجموع الاقتصاد.

### خامساً - إنتاج الأسرة المعيشية في تسلسل حسابات الأسرة المعيشية

٤٥ - لأغراض الحساب التابع أجري عدد من التعديلات على مفاهيم الإطار المركزي للحسابات القومية: إذ جرى توسيع حدود الإنتاج، واحتساب قيمة العمالة، وتعديل مفاهيم الاستهلاك. وينتج عن كل هذا قيمة إنتاج الأسرة المعيشية الذي هو إنجاز هام في حد ذاته. وحسابا الإنتاج وتوليد الدخل مركزيان بالنسبة إلى حساب الأسرة المعيشية التابع، لكنهما أيضاً مصدران لحسابات أخرى. وتستلزم التغييرات التي أجريت في حساب الأسرة المعيشية التابع تعديلات مقابلة في الحسابات الأخرى في النظام. وتنعكس هذه التغييرات على نحو أشد وضوحاً في الحسابات الخاصة بالدخل المتاح للتصرف به والثروة.<sup>١</sup> ويبين الجدول ٧ هذه التعديلات في تسلسل حسابات الأسر المعيشية.

٤٦ - وعند التبسيط، بإضافة صافي القيمة المضافة الخاصة بإنتاج الأسرة المعيشية (مجموع المخرج ناقصاً الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال) إلى دخل الأسرة المعيشية المتاح للتصرف به، ينتج عن ذلك دخل الأسرة المعيشية الموسع المتاح للتصرف به. وبالتالي، عندما يضاف صافي القيمة المضافة لإنتاج الأسرة المعيشية إلى استهلاك الأسرة المعيشية، ينتج رقم للاستهلاك الموسع للفرد، يمكن استخدامه لوصف مستوى رفاهة الأسرة المعيشية بصورة أكثر دقة من الاستهلاك النهائي الحالي.

٤٧ - في الجدول ٧، جرى إدماج الحسابات التابعة الخاصة بإنتاج الأسرة المعيشية في تسلسل حسابات الأسرة المعيشية حسب عرضها في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة. وتقابل الأرقام المدرجة في الأعمدة "حسابات الأسرة المعيشية حسب النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة" الأرقام الواردة في الجدول A.IV.6 في مطبوعة النظام الأوروبي لحسابات الاقتصادية المتكاملة.

٤٨ - يبين الجدول إنتاج الأسرة المعيشية موزعاً حسب الوظائف لكن فقط بالنسبة إلى حساب الإنتاج، وحساب توليد الدخل، والحساب الرأسمالي. وبما أن إنتاج الأسرة المعيشية يشكل فقط جزءاً من الأسرة المعيشية كوحدة مؤسسية فإنه لا يكون ذا معنى بالنسبة إلى الدخل الحالي وحسابات الإنفاق بحسب الوظائف. وقد وضع عمود "التعديلات" لبيّن بأي مقدار تتغير المعاملات الفردية في تسلسل الحسابات عندما توسع حدود الإنتاج لتغطي إنتاج الأسرة المعيشية.

الجدول ٤ : مكونات إنتاج الأسرة المعيشية بحسب الوظائف الرئيسية

المواصفات		توفير المسكن		توفير المأكل		توفير الملابس		توفير الرعاية		العمل التطوعي		المجموع	
خدمات السكان المالكين النظام الأوروبي	النظام الأوروبي - آخر	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي	النظام الأوروبي
وقت العمل المقيم													
تعويض مستخدمي المنازل بأجر													
خدمات السكان المالكين													
تشبيد المساكن													
الإنتاج الزراعي، الصيد البحري، الصيد البري، الخ. للاستعمال الخاص													
الضرائب على الإنتاج													
الإعانات المقدمة للإنتاج													
القيمة المضافة، صافي													
استهلاك رأس المال الثابت													
القيمة المضافة، إجمالي													
الاستهلاك الوسيط													
المخرج													
إجمالي تكوين رأس المال الثابت													
وقت العمل المتقضي في إنتاج الأسرة المعيشية، ملايين الساعات/السنة													

الجدول ٥ : إنتاج الأسرة المعيشية (النظام الأوربي + غير النظام الأوربي) كجزء من مجموع الاقتصاد الموسع

الإنتاج الموسع		المصادر		مجموع الاقتصاد المنزلي	مجموع الاقتصاد المنزلي	مجموع الاقتصاد المنزلي	المعاملات الأوربي	مجموع الاقتصاد المنزلي	المعاملات وبيود الموزية	مجموع الاقتصاد المنزلي	المعاملات الأوربي	مجموع الاقتصاد المنزلي	الاستخدامات				
		إنتاج الأسرة المعيشية	إنتاج الأسرة المعيشية، غير النظام الأوربي										إنتاج الأسرة المعيشية، النظام الأوربي	إنتاج الأسرة المعيشية، النظام الأوربي	إنتاج الأسرة المعيشية، غير النظام الأوربي	إنتاج الأسرة المعيشية، النظام الأوربي	مجموع الاقتصاد الموسع
٥٠٠١	١٤١	٣٠٨	١٤٠٦	٣٢٨٧	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥
٥٠٠١	١٤١	٣٠٨	١٤٠٦	٣٢٨٧	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥
٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-	٨-
٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧	٤٩٧
<p>المخرج الضرائب على المنتجات الإعانات المقدمة للإنتاج مستوردات السلع والخدمات الاستهلاك الوسيط تفقات الاستهلاك النهائي الاستهلاك الفردي الفعلي الاستهلاك الجماعي الفعلي إجمالي تكوين رأس المال الثابت النفقات في المخزونات المتغيرات ناقصاً التناقص من العقائس صافرات السلع والخدمات ٥٣٦</p>																	
٥٦٣١	١٧١٤	٣٠٨	١٤٠٦	٣٩١٧	٣٠٨-	٤٢٥٥	١٤١	٣٠٨-	٤٢٥٥	٣٠٨-	٤٢٥٥	١٤١	٣٠٨-	٤٢٥٥	١٤١	٣٠٨-	٤٢٥٥
٥٠٠١	١٧١٤	٣٠٨	١٤٠٦	٣٢٨٧	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥	١٤١	٣٠٨-	٣٠٩٥
١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣
<p>المخرج الضرائب ناقصاً إعانات الإنتاج الاستهلاك الوسيط القيمة المضافة، إجمالي استهلاك رأس المال الثابت القيمة المضافة، صافي ٣٧٨</p>																	
٥١٣٤	١٧١٤	٣٠٨	١٤٠٦	٣٤٢٠	٣٠٨-	٣٧٧٨	٣٠٨-	٣٧٧٨	٣٠٨-	٣٤٢٠	٣٧٧٨	٣٠٨-	٣٧٧٨	٣٤٢٠	٣٠٨-	٣٧٧٨	٣٤٢٠
٢٧١١	١٣٢٢	٢١٣	١١٠٩	١٣٨٩	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢
<p>القيمة المضافة، صافي تعيضات المستخدمين الضرائب على الإنتاج والاستيراد الإعانات فاصل التقييم/الدخل المحاط ٦٠٢</p>																	
٢٧١١	١٣٢٢	٢١٣	١١٠٩	١٣٨٩	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢	٧٦٢	٢١٣-	١٦٠٢
<p>حساب السلع والخدمات حساب الإنتاج حساب توليد الدخل</p>																	

الجدول ٦ : مجموع الاقتصاد الموسع وإنتاج الأسرة المعيشية (غير النظام الأوروبي) بالمقارنة مع مجموع الاقتصاد

		الموارد				الاستخدامات					
		إنتاج الأسرة المعيشية غير النظام الأوروبي	إنتاج الأسرة المعيشية غير النظام الأوروبي	مجموع الاقتصاد بالنظام الأوروبي	مجموع الاقتصاد بالنظام الأوروبي	المصروفات ونموذ الموازية	مجموع الاقتصاد بالنظام الأوروبي	المصروفات	إنتاج الأسرة المعيشية غير النظام الأوروبي	مجموع الاقتصاد الموسع	
		٢	١	١	٢	١	٢	٣	٤ (٢+٣+١)		
		٣ (٢+١)		١		١		٣		٤ (٢+٣+١)	
نسبة مئوية	مجموع الاقتصاد الموسع	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
١٣٩,١	٥٠٠,١	٣٩,١	١٤٠,٦	١٠٠,٠	٣٥٩,٥	المخرج	١٩,٤	١٢,٦	٢٤٠	١١٢,٦	٢١٤٤
١٠٠,٠	١٤١			١٠٠,٠	١٤١	المصروفات على المنتجات	١٣٧١	١٠٢,٦	١٤٠,٦	١٧٩,٧	٢٤٦٤
١٠٠,٠	٨-			١٠٠,٠	٨-	الإعانات القيمة لإنتاج مستوردات السلع والخدمات	٢١٥	١١٥,٧	١٤٠,٥	١٩٠,٠	٢٣٠,٨
١٠٠,٠	٤٩٧			١٠٠,٠	٤٩٧	الاستهلاك الوسيط	١٥٦			١٠٠,٠	١٥٦
						تقنيات الاستهلاك النهائي	٣٧٦	١٩,٤	٧٣	١١٩,٤	٤٤٩
						الاستهلاك الفردي الفعلي	٢٨			١٠٠,٠	٢٨
						الاستهلاك الجماعي الفعلي	١٠			١٠٠,٠	١٠
						إجمالي تكويت رأس المال الثابت	٥٣٦			١٠٠,٠	٥٣٦
						التغيرات في المخزونات					
						التغيرات ناقصاً التخلص من المخازن					
						صافي واردات السلع والخدمات					
١٣٩,٣	٥٢٣١	٣٣,٣	١٤٠,٦	١٠٠,٠	٤٢٢٥	المخرج	٣١٣-	٤٠,٧	١٧١٩	١٣٣,٣	٥٢٣١
١٣٩,١	٥٠٠,١	٣٨,١	١٤٠,٦	١٠٠,٠	٣٥٩٥	المصروفات ناقصاً إعانات الإنتاج					
١٠٠,٠	١٣٣			١٠٠,٠	١٣٣	الاستهلاك الوسيط	١٢,٦	٢٤٠	١١٢,٦	٢١٤٤	
						القيمة المضافة، إجمالي	١٨٢٤	٦٣,٩	١١٦٦	١٦٣,٩	٢٩٩٠
						القيمة المضافة، صافي	٢٢٢	٢٥,٧	٥٧	١٢٥,٧	٣٧٩
						تعميمات المستخدمين	١٦,٢	٦٩,٣	١١٠,٩	١٦٩,٣	٢٧١١
١٣٧,٧	٥١٣٤	٢٧,٤	١٤٠,٦	١٠٠,٠	٣٧٧٨	القيمة المضافة، صافي	٣٧٢٨	٣٧,٧	١٤٠,٦	١٣٧,٧	٥١٣٤
١٦٩,٣	٢٧١١	٤٠,٩	١١٠,٩	١٠٠,٠	١٦٠٢	تعميمات المستخدمين	٧٦٢	١٤٥,٧	١١١٠	٢٤٥,٧	١٨٧٢
						الضرائب على الإنتاج والاستيراد	٢٣٥	٠,٤	١	١٠٠,٤	٢٣٦
						الإعانات	٤٤-	٤٥	٢-	١٠٤,٥	٤٦-
						فاصل التشغيل/الدخل المحظوظ	٦٤٩	٠,٠		١٠٠,٠	٦٤٩
١٦٩,٣	٢٧١١	٤٠,٩	١١٠,٩	١٠٠,٠	١٦٠٢	١٠٠,٠	٦٩,٣	١١٠,٩	١٦٩,٣	٢٧١١	





٤٩ - في حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل، يبين عمود "التعديلات" إنتاج الأسر المعيشية غير السوقية حسب تعريفه في النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة. والحلالي المدرجة في العمود سالبة بسبب إعادة تصنيف هذه الأنشطة لتكون جزءاً من إنتاج الأسرة المعيشية. وبذات الطريقة في الجدول ٤، أدرجت خدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون على نحو منفصل من أنشطة "توفير المسكن" الأخرى.

٥٠ - يقاس مخرج إنتاج الأسرة المعيشية بشكل رئيسي بمثابة مجموع التكاليف. غير أنه تم استعمال الأسعار السوقية بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي وتشييد المساكن للحساب الخاص. وأدرج دخل هذه الأنشطة وخدمات الإسكان التي ينتجها المالكون الساكنون في العمود المعنون: "فائض التشغيل/الدخل المختلط" في حساب توليد الدخل.

٥١ - اعتبرت بعض الضرائب التي تدفعها الأسر المعيشية كضرائب على الإنتاج. وأدرجت كضرائب على الإنتاج في حساب توليد الدخل. وقيد تصويب التوازن كتعديل سالب للتحويلات الجارية في جانب الاستخدام الخاص بحساب توزيع الدخل الثانوي. وفي المقابل، أعيد تصنيف بعض المنافع التي تحصل عليها الأسر المعيشية كإعانات، ويظهر تعديلها النظير في جانب الموارد الخاص بحساب توزيع الدخل الثانوي.

٥٢ - واستمدت الأرقام الواردة في الحسابات حتى حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به بشكل آلي من الأرقام المدرجة في حسابي الإنتاج وتوليد الدخل. ما يجدر ملاحظته هو أن حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به والتعديل بسبب نفقات الاستهلاك الفردي يتألف من مخرج إنتاج الأسرة المعيشية ناقصاً الجزء من نفقات استهلاك الأسرة المعيشية الذي أعيد تصنيفه إلى الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت.

٥٣ - الزيادة الناتجة في (صافي) الادخار تساوي الزيادة في الفرق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت واستهلاك رأس المال الثابت. ويترك تكامل إنتاج الأسرة المعيشية صافي إقراض الأسرة المعيشية دون تغيير.

## سادساً - الاستفادة من النتائج

٥٤ - لنتائج هذه العمليات الحسابية عدة استخدامات هامة:

- إظهار المهام المنفذة دون أجر لكنها مفيدة، وجعل نصيب إنتاج الأسرة المعيشية في مجموع الإنتاج المحلي أمراً معلوماً؛
- تقييم قيمة العمل دون أجر لأغراض السياسات الاجتماعية، على سبيل المثال في حالات الطلاق أو الإصابات أو الوفيات؛
- تسهيل تحليلات ديناميكية وظائف اقتصاد الأسرة المعيشية والتفاعلات بين الأسواق والقطاعات العامة؛
- توفير تأملات مفيدة في تحليل الاستهلاك الفردي.

٥٥ - في تفسير النتائج يتعين الانتباه إلى أن الدخل المحتسب والاستهلاك النهائي أكثر تقييداً من الدخل "العادي" والاستهلاك بمعنى أن الدخل يمكن استخدامه فقط لأغراض "احتياز" الخدمات التي تنتج في إطار الأسرة المعيشية.

٥٦ - يتبين كل من الدخل الموسع المتاح للتصرف به والاستهلاك النهائي الموسع بين الأنواع المختلفة للأسر المعيشية. وبالتالي يكون من المفيد تجميع الحسابات التابعة الخاصة بالأسر المعيشية على نحو منفصل بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون بمفردهم في أسر معيشية دون أطفال، وفي أسر معيشية ذات أطفال.

٥٧ - من أجل تحقيق أقصى إفادة ممكنة من نتائج الحساب التابع للأسرة المعيشية، يتعين تجميعه بتواتر كبير حتى يمكن إجراء مقارنات موثوق بها بين التغيرات التي تحدث في هيكل الإنتاج وحجمه. ويتعين تجميع الحساب التابع بانتظام في فترات لا تتجاوز خمس سنوات. وعلى المدى الأطول، يتعين أن يكون الهدف تجميع الحسابات على أساس سنوي حتى يمكن رصد تفاعلات إنتاج الأسرة المعيشية مع الجوانب الأخرى للاقتصاد. ومن بين الأولويات الهامة قابلية المقارنة الدولية للبيانات المنتجة، وبالتالي من الأمور الحاسمة وجود مجموعة من الإرشادات والتوصيات المقبولة على الصعيد العالمي.

## المراجع

- Chadeau, Ann (1992): "What is Households' Non-Market Production worth? 85-93", *OECD Economic Studies*, No. 18, Spring 1992.
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- Eurostat (1996): *European System of Accounts* ESA 1995.
- Eurostat (1997): "Household budget surveys in the EU. Methodology and recommendations for harmonisation. Theme: Population and social conditions", Series: *Methods* 3E. Belgium.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella (1982): "Unpaid work in the household. A Review of economic evaluation methods", ILO, Geneva.
- Goldschmidt-Clermont, Luisella (1994): "Monetary Valuation of Unpaid Work." pp. 67-77 in *Proceedings of the International Conference on the Measurement and Valuation of Unpaid Work*. Ottawa, April 28-30, 1993. Statistics Canada and the Status of Women in Canada. Catalogue No 89-532E.
- INSTRAW (1995): *Measurement and Valuation of Unpaid Contribution: Accounting through Time and Output*. INSTRAW: Santo Domingo, Dominican Republic.
- Ironmonger, Duncan (1996): "Time-use and Satellite Accounts for Modelling the Household Economy." Paper presented in the IARIW Conference, Lillehammer, Norway, 18-24 August 1996.
- Jackson, Chris (1996): "National Studies of the Value of Unpaid Work: A Comparison of Methods." Paper presented in the 24th General Conference of the International Association for Research in Income and Wealth. Lillehammer, Norway, 18-24 August 1996.
- Lützel, Heinrich (1996): "Household Sector Income, Consumption and Wealth", 121-139, in *The New System of National Accounts* (ed.) John W. Kendrick Kluwer Academic Publishers: Boston/Dordrecht /London.
- Murgatroyd, Linda & Neuberger, Henry (1997): "A Household Satellite Account for UK." *Economic Trends*. No. 527, October 1997. Crown copyright 1997.
- Reid, Margaret (1934): *Economics of Household Production*. New York: John Wiley.
- Schäfer, Dieter & Schwarz, Norbert (1994): "Wert der haushaltsproduktion 1992." (The Value of Household Production in the Federal Republic of Germany 1992). *Wirtschaft und Statistik* 8/1994. 597-612. Wiesbaden, Germany: Statistisches Bundesamt.
- Statistics Canada (1995): "Households' Unpaid Work: Measurement and Valuation." *Studies in National Accounting*. Catalogue 13-603E. No. 3.
- Wood, Cynthia A. (1997): "The first world/third party criterion: A feminist critique of production boundaries in economics." *Feminist Economics* 3(3), 47-68.

## الحواشي

- ١ استند هذا المقال إلى مسودة التقرير المعنون: "إعداد نظام الحساب التابع الخاص بإنتاج الأسرة المعيشية". وتتألف المجموعة المعنية بالمشروع التابع للأسرة المعيشية في الهيئة الفنلندية للإحصاء من جوهنا فارينون وأيريس نيمي وإيفا نامونان وكريستينا هوتونان وهانو باكونان وتارو سندستروم.
- ٢ شافر وشوارز (١٩٩٤)؛ مورغترويد ونوبرغر (١٩٩٧).
- ٣ تم اعتماد النظام الأوروبي للحسابات الاقتصادية المتكاملة ٩٥ في شكل لائحة المجلس التنظيمية ٩٦/٢٢٢٣.
- ٤ أدخلت مرغريت رايد (١٩٣٤) مصطلح معيار الطرف الثالث لأول مرة. واستعمله العديد من الباحثين منذ ذلك التاريخ مع تعديلات مختلفة. الفكرة الأساسية هي أن النشاط يعتبر منتجاً إذا أمكن تحويله لشخص آخر. للاطلاع على المزيد من المناقشة، انظر شادو (١٩٩٢)؛ وغلدشميث - كلرمونت (١٩٩٤)؛ وشافر وشوارز (١٩٩٤)؛ والهيئة الكندية للإحصاء (١٩٩٥)، ووود (١٩٩٧).
- ٥ Klas Rydenstan and Anders Wadeskog , Evaluation Preliminary Report, Part II, DOC E2/TUS/Pilot/13.2/97.
- ٦ على سبيل المثال، غلدشميث - كلرمونت (١٩٨٢)؛ والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (١٩٩٥)؛ وآيرنمنغر (١٩٩٦)؛ وجاكسون (١٩٩٦).
- ٧ ورد التصنيف المنقح لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض بالتفصيل في مطبوعة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المعنونة: "استقصاءات ميزانية الأسرة المعيشية في الاتحاد الأوروبي" ١٩٩٧.
- ٨ للاطلاع على التحليل التفصيلي، انظر لوتزل (١٩٩٦)، على سبيل المثال.



# مقترح بشأن حساب تابع لقياس إنتاج الأسر المعيشية غير السوقية

ديريك بلادس<sup>١</sup>

رئيس قسم الحسابات القومية، مديرية الإحصاء،  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

## أولاً - المقدمة

١ - استبعد نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ من حدود إنتاجه "الخدمات المنزلية والشخصية للحساب الخاص على أيدي أفراد أسرة معيشية لاستهلاكهم النهائي الخاص". تفسر الفقرات ٦ - ١٩ لغاية ٦ - ٢١ أسباب استبعاد هذا النوع من الإنتاج ويجري إيجاز الأسباب في الفقرة ٦ - ٢٢ على أنها "العزلة والاستقلال النسبي لهذه الأنشطة عن الأسواق، والصعوبة البالغة في إجراء تقديرات لهذه القيم. بمدلول اقتصادي، الآثار الضارة التي قد يجريها على فائدة الحسابات لأغراض السياسة وتحليل الأسواق وتوازنها - مثل تحليل التضخم والبطالة، وما إلى ذلك".

٢ - مع معظم المستخدمين لإحصاءات الحسابات القومية، تساند سكريتارية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القرار الخاص باستبعاد هذه الأنشطة، المشار إليها فيما بعد بمثابة "إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية" من حدود الإنتاج بالنسبة إلى إحصاءات الحسابات القومية القياسية. غير أن من الواضح أن "تجاهل" [إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية] بشكل تام يعطي صورة مشوهة لحجم، وتركيب، واتجاهات أنشطة الإنتاج (شادو، ١٩٩٣)؛ وحسب ما يبدو من المرجح، إذا تغيرت الأهمية النسبية لإنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية مع مرور الوقت، فإن مقاييس الاقتصاد الكلي التي تركز على الإنتاج السوقية قصراً سوف لا تقتنص التغيرات الحقيقية في مجموع استهلاك ورفاهة الأسرة المعيشية. هناك على الأقل ثلاثة أسباب إضافية تفسّر لماذا يبدو من المهم قياس إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية.

٣ - أولاً، في عدة دول أعضاء، تحدث تغيرات في التوازن بين تقديم خدمات عامة وخاصة مثل رعاية الأطفال والرعاية الصحية المقدمة إلى المرضى والمسنين. وينطوي التقدم الخاص لهذه الخدمات، إلى حد كبير، على إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية، وتستدعي صياغة السياسة الاجتماعية في هذه الحالات معلومات عن تقديم هذه الخدمات في داخل الأسر المعيشية. وثانياً، تنتج النساء خدمات الأسرة المعيشية غير السوقية بشكل رئيسي وترى الكاتبات من النساء أن استبعاد إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية بمثابة محاولة (من الممكن أن تكون متعمدة) للتقليل من إسهام المرأة في "إجمالية الإنتاج الاقتصادي" (آيرنمنغر، ١٩٩٦؛ انظر أيضاً أرينغ، ١٩٨٨). وثالثاً، كانت هناك مبادرات سياسية في بعض الدول الأعضاء للاعتراف بالإنتاج غير السوقية من قبل مدبرات المنازل بحيث يؤهلن لتلقي منافع الضمان الاجتماعي. وسيساعد وجود أساس إحصائي سليم في صياغة سياسة في هذا المجال.

٤ - الغرض من هذه الدراسة عرض حساب تابع بسيط تم فيه تغيير إجمالي الناتج المحلي والإجماليات ذات الصلة من الحسابات القياسية أو "الرئيسية" لإدخال إنتاج واستهلاك إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. ويتيح هذا الوضع مقارنة تقديرات إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية مع إجمالي الناتج المحلي ومكوناته الرئيسية خارج إطار الحسابات الرئيسية.

٥ - تجدر الملاحظة أن الغرض ليس خلق مجموعة من الحسابات التي تجمع كافة الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالأسر المعيشية. والمقترحات الواردة أدناه لا تؤثر في الأنشطة المدرجة بالفعل في حدود الإنتاج الخاص بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، شاملة إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك الخاص، وتقديم خدمات مستخدم المنازل، وتكوين رأس المال للحساب الخاص، وإنتاج خدمات الإسكان من قبل المالكين الساكنين. فهي تتعلق فقط بأنواع الأنشطة الإنتاجية الواقعة خارج حدود الإنتاج المدرجة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٦ - لا تتضمن المقترحات الواردة أدناه أفكاراً أصلية. وإنما هي أفكار مستمدة من البحوث المكثفة المدرجة في ثبوت المراجع بهدف الوصول إلى اتفاق على ما هو عملي ومفيد تسليماً بمصادر البيانات القائمة واهتمامات السياسات. وتحترم المقترحات قواعد

المحاسبة القياسية الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ لأن الغاية هي مقارنة إنتاج الأسرة غير السوقي مع تلك الأنواع من الإنتاج المشمولة بالفعل في الحسابات الرئيسية. غير أنه تجدر الملاحظة أن التقديرات التي تنتج عنها من المرجح أن تكون ذات قاعدة أقل متانة من قاعدة تلك التقديرات المشمولة في الحسابات الرئيسية.

## ثانياً - الحساب التابع المقترح

٧ - يبين الجدول ١ استنباط إجمالي وصافي الناتج المحلي قبل وبعد إدراج إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي. فهو يستخدم الأرقام الإيضاحية الواردة في "حسابات مجموع الاقتصاد" في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، لكن يشمل أيضاً (بحروف سوداء) أرقاماً إيضاحية تتعلق بإنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي، كما يلي:

١٠٠٠	مخرج إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٥٠٠	الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
١٠٠	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في أصول مستخدمة في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٨٠	استهلاك رأس المال فيما يتعلق بالأصول الخاصة بإنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي

٨ - ويستمد الجدول إجمالي ناتج محلي ومكونات من الحسابات الرئيسية ويبين آثار شمل إنتاج الأسرة المعيشية، والاستهلاك الوسيط، والاستهلاك النهائي، وتكوين رأس المال، وإجمالي الناتج المحلي، وصافي الناتج المحلي في المخرج. ويفترض استهلاك كافة السلع المشتراة للاستعمال في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي في إطار الفترة المحاسبية بحيث لا تكون هناك تغيرات في المخزونات بالنسبة إلى إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي. ومن المحتمل أن يكون أو لا يكون هذا الافتراض واقعياً لكن يبدو أنه ضروري للغاية لأن من الصعب تحيل كيف يمكن قياس التغيرات في مخزونات سلع الأسرة المعيشية على أساس منتظم.

٩ - تتناول الفروع التالية أربع قضايا تحتاج لحل من أجل إكمال الحسابات المدرجة في الجدول ١ وهي: تغطية إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي، وتقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي؛ وتحديد الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ واستهلاك رأس المال الثابت. ويوجد تحت كل عنوان استعراض مختصر للقضايا المعنية تتبعه اقتراحات للطرائق العملية للمضي قدماً.

## ثالثاً - تغطية إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي

١٠ - يتم تمييز إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي من الأنشطة غير الإنتاجية عادة بالرجوع إلى معيار الطرف الثالث (أدلر وهاورايليشاين، ١٩٧٨؛ وهيل، ١٩٧٩). فالنوم والاستماع إلى المذياع والعزف على البيانو أنشطة غير إنتاجية لأنه لا يمكن استئجار طرف ثالث لأداء هذه الأنشطة نيابة عن الشخص المعني. وقد لاحظ شادو (١٩٩٣) أن "معيار الطرف الثالث يجب، من ناحية عملية، أن يطبق بالرجوع إلى الممارسة الاجتماعية العادية والمعايير القياسية في اللحظة المعنية. على سبيل المثال، يعتبر غسل الطفل في الحمام أو مساعدة الشخص المعاق على ارتداء ملابسه مثل إنتاج الخدمات، بينما لا يعتبر كذلك غسل الشخص لنفسه أو ارتداء ملابسه، على أساس أن هذه الخدمات لا تقدم عادة من قبل طرف ثالث للكبار الأصحاء" في الوقت الحاضر. ويثير معيار الطرف الثالث بعض مشاكل الحدود أجدرها بالملاحظة ما يتعلق برعاية الأطفال ورعاية الحديقة والحيوانات المدللة. فالعديد من الناس يبتهج بعملية رعاية أطفالهم، أو الاهتمام بحديقتهم، أو تمرين كلابهم لدرجة أنهم لا يفكرون في استئجار شخص آخر للقيام بهذه الأشياء نيابة عنهم كما هي حال قيام هواة العزف على البيانو بدفع أجور لناس آخرين ليعزفوا على البيانو بدلاً عنهم.

١١ - إن مشاكل الحدود من هذا النوع لا تقلل من قيمة معيار الطرف الثالث لكن، كما هي الحال في مواضع أخرى في الممارسة الإحصائية، يستدعي حلها اتخاذ قرارات اعتباطية. تشمل معظم الدراسات رعاية الأطفال والحديقة ضمن إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي (غلدشيث - كلرمونت وبانيوسان - أليزاكيس، ١٩٩٥؛ جاكسون، ١٩٩٦). وتشمل المقترحات التي قدمها المكتب

الإحصائي للجماعات الأوروبية الخاصة بالاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت على "تصنيف للأنشطة" يتضمن العناوين الرئيسية التالية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ١٩٩٤):

- الأنشطة المتصلة بالأغذية؛
- رعاية الأطفال؛
- رعاية الكبار؛
- صنع المنسوجات والعناية بها؛
- ترتيب المسكن وما يجاوره؛
- التشييد، والإصلاح، والصيانة؛
- تدبير الأسرة المعيشية، وشراء اللوازم، وتوفير الخدمات؛
- رعاية الحديقة والحيوانات المدللة؛
- العمل غير السوقي المقدم إلى المجتمع المحلي.

١٢ - أدرجت خدمات النقل (بالدراجة أو السيارة) مع وظيفة ذات صلة مثل شراء اللوازم أو رعاية الأطفال.

١٣ - يشمل العديد من هذه العناوين الرئيسية أنشطة مشمولة في حدود الإنتاج الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ كبنود فرعية. على سبيل المثال، إن "صنع المنسوجات والعناية بها" يتضمن "إنتاج المنسوجات" كما أن "التشييد، والإصلاح، والصيانة" يشمل "تشييد المسكن وتجديده". ويتيح تصنيف الاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت إطاراً عملياً لتحديد تغطية إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي، شريطة استبعاد هذه الأنشطة.

الجدول ١ : استنباط إجمالي وصافي الناتج المحلي شاملاً إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية

نوع الإنفاق	نوع الإنتاج
١ ٢٤٣	المخرج السوقي
١٧١	المخرج للاستعمال الخاص
٥٠٠	الإنتاج الآخر غير السوقي
١٠٠	إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
١ ٠٠٠	إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
١ ٦٤٣	الضرائب (ناقصاً الإعانات) على الإنتاج
١٥٦	- الاستهلاك الوسيط
٣٧٦	- الاستهلاك الوسيط بالنسبة إلى إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
١٠٠	= إجمالي الناتج المحلي
٤٧٦	= إجمالي الناتج المحلي مع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٢٨	- استهلاك رأس المال الثابت
١٠	- استهلاك رأس المال الثابت بالنسبة إلى إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٤١	= إجمالي الناتج المحلي
١ ٨٥٤	= إجمالي الناتج المحلي مع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٢ ٣٥٤	- استهلاك رأس المال الثابت
٢٢٢	- استهلاك رأس المال الثابت بالنسبة إلى إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٨٠	= صافي الناتج المحلي
٢ ٣٥٤	= صافي الناتج المحلي مع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
٢٢٢	= صافي الناتج المحلي
٨٠	= صافي الناتج المحلي مع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي
١ ٦٣٢	
٢ ٠٥٢	



## رابعاً - نوعاً إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية

١٤ - يمكن تقسيم أنشطة إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية المشمولة في تصنيف الاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت إلى تلك الأنشطة التي يؤديها أعضاء الأسرة المعيشية عادة (النوع الأول) وتلك التي يوفرها المنتجون السوقيون (النوع الثاني). وحسبما نوه أدناه، فإن هذا التمييز مفيد لأن له مدلولات بالنسبة إلى طرائق التقييم. وتعتمد كيفية تقسيم أنشطة إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية بين النوعين الأول والثاني على عوامل اجتماعية وثقافية وعلى مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان المنفردة. وفي معظم البلدان، تشمل أنشطة النوع الأول - تلك الأنشطة التي يؤديها أفراد الأسرة المعيشية - معظم الأنشطة المتصلة بالأغذية، وتنظيف المساكن، وتديير الأسرة المعيشية، وشراء اللوازم، ورعاية الحديقة والحيوانات المدللة. ومن المرجح أن تشمل الأنشطة من النوع الثاني - تلك الأنشطة التي يوفرها المنتجون السوقيون - رعاية المرضى والمسنين، وزخرفة المساكن من الداخل، ودهان المساكن، وصيانة محركات السيارات، والسباكة، وإصلاح الأنظمة الكهربائية والأجهزة المنزلية.

## خامساً - تقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية

١٥ - يغطي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بالفعل أنواعاً عديدة من الأنشطة غير السوقية وهناك معايير متفق عليها لتقييم المخرج غير السوقية. وحيثما أمكن، يقيم المخرج غير السوقية بأسعار مخرج سوقية مماثل. "وعندما يتعذر الحصول على أسعار سوقية موثوقة، يجب استعمال ثاني أفضل أسلوب حيث تعتبر قيمة مخرجات السلع أو الخدمات المنتجة للاستعمال الخاص مساوية لمجموع تكاليف إنتاجها، أي مجموع: الاستهلاك الوسيط؛ وتعويضات المستخدمين؛ واستهلاك رأس المال الثابت؛ والضرائب الأخرى (محصوماً منها الإعانات) على الإنتاج" (الفقرة ٦ - ٨٥). وتوصف الطريقة المفضلة في بعض الأحيان بمثابة "نهج المخرج"؛ وثاني أفضل طريقة بمثابة "نهج المدخل".

١٦ - عند استعمال نهج المخرج، يتم الحصول على القيمة المضافة بطرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي المخرج. ثم يطرح استهلاك رأس المال الثابت والضرائب الأخرى (محصوماً منها الإعانات) على الإنتاج من القيمة المضافة للحصول على "المدخل المختلط"، الذي يتألف من تعويضات المستخدمين، واستهلاك رأس المال الثابت، وصافي فائض التشغيل. وعند استعمال نهج المدخل، يكون صافي فائض التشغيل مفقوداً من إجمالي المخرج، والقيمة المضافة، والمدخل المختلط. ويمكن تقدير "فائض التشغيل" بتطبيق معدل العائد على قيمة الأصول الرأسمالية الموظفة، لكن لا يوصى بهذه الطريقة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وهكذا لا يوصى بها فيما يتبع.

١٧ - يلاحظ شادو (١٩٩٢) أن تقييم إنتاج الأسرة المعيشية بالاستناد إلى نهج المخرج قد تمت محاولته في فرنسا والمملكة المتحدة وفنلندا. ففي حالة فرنسا (شادو وفوكيه، ١٩٨١)، اعتبرت خدمات المطاعم والفنادق ماثلة لإنتاج الأسرة المعيشية للوجبات والخدمات الماثلة، وشراء اللوازم، والتنظيف، والترتيب المنزلي، والغسل، وإصلاح السلع المنزلية. وتشمل أنواع المخرج السوقية الأخرى التي يمكن اعتبارها ماثلة لمخرجات إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية كل من خدمات دور الحضانة، وخدمات ماكينات غسل الملابس أو خدمات غسل الملابس، وخدمات صيانة الحدائق، وصيانة السيارات، وزخرفة المساكن من الداخل.

١٨ - استخدمت أحداث المحاولات لتقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية نهج المدخل حيث طبق معدل أجر لتقدير عدد الساعات التي يقضيها أعضاء الأسرة المعيشية في الأنواع المختلفة من إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. ولا ريب أن استعمال نهج المدخل على نطاق واسع يعزى إلى أن استقصاءات استخدام الوقت هي المصدر الرئيسي لمعظم تقديرات إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. تجمع هذه الاستقصاءات المعلومات عن مدخلات العمالة، على سبيل المثال الوقت الذي يقضى في الطبخ أو في غسل الملابس، بدلاً عن المخرجات مثل عدد الوجبات التي تم إعدادها أو كميات الملابس التي تم غسلها. (من ناحية المبدأ، بإمكان هذه الاستقصاءات جمع معلومات عن عدة مخرجات من هذا النوع، وإذا تم ذلك، يصبح من الممكن زيادة استعمال نهج "المخرج" المفضل).

١٩ - استخدمت عدة طرائق لتقييم الوقت الذي يقضى في إنتاج الأسر المعيشية غير السوقية. ويحدد جاكسون (١٩٩٦) قرابة ستة أنواع مختلفة لاحتساب الأجر في ٦٥ دراسة شملها استقصاء قام بإجرائه. وتستخدم إحدى طرائق الاحتساب ما يشار إليه عن طريق الخطأ "تكاليف الفرصة البديلة". هذا الأجر هو الأجر الذي يتقاضاه الشخص مقابل عمله بأجر، أو متوسط معدل الأجر على المستوى القومي في حالة الأشخاص الذين ليست لديهم وظيفة بأجر. وبوضع افتراضات معينة مقيدة غير محتملة بشأن أسواق العمل، يمكن استعمال أجور في العمالة بأجر لتقييم وقت الشخص بمعنى عام لحد ما. غير أنه من أجل تقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية،

لا نحتاج لتقييم عام لوقت الشخص، بل تقييم معين للخدمات التي أنتجها بالفعل. ويمكن إيجاد الأخيرة باختبار طبيعة الخدمات المقدمة بالفعل وقياس الأجور الخاصة بالعمال السوقيين الذين ينتجون نوعاً مماثلاً من الخدمة. والمجموعة البديلة من عمليات الاحتساب التي تسعى لعمل هذا يشار إليها عموماً بنهج "استبدال التكاليف". وتستند الأجور المحتسبة إلى دخول الأفراد الذين يفترض أن يستبدلوا في حدود المعقول، على أساس سوقي، الخدمات غير السوقية التي تنتجها الأسرة المعيشية.

٢٠ - توجد نقطتنا خلاف بين مساندي نهج "استبدال التكاليف". أولاً، يوجد خيار بين استعمال أجور منتج خدمات متخصص، مثل الطباخ أو العامل في مكان غسل الملابس أو منظف النوافذ، أو أجور مستخدم يؤدي كافة المهام أو مدبرة منزل مستأجرة لأداء نطاق واسع من الواجبات المنزلية. بإمكان مناصري النهج الأخير المجادلة بأن العمل الذي يؤديه أفراد الأسرة المعيشية بمثل عمل مدبرة المنزل العمومية وأن الخدمات التي يقدمونها بشكل عام من نوعية متدنية من مستوى الخدمات التي بإمكان فريق من العمال المتخصصين تقديمها. وحتى لو كانت الجودة بنفس المستوى العالي، من الواضح أن العمال المتخصصين أكثر إنتاجية من أعضاء الأسرة المعيشية لأن لديهم خبرة أكثر في العمل ولديهم الأدوات المتخصصة في العادة التي لا يتحمل الهواة تكاليف شرائها أو يحتاجون لتدريب على استعمالها بفعالية.

٢١ - ونقطة الخلاف الثانية هي: هل يتعين تخفيض معدلات الأجر السوقي المستخدم لتقييم العمالة المحتسبة بطرح الضرائب، وتكاليف (رسوم) الضمان الاجتماعي ومساهمات أرباب العمل في خطط الضمان الاجتماعي؟ إن قواعد نظام الحسابات القومية واضحة بالنسبة إلى هذه النقطة. إذا استخدم نهج المدخل لتقييم المخرج غير السوقي، يتعين تقييم مدخلات العمالة بمثابة تعويضات للمستخدمين، أي هي إجمالي ضريبة الدخل والتكاليف الأخرى التي تشمل مساهمات أرباب العمل في خطط الضمان الاجتماعي. ويوفر هذا النهج مقياساً صحيحاً لتكاليف الفرصة البديلة الخاصة بمدخلات العمالة، أي الدخل الضائع نتيجة اتخاذ القرار الخاص بالإنتاج للاستهلاك الخاص بدلاً عن تأجير نفسه للقيام بإنتاج خدمات على أساس سوقي. كما أنه يضمن تقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي على أساس قابل للمقارنة مع الإنتاج السوقي.

٢٢ - وتمشياً مع إرشادات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، يوصى هنا، بقدر الإمكان، بتقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي بأسعار مخرج سوقي قابل للمقارنة. غير أنه من المدرك أن استقصاءات استخدام الوقت، التي هي المصدر المعتاد لمعلومات إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي، تفضل جمع معلومات عن مدخلات العمالة بدلاً عن مخرجاتها. ويعني هذا، من ناحية عملية، أن من النادر استعمال نهج المخرج، وفي معظم البلدان، يلزم تقييم إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي باستعمال نهج المدخل. وبالنسبة إلى الأنشطة من النوع الأول، التي قلما تقدم على أساس سوقي، تم اقتراح استعمال معدلات الأجر السوقي الخاص بمدبرة المنزل العمومية لتقييم الوقت الذي يقضى في هذه الأنشطة. وبالنسبة إلى الأنشطة من النوع الثاني، حيث هناك خيار واقعي بين استئجار شخص متخصص أو أداء العمل من قبل الشخص نفسه، يقترح تقييم الوقت الذي يقضى بالرجوع إلى معدلات الأجر السوقي المقدمة إلى الشخص الأخصائي المناسب. غير أنه نظراً لأن العمال المتخصصين، والمرضين، والسباكين، والمزخرفين، وداهني المنازل، وميكانيكي السيارات، الخ. من الأرجح أن يكونوا أكثر إنتاجية وينجزوا العمل بسرعة أكبر من أعضاء الأسرة المعيشية، يلزم تعديل معدلات أجور الأخصائيين إلى أدنى بنسبة مئوية كبيرة. ويكون من غير الواقعي عادة تقييم الوقت الذي يقضى في الأنشطة من النوع الثاني بأكثر من ٧٠ في المائة من معدل السوق بالنسبة إلى العامل المختص ومن المحتمل أن تكون نسبة ٥٠ في المائة ملائمة أكثر.

## سادساً - تحديد الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

٢٣ - في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، تصنف كافة السلع (بخلاف المساكن) وكافة الخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية بمثابة إنفاق على الاستهلاك النهائي. وعند وضع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي داخل حدود الإنتاج، يجب اعتبار الإنفاق على بعض هذه السلع والخدمات كاستهلاك وسيط، أي كمدخلات في عملية الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يلزم إعادة تصنيف الإنفاق على بعض السلع كمشتريات أصول ثابتة وتخصيصه إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ويستخدم تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ لتصنيف إنفاق الأسرة المعيشية. ويتناول هذا الفرع بعض المشاكل المتصلة باستخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لتقسيم إنفاق الأسرة المعيشية إلى ثلاثة بنود حسبها هو مطلوب الآن، كالتالي:

(أ) السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك النهائي؛

(ب) السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك الوسيط المستعمل في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقي؛

(ج) إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الأصول المستعملة في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية.

٢٤ - يميز تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض بين الخدمات من ناحية وبين ثلاثة أنواع من السلع من ناحية أخرى: السلع غير المعمرة، والسلع شبه المعمرة، والسلع المعمرة. ويمكن استعمال فئة "السلع المعمرة" لتحديد المرشح منها للتصنيف بمثابة تكوين رأس المال الثابت. لا ريب أن كافة السلع المعمرة لا تصنف تلقائياً في بند إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ وسيبقى بعضها في بند الاستهلاك النهائي لأنها لم تستخدم في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. وفي بعض الأحيان تخصص السلعة بأكملها إلى الاستهلاك النهائي - جهاز التلفزيون أو البيان على سبيل المثال - لكن في حالات أخرى سيكون من الضروري تقسيم الإنفاق على السلع المعمرة بين الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال. ومن المحتمل أن تكون السيارات المشكلة الرئيسية هنا؛ فهي تستخدم في السفر إلى العمل أو لمشاهدة مباراة كرة القدم بالإضافة إلى إنتاج منتج الأسرة المعيشية غير السوقية، على سبيل المثال للذهاب إلى الحانوت أو أخذ الأطفال إلى المدرسة.

٢٥ - يثير تخصيص السلع والخدمات إلى الاستهلاك الوسيط مشاكل مماثلة نظراً لطبيعة الاستخدام المتعدد الأغراض للعديد من البنود. على سبيل المثال، من الواضح أن الإنفاق على حفاظات الأطفال يمثل نفقات وسيطة في إنتاج خدمات رعاية الأطفال، لكن من المحتمل أن يكون الإنفاق على الصابون والشامبو إنفاقاً فئائياً إذا استعمل لتنظيف الفرد المعني، أو استهلاكاً وسيطاً إذا استعمل لتنظيف الطفل أو الشخص المعاق.

٢٦ - من المهم عدم المغالاة في الصعوبات في توزيع إنفاق الأسرة المعيشية إلى فئات جديدة للاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. وقد أوضح آيرمنغر (١٩٨٩) كيفية عملها في جداول مدخلات - مخرجات إنتاج الأسرة المعيشية في أستراليا. ويمكن توزيع العديد، ومن المحتمل معظم، إنفاق الأسرة المعيشية في فئاته الملائمة بشكل لا يشوبه الغموض؛ ومن الواضح أن تخصيص الإنفاق على معظم بنود الأغذية وكافة منتجات التنظيف الخاصة بالأسرة المعيشية يدرج في الاستهلاك الوسيط في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية، ومعظم الإنفاق على الملابس هو استهلاك فئائياً، وأن الإنفاق على معدات المطبخ وماكينات الغسيل يخصص بأكمله إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت. وحيثما يلزم تقسيم البنود بين فئتين أو أكثر، يجوز في كثير من الأحيان توفر المعلومات من استقصاءات استخدام الوقت أو مصادر أخرى. وإذا أخفق كل شيء آخر، يتعين استخدام التقسيم اعتباطياً - بنسبة ٥٠/٥٠، و٩٠/١٠. الخ. وتستخدم هذه التقريبات في مواضع أخرى في الحسابات القومية في العديد من البلدان.

## سابعاً - استهلاك رأس المال الثابت

٢٧ - استهلاك رأس المال الثابت هو الانخفاض في قيمة مخزون الأصول الثابتة من فترة محاسبية إلى الفترة التي تليها. يلزم الاستهلاك من أجل تقدير إجمالي مخرج إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية عند تقديره بنهج الدخل. وبشكل أعم، يلزم استهلاك رأس المال الثابت للتحرك من مفاهيم الإجمالي إلى مفاهيم الصافي الخاصة بالمنتج، والدخل، والادخار. وتستمد تقديرات استهلاك رأس المال الثابت عادة بالحصول أولاً على تقدير المخزون الخاص بالأصول الثابتة من خلال طريقة الجرد المستمر ثم تطبيق بعض المعادلات البسيطة، مثل الاهتلاك الخطي أو الرصيد المتناقص، لوصف الفقدان في قيمة الأصول على مدى عمرها المتوقع. وتولد طريقة الجرد المستمر تقديرات مخزون الأصول بتراكم الاستثمارات السابقة وتقاعد الأصول عند بلوغ نهاية عمرها النافع. ولأساليب طريقة الجرد المستمر تاريخ طويل ولا تبدو هناك مشاكل في تطبيقها من أجل تقدير استهلاك رأس المال الثابت بالنسبة إلى هذه الفئة الجديدة من الأصول الرأسمالية اللازمة لقياس إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. وعلى الأقل تقدر إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الولايات المتحدة) بانتظام مخزون السلع الاستهلاكية المعمرة باستخدام طريقة الجرد المستمر، ومن المعروف أن دولاً أعضاء أخرى أجرت تقديرات تجريبية في السنوات الأخيرة.

## ثامناً - ملخص المقترحات

٢٨ - إن الحسابات التابعة الخاصة بإجمالي وصافي الناتج المحلي التي جرى فيها توسيع حدود الإنتاج لتشمل إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية تمثل إضافة مفيدة إلى الحسابات القومية القياسية التي تستبعد هذا النوع من الإنتاج.

٢٩ - يتيح "تصنيف الأنشطة" الذي اقترحه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالنسبة إلى الاستقصاء الأوروبي لاستخدام الوقت إطاراً عملياً لتحديد إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية.

- ٣٠ - من المفيد لأغراض التقييم تقسيم أنشطة إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية إلى تلك الأنشطة التي يندر أن تتوفر على أساس سوقي (النوع الأول) وتلك التي هي خيار صادق بين استئجار منتج متخصص أو تنفيذ العمل شخصياً (النوع الثاني).
- ٣١ - إذا توفرت المعلومات عن مخرجات الخدمة التي تنتج في إطار إنتاج الأسرة المعيشية، يتعين استخدام أسعار المخرجات المماثلة التي تنتج على أساس سوقي لتقييم إجمالي مخرج إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. ومن الناحية العملية، تشير البيانات الأساسية عن إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية عادة إلى مدخلات العمالة، حتى يلزم إجراء التقييم بشكل عام باستعمال نهج المدخل.
- ٣٢ - بالنسبة إلى الأنشطة من النوع الأول، يتعين تقييم مدخلات العمالة باستخدام متوسط معدلات التعويض التي تتقاضاها مديرة المنزل أو المستخدم المنزلي للأغراض العامة. وبالنسبة إلى الأنشطة من النوع الثاني، يتعين تقييم مدخلات العمالة بنسبة مئوية (قد تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٧٠ في المائة) من معدلات أجور العمال المختصين.
- ٣٣ - وبالنسبة إلى النوعين من أنواع إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية، يتعين أن تكون معدلات التعويض التي تستخدم لتقييم مدخلات العمالة هي إجمالي ضرائب الدخل والتكاليف (الرسوم) الاجتماعية وأن تتضمن مساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي.
- ٣٤ - يوفر تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض نقطة بداية طيبة لتحديد هذه الأجزاء من مشتريات الأسرة المعيشية من السلع والخدمات التي يلزم إعادة تصنيفها إما بمثابة استهلاك وسيط وإما بمثابة تكوين رأس مال لإنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية. وتسبب السلع والخدمات المتعددة الاستخدامات بعض الصعوبات في عملية إعادة التصنيف هذه، لكن بالإمكان تصنيف معظم السلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية بشكل مبهم في واحدة من ثلاث فئات: الاستهلاك الفردي، والاستهلاك الوسيط، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- ٣٥ - ويمكن تقدير استهلاك رأس المال الثابت فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية المستخدمة في إنتاج الأسرة المعيشية غير السوقية بنموذج الجرد المستمر.

## المراجع

- Adler, H.J. and A. Hawrylyshyn (1978), "Estimates of the value of household work, Canada, 1961 and 1971", *The Review of Income and Wealth*, (December).
- Aldershoff, D. (1983), "Household production in different household types", Paper presented at the Conference on the Economics of the Shadow Economy, University of Bielefeld, Germany, (October).
- Australian Bureau of Statistics (1990), "Measuring unpaid household work: Issues and experimental estimates", Information Paper, Catalogue No. 5236.0. (February).
- Braathaug, A-L. (1991), "Value added in household", Statistisk Sentralbyra, Paper presented at the Meeting of National Accounts Experts, OECD, Paris, France, (July).
- Chadeau, A. and A. Fouquet (1981a), "Peut-on mesurer le travail domestique?", *Economie et Statistique*, No. 136, INSEE, Paris, France, (September).
- Chadeau, A. and A. Fouquet (1981b), "Le travail: essai de quantification", *Archives et Documents*, No. 32, INSEE, Paris, France, (August).
- Chadeau, A and C. Roy (1986), "Relating households' final consumption to household activities; substitutability or complementarity between market and non-market production", *The Review of Income and Wealth*, No. 4, (December).
- Clark, Colin (1958), "The economics of housework", *Bulletin of the Oxford Institute of Statistics* (May).
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank, *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C., 1993.
- Goldschmidt-Clermont, L. (1990), "Economic measurement of non-market household activities-Is it useful and feasible?" *International Labour Review*, Vol. 129, No. 3.
- Goldschmidt-Clermont, L. and E. Pagnossin-Aligisakis, (1995) "Measures of unrecorded economic activities in fourteen countries", Human Development Report Office, UNDP, New York, USA.
- Hill, T.P. (1979), "Do-it-yourself and GDP", *The Review of Income and Wealth*, No. 1 (March).
- INSEE (1987), "Time-use in France in 1985-86", *Premiers Résultats*, No. 100, (October).
- Ironmonger, D. and E. Sonius (1989), "Household Productive Activities" in D. Ironmonger (ed.) *Households Work*, Allen and Unwin, Australia.
- Ironmonger, D. (1996) "Time-use and Satellite Accounts for Modelling the Household Economy", paper prepared for the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer, Norway.
- Jackson, C. (1996) "National Studies of the Value of Unpaid Work: a Comparison of Methods", paper prepared for the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer, Norway.
- Kende, P. (1975) "Vers une évaluation de la consommation réelle des ménages", *Revue Consommation*, No. 2, CREDOC, Paris, France.
- Lützel, H. (1989), "Household production and national accounts", *Statistical Journal of the United Nations*, ECE6, IOS Press.
- Mitchell, W., W.I. King, F.R. Macaulay and C.W. Knauth (1921), *Income in the United States: its Amount and Distribution, 1909-1919*, National Bureau of Economic Research.
- Murphy, M. (1978), "The value of non-market household production: opportunity cost versus market cost estimates", *The Review of Income and Wealth*, (September).

- Murphy, M. (1982), "Comparative estimates of the value of household work in the United States for 1976", *The Review of Income and Wealth*, (March).
- Nordhaus, W. and J. Tobin (1972), *Is Growth Obsolete?*, National Bureau of Economic Research.
- Rormose-Jensen, P. (1996), "A Welfare Indicator for Denmark including Household Work and Leisure", paper prepared for the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer, Norway.
- Schettkat, R. (1985), "The size of household production: methodological problems of estimates for the Federal Republic of Germany in the period 1964 to 1980", *The Review of Income and Wealth*, (September).
- Statistics Canada (1991), "Estimating the value of household work in Canada", Paper presented at the Meeting of National Accounts Experts, OECD (July).
- Suviranta, A. (1982), "Unpaid housework: time-use and value". *Housework Study, Part VIII*, Ministry of Social Affairs and Health, Helsinki, Finland.
- Walker, K. and W.H. Gauger (1973), "Time and its dollar value in household work", *Family Economics Review*.
- Weinrobe, M (1974), "Household production and national production, and improvement of the record", *The Review of Income and Wealth*, (March).
- Zick C.D. and W.K. Bryant (1985), "Income distribution implications of rural household production", *American Journal of Agricultural Economics*, (December).

## الحواشي

<sup>١</sup> المؤلف هو أحد أعضاء جهاز موظفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تعكس هذه الدراسة آراءه الخاصة وليس آراء المنظمة. والمؤلف ممنون للاقتراحات المفيدة التي تلقاها من الزملاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بمن فيهم بول ماك كارثي وسبو فاريونان، وعلى وجه الخصوص آن شاداي التي قدمت إسهامات هامة في هذا المجال. غير أنه لا أحد من هؤلاء الناس يتفق بالضرورة مع كافة توصيات واستنتاجات هذه الدراسة.





# نحو تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة لأغراض دراسة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي في أطر الحساب التابع

ماري شامي

رئيس قسم التصنيف الإحصائي، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة،  
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

أنجيلا مي

خبير معاون، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

## أولاً - المقدمة

١ - سعى عدد من المبادرات الدولية لجذب الانتباه إلى مجالات اهتمام تستدعي المزيد من التطوير النظري والإحصائي، مثل دور القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وقياس العمل دون أجر، والمزيد من تطوير الخدمات الإحصائية ومفاهيم استخدام الوقت. وجرى لفت الانتباه إلى هذه المجالات المثيرة للاهتمام لأن نظريات سائدة تنادي بأن الناس أكثر إنتاجية بقدر كبير مما قد يعكسه الإطار المركزي الحالي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وأجدرها بالملاحظة عدم الاعتراف ببعض أنواع الخدمة المقدمة في نظام الحسابات القومية.

٢ - بينما تمت تغطية إنتاج السلع للحساب الخاص تغطية كاملة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، لم تتم تغطية إنتاج الخدمات للحساب الخاص على الإطلاق، باستثناء حالتين: (١) إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص على أيدي المالكين - الساكنين، و(٢) الخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها خدم يدفع لهم أجر (انظر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ١٨ ج)). ويقتصر إنتاج الخدمات في نظام الحسابات القومية على الأنشطة التي يمكن لوحدة تنفيذها لمنفعة وحدة أخرى، وبالتالي تجعل من الممكن تقسيم العمالة وظهور الأسواق (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ٩). ويزيل هذا الوضع من نظام الحسابات القومية، على سبيل المثال، كافة إنتاج الخدمات المنزلية والشخصية، بخلاف تلك التي تنتج عن طريق توظيف خدم يدفع لهم أجر. كما يستبعد الاعتراف بكافة الخدمات التي يقدمها الفرد لاستهلاكه الخاص.

٣ - نقترح في هذه الدراسة تطوير تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة لكي يتيح أداة قياسية لقياس إنتاج السلع والخدمات المنتجة من خلال الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية. والفرضية الأساسية لهذه الدراسة هي أنه رغم احتمال اختلاف الترتيبات والأغراض الخاصة بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي، واحتمال تنفيذه في مواقع مختلفة، من المحتمل أن تكون الأنشطة نفسها مماثلة، إن لم تكن متطابقة في ميزاتها. ويتيح التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة قاسماً مشتركاً لدراسة الأنشطة الاقتصادية واجتماعية تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات.

٤ - يوجد تحول في اهتمام بعض الاقتصاديين بعيداً عن قياس وتحليل إنتاج السلع المادية على نحو مقصور، إلى زيادة الاهتمام بإنتاج الخدمات (مجموعة فوربورغ، ١٩٩٥ و ١٩٩٦؛ وغولدفينغر، ١٩٩٧). ونتج عن الاهتمام بنمو وتنمية قطاع الخدمات حاجة لمزيد من تطوير دراسة مفاهيم وتصنيفات لاقتناصه (هيل، ١٩٩٨). وتزايد الاعتراف ببعض الخدمات المنتجة من خلال النشاط الاقتصادي. غير أن الخدمات التي تنتج وتوزع من خلال الأنشطة للحساب الخاص ما تزال مهملة لحد كبير في نظام الحسابات القومية، وتظل الخدمات المنتجة من خلال نشاط تم ترتيبه اجتماعياً غير معروفة، في الأساس بسبب إنتاجها خارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. ولا يوجد تصنيف قياسي لمقارنة الخدمات المنتجة من خلال نشاط اقتصادي والخدمات المنتجة من خلال نشاط تم ترتيبه اجتماعياً. غير أننا نقول إن بالإمكان تطوير تصنيف موحد للأنشطة استناداً إلى العمل القائم، وإن الوحدة الإحصائية المشتركة لمقارنة هذه الأنشطة هي استخدام الوقت.

٥ - تم الآن إدراك أهمية الخدمات بالنسبة إلى النمو الاقتصادي. ونوهت نشرة أصدرتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال إلى أن "الخدمات" (في القطاعين الخاص والعام على حد سواء) تمثل ما يتراوح بين نصف وثلثي مجمل الإنتاج في البلدان الصناعية، وبين الثلث والنصف في البلدان النامية (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ١٩٩٦، الصفحة ٨). ونتج عن هذا التحول في التركيز على الخدمات في زيادة الاهتمام المنهجي بما كان يشير إليه الاقتصاديون تقليدياً بعبارة "الفئة المتبقية" من الإنتاج. وتوصف ثلاثة أسباب للنمو في مجال الخدمات: (١) زيادة تعقيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والحاجة إلى خدمات توفر المعلومات، والخبرات، والمشورة؛ و(٢) زيادة الاهتمام بالحاجة إلى تخفيض عوامل المخاطر وإلى خدمات تنظيمية بالنسبة إلى الصحة، والسلامة، وحماية البيئة؛ و(٣) تصور قصر الوقت نتيجة لتزايد الاعتماد على الخدمات التي توفر الوقت (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ١٩٩٦، الصفحة ٨).

٦ - بالإضافة إلى التحول في تركيز بعض الاقتصاديين على الخدمات، انتقلت النماذج الاجتماعية بشكل متزايد بعيداً إلى حد كبير من أهداف الرفاهة التي تستهدف الأشخاص "الاحتاجين" للتعويض الاقتصادي، وانتقلت إلى الغايات المستهدفة للحفاظ على مستويات نشاط ومشاركة الناس في أدوارهم كمنتجين ومستهلكين للخدمات على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي بل زيادتها. وتتجه حالياً النماذج الاجتماعية في كثير من الأحيان لتشمل وصف الناس حسب ترتيباتهم الاجتماعية، ومستويات النشاط، ودرجات المشاركة في الإنتاج، وتقديم الخدمات واستهلاكها (انظر دي جونغ، ١٩٩٣؛ وإيتزوي، ١٩٩٣). ويتوازي هذا التحول في النظرية الاجتماعية مع التحول في النظرية الاقتصادية التي تمضي أبعد من عزو الأهمية إلى إنتاج السلع المادية (أو الصناعات التحويلية) إلى تزايد الاحترام والاهتمام العلمي بالدور الذي يلعبه إنتاج الخدمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (غولدفينغر، ١٩٩٧).

٧ - ليس من السهل مقارنة النشاط الاقتصادي مع النشاط الاجتماعي من خلال مقارنة تقدير الأسعار أو دراسة المعاملات الاقتصادية. ويعزى ذلك إلى أن معظم الأنشطة الاجتماعية تنفذ دون أجر. غير أن من الممكن إجراء مقارنات موضوعية من خلال تحليل مقارن لاستخدام الوقت. وقد تصنف دراسات استخدام الوقت وتحدد كمية الوقت المخصص لكافة أنواع الأنشطة الإنتاجية، والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. كما بإمكان دراسات استخدام الوقت مقارنة السلع والخدمات المنتجة حسب كمية الوقت المقضي في أنشطة معينة من أجل إنتاجها. وفي التصنيف الموحد لكافة الأنشطة المقترح، لا يكون التمييز بين النشاطين الاقتصادي والاجتماعي صريحاً في التصنيف. ويتم هذا التمييز بإضافة متغيرات إضافية، أو أبعاد، إلى بيانات النشاط، تصف ما إذا كان تنفيذ هذه الأنشطة اقتصادياً أو اجتماعياً، والوقت المستثمر أو المقضي في تنفيذها.

٨ - ومن أجل إجراء هذا التحليل، ومن أجل الحفاظ على سلامة العمل القائم، وفصل العمل الذي أنجز بالفعل في تصنيف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يتعين تنقيح التصنيفات الدولية من أجل تقييم قدرتها مجتمعة على تغطية النطاق الكامل للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى مجمل إنتاج السلع والخدمات. ونعرف مجمل الإنتاج بأنه مجموع الإنتاج الاقتصادي داخل الحدود العامة للإنتاج في نظام الحسابات القومية والإنتاج الاجتماعي خارج الحدود العامة لنظام الحسابات القومية. وكخطوة أولى، نقترح استعراض تصنيفين دوليين رئيسيين: واحد اقتصادي، هو التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الأمم المتحدة، ١٩٩٠)، والآخر اجتماعي، هو التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٧) لإمكاناتهما إعداد تصنيف مشترك، التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة، يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات. ونقترح دراسة التصنيف المركزي للمنتجات لإمكاناته وصف وتصنيف نطاق واسع من السلع والخدمات التي تنتج من خلال أنشطة وترتيبات اجتماعية، بالإضافة إلى تلك المعترف بها بالفعل على أنها منتجة من خلال أنشطة وترتيبات اقتصادية.

٩ - ونعتقد أن مجالات الاهتمام التي من الأرجح أن يتم تناولها باستفاضة هي مجالات أنشطة خدمات المجتمع المحلي، وأنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية (المبينة في الهيكل العام للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية تحت الفرعين ٨ و٩) وتلك الخاصة بخدمات المجتمع المحلي والخدمات الاجتماعية والشخصية المنتجة في التصنيف المركزي للمنتجات (تحت الفرع ٩). غير أن الاستفاضة في التصنيف لا تقتصر على هذه الأنواع من الأنشطة والخدمات. يبين الجدول ١ مثلاً إيضاحياً لبعض المجالات الأخرى في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات التي من المحتمل أن تكون مفيدة لتصنيف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومنتجاتها (الخدمات).

١٠ - وفي جزء لاحق في الدراسة، سنناقش أن الأنشطة نفسها الموصوفة كأنشطة اقتصادية في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ماثلة للأنشطة الموصوفة على أنها أنشطة اجتماعية في التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق، أي،

الصيد البري، والصيد البحري، وإعداد وتجهيز الأغذية، وصنع الملابس، وصنع الأثاثات، وإصلاح وصيانة السيارات، والمشاركة في عضوية المنظمات، والمشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية، الخ. ويمكن وصف جميع هذه الأنشطة على أنها أنشطة تنتج عنها سلعاً وخدمات، حتى عندما تنفذ خارج إطار الترتيبات والمعاملات الاقتصادية.

## ثانياً - المضي أبعد من حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية

١١ - في هذه الدراسة، لا ننادي بتوسيع حدود نظام الحسابات القومية لتشمل كافة الإنتاج العام، ثم توسيعها أكثر لتشمل كافة الخدمات المنزلية والشخصية المنتجة للحساب الخاص، ثم توسيعها أكثر لتشمل كافة الأنشطة البشرية الأساسية مثل الأكل، والشرب، والنوم، وممارسة التمرينات الرياضية الخ. على وجه التحديد الأنشطة التي تؤدي إلى إنتاج خدمات تعتبر في نظام الحسابات القومية أنه "تعتبر على أي شخص أن يكلف (يستأجر) شخصاً آخر للقيام بما نيابة عنه" (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ١٦). غير أننا ننادي بأن يشمل الإنتاج داخل وخارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية جميع هذه الأنشطة، وبالتالي تصنيفها في تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات، في المعنى الأوسع للمصطلح. وتبقى عدة أسئلة حرجة: ما الذي يقع خارج حدود نظام الحسابات القومية وماذا تنتج الأنشطة الاجتماعية؟

١٢ - إن نظام الحسابات القومية إطار "يوفر سجلاً شاملاً ومفصلاً للأنشطة الاقتصادية المعقدة التي تدور في اقتصاد ما" (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ١ - ١). وقد أعد هيكل نظام الحسابات القومية لرصد النظام الاقتصادي في البلد المعني. بالتعريف، إن ما يقاس هو الإنتاج الاقتصادي.

١٣ - يعرف نظام الحسابات القومية الإنتاج العام بأنه "نشاط يضطلع به تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل الأيدي العاملة ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع أو الخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية وتمتلك أية سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى دفعات أو تعويض مقابل الخدمات المقدمة." (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ١٥). إحدى الوحدات المؤسسية الهامة التي يعترف بها نظام الحسابات القومية هي وحدة الأسرة المعيشية.

الجدول ١ : أمثلة إيضاحية لرموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات يمكن أن تكون مفيدة لتصنيف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومنتجاتها ذات الصلة

الخدمات	الأنشطة الاقتصادية
التصنيف المركزي للمنتجات، تنقيح ١	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، تنقيح ٣
خدمات الصيد	٨٦١٣٠ ٠١٥٠ الصيد البري، ونصب الفخاخ، وإكثار الطرائد، شاملاً أنشطة الخدمات ذات الصلة
خدمات صيد الأسماك	٨٦١٥٠ ٠٥٠٠ صيد الأسماك، وتشغيل أحواض تفرخ الأسماك والمزارع السمكية، أنشطة الخدمات المتصلة بصيد الأسماك
خدمات تصنيع الأغذية والمشروبات	٨٦٣١١ ١٥١ إنتاج، وتجهيز، وحفظ اللحوم، والأسماك، والفواكه، والخضر والزيت، والدهون
خدمات تصنيع الأغذية والمشروبات	٨٦٣١١ ١٥٤ صنع منتجات أغذية أخرى
خدمات تصنيع الملابس	٨٦٣٢٢ ١٨١٠ صنع الملابس، باستثناء القراء
خدمات تصنيع أخرى، باستثناء منتجات اللحوم، والماكينات، والمعدات	٨٦٣٩٠ ٣٦١٠ صنع الأثاث
خدمات صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات	٨٧١٤١ ٥٠٢٠ صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات
خدمات إصلاح السلع الأخرى	٨٧٢ ٥٢٦٠ إصلاح السلع الشخصية والمنزلية
الخدمات المهنية، والعلمية، والفنية الأخرى	٨٠ ٧٢ الحاسوب والأنشطة ذات الصلة
خدمات التعليم	٩٢ ٨٠ التعليم
الخدمات الصحية والاجتماعية	٩٣ ٨٥ الصحة والعمل الاجتماعي
خدمات المنظمات ذات العضوية	٩٥ ٩١ أنشطة المنظمات ذات العضوية غير المصنفة في موقع آخر
الخدمات الترفيهية، والثقافية، والرياضية	٩٦ ٩٢ الأنشطة الترفيهية، والثقافية، والرياضية

١٤ - أدناه تلخيص لحدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية الأكثر تقييداً (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١٨):

- إنتاج أية سلعة أو خدمة تورد، أو يعتزم توريدها، إلى وحدات غير الوحدات التي أنتجتها؛
  - إنتاج أية سلعة للحساب الخاص يحتفظ بها منتجوها لاستهلاكهم النهائي الخاص أو لتكوين رأس المال؛
  - إنتاج خدمات الإسكان للحساب الخاص على أيدي المالكين - الساكنين والخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها خدام يدفع لهم أجر.
- ١٥ - إن إنتاج الخدمات المنزلية والشخصية للحساب الخاص على أيدي أفراد أسرة معيشية لاستهلاكهم النهائي الخاص استبعد تقليدياً من الإنتاج المقيس في الحسابات القومية، وهو يشمل خدمات مثل:
- تنظيف وزخرفة وصيانة المساكن التي تسكنها الأسر المعيشية؛
  - تنظيف وصيانة السلع المعمرة وغيرها من السلع التي تمتلكها الأسرة المعيشية، بما في ذلك السيارات التي تستعمل لتلبية احتياجات الأسرة؛
  - إعداد وجبات الطعام وتقديمها؛
  - رعاية الأطفال وتدريبهم وتعليمهم؛
  - رعاية المرضى والعاجزين وكبار السن؛
  - نقل أفراد الأسرة المعيشية أو سلعهم (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرات ٦ - ١٨ لغاية ٦ - ٢٠).

١٦ - استبعدت أيضاً خدمات مثل العمل التطوعي الاجتماعي والأنشطة الترفيهية. كما استبعدت الأنشطة الشخصية المتصلة بالحياة اليومية لأن نظام الحسابات القومية يعتقد أنها أنشطة "يُعذر على أي شخص أن يكلف شخصاً آخر القيام بها".

١٧ - إن الأنشطة الموصوفة في نظام الحسابات القومية بمثابة إنتاج للحساب الخاص، يمكن القول بأن من الصعب إدماجها في نظام الحسابات القومية لأن ذلك يتطلب خبراء اقتصاديين "لإحساب قيم لمخرجات الخدمات المنزلية والشخصية في إطار الأسرة المعيشية، وللدخول والنفقات المرتبطة بإنتاجها" (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ٢٢). ورغم مواجهة جميع هذه الصعوبات، عرّف نظام الحسابات القومية حدوداً واضحة تشمل إنتاج كافة السلع حتى عندما لا يعرف ما إذا كانت السلع المنتجة سيكون مصيرها السوق أو الاستخدام الخاص، وبأي نسب (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٦ - ٢٤). وفي القابل، لم تبلغ الخدمات هذا الوضع بعد باستثناء خدمات الإسكان للحساب الخاص على أيدي المالكين - الساكنين والخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها خدم يدفع لهم أجر (نظام الحسابات القومية، الفقرات ٦ - ٢٦ لغاية ٦ - ٢٩).

١٨ - من المعترف به على نطاق واسع أن الناس قد يكونون منتجين خارج حدود الإنتاج الاقتصادي الخاصة بنظام الحسابات القومية. يصف النشاط الاجتماعي إنتاج السلع والخدمات من خلال اتفاقات اجتماعية غير موصوفة أو مشمولة في إطار نظام الحسابات القومية. ويشمل الإنتاج الاجتماعي إنتاج سلع وخدمات مرتبة اجتماعياً لازمة للبقاء الصحي للناس ورفاهيتهم، ولصيانة ومساندة بيئتهم. وتشمل أهداف النشاط الاجتماعي المشاركة التامة من قبل أفراد الأسرة المعيشية في الأنشطة الأساسية للحياة اليومية (خدمات الرعاية الشخصية)، خدمات الصحة والتعليم، وخدمات المجتمع المحلي (خدمات مشاركة المجتمع المحلي)، بالإضافة إلى المشاركة التامة في مجالات اقتصادية تنطوي على إنتاج سلع وخدمات (خدمات مشاركة قوة العمل بشكل صحي وإنتاجي). ويترتب على منتجات الأنشطة الاجتماعية إلى حد كبير، لكنها لا تقتصر على، إنتاج خدمات ذات أهداف عريضة، مثل العمر الطويل، والصحة القوي، والناس القادرين والمسؤولين؛ والمغذيات التي توزع على كافة الأشخاص على نحو فعال وعادل؛ وحسن توزيع التحصيل التعليمي والمشاركة فيه؛ وترتيبات المعيشة الآمنة؛ والمشاركة التامة في إجراءات الصحة الوقائية وفي التخطيط الحكومي (التصويت والتمثيل في الحكومة)، وفي المسؤوليات الأسرية والمدينة.

١٩ - ظلت المقترحات الجارية لقياس "الاقتصاد غير الملموس" الخاص بالخدمات إلى حد كبير داخل حدود الإنتاج الاقتصادي، ويتم التقييم وتحديد الكميات على أساس نقدي (غولدينغ، ١٩٩٧). في هذا السياق، إن الخدمات المنتجة والمبيعة في السوق لتكملة أنشطة شخصية يومية مثل إعداد الأغذية، وتنظيف المنزل أو الغرف والمباني، وإصلاح الأشياء، وغسل الملابس، وقص الشعر على سبيل المثال، ينظر إليها كجزء من القطاع الاقتصادي، ودخل حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. غير أنه عند إنتاج هذه الخدمات ذاتها من خلال الترتيبات الاجتماعية الخاصة بالأسر والمجتمعات المحلية لا ينظر إليها كجزء من القطاع الاقتصادي، ولا يتعين إدراجها في حدود نظام الحسابات القومية. ولا يمكن قياسها على نحو مباشر بأسعار المعاملة (نظراً لأنها لا تنطوي على نقود بشكل مباشر)، مع أنه قد ينتج عنها منتجات خدمات مماثلة. ومع ذلك، لا يعني هذا أنه لا يجوز قياسها أو تقييمها كإسهام هام في مجمل إنتاج السلع والخدمات.

٢٠ - تقم الأطر الاجتماعية الأنشطة الإنتاجية الواقعة خارج حدود نظام الحسابات القومية، وأجدها بالملاحظة، أنشطة الرعاية الشخصية والحياة اليومية مثل العناية بالأشياء اليومية والأجهزة المنزلية؛ وتوريد الضروريات والعناية بها؛ والأعمال المنزلية الروتينية؛ والعناية بالمساكن؛ والعناية بأفراد الأسرة المعيشية أو الأسرة؛ والاهتمام بالملكات، والنباتات، والحيوانات، والجوانب الأخرى الخاصة بالصيانة اليومية والإصلاح، والغسيل، والتنظيف، والاستحمام، والتزيين، واللبس، والأكل، والشرب، والاهتمام بالرفاهة الذاتية (التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق - باء، منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٧). ويمكن أن تشمل الأنشطة الاجتماعية أيضاً الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص والتفاعل في الأوضاع الرسمية؛ وحتى العلاقات الرومانسية أو الصداقات الحميمة الجسدية. ويستخدم النشاط الاجتماعي لإدارة المتطلبات البيئية وظروف إنجاز المهام في الأوضاع الرسمية الخاصة بالمدرسة أو السفر أو السياحة. والمهارات الاقتصادية الخاصة بإدراك مفهوم النقود، وإعداد الموازنة، وتخطيط الإنفاق على سبيل المثال، وهي أنشطة اجتماعية إنتاجية. وتجدر الملاحظة أن هذه الأنشطة تنتج خدمات إلى حد كبير، وقد تم تصنيف العديد منها بالفعل لأغراض اقتصادية في التصنيف المركزي للمنتجات (انظر الجدول ١). وعندما تنتج هذه الخدمات ذاتها خارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، أو حتى عندما توفر من خلال الإنتاج للحساب الخاص لأغراض الاستهلاك الشخصي، لا تصنف في التصنيف المركزي للمنتجات بمثابة

خدمات. غير أننا نعتقد أن بالإمكان استخدام فئات الخدمات المدرجة في التصنيف المركزي للمنتجات لوصفها، حتى في الظروف التي يكون فيها ترتيب المعاملات ترتيباً اجتماعياً وليس مالياً، وحتى عندما تنتج للحساب الخاص من أجل الاستهلاك الشخصي.

٢١ - أعدت إجراءات محاسبية تابعة لقياس الظواهر الاجتماعية ورصدها باستخدام إطار نظام الحسابات القومية. ومن بين الأمثلة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وهي النظام الذي يعرض "حسابات نظام الحسابات القومية في مصفوفة تبين الصلات القائمة بين جدول العرض والاستخدام وحسابات القطاعات المؤسسية" (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٢٠ - ٤). غير أن تركيز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كان منصباً على استثمار الموارد البشرية في الاقتصاد، باستخدام تقسيمات إضافية لقطاع الأسر المعيشية وإعداد وصف مجزأ وتفصيلي أكثر لقوة العمل. ومن خلال استخدام إطار المصفوفة، تدرس مصفوفة المحاسبة الاجتماعية مشاركة قوة العمل وتوزيع الإنتاج الاقتصادي والاستهلاك بين المجموعات الاجتماعية المختلفة داخل قوة العمل مثل الذكور، والإناث، والمستخدمين، والعاملين لحسابهم الخاص، والأشخاص المتعلمين والأमीين.

٢٢ - وأعدت إجراءات محاسبية تابعة، مرتبطة بنظام الحسابات القومية، لمعالجة اهتمامات اجتماعية مختارة مثل المحاسبة البيئية (الأمم المتحدة، ١٩٩٣)، أو محاسبة الموارد البشرية، نفذت مشاركة بين الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي الوطني في كوريا (فان تنغرن، ١٩٩٧). وتشمل محاسبة الموارد البشرية البنود الاقتصادية الخاصة بحسابات قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية وبيانات إضافية لازمة للتحليل الموسع للتعليم. ويعكس تطوير هذه الأدوات الحاجة لدراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لا تضي أبعد من شرح النشاط الاقتصادي، وتخص اختصاصها في وصف القضايا الاجتماعية المتصلة بالنظام الاقتصادي. غير أن هذا الاهتمام الناشئ في الآونة الأخيرة في قطاع الأسر المعيشية باستخدام منهجية الحسابات التابعة، قد فتح الفرصة أمام دراسة "مجمّل الإنتاج" من خلال طرائق الحسابات التابعة. ويتعين مراجعة المفاهيم والتصنيفات بالنسبة إلى قدرتها على اقتناص كافة الأنشطة التي تنتج السلع والخدمات، الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وتلزم زيادة وضوح فهم أهداف الأطر والطرائق الاجتماعية والاقتصادية، والإلمام بالتباينات والمماثلات بينهما من أجل المضي في أطر الحسابات التابعة.

٢٣ - كانت الحاجة لقياس النشاط الاقتصادي غير المدر للدخل الذي تقوم به المرأة من بين الاهتمامات الرئيسية التي أدت إلى تطوير منهجية الحسابات التابعة للأسرة المعيشية. غير أن أساليب هذه الحسابات التابعة لم تفض أبعد من الهدف المنفرد الرامي لوضع إطار لدراسة إنتاج المرأة في إطار الأسرة المعيشية، إلى التقصي الأوسع للإنتاج الاجتماعي كونه شريكاً في الإنتاج الاقتصادي وللتفسير الكامل للأنشطة التي تنتج السلع والخدمات. ويشمل هذا الوضع الإنتاج الاجتماعي لكافة الأشخاص النساء، والرجال، والأطفال.

٢٤ - وحسبما أورد هيل، يمكن تعريف الخدمات كالتالي: "(١) الخدمات التي تنطوي على علاقات بين المنتج والمستهلك؛ و(٢) والتي لا تمثل كيانات يمكن أن تكون قائمة على نحو مستقل من المنتج أو المستهلك؛ و(٣) والتي تستدعي تغيراً في وضع أو مادة، أو ما شابه، وحدة اقتصادية أنتجها نشاط وحدة أخرى؛ و(٤) وليس بالإمكان تخزين الخدمات، ولا يمكن تحويل ملكيتها من وحدة اقتصادية إلى أخرى" (هيل، ١٩٩٨). هذه القيود على موقع وخصائص إنتاج الخدمات في البيئات الاقتصادية مماثلة لقيود البيئات الاجتماعية على الأسر المعيشية، أو المجموعات المرتبة اجتماعياً، التي توفر خدمات شخصية ومجتمعية خارج إطار نظام الحسابات القومية. على سبيل المثال، تنطوي الخدمات الشخصية والمجتمعية على علاقات بين مقدم الخدمة ومتلقيها؛ فهي ليست كيانات يمكن أن تكون قائمة على نحو مستقل من العلاقة؛ وتستدعي التغير في الوضع، أو المادة، أو ما شابه، باستثناء أن الخدمات المرتبة اجتماعياً يمكن أن تنتجها أو تتلقاها نفس الوحدة (الخدمات الشخصية).

٢٥ - على مستوى الأسرة المعيشية، يمكن وصف الخدمات المرتبة اجتماعياً على المستوى الفردي، بالإضافة إلى المستوى الأسري. وبالتالي يمكن أن تكون الوحدة الإحصائية وحدة "نشاط فردي" وليست فقط وحدة "نشاط مؤسسي" في حد ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، بإمكان الأفراد إنتاج خدمات لأنفسهم حيث يعملون بمثابة منتجين ومستهلكين لنفس الخدمات داخل إطار الأسرة المعيشية. وينطبق هذا الوضع على نحو صادق على الخدمات الأساسية المتصلة بأنشطة المعيشة اليومية. وتكون الخدمات المنتجة اقتصادياً محصورة في مستوى الأسرة المعيشية أو وحدة مؤسسية أخرى.

٢٦ - إن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية هو تصنيف الأنشطة تكون فيها الوحدة الإحصائية وحدة مؤسسية يمكن أن تكون أسرة معيشية، أو كياناً قانونياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً (الأمم المتحدة، ١٩٩٠، الفقرة ٦٩). والشيء المفقود اقتصادياً هو تصنيف لأنشطة تشمل وحدة إحصائية لقياس النشاط الاقتصادي الفردي.

٢٧ - حسب نظام الحسابات القومية، يوجد نوعان رئيسيان من الوحدات الخاصة بإجماليات الأفراد يمكن اعتبارهما وحدات مؤسسية، على وجه التحديد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسر معيشية، أو كيانات قانونية، أو اجتماعية يدرك القانون أو المجتمع وجودها على نحو مستقل من الأشخاص أو الكيانات الأخرى، التي تمتلكها أو تسيطر عليها. لا يعتبر الأشخاص الأفراد وحدات إحصائية في نظام الحسابات القومية. ولا يعامل أعضاء الأسر المعيشية المتعددة الأشخاص كوحدة مؤسسية منفصلة؛ ويجوز معاملتهم، في الواقع، كوحدة مؤسسية منفصلة فقط في الحالة التي يكون فيها الأشخاص الأفراد أسرة معيشية مكونة من فرد واحد. إن الخصائص الاجتماعية والديمقراطية الفردية المدرجة في الحساب التابع في نظام الحسابات القومية أو مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كخصائص أسرة معيشية تشير فقط إلى تلك الخصائص الخاصة "بالشخص المرجعي" للأسرة المعيشية، على سبيل المثال خصائص رب الأسرة المعيشية.

٢٨ - في نظام الحسابات القومية، يجوز أن يكون الأفراد وحدة مؤسسية في الواقع عند وصف أنشطة الأسر المعيشية المقيمة ذات الشخص المنفرد، أو عند إدراج خصائص الأشخاص المرجعيين للأسر المعيشية؛ غير أنه يجري شمل هؤلاء الأفراد لأنهم يمثلون وحدات أسر معيشية. ولأغراض التحليل الاقتصادي، عند قياس أنشطة الأسر المعيشية من خلال التعدادات والاستقصاءات، يمكن جمع المعلومات على مستوى الفرد ثم تجميعها لتمثل مستوى الأسرة المعيشية المقيمة، أي دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها. والقصد من مقترحنا المضي أبعد من هذا القيد، والسماح بوصف الأفراد والأسر المعيشية على حد سواء باستخدام تصنيف النشاط. وسيكون من المفيد، داخل إطار نظام الحسابات القومية وخارجه، إيجاد تصنيف معياري للنشاط الذي يستطيع وصف الوحدات مثل الأسر المعيشية، أو الأفراد داخل الأسر المعيشية، والوقت الذي يقضونه في العمل، أو في توفير الخدمات، أو إنتاج السلع، حسب نوع نشاط معياري.

٢٩ - في مستوى قطاع الأسرة المعيشية على وجه الخصوص، من المحتمل خلط الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، أو من الصعب تمييزها. مع ذلك يمكن بوضوح تمييز وقياس الوقت الذي يقضيه الأفراد المختلفين داخل الأسرة المعيشية في أداء الأنشطة.

٣٠ - يبين الشكل ١ المكونات الأربعة التي يمكن أن تكون مفيدة في منهجية محاسبة قطاع الأسرة المعيشية لتأخذ في الحسبان النشاط الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والمنتج المترتب على ذلك. والمكونات الأربعة هي: النشاط، والسياق، والمنتج، والمخرج.

٣١ - حسب نظام الحسابات القومية، يفهم نشاط الإنتاج بأنه عملية مادية يضطلع بها تحت مسؤولية وسيطرة وإدارة وحدة مؤسسية، تستعمل فيها اليد العاملة والأصول لتحويل مدخلات السلع والخدمات إلى مخرجات من سلع وخدمات أخرى. ولا بد لجميع السلع والخدمات المنتجة كمخرجات من أن تكون قابلة للبيع في الأسواق، أو، على الأقل، يمكن تقديمها من وحدة إلى أخرى مقابل ثمن أو بالجمان (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١ - ٢٠). إن تصنيف الأنشطة الذي نقترحه يمضي أبعد من أنشطة الإنتاج الموصوفة في نظام الحسابات القومية وسيشمل كافة أنشطة الإنتاج التي لا تسوق على نحو اقتصادي، لكنها ترتب بدلاً عن ذلك على نحو اجتماعي. ويصنف النشاط في التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة على أساس وصف النشاط وليس على أساس السياق الذي اضطلع به في إطاره.

٣٢ - يمكن تقسيم الأنشطة البشرية إلى أنشطة اقتصادية وإلى أنشطة "غير" اقتصادية حسب حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. ولا يستند هذا التمييز في حدود الإنتاج إلى نوع النشاط فحسب، بل أيضاً حسب سياقه (هوفمان، ١٩٩٧). على سبيل المثال، يوصف إعداد الأغذية كنشاط اقتصادي وداخل حدود نظام الحسابات القومية إذا دفع أجر للشخص الذي يضطلع به، لكن إذا قام الشخص نفسه بالطبخ للأسرة للاستهلاك الشخصي، يكون هذا النشاط خارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. ومع ذلك فهو نشاط مرتب اجتماعياً ينتج عنه إعداد الأغذية، أو خدمات الطعام.

٣٣ - من المحتمل أن يصف التصنيف المركزي للمنتجات العديد من الخدمات المنتجة من خلال ترتيبات اجتماعية. غير أنه، من أجل استخدامه لتصنيف مجمل خدمات الإنتاج، اجتماعياً واقتصادياً على حد سواء، يتعين توسيعه ليشمل نطاقاً أوسع من الخدمات الشخصية، شاملة توفير خدمات شخصية تتعلق بالحياة اليومية. ومن ثم سيدرج هذا الوضع في التحليل، تقييماً للخدمات التي تنتج خارج إطار حدود نظام الحسابات القومية. ومن الممكن تحديد مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية وحداً أدنى من مجموعة السلع الضرورية للبقاء كمجموعة فرعية في التصنيف المركزي للمنتجات، من أجل تحسين مستوى رصد تأثير الأنشطة المرتبة اجتماعياً على مجمل الإنتاج.

٣٤ - يجوز أن تكون النواتج الاجتماعية واقتصادية، أو كليهما. على سبيل المثال، إن النشاط البسيط الخاص بغسل اليدين، بالصابون والماء، من قبل شخص دون مساعدة من شخص آخر، يوصف في النموذج الاجتماعي بأنه "نشاط للحياة اليومية". مع

ذلك، أبان هذا النشاط البسيط تاريخياً، أنه قوة قوية في تخفيض معدل الوفيات في جميع أنحاء العالم. كما أنه يرتبط بنمو إجمالي الناتج المحلي، على سبيل المثال من خلال زيادات و/أو تخفيضات في حالات الإصابة بالعدوى (المستحثة في المستشفيات) التي تسببها المعالجة غير النظيفة ورعاية نزلاء المستشفيات الذين يتلقون الرعاية من قبل الأطباء أو موظفي الرعاية الصحية الآخرين الذين لم يستخدموا الصابون والماء بانتظام لغسل أيديهم. إن الفعل البسيط الخاص بغسل اليدين على المستوى الشخصي، يمكن أن يؤثر على إجمالي الناتج المحلي والعمر المتوقع على حد سواء. ومع ذلك، لا يعترف به في نظام الحسابات القومية كنشاط اقتصادي. ويعترف به في النموذج الاجتماعية كنشاط شخصي من أنشطة الحياة اليومية.

الشكل ١: المكونات الأربعة الرئيسية لدراسة مجمل إنتاج السلع والخدمات في إطار الحسابات التابعة

النشاط	السياق	المنتج	النتيجة
التصنيف الموحد لكافة الأنشطة	حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية	التصنيف المركزي للمنتجات	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
التصنيف الصناعي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية	الوحدة المؤسسية	المجموعة الأساسية من السلع والخدمات	إجمالي الناتج المحلي الاقتصادي
التصنيف الدولي لحالات الاعتلال والعجز والتعوق	عدد الأشخاص المشمولين	الخدمات الاجتماعية الأساسية	توقع العمر ديمغرافياً
	نوع المعاملة	خدمات الرعاية الشخصية والخدمات الخاصة بالحياة اليومية	نوعية الحياة، شاملة استخدام الوقت وضع العمر المتوقع

٣٥ - لكل من الأطر الاجتماعية والاقتصادية مجموعتها الخاصة من أدوات التقييم والقياسات ذات الصلة لقياس النواتج. على سبيل المثال، بينما يجري استخدام مؤشر إجمالي الناتج المحلي لقياس مجموع الإنتاج الاقتصادي على نحو تقريبي، أو استخدام العمر المتوقع أو وضع توقعات العمر من ناحية ديمغرافية لقياس مجموع الإنتاج الاجتماعي (الوقت المقتضي على قيد الحياة، والوقت المقتضي في العيش بنشاط في حالات معينة من العيش).

٣٦ - من أجل إعداد إطار مفاهيمي يمكن استخدامه لقياس النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى مجمل الإنتاج، من المهم وصف التمييز بين عنصرين جرى وصفهما في الشكل ١، أي قائمة الأنشطة و سياق التحليل المستخدم. إن الإطار المفاهيمي الذي لا يميز بين هذين العنصرين سيحد استخدامه فقط في قياس الإنتاج الذي يستند إلى المحتويات لوصف الأنشطة (أي العمل بأجر والعمل دون أجر). ونعتقد أن التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة المقترحة الذي من شأنه وصف نوع النشاط وترك السياق إلى مستوى آخر من التحليل، سيكون أكثر مرونة وبالتالي سيتيح استخداماً أوسع لمنهجية الحسابات التابعة للأسرة المعيشية في مجالات مثل مشاركة المرأة في العمل دون أجر، أو دراسات عمالة الأطفال، أو مشاركة كبار السن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، أو إدماج المجموعات المهمشة وما إلى ذلك. والنقطة الأساسية في الجدول ٢ هي أنه حتى عندما يكون وصف النشاط متطابقاً، يمكن وضعه في إطار نظام الحسابات القومية بشكل مختلف، حسب الصفات المميزة الفرعية مثل المبينة في الشكل ١.



الجدول ٢: مثال إيضاحي لسياق الأنشطة المقدمة في إطار نظام الحسابات القومية

مجمّل إنتاج السلع والخدمات		
الاقتصادية	الاجتماعية	داخل حدود الإنتاج العام في نظام الحسابات القومية (الفقرة ٦ - ١٥)
داخل حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية (الفقرة ٦ - ١٧)	خارج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية	الخدمات للحساب الخاص والخدمات الشخصية للاستهلاك النهائي
الصيد ونصب الفخاخ إعداد الأغذية الخ.	الصيد ونصب الفخاخ إعداد الأغذية الخ.	الصيد ونصب الفخاخ إعداد الأغذية الخ.

### ثالثاً - استخدام الوقت كأداة لقياس النشاط الاجتماعي

٣٧ - تقييم الخدمات التي تنتج في إطار حدود الأنشطة الاقتصادية وتحدد كمياتها مالياً (نقدياً) في نهاية المطاف. وبالتالي، يمكن تقدير أنشطة الحياة اليومية مثل إعداد الأغذية، وتنظيف الغرف والمباني، وإصلاح الأشياء، والغسل، وقص الشعر من خلال أسعار شرائها عن طريق القطاع الاقتصادي أو يمكن تقديرها من خلال تقييم محاسب. غير أن هذه الخدمات نفسها يجوز احتيازها أيضاً من خلال الأنشطة الإنتاجية الاجتماعية للأسر أو من خلال ترتيبات اجتماعية أخرى، ويمكن أن تشمل المعاملات المقايضة، أو ترتيبات تقاسم الوقت.

٣٨ - ويمكن قياس السلع والخدمات المنتجة اجتماعياً واقتصادياً قياساً مقارناً حسب قيمة المنتجات عند شرائها، أو يمكن قياسها من خلال كمية الوقت الذي استغرقه إنتاجها، وكذلك من خلال وصف عدد الأشخاص الذين شاركوا في الإنتاج ونوع الموقع الذي حدث فيه النشاط، وحسب ما إذا كان قد جرى تنفيذ الترتيب اقتصادياً أو اجتماعياً. ووحدة قياس النشاط حسب الوحدات المترية ستكون إنفاق الوقت أو استخدام الوقت.

٣٩ - من المدرك جيداً أن تنفيذ معاملات كافة السلع والخدمات المنتجة قد لا يتم على نحو اقتصادي من خلال ترتيبات اجتماعية. ومن الممكن إجراء أنواع أخرى من المعاملات، على وجه التحديد توفير السلع أو تقاسم الوقت. بالإضافة إلى ذلك، يجوز عدم اعتبار القيم المحتسبة ملائمة لتقدير قيم الخدمات التي جرى تنفيذها اجتماعياً. إذ أن القيمة الاجتماعية، على سبيل المثال، لقيام الأب أو الأم برعاية أطفالهما لفترات طويلة من الوقت يمكن أن تقيّم بشكل مختلف تماماً عن قيام شخص برعاية أطفال آخرين مقابل أجر. وقد يكون للأنشطة اللازمة للقيام برعاية أسرة الشخص المعني "سوق اجتماعي" في ترتيب جرى تنفيذه اجتماعياً من شأنه تحديد "قيمة" الخدمات المقدمة، لكن هذه القيمة قد تقابل السعر الذي تحدده السوق الاقتصادية للخدمات نفسها.

٤٠ - ويمكن تقدير الخدمات المنتجة اجتماعياً حسب استثمارات الوقت الذي استغرقه إنتاجها، وبالتالي الانتقال من التقييم من خلال الأسعار إلى التقييم من خلال موازنات استخدام الوقت. على سبيل المثال، بينما يمكن وصف قيمة المهنة من خلال الراتب، يمكن وصف قيمة الحياة نفسها من خلال قياسات إحصائية لأوضاع العمر المتوقع، أو السنوات التي قضيت في العيش في أوضاع معينة (أي، في حالة استقلال، أو دون عجز، أو بطالة، أو عضوية في قوة العمل). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر الوقت أداة مشتركة لجمع البيانات المقارنة الأساسية التي لا يمكن الحصول عليها خلافاً لذلك.

٤١ - وفي أوسع مستويات استخدام الوقت، يمكن وصف السكان من خلال توقعات أعمارهم، والوقت الذي يقضونه في أداء أنشطة معينة. ويمكن أيضاً وصف السكان من خلال حالات العمر المتوقع؛ أي سنوات الحياة الكلية (أو الجزء المتبقي من الحياة) التي يعيشونها معافين، خالين من الأمراض المزمنة؛ أو في قوة العمل، أو في حياة زوجية، أو في أوضاع مؤسسية، الخ. (الأمم المتحدة، ١٩٧٧؛ وصاندرس، ١٩٦٤؛ وروجرس وآخرون، ١٩٨٩؛ وروبين وآخرون، ١٩٨٧). وتتخذ هذه الأنشطة قيمة بمثابة "وقت

مقضي“، داخل فترة العمر المتوقع، أو كنسبة من العمر الكلي الذي جرى فيه العيش في حالة معينة من الصحة أو الحالة الاجتماعية. وقد يأخذ الباحثون في الحسبان ”الوقت المقضي“ في نشاط إنتاجي أو في أنواع أخرى من النشاط، بالطريقة نفسها التي يمكن أن تؤخذ بها في الحسبان أنواع أخرى من الإنفاق مثل ”نسبة النفود الكلية التي أنفقت“ لشراء الخدمات أو السلع (نفقات الاستهلاك حسب الغرض، وتكاليف المعاملات).

٤٢ - يقدر إنفاق الوقت في كثير من الأحيان من خلال طرائق ديمغرافية مثل إعداد جداول الحياة. وبحسب متوسط عدد السنوات التي يعيشها السكان بهذه الطريقة. ويمكن تقدير متوسط عدد السنوات بالنسبة إلى السكان التي قضيت في حالة زواج، أو في قوة العمل، أو كأرملة أو أرامل باستخدام أساليب جداول الحياة المتعددة التناقص. وتستعمل طريقة أخرى أكثر تفصيلاً لتقييم استخدام الوقت من خلال استقصاءات لمدة ٢٤ ساعة لأنشطة السكان أو الأسرة المعيشية.

٤٣ - تتطلب أطر المحاسبة الاجتماعية طرائق إحصائية لتقييمها، ويمثل تحليل جداول الحياة منهجية هامة في أطر المحاسبة الاجتماعية، باستخدام الأساليب الديمغرافية. وهناك تعبير معروف يقتبس في كثير من الأحيان، وهو ”الوقت من ذهب“. واستخدام الوقت عبارة عن بعد يحدده الخبراء الديمغرافيون كميًا ويقومون بتحليله. ويبحث الإطار الديمغرافي الأكبر معدلات الخصوبة، والوفاء، والهجرة، وتركيبية السكان لآثارها على تغير السكان والنمو. ومن بين الأمور الحاسمة احتمالات البقاء على قيد الحياة في أي عمر وحساب السنوات التي تقضى في حالات الحياة المختلفة وذلك لقياس استخدام الوقت في التحليل الديمغرافي.

٤٤ - تتم دراسة الأنشطة الاجتماعية في كثير من الأحيان باستخدام أساليب ديمغرافية، مثل جدول تحليل الحياة. ومن بين المنتجات الرئيسية والفريدة للنشاط الاجتماعي إنتاج الناس (من خلال التناسل). والمثير للاهتمام الاعتراف بالمكونات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النشاط. والتناسل خدمة يمكن شراؤها بالفعل من عيادات العقم التابعة للنظام الصحي والطبي على سبيل المثال، أو يمكن تقديم خدمة التناسل من خلال ترتيبات اجتماعية. ومن غير المعروف مقدار كافة السلع والخدمات التي تولد من خلال الأنشطة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد تقديرات لنطاق النسبة التي تساهم بها الأنشطة الاجتماعية. وعلى العكس، من المعروف إلى حد كبير نسبة الناس الذين تم إنتاجهم من خلال أنشطة اجتماعية، أو على الأقل جرى تقديرها جيداً بطرائق ديمغرافية.

٤٥ - وبالمثل، يمكن ترتيب تغذية الرضع اجتماعياً بالكامل كمنشآت خدمية (التغذية بالثدي) وكمنتج أو سلعة (حليب الثدي)؛ كما يمكن ترتيبها كمنشآت اقتصادية (إنتاج الحليب من الأبقار في المزارع) وكمنتج (حليب الأبقار). ويوحى هذا الوضع إلى أن الأنشطة التي ترتب اجتماعياً ومنتجتها يمكن أن تكون مختلفة تماماً عن الأنشطة والمنتجات الاقتصادية، ومع ذلك فهي تنافسية، أو في بعض الأوقات أعلى جودة.

٤٦ - الوقت الذي يقضى على قيد الحياة محدود على مستوى الفرد، ويمكن التنبؤ به نسبياً على مستوى المجموعة. والوقت الذي يقضى في أحوال صحية معينة، أو في أداء أنشطة معينة يمكن إدراجه في إطار محاسبي مماثل للحسابات الاقتصادية الخاصة بالمعاملات الاقتصادية الخاصة بالاستهلاك أو الاستثمار. وفي جوانب عديدة، يعادل توقع العمر من ناحية ديمغرافية المؤشر الاقتصادي المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي. ويمثل توقع العمر مؤشراً اجتماعياً - ديمغرافياً قوياً لتقدير متوسط كمية الوقت الذي تقضيه الأمة على قيد الحياة. ويمكن أيضاً تحديد نوعية هذا الوقت باستخدام أساليب محاسبية وأساليب جدول الحياة لتقدير العمر المتوقع في حالة صحية، والعمر المتوقع في حالات أخرى.

٤٧ - يتيح المرفق الثاني مثلاً أيضاً لأنشطة تبين كيف يمكن تصنيف النشاط نفسه تصنيفاً اجتماعياً أو اقتصادياً حسب السياق الذي ينفذ فيه النشاط. وتدرج الأنشطة الاقتصادية حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (الأمم المتحدة، ١٩٩٠). وتدرج الأنشطة الاجتماعية حسب التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٧). ويمكن قياس كافة الأنشطة حسب الوقت الذي يقضى في إنجازها. وقد أدرجت الأنشطة المصنفة تصنيفاً اقتصادياً في العمود الأول وبالإمكان تقييمها نقدياً. ولا يمكن بالضرورة تقييم الأنشطة المصنفة اجتماعياً على نحو نقدي. ويمكن وصف منتجات الأنشطة الاقتصادية باستخدام التصنيف المركزي للمنتجات. كما يمكن وصف منتجات التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق حسب كمية ونوعية المنتج؛ غير أنه يلزم وصف قيمة المنتج في شكل كميات غير الأسعار. ومن المهم ملاحظة أنه يمكن قياس أنشطة كل من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق حسب استخدام الوقت. وبالمثل، يمكن مقارنتهما بالنسبة إلى نوع وكمية المنتج الناتج عنهما ( بالطن، أو الكيلو، أو عدد الخدمات التي تم تلقيها على مدى فترة معينة من الوقت، الخ.)، كوحدات مشتركة لقياس المخرج.

## رابعاً - التصنيف الدولي الموحد لكافة الأنشطة واستخدام الوقت

٤٨ - أدركت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٩ أنه يتعين إعطاء أولوية عالية للإحصاءات الخاصة باستخدام الوقت (الأمم المتحدة، ١٩٧٩). وفي الآونة الأخيرة أدركت مبادرات دولية مثل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (الأمم المتحدة، ١٩٩٥) الحاجة الملحة لإعداد تصنيف لوصف المنتج غير النقدي لأنشطة الأسرة المعيشية التي تضطلع بها المرأة وغير مغطاة حالياً في مفهوم قوة العمل. وتعمل الأمم المتحدة حالياً على إعداد تصنيف لاستخدام الوقت من شأنه تركيز الانتباه على قضية مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي (الأمم المتحدة، ١٩٩٧). غير أنه في الآونة الأقرب، توسع وصف الأنشطة الاجتماعية ليشمل المشاركة الاجتماعية من قبل كافة الناس بما في ذلك النساء، والرجال، والأطفال، والأشخاص العجزة، والأفراد المتقاعدين، بالإضافة إلى الناس الناشطين اقتصادياً، الخ.

٤٩ - ومع أن التنقيح المقترح قد أعد لغرض تصنيف صحي محدد، يشمل التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق، على وجه التحديد التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق، المسودة بآء (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٧) تصنيفاً لأنشطة الحياة اليومية، وكذلك تصنيفاً للمشاركة في أوضاع الحياة التي يمكن تطبيقها بشكل مفيد في إعداد تصنيف موحد لكافة الأنشطة.

٥٠ - والتصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق [ICIDH] (منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٣)، وهو تصنيف دولي جرى إعداده في السبعينات ونشرته منظمة الصحة العالمية لاستخدام تجريبي في ١٩٨٠، كان هدفه الأصلي تصنيف الناس الذين تعرضوا لمحدوديات في الهيكل الجسدي (حالات اعتلال أو I)، وفي القدرات الوظيفية (حالات عجز أو D)، وفي الأدوار الاجتماعية (حالات التعوق أو H). ويجري حالياً تنقيح هذا التصنيف الدولي، ونعتقد أنه ستكون هناك رابطة مفيدة بعد هذا التنقيح بين التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق وبين تصنيف دولي موحد محتمل لكافة الأنشطة.

٥١ - تنتقل المسودة الجديدة للتصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق من المفاهيم الثلاثة الخاصة بالاعتلال والعجز والتعوق (I و D و H) إلى مفاهيم الاعتلال (I)، والنشاط (A)، والمشاركة في أوضاع الحياة (P). والقائمة الحالية للنشاط والمشاركة (A و P) التي قدمت لاختبار التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق المقترح الجديد (انظر المرفق الأول)، تغطي الجوانب الرئيسية للنشاط البشري التي يحتل أن يركز عليها تصنيف موحد لجميع الأنشطة.

٥٢ - ويحافظ التصنيف الدولي الثاني المقترح الجديد لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق على نظرة نشطة ومنتجة للناس وقدراتهم. وفي هذا السياق، أصبح التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق تصنيفاً للنشاط الاجتماعي، ولم يعد مرتبطاً بفكرة قياس "التقييد على أداء الأنشطة" على نحو مقصور. ومع أن التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق أعد في البداية لقياس عواقب الأمراض، أبانت التطورات في الآونة الأخيرة أنه يتحرك في اتجاه أوسع، إذ يغطي منظوراً أشمل للنشاط والمشاركة البشرية. وكما يمكن المشاهدة على سبيل المثال في المرفق الأول، تغطي الفئات العريضة للمشاركة المدرجة في التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق مجالات يمكن استخدامها لدراسة التكامل ليس بالنسبة إلى الناس العجزة فحسب، بل أيضاً لكافة الناس، وبالتالي تعالج القضايا التحليلية لمشاركة وتكامل الأشخاص في أنشطة التعليم، والعمل، والبيت، والحياة اليومية. ونعتقد أن العمليتين المستقلتين الحاليتين وهما (١) إعداد تصنيف جديد لاستخدام الوقت؛ و(٢) تنقيح التصنيف الدولي لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق، يتعين ربطهما من أجل الاتساق وإتاحة مقارنة هامة في المستقبل.

## خامساً - الأنشطة الاجتماعية من منظور الإنتاج الاجتماعي

٥٣ - اقترحنا إعداد تصنيف واحد موحد للنشاط الاجتماعي والاقتصادي، في الأساس لقياس استخدام الوقت. ونشدد أيضاً على الإفادة من مقارنات استخدام الوقت لتقدير المساهمات المختلفة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي في مجمل إنتاج السلع والخدمات (المنتجات). وقد اقترح بعض الباحثين أن الأنشطة المرتبة اجتماعياً، في الأساس بالنسبة إلى النساء، مثل العناية بالمعالين، وتربية الأطفال وتعليمهم، وإعداد وجبات الطعام، يتعين شملها في المؤشرات القياسية الاقتصادية الممثلة التي تعكس الإنتاج الاقتصادي للبلد المعني، مثل إجمالي الناتج المحلي (هدمان وبيروتشي، ١٩٩٧). غير أنه لا يتعين النظر في الأنشطة المرتبة ترتيباً اجتماعياً في السياق الاقتصادي.

٥٤ - ويعني شمل الأنشطة الاجتماعية في الإطار الاقتصادي لنظام الحسابات القومية بالضرورة أنه يجب تقييمها اقتصادياً أو إيجاد قيمة محتسبة لها. ولا ننكر أن فعل ذلك ذو مغزى اقتصادي، لكنه ليس بالضرورة ذا صلة من ناحية اجتماعية. وبينما للمساهمات الاجتماعية أبعاداً لا تقتنصها النقود، فإن الوقت بعد يتقاطع عبر الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

٥٥ - بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المضلل مزج الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقديرات أسعار القيمة المضافة. وتوجد مفاضلة في النوعية بين الموارد المستخدمة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، إذا لم يكن الشخص مشاركاً في أي نشاط اقتصادي، قد يكون منتجاً للغاية في مجالات اجتماعية مثل رعاية الأطفال أو إعداد وجبات الطعام.

٥٦ - وتحتاج مدلولات التباين في أنواع الإنتاج على حجم ونوعية مجمل الإنتاج لمزيد من الدراسة. ويتعين أيضاً إجراء مقارنات لتأثيرها النهائي على مجمل إنتاج السلع والخدمات ونوعية حياة الناس ورفاهيتهم الناتجة عنها. وقد يشارك الناس في قوة العمل إلى حد كبير وأن يكون مستوى إنتاجهم الاقتصادي عالياً لكن مستوى إنتاجهم الاجتماعي منخفضاً في الوقت ذاته، أو قد يكون العكس صحيحاً. فالبلدان ذات المستوى المنخفض جداً لمشاركة الناس في قوة العمل والمشاركة العالية في الأنشطة الاجتماعية، على سبيل المثال، قد يكون لديها نفس "مستوى الإنتاج" من الناحية النظرية كبلدان ذات مشاركة عالية في قوة العمل ومشاركة منخفضة في الأنشطة الاجتماعية. ومن المهم لأغراض السياسات التمييز بين نوعين من أنواع الإنتاج وقياسهما، وتحليلهما، ومقارنتهما باستخدام إطار مشترك ووحدات قياس مشتركة، أي استخدام الوقت، لتأثيرهما على مجمل الإنتاج وعلى نوعية الحياة في نهاية المطاف.

٥٧ - يتيح مثل هذا التحليل صورة لقدرة الناس في البلد على تقديم خدمات أساسية يلزم توفيرها خلافاً لذلك من خلال معاملات السوق. إذا قضى الناس وقتاً أقل في توفير خدمات الرعاية المباشرة للأطفال أو كبار السن، على سبيل المثال، قد يكون البديل شراء نفس الخدمات أو عدم تقديمها لهم على الإطلاق. وبالتالي من المهم تحليل قدرات المجتمع على إنتاج خدماته القومية الأساسية الخاصة بالحياة اليومية، شاملة الاتصالات، والنقل، والإصلاح، والصيانة، الخ. ودراسة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الخدمات.

٥٨ - ولئن كان بالإمكان القول إن منتجاً ما يكلف ٥ دولارات ذو قيمة أقل من منتج آخر يكلف ١٠ دولارات، فإننا لا نستطيع الاختيار من دون هدف معين، على سبيل المثال، القيمة المقارنة لقضاء ساعتين في رعاية الأطفال مقابل ساعتين في سماع حفل موسيقي أو إعداد وجبة عشاء للأسرة. ففي الاقتصاد لدينا السوق حيث يقرر العرض والطلب على المنتج "قيمه" النقدية؛ لكن في المجال الاجتماعي لا توجد آلية لتحديد قيمة نقدية مطلقة لنشاط ما.

٥٩ - إذا أردنا قياس الإنتاج الاجتماعي، قد لا تكون العوامل الاقتصادية مرجعاً ملائماً في كافة الأحوال. ما هو المنتج اجتماعياً؟ يمكن المجادلة، على سبيل المثال، أن أي نشاط بشري ينتج عنه منتج، بما في ذلك النوم، على سبيل المثال. وقد لا يعتبر النوم نشاطاً إنتاجياً من المنظور الاقتصادي، لكن قد يكون إنتاجياً للغاية من منظور الصحة والرفاهة الشخصية. ويمكننا وضع آلية يمكنها قياس درجة الإنتاجية حسب أهداف معينة. غير أن العبارة "أقل" أو "أكثر" حسب الإنتاج قد تعني القليل جداً ما لم نعرف أقل أو أكثر من ماذا. وإذا كان الهدف، على سبيل المثال، رعاية الأسرة، فإن أنشطة مثل رعاية الأطفال وكبار السن، وإعداد وجبات الطعام، والتواصل مع أفراد الأسرة، وخدمات تنظيف المنزل لأفراد قوة العمل، الخ. قد يتم تصورها على أنها "أكثر إنتاجية" من مشاهدة التلفزيون، أو قراءة الصحيفة اليومية. ومن ناحية أخرى، إذا كان الهدف هو دراسة كيف ينتج المجتمع الخدمات للحفاظ على رفاهيته المادية، فإن الأنشطة مثل التمارين الرياضية، أو المشي، أو اللعب في الهواء الطلق قد تكون ذات قيمة عالية وتعتبر منتجة للغاية.

## سادساً - الخلاصة

٦٠ - إن تقييم وقياس مجمل إنتاج السلع والخدمات من خلال مساهمة النشاط البشري أمر معقد. يقر الإطار القائم لنظام الحسابات القومية، ولا سيما منهجيته الخاصة بالحسابات التابعة، بأهمية القضايا الاجتماعية في النواتج الاقتصادية. غير أن الإنتاج الاجتماعي يعكس جوانب أخرى للنشاط قد لا تقاس بأكملها داخل الأطر الاقتصادية باستخدام منهجية اقتصادية تقليدية؛ وقد يكون من الضروري استخدام منهجيات أخرى مثل التحليل الديمغرافي للعمر المتوقع وطرائق استخدام الوقت.

٦١ - يمكن قياس النشاط الاجتماعي والنشاط الاقتصادي على نحو موضوعي وعمومي حسب إنفاق الوقت. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح إعداد تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة يصف نوع النشاط دون تخصيص لسياقه الاقتصادي ودون إشارة مباشرة لحدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. إن حقيقة إمكانية الاضطلاع أو عدم الاضطلاع بنشاط ما داخل حدود الإنتاج هي بعد منفصل ولا يتعين الخلط بينه وبين وصف النشاط نفسه. ويعتقد أن تصنيفين موحدتين من تصنيفات الأمم المتحدة، التصنيف الصناعي

الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية (النشاط الاقتصادي) والتصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعترال والعجز والتعوق (النشاط الاجتماعي) يمثلان نقاط بداية طيبة لإعداد تصنيف موحد لكافة الأنشطة، نظراً لأهمها يصفان مجموعة كاملة من الأنشطة المعقدة في سياق اقتصادي أو اجتماعي راسخ بالفعل.

٦٢ - تفترض هذه الدراسة أن إعداد تصنيف دولي موحد لكافة الأنشطة يمكن أن يكون مفيداً لتصنيف ودراسة استخدام الوقت، وأنه سيوفر أداة مشتركة لقياس ومقارنة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. غير أنه نظراً لتنوع المخرجات وأدوات التقييم الخاصة بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي، سيكون من الصعب تفسير مؤشر قياسي شامل لإيجاز مجمل الإنتاجين الاقتصادي والاجتماعي، على حد سواء، في مقياس إجمالي واحد. ويبدو أن إعداد إطار موحد يكون بإمكان خصوصيات سلسلة من المؤشرات القيام بمعالجة المساهمات الاجتماعية والاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، أوثق صلة بالسياسات وأكثر ملائمة من ناحية المنهجيات.

## المرفق الأول

التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعترال والعجز والتعوق (النسخة باء - ١، مسودة):

رموز مختارة لوصف الأنشطة الاجتماعية

١ - الأنشطة	
الفصل ١ - ألف:	النظر (٠٠٠ - ٠٠٩)
الفصل ١ - باء:	السمع: (٠١٠ - ٠١٩)
الفصل ٢:	التعلم، وتطبيق المعرفة، وأداء المهام (١٠٠ - ١٩٩)
١٤٠ - ١٤٩	اكتساب المعرفة وتطبيق المعرفة
١٦٠ - ١٦٩	حل المشكلة
الفصل ٣:	أنشطة الحركة (٢٠٠ - ٢٩٩)
٢٢٠ - ٢٢٩	المشي والأنشطة ذات الصلة
٢٥٠ - ٢٨٩	براعة اليدين وتحريك الأشياء
الفصل ٤:	التحرك من مكان إلى آخر (٣٠٠ - ٣٩٩)
٣٠٠ - ٣٠٩	التحرك من مكان إلى آخر في البيئة العامة
٣٥٠ - ٣٥٩	استعمال وسائط النقل
الفصل ٥:	أنشطة الحياة اليومية (٤٠٠ - ٤٩٩)
٤٠٠ - ٤١٠	غسل الشخص نفسه
٤١٠ - ٤١٩	العناية بأجزاء الجسد، والأسنان، والأظفار، والشعر
٤٣٠ - ٤٣٩	ارتداء الملابس
٤٤٠ - ٤٤٩	الأكل والشرب
٤٦٠ - ٤٦٩	العناية بالرفاهة الذاتية
٤٧٠ - ٤٧٩	التعامل مع الأشياء اليومية والأجهزة
الفصل ٦:	العناية بالضروريات والأنشطة المنزلية
٥٠٠ - ٥٠٩	توريد الضروريات اليومية والاهتمام بها
٥٠٠	توريد و/أو اختيار البند (شاملة التسوق)
٥٠١	التعامل مع نشاط السداد
٥٠٢	جلب المياه
٥٠٥	جلب الوقود للطبخ، التدفئة
٥٠٤	نقل بنود مختارة إلى البيت أو مكان آخر للاستخدام
٥٠٦	تخزين الأغذية على نحو ملائم
٥١٠	الحصول على الملابس والأحذية
٥١١	العناية بالملابس والأحذية
٥٢٠ - ٥٢٩	شراء المأوى والاهتمام به
٥٢٠	اختيار المسكن الملائم
٥٢١	فرش المسكن والترتيبات داخله على نحو ملائم
٥٣٠ - ٥٣٩	الاهتمام بوجبات الطعام
٥٣١	مناولة الأغذية

إعداد الأغذية	٥٣٢
الطبخ باستعمال الحرارة، مثل الخبز، والقلي	٥٣٣
مناولة السوائل	٥٣٤
تقديم الأغذية	٥٣٥
الغسل والعناية بالملابس	٥٤٠ - ٥٤٩
غسل اليدين	٥٤٠ - ٥٤١
غسل الملابس بماكينه الغسيل	٥٤٢
كي الملابس	٥٤٤
صنع وإصلاح الملابس	٥٤٥
العناية بالمأوى	٥٥٠ - ٥٥٩
التنظيف	٥٥٠
جمع القمامة والتخلص منها	٥٥١
غسل الصحون	٥٥٢
صيانة الحيز المعيشي للشخص	٥٦٠
صيانة/إصلاح الأجهزة المنزلية	٥٦١
رعاية أفراد الأسرة المعيشية أو أفراد الأسرة الآخرين	٥٧٠ - ٥٧٩
الاهتمام برفاهة أفراد الأسرة المعيشية	٥٧٠
تغذية أفراد الأسرة المعيشية أو مساعدتهم على الأكل/الشرب	٥٧١
إلباس أفراد الأسرة المعيشية أو مساعدتهم على ارتداء الملابس	٥٧٢
غسل أفراد الأسرة المعيشية أو مساعدتهم على الغسل	٥٧٣
مساعدة أفراد الأسرة المعيشية على التزين	٥٧٤
رعاية الممتلكات، والنباتات، والحيوانات، والجوانب اليومية الأخرى	٥٦٠ - ٥٦٩
صيانة/إصلاح المركبات	٥٦٢
رعاية النباتات، بما في ذلك فلاحه الحديقة وزراعة الأغذية	٥٦٣
تغذية الحيوانات	٥٧٦
تنظيف/تمشيط الحيوانات، وتنظيف الأقفاس، وتمارين الحيوانات	٥٧٧
<b>الفصل ٨: السلوك الشخصي المتبادل (٧٠٠ - ٧٩٩)</b>	
السلوك المتبادل العام	٧٠٠ - ٧٠٩
الحفاظ على العلاقات الشخصية الوثيقة	٧٣٠ - ٧٣٩
الحفاظ على العلاقات مع الأصدقاء والأتراب	٧٤٠ - ٧٤٩
التفاعل المتبادل مع الأشخاص في أوضاع رسمية	٧٥٠ - ٧٥٩
العلاقات الرومانسية أو الجسمانية الحميمة	٧٧٠ - ٧٧٩
<b>الفصل ٩: الاستجابة لأوضاع معينة والتعامل معها</b>	
أنواع السلوك المتصلة بالعمل والمدرسة	٨٤٠ - ٨٤٩
الحصول على العمل والاحتفاظ به	٨٥٠ - ٨٥٩
البحث عن التوظيف	٨٥٠
الأنشطة الاجتماعية	٨٦٠ - ٨٧٩

اللعب في الداخل	٨٦٠
اللعب في الخرج	٨٦١
استقبال الضيوف	٨٦٢
الاضطلاع بالأنشطة الاجتماعية غير الرسمية	٨٦٣
المشاركة في الأنشطة الرياضية	٨٦٥
متابعة المهن الفنية	٨٦٦
المشاركة في الأنشطة الدينية	xxx
السفر/السياحة	٨٦٧
المهارات الاقتصادية	٨٧٠ - ٨٧٩
إعداد الموازنة، وتخطيط المصروفات	٨٧١
استعمال الخدمات المصرفية أو الخدمات الأخرى للمساعدة في إدارة المال	٨٧٢
إنجاز عمليات نقدية معقدة	٨٧٣

## ٢ - المشاركة

### الفصل ١: المشاركة في مجال المحافظة الشخصية

العناية الشخصية	٠٠٠ - ٠٠٩
المحافظة الصحية	٠١٠ - ٠١٩
الغذاء	٠٢٠ - ٠٢٩
المسكن والمأوى	٠٣٠ - ٠٣٩
الجوانب الأخرى للمحافظة الشخصية	٠٨٠

### الفصل ٢: المشاركة في مجال التحرك (١٠٠ - ١٩٩)

التحرك في إطار البيئة [المباشرة]	١٠٠ - ١٠٩
التحرك خارج البيت مباشرة	١١٠ - ١١٩
التحرك في البيئة الأوسع	١٢٠ - ١٢٩
التحرك في بعد آخر	١٨٠

### الفصل ٣: المشاركة في تبادل المعلومات (٢٠٠ - ٢٩٩)

تبادل المعلومات بالنطق وبغير النطق	٢٠٠ - ٢٠٩
تبادل المعلومات بالكتابة	٢١٠ - ٢١٩
تبادل المعلومات بالرموز والإشارات	٢٢٠ - ٢٢٩
تبادل المعلومات بالرموز العامة	٢٣٠ - ٢٣٩
تبادل المعلومات من خلال الاتصالات السلوكية واللاسلكية	٢٤٠ - ٢٤٩
تبادل المعلومات بالطرائق الأخرى	٢٨٠

### الفصل ٤: المشاركة في مجال العلاقات الاجتماعية (٣٠٠ - ٣٩٩)

العلاقات الأسرية	٣٠٠ - ٣٠٩
العلاقات الجسمانية الحميمة	٣١٠ - ٣١٩
العلاقات مع الأصدقاء والمعارف	٣٢٠ - ٣٢٩
العلاقات مع الأتراب والغرباء	٣٣٠ - ٣٣٩
العلاقات الاجتماعية الأخرى	٣٤٠ - ٣٤٩



العلاقات الأخرى	٣٨٠
<b>المشاركة في مجالات التعليم، والعمل، ووقت الفراغ، والروحانيات (٤٠٠ - ٤٩٩)</b>	<b>الفصل ٥:</b>
التعليم	٤٠٩ - ٤٠٠
العمل	٤١٩ - ٤١٠
الترفيه ووقت الفراغ	٤٢٩ - ٤٢٠
الروحانيات	٤٣٩ - ٤٣٠
الأنشطة الأخرى لشغل الوقت	٤٨٠
<b>المشاركة في مجال الحياة الاقتصادية</b>	<b>الفصل ٦:</b>
المعاملات الاقتصادية	٥٠٩ - ٥٠٠
<b>المشاركة في الحياة المدنية والاجتماعية (٦٠٠ - ٦٩٩)</b>	<b>الفصل ٧:</b>
المواطنة	٦٠٩ - ٦٠٠
المجتمع المحلي	٦١٩ - ٦١٠
الجوانب الأخرى للحياة المدنية والاجتماعية	٦٨٠

## المرفق الثاني

مثال للأنشطة التي يمكن بحثها من منظور اقتصادي واجتماعي

الأنشطة الاقتصادية	الأنشطة الاجتماعية
المنتجات حسب التصنيف المركزي للمنتجات	التصنيف الاجتماعي: التصنيف الدولي الثاني لمجالات الاعتلال والعجز والتعوق
٦٣٢١٠ خدمات تقديم وجبات الطعام مع خدمات المطعم الكاملة	ألف ٥٣٠ - ٥٣٩ إعداد وجبات الطعام
٩١١١٢ الخدمات المالية والضرائبية	ألف ٨٧٣ الاضطلاع بمعاملات مالية معقدة بشأن الضرائب
٨٦١١٢ خدمات فلاحه الحدائق	ألف ٥٦٣ رعاية النباتات، بما في ذلك فلاحه الحديقة وزراعة الأغذية
٦٤٢٤٠ خدمات توزيع مختلفة	ألف ٥٠٤ نقل بنود مختارة إلى البيت أو مكان آخر للاستعمال
٩٧١٣٠ خدمات تنظيف منسوجات أخرى	ألف ٥٤٠ - ٥٤٩ غسل الملابس والعناية بها
٩٧٢١٠ خدمات تصفيف الشعر والحلاقة	ألف ٤١٢ العناية بالشعر وفروة الرأس
٩٦٦١٠ خدمات الرياضيين	ألف ٨٦٥ المشاركة في الأنشطة الرياضية
٩٧٩١٠ خدمات المرافقة	ألف ٧٧٢ ممارسة الأفعال الجنسية الرضائية
	استخدام الوقت
	الأسعار

## المراجع

- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- DeJong G. (1993): "Health Care Reform and Disability: Affirming Our Commitment to Community", *Arch. Phys. Med. Rehabil.* Vol. 74, October 1993, pp. 1017-1023.
- Etzioni A. (1993): *The Spirit of community: rights, responsibilities, and the communitarian agenda*, New York: Crown, 1993.
- Goldfinger C. (1997): "Intangible Economy and its implications for Statistics and Statisticians", *International Statistical Review*, 1997, 65, 2, pages 191-220.
- Hedman B., Perucci F. (1997): "New Challenges in the Improvement of Gender Statistics", Invited Paper at the 51st Session of the International Statistical Institute, Istanbul 18-26 August 1997.
- Hill P. (1998): "Tangibles, Intangibles and Services, A New Taxonomy for the Classification of Output", forthcoming in a special issue of the *Canadian Journal of Economics* (1998).
- ISO (1996): *Services, a Challenge for international standardization*, ISO Bulletin, International Organization for Standardization, October 1996.
- Robine J.M., Brouard N., Colvez A. (1987): "Les indicateurs d'espérance de vie sans incapacité (EVSI): des indicateurs globaux de l'état de santé des populations", *Revue Epidémiologique de Santé Publique* 35, pp. 206-224.
- Rogers R.G., Rogers A., Belanger A. (1989): "Active life among the elderly in the United States: multistate life-table estimates and population projections", *Milbank Memorial Fund Q* 67 pp. 370-411.
- Sanders B.S. (1964): "Measuring community health levels", *American Journal of Public Health* 54 pp. 1063-1070.
- United Nations (1977): "Model life table for developing countries", *Population Studies*, ST/ESA/SER.A/77.
- United Nations (1979): Progress Report on the Development of Statistics of Time-use, 20th Session of the United Nations Statistical Commission 20 February-2 March 1979.
- United Nations (1990): International Standard Industrial Classification of All Activities, ST/ESA/STAT/SER.M/4/Rev.3.
- United Nations (1993): Integrated Environmental and Economic Accounting, ST/ESA/STAT/SER.F/61.
- United Nations (1996): Central Product Classification (CPC) Version 1.0, ST/ESA/STAT/SER.M/77, Version 1.0.
- United Nations (1997): Trial International Classification for Time-Use Activities, paper to be presented at the Expert Group Meeting to review a Trial International Classification for Time-use Activities, 13-16 October 1997, ESA/STAT/AC.59/1.
- Van Tongeren J. (1997): Human Resource Accounting (HRA) for integrated Social-Economic analysis, paper presented at the Expert Group Meeting on Household Satellite Accounting, 6-10 October 1997 (included in this volume).
- Voorburg Group (1995) Papers and final report: tenth meeting on service statistics (Voorburg, Netherlands).
- Voorburg Group (1996) Papers and final report: eleventh meeting on service statistics (United Kingdom).
- World Health Organization (1993): International Classification of Impairments Disabilities and Handicaps. Geneva: World Health Organization, Geneva, 1997.
- World Health Organization (1997): ICIDH-2: International Classification of Impairments, Activities, and Participation. A Manual of Dimensions of Disablement and Functioning, Beta-1 draft for field trials. World Health Organization, Geneva, 1997.



# التقييم كقضية في الحسابات القومية وتحليل السياسات

سوجاي ج. شيفاكومار

خبير اقتصادي، حلقة عمل في النظرية السياسية وتحليل السياسات،  
جامعة إنديانا، بلومغتون، إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية

## أولاً - المقدمة

١ - إنَّ تقديم دراسة في التحليل الاقتصادي ضمن مجلد يهدف إلى بحث القضايا الفنية والمنهجية المتعلقة بالحسابات التابعة الخاصة بالأُسرة المعيشية يستدعي بعض الشرح فيما يتعلق بانطباقها. وفي هذا السياق يمكن ذكر ثلاثة مبررات. أولاً، تسليمًا بأن الإلمام بمفهوم القيمة أمر جوهري للمحاولات الجديدة الرامية إلى جمع وتحليل بيانات أكثر حساسية من الناحية البيئية، يلزم استعراض التفسيرات المختلفة لهذا المصطلح لإجراء مناقشة جادة. وثانياً، تبحث الدراسة كيف يمكن إيضاح مصطلح "القيمة" على نحو سليم في سياق السعي لتقييم عمل المرأة. ومع الإقرار بمحدوديات نموذج التوازن العام في الاقتصاد في الاعتراف بما فيه الكفاية بالمؤسسات والهياكل الاجتماعية التي يعمل النساء والرجال في إطارها، وفي إدراك العواقب الحقيقية التي يؤدي إليها، حسبما أشار إليها علماء مرموقون من أنصار حقوق المرأة [الذين ينادون بالمساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً]، تشير هذه الدراسة إلى أن البديل المطروح لا يتسق مع النهج الحدي حسبما طوره أتباع جيفنس ووارلاس ومنغر وذلك اعتماداً على احتساب نقدي استند إلى دراسات استخدام الوقت لتحديد قيمة عمل المرأة. وأخيراً تشير الدراسة في هذا الصدد، من خلال استعراض موجز للمؤلفات حول عملية السوق وخيار الجمهور، إلى أنه من الأفضل تركيز مناقشة مفهوم القيمة على كيفية تقديم أنواع مبتكرة اجتماعية ينادي بها أنصار حقوق المرأة وآخرون من خلال إصلاح مؤسسي بدلاً عن معالجتها في سياق نظام الحسابات القومية.

## ثانياً - التقييم حسب النظرية والممارسة

٢ - تستدعي المناقشات الدائرة في الآونة الأخيرة حول كيفية اقتناص الأشكال المختلفة للنشاط الاجتماعي والموارد البيئية المشتركة دراسة متأنية لمفهوم القيمة نفسه. وقد احتج مؤخراً مناصرو قضايا اجتماعية وبيئية مختلفة بأنه طالما أن قيمة العمل الإنتاجي خارج إطار السوق أو الموارد البيئية غير مكتملة أو مقيسة بما فيه الكفاية من خلال أنظمة المحاسبة القومية، فإن عملية صنع السياسات التي تستخدمها كمدخلات تواجه معوقات. ويعتقد أن عواقب حقيقية ضارة تنتج عن هذا الوضع. وتقول المجموعات التي تدعي أنها تمثل مصالح النساء على صعيد العالم، على سبيل المثال، إن "عمل المرأة" الذي عادة ما يضطلع به في البيت أو يتم تبادله في أماكن غير الأسواق التي يجري التبادل فيها بالنقد، لا يقيّم بما فيه الكفاية بالمقاييس التقليدية الخاصة بالإحصاءات القومية. وبالمثل، تقول مجموعات تسعى لتمثيل اهتمامات بيئية أن تدهور الغابات، والهواء، والمياه يمثل خسارة صافية تنكدها ثروتنا الجماعية وأنه يتعين تخفيض إجماليات مقاييسها إلى أسفل لتعكس هذه الخسارة. وتدور القضايا التي أثارها هؤلاء المناصرون بشكل موسع حول قضية التقييم. وبالتالي، لا بد من بحث دقيق للمفهوم الحديث الخاص بالقيمة لإجراء مناقشة مطلعة للاحتمالات الإحصائية والخيارات البديلة المتاحة أمام السياسات.

٣ - تسعى هذه الدراسة لإطلاع القارئ على كل من المفهوم الاقتصادي للقيمة والاقتصاد السياسي للتقييم. وبالتالي قسمت المهمة إلى جزأين. يتناول الجزء الأول نظرية القيمة، وتاريخها في الفكر الاقتصادي وكيف تعد وتطور أنظمة القيمة (الفصل الثالث). ويتناول الجزء الثاني التقييم كقضية في إطار تحليل السياسات. وسيجري إيضاح هذا الفرع بالرجوع إلى التطورات التي تحيط بالمناداة بتقييم عمل المرأة (الفصل الرابع).

٤ - كان مفهوم القيمة موضوع دراسات اقتصادية كثيرة. ففي هذا القرن، يشكل المفهوم الكلاسيكي الجديد حسبما طوره دوبرو، وآراو، وهيكس بشكل بديهي معظم أساس صنع السياسات العامة. وفي الواقع، يتيح هذا التقليد الأسس النظرية لمعايير محاسبية الدخل القومي حسبما طورها ونشرها نظام الأمم المتحدة. وبما أن معدي الحسابات القومية ملمون فعلياً بهذه الخلفية، فإن هذه الدراسة ستتكب بمزيد من التفصيل على النظرية والمدلولات المترتبة على تخفيف بعض افتراضات النظرية المعيارية.

٥ - تمثل فكرة القيمة اليوم هيكلاً نظرياً مفهوماً جيداً من خلال أعمال مفكرين في إطار ما يسمى بالتقليد النمساوي. ويمكن فهمها بسهولة بالنظر إلى الحالة البسيطة الخاصة بشخصين يضطلعان بعملية تبادل. كل منهما مستعد ليضطلع بالتبادل التجاري لأن كليهما يقيم الشيء الذي سيعطى إليه بأقل من الشيء الذي سيستلم. وتعتمد العملية التي تدخل في تقييم كل شخص للسلعة أو الخدمة المعنية بدورها على الاستعمالات المتصورة للشيء المتبادل في إطار قاعدة معرفته، وداخل المؤسسات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) التي يعمل في إطارها، ورأس المال المادي المتاح أو ذي الصلة المتاح في الوقت الحاضر أو المتوقع في المستقبل. ونظراً لأن قاعدة معرفة كل شخص وظروفه المؤسسية والمادية فريدة، فإن الأسس التي توجه إطار تقييم كل فرد تكون مختلفة: القيمة شخصية بطبيعتها.

٦ - وهكذا، لا يوجد بالتحديد مقياس دقيق لقيمة السلع الأساسية، رغم الاعتقاد الشائع بأن النقود توفر هذه الوظيفة. ولا يوجد بديل معروف لاستخدام مقياس النقود في التعامل مع القيمة النسبية في تبادل معقد؛ ومع ذلك، حسبما نوه ألفريد ومارشال، لا تكون الأسعار النقدية سوى أول تقريب للقيمة. وتظهر النقود فقط كوسيط في أي معاملة - سلعة يتم احتيازها لاستخدامها في الاستهلاك أو في إنتاج ذاتها، بل حتى يتم إعطاؤها في إجراء عملية تبادل إضافي. وتسليماً بأننا نبادل شيئاً نعطيه قيمة أقل مقابل شيء نعطيه قيمة أكثر، فإن السعر السوقى الذي تتم به هذه المعاملة يعكس بشكل تقريبي القيمة الموضوعية على البنود المتبادلة من قبل طرفي المعاملة.

٧ - بالإضافة إلى ذلك، يقود الفهم الشخصي إلى فهم أن القيمة التي نوليها إلى سلعة أو خدمة ما تعتمد على استخدامها المتصور داخل إطار خططنا. وبالتالي، تكون قيمة قطعة ماكينة متخصصة أو مهارة بشرية ذات مغزى فقط في سياق هذه المجموعة من الخطط. غير أنه توجد في السوق مجموعة من هذه الخطط المتضاربة، مع استناد نجاح إحداها على إخفاق أخرى في كثير من الأحيان؛ وتتميز الأسواق بالمزاحمة التنافسية، وباستثناء وضع التوازن الذي لا وجود له في عالم الواقع، فإن القيمة المستقبلية لمقدم سلعة أو خدمة معينة تعتمد في كثير من الأحيان على فقدان قيمة سلعة أو خدمة أخرى. وتتيح أهمية هذه البديهية بدورها ملاحظة الحذر في كيفية تفسير البيانات الإجمالية للقيمة. وتجدر الملاحظة أن هذا المدلول ينشأ عندما تترك افتراضات إطار التوازن التي يركز عليها النهج الكلاسيكي الجديد المعتاد في التعامل مع مفهوم القيمة. وبالتالي علينا توخي الحذر في القيام بتفسيرات تستند إلى إضافة جميع الأسعار عقب معاملات الأسواق في اقتصاد معين للحصول على قياس شامل للقيمة.

٨ - وينطبق هذا الوضع على وجه الخصوص نظراً لاستناد المشورة والتخطيط بشأن السياسات في كثير من الأحيان على الإيمان بإمكانية حساب إجماليات قيم السلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد في كثير من الأحيان أن التخطيط الأفضل وصنع السياسات الأكثر استنارة يمكن فقط إذا أتيت المزيد من المعلومات الإحصائية الشاملة. وتستند المحادلات الخاصة بتحسين جمع البيانات عن العمل الذي تؤديه المرأة بأجر ودون أجر، على سبيل المثال، إلى هذا الافتراض. <sup>١</sup> بينما يصدق القول بأن تطبيق السياسات العامة يجري في جهل تام بعواقبها المحتملة وأن عدم توفر المعلومات الكاملة يفسر إلى حد كبير عدم فعالية السياسات وحالات الفشل التي نشاهدها، يتعين الأخذ في الحسبان محدوديات تحسين نطاق التخطيط ووضع السياسات من خلال تحسين تغطية البيانات الإحصائية عن طريق التجميع.

٩ - بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدبيات في مجال اقتصاديات اختيار سياسات القطاع العام إلى أن النظرية التي تربط تحسين السياسات والتخطيط مع البيانات الإحصائية تفترض أن واضعي السياسات خيرون بشكل تام، وغير أنانيين، ومتسمون بروح الخدمة العامة. إن تعديل هذه الفرضية لأخذ اعتبار إلى أن لدى واضعي السياسات مصالحهم الذاتية كبقية السكان يتيح تأملات جديدة في نطاق وطبيعة وضع السياسات وتنفيذها بالمقارنة مع تلك القيم التي يؤمن بها الأفراد أو تلك القيم التي تسعى مجموعات معينة إلى نشرها. في الواقع، حسبما تستكشف هذه لدراسة لاحقاً، يركز ربط التقييم بالسياسات إلى تطوير قيود مؤسسية حيث يتأمل واضعو السياسات بشكل وثيق أكثر في مصالح وقيم مناصريهم. كما تعتمد على تصميم هذه المؤسسات بحيث تبقى منبهة إلى تغير القيم والأعراف.

### ثالثاً - النظرية الاقتصادية للقيمة

١٠ - يستهدف الفرع التالي تعريف القارئ بالتطورات النظرية الهامة في النظرية الاقتصادية الخاصة بالقيمة. وهكذا، لا يدعي بأن يكون جامعاً وشاملاً. في الواقع، يميل تركيزه الانتقائي بشكل أكبر نحو تقديم هذه الدراسات العلمية حسبما ترتبط بهذه المهمة، وذلك تمثيلاً مع غرض هذه الدراسة الرامي إلى تعريف القارئ بالمدلولات المتعلقة بالسياسات وممارسات نظرية القيمة في عالم غير ثابت وغير متوازن. ومع ذلك، من المسلم به إدراك التقليد الذي وضعت في إطاره الممارسات القياسية في إعداد الحسابات القومية.

١١ - مع أن نظرية القيمة أمر حرج ومركزي في فهم الاقتصاد، لم يتم الإلمام بها بشكل واضح حتى بداية التحليل الحدي في أواخر القرن التاسع عشر. ويمثل هذا التحول الذي ينطوي على إدخال التحليل الحدي أساس علم الاقتصاد الحديث. ومع أن الاقتصاديين اللاحقين للمدرسة الحدية قد يختلفون حول قضايا وتفسيرات، يشير جميعهم إلى التحليل الحدي كأداة أساسية ضمن طاقم أدواتهم التحليلية. ومع ذلك تستمر المناقشات المعاصرة حول القيمة مستشهدة بنظرية قيمة العمالة، وهي نظرية سابقة للمدرسة الحدية. لهذا السبب، ستتيح الدراسة خلفية وافية لتمكين القارئ من متابعة هذه المناقشات.

١٢ - ستقدم الدراسة أيضاً للقارئ التداول الجاري حول مفهوم القيمة. ورغم أن المفهوم الشخصي الحديث للقيمة يستبعد قياس قيمة السلع والخدمات المجمعة من الاقتصاد بأكمله كمدخل في تحليل السياسات، فإنه بإدراك أن التبادل السوقي يحدث داخل مؤسسات معينة، يشجع التأمل في كيف يمكن هيكله هذه المؤسسات، اجتماعياً واقتصادياً، حتى تعكس معايير المجتمع المتطورة من خلال تسوية التنافس بين المبادئ والقيم.

## ألف - تطور نظرية القيمة

١٣ - نبدأ باستعراض سريع لتاريخ الفكر الاقتصادي الخاص بموضوع القيمة. ونبدأ بآدم سميث وديفيد ريكاردو في الفترة الكلاسيكية، ونبحث تأثير هذين المفكرين في كارل ماركس، ثم ننقل أخيراً إلى مدلولات ثورة النظرية الحدية، وتراث المدرسة الكلاسيكية الجديدة، ونورد في النهاية مساهمات المدرسة النمساوية في وضع مفاهيم القيمة في الاقتصاد. وسيهيئنا هذا إلى التأمل في الجزء باء من هذا الفرع بشأن تحليلات الاقتصاديين النمساويين الراهنة حول الجوانب الاجتماعية - المؤسسية ونشوء أنظمة القيمة.

## ١ - الفترة الكلاسيكية

١٤ - آدم سميث: تناول سميث العديد من جوانب مفهوم القيمة: وحاول معالجة مشكلة القيمة في الاستخدام مقابل القيمة في التبادل، للتمييز بين فكرة القيمة الأساسية و التذبذبات حول هذا الأساس، بالإضافة إلى مقارنة سبب القيمة مع مقياس القيمة. وبينما ساهم سميث بقدر هام في التحليل الاقتصادي، لا سيما في فهم التنافس، لم يكن ناجحاً في حل فكرة القيمة التي يمكنها استيعاب كافة جوانبها كما رأها. وكانت النتيجة إرثاً من التشويش على القضية. وحتى قيام الثورة في التحليل الحدي، لا سيما إسهام منغر وتلاميذه النجباء، لم يظهر فهم متماسك للقيمة مع بقية برنامجه الخاص بحرية الاقتصاد الكلاسيكية.

١٥ - في ثروة الأمم،<sup>٢</sup> حدد سميث مشكلة استخدام القيمة مقابل تبادلها في العبارة التالية: لكلمة القيمة... معنيان مختلفان، ففي بعض الأحيان تعبر عن منفعة شيء معين، وفي بعض الأحيان عن القوة لشراء سلع أخرى ينقل ذلك الشيء امتلاكها. ويمكن تسمية أحدهما "القيمة في الاستخدام"؛ والآخر "القيمة في التبادل". وتكون الأشياء ذات قيمة أكبر في الاستخدام قليلة القيمة أو معدومة القيمة في التبادل في كثير من الأحيان؛ وعلى العكس، تلك الأشياء ذات قيمة أكبر في التبادل لديها القليل من القيمة أو لا قيمة لها في الاستخدام.<sup>٣</sup>

١٦ - لقد أوضح سميث هذا التناقض الظاهري أنه بينما للمياه قيمة كبيرة في الاستخدام، فإن أسعارها منخفضة، بينما للماش الذي استخدامه العملي قليل نسبياً، أسعار عالية. وظل هذا التناقض الظاهري للماش - المياه دون حل في نظريات الاقتصاد الكلاسيكي، وكان على تفسيره أن ينتظر حوالي مائة سنة حتى ظهور الثورة الحدية في الاقتصاد.

١٧ - لاحظ سميث انقساماً بين السعريين الطبيعي والسوقي للسلع. ورأى أن الأسعار السوقية تتحدد بالتفاعل المتبادل للعرض والطلب في المدى القصير. ومن ناحية أخرى، رأى أن السعر الطبيعي توجهه تكاليف الإنتاج في المدى الطويل. وأدرك سميث أن الطلب هو المحدد الحاسم للقيمة لأن ما يستعد الناس دفعه مقابل شيء يعكس شدة رغبتهم فيه. إضافة إلى ذلك، حسب رأي سميث، يجب أن يغطي السعر السوقي تكاليف الإنتاج على المدى الطويل وبالتالي يتعين أن تكون القيمة دالة للموارد المستخدمة في الإنتاج. وفي مناقشة محددات القيمة في الاقتصاد البدائي حيث تمثل العمالة عامل الإنتاج الوحيد، لاحظ سميث أن القيمة النسبية للأيل والقمندس تحدد بكميات العمالة النسبية اللازمة للحصول عليهما.<sup>٤</sup> وفي هذا الصدد، رأى سميث العمالة كقاسم مشترك ترتكز إليه العناصر الموجهة من جانب العرض بالنسبة إلى القيمة.

١٨ - ربما كان هذا هو سبب الخلط في كثير من الأحيان في مناقشة سميث للعمالة كمقياس للقيمة مع تحديد أسبابها. ومع ذلك تعامل سميث مع هذه الأمور كقضايا منفصلة في ثروة الأمم. وبالنسبة إلى قياس القيمة، يلاحظ سميث: "إن قيمة أية سلعة... بالنسبة

إلى الشخص الذي يمتلكها، والذي يقصد عدم استعمالها أو استهلاكها بنفسه، بل مبادلته بسلع أخرى، تساوي كمية العمل التي تمكنه من الشراء أو السيطرة. وبالتالي تكون العمالة هي المقياس الحقيقي لقيمة كافة السلع القابلة للتبادل<sup>٥</sup>.

١٩ - الفكرة المعبر عنها هنا هي أن الفرد يوازن في عملية التبادل حجم عمله الخاص الذي هو مستعد ليضعه مبادلة لسلعة أخرى. ويميز سميث بوضوح هذه القضية من قضايا مشاكل قياس القيمة بالاستناد إلى العمالة المحتسبة: ”من الصعب في كثير من الأحيان التأكد من تناسب بين كميتين مختلفتين من العمالة. إن الوقت الذي يقضى في نوعين مختلفين من العمل لا يحدد دائماً هذا تناسب. وكذلك يجب أن يؤخذ اعتبار أيضاً لدرجات الصعوبة المتكبدة والبراعة المستخدمة. قد يكون هناك المزيد من العمالة في ساعة من العمل الشاق مقارنة بساعتين من العمل السهل؛ أو في ساعة تطبيق حرفه استغرقت عشر سنوات من العمالة لتعلمها مقارنة بشهر من العمل في وظيفة عادية وواضحة. غير أنه ليس من السهل إيجاد أي مقياس دقيق للمعانة أو البراعة“<sup>٦</sup>.

٢٠ - أدرك سميث أن القيمة تنشأ في جانب الطلب عندما يقيس المرء مقدار جهده الذاتي الذي هو مستعد لبذله من أجل الحصول على التبادل المقترح. كما أنه فهم المشاكل المتأصلة في المقارنات الشخصية للقيمة بالاستناد إلى ساعات العمل المنقضية. غير أنه نظراً لعدم تركه فكرة القيمة المتأصلة أو القيمة طويلة الأمد، ترك من غير حل فهماً واضحاً لمفهوم القيمة - وهو إرث مستمر حتى الوقت الحاضر.

٢١ - ديفيد ريكاردو: شعر ريكاردو أن نظرية قيمة العمل، مع عدة اشتراطات، توفر أفضل تفسير عام للأسعار النسبية، وأن حصر سميث لنظرية العمالة في ”اقتصاد بدائي“ أمراً غير ضروري.<sup>٧</sup> بالنسبة إلى ريكاردو، العلاقة واضحة بين القيمة ووقت العمالة المقضي في الإنتاج: ”أية زيادة في كمية العمالة يجب أن تعزز قيمة تلك السلعة التي بذلت فيها، مثلما أي تخفيض يجب أن يخفضها“<sup>٨</sup>. وكان اشتراطه الأول لهذه النظرية الخاصة بالقيمة يتعلق بمجالات الأشياء النادرة أو غير القابلة لإعادة الاستنساخ؛ ”هناك بعض السلع التي تحدد قيمتها فقط بعامل الندرة. ولا تستطيع العمالة زيادة كميات هذه السلع، وبالتالي لا يمكن تخفيض قيمتها بزيادة جانب العرض“. إن الأشياء مثل اللوحات أو قوارير النبيذ النادرة هي في نظر ريكاردو ”مستقلة بالكامل عن حجم العمالة الضرورية لإنتاجها في الأصل، وتباين مع تباين ثروة أولئك الأفراد الراغبين في اقتنائها“<sup>٩</sup>.

٢٢ - حدث استثناء أكثر أهمية في نظرية قيمة العمل يتعلق بدور رأس المال. يمكن فصل رأس المال، كعمالة مباشرة أو ضمنية، إلى شكله الثابت أو الاستهلاك البطيء، وشكله المتداول أو القابل للتلف على نحو سريع. وتستند القيمة بالنسبة إلى ريكاردو إلى التكاليف الحقيقية للعمالة بالإضافة إلى رأس المال. غير أنه من وجهة النظر التحريبية، يعتقد أن الكميات النسبية للعمالة المستخدمة في الإنتاج هي المحدد الرئيسي للقيم النسبية: ”سوف أنظر في كافة التباينات الهامة التي تحدث في القيمة النسبية للسلع المزمع إنتاجها بمزيد أو قليل من كميات العمالة التي قد تكون لازمة لإنتاجها من وقت لآخر“<sup>١٠</sup>.

٢٣ - باختصار، يمكن القول إن نظرية قيمة العمل تعني بالنسبة إلى ريكاردو أن  $Vh/Vs = Lh/Ls$  أي، إن القيمة السوقية لبعض البنود، فنقل قبعة (h)، معبراً عنها حسب السلعة المعيارية (s)، تساوي كمية العمالة المطلوبة لإنتاج القبعة بالتناسب مع كمية العمالة اللازمة لإنتاج وحدة من سلعة معيارية. غير أن من الأمور المتأصلة أيضاً في نموذج ريكاردو هي أن قيمة القبعة في صناعتين تساوي الكميات النسبية من رأس المال اللازم للإنتاج في صناعتين.  $[Vh/Vs = Ch/Cs]$  ويعني هذا أن نظرية ريكاردو هي نظرية قيمة العمل كما هي الحال بالنسبة إلى نظرية قيمة رأس المال. وتسليماً بافتراض اتساق العمالة - رأس المال، يمكن قياس القيم النسبية لسلعتين إما بحساب مدخلات العمالة وإما بحساب مدخلات رأس المال لكن دون اعتبار أي منهما عاملاً محمداً لقيمتها النسبية.<sup>١١</sup> وبما أن العمالة ورأس المال مدخلان مشتركان في الإنتاج، فإن إضافة المزيد من العمالة لا تخلق بنفسها المزيد من القيمة. ومع ذلك، تم استخدام نظرية قيمة العمل هذه لمناقشة أن كمية القيمة الناشئة في عملية اقتصادية تتحدد بكمية العمالة المستخدمة فيها ويتم إنتاج المزيد من القيمة إذا تم استخدام المزيد من العمالة.

٢٤ - بالإضافة إلى المشاكل النظرية التي يسببها هذا الوضع، فإن الافتراض القائل باتساق العمالة - رأس المال افتراض غير صحيح من الناحية التحريبية. ومع أن ريكاردو كان مدركاً لهذا الوضع، فقد ادعى أن بالإمكان اعتباره تقريباً تشغيلياً مرضياً. غير أنه حالما تم هذا الافتراض، اختفى لاحقاً وأصبحت نظرية قيمة العمل هي المقترح الرئيسي للعلوم الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية السابقة للمدرسة الحدية في القرن التاسع عشر.



٢٥ - ورغم تقديم المنظرين الكلاسيكيين مساهمات هامة في تحليل طبيعة التنافس، لم توفق تفسيراتهم لمفهوم القيمة. وحتى لو أعطي دور المدخلات الأخرى في الإنتاج المزيد من الوزن مما سمح به ريكاردو، لا تزال النظرية الكلاسيكية للقيمة تعاني من التركيز على البائعين بدلاً عن المشترين في المعاملات السوقية.

## ٢ - اقتصاديات القرن التاسع عشر

٢٦ - جون ستيوارد ميل: يؤكد ميل في مبادئ الاقتصاد السياسي، على مركزية نظرية القيمة في أنشطة الأفراد في مجتمع صناعي. غير أنه يلاحظ "لحسن الحظ، لم يتبق شيء للكاتب في الوقت الراهن أو المستقبل لكي يوضحه في قوانين القيمة؛ إذ أن نظرية الموضوع مكتملة..."<sup>١٢</sup> ويشير ميل هنا إلى نظرية ريكاردو الخاصة بالقيمة، التي قبلها دون نقد. وحسبما يوردها غوردون، فإن تقدير ميل لنظرية ريكاردو الخاصة بالقيمة "يؤهلها لكي تكون أكبر غلطة مضحكة في تاريخ العلوم الاجتماعية. وأبعد ما تكون من الكمال وعدم الحاجة للتنقيح، فإن تفسير ريكاردو للقيم السوقية كان أفطع خطأ في النموذج الاقتصادي الكلاسيكي."<sup>١٣</sup> ومع ذلك، ظلت مستعملة حتى استبدلت بتطورات في التحليل الحدي.

٢٧ - كارل ماركس: في المجلد الأول من رأس المال<sup>١٤</sup>، طور ماركس تحليله تمثيلاً مع خطوط ريكاردو. ورفض الفكرة القائلة بأن فائدة السلع أمر مركزي في تحديد قيمتها، فيما عدا في حالة التذبذبات اليومية الحاصلة انطلاقاً من نقطة مركزية. واعتقد أن ظروف الإنتاج هي التي تحدد القيم الأساسية على المدى الطويل. وفي المقابل، يعتقد أن الظروف التي تحدد الإنتاج تتألف على نحو مقصور من الكميات النسبية من العمالة اللازمة لإنتاج السلع. ويلاحظ ماركس أن "للسلعة قيمة لأنها بلورة للعمالة الاجتماعية. وتعتمد عظمة قيمتها أو قيمتها النسبية على تزايد أو تناقص كمية المادة الاجتماعية المتضمنة فيها: أي على الكتلة النسبية للعمالة اللازمة لإنتاجها."<sup>١٥</sup>

٢٨ - لاحظ ماركس تغير العمالة وإنتاجية العمالة لكنه غض الطرف عنه في جزء سابق في المجلد الأول من رأس المال. وألح هنا بإيجاز إلى تخفيض من العمالة العينية إلى العمالة التجريدية بعملية اجتماعية تتم وراء ظهور المنتجين. ويمضي ليقول إنه من الآن فصاعداً سيشير فقط إلى العمال غير المهرة "لكي نوفر على أنفسنا صعوبة عمل التخفيض". بالإضافة إلى ذلك، لا تشمل نظرية القيمة الماركسية كافة الجهد البشري بمثابة عمالة. ولكي يحسب الجهد بمثابة عامل محدث للقيمة يجب أن يخصص لإنتاج السلع "المفيدة" ولا يجب أن يستحوذ وقتاً أكثر مما هو ضروري للغاية.<sup>١٦</sup>

٢٩ - وقلل ماركس أيضاً من أهمية دور الأرض ورأس المال في توليد القيمة: إذا كان عامل الإنتاج غير ناتج من عمالة بشرية، فإنه لا يحول أية قيمة للمنتج. فهو يساعد في خلق قيمة الاستعمال من غير الإسهام في تكوين قيمة التبادل. ويندرج في هذه الفئة كافة وسائل الإنتاج التي توفرها الطبيعة من غير مساعدة بشرية، كالأراضي، والرياح، والمياه، والمعادن في الموقع، والأخشاب في الغابات البكر.<sup>١٧</sup>

٣٠ - وينظر إلى رأس المال كالمباني والماكينات على أنها تنقل العمالة المتبلورة إلى السلعة الجاهزة لكن دون مساهمة إضافية في القيمة. إن فكرة ماركس الخاصة بالماكينات كعمالة متجمدة وبالتالي تساوي في القيمة تكاليف الأيدي العاملة التي أنتجتها تنكر حقيقة أن الماكينات يمكن أن تكون منتجة في حد ذاتها وبالتالي قيمة بكميات تفيض على العمالة المشاركة في صنعها. ويرفض الاقتصاديون المعاصرون قبول وجهة نظر ماركس هذه.

٣١ - بينما يمكن فهم ريكاردو بأنه قدم أفضل مقياس للقيمة، مضى ماركس أبعد من ذلك في اعتبار أن العمل هو سبب القيمة. وهكذا، يمكن تقسيم العمل إلى عمل "ضروري اجتماعياً" وعمل يتجاوز هذا الوضع. وبينما يحدد الأول معدل الأجر، يعتبر الأخير أساس الرأسمالية. ولم تنشأ هذه "القيمة الفائضة" من التبادل بل من الإنتاج، وهدف الرأسمالية هو استلاب القيمة الإضافية التي يخلقها العمل، وهذا الوضع هو أساس الاستغلال. وتستند استنتاجات ماركس، ويرتكز الكثير من الجدل الاشتراكي، على سوء فهم مفهوم القيمة الذي يمثل إرث الاقتصاد الكلاسيكي. قدمت الثورة الحديثة في علم الاقتصاد وتفسير الطبيعة الشخصية للقيمة التي تبعت ذلك الكثير لإزالة الخلط الذي نشأ. وفي الواقع، ترك كارل ماركس نفسه كلياً المزيد من العمل في رأس المال بعد أن استوعب عمل أنصار المدرسة الحدية جيفنس ومنغر.<sup>١٨</sup>

## ٣ - ظهور المدرسة الحدية

٣٢ - من المثير للغرابة في تاريخ العلوم أن مفهوم ما يسمى بالمنفعة الحدية تقدم به ثلاثة اقتصاديين في إنكلترا، وسويسرا، والنمسا في نفس الوقت تقريباً. وتوصل كل من ويليام ستانلاي جيفنس وليون والراس وكارل منغر على نحو منفصل إلى حل التناقض الظاهري في

فكرة آدم سميت الخاصة بالماس - المياه. وأوضح تحليلهم أن المنفعة العالية للمياه والمنفعة المنخفضة للماس متسقتان مع سعر المياه المنخفض وسعر الماس المرتفع. ويعزى هذا إلى أن المعاملات في الأسواق تتم في وحدات كميات صغيرة من السلع. بالتالي، فإن السؤال الذي يواجه المستهلكاً معيّنًا ليس هو ما إذا كان الماء أكثر قيمة للبقاء على قيد الحياة من الماس، لكن ما هي المنفعة الحدية من لتر إضافي (أو أية وحدة أخرى) من المياه. فإذا كان المستهلك على وشك فقدان السوائل من العطش، فإن الكمية الإضافية من المياه تقيّم تقييماً عالياً للغاية. وإذا كان نفس الشخص يسقي العشب في الحديقة، فمن المرجح أن لا تكون المياه ذات قيمة كبيرة بالنسبة إليه. وبالتالي، من المضلل التحدث عن الكمية الكلية للمياه التي استهلكتها؛ بل يجب الانتباه إلى مقدار تقييم المستهلك للوحدة الإضافية من السائل.

٣٣ - لم تتمكن النظرية الكلاسيكية للقيمة وما تبعها من نظريات من تفسير كيف تؤثر أفضليات المستهلك على قيمة ما هو معروض للبيع. كما أنها لم تطور نهجاً متماسكاً بشأن كيف توصل آليات أسعار السوق هذه المعلومات إلى المنتجين. وكان لزاماً على تطوير النظرية الشخصية للقيمة الانتظار حتى ظهور ثورة التحليل الحدي، كما سنرى مساهمات منغر ومن خلفه من العلماء، لتكوين المدرسة النمساوية للاقتصاد. وبدأت المدرسة الحدية تطوير نماذج التوازن العام للأسعار والأسواق. وقد لجأنا أولاً إلى هذه المفاهيم الكلاسيكية الجديدة وتفسيراتها للقيمة.

#### ٤ - مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (المألوف)

٣٤ - شكلت النظرية الاقتصادية: تطورت مناقشات نظرية القيمة في الاقتصاد من القاعدة الشاملة "للقيمة الحقيقية" حسب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلى مدرسة تخفيض "القيمة المجردة" للاقتصادات الموجهة بالتوازن السائد في منتصف القرن العشرين. وبحكم تزامن هذه الفترة المتميزة بنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية التخلص من الاستعمار، مع بناء مجموعة من الهياكل المؤسسية الجديدة، استمر إرث الفكر الاقتصادي في هذه الفترة اليوم مفيداً راسخاً كما هي الحال في قواعدها وممارساتها. ومن بين المؤسسات التي نشأت في الحقبة التالية للحرب منظومة الأمم المتحدة والعديد من ممارساتها، شاملة النظام الأساسي للحسابات القومية، ولا تزال مستندة إلى نظريات وضعت في هذه الفترة.

٣٥ - وحسبما نوهنا، كانت المعالجة النظرية للقيمة في هذه الفترة تجريدية للغاية، مع تناول العناصر البشرية والمادية الأخرى الخاصة "بالعالم الواقعي" برموز رياضية و/أو أوضاع تصورية مثالية. وحسبما أورد دوبرو في مقدمة نظرية القيمة: "عوملت نظرية القيمة هنا بمعايير الصرامة الخاصة بالمدرسة المعاصرة الرسمية لعلم الرياضيات... ويملي الالتزام بالصرامة الشكل البديهي للتحليل حيث تكون النظرية، في معناها الدقيق، منفصلة تماماً من ناحية منطقية عن تفسيراتها". وفي هذه الخطوة، أصبحت المعالجة النظرية مرادفة لدراسة الأسعار داخل أوضاع تصورية وتوازن مثالي. ولا ريب أن عدم التوجه الكلي لفكرة القيمة الواقعية أتاح المبرر لوصف الحبير الاقتصادي بأنه المرء الذي "يعرف سعر أي شيء وقيمة لا شيء". وسنبحث على وجه الخصوص مساهمات جيرار دوبرو، وكينيث آراو وجون هيكس كممثلين لهذا التقليد في الاقتصاد.

٣٦ - جون هيكس، و جيرار دوبرو، وكينيث آراو: إن الإسهام المركزي الذي قدمه هيكس، ودوبرو، وآراو في الاقتصاد يتمثل في التطوير والإثبات رياضياً وجود أسعار تخلق التوازن. ويتصل هذا الإسهام بعمل ليون والروس الذي وضع نظرية التوازن في القرن التاسع عشر. اعتقد والروس أن بإمكان الشخص إثبات وجود توازن متزامن في كافة الأسواق وذلك بحساب المعادلات والقيم المجهولة للتأكد من أن لدى المرء أكبر عدد من معادلات العرض والطلب المعلومة يكون ماثلاً للأسعار غير المعلومة التي يسعى إلى تحديدها. ولم يستطع الاقتصاديون إثبات هذا قبل قيام آراو ودوبرو بالمزيد من تطوير أفكار هيكس في هذا الصدد.

٣٧ - عرض هيكس في رسالته المشهورة بعنوان، القيمة ورأس المال (١٩٣٩)، نموذجاً اقتصادياً كاملاً به إجماليات أسواق للسلع الأساسية، وعوامل الإنتاج، والائتمان، والأموال. وانطوت هذه النظرية على عدد من الابتكارات من بينها المزيد من تطوير نظريات الاستهلاك والإنتاج وصياغة أوضاع لاستقرار أسواق متعددة. وبينما استخدم هيكس التحليل التفاضلي كأداة رياضية، استخدم آراو ودوبرو لاحقاً النظرية الرياضية الخاصة بالمجموعات المحدبة في تحليل التوازن بغية تحسين مستوى تبسيط وعمومية التحليل. وصمم دوبرو وآراو نموذجاً رياضياً لاقتصاد سوقي حيث قام المنتجون بتخطيط مخرج سلعهم وخدماتهم وبالتالي طلبهم على عوامل الإنتاج بطريقة تعظم أرباحهم. وبهذه الطريقة، تمكن دوبرو من خلق توصيلات داخل النموذج بين عرض السلع والطلب على عوامل الإنتاج، من ناحية، وبين كافة الأسعار، من ناحية أخرى. ويوضع افتراضات إضافية حول سلوك المستهلك، ولّد دوبرو وآراو دوال طلب أو عناصر "مقابلة" بين الأسعار المعروضة والكميات المطلوبة، واستخدمها لإثبات وجود أسعار التوازن. وإلحاقاً لهذا العمل الرائد،

أوضح دوبرو، في كتيب مختصر بعنوان: نظرية القيمة؛ تحليل بديهي للتوازن الاقتصادي (١٩٥٩)، كيف يدمج نموذج التوازن العام نظرية الموقع، ونظرية رأس المال، ونظرية السلوك الاقتصادي في أوضاع عدم التيقن.

٣٨ - في العالم الواقعي، تتحدد الأسعار والكميات في الأسواق من خلال عمليات لا علاقة لها بالمعادلات المعقدة الخاصة بنظرية التوازن العام. ومع ذلك، كان الخبراء الاقتصاديون من أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة الذين تعاملوا مع نماذج تجريدية للعالم الواقعي في حاجة لمعرفة أن نموذجهم الخاص بالتوازن العام يتضمن حلاً من أجل تطبيق تحليلهم دون تردد. ويعتبر العمل الرائد الذي قدمه هيكس، ودوبرو، وآراو قد وفر الحلقة النظرية المفقودة. ففي العالم المثالي الخاص بنماذج التوازن، يساوي صافي الطلب مجمل الموارد وتقابل الأسعار القيمة.

٣٩ - وبينما أقر ناقدو نماذج التوازن العامة بأنها تولد نموذجاً منطقياً من الناحية الرياضية، أشاروا إلى أن العالم الواقعي يختلف عن عالم الشكليات الرياضية. وكان العلماء من أنصار حقوق المرأة، على وجه الخصوص، واضحين في إبراز عدم التماسك المؤسسي في نماذج الاقتصاديين من أتباع المدرسة الكلاسيكية الجديدة المألوفة. إضافة إلى ذلك، أوضحوا بشكل مفيد مدلولات هذا النهج على صياغة السياسات والعواقب المترتبة عليه. وفي الواقع، كما هو واضح، فإن العالم الواقعي هو عالم لم تحدث فيه أوضاع التوازن على الإطلاق، وتوجد فيه معلومات ناقصة وغير مكتملة، ولا تتطابق القيمة فيه تماماً مع السعر. وقد أشار الاقتصاديون من خارج المدرسة الكلاسيكية المألوفة إلى محدوديات شكلية النظرية الاقتصادية الرئيسية المرضية منطقياً وغير الواقعية عملياً.

## ٥ - المدرسة النمساوية للاقتصاد

٤٠ - بدأ التقليد النمساوي، حسبنا نوهنا من قبل، بأعمال كارل منغر أحد مكتشفي نظرية الحدية حيث لاحظ أيضاً محدوديات النظرية الكلاسيكية الجديدة في تطوير نظرية حدسية للقيمة. وفيما يلي موجز لمساهمات منغر و"نمساويين" آخرين:

٤١ - كارل منغر: حسب التنويه الوارد أعلاه، كان كارل منغر الاقتصادي النمساوي ضمن مجموعة العلماء الاقتصاديين الثلاثة الذين توصلوا على نحو متزامن ومستقل إلى تأملات في التحليل الحدي. وقد شدد تحليل منغر أيضاً على الترابط المتداخل للإنتاج. ولإيضاح هذه الفكرة، نوه إلى أنه إذا اختفى التلذذ بطعم التبغ سيؤدي ذلك إلى سلسلة سببية من الآثار بحيث تفقد أسهم التبغ، ورأس المال المخصص لصناعة منتجات التبغ، والأيدي العاملة المستخدمة في زراعة أوراق التبغ، الخ. "خاصية سلعتها".<sup>١٩</sup> ومن خلال تأكيده على تكملة السلع لبعضها واعتمادها المتبادل فيما بينها من المستوى الأدنى إلى مستوى السلع الاستهلاكية الجاهزة، أوضح منغر أن بإمكان التحولات في أذواق المستهلكين أن تغير قيمة كافة المنتجات الوسيطة والمدخلات المستخدمة في الإنتاج. المهم، يعني هذا أنه لا يوجد شيء متأصل في هذه السلع من شأنه أن يجعلها اقتصادية أو غير اقتصادية؛ إذ تتغير خاصيتها بالتغيرات في جانب العرض أو الطلب من جانب المستهلك. وتعتمد القيمة أيضاً على السياق حيث تعتمد القيمة الموضوعية على معدات رأسمالية معينة على توافرها في العملية الإنتاجية. وحسب رأي منغر، يقال إن للسلعة قيمة إذا تصور الأفراد المقتصدون أن الإشباع النسبي لاحتياجاتهم يعتمد على طلبهم للسلعة المعنية.

٤٢ - وكان منغر أول من أوضح أن الأشياء المختلفة توفر مستويات مختلفة من إشباع رغبات الأفراد.<sup>٢٠</sup> وأكد على أنه يمكن اعتبار بعض السلع أكثر قيمة من غيرها ضمن نفس الفئة من السلع. وهكذا، يمكن توقع قيام الناس بإشباع الاحتياجات الملحة قبل الاهتمام بالاحتياجات الأقل إلحاحاً. ووضع منغر (مبدأً للتساوي الحدي) القائل تسليمًا بالوسائل الشحيحة، سيرتب الأفراد أنواع استهلاكهم المختلفة حتى يكون الإشباع المكتسب عند حد نوع مساوياً للآخر. وهكذا، فإن الإشباع الأقل إلحاحاً الذي يمكن الحصول عليه هو الذي يعطي مخزون سلعة معينة قيمتها.<sup>٢١</sup> فماذا يعني هذا بالنسبة إلى مثالنا الخاص بالمياه؟ يقول منغر إنه على الرغم من أن بالإمكان استخدام المياه في عدة مجالات، يمكن اعتبار أن الشخص لا يوليها قيمة كبيرة إذا كان بإمكانه أن يسقي العشب في الحديقة من دون ترتب عواقب سلبية على استخدامها الأخرى. وبالتالي فإن أهم مساهمات منغر في الاقتصاد هي فكرة تكلفة الفرصة البديلة. وحسب صياغته فإن قيمة سلعة معينة تساوي "الأهمية التي يوليها (فرد) إلى فرصة تحقيق أنواع الإشباع التي سيضيعها إذا لم يكن لديه السيطرة عليها".

٤٣ - أخيراً، يعزى إلى منغر إيضاح التاريخ الحدسي المعياري للاقتصاد الخاص بالتنمية واستخدام النقود في التبادل. ويقول منغر، في المبادئ،<sup>٢٢</sup> إن النقود نشأت من اقتصاد المقايضة عندما استخدم أفراد مبتكرون مادة ثالثة، قابلة للبيع كبديل مؤقت أو وسيط عندما كان عرض السلعة الفعلية أو البحث عنها مرهقاً أو مسبباً لمشاكل خلافاً لذلك. وقلد هذا النشاط أفراد آخرون عندما رأوا منفعته. وولدت النقود عندما تم اتفاق عام على سلعة وسيطة (الخرز، المحار، الذهب، العملات الورقية، الخ).

٤٤ - فريدريك فون فايزر: قدم فايزر الذي ابتدع مصطلح "المنفعة الحدية" مساهمات إضافية هامة إلى نظرية القيمة. فبينما ناقش منغر أن الاستخدام الذي توضع فيه آخر وحدة من مخزون السلعة هو الذي يمثل قيمة أية وحدة في مخزون متجانس، قال فايزر إن هذا يؤخذ عند النقطة التي تزداد فيها القيمة الكلية للمخزون بأقل من السعر الذي يدفع مقابل وحدات إضافية من السلعة. ونوه أيضاً إلى أن قيمة التبادل لا تعتمد فقط على المنفعة بل أيضاً على القوة الشرائية. وهكذا تنتج الأصناف الفاخرة للأفراد الذين يقدرّون على تحمل إشباع نزواتهم بينما يحتمل تجاهل احتياجات الفقراء.<sup>٢٣</sup> وبالتالي لا تعكس الأسعار عادة في العالم الواقعي عادة تقييمات المنفعة الحدية التي تكون قائمة إذا كانت القوة الشرائية متساوية بالنسبة إلى كافة المستهلكين.

٤٥ - يوجين فون بوهم - بافريك: كان بوهم - بافريك مع زميله فايزر من أوائل من تبنت منحج منغر في نظرية القيمة. وأوضح عمل منغر وعمل فايزر كيفية تأثير التقييمات الشخصية على المشترين والبائعين فيما يتعلق بتحديد سعر القيمة وهدفها.<sup>٢٤</sup> وقد ركز بوهم - بافريك على وظائف العرض والطلب القائمة بذاتها وغير المستمرة في العالم الواقعي بالمقارنة مع المنحنى السلس الخاص بالتحليل المارشالي. ومن المحتمل أن يكون لدى كل من المشتري والبائع فكرة عن مدى الأسعار التي يكونان مستعدين لإجراء التبادل في نطاقه ويعتمد السعر الفعلي الذي يتوصلان إليه على مقدار ما يعتقد كل منهما أن الآخر سيتحمله أو يقبله. وتتفاعل تقييمات البائع والمشتري في الوضع العملي للتبادل؛ وهذه الأزواج من البائعين والمشتريين هي التي تحدد الأسعار. وبالتالي تتحقق قيمة السلعة أو الخدمة فقط من خلال عملية التبادل.<sup>٢٥</sup>

٤٦ - لودفيغ فون مايزير: أشار مايزير إلى أنه لا يمكن فصم مفهوم قيمة سلعة أو خدمة من ظروف تبادلها. ولاحظ في عملية التبادل قيام فرد بترك شيء من أجل الحصول على شيء آخر. الشيء الذي يترك هو التكلفة أو السعر الذي يدفع للحصول على الشيء الآخر؛ وتكون قيمة السعر المدفوع في لحظة التعامل هي التكلفة. وفي عملية ربط مفهوم القيمة بعملية التبادل، أضاف مايزير أن أساس الاقتصاد الحديث هو إدراك التباين على وجه الدقة في القيمة التي تعزى إلى الأشياء المتبادلة والتي تنتج عن كونها متبادلة. يقوم الناس بالبيع والشراء فقط لأهم يقيمون الأشياء التي يتخلون عنها بأقل من قيمة الأشياء التي يتلقونها. وهكذا تكون محاولة قياس القيمة مضیعة للوقت. ولا تسبق عملية التبادل ولا ترافقها أية عملية يمكن تسميتها مقياساً للقيمة. من المحتمل أن يعطى الفرد نفس القيمة لشيئين؛ لكن لا يمكن أن تحدث عملية تبادل. لكن إذا وجد تباين في التقييم، كل ما يمكن أن يقال هو أن أحدهما قد أعطي قيمة أعلى من الشيء الآخر ب، وأنه مفضل عليه. وتمثل القيم والتقييمات كميات مكثفة، وهما غير معرضتين للإدراك الذهني من خلال تطبيق الأعداد الأصلية.<sup>٢٦</sup>

٤٧ - فريدريك فون هايك: لعل هايك يعتبر من أشهر العلماء الذين خلفوا منغر. وقد نوه إلى صعوبة الإلمام بمفهوم القيمة، لأنه يوحى بالإخلال بقوانين الصون إذ يبدو أنها تخلق شيئاً من لا شيء.<sup>٢٧</sup> ولاحظ أنه بينما يكون خلق شيء ما بنشاط مادي أو عضلي ملموس، كان الأفراد عبر التاريخ يتشككون في التجار الذين يتعاملون في تحويل الأشياء غير المادية بتغيير قيمة السلع. إن الزيادة في القيمة التي هي أمر حاسم في التبادل والتجارة، حسبما صاغها هايك في: (*The Fatal Conceit*)، تختلف في الواقع عن الزيادات في الكمية التي نشاهدها بجواسنا. والزيادة في القيمة هي شيء لا اعتبار له في القوانين التي تحكم الأحداث المادية، في الأقل حسب فهمها في إطار النماذج المادية والميكانيكية. وتشير القيمة إلى القدرات الكامنة في شيء أو إجراء ما لتلبية احتياجات بشرية، ويمكن تأكيدها فقط بالتعديل المتبادل من خلال تبادل معدلات إحلال (أو تكافؤ) ذات صلة (حدية) لدى السلع أو الخدمات بالنسبة إلى الأفراد المختلفين. والقيمة ليست خاصة أو صفة مادية تملكها الأشياء نفسها، بل تمثل جانباً واحداً من جوانب تلك العلاقات التي تمكن الناس من أخذ اعتبار في قراراتهم بشأن استخدام هذه الأشياء، بصرف النظر عن علاقتها بالناس، والفرص الأفضل التي قد يجدها آخرون في استعمالها.<sup>٢٨</sup>

٤٨ - بالتالي، فإن القيمة أمر شخصي بشكل متأصل. ويعبر عن التقييم من خلال عملية تبادل اقتصادي وتستند وظيفة تنظيم الأعمال إلى تخمين كيفية فائدة الأشياء التي يملكها أو يسيطر عليها الأشخاص أو الآخرون كموارد لأنفسهم أو للآخرين لتلبية طلبات واحتياجات كل فرد. ويمكن تقييم الأشياء إما كغاية في حد ذاتها وإما كوسيلة لغاية ما. وبالتالي تتغير هذه التقييمات مع تطور إطار معرفة الفرد واكتساب المعلومات داخل هذه الهياكل. وحسبما استنتج هايك، يبدو الآن أن منفعة الشيء أو الإجراء، التي تعرف عادة بقدرته على تلبية طلبات البشر، ليست بذات الحجم للأشخاص المختلفين وهي واضحة بجلاء لدرجة أنه يصعب فهم كيفية قيام العلماء الجاديين معاملة المنفعة كخاصية موضوعية وعامة، وحتى إمكانية قياسها بالنسبة إلى الأشياء المادية. كما أن إمكانية تمييز المنافع النسبية للأشياء المختلفة لا توفر أدنى أساس لمقارنة حجمها المطلق بالنسبة إلى الأشخاص المختلفين.<sup>٢٩</sup>

## ٦ - إغلاق الدائرة

٤٩ - إن النهج الشخصي للقيمة، الذي جرى تطويره داخل المدرسة النمساوية، بالتركيز على تلبية احتياجات الأفراد داخل هياكل سوقية معينة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشروع المركزي للاقتصاد السياسي الكلاسيكي. ومثلما يدرك أي قارئ حريص لمطبوعة ثروة الأمم خصائص العنصر السلوكي في إطار السوق - الهبة المركزية التي قدمها آدم سميث للفكر الاقتصادي - أنه في السعي لتلبية طلبات الآخرين من خلال إنتاج شيء ما ذي قيمة سوقية، وكوسيلة غير مباشرة للبحث عن أشياء يقيّمها الفرد، بإمكان المشاركين الاختيار بين مجموعة السلع القائمة مسبقاً لكن بإمكانهم أيضاً الابتكار، وخلق سلع جديدة ذات قيمة قابلة للتبادل.

٥٠ - بمعنى آخر، حسب المدرسة الكلاسيكية، تتركز مهمة الفرد في النشاط الخلاق من خلال ممارسة التخيل - أي، اعتقاد أن الأفراد قد يتصورون ما يحتمل أن يقيمه الآخرون. وهكذا يدخل المشاركون في السوق في تنافس لكي يعرضوا سلعاً وخدمات - على أساس حدسي - استناداً إلى ما يعتقدون أنه ذو قيمة تكيفية بالنسبة إلى الآخرين، حتى يقوموا بدورهم بشراء ما يقيمون وبالتالي يحسنون رفاهتهم الذاتية. وفي هذا الصدد، يؤكد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على أهمية النشاط السوقي في إطار قواعد أو قيود مشروطة على نحو عمومي، وهو ما أطلق عليه سميث "قوانين العدالة". وعندما تبرز الأفكار الكلاسيكية الخاصة بنظرية التنافس مع النظرية الشخصية للقيمة، تصبح الليبرالية الكلاسيكية مشروعاً مكتملاً وموحداً من الناحية النظرية.

## باء - الهيكل والتغير في أنظمة القيمة

٥١ - ضمن علم الاقتصاد، كرس العلماء للتحليل المؤسسي الحديث والتفكير المستمر في دراسة التقليد النمساوي هياكل القاعدة التي تشكل في إطارها التقييمات الشخصية، والأطر التي يحدث فيها التبادل الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى العلاقات المتبادلة بين الاثنين. وهكذا، يمكن أن تتيح هذه التأملات منطلقاً لفهم الطريقة التي يتم في إطارها تكوين واختيار القيم التي تشكل مبادرات في السلوك والمواقف الشخصية. وبينما يتجاوز الاستقصاء الوافي للأدبيات ذات الصلة نطاق وأغراض هذه الدراسة، قد تعطي محاولة الموجز المختصر الوارد أدناه القارئ شيئاً من نكهة الدراسات الجارية في هذه المجالات.

٥٢ - ما هي الأسس التي نبنى عليها تقييم الأشياء التي نقيمها وكيف يمكن معالجة الأوضاع التي تعكس التغير في القواعد والمعايير؟ في هذا السياق، ما هو الدور الذي تقوم به القيود الاجتماعية، والأخلاقية، والقانونية في التأثير في قيم كل فرد؟ تسليمياً بأن مقياس كافة قيم الفرد لا يتحدد مجدداً في لحظة كل تفاعل سوقي أو اجتماعي، ما هو هيكل تقييم القيمة؟ يمكن تقسيم التحليل السريع لهذه القضية في ثلاث خطوات: تتضمن الخطوة الأولى نظرة إلى الوظيفة المؤسسية للقيم المشتركة. وتعد الخطوة الثانية نموذجاً لهيكل القيم الأساسية والمستمدة. ويقود هذا إلى الخطوة الأخيرة التي تتيح لمحة على كيفية تطور هياكل القيمة هذه.

٥٣ - تشير أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد أهمية الأنظمة الثقافية والقانونية المختلفة التي ترعى نطاقاً من القواعد والقيم الخاصة بالتفاهم المشترك الممتد من الرسمي وغير الرسمي والتي تُخدم بمثابة مواضع للتنسيق والتعاون بين الأفراد المتفاعلين. ويقترح لنغوليس<sup>٣٠</sup> أنه بتقييد نطاق الأفعال الممكنة، ترعى المؤسسات إمكانية تشكيل أنواع معقولة من الحدس الخاص بأفعال الآخرين وبالتالي زيادة احتمال التنسيق. وتشكل المؤسسات أيضاً التبادل البشري لكي توفر حوافز من شأنها تعزيز التعاون بين الأفراد بدلاً عن الغش في أنواع معينة من التفاعلات. ومثلما يخدم معلم مادي بارز كنقطة التقاء فوري للأفراد، بإمكان التصورات الرئيسية أو المشتركة عموماً الخاصة بالقيمة أو القواعد<sup>٣١</sup> أن تعمل بمثابة نواة للتنسيق والتعاون. ويمكن ترسيخ هذه القيم الأساسية في سن مبكرة من خلال الممارسات الاجتماعية. وتلعب الأديان، والتقاليد العائلية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، الخ. دوراً هاماً في تنمية المعايير الأساسية المشتركة، والتطلعات والتوقعات السلوكية. ويشجع هذا الوضع بدوره قدرة كل فرد لإشراك الآخرين على نحو تعاوني؛ هذا هو ترابط المجتمع.<sup>٣٢</sup>

٥٤ - بالإضافة إلى هذه المجموعة من القيم الأساسية المشتركة، يمكن النظر في مجموعات من الدرجة الثانية والثالثة من القيم المستمدة من المجموعة الأساسية. ويمكن التفكير فيها، حسب مصطلح لاكاتوس، كأحزمة أساسية ووقائية محيطة بإدراك القيم<sup>٣٣</sup>. وفي إصدار حكم تقييمي، من المحتمل أن يعامل الأفراد القيم الأساسية على أنها متأصلة، أو طبيعية، أو هبة من الرب. بمعنى، أنه من أجل التمكن من القيام بتفسيرات لما يحيط بنا ويكون ذا مغزى، نتقبل مبدئياً أشياء معينة على أنها مسلمات ونبنى معرفتنا عليها.<sup>٣٤</sup> أو، بمعنى آخر، يمكن التفكير بأن أحكامنا التقييمية اليومية تتركز على المزيد من مفاهيمات القيمة الأساسية التي نأخذ أساسها من ضمن المسلمات.

٥٥ - يمكن بالتالي أن تُخدم المعتقدات الرئيسية التي تشكل إطار العمل الخاص بالسياق الذي يُخمن فيه الفرد، أو مجموعات الأفراد (إذا تشاركون الآراء)، إصدار أحكام يومية على القيمة وتحمين كيفية احتمال تقييم الآخرين للأشياء، والمفاهيم، والعلاقات، الخ.

وبالتالي يمكن تنقيح تخمينات القيمة المستمدة استناداً إلى النجاح أو الفشل المتصور لهذه التقييمات. وإذا كانت إرشادات القيمة التي تنشأ من مجموعة معتقدات توفر دائماً توجيهاً سيئاً، يمكن إعادة تقييم الأساس الذي ولد هذه المعتقدات نفسها.<sup>٣٥</sup> وقد يحدث هذا عندما تجد أية مجموعة فرعية من السكان في وقت ما القيم المستمدة من أنظمة القيمة الأساسية الضمنية، استناداً إلى أحكامهم التقييمية المشتركة، تكون ذات منفعة محدودة في أوضاع التبادل السوقي أو العلاقات الاجتماعية أو إذا تم الاعتقاد بوجود مبتكرات جديدة ممتازة إلى حد بعيد. في هذه الحالات، من المحتمل أن يبدأ مثل هؤلاء الأفراد أو المجموعات التشكك في قيمهم المشتركة والسعي لتنقيحها. غير أن طبيعة إعادة التقييمات هذه، سواء كانت مستمرة أو قائمة بذاتها، تعتمد على كيفية هيكله أساليب إعادة التقييم. ويتبع بالتالي أنه من أجل تصوره كشرعيين، ولتحقيق قبولهم، يجب أن يحدث الدفاع عن هذه التغييرات في إطار عمليات إعادة تقييم مؤسسي تكون مفهومة للجميع.

٥٦ - وهكذا، لاحظنا أن أنظمة القيم التي فكر فيها علماء الاجتماع العشرين جرت هيكلتها في طبقات من القيم والمعتقدات الراسخة والناشئة من هذه المسلمات النسبية. ويمكن التفكير في وجود هذا الهيكل الخاص بالقيم واشتقاق القيم داخل العقول المنفردة وتشكيل كيفية قيام الأفراد بتصور، وابتكار، وتعديل تقييمهم للأشياء والعلاقات. وبالمثل، تشكل القواعد والمؤسسات الأساسية المشتركة، الرسمية أو غير الرسمية أو الدينية أو الاجتماعية، أساس التنسيق الاجتماعي من خلال القيم المشتركة. وتستند التغييرات في هذه القيم الأساسية إلى آليات اختيار تسعى إلى التأمل في مدى فائدتها.<sup>٣٦</sup> غير أن هذه التغييرات - المقارنة بين ما هو قائم والابتكار المقترح - مكيفة بوجود الإطار القائم الخاص بالقيم. وفي حالة القيم الاجتماعية، من المحتمل حث عمليات مثل الابتكارات في أنظمة القيم القائمة أو إعادة تقييمها من قبل مجموعات في المجتمع تسعى إلى إدخال طرق جديدة في التفكير لتحل محل عناصر معينة من عناصر المعتقدات المشتركة. وهكذا، توضع قيم اجتماعية جديدة مثل الاهتمام بالبيئة أو إيلاء أهمية لأنواع معينة من العمل في موضع المقارنة مع أنظمة معتقدات أقدم. في هذا النوع من التنافس، تزداد أهمية القواعد التي تتم بموجبها مقارنة أنظمة القيم البديلة. ومن ثم يمكن الاستنتاج أنه إذا سعت مجموعة معينة إلى تغيير عناصر في إطار قيم المجتمع، يجب أن تفعل ذلك بموجب هذه القواعد الخاصة بالتنافس أو تتعرض لمخاطر فقدان المصادقية.

#### رابعاً - القيمة والإحصاءات في تحليل السياسات: حالة "عمل المرأة"

٥٧ - بعد الإلمام بفكرة القيمة من حيث إمكانية قياسها وتجميعها من ناحية، وفكرة الدور المؤسسي الذي تلعبه أنظمة القيم المشتركة، نوجه انتباهنا إلى كيف يتعلق هذا التمييز بالحوار الحالي حول السياسات. نبين هذا التمييز بالرجوع إلى دعوة بعض أنصار حقوق المرأة وآخرين إلى تقييم عمل المرأة بالكامل في عملية صنع السياسات من خلال استخدام المزيد من بيانات الإحصاءات القومية الشاملة. ونمضي كالتالي: أولاً نستعرض الحجج والجهود السياسية والنظرية التي تقدم بها المنادون إلى صانعي السياسات للاعتراف بالقيمة الاقتصادية لمساهمات المرأة التي لا تقتنصها حالياً البيانات الإحصائية القومية. ثم نبحث بشكل ناقد المرتكزات السياسية والنظرية والإحصائية الخاصة بهذه الحجج. ونقترح بعد ذلك كيفية تمكين عملية تقدير الطبيعة المؤسسية للقيمة من التحرك نحو أهداف المنادين حالياً بوضع المزيد من السياسات التدخلية من أجل تقييم عمل المرأة.

#### ألف - تقييم عمل المرأة

٥٨ - من بين الموضوعات المركزية السائدة في الأدبيات الحالية لأنصار حقوق المرأة هي أن عملية صنع القرارات الحالية تعاني من انعدام خطير في المعرفة التفصيلية لما يجري في الواقع في تلك الأجزاء من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي التي تكون فيها مساهمة المرأة غير متناسبة. وبالتالي، يتمثل رأيهم في أن تنفيذ السياسات يتم في جهل بعواقبها على المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يدور جدلهم حول عدم تحقيق أهداف عدد من مبادرات صنع السياسات نظراً لأنها تتجاهل كيفية عمل هذه السياسات في تلك الأجزاء من الاقتصاد التي تطغى عليها المرأة.<sup>٣٧</sup> ويعتقد أن صانعي السياسات سيقومون بتنقيح سياساتهم على نحو مناسب إذا تم إعلامهم بشكل صحيح. ويفترض علماء من أنصار حقوق المرأة ضمناً في تقديم هذه الحجج أن من الممكن تخطيط الاقتصاد القومي استناداً إلى بيانات تفصيلية وتوسط من قبل صانعي السياسات.

٥٩ - وتبعاً لهذا الاتجاه من المنطق، ظلت بعض الحركات الدولية لأنصار حقوق المرأة تضغط على الهيئات الإحصائية الوطنية ونظام الأمم المتحدة للقيام برعاية تطوير المزيد من المعلومات التفصيلية عن العمل الذي تؤديه المرأة بأجر وبدون أجر. في هذا الصدد، نادى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بيجين (١٩٩٥) بتطوير "وسائل إحصائية مستدامة للاعتراف بعمل المرأة وكافة

مساهماتها في الاقتصاد القومي وجعلها واضحة بالكامل، شاملة مساهماتها في القطاعات دون أجر وفي القطاعات المنزلية، ولبحث علاقة عمل المرأة دون أجر بقابلية تعرض النساء للمعاناة من الفقر“. من بين الاستجابات الرئيسية للمناشدة من مؤتمر بيجين تقدير قيمة العمل الإنتاجي غير السوقى الذي تساهم المرأة به بعملية احتساب نقدي ويأمل هذا النهج في أن يعكس بشكل واضح المساهمات الهامة التي تقدمها المرأة للاقتصاد دون الاعتراف بها. وهكذا تصبح هذه البيانات ذات وظيفة بلاغية هامة، ضمن استخدامات أخرى؛ ومن المؤمل أن ينتبه واضعو السياسات لحجم مساهمات المرأة وأن يكون أكثر حساسية للقضايا التي تمهها.

## ١ - ما هو عمل المرأة؟

٦٠ - ما هي مكونات القطاعات دون أجر والقطاعات المنزلية التي تتركز مساهمات المرأة فيها؟ أدناه قائمة أنشطة مختارة، مرتبطة باقتصاد الأسرة المعيشية، جرى تحديدها بشكل عام على أنها تقع داخل هذه الفئة:

- الأمومة - تربية ورعاية الأطفال؛
- التعليم - مشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية؛
- إنتاج الأغذية - الفلاحة، وزراعة الكفاف، وشراء اللوازم؛
- إعداد الأغذية - الطبخ، والتذرية، والنخل؛
- التصحاح - إحضار المياه، وتنظيف المنزل؛
- الملابس - الغزل، والحياطة، والغسل؛
- جمع الوقود - جمع الخشب؛
- الرعاية الصحية - رعاية المرضى وكبار السن؛
- النقل؛
- النظافة الشخصية.

وبشكل نمطي، يجري أداء هذه الأنشطة على نحو مترامن.

٦١ - يقسم غولدشميث - كلرمونت وبانيوسان - أليجيساكيس<sup>٣٨</sup> الأنشطة غير الاقتصادية إلى أنشطة شخصية وأنشطة اقتصادية. وابتداءً من كوزنتس واقتصاديون آخرون، يعتقد أن بالإمكان تمييز الأنشطة الإنتاجية للأسرة المعيشية باستخدام معيار الشخص الثالث. ويذهب هذا الرأي إلى أن النشاط يكون إنتاجياً إذا استطاع أن يعمل شخص ما غير الشخص الذي يكسب المنفعة النهائية منه. أي، إذا أمكنك استئجار شخص ما لأداء نشاط معين لك، يعتبر ذلك النشاط إنتاجياً. بهذه الطريقة، تعتبر الأشياء مثل إعداد وجبات الطعام والتنظيف، وما شابه ذلك أنشطة إنتاجية. ومن ناحية أخرى، لا يعتبر النوم والمشاركة في الرياضة أو الترفيه مشاريع إنتاجية.<sup>٣٩</sup>

## ٢ - المساواة بين الجنسين والعمل

٦٢ - سعى العلماء الذين يعتبرون أنفسهم من أنصار حقوق المرأة<sup>٤٠</sup> إلى ترسيخ حججهم حول مفهوم المساواة بين الجنسين كفتة تحليلية منفصلة في الاقتصاد الكلي. وحسبما أورد كاغاتاي وإلسون وغراون، ”ركز تحليل أنصار حقوق المرأة على المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى الطبقة الاجتماعية والعنصرية. واستهدفوا تقديم رؤية بديلة للعمليات الاقتصادية واستخدام هذه الرؤية لتحويل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تقليل الفوارق بين الجنسين، والعنصرية، وعدم المساواة الطبقيّة وتشجيع توسيع قدرات الناس للعيش حياة راضية“. ويسعى هذا النموذج لترسيخ الاقتصاد حول مفهوم ”تهيئة الحياة البشرية“<sup>٤١</sup> بالتركيز على تلك الأشياء التي تعتبر ضرورية لحياة ”ذات مغزى“. وبالتالي، يسعى هؤلاء الاقتصاديون للتطلع أبعد من نطاق الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي يهيمن الرجال عليها إلى أنشطة مثل العمل المنزلي والاجتماعي والمجتمعي دون أجر.

٦٣ - في هذه المهمة، تعتبر المساواة بين الجنسين أداة تحليلية من الدرجة الأولى. وتجري تصفية النشاط الاجتماعي والاقتصادي من خلال عدسة التفرقة المستندة إلى الجنس؛ وينظر إلى الجنس كأساس للتقسيم الرئيسي للعمالة. وهكذا، يتم التمييز في الأدبيات بين الأنشطة الإنتاجية والإنجابية.<sup>٤٢</sup> وبينما تتعلق الأولى بالأنشطة المدرة للدخل المرتبطة إلى حد كبير بالسوق، عرفت الأخرى لتشمل

”المسؤولية دون أجر لرعاية وتنمية الناس، بما في ذلك الأطفال، وكبار السن، والمرضى، والبالغين أصحاء الأبدان“<sup>٤٣</sup>. ويشمل العمل الإنجابي أنواع أنشطة الأسرة المعيشية والتنشئة المدرجة في بداية هذا الفرع. ويلاحظ أنصار حقوق المرأة أن هذه الأنشطة، على مر التاريخ، تتحملها المرأة بشكل غير متناسب.

### ٣ - مدلولات تحسين قياس عمل المرأة على السياسات

٦٤ - حسبما لاحظنا للتو، يشير بعض الاقتصاديين من أنصار حقوق المرأة إلى نشاط المرأة الإنتاجي غير المدر للدخل كإقتصاد إنجابي. ويجادلون بأن عدم رؤية عمل المرأة، بالإضافة إلى التحيز التقليدي المتعلق بأدوار العمل المنتظم للرجل والمرأة في المجتمع، أديا إلى التقليل من أهمية المساهمات الاقتصادية للمرأة. وينوه أنصار حقوق المرأة إلى أنه مادامت الخدمات الإنجابية لا تشكل جزءاً من تبادل السلع والخدمات الرسمية أو تلك المستندة إلى السوق، فإن القيمة التي تضيفها إلى الاقتصاد غير ممثلة في مؤشرات الإجماليات.

٦٥ - على وجه الخصوص، بما أن العمل دون أجر غير مشمول في إحصاءات الدخل القومي، فإن قضايا المرأة لا تحظى بالكثير من الاهتمام الذي تستحقه على مستويات صنع السياسات. ويبرهن بعضهم أن ذلك يعزى إلى أن صانعي السياسات لم يتأثروا بما فيه الكفاية بحجم مساهمة هذه الشريحة من الأيدي العاملة. ونتيجة لذلك، يدعى أن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى المرأة لا تعطى الوزن الذي تستحقه لدى متخذي القرارات على مستوى الولاية والمستوى القومي.<sup>٤٤</sup> ويجادل أيضاً أن المرأة والمتعاطفين مع همومها غير ممثلين بما فيه الكفاية في صنع السياسات.<sup>٤٥</sup> ونظراً لهذه العوامل، يعتقد أن المرأة قد حرمت من سبل الحصول المقارن على الائتمان والموارد الاقتصادية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد إلى المدى الذي يعتمد فيه وضع السياسات على المعلومات الإحصائية، فإنها تفشل في معالجة القضايا ذات الصلة بالمرأة معالجة وافية.<sup>٤٦</sup>

٦٦ - بالتالي من الأمور المركزية في حجج الاشتراكيين من أنصار حقوق المرأة أن تطوير الأساليب الإحصائية والتقييمات الناتجة عن مساهمات المرأة في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية ستنور صانعي السياسات لكي يكونوا أكثر حساسية لاحتياجاتها. بالإضافة إلى ذلك، اقترح قيام النساء، وكذلك الرجال الحساسين لقضايا المرأة، بتولي مناصب في مواقع صنع السياسات كأفضل وسيلة لخدمة مصالح المرأة نظراً لأن النساء بالفطرة أقدر على فهم مشاكل المرأة. ويفترض هذان العنصران بدورهما في النموذج الخاص بصانع السياسات الذي يهتم بتحسين رفاهية شعبه والذي يعمل بشكل مستنير إذا تلقى الحقائق على نحو سليم. ويرى العديديون من أنصار حقوق المرأة أن الاحتساب النقدي لقيمة عمل المرأة غير الرسمي كأداة جدلية هامة نحو تحقيق هذه الأهداف المحلية.

### ٤ - توصيات بشأن السياسات

٦٧ - استخدم العلماء من أتباع المدرسة التقليدية لمناصرة حقوق المرأة فكرة الاقتصاد الناشئ لحفز التوصل إلى استنتاجات معينة بشأن السياسات ولتحقيق برامج عمل معينة. ففي تحليلهم للتمييز بين الجنسين في سوق العمل شجعوا خطط المساواة في مقارنة القيمة والأجر، وأشاروا إلى تأثير الفوارق الخاصة بسياسات التجارة والتكيف الهيكلي على المرأة، وجادلوا من أجل تنفيذ البرامج الاجتماعية وخطط إعادة توزيع الدخل والملكية.<sup>٤٧</sup> غير أنهم، في إبرازهم أن عمل المرأة يظل مقيماً دون قدره، لم يحددوا أية سياسات معينة غير السعي لتحسين مستوى إعلام صانعي السياسات. على الأحرى، ادعوا السعي للتفاوض بشأن التأثير الجدلي للإحصاءات على الاحتساب النقدي لقيمة الأنشطة التي تؤديها المرأة دون أحر إلى مستوى أعلى بالنسبة إلى قضايا المرأة في صنع السياسات. وتم الإحساس أن بهذه الطرق يمكن جعل السياسات الإنمائية والمؤسسات الاجتماعية تعكس الاهتمامات الاجتماعية والإنمائية التي يعتقدون أنها ذات صلة بالمرأة من خلال تنفيذ سياسات قسرية.

٦٨ - بالتالي، مع أن وضع قيمة نقدية لعمل المرأة دون أجر لكنه إنتاجي، سيعزز في حد ذاته الموقف الجدلي لمن يساندون قضايا تتعلق بالمرأة في اعتقادهم، فإن الأثر المتوقع من هذه العمليات الإحصائية هو تحسين الآفاق بالنسبة إلى أنواع وصفات السياسات التي ينادي بها أنصار حقوق المرأة منذ فترة طويلة. فما هي أنواع الخطط التي نوقشت في هذا الصدد؟ يحدد تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ عدة مدلولات لتقييم عمل المرأة بشكل واف. يتناول الأول منها إعادة توزيع الدخل والأصول بالاستناد إلى المساهمة في العمل؛ ”المدلول الذي لا مفر منه هو أنه يتعين تقاسم ثمار مجمل عمل المجتمع على نحو أكثر إنصافاً“.<sup>٤٨</sup> ويتصور المدلول الثاني إعادة صياغة الحقوق القانونية والمتعلقة منها بالملكية، وينادي الأخير بوضع برامج اجتماعية في مجالات مثل رعاية الأطفال وكبار السن وشؤون المجتمعات المحلية. وحسبما احتتم التقرير، ”لا مفر من إعادة الهيكلة لتحرير الرجل والمرأة على حد سواء من الأدوار الاجتماعية المصطنعة والمقيدة“.



٦٩ - بالنسبة إلى جدل هذا النوع من الاقتصاديين المناصرين لحقوق المرأة والمتمثل في استغلال المرأة وشكل تحليله، فإن الجنس كصفة ووصفات السياسات الخاصة به - إعادة التوزيع القسري والتخطيط - تجعل جدلهم قريباً من الاقتصاديين الاشتراكيين.<sup>٤٩</sup> وبالتالي لعله من غير المستغرب أن يسعوا لقياس مساهمات المرأة باستخدام أفكار ريكاردو وماركس الخاصة بالقيمة. وبينما يرى الاقتصاديون الماركسيون قيام الرأسماليين باستغلال القيمة الفائضة من جهد الأيدي العاملة، يرى الاقتصاديون المناصرون لحقوق المرأة قيام مؤسسات المجتمع التي يهيمن عليها الرجال باستغلال القيمة الخاصة "بالخدمات الإنجابية".

## ٥ - الأمم المتحدة تستحث قياس القيمة

٧٠ - يمكن عزو تاريخ حث بعض أنصار حقوق المرأة لشمل إجراءات خاصة تتعلق بعمل المرأة في إحصاءات الحسابات القومية إلى عام ١٩٧٥ حين قررت الأمم المتحدة اعتباره العام الدولي للمرأة. وتبع ذلك عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥). وأبرزت خطة العمل الدولية الخاصة بتنفيذ أهداف العام الدولي للمرأة، التي تم اعتمادها في مدينة المكسيك في عام ١٩٧٥، أهمية التوظيف وأعطت أولوية لجمع بيانات ومعلومات كافية. وخلال هذه الفترة، حاولت دراسات محلية مختلفة تقييم القيمة الاقتصادية للعمل دون أجر. وكانت مساهمات منظمة العمل الدولية<sup>٥٠</sup> من أهم هذه الدراسات. غير أن الأمم المتحدة عبرت في جدول أعمالها لعام ١٩٨٥ الخاص بالمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة أنه لا يمكن قياس العمل المنزلي على وجه الدقة.<sup>٥١</sup>

٧١ - تسببت ضغوط المندوبين الذين شاركوا في مؤتمر العالمي المنعقد في نيروبي (١٩٨٥) لتخليد نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في تغيير هذا الموقف. وقبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة اعتماد إرشادات لتقييم عمل المرأة حسبما وردت في الوثيقة المعنونة: (*Forward Looking Strategies*)<sup>٥٢</sup> حيث لاحظت أنه يتعين قياس مساهمات المرأة بأجر، لا سيما، تلك التي هي بدون أجر في كافة الجوانب والقطاعات الإنمائية أنه يتعين إدراج هذه المساهمات في الحسابات القومية والأنشطة الاقتصادية، وفي إجمالي الناتج القومي. ويتعين اتخاذ خطوات ملموسة لتحديد مساهمات المرأة دون أجر على نحو كمي في الزراعة، وإنتاج الأغذية، والإنجاب، وأنشطة الأسرة المعيشية.

٧٢ - في عام ١٩٨٩، اعترفت الدراسة الاستقصائية العالمية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن دور المرأة في التنمية<sup>٥٣</sup> أنه يتعين الاعتراف بالإنتاج غير النقدي و"تقييمه حسب الشروط النقدية السائدة في السوق". غير أن في الاعتراف بالمشاكل المتأصلة في إجراء هذه التقييمات، اقترح فريق الخبراء المعني بقياس دخل المرأة ومشاركتها في القطاع غير الرسمي (غير المحسوب) أنه يمكن وضع هذه الالتزامات في الحسابات التابعة، على نحو منفصل من الإحصاءات التي تجمع ضمن نظام الحسابات القومية. واستنتج فريق الخبراء أن "القيمة المضافة من قبل أرباب البيوت... يجب أن تغطي في تقديرات تكاملية منفصلة، وأن البحوث في حساب إجمالي الناتج المحلي بحسب الجنس يجب أن تترك للبلدان المنفردة". وترك التطبيق العملي للمبدأ للدول الأعضاء المنفردة.

٧٣ - وفي السنوات اللاحقة، عقدت حلقات عمل تحت رعاية الأمم المتحدة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا بشأن جمع الإحصاءات عن المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وفي عام ١٩٩١، شارك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في حملة إعلامية وراء التعداد الهندي التي عدل ليسأل أسئلة استكشافية بشأن العمل الذي تؤديه المرأة. وقد بدأت هيئات إحصائية في كندا وبلدان مختلفة في إسكندينايا ضمن غيرها بالفعل منذ فترة طويلة في استخدام أساليب متنوعة لتقدير العمل المنزلي دون أجر.

٧٤ - وفي عام ١٩٩٥، أثار مؤتمر بيجين المعني بالمرأة قضية التقييم مرة أخرى وناشد باستحداث "سبل إحصائية مناسبة" من أجل "الاعتراف بمساهمات المرأة في الاقتصاد القومي وإبراز"<sup>٥٤</sup> مداها إبرازاً كاملاً. وفي إطار هذه الصلاحية، طلب من وكالات الأمم المتحدة تقييم الأساليب المختلفة التي تستخدمها الدول الأعضاء في محاولاتها لوضع معايير عالمية لقياس وتقييم عمل المرأة. ومن المؤمل أن يساعد إنجاز هذه المهمة في مواعيدها البلدان في إعداد جولاها التالية لإجراء تعدادات للتمكين من إعداد "صورة فوتوغرافية" لمساهمات المرأة في كافة أنحاء العالم. وبالتزامن مع مؤتمر بيجين، قدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام نظرية قيمة العمل استناداً إلى الاحتسابات النقدية الخاصة بدراسات استخدام الوقت، وأن قيمة عمل المرأة غير المدون في جميع أنحاء العالم يعادل ١١ ترليون دولار أمريكي سنوياً. ونظراً لاقتباس هذا الرقم على نطاق واسع، كان لا بد من إعادة تقييمه على نحو جاد في ضوء التطورات في القرن الماضي في المدرستين الهامشية والاقتصاديات النمساوية.

## ٦ - احتساب قيمة عمل المرأة

٧٥ - تستند جميع عمليات احتساب القيمة النقدية لمساهمات المرأة في الاقتصاد من أجل إدراجها في الحسابات التابعة لنظام الحسابات القومية الرسمية إلى نظرية قيمة العمل. وجرى اقتراح عمليات الاحتساب هذه على ثلاثة مسارات: سميت طرائق: الصافي، والمدخل، والمخرج.<sup>٥٥</sup>

٧٦ - طريقتا الصافي والمدخل: جمعت طريقتا الصافي والمدخل مع بعض الاعتبارات نظراً لأن كليهما يسعى لاحتساب القيمة على نحو نقدي بالاستناد إلى بيانات استخدام الوقت. بينما يأخذ نهج الصافي في الحسبان فقط وقت العمل وقيمه، تأخذ طريقة المدخل مدخلات أخرى في إنتاج الأسرة المعيشية مثل الاستهلاك الوسيط والتكاليف الرأسمالية، والأجور. مرة أخرى، في كلتا الحالتين، تستخدم إحصاءات استخدام الوقت لقياس قيمة مدخل العمالة وينظر إلى العمل كمصدر للقيمة. وتستمد القيمة النقدية للوقت المقضي بأحد أسلوبين:

٧٧ - في الأسلوب الأول، تستخدم الساعات المقضية في أنشطة الأسرة المعيشية لاستنباط القيمة المرتبطة بها. ويتم هذا بمقارنة مجمل الوقت المقضي في عمل الأسرة المعيشية مع الوقت الذي يتقاضى فيه العمال متعددو الكفاءات (العموميون)، مثل مدبرة المنزل المهنية، أجزاً مقابل كافة الأعمال التي تؤديها. وفي الأسلوب الثاني، تقسم المهام المتصلة بعمل الأسرة المعيشية وتطبق عليها التكاليف المماثلة التي يتقاضاها المختصون في كل مجال. على سبيل المثال، بالنسبة إلى الساعات التي تقضى في رعاية الأطفال، قد يستخدم الأجر الذي تتقاضاه مربية متخصصة وبالنسبة إلى الوقت الذي يقضى في الطبخ قد يستخدم الأجر الذي يتقاضاه طبخ محترف.<sup>٥٦</sup> والأسلوب الثالث هو طريقة تكلفة الفرصة البديلة حيث تحسب القيمة بالاستناد إلى ما كان يمكن أن يكسبه الشخص في الوقت الذي يقضيه في أداء العمل المنزلي.<sup>٥٧</sup>

٧٨ - وحتى بين الذين قبلوا منطق منهجية احتساب استخدام الوقت، هناك خلاف حول كيفية تطبيقها على نحو متسق. على سبيل المثال، نجد بينبريا<sup>٥٨</sup> أن طريقة العامل المتعدد الكفاءات تعطي تقديراً منخفضاً (لأن الاعتقاد السائد هو أن أجور الخدم المنزليين منخفضة)، وتعطي طريقة المختص تقديراً مرتفعاً (رغم أن ذلك يتطلب تقسيم العمل المنجز على نحو متزامن) وتعطي طريقة التكاليف البديلة تقديرات متباينة على نطاق واسع (نظراً لأن القيمة المحتملة تستند إلى قدرة المرأة تحقيق الدخل في السوق). وتلاحظ أن هذه المنهجية تغفل مهارة العامل، والطاقة المستخدمة، والمخاطر التي يتعرض لها العامل.<sup>٥٩</sup> وأخيراً، سعى أشاريا لاستخدام مزيج خاص من الأساليب لتحديد قيمة عمل المرأة في نيبال لكن من غير الواضح بعد كيفية تطبيق هذه المبادئ على نحو متسق.<sup>٦٠</sup>

٧٩ - ومن بين النقاط التي تؤخذ في الاعتبار طريقة إجراء استقصاءات استخدام الوقت. وحسبما لاحظ أنكير وآخرون،<sup>٦١</sup> فإن طريقة صياغة الأسئلة الموجهة إلى المشاركين في الاستقصاء عن الأنشطة الاقتصادية تشكل إجاباتهم عليها، وبالتالي النواتج الإحصائية. وقد يأخذ المرء في الاعتبار أن النساء والرجال في بعض الثقافات قد يقدمون إجابات يعتقدون أنها تفرح السائلين. وفي حالات أخرى، من المحتمل أن ينظر إلى الأسئلة التفصيلية عن أنشطة الأسرة المعيشية برية وعداء؛ وقد لا تتحقق إجابات دقيقة.

٨٠ - الطرائق المستندة إلى المخرج: تسعى هذه الطريقة إلى قياس قيمة العمل المنجز في إطار الأسرة المعيشية بشكل نقدي بمقارنة ما تم إنتاجه في البيت بنظيره في السوق. ويرى الذين يحاولون ذلك بأنه مثير للمشاكل نظراً لصعوبة جمع البيانات المناسبة.<sup>٦٢</sup> وبينما يمكن ربط أشياء مثل وجبات الطعام المطبوخة بنظير مستند إلى السوق، كيف يمكن تقييم أشياء لا نظير لها في السوق؟ على سبيل المثال، كيف يحدد المرء القيمة بالنسبة إلى المجتمع من تنشئة طفل معافي ومتزن؟

٨١ - كما توجد صعوبات في اتباع هذا الأسلوب بالنسبة إلى السماح للتباين في النوعية والمدخلات الرأسمالية المستخدمة في إنتاج المخرجات. هل تقيّم وجبة الطعام السيئة الطبخ مثلما تقيّم وليمة أعدها طبخ مختص إذا كانت فئة المخرج هي "وجبة الطعام"؟ وهل القيمة النقدية للملابس المغسولة باليدين على ضفة نهر معادلة لقيمة الملابس المغسولة بماكينته إذا كان المخرج المعني هو "غسل الملابس"؟ بالإضافة إلى ذلك، تتباين تقنيات الإنتاج والمخرجات والاستخدام والقيم الموضوعية عليها من ثقافة إلى أخرى، مما يجعل جمع البيانات صعباً وتحليلها ومقارنتها مدعاة للمشاكل في أحسن الأحوال. ومن المحتمل أن يكون للشيء نفسه استخدام مختلف في مجتمعات مختلفة. لهذه الأسباب، لم يتبع هذا المسار أولئك الذين رغبو في تقدير قيمة دولارية محتسبة لعمل المرأة. على الأحرى، ركز أنصار حقوق المرأة وآخرون على طرائق استخدام الوقت في سعيهم لقياس نقدي لنشاط المرأة الإنتاجي غير السوقي.

٨٢ - للمضي أبعد من هذه المشاكل التشغيلية، وعلى مستوى أساسي، فإن طريقة المنتج لا تعترف بالقيمة كشيء يتم تحقيقه من خلال عملية التبادل.

٨٣ - الاستنتاج: لا تساند النظرية الاقتصادية المتصلة بالمدرستين الكلاسيكية الجديدة والنمساوية استخدام تحليل استخدام الوقت كأساس لاحتساب القيمة النقدية للعمل المنجز خارج إطار السوق. في الواقع، يعتبر استخدام نظرية قيمة العمل في هذا السياق اتجاهًا قديماً إلى حد ما في تناول الاقتصادي للموضوع. واستخدمت دراسات اقتصادية مختلفة استقصاءات استخدام الوقت وترجمتها إلى قيم مقابلة باستخدام تكاليف الوقت التي يتقاضاه المختصون مقابل كل مهمة أو التي يتقاضاها العمال متعددو الكفاءات مقابل كافة المهام. ولا يمكن التقدم بتوصية على أحد هذه الأساليب تسليماً بتقديرنا للمحدوديات النظرية والجدلية لنظرية قيمة العمل.

## باء - مشكلتنا الوكالة المنفذة والمعرفة

٨٤ - مع أن المرء قد يتعاطف مع الأهداف النهائية لأنصار حركة المرأة بشأن قضية زيادة استجابة صانعي السياسات لقضايا معينة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، فإنه توجد أسباب عملية وأساسية تجعل تجميع القيمة حسبما طرحها بعض العلماء المناصرين لحقوق المرأة (حتى لو تحققت لحد ما) لا تساعد في تحقيق هذه الأهداف. ويمكن الإشارة إلى هذه الأسباب بأنها تقع في إطار مشكلة الوكالة المنفذة ومشكلة المعرفة، وستناولهما على التوالي.

## ١ - مشكلة الوكالة المنفذة

٨٥ - تستند النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة المعيارية وكذلك أدبيات أنصار حقوق المرأة إلى افتراض فكرة الحكومة الخيرة التي يريد وكلاؤها، ويكونون قادرين على، تنفيذ السياسات لمنفعة الجمهور. في هذا التصور، يكون دور المحلل هو صياغة السياسات، آخذاً في الاعتبار أفضل المعلومات المتاحة وأكثرها شمولاً. وبالتالي تصاغ نظرية التنمية المعيارية كمشورة للحكومة الخيرة. ومن المعتقد أنه يمكن تقديم النمو والمساواة، واعتبارات أخرى ذات صلة، إذا توفر لدى صانعي السياسات المزيد من المعرفة التامة وقبلوا أطر السياسات ذات الصلة. وفي المقابل، يفترض الاقتصاديون من أنصار نظرية اختيار سياسات القطاع العام أن صانعي السياسات - رجال السياسة والبيروقراطيون - ليسوا أقل من غيرهم من بقية السكان في السعي لتحقيق مصالح شخصية<sup>٦٣</sup>. وما لم تقيد الإجراءات التي تتخذها الحكومات على نحو مناسب، ينظر إليها بأنها تعكس الإرادة المتعمدة لموظفيها أو المصالح الخاصة لذوي الثروة والنفوذ أكثر مما تعكس إرادة المجتمع ككل. وتسليماً باحتكار الحكومة القوة القسرية، تكافح المجموعات في المجتمع لكسب السيطرة على أدوات السلطة لتحقيق برامجها الخاصة. وإذا ابتعدنا عن النموذج الخاص بوكيل الحكومة المثالي، يجب أن نعتبر عدم إمكانية إقناع صانعي السياسات بالبيانات الإحصائية في حد ذاتها. في الواقع، من المحتمل أن يسعى صانعو السياسات إلى التأثير في كيفية جمع البيانات وتحليلها حتى يستخدموا الأرقام للمجادلة بالنسبة إلى سياسات قد تلائم مجموعات مؤيدة معينة.

٨٦ - وفي الانحراف من نموذج وكيل الحكومة المثالي، يجب أيضاً أن نعتبر انخراط صانعي السياسات في عملية تبادل مثل الآخرين. ويحقق صانعو السياسات مكاسب حقيقية ونفسية من الراتب، والمخصصات الإضافية، والامتيازات الممنوحة لشاغل الوظيفة. وفي المقابل، يفترض عادة أن يتوقع المواطنون إيلاء مشاغلهم الاهتمام اللازم، ووضع السياسات الملائمة وتنفيذها. ومع ذلك هناك وعي متزايد بوصول المجموعات ذات المصالح الخاصة - النقابات المؤثرة وقادة الأعمال التجارية، الخ. - بشكل غير متكافئ إلى صانعي السياسات وكيف يؤثر هذا الوضع في توجه صنع السياسات. وهذه المجموعات مؤثرة لأنها قادرة على التغلب على مشاكل العمل الجماعي.<sup>٦٤</sup> وتحمل المجموعات الأصغر حجماً ذات المصالح المحددة بوضوح تكاليف أقل بالنسبة إلى تحديد الهوية والتنظيم المتبادل مقارنة مع المجموعات الكبيرة المشتتة ويمكنها بالتالي إيضاح احتياجاتها ومشاغلها إلى صانعي السياسات. وفي المقابل، هناك مجموعات عديدة ومعزولة، مثل العاملين في البيوت، لا تستطيع التغلب على التكاليف التنظيمية.

٨٧ - والنتيجة هي: يستجيب صانعو السياسات إلى من يشاركونهم أكثر من غيرهم؛ ويولون المشاغل التي تطرح أمامهم قيمة نتيجة لهذا التبادل. وفي مقابل المساندة المالية والسياسية، يستجيبون بمبادرات سياسات تساعد مؤيديهم. وفي ملاحظة هذا الوضع، قد يطلب صانعو السياسات إحصاءات لتساعدتهم في صياغة وإجازة سياسات لهذه المصالح الخاصة. وبالتالي يكون تطوير نطاق البيانات الإحصائية وطبيعتها انعكاساً لمطالب صانعي السياسات الذين يشاركون في هذا التبادل السياسي. إذا كان هذا الطرح مقبولاً، يتبع بالتالي أن توفير معلومات إحصائية بشأن رفاهة المرأة، في حد ذاته وبطبيعته، لا ينير السياسات الملائمة ويحجزها.

## ٢ - التجميع ومشكلة المعرفة

٨٨ - يسيء المنادون بالتخطيط في كثير من الأحيان فهم الصعوبة التي تواجه صياغة السياسات على أنها مجرد قصور في البيانات الإحصائية بدلاً عن مشكلة المعرفة الأساسية. بإمكان أية وكالة معينة بالتخطيط جمع تلال من البيانات إذا أعطيت موارد كافية في

الميزانية. غير أن السؤال هو ما إذا كانت البيانات التي يمكن جمعها مطابقة للمعرفة الخاصة بتقييمات القيمة التي يلزم دخولها في صنع القرارات الاقتصادية. والمعرفة ذات الصلة بصنع القرارات الاقتصادية (أي عملية حكم الأفراد على قيمة الأشياء التي يتعاملون فيها وكيف يجتاز هذا الحكم على القيمة عملية إعادة التقييم) موجودة مشتتة في عقول الملايين من الأفراد الذين يقومون بصنع هذه القرارات الاقتصادية. وتتأثر هذه المعرفة بتجارب الشخص في الحياة، وبالقيود المؤسسية التي يواجهها، وبتصورات توفر رأس المال وهيكله، الحاضر أو المخطط. وليست المعرفة ماثلة للبيانات، ولا يمكن إيضاح وتفسير هذه المعرفة. وبالتالي لا يمكن اقتناص هذا النوع من المعلومات اللازمة لصنع السياسات على نحو تام على الإطلاق.<sup>٦٥</sup>

٨٩ - لاحظنا في موضع سابق أن القيمة النقدية تتطابق تقريباً مع التقييمات الشخصية للقيمة. في الواقع، يمكن جمع القيمة النقدية الخاصة بكافة السلع الرأسمالية التي تملكها شركة منفردة لتعطي رقماً ذا مغزى نظراً لأنها جزء من خطة واحدة. غير أن تجميع هذه الأرقام من كافة جوانب الاقتصاد يفقد المجموع المختلط أهميته نظراً لاحتمال أن تشمل خطط الشركات المنافسة خططاً متضاربة وغير متجانسة على نحو متبادل. إن الاستخدام الشائع للأسعار النقدية كقاسم مشترك ينفذ به هذا التجميع قد يكون مقبولاً فقط في سياق توازن حيث تكون كافة الخطط متناسقة تماماً مع بعضها. ففي عالم الواقع، من المحتمل أن يعتمد رأس مال شركة ما على فقدان قيمة رأس مال شركة منافسة، وهذا هو الوضع القائم في عالم الواقع. ويكون تحديد مجمل قيمة رأس المال في اقتصاد ما بالاستناد إلى القيمة النقدية بذات معنى جمع قيمة جسر إلى قيمة القديفة التي تصنع لنفسه. وإن عملية التجميع ذاتها تنطوي بالضرورة على ضياع المعلومات.

٩٠ - في الواقع، في إطار أوضاع معينة للتبادل، تكون الأرقام الوحيدة التي لها مغزى بالنسبة إلى الأفراد المشاركين بالفعل في الاقتصاد هي الأسعار النقدية والممارسات الحاسبية المستندة إلى فهم كل صاحب مشروع ما للأوضاع الحالية والمستقبلية للسوق. ونادراً ما يتخذ المشاركون في الاقتصاد قرارات اقتصادية ملموسة حسب القيمة الشاملة لماكينته كهربائية على سبيل المثال. بل يتخذونها حسب أسعار محددة للماكينة في أوقات معينة مقررة لاستعمالات معينة داخل هياكل رأسمالية معينة. والتغيرات في هذه المجموع مثل إجمالي الناتج القومي هي نتائج جانبية لأنشطة بشرية لا تخصى ولا تعد أنجز كل واحد منها حسب تفاصيل زمانية ومكانية معينة. ولكي تكون ذات مغزى، يمكن تفسير كل معاملة في سياق معاملات ذات صلة.

٩١ - وفي مقابل المفهوم الكلاسيكي الجديد للتوازن العام، ينظر التقليد النمساوي للاقتصاد على أنه خلاصة الملايين من الخطط المنفردة التي لا يمكن تحقيق اتساقها التام على الإطلاق. ولا يمكن مطلقاً رسم خريطة تامة لجمعها. وبالتالي، حتى إذا تمكنا بشكل ما من التغلب على مشاكل الوكالة المنفذة التي جرى استعراضها أعلاه، لا تكون البيانات المحملة التي تجمع في عالم واقعي غير متوازن ذات صلة بإعداد مشورة حكيمة بشأن السياسات.

## جيم - التقييم في غياب مرشد نظري

٩٢ - لاحظنا أن النظرية الاقتصادية لا توفر مرشداً لاختيار أسلوب التقييم وأن العملية السياسية تتيح آلية اختيار افتراضي. غير أنه، بينما تحيط النظرية الاقتصادية ما يعتبره البعض وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة ومدركة للمساواة بين الجنسين، فإنها لا تتركنا بالضرورة دون تحقيق هدفنا. في الواقع، يوجهنا الطريق المسدود النظري الخاص باحتساب القيمة النقدية بدلاً عن ذلك إلى هذا السؤال: كيف يمكننا إقامة مؤسسات سياسية تعكس قيمة المرأة والمواطنين الآخرين وتعترف بمساهماتها ومساهماتهم؟ وبدلاً عن ذلك بالإمكان السؤال: هل يمكننا، بدلاً عن إقناع صانعي السياسات بحكمة أشكال معينة من الإجراء وتقييدهم حتى يعملوا بطرق يمكن رؤيتها بأنها تنعكس على التنمية المستدامة. وتسليماً باختيار المصالح السياسية ضمن مبادرات سياسات تستند إلى المصالح الذاتية، كيف يمكن اشتراط وتقييد عملية الاختيار هذه عند مستوى أساسي؟ إن صياغة المشكلة بهذا الشكل فيه اعتراف بالجوانب السياسية المتأصلة في المناقشة وسعي لإيجاد حلول السياسات عند هذا المستوى.

٩٣ - قبل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، دعنا ننظر إلى محاولات تمت للتقييم في سياقات أخرى.

## ١ - آليات اختيار للسياسات في غياب معايير لتحديد المعالم

٩٤ - لا تبرز عمليات احتساب الأنشطة أو السلع غير السوقية، كالتى تستخدم في الدعاوى القضائية وفي الحاسبة البيئية، محدوديات منهجيات التقييم فحسب بل تعري بشكل صارخ أيضاً الكيفية التي تم بها اختيار هذه المناهج. لعل أفضل طريقة لإيضاح (عدم) الربط هذا بين النظرية والممارسة المختارة هو تطبيقه في تسويات الطلاق وفي مرافعات الأذى الجسيم أو الوفاة. وفي بحث الطريقة التي يقرر بها خبراء الاقتصاد القضائي التعويض في هذه الحالات من خلال منهجيات الإحلال وتكلفة الفرصة البديلة اللتين جرى

استعراضهما أعلاه، يجد فيشر أنهم يختارون الاستراتيجية الأكثر إقناعاً للمحلفين والقضاة بدلاً عن الاستراتيجية الراسخة من الناحية النظرية. ويلاحظ بالنسبة إلى مستقبل أساليب التقييم، "من الناحية المثالية، أن البحث السليم يوجه التغير في الاقتصاد القضائي. لكن إذا أخذت التجارب الماضية كمرشد للمستقبل، من المحتمل أن تعكس التغيرات في الاقتصاد القضائي التفاعل بين المحامين والمحلفين والقضاة الذي يفضي إلى تحديد قرارات المحكمة العلنية".<sup>٦٦</sup>

٩٥ - تمثل المحاسبة البيئية مجالاً آخر لاحتساب القيمة النقدية. وبالتوازي مع حجج بعض أنصار حقوق المرأة بشأن تقييم عمل المرأة، يوحى بعض خبراء البيئية بأن أنظمة المحاسبة القومية الراهنة لا تظهر قيمة الموارد الطبيعية بما فيه الكافية، وتحرم نتيجة لذلك خبراء استراتيجيات التنمية من بيانات حرجة تحقق سياسات مؤاتية لحفظ البيئة. وحسبما لاحظ لوتز وموناسينغ "يتعين أن يؤدي تحسين قياس الأداء الاقتصادي بدوره إلى تحسين اتخاذ القرار الاقتصادي".<sup>٦٧</sup> ويأمل المختصون في شؤون البيئة تغيير سلوك صانعي السياسات بإيضاح الخسائر البيئية كتكلفة اقتصادية.

٩٦ - ما زال الجدل دائراً حول الطريقة التي تترجم بها الخسائر البيئية كتكلفة اقتصادية وإدراجها في الحسابات التابعة لحسابات الدخل في النظام القومي. والمختصون في شؤون البيئية: (أ) يجادلون أن أنظمة المحاسبة القومية غير وافية من حيث إنها لا تحسب أموراً مثل الهواء النظيف والغابات كثروة قومية؛ و(ب) ينوهون إلى أن الحسابات القومية تحسب اهتلاك رأس المال من صنع الإنسان لكنها لا تحسب استنفاد رأس المال الطبيعي؛ و(ج) يقولون إنه بينما يضيف تنظيف الضرر البيئي إلى الناتج القومي، لا تطرح الخسارة البيئية من الحساب نفسه. وتتمثل القضية في حالة البيئة، كما هي في سياق المساواة بين الجنسين، في كيفية جعل قيمة شيء شخصي في أصله قيمة موضوعية، على سبيل المثال الاستمتاع الذي توفره رقعة غابات بكر. وحسبما يقر السيرايفي، لا يمكن تقييم الجوانب البيئية التي تقع خارج نطاق السوق تقييماً سليماً بأسعار نقدية. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن "واسطة الحسابات القومية، على الرغم من قوتها، غير مناسبة لإعطاء صورة شاملة لحالة البيئة أو تغييرها على مدى الزمن".<sup>٦٨</sup>

٩٧ - ومن غير وجود إرشاد نظري بشأن كيفية الاختيار فيما بين الطرائق البديلة لإجراء التقييم،<sup>٦٩</sup> يصبح اختيار الطرائق البديلة للاحتساب في المحاسبة البيئية عبارة عن تأمل في جوانب القوة النسبية للمصالح السياسية المتنافسة على تخمين النواتج المختلفة بإجراءات متباينة. وبينما يختار المحامون في الحالة القانونية بين منهجيات التقييم بالاستناد إلى مدى إقناعها للقاضي والمحلفين، يتم الاختيار في الحالة البيئية افتراضاً من خلال العملية السياسية.<sup>٧٠</sup> وحسبما أوضحنا، لا يوجد أساس في الاقتصاد للاختيار فيما بين المنهجيات المتباينة للبت في كيفية تقييم جوانب تراثنا البيئي أو فوائد عمل المرأة غير السوقي. وبينما قد يكون من الأمور السارة إذا تمكنت نظرية من اختيار وسيلة لتقييم الاحتساب من شأنها الإعلام مباشرة بالإجراءات التي يتخذها السياسيون المستجيبون، يقترح هذا التحليل أنه في غياب موجه نظري وتسلماً بافتراض المصالح الذاتية، ستختار مجموعة المصالح السياسية المعنية منهجية التقييم التي تناسب احتياجاتها الحالية على أفضل وجه.

٩٨ - وفي الاستجابة للضغوط السياسية، كثيراً ما يعتمد صانعو القرارات على الإحصاءات الاجتماعية لتوفير مبرر المصلحة العامة لتنفيذ مبادرات المصلحة الخاصة. وبالتالي يكون تناول حجم الإجراءات الإحصائية وطبيعتها أمراً حرجاً في اتخاذ القرارات السياسية في كثير من الأحيان. وتسلماً أن بإمكان الافتراضات الأساسية التأثير بشدة على الإحصاءات المستندة إليها، ينحدر التنافس بين المجموعات في تنفيذ السياسات البديلة في كثير من الأحيان إلى منافسة بين المنهجيات البديلة.<sup>٧١</sup> ونتيجة لذلك، من الصعب في كثير من الأحيان عزو المصادقية إلى الإجماليات الإحصائية، حتى عندما يحاول الذين يسعون للتأثير على وضع السياسات استغلال الأرقام لتدعيم موضوعيتهم الظاهرية. ويستند الحل الأفضل لمعالجة رفاهة المرأة، حسب مقتضى الحال، إلى تغيير القيود التي توضع السياسة العامة في إطارها بدلاً عن الخوض في هذه اللعبة المربية الخاصة بمباراة كرة القدم الإحصائية.

## ٢ - الحكم على العوامل المقيدة للقيمة

٩٩ - أترنا في موضع سابق السؤال حول كيفية إمكان صياغة الطريقة التي تنفذ بها السياسات بحيث تتطور بينما تعكس الشد والجذب بين القيم المتنافسة. كيف يمكننا كمجتمع الحكم على تفوق قيمة ما؟ في بداية الإجابة على هذا السؤال، يتعين أن ترشدنا بعض المبادئ بعد المعيارية، التي هي في حد ذاتها قيماً أساسية قد نشارك جميعنا فيها. وفي هذا الصدد، قد نأخذ في الاعتبار أنه يتعين أن نقيم المبدأ القائل بأنه يتعين الحكم على جودة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حسب تقييمات الأفراد المعنيين. إذ يقول هذا المبدأ الذي يسمى الفردية المعيارية، نعتبر أن للأفراد سيادة في مسائل الاختيار وهو أساس النظام الاجتماعي المتحرر. إذا أمكننا الاتفاق على أن الأفراد ذوو سيادة، يمكننا محاولة إجراء مقارنة لأنواع الترتيبات الاجتماعية. غير أن ما هو الشيء الذي يمكن أن يأخذه المحلل

كمؤشر لتقييم الفرد للأوضاع الاجتماعية؟ في حالة المعاملة السوقية، يتم إثبات الجودة بموجب مشاركة الفرد الطوعية في عملية التبادل. ومن أجل التأهيل كمتطوع، يجب أن تكون هذه المشاركة داخل حدود قواعد متفق عليها تتسم بعدم القسر أو الغش، والامتناع عن فرض عوامل خارجية غير مرغوب فيها على أطراف ثالثة.

١٠٠ - النوع الثاني من العلاقات الخاضعة لمستوى التقييم الفردي هو العلاقة المتأصلة الجارية في هيكل مؤسسات الأعمال. ويتميز هذا الترتيب بشمولية التبادل المتعدد الأطراف كالتبادل في إطار الأسرة، أو النادي، أو الشركة، أو الوحدة السياسية. وفي هذه الأوضاع، يختار الأفراد (على نحو صريح أو ضمني) الخضوع لشروط معينة مقابل تبادل المنافع التي لا يمكن تحقيقها خلافاً لذلك. وقد يعتقد بعض الأفراد أن بالإمكان تحقيق هذه المنافع على المدى الطويل حصراً. ومن المحتمل أن يعكس الإجراء القسري في هذا السياق قيوداً متفقاً عليها بشكل متبادل ومفروضة ذاتياً تعززها أوضاع ثابتة للتعزيز. وبينما من السهل بمكان متابعة الشروط التي يعبر بها عن تقييم الجودة في أوضاع السوق، قد يكون ذلك أقل وضوحاً في حالة شركات الأعمال. ويكون التحدي ماثلاً في دراسة الترتيبات الاجتماعية التي يتم في إطارها إجراء وتنفيذ هذه التقييمات بسهولة والتي تجعل بدورها هذه الترتيبات أكثر استجابة.

١٠١ - كما هي الحال مع سيادة المستهلك، يمكن أن نخدم فكرة تنافس المنتجين من خلال القناة المنفردة للاستجابة للمستهلكين كمرشد لتوجيه السياسات عند مناقشة كيفية تقييد الأسواق، والاستشهاد بفكرة سيادة المواطن لتحتوي الفكرة القائلة بأنه يتعين على المنظمين السياسيين التنافس من خلال الاستجابة لمصالح المواطنين.<sup>٧٢</sup> ويتمثل أحد أشكال هذا التنافس حينما يختار المقيمون بين مجموعات من السمات المؤسسية التي تقدمها سلطات بديلة. وهنا يمكن استناد السلطات المتنافسة إلى مجموعات العناصر الزمنية المتباينة (المتزامنة أو المترادفة أو المتسلسلة)، والجغرافية، والقانونية. ومن أمثلة الآليات المفيدة التشريع السويسري الذي يسمح لأجزاء من الكانتونات لتلتحق بأخرى (انفصال داخلي) والنظام الأمريكي الخاص بالتدقيق والموازنة.

١٠٢ - وهكذا، بالمضي أبعد من مستوى السياسات المعينة، ينظر التقصي الحالي في السياسات العامة إلى كيفية هيكلة الإطار السياسي بحيث يظل مستجيباً إلى القيم والاهتمامات والمواقف المتغيرة لكافة مواطنيه. ولهذا، فهو نهج متكامل يشمل التعلم والتكيف في تقييم المستويات المختلفة للمؤسسات الحاكمة: على المستوى الشخصي فيما يتعلق بقيود السياسات، وعلى مستوى صنع السياسات فيما يتعلق بالقيود المؤسسية، وعلى المستوى المؤسسي فيما يتعلق بالتنافس المهيكل بين السلطات البديلة. وهكذا علينا الإقرار بأن صانع السياسات قد لا يغير رأيه كثيراً بالمعية بيانات المحللين بل بالإلحاح السياسي الذي تمليه الهياكل المؤسسية القائمة. وتتطوي التنمية البشرية الحقيقية على أكثر من التأثير باللباقة الملائمة على أحد البيروقراطيين أو صانعي السياسات بحكمة منظور فرد ما، بل تتطوي على جعل الاستجابة أمراً نظامياً.

١٠٣ - وهكذا بدلاً عن محاولة قياس القيمة، يتعين على المهتمين بتغيير السياسات الاجتماعية التركيز على تغيير إطار القيمة الذي توضع السياسات فيه. وبدلاً عن وضع إحصاءات للتأثير في صانعي السياسات المعتدلين للعمل بطريقة مستنيرة، يتعين الاهتمام على وجه الخصوص بالطريقة التي يمكن بها هيكلة المؤسسات الاجتماعية بحيث تعكس القيم الأساسية المشتركة الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة وأن تعكس استراتيجية تشرك الجهات السياسية بنشاط في أخذ مصالح كافة قطاعات السكان في الاعتبار عند وضع السياسات وتنفيذها.

## خامساً - الملخص والاستنتاجات

١٠٤ - تركز الحوار حول القيمة بشكل رئيسي حتى الآن، حسبما لاحظتم، على كشف التغيرات الصارخ بين القيمة المستمدة من نماذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الخاص بالتوازن المثالي وبين النظريات السابقة للمدرسة الهامشية. وفي الواقع، هناك الكثير من الخلط حول الموضوع؛ وقد يعزى ذلك جزئياً لمعاناة مفهوم القيمة تاريخياً في الفكر الاقتصادي. فقد ارتبك الخبراء الاقتصاديون من المدرسة الكلاسيكية، من غير الاستفادة من أدوات التحليل الهامشي، بين قيمة استخدام السلعة مقابل قيمة تبادلها. ويتضح هذا في مثال المياه والماس حيث دار السؤال حول تدني أسعار المياه القيمة للغاية بالنسبة إلى الحياة مقارنة بأسعار الماس. وينطوي سوء الفهم الآخر لدى أنصار المدرسة الكلاسيكية على المفهوم الخاص بأساس القيمة. وبينما اعتبر حدوث التذبذب في القيمة نتيجة قوتي العرض والطلب، هناك إحساس بأن قيمة السلعة تعتمد في المدى الطويل على بعض العوامل المتأصلة فيها.

١٠٥ - يعتبر آدم سميث أن محتوى العمالة يحدد القيمة أو إنتاجها في الاقتصاد البدائي، حيث تشكل العمالة المدخل الإنتاجي الوحيد. غير أن تفسير ديفيد ريكاردو للقيمة تجاهل توضيح الاقتصاد البدائي وخلط بين التحديد والقياس. وواصل ماركس آراء

ريكاردو واعتقد أن مدخل العمالة هو مصدر كل القيمة. ومن ثم يخدم هذا التفسير نظريته الخاصة بالاستغلال الرأسمالي. ولم يستطع أنصار النظرية الكلاسيكية للقيمة ومن تبعهم على الفور تفسير كيفية تأثير أفضليات المستهلكين على قيم السلع، أو كيفية نقل آليات أسعار السوق هذه المعلومة إلى المنتجين. وقد رأينا أن النظرية الهامشية أدت إلى اتجاهين في الاقتصاد: حيث أشار الاتجاه الأول إلى نظرية رياضية ورسمية للغاية طرحها هيكرس ودوبرو وآراو بالاستناد إلى افتراضات التوازن والسوق التامة. في هذه الحالة، تسليمًا بالمعلومات التامة، تعتبر القيمة مرادفة للسعر. والإرث الآخر للمدرسة الهامشية، حسبما تبناه كارل منغر والمدرسة النمساوية، يمكن من إيجاد مفهوم حدسي أكثر للقيمة. والقيمة حسب هذا التقليد تفهم على أنها شخصية بشكل متأصل. ويعبر عن التقييم من خلال عملية التبادل الاقتصادي، إما من خلال أسواق معينة وإما من خلال منتديات غير رسمية للتبادل مثل الأسر المعيشية. وتشمل عملية التبادل هذه أفراد يخدمون ما يشتهيهم الآخرون حتى يحصلوا عن طريق التبادل على شيء يولونه قيمة. ومن الممكن أن تتم الوساطة بالنقد في أوضاع التبادل الرسمي في الأسواق. ويتم التبادل إما في شكل معاملة مرئية وإما في سبيل من الخدمات عبر الزمن. وفي أوضاع علاقات التبادل غير الرسمي على وجه الخصوص، من الصعب بمكان تحديد من نقل ماذا إلى من.

١٠٦ - وخلاصة هذه الدراسة بالتالي هي أن تقديرات النمساويين "للقيمة"، بالمقارنة مع مفاهيم المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمفاهيم السابقة للمدرسة الهامشية، يمكنها إعادة تركيز الانتباه على كيفية التعامل عملياً مع الأسباب الرئيسية لقضايا مرتبطة بالتقييم. وقد أوضحت هذه الدراسة أنه لا يمكن تجميع القيمة بنجاح على نحو من الدقة نظراً لطبيعة خصوصية المعرفة والطبيعة الشخصية للقيمة. وحتى لو كان هذا التجميع ممكناً بشكل ما، أوضحنا أن تخفيف الافتراض الخاص بصانعي السياسات المعتدلين وإدخال مجموعات المصالح الخاصة في النموذج يثيران الشكوك حول ما إذا كان صانعو السياسات سوف يستجيبون لقضايا يسعى العديد من مجموعات الضغط لإبرازها. بالإضافة إلى ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أنه بدلاً من محاولة خلق مقاييس تجميع للقيمة، يتعين على مجموعات الضغط التي تسعى إلى تغيير قيمنا الاجتماعية التركيز على إعادة ترتيب القيود الاجتماعية والسياسية والدستورية التي يعمل في إطارها صانعو السياسات وغيرهم من الجهات حتى تعكس هذه الاهتمامات. وفي الوقت ذاته، يتعين إدراك أنه إذا أريد لهذه العملية الحفاظ على مبادئ معينة من مبادئ النظام المتحرر، يتعين أن يمضي التقييم بين الأحكام على القيم المتنافسة في إطار قواعد ثابتة تعكس المبادئ أو الأطر الأعلى للقيم المشتركة.

## المراجع

- Acharya, M. (1997) Time budget studies for measurement of human welfare. UNDP unpublished manuscript.
- Anker, R., Khan, M.E., and Gupta, R.B. (1988) Women's participation in the labour force: A methods test in India for improving measurement. *ILO series on women, work and development*, 16. Geneva: ILO Press.
- Anker, R., and Dixon-Muller, R. (1989) Assessing women's economic contributions to development. *World employment programme: Paper No. 6*. Geneva: ILO Press.
- Bakker, I. (1997) Integrating paid and unpaid work into economic growth and human development strategies. UNDP unpublished manuscript.
- Beneria, L. (1992) Accounting for women's work; the progress of two decades. *World development* 20 (11) 1547-1560.
- Beneria, L. (1995) Towards a greater integration of gender in economics. *World development* 23 (11): 1842.
- Bohm-Bawerk, E. von (1960) Value and Price. In *Positive theory of capital, Capital and interest* Vol. III. South Holland IL: Libertarian Press.
- Boserup (1970) *Women's role in economic development*. New York: St. Martin's Press.
- Brockway, G.P. (1987) The dilemma of general equilibrium analysis. *Journal of post-Keynesian economics* 10 (1): 116-122.
- Buchanan, J.M. (1969) *Cost and choice; an inquiry in economic theory*. Chicago: University of Chicago Press.
- Cagatay, N., Elson, D., and Grown, C. (1995) Introduction. *World development*, 23 (11): 1827-1836.
- Coleman, J.S. (1987) Norms as social capital. In *Economic imperialism - the economic approach applied outside the field of economics*. G. Radnitzky, and P. Bernholtz (Eds.) New York: Paragon House.
- Debreu, G. (1959) *Theory of value*. New Haven: Yale University Press.
- El Serafy, S. (1995) Measuring development, the role of environmental accounting. *International social science journal*, 47: 65.
- Elster, J. (1989) *The cement of society, a study of social order*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Fischer, C.C. (1992) The valuation of household production: divorce, wrongful injury and death litigation. *American journal of economics and sociology*, 53 (2): 220.
- Floro, M.S. (1997) Dynamic interaction between sectoral policy and gender issues: empirical evidence in the Asia-Pacific region. UNDP unpublished manuscript.
- Gordon, S. (1993) *The history and philosophy of social science*. London: Routledge.
- Gramm, W.S. (1988) The movement from real to abstract value theory, 1817-1959. *Cambridge journal of economics* 12: 225-246.
- Hayek, F. von (1948) *Individualism and economic order*. Chicago: University of Chicago Press.
- Hayek, F. von (1988) *The fatal conceit; the errors of socialism. Collected works of F. A. Hayek* (W. Bartley, Ed.) London: Routledge.
- Hicks, J.R. (1934) *A reconsideration of the theory of value*. *Economica* Pt. 1: 52-76.
- Hicks, J.R. (1939) *Value and Capital*. London: Oxford University Press.
- Holland, J.H., Holyoak, K.J., Nisbitt R.W., and Thagard, P.R. (1986) *Induction - processes of inference, learning and discovery*. Cambridge MA: The MIT Press.
- INSTRAW (1995) *Measurement and valuation of unpaid contributions; accounting through time and output*. Santo Domingo: UN Press.
- Lakatos, I. (1970) *The methodology of scientific research programmes*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Langlois, R. (1986) The New Institutional Economics: an introductory essay. In *Economics as a process; essays in New Institutional Economics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lewenhak, S. (1988) *The reevaluation of women's work*. London: Earthscan Publications.



- Lutz, E., and Munasinghe, M. (1991) Accounting for the environment. *Finance and development*.
- Maki, U. (1993) Economics with institutions; agenda for methodological inquiry. In *Rationality, institutions and economic methodology*. Maki, Gustaffson and Knudsen (Eds.) London: Routledge.
- Marx, K. (1932) *Capital, the communist manifesto and other writings*. New York: Modern Library.
- Menger, K (1976) *Principles of economics*. New York: New York University Press.
- Mill, J.S. (1987) *The principles of political economy with some applications to social philosophy III*. Fairfield, NJ: A.M. Kelly (First published 1909.)
- Mirowsky, P. (1990) Learning the meaning of a dollar: conservation principles and the social theory of value in economic theory. In *Social research*, Vol. 57, No. 3.
- Mises, L. Von (1966) *Human action; a treatise on economics*. Chicago: Contemporary books
- Mueller, D. (1989) *Public choice II*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Olson, M. (1971) *The logic of collective action*. Cambridge MA: Cambridge University Press.
- Ricardo, D. (1886) *The works of David Ricardo*. London: J. Murray.
- Smith, A. (1981) *An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*. Indianapolis: Liberty Press. (Original work published 1776).
- United Nations (1986) *The Nairobi forward-looking strategies for the advancement of women*. New York: UN Press.
- United Nations (1989) *World survey on the role of women in development*. New York: UN Press.
- United Nations (1995) *Platform for action, fourth world conference on women - Beijing*. New York: UN Press.
- United Nations (1995) *Methods of measuring women's economic activity*. New York: UN Press.
- United Nations Development Programme. Occasional Papers No. 20. HDR reports office.
- United Nations Development Programme (1995). *Human Development Report*. New York: UNDP Press.
- Vanberg, V., and Kerber W. (1994) Institutional competition among jurisdictions. *Constitutional political economy*, 5(2): 193-219.
- Vihavainen, M. (1995) Calculating the value of household production in Finland in 1990. Statistics Finland Working Papers No. 6.
- Wieser, F. von (1971) *Natural value*. New York: Augustus M. Kelly.

## الحواشي

- ١ كان هذا هو الافتراض الذي ارتكزت إليه "حلقة العمل بشأن إدماج العمل بأجر ودون أجر في السياسات القومية" التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة في سيئول، جمهورية كوريا، ٢٨ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧.
- ٢ سميت أ. (١٩٨١)، Indianapolis Library Press، *An inquiry into the nature and causes of wealth of nations*. (نشرت الدراسة الأصلية عام ١٧٧٦).
- ٣ المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.
- ٤ المرجع نفسه، الكتاب الأول، الفصل السابع.
- ٥ المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.
- ٦ المرجع نفسه، الصفحة ٣١.
- ٧ ريكاردو د. (١٨٨٦)، London: J. Murray، *The works of David Ricardo I*.
- ٨ المرجع نفسه، الصفحة ١٣.
- ٩ المرجع نفسه، الصفحة ١٢.
- ١٠ المرجع نفسه، الصفحات ٣٥ لغاية ٣٧.
- ١١ على سبيل المثال، يتيح عدد جزئيات الأكسجين في كأس الماء مقياساً لعدد جزئيات الماء. غير أن إضافة المزيد من جزئيات الأكسجين لا يضيف المزيد من الماء نظراً للحاجة أيضاً إلى ذرات الهيدروجين؛ وبالتالي، فإن وجود ذرات الأكسجين في حد ذاتها ليس عاملاً محددًا.
- ١٢ ميل ج. س. (١٩٨٧)، Fairfield NJ: A. M، *Principles of political economy: with some applications of social philosophy III*. Kelly (نشر لأول مرة في ١٩٠٩) ١، ٢.
- ١٣ غوردون س. (١٩٩٣)، London: Routledge، *The history and philosophy of social science*. الصفحة ١٧٦.
- ١٤ ماركس ك. (١٩٣٢)، New York: Modern Library، *Capital, the Communist Manifesto and other writings*.
- ١٥ القيمة، والسعر، والربح، الصفحة ١٨٦٥.
- ١٦ رأس المال، المجلد الأول، الفصل ٧.
- ١٧ رأس المال، المجلد الأول، الفصل ٨.
- ١٨ لاحظ هايك أنه أشير إلى هذا في مقدمة مقالة كتبها بوهم - باورك عن نظرية الاستغلال لماركس وترجمها خواكيم راينغ إلى الإسبانية. ولم تنعكس حكمة ماركس في ترك هذا الاتجاه من المناقشة في اعتبارات أنصار حقوق المرأة والاشتراكية، حسبما سنرى في الجزء الرابع.
- ١٩ منغر ك. (١٩٧٦)، New York: New York University Press، *Principles of economics*. الصفحة ٦٥.
- ٢٠ المرجع نفسه، الصفحة ١٢٣.
- ٢١ المرجع نفسه، الصفحة ١٣٢.
- ٢٢ المرجع المذكور آنفاً، الصفحة ٢٥٩.
- ٢٣ فايزر ف. فون (١٩٧١)، New York: Augustus M. Kelly، *Natural Value*. الصفحة ٥٨.
- ٢٤ بوهم - باورك إ. فون (١٩٦٠)، South Holland، IL: Libertarian Press، *Value and price. In Positive theory of Capital, Capital and Interest Vol. III*.
- ٢٥ انظر أيضاً في هذا السياق ج. م. بوخانن (١٩٦٩)، Chicago: University of Chicago Press، *classic Cost and choice: An inquiry in Economic Theory*. يلاحظ بوخانن أن "التكلفة هي ما يضحى به متخذ القرار أو يتخلى عنه عندما يختار. فهي تتألف من تقييمه الشخصي للاستمتاع أو المنفعة التي يتوقع أن يضيّع فرصتها نتيجة اختياره فيما بين مسارات إجراء بديلة" (٤٣). وينوه أيضاً إلى أن "التكلفة شخصية تقع في ذهن متخذ القرار وليس في موضع آخر" وأن "التكلفة لا يمكن لشخص قياسها غير متخذ القرار لأنه لا توجد طريقة يمكن بها مشاهدة التجربة الشخصية على نحو مباشر" (٤٤).
- ٢٦ مايزس ل. فون (١٩٦٦)، Human Action، الصفحة ٢٠٤.

٢٧ انظر أيضاً ميروفسكي ب. (١٩٠)، *Learning the Meaning of a Dollar: Conservation Principles and the Social Theory*, *Social Research*, Vol. 57, No. 3. ويلاحظ ميروفسكي أن "نجاح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مرتبط بتصوره للقيمة كمادة مجسدة، يدفعها السوق إلى هنا وهناك. وهذه المادة محفوظة في التبادل، بحيث تسمح زيادة القيمة بحساب الكمية في الإنتاج ونقصانها بحساب الكمية في الاستهلاك... وقد تحولت فكرة القيمة في سنوات ١٨٧٠... ولم تعد القيمة محفوظة في المعنى الكلاسيكي الأقدم، لا سيما لأن المدرسة الكلاسيكية الجديدة رغبت في المجادلة بأن التجارة زادت المنفعة للناس وبالتالي القيمة التي حققوها؛ غير أن ذلك لا يعني أن مبادئ الصون قد تركزت بأكملها" (٦٩٨).

٢٨ هايك ف. أ. فون (١٩٨٨)، *The fatal conceit: The errors of socialism*. Collected works of F.A. Hayek (W. Bartley, Ed.), London: Routledge، الصفحة ٣٢.

٢٩ المرجع نفسه، الصفحة ٩٧.

٣٠ استقصاء أعده ريتشارد لنغولي (١٩٨٦) بعنوان: "The New Institutional Economics: An Introductory Essay"، بالإضافة إلى مقالات أخرى في الاقتصاد المؤسسي الجديد يمكن الحصول عليها في المطبوعة، *Economics as a process, Essays in New Institutional Economics*, Cambridge, Cambridge University Press. انظر أيضاً مقالة أسكالي مكي (١٩٩٣) بعنوان: "Economics with Institutions: Agenda for Methodological Inquiry" في الدراسة التي حررها كل من مكي، وغوستافسن، وكونودسن بعنوان: *Rationality, Institutions and Economic Methodology* London, Routledge، ويقدم مكي هنا موجزاً مفيداً لألوان مختلفة من الاقتصاد المؤسسي الجديد.

٣١ انظر: كلمان ج. س. (١٩٨٧) بعنوان: Norms as social capital في ج. رادنتسكي و ب. برنهولتز بعنوان: *Economic Imperialism - the economic approach applied outside the field of economics*. New York: Paragon House Publishers

٣٢ انظر إستر جون (١٩٨٩)، *The cement of society, A study of social order*. Cambridge: Cambridge University Press.

٣٣ لاكاتوس إ. (١٩٧٠)، *The methodology of scientific research programmes*. Cambridge: Cambridge University Press.

٣٤ على سبيل المثال، كانت نظرة أتباع ديكرات إلى العالم، الذي يعتبره الكثيرون من الأمور المسلم بها، أداة مفيدة في تطور الحضارة. غير أنها مستندة إلى تصور غير متفق عليه عالمياً. على سبيل المثال، وجد لدى قبائل الإسكيمو مفهوم الخط المستقيم قبل تفاعلهم مع الأوروبيين. وبالمثل، لم يكن الصفر جزءاً من التفكير الأوروبي قبل أن يدخل التجار العرب المفهوم الهندي للصفر.

٣٥ قدم أخصائي علم النفس هولند وآخرون إطار الفكر وتطوره، حسب التنافس بين النماذج الذهنية بينما تتكيف بمستويات أساسية من التصورات الذهنية. انظر على سبيل المثال: هولند ج. هـ، وهولياك ك. ج.، ونيسبيت ر. و.، وثاغرد ب. ر. (١٩٨٦)، *Induction - Processes of inference, learning and discovery*. Cambridge MA: The MIT press.

٣٦ تعقد مشكلة السلع العامة وعدم المساواة وعدم الوصول إلى المناير العامة للتعبير عن هذه التقييمات عملية تقييم الفائدة الاجتماعية لقواعد معينة.

٣٧ انظر الدراسات المرجعية الخاصة بملققة العمل التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة بعنوان: "حلقة عمل بشأن إدماج العمل بأجر ودون أجر في السياسات القومية". على وجه الخصوص الدراسات التي أعدها د. إيزابيلا بكار و مارياس. فلورو.

٣٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسات عرضية رقم ٢٠، مكتب تقارير التنمية البشرية.

٣٩ يجد مدى وجود علاقات تبادلية معقدة في مجتمع ما استخدام معيار الشخص الثالث. وفي الاقتصاد البسيط نسبياً حيث التبادل أقل تخصصاً وتعقيداً، قد لا يكون من المجدي إيجاد بديل لأداء العمل نيابة عنك. إن حقيقة أداء أنواع معينة من الأنشطة في إطار أوضاع سوقية معينة تعني ضمناً أن الأفراد الذين يقدمون هذه الخدمات يظنون أن الآخرين يجدون تلك الخدمة ذات قيمة. ويمكن قياس مدى إنتاجية أو كفاءة توفير هذه الخدمات بالمقارنة مع المنافسين الآخرين. ومن الصعب إجراء مقارنات مماثلة في اقتصاد يتميز بتبادل بدائي حيث يكون من غير الممكن وجود منافسين آخرين يقومون بنفس النشاط. غير أن هذا لا يعني أن ذلك العمل غير ذي قيمة أو إنتاج؛ بل من الصعب قياسه. كما أنه لا يمكن إجراء مقارنات للإنتاجية بين أفراد يعملون في اقتصادات تنسم بتباين كبير في تكامل العلاقات التبادلية.

٤٠ نحن نميز بين "أنصار حقوق المرأة غير المتعصبين" و "أنصار حقوق المرأة الاشتراكيين": يحلل الأنصار غير المتعصبين وضع المرأة بافتراض أنه يتعين على المجتمع تقبل المرأة على قدم المساواة مع الرجل. على سبيل المثال، حسب رأي بوزروب (١٩٧٠) في مؤلفه: *Women's role in economic development*. New York: St. Martin's Press، ستؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة تخصص الأيدي العاملة، وإلى جانب ذلك، زيادة الفرص أمام المرأة للمشاركة في اقتصاد السوق. ومن ناحية أخرى، يقول أنصار حقوق المرأة الاشتراكيون، إن عدم المساواة بين الجنسين راسخة الجذور في مؤسسات المجتمع التي يهيمن عليها الرجال. إضافة إلى ذلك، يرى بعض مؤيدي هذه المدرسة أن التنمية الرأسمالية السابق للرأسمالية تقام عدم المساواة بين الجنسين. وهكذا، ينادون بإصلاح جذري للمؤسسات الاجتماعية، وينادون بحجز أماكن لمشاركة المرأة في المتديت السياسية، ضمن أمور أخرى.

٤١ المرجع نفسه، الصفحة ١٨٢٧.

- ٤٢ انظر: كاغاتاي ن.، ونلسن، د.، وغراون، ك. (١٩٩٥)، مقدمة. التنمية العالمية، ٢٣ (١١): الصفحات ١٨٢٧ لغاية ١٨٣٦.
- ٤٣ المرجع نفسه.
- ٤٤ انظر: بنيريا ل. (١٩٩٢)، Accounting for women work: The progress of two decades. التنمية العالمية ٢٠: (١١) الصفحات ١٥٤٧ لغاية ١٥٦٠.
- ٤٥ يلاحظ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ أن مستوى مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية ومساهمتها في تطوير المرأة خاضعة لبحث مكثف. ومع أنه يقر بعدم وجود علاقة راسخة في هذا الصدد، يناهز بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في عضوية المؤسسات السياسية لإتاحة وزن كاف لوضع سياسات تعتبر هامة بالنسبة إلى المرأة. (الصفحات ٣١، ٤١، و٤٩)
- ٤٦ انظر: بنيريا ل. (١٩٩٥)، Towards a greater integration of gender in economics. التنمية العالمية ٢٣: (١١) الصفحة ١٨٤٢.
- ٤٧ المرجع نفسه، الصفحات ١٨٤٦ لغاية ١٨٤٨.
- ٤٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: [تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥]، نيويورك، الصفحة ٩٨.
- ٤٩ حسبما تلاحظ بنيريا ل. (١٩٩٥)، الصفحة ١٨٤١، "على وجه الخصوص، يبدو أن التركيز الماركسي على الاستغلال، وعدم الإنصاف، واتجاه السوق بانتظام لخلق طبقات اجتماعية كان أكثر مساعدة من الإطار الكلاسيكي الجديد في الإجابة على الأسئلة التي يثيرها أنصار حقوق المرأة." وبدلاً عن ذلك يمكن اعتبار أن الاقتصاديين الماركسيين قدموا تبريراً ملائماً بالنسبة إلى مبادرات السياسات التي ينادي بها أنصار حقوق المرأة.
- ٥٠ قدمت منظمة العمل الدولية سلسلة من المطبوعات بشأن المرأة، والعمل، والتنمية.
- ٥١ انظر: الأمم المتحدة (١٩٩٥)، طرائق قياس الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالمرأة Methods of measuring women economic activities، لاستعراض مشاركة الأمم المتحدة ووكالاتها في تقييم عمل المرأة.
- ٥٢ الأمم المتحدة. (١٩٨٦)، *The Nairobi forward-looking strategies for the advancement of women*. الذي أقره المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة، والتنمية، والسلام، نيروبي، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥. نيويورك.
- ٥٣ الأمم المتحدة (١٩٨٩)، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية. نيويورك.
- ٥٤ منهاج للعمل، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بيجين (١٩٩٥)، نيويورك: الأمم المتحدة.
- ٥٥ لاستعراض الأدبيات المتعلقة بعمل المرأة من خلال طريقتي المخرج والمدخل، انظر: المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة INSTRAW (١٩٩٥)، قياس وتقييم المساهمة غير المدفوعة الأجر: المحاسبة على أساس الوقت والنتائج، الفصلان الرابع والخامس. *Measurement and valuation of unpaid contribution: Accounting through time and output*. وعلى الرغم من المحاولات الواسعة النطاق لتقييم عمل المرأة، بكل أسف لا تعكس واحدة منها الإلمام بمفهوم القيمة.
- ٥٦ انظر: فيهافاين م. (١٩٩٥)، "Calculating the value of household production in Finland in 1990". أوراق عمل الهيئة الفنلندية للإحصاء رقم ٦. باستخدام هذا الأسلوب، تتراوح تقديرات قيمة عمل الأسرة المعيشية بين ٤٠ في المائة و ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.
- ٥٧ بنيريا، ١٩٩٢، الصفحة ١٥٥٤.
- ٥٨ المرجع نفسه.
- ٥٩ لوينهاك س. (١٩٨٨)، *The reevaluation of women work*. London: Earthscan Publications Ltd.، الصفحة ١١.
- ٦٠ أشاريا، مينا (١٩٩٧)، *Time budget studies for measurement of human welfare*. دراسة أعدت للتقدم أمام ورشة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إدماج العمل بأجر وبدون أجر في السياسات القومية، ٢٨ - ٣٠ أيار/مايو.
- ٦١ آنكر ر.، وروث ديكسن - ميلر (١٩٨٩)، *Assessing women's economic contributions to development*. "تقييم مساهمات المرأة في التنمية الاقتصادية" برنامج العمالة العالمي: دراسة رقم ٦، جنيف: مكتب العمل الدولي. انظر أيضاً: آنكر ر.، وخان م. إ.، وغويطة ر. ب. (١٩٨٨)، *Women's participation in the labour force: A methods test in India for improving measurement*. مشاركة المرأة في قوة العمل: طرائق اختبار في الهند لتحسين القياس. مكتب العمل الدولي، سلسلة تتعلق بالمرأة، والعمل، والتنمية، ١٦، جنيف. يتيح المجلد مناقشة مفيدة للمشاكل العملية المرتبطة باستدراج المعلومات بشأن أنشطة المرأة في آخر تعداد هندي.
- ٦٢ تلاحظ بنيريا (١٩٩٢)، الصفحة ١٥٥٤: "تمثل المشكلة مرة أخرى في القرار بشأن أي السلع والخدمات السوقية تعادل تلك التي تنتجها الأسرة المعيشية، وأية أسعار تحتسب بالنسبة إلى المدخلات مثل الأيدي العاملة والمواد الخام التي تنتج على مستوى الأسرة المعيشية..."
- ٦٣ انظر: مولر، دنيز ك. (١٩٨٩)، اختيار سياسات القطاع العام، الجزء الثاني، كامبردج، مطابع جامعة كامبردج.
- ٦٤ انظر: أولسن منكور (١٩٧١)، *The logic of collective action* [منطق العمل الجماعي]، ماستشويستس، مطابع جامعة هارفرد.

- ٦٥ انظر: هايك فريدريتش (١٩٤٨)، *Individualism and economic order* [الفردية والنظام الاقتصادي]، شيكاغو: مطابع جامعة شيكاغو. يحتوي الجلد على أهم مقالات هايك وأشدّها تأثيراً على المعرفة والاقتصاد.
- ٦٦ فيشر ك. ك.، *The valuation of household production: divorce, wrongful injury and death litigation. American journal of economics and sociology*، تقييم إنتاج الأسرة المعيشية: مرافعات الطلاق، والأذى الجسيم، والوفاة، العدد ٥٣ (٢)، الصفحة ٢٢٠.
- ٦٧ لوتز أ.، وموناسنغ م (١٩٩١)، *Accounting for the environment*. التمويل والتنمية.
- ٦٨ السيرافي س. (١٩٩٥)، *Measuring development: the role of environmental accounting, International social science journal*، الصفحة ٦٥.
- ٦٩ حتى أولئك الذين حاولوا التوصل إلى معادلة لحساب التدهور البيئي، مثل هارتفيك، أدركوا أن "من الصعب الانتقال من تقييماتنا المثالية التجريدية إلى التقييمات الفعلية." وبينما من المحتمل أن يأتي فرد بنوع من المعادلة لترجمة ما هو شخصي إلى شيء موضوعي، تظل القضية الحاسمة الخاصة بكيفية ترجيح المكافآت دون حل. هارتفيك ج. م. (١٩٩١)، *Degradation of environmental capital and national accounting procedures*.
- ٧٠ على سبيل المثال، انتهز السياسيون في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان قضايا بيئية - استنزاف الغابات المدارية - لتبرير حماية الصناعات المحلية ضد المستوردات من البلدان الفقيرة.
- ٧١ يمكن مشاهدة مثال لهذه الظاهرة في النقاش حول التوصيات الأخيرة بشأن تعديل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة. إذ تعكس المعركة الخاصة بالمنهجية في هذه الحالة تنافس المصالح السياسية على التكهن بالتخفيضات المتوقعة في استحقاقات الرعاية الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على تخفيض الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بحوالي نسبة واحد في المائة وفي موازنة الميزانية عن طريق هذه الخيلة.
- ٧٢ انظر: فانبرغ ف.، وكربر و. (١٩٩٤)، التنافس المؤسسي فيما بين السلطات، *Constitutional Political Economy*, 5 (2)، الصفحات ١٩٣ لغاية ٢١٩.



٤ - حسابات الموارد البشرية





# حسابات الموارد البشرية لأغراض التحليل الاقتصادي - الاجتماعي المتكامل

يان و. فان تنغرن<sup>١</sup>

المستشار الإقليمي بشأن الحسابات الكلية الخاصة بتحليل السياسات،  
الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

## أولاً - المقدمة والموجز

١ - ترد أدناه خصائص المفاهيم والبيانات الخاصة بالإطار التابع لحسابات الموارد البشرية، حيث يدمج التحليل الاقتصادي لحسابات قطاع الأسر المعيشية بالاستناد إلى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ مع التحليل الاجتماعي للأسر المعيشية والأفراد التابعين لهذه الأسر المعيشية. وجرت هيكلية الإطار التابع بمساعدة مجموعة متناسقة من تصنيفات الأسر المعيشية بحسب القطاعات الفرعية: العاملون التابعون للأسر المعيشية بحسب المجموعات المهنية (التصنيف النموذجي الدولي للمهن، والتصنيف الدولي للوضع في العمالة) وبحسب الصناعات التي يعملون فيها (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الصناعية)، ومستوى التعليم (التصنيف النموذجي الدولي للتعليم) الخاص بالطلاب الملتحقين بالمدارس، والعمال، وأرباب الأسر المعيشية، وإنفاق الأسر المعيشية والقطاعات الأخرى على الاهتمامات الاجتماعية، مصنفة حسب الغرض (تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وتصنيف وظائف الحكومة، وتصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية). وتحدد تصنيفات الأسر المعيشية والأفراد الاهتمامات الاجتماعية التي تعالجها حسابات الموارد البشرية، لكن تكملها مؤشرات تتعلق بالاهتمامات التي لا تغطيها التصنيفات.

٢ - يستند تصميم الإطار في الأساس إلى تجارب مشروع مشترك بين الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة والمكتب القومي للإحصاء في الجمهورية الكورية لتطوير حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا. ويرمي برنامج الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة - المكتب القومي للإحصاء في الجمهورية الكورية لإدماج قاعدة بيانات استقصاء كبيرة جداً وقائمة في قاعدة بيانات متوافقة خاصة بالتحليل الاجتماعي - الاقتصادي. وتستخدم قاعدة البيانات المتكاملة أربعة أنواع من البيانات الاستقصائية: استقصاءات دخل وإنفاق الأسر المعيشية، واستقصاءات المنشآت الصغيرة الحجم، والاستقصاءات الديمغرافية، واستقصاءات قوة العمل. ويجري تنفيذ تطبيق محدود لحسابات الموارد البشرية في موزامبيق، فقط باستخدام بيانات استقصاء متكامل للأسرة المعيشية.

٣ - بدأ العمل في حسابات الموارد البشرية كجزء من نهج لتطوير حسابات قطاع الأسرة المعيشية على أساس مصادر مستقلة للبيانات. ولا تزال الممارسة العامة في معظم البلدان حتى الآن هي طريقة التجميع المتبقي أو التقدير غير المباشر لبيانات هذا القطاع من خلال معلومات الطرف المقابل الخاصة بقطاعات أخرى. وتعاني هذه الممارسة من وضع غير مؤات بشكل خطير يتمثل، على نحو عام، في أنه لا يمكن تقسيم قطاع الأسرة المعيشية إلى قطاعات فرعية، وهو عائق أمام إجراء دراسات حول الفقر وموضوعات أخرى تتعلق بالأوضاع الاجتماعية للأسر المعيشية. وفي هذا السياق جرى اقتراح تجميع مستقل لحسابات قطاع الأسرة المعيشية بالاستناد إلى مصادر بيانات منفصلة، وتوسيع هذا التجميع المنفصل ليشمل بيانات اجتماعية من خلال تجميع حسابات الموارد البشرية.<sup>٢</sup>

٤ - يعرض الفرع الثاني سمات الإطار الشامل لنظام الحسابات القومية الموسع للحساب التابع لحسابات الموارد البشرية (الفرع الثاني ألف والجدول ١ والمرفق) وكذلك السمات الخاصة للإطار المختصر الخاص بحسابات القطاع الفرعي للأسرة المعيشية الذي جرى توسيعه ليشمل الخصائص الاجتماعية للأسر المعيشية وأفراد الأسرة المعيشية (الفرع الثاني باء والجدول ٢). بالإضافة إلى ذلك يبيّن كيفية تصميم التصنيفات والتصنيفات المتقاطعة التي تشكل إطار حسابات الموارد البشرية (الفرع الثاني جيم والجدول ٣). ويشرح الفرع الثالث مصادر البيانات التي استخدمت بالنسبة إلى الأقسام المختلفة من حسابات الموارد البشرية (الجدول ٤) وكيفية تعديل وتوفيق هذه البيانات للوصول إلى قاعدة بيانات متكاملة للتحليل الاجتماعي - الاقتصادي (الجدول ٥). ويعرض الفرع الرابع أنواع التحليلات التي يمكن أن تستند إلى البيانات المشمولة في إطار حسابات الموارد البشرية. ويبدأ بالنوع الرئيسي من أنواع تحليل حسابات الموارد البشرية (الفرع الرابع ألف والجدول ٦) الذي يقيّم، عن طريق الإيضاح، فعالية السياسات التعليمية فيما يتعلق بالعمالة، والإنتاجية، ودخل الأسرة المعيشية. ويبيّن الفرع الرابع باء والجدول ٧ كيفية إمكان قيام تحليل المدخلات - المخرجات ومصنوفة

المحاسبة الاجتماعية بتوسيع تحليل حسابات الموارد البشرية لزيادة بحث ودراسة التفاعلات مع بقية الاقتصاد. وأخيراً، يقدم الفرع الرابع جيم أول توجيه بشأن كيف يمكن أن يساعد شمل بيانات استخدام الوقت في تحسين عملية تحليل حسابات الموارد البشرية باستبدال الدخل المتاح للتصرف به بما يسمى ”موجهات الرفاهة“ بالنسبة إلى المجموعات الفرعية للأسر المعيشية. وتشمل ”موجهات الرفاهة“ الدخل المتاح للتصرف به بالإضافة إلى المؤشرات المادية لاستخدام الوقت، وبالتالي تكون أقرب إلى قياس الرفاهة من المؤشر المنفرد الخاص بالدخل المتاح للتصرف به.

## ثانياً - إطار لتحليل حسابات الموارد البشرية

٥ - أعدت حسابات الموارد البشرية بالاستناد إلى حسابات قطاع الأسرة المعيشية الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وتشمل أيضاً مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وقد أخذت محدودة البيانات الكورية في الاعتبار إلى حد ما، عند تحديد نطاق وتفاصيل قسم قطاع الأسرة المعيشية في الجدول ٢. ونظراً لأن العديد من محدوديات البيانات هذه لا تنطبق على كوريا، لكنها منطبقة بشكل عام، يمكن استخدام إطار محاسبي مماثل كالإطار الوارد هنا والمستخدم في بلدان أخرى عند إعداد حسابات الموارد البشرية.

٦ - عند استعراض المحتوى التفصيلي لبيانات إطار حسابات الموارد البشرية المقترح من خلال تصنيفاته وأبعاده الاجتماعية، يتعين مراعاة أن النظام أعد لأغراض دراسات اجتماعية - اقتصادية خاصة بالتعليم.<sup>٣</sup> لا ريب أن محتوى البيانات سيختلف إذا جرى تناول اهتمامات أخرى، مثل الصحة، في حالة الدراسات التي بدأتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،<sup>٤</sup> أو الفقر، وهو مجال تركيز دراسة مستقبلية لحسابات الموارد البشرية في موزامبيق.<sup>٥</sup> بالإضافة إلى ذلك، قد ينتج عن محدودية البيانات محتوى بيانات مختلف لحسابات الموارد البشرية. على سبيل المثال، قد يكون نطاق وتفاصيل حسابات الموارد البشرية في موزامبيق محدودان أكثر لأن استقصاء الأسرة المعيشية لا يشمل بيانات اقتصادية مفصلة للغاية بشأن حسابات قطاع الأسرة المعيشية.

## ألف - الإطار المحاسبي الشامل لحسابات الموارد البشرية

٧ - يقدم الجدول ١ الإطار المحاسبي الشامل لحسابات الموارد البشرية. ويتعلق الجدول مباشرة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، لكنه يشمل إضافات تابعة تتناول التعليم، موضوع اهتمام إطار حسابات الموارد البشرية في كوريا. وتمثل الصيغة المختصرة لحساب الموارد البشرية الذي يتناول قطاع الأسرة المعيشية والذي يجري استعراضه في الفرع التالي على أساس الجدول ٢ جزءاً من هذا الإطار المتكامل، وهو مبين بالتفصيل في الجدول ١. وفي الوقت الحالي يقوم المكتب القومي للإحصاء في كوريا فقط بتنفيذ هذا النطاق المحدود لحسابات قطاع الأسرة المعيشية الخاص بحسابات الموارد البشرية. غير أن من المتصور، في نهاية تجميع حسابات الموارد البشرية، توفيق مجموعات البيانات المختارة الخاصة بحسابات الموارد البشرية المحدود مع بيانات قطاع الأسرة المعيشية الخاص بالحسابات القومية التي جمعها بنك كوريا المركزي. عند هذه النقطة سيكون من الممكن تجميع حساب شامل للموارد البشرية حسب عرضه في الجدول ١ وسيكون من الممكن إتاحة نطاق أوسع من الاستخدامات التحليلية.

٨ - جرى وصف الإطار الشامل للحسابات التابعة في الجدول ١ في وثيقتين سابقتين بشأن الحسابات التابعة المتكاملة وحسابات الموارد البشرية.<sup>٦</sup> ويشمل العناصر الرئيسية الثلاثة لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، أي جدول العرض والاستخدام، والحسابات الاقتصادية المتكاملة، والتصنيف المتقاطع للصناعات والقطاعات الخاص بالعناصر المشتركة بين جدول العرض والاستخدام والحسابات الاقتصادية المتكاملة. وقد بينت العناصر المعينة للتحليل الاجتماعي - الاقتصادي المتعلقة بحسابات الموارد البشرية بالتفصيل في الجدول. ويشمل التحليل الاجتماعي - الاقتصادي الأساسي البنود الاقتصادية لحسابات قطاع الأسرة المعيشية المبينة في العمود المظلل على الجانب الأيمن للأقسام الثلاثة من الجدول، ويغطي تعويضات المستخدمين والدخل المختلط، والإنفاق على الاستهلاك النهائي، والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، أي البنود المتعلقة بإنتاج الأسر المعيشية شاملة التصنيف المتقاطع للصناعات والقطاعات، وحسابات قطاع الأسر المعيشية شاملة الحسابات الاقتصادية المتكاملة.

٩ - وتضيف هذه البيانات الاقتصادية الأساسية عدة مكونات مظللة لازمة للتحليل الموسع للتعليم في حسابات الموارد البشرية، شاملة:

- البيانات الاجتماعية الخاصة بالأسر المعيشية التي تشكل ما يسمى ”التوازن الاجتماعي“ على رأس العمود المظلل. وتشمل مؤشرات تصف الخصائص التعليمية والاجتماعية ذات الصلة بأرباب الأسر المعيشية وأفراد الأسر المعيشية؛

• ما يسمى "رابطة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية"، شاملة تعويضات المستخدمين والدخل المختلط بحسب المجموعات المهنية، المعروضة مرتين في الجدول، أي مرة كجزء من عمود الصناعة في جدول العرض والاستخدام، حيث يتولد هذا الدخل ومصنفة تصنيفاً متقاطعاً بحسب المجموعات المهنية والصناعات، ومرة كجزء من العمود الخاص بقطاع الأسر المعيشية حيث يستخدم هذا الدخل ومصنفة تصنيفاً متقاطعاً بحسب المجموعات المهنية والقطاعات الفرعية للأسر المعيشية. وبيانات "رابطة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية" ضرورية من أجل إيضاح كيفية قيام المجموعات المهنية، التي تعكس مستويات مختلفة من المهارات والتعليم، بتوليد دخلها في الصناعات المختلفة وكيف يؤثر هذا في الدخل وفي نهاية المطاف ادخار الفئات المختلفة للأسر المعيشية؛

• العمود "منه" الخاص بالإنفاق، الذي يحدد الإنفاق على التعليم في أعمدة الصناعات، وفي تكوين رأس المال، وفي الإنفاق النهائي للأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والتي تنعكس أيضاً على التحديد المنفصل للإنفاق النهائي الفعلي للأسر المعيشية؛

• أخيراً، مشمول ضمن العناصر المظلمة في الجدول، عمود منفصل للصناعات التي تنتج الخدمات التعليمية، التي تشمل ضمن أمور أخرى، مقاييس القيمة المضافة والعمالة في هذه الصناعات.

١٠ - يتعين ملاحظة عدد من الانحرافات عن مفاهيم نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في هذا التحليل التابع. يتعلق الأول منها بمفهوم الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية الذي يجري تحديده جزئياً في الجدول. ويتم استنباط الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية على التعليم بجمع البنود "منه" الخاصة بالإنفاق النهائي على التعليم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ومن خلال إضافة هذه النفقات على التعليم من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، يتم فقط تقريب إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (انظر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرات ٩ - ٨٦ لغاية ٩ - ٨٩). ولا يغطي كافة ما يسمى الإنفاق "الفردى" على الاستهلاك من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى إنفاق الأسر المعيشية، على سبيل المثال على الصحة، لأنه لا يقع داخل نطاق البحث الحالي لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا. ومن ناحية أخرى، يجوز أن يشمل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بعض النفقات "الجماعية" طالما توافقت مع نطاق البحث الحالي. وبالتالي، في حالة كوريا، يتم أيضاً شمل النفقات الإدارية العامة الخاصة بوزارة التعليم، نظراً لأنها ذات صلة عند قياس فعالية السياسات الاقتصادية بنتائج التعليم. ويتم أيضاً تحديد المفهوم التقريبي للإنفاق النهائي الفعلي، من خلال التظليل، في الجزء الأسفل من الجدول، أي في استخدام حساب الدخل المعدل المتاح للتصرف به الخاص بالأسر المعيشية.

١١ - ويتعلق انحراف آخر عن مفاهيم نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بإنفاق المشاريع على التعليم. من ناحية المبدأ، ينبغي أن يعكس الإنفاق النهائي للأسر المعيشية على التعليم كافة إنفاق المشاريع على التعليم المقدم لمساندة المستخدمين. وتكون هذه هي الحالة من ناحية عملية، إذا دفعت المشاريع نفقات التعليم لمستخدميها متابعة الدراسة في المدارس المهنية، والجامعات، الخ. الواقعة خارج المشروع. وتدرج هذه النفقات في نظام الحسابات القومية بمثابة منافع اجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية (انظر نظام الحسابات القومية الفقرات ٧ - ٣٥، و ٧ - ٣٦، و ٨ - ٨٠). وتنعكس بالتالي في دخل الأسر المعيشية وكذلك في إنفاقها على الاستهلاك النهائي. غير أنه قد يكون لدى المشاريع إدارات داخلية للتدريب وفي هذه الحالة يكون نظام الحسابات القومية غير صريح بشأنها. وإذا كانت الدورات التدريبية التي تقدمها المشاريع لمستخدميها ذات طبيعة عامة ومن الواضح أنها إضافة للتعليم الخارجي، من المفترض اعتبار النفقات بالنسبة إلى كل طالب، كما سبق، بمثابة منافع اجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية. غير أنه، إذا كانت هذه الدورات لصيقة بالتدريب "أثناء الخدمة لأغراض التطوير المهني"، يجوز استنتاجها مما ورد في فقرات في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرتين ١ - ٥١، و ٦ - ١٣٦) ومعالجتها كجزء من الاستهلاك الوسيط. ومن الناحية العملية، من الصعب تحديد هذه التكاليف الداخلية الخاصة بالتعليم على نحو منفصل بسبب محدوديات إحصائية. وهذا الوضع غير مرض بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الحالية، نظراً لأن بنداً مثل هذا التعليم في المشاريع قد يكون هاماً ويتعين اعتباره بالاقتران مع جهود التعليم في مواضع أخرى. وبالتالي، جرى تحديد كافة نفقات التعليم بحسب الصناعات في الجدول بمثابة بنود "منه" وتم تناولها بالاقتران مع النفقات على التعليم من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر المعيشية، وتم تحديدها في نفس السطر الخاص ببنود "منه" في الجدول ١. ويوجد تعقيد إضافي، لأن النفقات الداخلية على التعليم التي

جرى تحديدها تتطابق مع الأنشطة المساعدة في المشاريع، وهي أنشطة لا تعامل عادة كمؤسسات منفصلة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. غير أنه، لأغراض حسابات الموارد البشرية الحالية، يتعين معاملة هذه الأنشطة كمشاريع منفصلة؛ إذ يلزم تقدير قيمة مخرج هذه الأنشطة المساعدة (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣) بجمع كافة مكونات التكاليف ذات الصلة. ونتيجة لذلك، يشمل بند "منه" الوارد في الجدول تحت الاستهلاك الوسيط للصناعات المخرج المحتسب الخاص بالأنشطة المساعدة للمشاريع فيما يتعلق بالتعليم، ولا يغطي الاستهلاك الوسيط فحسب، بل أيضاً تكاليف الأيدي العاملة والمكونات الأخرى للقيمة المضافة المقابلة للأنشطة التعليمية الداخلية للمشاريع.

١٢ - ويجري أيضاً إدراج تكوين رأس المال الثابت في المعدات والمباني لأغراض التعليم تحت بند الإنفاق "منه" في الجدول ١. وينبغي تحديد هذه النفقات، التي تكون كبيرة بشكل عام، عند تقييم الاستجابة الاقتصادية للاهتمام التعليمي. غير أنه يتعين الاحتفاظ بها منفصلة في التحليل وعدم إضافتها إلى البنود "منه" في الاستهلاك والوسيط والاستهلاك النهائي للتعليم. والسبب، من ناحية المبدأ، أن القيمة المتراكمة (أي، قيمة المخزون) الخاصة بالمدارس والمعدات المكتتية الأخرى مدرجة في استهلاك رأس المال الثابت وبالتالي مشمولة بالفعل في قيمة البنود "منه" الخاصة بالاستهلاك الوسيط والنهائي.

### باء - الصيغة المختصرة لحسابات الموارد البشرية

١٣ - يمثل الجدول ٢ صيغة مكبرة ومعدلة طفيفاً للعمود المظلل على الجزء الأيمن من الجدول ١ الذي يشير إلى قطاع الأسر المعيشية. ويشمل العمود الفئات "منه" التي تتناول التعليم. وتشير في حساب تخصيص الدخل الأولي إلى مقبوضات الأسر المعيشية الخاصة بالمساندة التعليمية من خلال تعويضات المستخدمين، وإلى مدفوعات الفائدة على القروض الطلابية من قبل الأسر المعيشية. وقد تم تحديد التعليم أيضاً في الفئات "منه" الخاصة بالاستهلاك النهائي الفعلي والتحويلات الجارية العينية المقابلة، وعدد من الفئات "منه" المتعلقة بالقروض الطلابية، أي الفائدة على هذه القروض، والديون المتراكمة على القروض الطلابية، وتحويل القروض الطلابية إلى منح والعكس بالعكس، والتخلف في سداد القروض الطلابية، وتعديلات الأسعار المطبقة على القروض الطلابية. وجرى أيضاً إدراج تكوين رأس المال في المدارس والمعدات المدرسية الأخرى المدفوع من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية والشركات كمعلومات منفصلة ليحري شملها في حساب رأس المال الخاص بالأسر المعيشية. غير أنه نظراً لأن حساب رأس المال غير شامل، لم تجر عمليات احتساب مقابلة لكي تؤثر في ادخار قطاع الأسر المعيشية.

١٤ - لا يغطي الإطار المحاسبي للجدول ٢ كافة العناصر المظلمة في الجدول ١. فهو محصور إلى حد كبير في البنود التي يمكن تجميعها مباشرة بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية. على وجه الخصوص، تم حذف حسابات إنتاج الصناعات التي تنتج الخدمات التعليمية من الصيغة المختصرة لحسابات الموارد البشرية. وتم تناولها عند تجميع الإطار الشامل للجدول ١. ويمكن في تلك المرحلة فقط تحديد تلك الصناعات التي تنتج الخدمات التعليمية داخل توزيع الصناعات في التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، لا يشمل الإطار المختصر نفقات الحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح، والشركات على الخدمات التعليمية من أجل الوصول إلى مفهوم معدل للاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية (انظر الفقرة ٥).

١٥ - ولا يغطي الجدول ٢ الخاص بالإطار المختصر لحسابات الموارد البشرية كافة الحسابات بشكل تام. إذ يتضمن كافة الحسابات حتى حسابات استخدام الدخل. وبالنسبة إلى تلك الحسابات يتعين تقدير جميع فئات المعاملات على أساس مصادر البيانات المستخدمة، وإدراج التفاصيل الإضافية بشأن الفئات "منه" المتعلقة بالتعليم. غير أنه بالنسبة إلى بقية الحسابات، يقترح تجميع بيانات عن تدفقات ومخزونات الحسابات المتصلة بالتعليم فقط، وليس بالنسبة إلى كافة المعاملات. وقد أدخل التقييد الأخير نظراً لعدم اشتغال بيانات استقصاءات الأسر المعيشية عادة على بيانات تفصيلية عن معاملات رأس المال والتدفقات المالية والميزانيات العمومية. كما أن هذه البيانات ليست ذات صلة وثيقة بنوع التحليل المزمع. وتتصل أقسام عديدة من حسابات رأس المال والتدفقات المالية والمخزونات بتكوين رأس المال الخاص بالمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي لا تمثل مجال تركيز الدراسة الحالية. ويعتقد أنه يكفي عند تناول التعليم أن تشمل الدراسة كافة بنود الدخل والاستهلاك والادخار الخاصة بقطاع الأسر المعيشية، وبقية بنود رأس المال والتدفقات المالية والمخزونات ذات الصلة بتحليل التعليم، التي يمكن الحصول عليها من سجلات قطاعات أخرى مثل الحكومة والقطاع المالي. وتشمل الأخيرة بيانات عن تكوين رأس المال ومخزون رأس المال المتراكم في المدارس والمعدات التعليمية، وبيانات عن القروض الطلابية. وبما أنها بنود مختارة، فهي لا تكفي للسماح بإعداد حسابات رأس المال والتدفقات المالية والميزانيات العمومية بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية.

١٦ - تشير حسابات الموارد البشرية المختصرة إلى قطاع الأسر المعيشية، شاملاً وحدات الإنتاج التي يديرها هذا القطاع. وفي حالة كوريا، يفترض أن يشمل نطاق هذه الوحدات تلك الوحدات التي يعمل لديها أربعة مستخدمين أو أقل. ولم يستخدم التمييز القانوني بين المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية وغير ذات الشخصية الاعتبارية في حالة كوريا، للاعتقاد أن هذا التمييز سيكون أبعد من التمييز الوارد في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويعتقد أن هذه التغطية لوحدة الإنتاج الخاصة بالأسر المعيشية استناداً إلى معيار حجم الوحدة يقارب نطاق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الذي يتضمن وحدات إنتاج الأسر المعيشية التي هي مدججة بالكامل في الأسر المعيشية في دخولها وإدارتها المالية (انظر نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرات ٤ - ١٣٩ لغاية ٤ - ١٥٠). ومع ذلك، لا يوجد ضمان مطلق لهذا. وبالتالي من المحتمل في حالة كوريا حذف بعض وحدات الأسر المعيشية الأكبر المدججة بالكامل في قطاع الأسر المعيشية، بينما يجري شمل بعض المشاريع الأخرى التي قد تكون وحدات في شركات أكبر. ويتعين أخذ هذه الصعوبة في قياس نطاق إنتاج الأسرة المعيشية بدقة في الحساب عند تناول بيانات الدخل المختلط، التي تمثل أحد مصادر الدخل بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية، وكذلك تعويضات المستخدمين، ودخل الملكية، والتحويلات الجارية. وبالتالي، نظراً لأن نطاق وحدات الإنتاج الخاصة بالأسر المعيشية قد لا يكون مقياساً يعول عليه، ستكون تقديرات الدخل المختلط قاصرة أيضاً، وبما أنها مصدر هام للدخل، لا سيما في البلدان النامية مثل موزامبيق، لا يمكن تقدير ادخار قطاع الأسر المعيشية بطريقة يعول عليها.

١٧ - تم الافتراض في الدراسة أن أنشطة إنتاج الأسر المعيشية والقطاع غير الرسمي متماثلة وأن التمييز بين أنشطة القطاعين الرسمي وغير الرسمي والمشاريع ذات الشخصية الاعتبارية (شاملة أشباه الشركات) وغير ذات الشخصية الاعتبارية متكافئة. ونظراً لهذا، استخدم المصطلحان أنشطة الأسر المعيشية وأنشطة الإنتاج غير الرسمي على نحو متبادل في هذه الدراسة، وذلك لعدة أسباب. في حالة كوريا، وأيضاً في حالة موزامبيق، لا تتيح بيانات الإنتاج إجراء المزيد من التمييز بين الإنتاج غير الرسمي وغيره من أنواع الإنتاج داخل أنشطة إنتاج الأسرة المعيشية. وكذلك، لا يوجد إجماع دولي حول نطاق الأنشطة غير الرسمية، حيث وضع مؤتمر منظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات العمالة تعريفاً يتيح المزيد من المرونة، وبالتالي لا توجد مساندة راسخة لنطاق أو آخر. بالإضافة إلى ذلك، لا يحدد تصنيف مصادر الدخل أنواع الدخل المتولدة عن طريق الأنشطة غير الرسمية. إذ أن المصادر الوحيدة التي جرى تمييزها هي مصادر الدخل المختلط، الذي تولده الوحدات الإنتاجية للأسر المعيشية على نحو مقصور، بما في ذلك وحدات الإنتاج غير الرسمي، وتعويضات المستخدمين التي توزع بحسب المقبوضات من قطاع الشركات ومن الوحدات الإنتاجية لقطاع الأسر المعيشية، ودخل الملكية المقبوض بشكل رئيسي من قطاع الشركات، والتحويلات الاجتماعية والتحويلات الجارية الأخرى المقبوضة بشكل رئيسي من قطاعي الحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية. إذا أدخل التمييز الرسمي - غير الرسمي، يمكن عمل ذلك بطريقتين. أولاً، يمكن أن ينعكس في المقام الأول في زيادة توزيع الوحدات الإنتاجية للأسر المعيشية داخل تصنيفها في التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وثانياً، يمكن إدخاله بتقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية، وبأن يشمل في القطاع الفرعي تلك الأسر المعيشية التي تقبض معظم دخلها كدخل مختلط من الوحدات الإنتاجية للقطاع غير الرسمي.

### جيم - التصنيفات والتصنيفات المتقاطعة

١٨ - تمثل التصنيفات المستخدمة لتفصيل البيانات المشمولة في الإطار الشامل للحسابات التابعة المتكاملة والمجموعة الفرعية لحسابات الموارد البشرية أحد العناصر الجوهرية فيه. ونظراً لاستخدام العديد من التصنيفات بشكل متواز أو كتصنيفات متقاطعة في عمليات التحليل، وضعت هذه الدراسة طريقة لهيكلية التصنيفات كمجموعة متكاملة، تفاصيلها موصوفة أدناه.

١٩ - أولاً نحدد أي نوع من التصنيفات يلزم وأي طريقة يتم بها إجراء التصنيف المتقاطع. وقد جرى تحديدها في الجدول ٢ وتشمل التالي:

- تصنيف الأسر المعيشية بحسب القطاعات الفرعية يطبق على كافة المعاملات المدرجة في الإطار، شاملة الإنتاج الصغير الحجم، وبيانات الدخل واستخدام الدخل، وكذلك بيانات مختارة عن تكوين رأس المال بالإضافة إلى البيانات المالية وبيانات الميزانية العمومية التي تتعلق بالتعليم؛
- تصنيف بحسب المجموعات المهنية بالاستناد إلى التصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف الدولي للوضع في العمالة يستخدم لتوزيع عنصرين من عناصر دخل الأسر المعيشية، أي تعويضات المستخدمين والدخل المختلط الذي تقبضه الأسر المعيشية من أنشطة الإنتاج (غير الرسمي) الصغيرة الحجم، وكذلك تعويضات المستخدمين التي تقبضها الأسر المعيشية من

وحدات الإنتاج في قطاع الشركات (الرسمي). وتشمل أيضاً بيانات العمالة ومعدلات الأجور التي تستند إليها بيانات تعويضات المستخدمين في البيانات المصنفة بحسب المجموعات المهنية؛

• التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية يستخدم لتصنيف البيانات عن أنشطة الإنتاج (غير الرسمي) الصغيرة الحجم التي تقوم بها الأسر المعيشية، وتصنيف تعويضات المستخدمين، ومعدلات الأجور، والعمالة والدخول المختلطة الخاصة بالمجموعات المهنية بحسب الصناعات التي تتولد فيها هذه الدخول، وتغطي العمالة في قطاع الأسر المعيشية وفي قطاع الشركات أيضاً؛

• تصنيف الإنفاق حسب الغرض يطبق على كافة المعاملات التعليمية المحددة بمثابة الفئات "منه" في الإطار. ويشمل هذا كافة البيانات المتعلقة بإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، والإنفاق النهائي الفعلي للأسر المعيشية، الذي يغطي أيضاً الإنفاق النهائي الفعلي على التعليم من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية والشركات، والذي تنتفع منه الأسر المعيشية. وتصنف أيضاً بحسب الغرض بنود مختارة تتعلق بالتعليم مشمولة في تكوين رأس المال ومخزون رأس المال المتراكم في المدارس والمعدات التعليمية الأخرى التي تملكها الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية والشركات. بالإضافة إلى ذلك، يطبق التصنيف حسب الغرض على فئات المعاملات الأخرى الخاصة بقطاع الأسر المعيشية التي تتناول التعليم، شاملة المنح التعليمية التي تقبضها الأسر المعيشية من الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية والشركات، والمساندة التعليمية المدججة في تعويضات المستخدمين، وكافة البيانات بشأن القروض الطلابية، أي القروض الطلابية المقبوضة أثناء الفترة المحاسبية، والديون المتراكمة الناتجة عن القروض الطلابية، والتحويلات من المنح وإليها، والتخلف في سداد القروض الطلابية، وتعديلات أسعار القروض الطلابية؛

• التصنيف المركزي للمنتجات يستخدم لتصنيف الخدمات التعليمية والمنتجات الأخرى المشمولة في الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية في التعليم، ويطبق أيضاً على تكوين رأس المال في التعليم المحتسب على الأسر المعيشية من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تُخدم الأسر المعيشية والشركات.

٢٠ - أدرجت العديد من روابط التصنيفات في حسابات الموارد البشرية في الجدول ٢، من أجل إدماج المعلومات في الإطار التابع للجدول ١، لا سيما جدول العرض والاستخدام في مرحلة لاحقة (انظر الفرع ٤٢). بالتالي، يشكل توزيع التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية للبيانات الواردة في حسابات الإنتاج وتوزيع الدخل الخاص بأنشطة الإنتاج الصغيرة الحجم للأسر المعيشية جزءاً من توزيع التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الخاص بكافة الأنشطة الاقتصادية، شاملة الأنشطة الاقتصادية للقطاع الرسمي المشمولة في جدول موسع للعرض والاستخدام. والتصنيف الذي يضعه التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لتعويضات المستخدمين والدخل المختلط للأسر المعيشية الذي يقبض من خلال عمالة أفراد الأسرة المعيشية في أنشطة الإنتاج غير الرسمية (أي الأسرة المعيشية) والرسمية (أي، الشركات)، حسبما قيدت في حساب تخصيص الدخل الأولي، يمثل أحد التصنيفات المستخدمة لتحديد ما يسمى "رابطة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية" بين الدخل المتولد في إنتاج الصناعة والدخل المتاح للأسر المعيشية للاستخدام في الاستهلاك النهائي. بالإضافة إلى ذلك، أدخل توزيع التصنيف المركزي للمنتجات بشأن الاستهلاك النهائي الفعلي وتكوين رأس المال في التعليم من أجل إقامة روابط بين استهلاك الأسرة المعيشية وعرض المنتجات.

٢١ - إن معاملات قطاع الأسر المعيشية في الجدول ٢ غير مصنفة فقط بتصنيفات منفردة، إذ طبقت عدة تصنيفات في الوقت نفسه في شكل تصنيفات متقاطعة، شاملة التصنيفات المتقاطعة التالية:

• بيانات عن المخرجات، والاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة الخاصة بوحدات الإنتاج الصغيرة الحجم لقطاع الأسرة المعيشية (غير الرسمي) صنف بحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية وفئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تتبع لها وحدات الإنتاج؛

• تعويضات المستخدمين، وفئات الأجور، وبيانات العمالة المتعلقة بعمالة الأسر المعيشية في قطاعات الشركات الرسمية وقطاعات الأسر المعيشية غير الرسمية، وكذلك البيانات عن الدخل المختلط الذي تقبضه الأسر المعيشية من أنشطة الإنتاج غير الرسمي، صنف بحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية المتلقية لهذا الدخل، وبحسب المجموعات المهنية التي تولد الدخل، وبحسب فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية المقابلة لوحدات الإنتاج الرسمي وغير الرسمي التي تولد الدخل في إطارها. وتحدد هذه التصنيفات المتقاطعة "رابطة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية" المشار إليها أعلاه؛

• الاستهلاك النهائي الفعلي على التعليم وتكوين رأس المال المحتسب في التعليم صنفاً بحسب تصنيف الإنفاق حسب الغرض، وبحسب مجموعات التصنيف المركزي للمنتجات، وبحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية. والفئات المتبقية التي تتناول التعليم، شاملة التحويلات الجارية وبيانات تتعلق بالقروض الطلابية، تم تصنيفها تصنيفاً متقاطعاً بحسب فئات غرض الإنفاق والقطاعات الفرعية للأسر المعيشية.

٢٢ - تحدد التصنيفات المتقاطعة الإمكانات التحليلية لحسابات الأسر المعيشية. ومن أجل جعلها أداة تحليلية أكثر فاعلية، يتعين تنسيق الفئات التي تحدد التصنيفات المستخدمة في التصنيفات المتقاطعة تسيقاً وثيقاً. وينطوي هذا على أنه لا يتعين تطبيق التصنيفات الدولية القائمة تطبيقاً آلياً، بل تعديلها للهدف المعين الذي تعالجه الحسابات التابعة، وهو التعليم في حالة كوريا. وقد لا تستعمل التصنيفات المتقاطعة كافة تفاصيل التصنيفات المنفردة بسبب محدودية البيانات (انظر الفقرة ٢٦).

٢٣ - ويبين الجدول ٣ تطابق وتكيف التصنيفات الدولية الموحدة، حيث تشير السطور إلى التصنيفات والتوزيعات الدولية المستخدمة بمثابة لبنات البناء لإعداد التصنيفات المستخدمة في الإطار. وتشير الأعمدة إلى التصنيفات والمجموعات التي تحدد حسابات الموارد البشرية. وتغطي التصنيفات والمجموعات الدولية المستخدمة في إعداد التصنيفات الخاصة بحسابات الموارد البشرية نطاقاً واسعاً جداً. وتشمل: (١) التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، اللذين يتناولان تصنيف الصناعات والمنتجات، و(٢) تصنيف وظائف الحكومة وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وهما تصنيفاً أغراض الإنفاق المطبقة على الحكومة والأسر المعيشية، و(٣) التصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف الدولي للوضع في العمالة اللذين يتناولان المهن والعمالة، و(٤) التصنيف النموذجي الدولي للتعليم، الذي يحدد مستويات التعليم، و(٥) القطاعات الفرعية للأسر المعيشية في التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التي تحدد مجموعات الأسر المعيشية ذات مصادر الدخل المختلفة، وكذلك مجموعات بالاستناد إلى التمييز بين الجنسين وبين الحضر والريف.

٢٤ - أدرجت تفاصيل التصنيفات الدولية في العمود الأول من الجدول. وأدرجت التفاصيل المعدلة ذات الصلة بحسابات الموارد البشرية في الأعمدة الخاصة بها في الجدول الذي يشير إلى تصنيفات حسابات الموارد البشرية. وتستخدم بمثابة لبنات البناء لإعداد تصنيفات حسابات الموارد البشرية. وبالتالي، تكون لبنات البناء في منتصف الجدول وتكون التصنيفات النهائية لحسابات الموارد البشرية التي أعدت في أسفل الجدول. من ناحية المبدأ، تكون الأخيرة تصنيفات متقاطعة للبنات البناء، لكن لم يطبق مبدأ التصنيف بالكامل من أجل تحديد عدد الفئات. ونتيجة لتوحيد لبنات البناء هذا، تشمل حسابات الموارد البشرية ١٠ قطاعات فرعية للأسر المعيشية في كل منطقة، و١١ فئة مهنية، وفتنتين للجنس، و٨ فئات تعكس مستويات التعليم، و١٦ فئة للأنشطة الاقتصادية، وأخيراً ٧ فئات للإنفاق تتناول التعليم. ولم يتم في الجدول ٣ تحديد توزيع المنتجات المدرجة في الجدول ٢، نظراً لأن لدى التوزيع المركزي للمنتجات فئة واحدة فقط (٩٢) بالنسبة إلى الخدمات التعليمية.

٢٥ - توجد صلة وثيقة بين عناصر البيانات الاجتماعية المدرجة في الميزان الاجتماعي المبين بمثابة الإطار الأول الخاص بحسابات الموارد البشرية في الجدول ٢، وبين القطاعات الفرعية للأسر المعيشية التي تم تمييزها. ونظراً لأن الأخيرة تشير إلى الأبعاد الاجتماعية للأسر المعيشية، ليست هنا حاجة لإدراج بنود بيانات تصف الخصائص الاجتماعية للأسر المعيشية التي عكست بالفعل في تصنيفات الأسر المعيشية. بالتالي، لا حاجة لإدراج مؤشرات اجتماعية تصف مستوى تعليم رب الأسرة أو ما إذا كانت الأسرة المعيشية تعيش في منطقة ريفية أو حضرية. ومن ناحية أخرى، لا يشير التصنيف الاجتماعي للأسر المعيشية إلى أعضاء الأسر المعيشية المنفردين وهكذا قد يلزم إدراج خصائصهم الاجتماعية في مؤشرات منفردة مثل: متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية المتعلمين، أو الذين يحملون درجات تعليمية مختلفة، أو كونهم ذكوراً أو إناثاً.

### ثالثاً - مصادر البيانات، وتجميعها، وتكاملها

٢٦ - اقترح استخدام أربعة أنواع رئيسية من مصادر البيانات لتجميع حسابات الموارد البشرية، أي الدراسات الاستقصائية للمنشآت، والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية، والاستقصاءات الديمغرافية. ويبين الجدول ٤ على نحو تخطيطي محتوى بياناتها وإمكاناتها لتصنيف البيانات. ويشمل كل مصدر من مصادر البيانات معلومات مختلفة، ويستند في كثير من الأحيان على وحدات مختلفة تكون البيانات عنها متوفرة. وهكذا، تستند بيانات الدراسات الاستقصائية للمنشآت على المنشآت باعتبارها وحدات للمعلومات. وتشير بيانات القوى العاملة والاستقصاءات المهنية إلى الأفراد المستخدمين. وتستخدم

الدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية عادة الأسر المعيشية كوححدات لجمع البيانات، لكن قد تشمل بعض المعلومات عن أفراد الأسر المعيشية المنفردين. وأخيراً، تجمع الاستقصاءات الديمغرافية بيانات عن الأفراد، ليس فقط لتغطية المستخدمين منهم والمشمولين في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة فحسب، بل أيضاً عن أفراد آخرين بمن فيهم الطلاب، والمتقاعدون، والعاطلون عن العمل، الخ. ومن المحتمل أن تشمل الاستقصاءات الديمغرافية أيضاً بعض المعلومات عن الأسر المعيشية.

٢٧ - إن التصنيفات والتصنيفات المتقاطعة المدرجة في الجدول ٤ بالنسبة إلى كل مصدر من مصادر البيانات هي، من ناحية المبدأ، مماثلة لتلك التي تمكّل الإطار المختصر لحسابات الموارد البشرية في الجدول ٢. غير أن محدودية البيانات قد تضع قيوداً على تفاصيل هذه التصنيفات المتقاطعة. على سبيل المثال، في حالة كوريا، حددت تفاصيل البيانات عن القطاعات الفرعية للأسر المعيشية في ثلاث فئات فقط (أي، الزراعية، والريفية غير الزراعية، والحضرية غير الزراعية)، عند تطبيقها التصنيف المتقاطع للبيانات الخاصة بالأفراد المستخدمين والعمالة في الاستقصاءات الديمغرافية واستقصاءات القوى العاملة، على التوالي. والسبب في ذلك هو أن عدد الخانات في التصنيفات المتقاطعة سيكون كبيراً لدرجة لا يمكن مساقتها بالعينة المحدودة الخاصة بالاستقصاءين؛ وسينتج عن ذلك العديد من الخانات الفارغة أو شبه الفارغة، وبالتالي سيكون من الصعب إجراء تفسيرات تحليلية. وسيكون من الصعب تجهيز البيانات وتناولها بالكامل بعد ذلك بالتفصيل التام.

٢٨ - الاستقصاءات المذكورة ليست هي الأدوات الوحيدة التي يمكن استخدامها في تجميع حسابات الموارد البشرية. يلزم الحصول على بعض المعلومات الإضافية من قطاعات غير قطاعات الأسر المعيشية، ولا يمكن الحصول عليها من مصادر البيانات هذه. وينطبق هذا الوضع على البيانات الخاصة بنفقات التعليم، التي لا تتحملها الأسر المعيشية فحسب، بل تتحملها أيضاً كل من الحكومات والشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، بما في ذلك بيانات عن الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط على الخدمات التعليمية والنفقات الرأسمالية بالنسبة إلى المدارس والمعدات المدرسية من قبل الحكومات والشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وأيضاً التحويلات الرأسمالية والبيانات المالية عن التعليم المتصلة بنفس القطاعات والقطاع المالي. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن التعليم من مصادر متخصصة للبيانات، على سبيل المثال وزارة التعليم. وفي حالة كوريا، توجد بعض البيانات عن التعليم مدرجة في الحسابات القومية أيضاً. والمصدر الأخير هو المفضل، نظراً لأن استعمال مثل هذه البيانات سيشكل الخطوة الأولى نحو تكامل بيانات حساب الموارد البشرية مع الحسابات القومية.

٢٩ - في المرحلة الأولى، يتعين أن يرمي التجميع بالنسبة إلى كل مصدر بيانات إلى وضع قواعد بيانات منفصلة ومتسقة داخلياً. وفي المرحلة الثانية فقط يتعين تكامل قواعد البيانات المنفصلة هذه في الصيغة المختصرة لحساب الموارد البشرية في الجدول ٢، وفي مرحلة لاحقة (المرحلة الثالثة) في الإطار الشامل للجدول ١. ويمكن التكامل في الصيغة المختصرة لحساب الموارد البشرية بالاستناد إلى بيانات مشتركة متاحة في المصادر الأربعة للبيانات التي ورد ذكرها.

٣٠ - يبين الجدول ٥ أعلاه أن عنصر البيانات المشترك بين الدراسات الاستقصائية للمنشآت، والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية هو تعويضات المستخدمين. وهي متاحة بشكل مباشر في مصدرين من المصادر الثلاثة المذكورة (أي الدراسات الاستقصائية للمنشآت والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية)، ويمكن استنباطها من البيانات بشأن العمالة ومعدلات الأجور في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة. وبالتالي، يتعين تكامل البيانات في الاستقصاءات الديمغرافية مع تلك المدرجة في استقصاءات أخرى من خلال الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، نظراً لتوفر البيانات عن العمالة في مصدري البيانات على حد سواء. وفي عملية تكامل البيانات، يتعين أخذ عنصرين في الحسبان، أي بيانات عن عدد الأفراد في الأسرة المعيشية وعدد أفراد الأسرة المعيشية المستخدمين، وهي متاحة في مصدري البيانات، أي الاستقصاءات الديمغرافية والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية. ويبين الجدول ٥ التفاصيل المتاحة في العنصرين المشتركين. وبالتالي بالنسبة إلى الاستقصاءات الديمغرافية والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية، تكون البيانات عن تعويضات المستخدمين متاحة في التصنيف المتقاطع بحسب فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وبحسب الفئات المهنية. ويصنف نفس البند في الدراسات الاستقصائية للمنشآت فقط بحسب فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وبالنسبة إلى الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة والاستقصاءات الديمغرافية يوجد تصنيف متقاطع للعمالة بحسب فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وبحسب الفئات المهنية. بالإضافة إلى ذلك، تصنف العمالة وتعويضات المستخدمين في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة والعمالة في الاستقصاءات الديمغرافية بحسب القطاعات



الفرعية للأسر المعيشية. ويحدد الجنس أيضاً كبعد منفصل في التصنيف استناداً إلى ثلاثة مصادر للبيانات (الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية، والاستقصاءات الديمغرافية).

٣١ - ويمكن استخدام العناصر المشتركة الخاصة بكل فئة من فئات التصنيف أو التصنيف المتقاطع كعوامل توفيق. على سبيل المثال، إذا افترض أن البيانات بشأن العمالة وتعويضات المستخدمين في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة هي أكثر البيانات مصداقية، يتعين استخدامها للتعديل التناسبي لجميع البيانات الأخرى في الدراسات الاستقصائية للمنشآت. ويجب عمل ذلك في التفاصيل بالنسبة إلى كل الفئات المشتركة في التصنيف والتصنيف المتقاطع بالنسبة إلى الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة والدراسات الاستقصائية للمنشآت. غير أن تعويضات المستخدمين ليست هي عامل التوفيق الوحيد الواجب استخدامه في تعديل البيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية والاستقصاءات الديمغرافية. وفيما يتعلق بالمصدرين الأخرين للبيانات، قد يكون عدد أفراد الأسر المعيشية في الاستقصاءات الديمغرافية عاملاً أكثر مصداقية لتعديل البيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية. ويكون هذا ملائماً على وجه الخصوص عندما تؤخذ عينة الدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية من كافة الاستقصاءات الديمغرافية. في هذه الحالة، أولاً يمكن توفيق البيانات الخاصة بالدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية مع بيانات الاستقصاءات الديمغرافية على أساس عدد الأفراد في كل أسرة معيشية، وبعد ذلك يمكن إجراء تعديلات على المصدرين من أجل الوصول إلى مجموعة بيانات متوافقة بشأن العمالة وتعويضات المستخدمين استناداً إلى بيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة.

٣٢ - المرحلة الثالثة من التكامل هي تكامل البيانات الخاصة بالجدول ٢ المختصر لحسابات الموارد البشرية مع بيانات الحسابات القومية، من أجل الوصول إلى حسابات الموارد البشرية الشاملة في الجدول ١. يجب أن يؤخذ في الاعتبار في عملية التكامل هذه أن بعض بيانات الحسابات القومية الخاصة بحسابات قطاع الأسر المعيشية تم تجميعها بطريقة غير مباشرة، أي استناداً إلى بيانات القطاعات المقابلة. على سبيل المثال، قد تكون البيانات عن دخل الملكية والمعاملات المالية مأخوذة من سجلات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والبيانات عن التحويلات الاجتماعية من السجلات الحكومية، وتقديرات تكوين رأس المال من إحصاءات التشييد وتصاريح البناء. وبما أن هذه المصادر غير المباشرة للبيانات مختلفة عن مصادر البيانات الأربعة المستخدمة في التجميع المباشر لحساب الموارد البشرية المختصر، من المحتمل أن تختلف التقديرات المباشرة وغير المباشرة وبالتالي قد تحتاج لعملية توفيق.

٣٣ - في حالة كوريا قد يتطلب التوفيق إجراء تعديلات على بيانات الحسابات القومية لبنك كوريا المركزي، التي يتعين الاتفاق حولها من قبل المكتب القومي للإحصاء في الجمهورية الكورية وبنك كوريا المركزي، لتداعياتها بالنسبة إلى تجميع الحسابات القومية في المستقبل. ومن الواضح أن هذه التعديلات يمكن إنجازها فقط بمساعدة خبراء متاحين في بنك كوريا المركزي. يعتمد المدى اللازم لهذه التعديلات في المرحلة الثالثة من التوفيق على استخدام البيانات من مصادر مستقلة. وبالتالي، إذا استخدم المكتب القومي للإحصاء في كوريا إجمالي الناتج المحلي وبيانات إنتاج أخرى قام بنك كوريا المركزي بتجميعها كميّار لتقدير حسابات الإنتاج الخاصة بقطاع الأسر المعيشية، واستخدم كذلك بيانات بنك كوريا المركزي كأساس لتقدير البيانات المتخصصة بشأن التعليم التي جرى تحديدها في البنود "منه" في الجدول ٢ (انظر الفقرة ٢٧)، ستقل الحاجة لتوفيق بيانات حساب الموارد البشرية مع بيانات الحسابات القومية، مما لو كانت البيانات المستخدمة مستقلة من بيانات بنك كوريا المركزي.

## رابعاً - تحليل حسابات الموارد البشرية

٣٤ - يتناول هذا الفرع الأخير بالتحليل حسابات الموارد البشرية. وبينما يمثل الفرع الأخير، فهو ليس أقل أهمية من الفروع السابقة. على العكس، قبل تحديد صيغة ومحتوى حساب الموارد البشرية، حسبما تم في الفرعين السابقين، يتعين أولاً اتخاذ قرار بشأن نوع القضايا التي تتم معالجتها ثم كيفية استخدام البيانات في التحليلات التي تساند وضع سياسات تستهدف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، يتعين تصميم التصنيفات والتصنيفات المتقاطعة واختيار المؤشرات التي تحدد مجتمعة إطار حسابات الموارد البشرية وتحليلها. وهكذا، حتى قبل تجميع البيانات، يمكن تحديد توجه التحليل النهائي. وسيساعد هذا الوضع في تعديل إطار حساب الموارد البشرية مرة ثانية (بشكل متكرر)، حتى تلعب كافة البيانات دوراً في التحليل السابق التحديد. وسيساعد التصميم المسبق للتحليل أيضاً في توجيه عملية تجهيز بيانات الاستقصاء المستخدمة في التحليلات، حتى تساند الأخيرة التحليل النهائي أكثر من أوضاع الحالة الراهنة. ويمكن استناد التحليلات إلى قياس مؤشرات الأنماط السابقة أو تطبيق توقعات الأنماط السابقة على المستقبل من خلال النماذج الرياضية. ويساعد تحليل المؤشرات واضعي السياسات في تقييم آثار سياساتهم الماضية، ويمكن أن تساعدهم نماذج

التوقعات في تحديد آثار السياسات في المستقبل. وحسبما سيتضح في دراسة لاحقة بشأن حسابات الموارد البشرية في كوريا، يمكن أيضاً استخدام المؤشرات بالنسبة إلى توقعات بسيطة للأتماط الماضية.

٣٥ - وفي حالة كوريا، تقرر بشكل صريح معالجة القضايا المتعلقة بالتعليم قبل تصميم حسابات الموارد البشرية. وعندما أصبحت مجموعات البيانات متاحة ولزم تحديد المؤشرات، جرى توسيع نطاق التحليل ليشمل أيضاً قضايا متعلقة بالعمالة والإنتاجية. وتؤثر هذه العوامل في التعليم ومن خلالها يمكن تحديد فعالية السياسات التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، كان نوع التحليل الذي اتبعته البرامج الكورية هو تحليل الاتجاهات الماضية، نظراً لأن قاعدة البيانات التي أنتجتها البرامج محدودة، تغطي فترة السنوات ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. فهي لا تتيج وضع نموذج موسع للتوقعات المستقبلية. ويمكن أن يوضح التركيز الخاص لتحليل البيانات الكورية كيفية تطوير أنواع التحليلات الأخرى بشكل مماثل، مثل دراسات الفقر في حالة برامج موزامبيق، ودراسات بالاستناد إلى الحسابات الصحية حسبما طورتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بالتعاون مع كلية الصحة العامة في جامعة هارفرد.

٣٦ - فيما يلي مخطط لتحليل حسابات الموارد البشرية (الفرع ألف) وتوسيعتان ممكنتان (الفرعان باء وجيم). وستعرض صيغة نهائية لتحليل حسابات الموارد البشرية في تقرير قيد الإنجاز لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا حالما تتوفر البيانات النهائية.

### ألف - التحليل الرئيسي لحسابات الموارد البشرية

٣٧ - يبين العمود الثاني في الجدول ٦ المؤشرات المختارة لتحليل حسابات الموارد البشرية في كوريا. وهي مرتبطة بسياسات معينة تم تحديدها في العمود الأول، ويبين العمود الثالث أنها متاحة في تصنيف مفصل بحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية، وبحسب فئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التي يعمل في إطارها أفراد الأسرة المعيشية، وبحسب المجموعات التعليمية بالاستناد إلى التصنيف النموذجي الدولي للتعليم الخاص بالأفراد المستخدمين (الأشخاص العاملين)، والطلاب المسجلين، ونفقات التعليم. وجرى أيضاً تحديد الجنس في توزيع بعض المؤشرات.

٣٨ - وتحدد المؤشرات مجتمعة رابطة تحليلية ودائرية بين دخل الأسر المعيشية (شاملاً الدخل العيني)، والإنفاق على التعليم، والتحاق الطلاب بالمدارس، والتحسينات في المستوى التعليمي للسكان عامة، ومستوى العمالة، والتحسينات في المستوى التعليمي للجزء من السكان الناشطين اقتصادياً، والإنجازات المهنية للمستخدمين، والإنتاجية في الصناعات التي يعملون فيها، والزيادات في الدخول التي تقبضها الأسر المعيشية نتيجة لمشاركة الأيدي العاملة بالاستناد إلى نصيبها في تحسينات الإنتاجية.

٣٩ - تمثل معظم المؤشرات المدرجة مقاييس واضحة. وينطبق هذا الوضع على وجه الخصوص على المؤشرات التي تعكس العلاقات بين الدخل المتاح للتصرف به وإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي، وبين إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي وإنفاق الأسر المعيشية على التعليم، والعلاقة بين إنفاق الحكومة على التعليم ومجمل إنفاق الحكومة، والعلاقة بين إنفاق الأسر المعيشية على التعليم ومجمل الإنفاق (الفعلي) لكل من لأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية، والنسبة بين الإنفاق الجاري والرأسمالي على التعليم، الخ. وهذه مؤشرات تحدد أولوية التعليم في سلوك الأسر المعيشية واستراتيجية الحكومة. وتشمل هذه المؤشرات أيضاً مقياسين يعكسان فعالية السياسات التعليمية أو نتائجها، أي "الأرقام القياسية للتحصيل العلمي والمهني". ويعرّف "الرقم القياسي للتحصيل العلمي" بأنه المتوسط المرجح (اللوغريتم) الخاص بالمراتب الممنوحة لكل مستوى تعليمي تم الحصول عليه أو التحق الطلاب به، وتكون الأوزان هي عدد الأفراد الذين تنطبق المراتب عليهم. وتستند المراتب على عدد السنوات بالمدرسة. وينطبق الرقم القياسي للتحصيل العلمي على مجمل السكان، والسكان العاملين، والطلاب الملتحقين بالمدارس، وأرباب الأسر المعيشية. وبالمثل، يعرّف "الرقم القياسي للتحصيل المهني" بأنه المتوسط المرجح (اللوغريتم) الخاص بالمراتب الممنوحة للمستويات المختلفة في التصنيف النموذجي الدولي للمهن، وتكون التريجحات هي عدد الأفراد العاملين في كل مستوى مهني.<sup>٧</sup> وتشمل الأرقام القياسية أيضاً مؤشراً لمتوسط تكاليف التعليم التي تعرّف بالنسبة بين الإنفاق الفعلي على التعليم من قبل الأسر المعيشية والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وبين عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس. ويمكن استخدام هذا المؤشر لتحويل نفقات التعليم إلى عدد الطلاب الذين يمكن تمويلهم بالاستناد إلى هذه النفقات. والرابطة بين مجمل السكان المنتفعين من نفقات التعليم والسكان العاملين، التي تترجم هذه النفقات إلى إنتاجية أعلى ودخول أعلى في نهاية المطاف، تنعكس على العلاقة كنسبة مئوية بين السكان العاملين ومجمل السكان. وأخيراً، توجد مؤشرات تقيس إنتاجية العمالة، ودخل العمالة بنسبة الفرد، والتضخم (عامل انكماش إجمالي الناتج المحلي).

٤٠ - ويمكن استخدام قيم المؤشرات لشرح التأثير النهائي لنفقات التعليم على إنتاجية ودخول الأسر المعيشية، ومن شأن التغيرات في هذه المؤشرات تغيير هذه الآثار. والمؤشرات المختارة لتحليل حسابات الموارد البشرية هي التي تحدد ما يسمى العلاقات الوظيفية "السلوكية" بالنسبة إلى القطاعات الفرعية المنفصلة للأسر المعيشية، والصناعات، ومجموعات الأفراد (العمال والطلاب، الخ). ويتعين أن تستند المؤشرات إلى "موجهات البيانات الرأسيّة" في الجدول ٢، وأن توضع لكل مجموعة. وقد تشمل موجهات البيانات بيانات مالية أو مادية. ويتفادى هذا الوضع الصعوبات الخاصة بإدخال تقييمات في حالات لا توجد فيها أسواق، بينما تسمح في الوقت نفسه بقياس المؤشرات التي تحدد العلاقات الوظيفية "السلوكية". ويختلف هذا التوجه في حسابات الموارد البشرية من التوجه التقليدي في الحسابات القومية (الاقتصادية) والحسابات التابعة، حيث يركز في الأساس على قياس الجامع الكلية والجامع بنسبة الفرد بالاستناد إلى مجاميع مثل إجمالي الناتج المحلي، وتكوين رأس المال، والاستهلاك النهائي، والدخل المتاح للتصرف به، والادخار، الخ. وجميعها مقاييس موجزة تعكس أداء مجمل الاقتصاد، على الرغم من وضع مجموعات بيانات تفصيلية من أجل تجميع هذه المقاييس الكلية. بالإضافة إلى ذلك تتطلب المقاييس الكلية تقييم كافة المكونات حتى يمكن جمعها في إجماليات كلية. وقد تم تفادي هذا الوضع في التحليل الراهن، الأمر الذي يتيح إدماج البيانات بشكل مادي.

٤١ - ويمكن مقارنة قيم المؤشر عبر الزمن والبلدان على نحو متقاطع، إذا توفرت البيانات في أوقات متباعدة في بلدان مختلفة. وعند إجراء هذه المقارنات بالنسبة إلى الأسر المعيشية، قد يحدث نوعان من التغير عبر الزمن أو بين البلدان على نحو متقاطع. في المكان الأول، قد تكون توجد تغيرات أو اختلافات في "السلوك" في كل قطاع فرعي للأسر المعيشية، ناتجاً عن تغيرات إنفاق الأسر المعيشية النهائي على التعليم، أو تغيرات في التحويلات العينية إلى الخدمات التعليمية للأسر المعيشية من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تحتمل الأسر المعيشية، أو تغيرات في المساعدة التعليمية المتضمنة في تعويضات المستخدمين، أو تغيرات في مدى تمويل التعليم من خلال القروض الطلابية. ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن يحدث "تحرك" في "سلوك" الأسرة المعيشية المنفردة من قطاع فرعي إلى آخر مع مرور الوقت أو عند مقارنة البلدان. وتكون الأخيرة تغيرات توزيعية في طبيعتها ويمكن قياسها من خلال ما يسمى مؤشرات "توزيعية"، مثل النسب المئوية لتوزيع الأسر المعيشية بين القطاعات الفرعية للأسر المعيشية أو النسب المئوية لتوزيع دخل العمالة أو القيمة المضافة بين الصناعات. وتتأثر هذه المؤشرات "التوزيعية"، غير المدرجة في الجدول، بشكل غير مباشر فقط بالسياسات، أي من خلال التغيرات في المؤشرات "السلوكية" للقطاعات الفرعية و/أو الأسر المعيشية المنفردة. وسيجري شرح كيفية إنجاز هذا التحليل التفصيلي في تقرير لاحق بشأن مشروع حسابات الموارد البشرية في كوريا سيتم إعداده حالما تتوفر البيانات التفصيلية.

٤٢ - وبدلاً عن إجراء مقارنات مبسطة للمؤشرات بين القطاعات الفرعية للأسر المعيشية، عبر الزمان، و/أو بين البلدان، من المحتمل أن تستند أنواع أكثر تعقيداً من تحليلات الانحدار [الارتداد] إلى سلسلة زمنية لكل قطاع على حدة، أو تستخدم أساليب أكثر تعقيداً مثل تلك الأساليب التي أعدت للفريق المعني بالبيانات أو أساليب تحليلية أخرى طبقت على مجموعة بيانات شاملة تغطي كافة القطاعات الفرعية للأسر المعيشية عبر الزمن وبين البلدان. ويمكن أيضاً أن تحدد الأساليب الأكثر تعقيداً معطيات العلاقات الزمانية، التي لا يمكن اقتناصها من خلال الأسلوب الوصفي المبين أعلاه. ويعتمد اختيار الأساليب التحليلية على توفر البيانات والموارد اللازمة لإنجاز مثل هذا العمل.

٤٣ - عند تحديد العلاقات السلوكية بالنسبة إلى كل قطاع فرعي من قطاعات الأسر المعيشية، يتعين ملاحظة أن مجموعة البيانات الخاصة بحساب الموارد البشرية المختصر، حسب وصفها في الفروع السابقة، تخضع جزئياً للعلاقات المحاسبية (المطابقات) الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وينطبق هذا الوضع على عناصر بيانات، وتوزيع حسابات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية والقطاعات الفرعية التي تغطيها حسابات الإنتاج، وتوليد الدخل، وتخصيص الدخل الأوتلي، وتوزيع الدخل الثانوي، واستخدام الدخل. غير أن العلاقات المحاسبية لا تنطبق في هذه الحال على بيانات رأس المال والحسابات المالية والميزانيات العمومية، التي تغطي فقط عناصر بيانات مختارة، حسبما جرى شرحه أعلاه (الفقرة ١٤). ولا تنطبق كذلك القيود المحاسبية على المؤشرات الاجتماعية المدرجة في الميزان الاجتماعي.

## باء - تحليل المدخلات - المخرجات ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية لتقييم الأثر على مجمل الاقتصاد

٤٤ - يركز التحليل المستند إلى الإطار المختصر لحساب الموارد البشرية الوارد في الجدول ٢، حسبما وصفه أعلاه، تركيزاً تاماً على العلاقات القائمة داخل قطاع الأسر المعيشية. ومن أجل ربط هذا التحليل بالإطار الشامل لحساب الموارد البشرية في الجدول ١ يتعين شمل علاقات إضافية تستند إلى ثلاثة تصنيفات مشمولة في الجدول ٢، أي توزيع الصناعات في التصنيف الدولي الموحد لجميع

الأنشطة الاقتصادية حيث يستخدم الأفراد والأسر المعيشية، والتصنيف المركزي للمنتجات حيث ينفق الاستهلاك النهائي على التعليم وثالثاً التوزيع المهني لعمالة الأفراد التابعين للأسر المعيشية. وهذه هي العناصر المدرجة في الصيغة المختصرة لحساب الموارد البشرية التي تتيح تقييم آثار الاستراتيجيات على بقية الاقتصاد، من خلال المدخلات - المخرجات وما يسمى "روابط مصفوفة المحاسبة الاجتماعية". ويبيّن الجدول ٧ والشرح المختصر الوارد أدناه كيفية استخدام الرابطين التحليليتين.

٤٥ - يتم تحديد رابطة المدخلات - المخرجات بمساعدة توزيع التصنيف المركزي للمنتجات للاستهلاك وتكوين رأس المال. ففي الجانب الأيمن من الجدول، جرى تصنيف العنصرين تصنيفاً متقاطعاً بحسب فئات التصنيف المركزي للمنتجات، وتصنيف أغراض الإنفاق، والقطاعات الفرعية للأسر المعيشية. وفي الجانب الأيسر من الجدول، جرى تصنيف نفس العناصر تصنيفاً متقاطعاً بحسب فئات التصنيف المركزي للمنتجات والصناعات، وهذه المعلومات متاحة للاستخدام في تحليل المدخلات - المخرجات. ويشمل حساب الموارد البشرية المختصر في الجدول ٢ مصفوفة الأبعاد الثلاثية على الجانب الأيمن من الجدول.

٤٦ - وترد ما تسمى "رابطة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية" في الجزء الأسفل من الجدول ٧، فيما يتعلق بتعويضات المستخدمين، والدخل المختلط، والعمالة. وجرى تصنيف العناصر الثلاثة تصنيفاً متقاطعاً في الجانب الأيمن من الجدول بحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية، والمجموعات المهنية، والجنس؛ وعلى الجانب الأيسر بحسب المجموعات المهنية، والجنس، والصناعات. وجميع الأبعاد الأربعة للتصنيفين ممثلة في حساب الموارد البشرية في الجدول ٢. وبالتالي، حال تجميع هذه المعلومات، تقام الرابطة بين حساب الموارد البشرية وتحليل المدخلات - المخرجات على الجانب الأيسر من الجدول.

٤٧ - وتنعكس ثلاث من المصفوفات الأربع في الجدول ٧ في الإطار المختصر لحساب الموارد البشرية المدرج في الجدول ٢، وواحدة، تمثلها خانتان مظلتان في الجزء الأيسر الأعلى من الجدول، مشمولة في الإطار الشامل لحساب الموارد البشرية في الجدول ١. وهكذا، يمكن بمساعدة هذه المجموعات من البيانات إقامة روابط تحليلية بين تحليل حساب الموارد البشرية الموصوف في الفرع السابق (رابعا - ألف) وتحليل المدخلات - المخرجات في الإطار الشامل لحساب الموارد البشرية. ويمكن استخدام الروابط، بعد تحويل مصفوفات البيانات الأربع إلى مصفوفات مكافئات [معاملات] أو مؤشرات، لتقييم مدلولات التغيير في حساب الموارد البشرية. ويتبع واحد من أنواع التحليل أسهم السبب - النتيجة المعروضة في الجدول ٧؛ بدءاً بالركن الأيمن الأعلى من الجدول ٧، يمضي التحليل كالتالي: التغيرات في الإنفاق الجاري والرأسمالي بحسب الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات، والأسر المعيشية حيث تترجم إلى طلب إضافي على المنتجات، وبالتالي تترجم من خلال روابط المدخلات - المخرجات إلى عمالة إضافية، ودخل مختلط، وتعويضات للمستخدمين؛ ثم تترجم العمالة الإضافية والدخل إلى عمالة إضافية ودخل للقطاعات الفرعية للأسر المعيشية. وهكذا، من خلال روابط مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والمدخلات - المخرجات تقام رابطة غير مباشرة بين عنصريين مميزين لموجه بيانات حساب الموارد البشرية لكل فئة اجتماعية، أي بين الإنفاق على التعليم الذي يفيد قطاعات فرعية للأسر المعيشية والإيرادات التي تدفع منها هذه النفقات. ولا ريب في أن تغيير الإيرادات بين القطاعات الفرعية للأسر المعيشية بحسب مسببات خارجية للجهود التعليمية ممكن، وفي تلك الحالة، سيمضي التحليل أعلاه في اتجاه عكسي.

### جيم - إدماج بيانات استخدام الوقت لتحسين قياس الرفاهة في حساب الموارد البشرية

٤٨ - يمكن توسيع تحليل حساب الموارد البشرية لدراسات استخدام الوقت بإدراج عناصر استخدام الوقت في موجه البيانات بالنسبة إلى كل قطاع فرعي للأسر المعيشية. وفيما يلي وصف موجز لعمل ذلك. غير أنه يلزم ذكر بعض الملاحظات التمهيدية حول كيفية استخدام المعلومات في دراسات استخدام الوقت حتى الآن وكيفية تبسيط هذه النهج باتباع النهج التحليلي الخاص بحساب الموارد البشرية.

٤٩ - يلعب الدخل المتاح للتصرف به دوراً رئيسياً في التحليل الموصوف في الفرع ألف أعلاه. والدخل المتاح للتصرف به هو مفهوم اقتصادي يمثل في حالة قطاع الأسر المعيشية أقرب مفهوم لقياس الرفاهة، لأنه لا يشمل فقط الدخل المولد مباشرة من عملية الإنتاج من خلال استعمال عمالة أعضاء الأسرة المعيشية، حسبما تعكسه تعويضات المستخدمين والدخل المختلط فحسب، بل أيضاً الدخل المعاد توزيعه إلى الأسر المعيشية من خلال دخل الملكية والتحويلات. غير أن التقييد الرئيسي للدخل المتاح للتصرف به الخاص بالأسر المعيشية كمقياس للرفاهة هو التعبير عن كافة العناصر المشمولة فيه بشكل نقدي وهو يعكس المعاملات السوقية في معظم الحالات. وقد مضى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الذي يستند إلى ممارسة المحاسبة القومية التقليدية، إلى أبعد من الاقتصاد النقدي

وشمل الدخل المحتسب الذي لا يقبض من خلال المعاملات النقدية، مثل "الدخل" من زراعة الكفاف، وصيد الأسماك، وجمع منتجات الغابات شاملة ثمر العليق والنباتات البرية الأخرى، وحطب الحريق، وحمل المياه، وملكية المساكن. وهكذا، يقترب المفهوم من مفهوم الرفاهة، لكنه لا يبلغ المقياس المثالي للرفاهة. وكذلك فإن إدخال مفاهيم الاستهلاك النهائي الفعلي الموصوفة أعلاه (الفقرتان ٩ و ١٠)، حيث يضاف الإنفاق على التعليم من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى إنفاق الأسر المعيشية على التعليم، هو جهد للاقترب من مفهوم الرفاهة، داخل إطار قيود التدفقات التي تقيّم في الأسواق.

٥٠ - في هذا السياق اقترح العديدون [من معدي الحسابات] شمل الأنشطة الأخرى التي تتم في إطار الأسر المعيشية بطريقة مماثلة لتشمل زراعة الكفاف، الخ. ويتوفر قدر كبير من الأدبيات حول هذا الموضوع، شاملة تقديرات عمليات الأنشطة غير السوقية التي أنجزت وأضيفت إلى الأنشطة السوقية المشمولة داخل حدود الإنتاج الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويشير نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ نفسه باختصار إلى هذه التوسيعات التابعة لحدود الإنتاج (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفقرة ٢١ - ٣٩). لقد أثارت هذه النهج سؤالين على الأقل. ونظراً لإضافة الأنشطة غير السوقية إلى الأنشطة السوقية، يلزم تقييم العمالة غير السوقية وكذلك مخرجات النشاط، وبما أن العديد من البدائل لإنجاز ذلك متوفر، فإن الكثير من الجدل حول تفاصيل هذه النهج قائم. والقضية الأخرى هي قضية تحليلية. وبما أن القيم المحتسبة ليست مشمولة في القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي فحسب، بل أيضاً في الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، يصبح الدخل المتاح للتصرف به والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية أقرب لبعضهما من حيث القيمة. ويؤثر هذا في المعنى التحليلي للمفهومين في علاقتهما مع بعضهما، لا سيما مقياس الادخار الذي يمثل الفرق بين الاثنين.

٥١ - قد يتيح نهج حسابات الموارد البشرية بالاستناد إلى تحليل الجهات الخاصة ببيانات القطاعات الفرعية للأسر المعيشية بديلاً يتفادى هذه المشاكل. وبدلاً عن احتساب قيم للعمالة والمخرجات، جرى اقتراح توسيع موجه البيانات التحليلية ليشمل معلومات عن الأنشطة غير السوقية من دراسات استخدام الوقت. ويشمل الموجه الفرعي الدخل المتاح للتصرف به ومؤشرات من دراسات استخدام الوقت، ويمكن تسميته "موجه الرفاهة"، نظراً لأنه يقارب مقياس الرفاهة أكثر من الدخل المتاح للتصرف به. ويتم إدراج المعلومات من دراسات استخدام الوقت بشكل مادي وبالتالي يتم تفادي مشكلة التقييم. إن استعمال موجه الرفاهة قد يساعد بالفعل في تحسين مدى التعويل على المؤشرات المتحصل عليها من موجه البيانات بالنسبة إلى كل قطاع فرعي للأسرة المعيشية. ويمكن شرح سبب ذلك كما يلي: يمكن استخدام موجه بيانات يشمل الدخل المتاح للتصرف به ليفسر التغيرات في الخصائص التعليمية للأسر المعيشية، عن طريق تراجع بيانات سلاسل زمنية عبر الأسر المعيشية المختلفة. غير أن جزءاً من التغيرات قد يعزى إلى الوقت الذي يستخدمه أعضاء الأسرة المعيشية لتدريس الطلاب من أعضاء الأسر المعيشية. وبما أن هذه الأنشطة لا تقتنص في الدخل المتاح للتصرف به، يكون الأخير عاملاً غير مرض للتفسير. وبالتالي، إذا شملت بيانات استخدام الوقت التي تعكس هذه الأنشطة، قد يتيح تحليل التراجع مطابقة أوثق.

٥٢ - يتعين زيادة البحث في ما تتضمنه بيانات استخدام الوقت وصيغتها. وقد يكون من الملائم تقديم اقتراحات لنهج بديل، نظراً لبدء المناقشات الحالية بشأن تصنيفات أنشطة استخدام الوقت.<sup>٩</sup> وحال إنجاز تصنيف استخدام الوقت، بالإمكان اختيار أنشطة تستخدم الوقت الملائمة لإدراجها في "موجه الرفاهة"، أي تلك الوثيقة الصلة بالقضية التي تعالجها حسابات الموارد البشرية. وهكذا، في حالة حسابات الموارد البشرية بالنسبة إلى كوريا، يتعين أن تكون أنشطة استخدام الوقت التي سدرج في هذه الحسابات ذات صلة بأنشطة غير سوقية في مجال "التعليم، والدراسة، والتدريب" ويمكن أن تشمل أيضاً أنشطة "اجتماع، وفنون، وثقافة".<sup>٩</sup>

الجدول ١ : حسابات الموارد البشرية الشاملة الخاصة بالتحليل الاجتماعي – الاقتصادي للتكامل للتعليم

حسابات الأصول الخاصة بالوارد البشرية الأسر المعيشية مصفوفة بحسب القطاعات الوظيفية		حسابات الأصول الخاصة بالوارد البشرية الأسر المعيشية مصفوفة بحسب القطاعات الوظيفية		حسابات الأصول الخاصة بالوارد البشرية الأسر المعيشية مصفوفة بحسب القطاعات الوظيفية	
الواردات سيف	الفرز الاجتماعي	توضيحات المستخدمين والدخل المحظوظ	الأفراد بحسب الفئات المهمة	مهما: الصناعات المنتجة للخدمات التعليمية (خاصة الأنشطة المساعدة) <sup>١</sup>	مجموع الصناعات، التصنيف الصناعي <sup>١</sup>
الصادرات	إتفاق المؤسسات غير الطائفة للربح <sup>٢</sup> على الاستهلاك النهائي	إتفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي	إتفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي	إجمالي تكوين رأس المال	الاستهلاك الوسيط
	منه: إتفاق المؤسسات غير الطائفة للربح (تحويل عيني إلى الأسر المعيشية)	منها: إتفاق الأسر المعيشية على التعليم	منه: الإتفاق الحكومي على التعليم (تحويل عيني إلى الأسر المعيشية)	منه: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى	منه: النفقات على الخدمات التعليمية بحسب الصناعات
				مكونات القيمة المضافة	التبدلات الثابتة: الضرائب على التبضعات، خدمات الوساطة
				منها: تعويضات المستخدمين، الدخل المحظوظ، معدلات الأجر والراتب، التوظيف	إجمالي الناتج المحلي
					إجمالي الناتج المحلي
					مجموع الاستخدام بأسعار السوق
					التصنيف المركزي للمنتجات
					التصنيف المركزي للمنتجات

التصنيف القطاعي بحسب الصناعات والقطاعات

المؤسسات غير الطائفة للربح	الأسر المعيشية مصفوفة بحسب المجموعات الاجتماعية	الحكومية	الشركات المالية	الشركات غير المالية	مجموع الاقتصاد
			الثابت مخزون الأصول الثابتة في نهاية السنة، التوظيف		المخرجات، الاستهلاك الوسيط، مكونات القيمة المضافة، إجمالي تكوين رأس المال، استهلاك رأس المال

<sup>١</sup> التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).  
<sup>٢</sup> خدمات الوساطة = خدمات الوساطة المالية القيسية على نحو غير مباشر (FISIM).  
<sup>٣</sup> المؤسسات غير الطائفة للربح = المؤسسات غير الطائفة للربح التي تقدم الأسر المعيشية (NPISH).



الجدول ٢: الشكل المختصر لحساب الموارد البشرية

الإطار المحاسبي

التصنيفات بحسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية

	نسبة (معدل) الإلمام بالقراءة والكتابة (متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية الملمين بالقراءة والكتابة) متوسط عدد الأشخاص لكل أسرة معيشية نسبة الأفراد لكل أسرة معيشية	الميزان الاجتماعي	الجنس
	متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية المستخدمين وغير المستخدمين		التصنيف الصناعي
			المجموعات المهنية (التصنيف النموذجي، التصنيف الدولي)
	التصنيف الصناعي		
	حساب الإنتاج	القيمة المضافة، إجمالي الإنتاج، الاستهلاك الوسيط	
	حساب توليد الدخل	تعويضات المستخدمين (شاملة العمالة) الضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج الدخل المختلط	
		فائض التشغيل، إجمالي	
	حساب تخصيص الدخل الأولي	تعويضات المستخدمين دخل الملكية المقبوض والمدفوع	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	منه: مساندة تعليمية مشمولة في تعويضات المستخدمين الفائدة المدفوعة على قروض الطلاب		
			الجنس
	منه: تعويضات المستخدمين، شاملة العمالة (الأنشطة الرسمية وغير الرسمية)		التصنيف الصناعي
	ميزان الدخل الأولي، إجمالي		المجموعات المهنية (التصنيف النموذجي، التصنيف الدولي)

التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

التصنيف النموذجي = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).

التصنيف الدولي = التصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE).



الجدول ٢: الشكل المختصر لحساب الموارد البشرية (تابع)

	حساب التوزيع الثانوي للدخل والدخل العيني	المساهمة الاجتماعية والمنافع التحويلات الجارية الأخرى التحويلات الجارية العينية
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	منها: المنح التعليمية التحويلات الجارية العينية من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية الخاصة بالتعليم	
	الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي الدخل المتاح للتصرف به المعدل	
التصنيف المركزي للمنتجات	حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به والدخل المتاح للتصرف به المعدل	الإنفاق الخاص على الاستهلاك النهائي الاستهلاك النهائي الفعلي
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	منه: نفقات التعليم المدفوعة من قبل الأسر المعيشية نفقات التعليم الجارية المدفوعة من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	
	الادخار، إجمالي	
التصنيف المركزي للمنتجات	حساب رأس المال، بنود مختارة خاصة بالتعليم	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	تكوين رأس المال في المدارس والمعدات الرأسمالية الأخرى الخاصة بالتعليم، المدفوعة من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح، والشركات؛ تحويلات رأس المال المقابلة العينية للتعليم من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات	
	الحساب المالي، بنود مختارة خاصة بالتعليم	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	مقبوضات القروض الطلابية: الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات؛ سداد القروض الطلابية: الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات؛	
	حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، بنود مختارة خاصة بالتعليم	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	التغيرات الأخرى في حجم مخزون رأس المال في المدارس وفي المعدات الرأسمالية الأخرى الخاصة بالتعليم، المدفوعة من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات. التخلف في سداد القروض الطلابية من جانب طرف واحد: الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات	
	حساب إعادة التقييم، بنود مختارة خاصة بالتعليم	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	إعادة تقييم مخزون رأس المال في المدارس والمعدات الرأسمالية الأخرى، المدفوعة من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية. تعديل الأسعار على القروض الطلابية: الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات	
	الميزانية العمومية، الافتتاحية والختامية، بنود مختارة خاصة بالتعليم	
تصنيف الإنفاق حسب الغرض	مخزون رأس المال في المدارس والمعدات الرأسمالية الأخرى الخاصة بالتعليم: المدفوع من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات القروض الطلابية المتراكمة: الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات	

### الجدول ٣ : تصنيفات وتجميعات حسابات الموارد البشرية وعلاقتها بالتصنيفات الدولية

التصنيفات والتجميعات ذات الصلة المعطاة إلى حسابات الموارد البشرية	التصنيف الإحصائية	العبارات الإحصائية للأمر الفنية متعددة بحسب الفقرات الاقتصادية والتجميعات ذات الصلة المستخدمة	التصنيفات الدولية والتجميعات ذات الصلة
تصنيف إيفانك حسب البروض	الطب	العبارات الإحصائية للأمر الفنية متعددة بحسب الفقرات الاقتصادية والتجميعات ذات الصلة المستخدمة	التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنظمة الاقتصادية
الزراعة، الصيد، الغابات	A	الزراعة والصيد للأمر الفنية متعددة بحسب الفقرات الاقتصادية والتجميعات ذات الصلة المستخدمة	الزراعة والصيد والخراجة
الزراعة والصيد وأنشطة الغابات ذات الصلة	.01	الزراعة والصيد الذي والبحري (مقابل البنين: A01.B)	A. الزراعة والصيد والخراجة
الخراجة وفتح الأحشاب وأنشطة الغابات ذات الصلة	.02	غير الزراعة (غير A01.B)	.01 أنشطة الزراعة والصيد والغابات ذات الصلة .02 الخراجة وفتح الأحشاب وأنشطة الغابات ذات الصلة
صيد الأحشاب	B		B. صيد الأحشاب
الصيد والصيد	C		C. الصيد والصيد
الصناعة البحرية	D		D. الصناعة البحرية
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	E		E. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
الإسكانات	F		F. الإسكانات
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات	G		G. تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات
والسراجات النارية والسلع المنجمية والأسرية			المنجمية والأسرية
التفادق والتعليم	H		H. التفادق والتعليم
النقل والتجزئة والاتصالات	I		I. النقل والتجزئة والاتصالات
الوساطة المالية	J		J. الوساطة المالية
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	K		K. الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
الإدارة العامة والمخازن؛ الضمان الاجتماعي الإجاري	L		L. الإدارة العامة والمخازن؛ الضمان الاجتماعي الإجاري
التعليم	M		M. التعليم
الصحة والعمل الاجتماعي	N		N. الصحة والعمل الاجتماعي
أنشطة الخدمة العامة؛ والاجتماعية والمنجمية الأخرى	O		O. أنشطة الخدمة العامة؛ والاجتماعية والمنجمية الأخرى
الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية	P		P. الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية
الأنشطة والبيئات غير الإقليمية	Q		Q. الأنشطة والبيئات غير الإقليمية
ممتلكات الزراعة والخراجة وصيد الأحشاب	.0		.0 ممتلكات الزراعة والخراجة وصيد الأحشاب
لرؤد الخام والمعادن؛ الكهرباء والغاز والمياه	1		1 لرؤد الخام والمعادن؛ الكهرباء والغاز والمياه
ممتلكات الأغذية والمشروبات والتبغ؛ المشروبات والأسس؛ والنسجات الجلدية	2		2 ممتلكات الأغذية والمشروبات والتبغ؛ المشروبات والأسس؛ والنسجات الجلدية
سلع أخرى قابلة للتقل، باستثناء النسجات القزبية والآلات والمعدات	3		3 سلع أخرى قابلة للتقل، باستثناء النسجات القزبية والآلات والمعدات
ممتلكات خزفية ومكينات ومعدات أعمال الإستهلاك والإستهانات؛ والأرضي	4		4 ممتلكات خزفية ومكينات ومعدات أعمال الإستهلاك والإستهانات؛ والأرضي
خدمات تجارئة، خدمات التفادق والتعليم	5		5 خدمات تجارئة، خدمات التفادق والتعليم
خدمات النقل والتجزئة والاتصالات	7		7 خدمات النقل والتجزئة والاتصالات
خدمات الأعمال التجارية؛ والخدمات الزراعية؛ وأعمال الصيد؛ والصنعي	8		8 خدمات الأعمال التجارية؛ والخدمات الزراعية؛ وأعمال الصيد؛ والصنعي
خدمات جمعيات إجتماعية ومنجمية	9		9 خدمات جمعيات إجتماعية ومنجمية
خدمات التعليم	.92		.92 خدمات التعليم
أخرى	99-93, 91		99-93, 91 أخرى

تصنيفات وتجميعات حسابات الموارد البشرية وعلاقتها بالتصنيفات الدولية (تابع)

الجدول ٣ :

التصنيفات والتجميعات ذات الصلة المتعلقة إلى حسابات الموارد البشرية	الأنشطة الاقتصادية	الجنس	الفئات الاجتماعية الأخرى المصنفة بمسبب التجميعات الهيئية للجنس الرجعي	التصنيفات الدولية والتجميعات ذات الصلة
تصنيف الإلتحاق حسب الورض	كسب	9.5.1	كسب	تصنيف الاستهلاك (مسودة ١٩٩٦) ١٩٩٦
تعليم قبل ابتدائي وابتدائي	10.1.1	تعليم قبل الابتدائي وابتدائي	10.1.1	10.1.1
تعليم ثانوي	10.1.2	تعليم ثانوي	10.1.2	10.1.2
تعليم عال	10.1.3	تعليم عال	10.1.3	10.1.3
تعليم غير محدد بالسوى	10.1.4	تعليم غير محدد بالسوى	10.1.4	10.1.4
شؤون وخدمات تعليم قبل ابتدائي وابتدائي (تصنيف التعليم 0 و 1)	04.1	شؤون وخدمات تعليم قبل ابتدائي وابتدائي (تصنيف التعليم 0 و 1)	04.1	تصنيف وظائف الحكومة
شؤون وخدمات تعليم ثانوي (تصنيف التعليم 2 و 3)	04.2	شؤون وخدمات تعليم ثانوي (تصنيف التعليم 2 و 3)	04.2	شؤون وخدمات تعليم 04 (فئات تعليم مصفلة بتصنيف التعليم) مسودة ١٩٩٦ (١٩٩٦)
شؤون وخدمات تعليم عال (تصنيف التعليم 4 و 5 و 6)	04.3	شؤون وخدمات تعليم عال (تصنيف التعليم 4 و 5 و 6)	04.3	04.3
خدمات تعليمية غير محدة بمسوى (التعليم 7)	04.4	خدمات تعليمية غير محدة بمسوى (التعليم 7)	04.4	04.4
خدمات تعليمية تابعة	04.5	خدمات تعليمية تابعة	04.5	04.5
شؤون وخدمات تعليمية غير مصفلة في موضع آخر	04.6	شؤون وخدمات تعليمية غير مصفلة في موضع آخر	04.6	04.6
مشترون وكبار موظفين ومدبرون مهنيون	1	مشترون وكبار موظفين ومدبرون مهنيون	1	تصنيف المهنة، ١٩٨٨
فنيون ومساعدين مهنيين	2	فنيون ومساعدين مهنيين	2	2
كثبة	3	كثبة	3	3
عمال خدمات وعمال مبيعات في مآجر وأسواق	4	عمال خدمات وعمال مبيعات في مآجر وأسواق	4	4
عمال خدمات وعمال مبيعات في مآجر وأسواق	5	عمال خدمات وعمال مبيعات في مآجر وأسواق	5	5
عمال خدمات وعمال مبيعات في مآجر وأسواق	6	عمال زراعية وصيد أسماك ماهرة	6	6
حرفيون وعمال حرف ذات صلة	7	حرفيون وعمال حرف ذات صلة	7	7
مشغلون وتجميعو مصانع وماكينات	8	مشغلون وتجميعو مصانع وماكينات	8	8
مهني ابتدائية	9	مهني ابتدائية	9	9
قوات مسلحة	10	قوات مسلحة	10	10
مستخدمون	1	مستخدمون	1	تصنيف العمالة، ١٩٩٣
أرباب عمل	2	أرباب عمل	2	2
عاملون لحسابكم الخاص	3	عاملون لحسابكم الخاص	3	3
أعضاء اتحاد منتجين	4	أعضاء اتحاد منتجين	4	4
أعضاء أسرة مهنية مساهمون	5	أعضاء أسرة مهنية مساهمون	5	5
عمال غير مصنفين بوضع	6	عمال غير مصنفين بوضع	6	6

تصنيفات وتجميعات حسابات الموارد البشرية وعلاقتها بالتصنيفات الدولية (تابع)

الجدول ٣ :

التصنيفات والتجميعات ذات الصلة المعدلة إلى حسابات الموارد البشرية تصنيف الإئتماق حسب المرض	الأنشطة الاقتصادية الجنس	التصنيفات الدولية والتجميعات ذات الصلة تصنيف التعليم، (مسودة نيسان/أبريل ١٩٩٦)
0. تعليم سابق للمستوى الأول تعليم من المستوى الأول تعليم من المستوى الثاني الأدنى تعليم من المستوى الثاني الأعلى تعليم بعد الثانوي: غير العالي مرحلة أول من التعليم العالي دراسات الدكتوراه تعليم غير محدد مستوى (فترة مضافة)	القدرات الاجتماعية لأبسر العيشية عدده بحسب التجميعات المهنية للشخص المرصفي بدون مهارة أو مهارة منخفضة (تصنيف التعليم 2- 0) مهارة متوسطة (تصنيف التعليم 4- 3) مهارة عالية (تصنيف التعليم 6- 5)	0. تعليم سابق للمستوى الأول تعليم من المستوى الأول تعليم من المستوى الثاني الأدنى تعليم من المستوى الثاني الأعلى تعليم بعد الثانوي: غير العالي مرحلة أول من التعليم العالي دراسات الدكتوراه تعليم غير محدد مستوى (فترة مضافة)
	1. أرباب عمل عاملون لحسابهم الخاص مستخدمون متلقو دخل ملكية وتحويلات	1. أرباب عمل عاملون لحسابهم الخاص مستخدمون متلقو دخل ملكية وتحويلات متلقو دخل معاشات متلقو ودخول تحويلات أخرى
	ذكور إناث ريف حضر	ذكور إناث ريف حضر مناطق حضرية مناطق أخرى

اجدول ٣ : تصنيفات وتجميعات حسابات الموارد البشرية وعلاقتها بالصناعات الدولية (تابع)

التصنيفات والتجميعات ذات الصلة الممتدة إلى حسابات الموارد البشرية الأنشطة الاقتصادية	المنتجات التصنيف الذي يحدد إطار حساب الموارد البشرية بعد دمج بيانات البناء (11 فئة) (16 فئة)	الفئات الاقتصادية للأمم المتحدة تعدد حسب المجموعات البنيوية الشخصى الرجعي (11 فئة) (٧ فئات)	التصنيفات الدولية والتجميعات ذات الصلة الأنشطة الاقتصادية تصنيف الإلتحاق حسب الفرض
زراعة (ريفية) شاملة الزراعة مستخدمون	زراعة (ريفية) شاملة الزراعة مستخدمون	A. زراعة وصيد وحراثة ذكور إناث مستخدمون (تصنيف العمالة 1) مشمرون وذكور مؤهلين ومديرون (تصنيف الهن 1) مشمرون وذكور مؤهلين وساعدين مهنيين (تصنيف الهن 2-3) كثيرة وعمال خدمات وعمال مهنيات في ساحر وأسواق حرفيون وعمال حرف ذات صلة؛ منتظر مصانع وماكينات تصنيف الهن 4, 5, 7, 8 عمال زراعة وصيد أمهات مهرة (تصنيف الهن 6)	كتب (تصنيف الاستهلاك المنهجي 9.51) مؤثرون وخدمات تعليم ابتدائي و قبل ابتدائي (تصنيف التعليم 0 و1، تصنيف وظائف الحكومة تصنيف 041، الاستهلاك المنهجي 10.11) خدمات مؤثرون تعليم ثانوي (تصنيف التعليم 2 و3، تصنيف وظائف الحكومة 042 تصنيف الاستهلاك المنهجي 10.12)
آخرون (زباب عمل وعمالون تسليم الخاصي غير زراعي ريفى	آخرون (زباب عمل وعمالون تسليم الخاصي غير زراعي ريفى	B. صيد الأمهات C. عمدين وتجميع D. صناعة تجارية E. كهرباء وغاز وبناء F. إنشآت G. تجارة جملة وتجزئة؛ إصلاح مركبات ذات مركبات ودرجات نارية وسلع شخصية مركبات وصيانة H. فنادق وخدمات I. نقل وتخزين واتصالات J. وسائل مالية K. أنشطة عقارية وإيجارية وأنشطة مشاريع تجارية L. إدارة عامة ورفاه؛ ضمان اجتماعي إجاري M. تعليم N. صحة وعمل اجتماعي O. الأنشطة المتعلقة بالخدمات الأخرى والاجتماعية والشخصية الأخرى P. أسر خاصة تبين أعضائاً لأداء أعمال بيزالية	خدمات تعليمية غير عمدة تحسب المستوى (تصنيف التعليم 7 تصنيف وظائف الحكومة 044، تصنيف الاستهلاك المنهجي 10.14) خدمات تعليمية مساعمة (تصنيف وظائف الحكومة 045) شؤون وخدمات تعليمية غير معينة في موضع آخر (تصنيف وظائف الحكومة 046)
القطاعات الفرعية للأسر المنهجية حسب نظام الحسابات القومية، التصنيف الدولي الوحيد/تصنيف المنتجات، تصنيف التعليم/تصنيف الهن، تصنيف وظائف الحكومة/تصنيف الاستهلاك المنهجي، الطبى ريف/حضر	مهارات منخفضة أو بدونها (تصنيف التعليم 2-0) مهارات غير متصلة (تصنيف التعليم 4-3) مهارات عالية (تصنيف التعليم 6-5) ناشطون اقتصادي (منتظر دخول ملكية وتجارات؛ نظام الحسابات القومية) ناشطون اقتصادي (زباب عمل وعمالون تسليم الخاصي، فئة قطاع الأسر المنهجية في نظام الحسابات القومية) مهارات منخفضة أو بدونها (تصنيف التعليم 0-2) مهارات غير متصلة (تصنيف التعليم 4-3) ناشطون اقتصادي (زباب عمل وعمالون تسليم الخاصي، ومستخدمون؛ فئة قطاع الأسر المنهجية في نظام الحسابات القومية	مهن ابتدائية (شاملة عمال زراعة وصيد أمهات وعمال ذكور صانع وقرات مسلحة (تصنيف الهن 9 و10) عاملون لحسابهم الخاصي (تصنيف العمالة 2 و3 و4 و6) مشرفون وذكور مؤهلين ومديرون (تصنيف الهن 1) مهنيين وقويون وساعدين مهنيين تصنيف الهن (3-2) كثيرة، وعمال خدمات، وعمال مهنيات في ساحر وأسواق، و حرفيون وعمال حرف ذات صلة، ومنتظر مصانع وماكينات (تصنيف الهن 4, 5, 7, 8) عمال زراعة وصيد أمهات مهرة (تصنيف الهن 6) مهن ابتدائية (شاملة عمال زراعة وصيد أمهات وعمال ذكور صانع وقرات مسلحة تصنيف الهن 10-9) أعضاء أسر معينة مساهمون (تصنيف العمالة 5) ناشطون اقتصادي (زباب عمل وعمالون تسليم الخاصي، ومستخدمون؛ فئة قطاع الأسر المنهجية في نظام الحسابات القومية	تصنيف التعليم = تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الفرض، (COICOP)، التصنيف الدولي الموحد = التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، (ISIC)، التصنيف الدولي الموحد = التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، (ISIC)، تصنيف التعليم = التصنيف النموذجي الدولي للتعليم، (ISCED)، تصنيف الهن = التصنيف النموذجي الدولي للهن، (ISCO)، تصنيف العمالة = التصنيف الدولي للوضع في العمالة، (ICSE)، نظام الحسابات القومية = نظام الحسابات القومية، 1993 (SNA)، تصنيف المنتجات = التصنيف المركزي للمنتجات، (CPC)،

الجدول ٤ : نطاق، ومحتوى، وتصنيف البيانات المستخدمة في تجميع حسابات الموارد البشرية  
قطاع الأسر المعيشية

القطاعات الفرعية للأسر المعيشية

	الاستقصاءات الديمغرافية البيانات الاجتماعية - الديمغرافية للأفراد التابعين للأسر المعيشية: عدد الأفراد في الأسر المعيشية، عدد الأفراد في الأسر المعيشية الملتحقين بالتعليم (قبل الابتدائي، الثانوي، العالي)؛ عدد الأفراد حاملي شهادات تعليمية مختلفة (قبل الابتدائي، الثانوي، العالي)	الجنس	
	عدد الأفراد المستخدمين في الأسر المعيشية	الجنس	التصنيف الصناعي
	المجموعات المهنية (التصنيف النموذجي، التصنيف الدولي)		
	التصنيف الصناعي		
	استقصاءات المنشآت التي تغطي وحدات بها ٤ مستخدمين، مع تقديرات إجمالي الناتج المحلي المخرجات القيمة المضافة تعويضات المستخدمين الدخل المختلط / فائض التشغيل العمالة		
القطاعات الأخرى	القطاعات الفرعية للأسر المعيشية		
	استقصاءات قوة العمل والمهن التي تغطي كافة العمالة في البلد العمالة معدل الأجر تعويضات المستخدمين	المجموعات المهنية (التصنيف النموذجي، التصنيف الدولي + تصنيف الصناعي) + الجنس	
	القطاعات الفرعية للأسر المعيشية		
	الجنس	استقصاءات الأسر المعيشية	
	التصنيف الصناعي	البيانات الاجتماعية - الديمغرافية للأفراد التابعين للأسر المعيشية: عدد الأفراد في الأسر المعيشية، عدد الأفراد المستخدمين في الأسر المعيشية	
	التصنيف المركزي للمنتجات	تعويضات المستخدمين الدخل المختلط / فائض التشغيل	تصنيف الإنفاق بحسب الأغراض
		الاستهلاك النهائي	
		عناصر الدخل والإنفاق الأخرى (الفائدة، المكاسب، التحويلات الجارية)	
		القطاعات الفرعية للأسر المعيشية	
		مصادر البيانات الأخرى "منها" فئات في رأس المال، الحسابات المالية، الميزانيات العمومية، المنح التعليمية من الحكومة، المؤسسات غير الهادفة للربح، والشركات	تصنيف الإنفاق بحسب الأغراض
		الإنفاق النهائي على التعليم المدفوع من قبل الحكومة، المؤسسات غير الهادفة للربح، والشركات تكوين رأس المال في المدارس والمعدات التعليمية من قبل الحكومة، المؤسسات غير الهادفة للربح، والشركات	التصنيف المركزي للمنتجات

التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

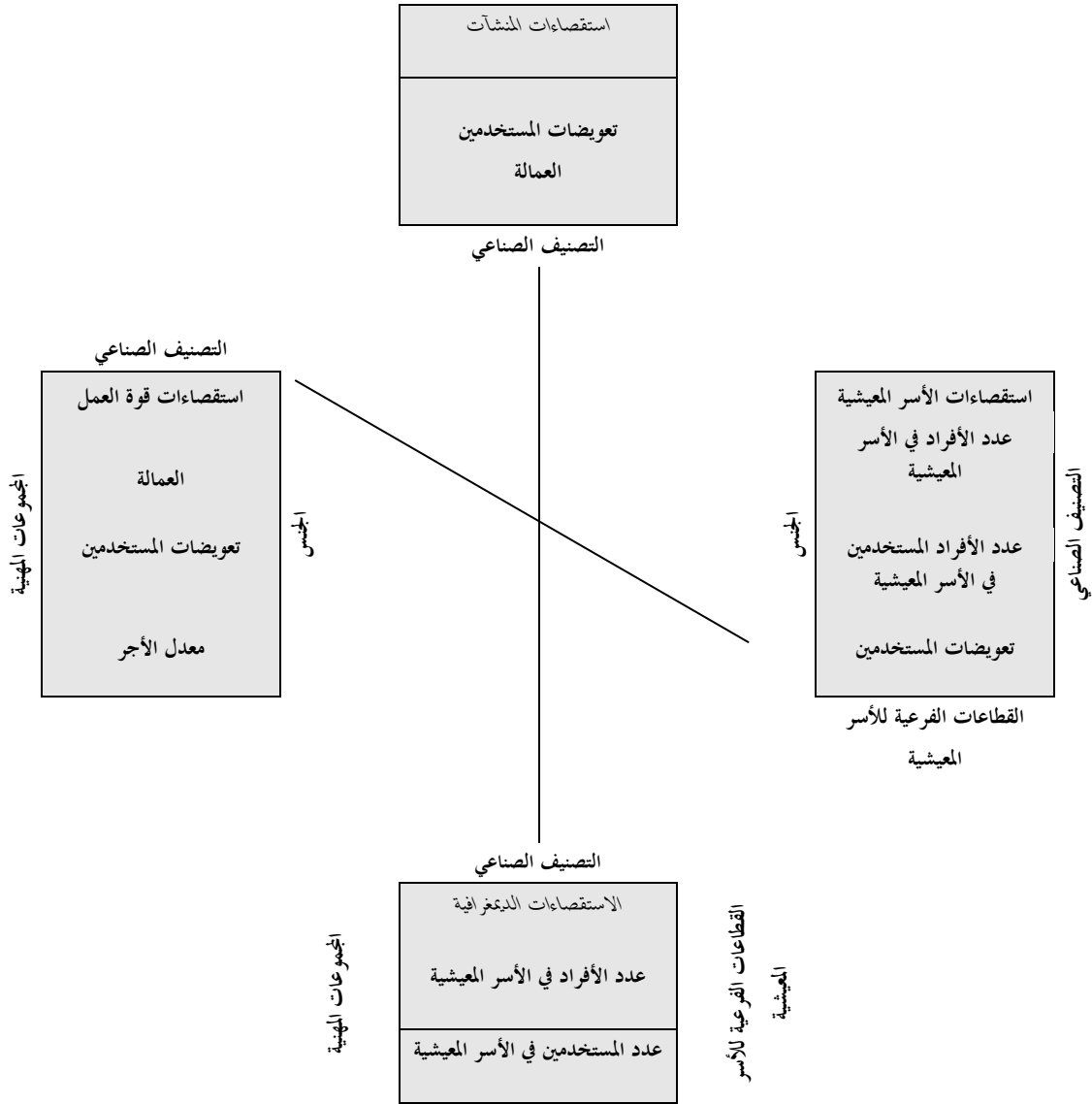
التصنيف النموذجي = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).

التصنيف الدولي = التصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE).

المؤسسات غير الهادفة للربح = المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs).

الجدول ٥ : العناصر المشتركة في الاستقصاءات المستخدمة لإدماج البيانات الخاصة

بحسابات الموارد البشرية



التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

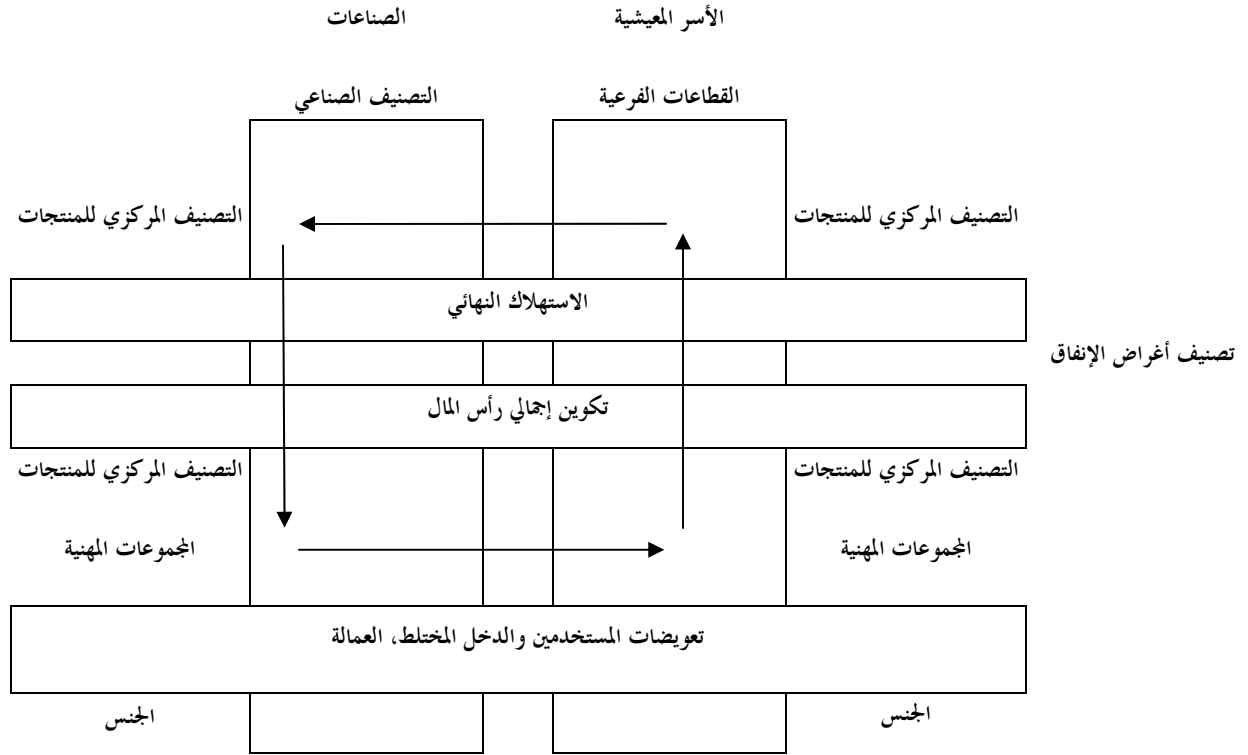
الجدول ٦: سياسات ومؤشرات لمابعة التنفيذ

تصنيفات مستخدمة لعرض المؤشرات	مؤشرات لقياس تنفيذ السياسات	غرض السياسة
القطاعات الفرعية للأسر المعيشية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي كنسبة مئوية من دخل الأسرة المعيشية المتاح للتصرف به</li> <li>● الإنفاق النهائي على التعليم كنسبة مئوية من إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي</li> <li>● إنفاق الحكومة على التعليم كنسبة مئوية من مجمل إنفاق الحكومة</li> <li>● إنفاق الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كنسبة مئوية من مجمل الإنفاق على الاستهلاك</li> <li>● إجمالي تكوين رأس المال في التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق النهائي (= المجمل) الفعلي على التعليم</li> </ul>	أولوية التعليم في سلوك الأسر المعيشية وسياسات الحكومة
القطاعات الفرعية للأسر المعيشية X تصنيف الإنفاق حسب الغرض (التصنيف النموذجي الدولي للتعليم) X الجنس	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإنفاق الفعلي على التعليم/عدد الطلاب المسجلين</li> </ul>	تكاليف التعليم
القطاعات الفرعية للأسر المعيشية X مستوى التعليم (التصنيف النموذجي الدولي للتعليم) X الجنس	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الرقم القياسي للتحصيل التعليمي الخاص بالطلاب المسجلين</li> <li>● الرقم القياسي للتحصيل التعليمي الخاص بالسكان، عمر ١٥ سنة وأكثر</li> </ul>	فعالية البرامج التعليمية
القطاعات الفرعية للأسر المعيشية X الجنس X التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الرقم القياسي للتحصيل المهني للأشخاص العاملين</li> <li>● الرقم القياسي للتحصيل التعليمي الخاص بالأشخاص العاملين</li> </ul>	
القطاعات الفرعية للأسر المعيشية X الجنس	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الأشخاص العاملون كنسبة مئوية من مجمل السكان، عمر ١٥ سنة وأكثر</li> </ul>	مستوى العمالة
التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنتاجية الأيدي العاملة، أي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لكل شخص عامل</li> <li>● إجمالي الناتج المحلي/عامل انكماش القيمة المضافة</li> <li>● دخل الفرد من الأيدي العاملة، معدلاً لتغير الأسعار (استناداً إلى إجمالي الناتج المحلي/عامل انكماش القيمة المضافة)</li> </ul>	الإنتاجية ودخل الأيدي العاملة



الجدول ٧: المدخلات - المخرجات ومصنوفة المحاسبة الاجتماعية

روابط بين الأسر المعيشية والصناعات



التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC.

## الجدول ٨: حسابات الموارد البشرية في كوريا: مؤشرات "التحصيل العلمي والمهني"

يجري إعداد قاعدة بيانات لحسابات قطاع الأسر المعيشية مع توسيعات اجتماعية لفترة السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ضمن برنامج بشأن حسابات الموارد البشرية في كوريا. وتستهدف قاعدة البيانات إقامة علاقة بين الدخل، والإنفاق على التعليم، و"التحصيل العلمي" أو مستوى التعليم، و"التحصيل المهني" بالنسبة إلى المستخدمين، والإنتاجية، ودخل الأيدي العاملة. وإقامة هذه العلاقة، استخدمت بيانات اقتصادية ومؤشرات للدخل، ونفقات التعليم، والإنتاجية؛ وتوجد حاجة لوضع مؤشرات اجتماعية لقياس "التحصيل العلمي والمهني".

سيستند المؤشران اللذان يوجزان "التحصيل العلمي والمهني" على استخدام فئات التصنيف النموذجي الدولي للتعليم والتصنيف النموذجي الدولي للمهن على التوالي. ويتعين أن يؤخذ في الحسبان أنه توجد علاقة مفاهيمية بين التصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف النموذجي الدولي للتعليم، نظراً لتعريف فئات التصنيف النموذجي الدولي للمهن بالاقتران مع المهارات الواردة في التصنيف النموذجي الدولي للتعليم. ويتم حساب المؤشرات، عندما تطبق على المستخدمين، بالنسبة إلى الصناعات المختلفة بالاستناد إلى التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

ويعرّف مؤشر "التحصيل العلمي" للأفراد المستخدمين كما يلي:

$$IE = (Ne1 \cdot E1 + Ne2 \cdot E2 + \dots + Nen \cdot En) / (Ne1 + Ne2 + \dots + Nen)$$

ويعرّف "مؤشر التحصيل المهني" كما يلي:

$$Ip = (Np1 \cdot P1 + Np2 \cdot P2 + \dots + Npn \cdot Pn) / (Np1 + Np2 + \dots + Npn)$$

حيث،

تشير إلى الرتب النسبية لفئات التصنيف النموذجي الدولي للتعليم؛	E1, E2, ..., En
تمثل عدد الأفراد المقابل لكل مستوى تعليمي، حسب تعريف النموذجي التصنيف الدولي للتعليم؛	Ne1, Ne2, ..., Nen
تشير إلى الرتب النسبية لفئات التصنيف النموذجي الدولي للمهن؛	P1, P2, ..., Pn
تمثل عدد الأفراد المقابل لكل مستوى مهني، حسب تعريف التصنيف النموذجي الدولي للمهن.	Np1, Np2, ..., Npn

و جرى استخدام مقاييس لوغريتم بالنسبة إلى الرتب النسبية الممنوحة لفئات الرئيسية لتصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف النموذجي الدولي للتعليم، حسبما هو مبين في الجدول ٨ الوارد في الصفحة التالية باستخدام بيانات كوريا. وفي حالة التصنيف النموذجي الدولي للمهن، تعكس الرتب ببساطة الترتيب العددي لفئات التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وفي حالة التصنيف النموذجي الدولي للتعليم تتحدد الرتب بعدد سنوات الدراسة في كل مستوى تعليمي. ثم توحد إلى مستوى ١٠ بالنسبة إلى مستوى التعليم العالي، حتى تتمكن مقارنة حجم رتب التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية مع رتب التصنيف النموذجي الدولي للتعليم.

الرقم القياسي للوضع المهني (١٩٩٥؛ بيانات القوى العاملة في كوريا)      الرقم القياسي للمستوى العلمي (١٩٩٥؛ بيانات تعداد السكان في كوريا)

الرقم القياسي للمستوى العلمي (١٩٩٥؛ بيانات تعداد السكان في كوريا)				الرقم القياسي للوضع المهني (١٩٩٥؛ بيانات القوى العاملة في كوريا)			
الترجيحات: عدد الأفراد الرتب المرجح	الرتب (لوغريتم Np1 لوغريتم (Nen) لكل رتبة	أي عدد سنوات الدراسة، موحدة إلى ١٠ بالنسبة إلى كليات الدراسات العليا	الرتب (Ne1...Nen) 'لوغريتم'	الترجيحات: عدد الأفراد الرتب المرجح	الرتب المطلقة (Np1...Npn)	الرتب (لوغريتم (Np1...Npn) لكل رتبة	التصنيف النموذجي الدولي للمهن (١٩٨٨)
٤١١,٠٠	٤١١	١٠	١,٠٠	٥٢٥,٤٢	٥٢٥	١,٠٠	مشروعون وكبار موظفين
٢٩٧٠,٨٤	٣١٣١	٩	٠,٩٥	٢٥٨٦,٨٠	٢٧٨٣	٠,٩٣	مهندسون وفنيون
٨٣٠,٢٨	٩٣٢	٨	٠,٨٩	١١٨٨,٦٦	١٥٢٨	٠,٧٨	عمال خدمة كتبة، وعمال زراعة حرفيون، وعمال حرف وما شابه ذلك، ومشغلو مصانع وماكينات مهن ابتدائية وأخرى
٦٢٣٢,٠٥	٧٥٦٤	٧	٠,٨٢	٧٧٠٣,٣٦	١١٣٨٤	٠,٦٨	
١٨٨٢,٦٧	٢٥٢٨	٦	٠,٧٤	٣٨٨,٧٣	٢٢٠٨	٠,١٨	
١١٧١,٣٦	٢٦٤٠,٠٠	٣	٠,٤٤				
٣٩,٠٦ -	١٥٣,٠٠	١	٠,٢٦ -				
المتوسط المرجح للوغيريتم رتب التصنيف الدولي الموحد للتعليم				المتوسط المرجح للوغيريتم رتب التصنيف النموذجي الدولي للمهن			
٠,٧٨				٠,٦٧			
رتب التصنيف الدولي الموحد للتعليم المقابلة (الرقم القياسي للمستوى التعليمي)				رتب التصنيف النموذجي الدولي للمهن المقابلة (الرقم القياسي للوضع المهني)			
١٠,٧٣				٤,٧٠			

## الحواشي

- <sup>١</sup> لم تجز الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة محتويات هذه الوثيقة وبالتالي فإنها لا تعكس بالضرورة آراءها. ويتعين أن يؤخذ عرض الإطار المفاهيمي الوارد في هذه الدراسة مقابل دراسة أخرى تتناول بشكل رئيسي قضايا البيانات المتعلقة بحسابات الموارد البشرية في كوريا، حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا، أي أون بيو هونغ، *Human Resource Accounts for Korea*، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- <sup>٢</sup> انظر أيضاً: غراهام بيات، مصفوفات المحاسبة الاجتماعية، وإمكانات نظام الحسابات القومية، ومقدرات المحاسبة القومية، استعراض الدخل والثروة، السلسلة ٣٧، العدد ٢، حزيران/يونيه ١٩٩١.
- <sup>٣</sup> التوجه التحليلي والخاص بسياسات حسابات الموارد البشرية في كوريا (مستخرج من وثيقة مشروع): في هذه المرحلة تم اختيار هدف بسيط نسبياً لأغراض التحليل وذلك لقياس فعالية السياسات الحكومية الرامية إلى تحسين نوعية تعليم سكان كوريا، وتحديد أثر هذه السياسات على مستوى ونوعية العمالة وإلى مدى مقدرة السكان الناشطين اقتصادياً على مساندة الأعضاء غير الناشطين الذين يشملون صغار السن الذين يجري تعليمهم، وكبار السن الذين تقاعدوا، والعاطلين عن العمل الذين يبحثون عن فرص العمل. وفي مرحلة لاحقة عقب إجراء اختبار عملي جيد على أداة حساب الموارد البشرية، ويمكن صقلها للاستخدام في دراسات سياسات أكثر تعقيداً، شاملة تلك التي تتناول الأثر الاجتماعي على الأنشطة غير السوقية للأسر المعيشية الواردة في دراسات استخدام الوقت، وفي الدراسات التي تتناول القضايا الاجتماعية الأخرى مثل قضايا الصحة، والفقر، الخ. كما قصد منها إعداد الأساس للتصنيفات المتاحة في حساب الموارد البشرية المقترح، وللدراسات الوسيطة التي تتناول المساواة بين الجنسين وأنشطة القطاع غير الرسمي على التوالي.
- <sup>٤</sup> بيتر برمان ورافيندرا ب. رنان إيليا، نظام حسابات الصحة في البلدان النامية: تحسين الأساس: كلية الصحة العامة في هارفرد، آب/أغسطس ١٩٩٣.
- <sup>٥</sup> كارمن رياس، استخدام بيانات استقصاء الأسرة المعيشية في تجميع حسابات الأسرة المعيشية في موزامبيق، ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- <sup>٦</sup> يان و. فان تنغرن، حسابات الموارد البشرية في كوريا، مسودة، نيسان/أبريل ١٩٩٦، والبرنامج المتكامل لتجميع وتطبيق نظام الحسابات القومية في تحليل صنع السياسات، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- <sup>٧</sup> يوضح المرفق ٨ لهذه الدراسة، بمساعدة بيانات مختارة من كوريا، تعريف وحساب الأرقام القياسية للتعليم والتحصيل المهني. ويتعين اعتباره كمشاهدة أولى وتجريبية لتصميم مقاييس موجزة بالاستناد إلى مجموعة كبيرة من البيانات بشأن التعليم والمهنة بحسب العمال والطلاب وأرباب الأسر المعيشية.
- <sup>٨</sup> انظر أيضاً: جوان فانينك، تصنيف دولي تجريبي لأنشطة استخدام الوقت، الأمم المتحدة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وماري شامي وأنجيلا مي، قياس الأنشطة الاجتماعية: مدلولات بالنسبة إلى العمل المستقبلي بشأن التصنيفات الإحصائية، الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، نيويورك، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- <sup>٩</sup> انظر التصنيف المقترح في تصنيف دولي تجريبي لأنشطة استخدام الوقت.

# حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

أون بيو هونغ<sup>١</sup>

نائب المدير، شعبة التحليل الإحصائي،  
المكتب القومي للإحصاء، سيول، الجمهورية الكورية

## أولاً - المقدمة

- ١ - إحدى مميزات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ هي إدخال الحسابات التابعة بالنسبة إلى تطبيقات معينة كامتداد للإطار المركزي. وحسابات الموارد البشرية مثال لهذه التطبيقات الخاصة بنظام الحسابات الاقتصادية والديمقراطية المتكاملة للأسر المعيشية.
- ٢ - تستهدف هذه الدراسة توسيع الإطار الخاص بحساب الموارد البشرية (بيكر وهونغ، ١٩٩٧؛ وهونغ وفان تنغرن، ١٩٩٧) إلى الاقتصاد الكوري ثم لاحقاً لتجميع حسابات الموارد البشرية بالنسبة إلى كوريا للفترة من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. ونظراً لأن تجميع الحسابات الاقتصادية الخاصة بقطاع الأسر المعيشية في إطار حسابات الموارد البشرية سيتم على نحو مستقل ومباشر، فإنها تتيح تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية وبالتالي دراسة التغيرات في توزيع الدخل والمصروفات عبر الزمن. بالإضافة إلى ذلك، سستيح دراسة التفاعلات المتبادلة بين التطورات الاجتماعية - الديمغرافية والاقتصادية من خلال ربط الحسابات الاقتصادية بالبيانات الاجتماعية - الديمغرافية بالاستناد إلى التعدادات السكانية إلى حد كبير. وأخيراً، يمكن أن تخدم الحسابات الاقتصادية الخاصة بقطاع الأسر المعيشية كوسيلة لتقييم حسابات قطاع الأسر المعيشية الخاصة بالحسابات القومية الحالية لبنك كوريا المركزي، التي تجمع إلى حد كبير بطريقة غير مباشرة، أي بالاستناد إلى بيانات من قطاعات أخرى.
- ٣ - تركز حسابات الموارد البشرية الحالية الخاصة بكوريا على التعليم حتى يوفر إعداد هذه الحسابات لواضعي السياسات تحليلاً أكثر كفاءة للأثر الاقتصادي والاجتماعي - الديمغرافي لاستثمارات القطاعين العام والخاص في التعليم. وبالإمكان دائماً توسيع هذا التركيز إلى قضايا أخرى مثل مجالات الصحة ومعاشات التقاعد، الخ. ومن أجل القيام بالتجميع بمزيد من الكفاءة، قمنا أولاً باستعراض كافة الاستقصاءات ذات الصلة بدقة ووجدنا فجوات ومحدوديات في إحصاءات الأسر المعيشية الخاصة بكوريا التي استندت إلى حد كبير إلى منهجيات التقدير. وأنشأنا لاحقاً قواعد بيانات مستقلة لنفس أنواع مصادر البيانات. وأخيراً، جرى توفيق قواعد البيانات وتكاملها للحصول على حسابات اقتصادية واجتماعية - ديمغرافية متكاملة لقطاع الأسر المعيشية الكورية.
- ٤ - تنشأ إحدى الصعوبات الكبيرة في تقدير حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا من فجوات البيانات. على سبيل المثال، تتناول معظم استقصاءات المنشآت الشركات التي يعمل بها على الأقل خمسة مستخدمين، بينما يعمل في المنشآت التابعة لقطاع الأسر المعيشية أقل من خمسة مستخدمين. وتنطبق هذه المشكلة المتعلقة بعدم كفاية المعلومات على الاستقصاءات الأخرى أيضاً. وهكذا كنا مضطرين لوضع افتراضات لتجميع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا. بالإضافة إلى ذلك، كانت معظم البيانات مخزنة في أشرطة مما تطلب قدراً كبيراً من الوقت للتعامل معها. واستدعى ذلك عمل ترتيبات خاصة مع شعبة قاعدة البيانات في المكتب القومي للإحصاء قبل شهرين من الموعد المحدد نظراً لحجز كافة مرافق المكتب بشكل مستمر.
- ٥ - تصف هذه الدراسة الحسابات الاقتصادية المتكاملة الخاصة بحسابات الموارد البشرية في كوريا لفترة السنوات من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. وتتألف الحسابات من حساب الإنتاج وحسابات توليد الدخل وتوزيعه واستخدامه. ويستند حسابا الإنتاج وتوليد الدخل الخاصين بالأسر المعيشية إلى استقصاءات الصناعات والوحدات الزراعية الصغيرة الحجم التي يديرها عادة قطاع الأسر المعيشية.
- ٦ - تستند بيانات حسابي الدخل واستخدام الدخل إلى استقصاءات الأسر المعيشية التي تشمل بيانات عن الإيرادات والمصروفات الجارية للأسر المعيشية. وتغطي على جانب الإيرادات أربعة أنواع من الدخل، أي ما يسمى "الدخل المختلط" من وحدات الإنتاج الذاتية، وتعويضات المستخدمين، ودخل الملكية، وتحويلات الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية والجارية الأخرى المقبوضة من الحكومة، شاملة المنافع من خطط معاشات التقاعد والتأمين على الحياة.
- ٧ - ولا تشمل الحسابات أية معلومات عن التحويلات المالية أو مخزونات الأصول والخصوم المالية المتراكمة. والسبب في ذلك صعوبة الحصول على هذه المعلومات عن قطاع الأسر المعيشية بصورة مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تقوم العمليات المالية الخاصة

بقطاع الأسر المعيشية بدور هام في التحليل المزمع، نظراً لأن العديد من السياسات التي من شأنها التأثير على سلوك الأسر المعيشية يتم تمويلها من خلال الميزانية الحكومية.

٨ - جرى توسيع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا بمعلومات اجتماعية وديمقراطية اقترح الحصول عليها من تعدادات السكان والإسكان للسنوات ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. وتتوفر هذه المعلومات بالنسبة إلى الأفراد كما تتوفر بعض هذه المعلومات بالنسبة إلى الأسر المعيشية. ومن المهم في تصميم الإطار اتخاذ قرار بشأن أهم وحدة إحصائية لتصنيف البيانات الاجتماعية والديمقراطية. وبما أن البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية متاحة فقط بحسب الأسر المعيشية، عند تصميم الإطار المحاسبي الخاص بحسابات الموارد البشرية من أجل التحليل الاقتصادي والاجتماعي - الديمغرافي، توجد حاجة لتحديد رابطة بين البيانات الاجتماعية والديمقراطية الخاصة بالأفراد والأسر المعيشية والبيانات الاقتصادية والأسر المعيشية. ويتعين أن تنعكس الرابطة في الهيكل وتفاصيل التصنيفات.

٩ - من أجل فهم السياق الشامل، يعرض الفرع الثاني الإطار المحاسبي لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا، شاملاً التصنيفات. ثم يناقش في الفرع الثالث مصادر البيانات والفحوات، والمنهجيات الخاصة بتجميع وتكامل حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا. وأخيراً يتم عرض النتائج الابتدائية وتحليلها في الفرع الرابع. وقد ألحق كمرفات التصنيف وإطار قواعد البيانات (المرفق ألف)، ومجموعة البيانات الابتدائية لسنة ١٩٩٥ (المرفق باء)، ومنهجيات التجميع (المرفق جيم)، وعرض قواعد البيانات (المرفق دال)، وأخيراً قواعد بيانات التوفيق (المرفق هاء).

## ثانياً - الإطار المحاسبي لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

١٠ - يمكن عرض الإطار المحاسبي لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا كامتداد تابع لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (بيكر وهنغ، ١٩٩٧؛ وهنغ وفان تنغرن، ١٩٩٧). ويتضح أن بالإمكان اختصار الإطار العام الموسع لحساب الموارد البشرية بسهولة لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا بأخذ محدوديات البيانات الكورية في الحسبان. غير أن محدوديات البيانات هذه ليست بالأمر الاستثنائي وبالتالي يمكن انطباق الإطار المختصر على بلدان أخرى، إذا أعدت حسابات موارد بشرية.

١١ - وثمة عامل هام آخر بالنسبة إلى الإطار المختصر لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا وهو تركيزه على التعليم بالنسبة إلى الصيغة الحالية لهذه الحسابات. وهكذا، يمكن أن تخدم حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا كأداة فعالة في تحليل أثر الإنفاق على التعليم أو إعانات القطاع المؤسسي على هيكل ومستوى تعليم السكان الكوريين أو على التغيرات في الإنتاجية، الخ.

١٢ - وتم عرض التصنيفات وإطار قواعد بيانات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا في جدولين منفصلين في المرفق ألف. ويبين الجدول ألف - ١ تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا ويبين الجدول ألف - ٢ النطاق والمحتويات والتصنيفات المشمولة في قواعد بيانات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا.

### ألف - تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

١٣ - يبين الجدول ألف - ١ تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا مقابل التصنيفات الدولية. وتوجد أربع مجموعات مستقلة للتصنيف في حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا وهي: التصنيفات الاجتماعية للأشخاص المرجعيين في الأسر المعيشية، والمجموعات المهنية، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتصنيف الإنفاق بحسب الغرض. وحسب الشرح الوارد في دراستي بيكر وهنغ، (١٩٩٧) وهنغ وفان تنغرن (١٩٩٧)، استند تصميم تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا بشكل رئيسي على تنسيق نطاق واسع من التصنيفات الدولية هي: التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، والتصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO)، والتصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE)، والتصنيف النموذجي الدولي للتعليم (ISCED)، وتصنيف وظائف الحكومة (COFOG)، وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP). ويتناول التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات تصنيف الصناعات والمنتجات، ويمثل تصنيف وظائف الحكومة وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض تصنيفات الإنفاق حسب الغرض المنطبقة على الحكومة والأسر المعيشية، ويتناول التصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف الدولي للوضع في العمالة المهن ووضع العمالة، ويصنف التصنيف النموذجي الدولي للتعليم أنواع التعليم. وتحدد القطاعات الفرعية للأسر المعيشية في نظام الحسابات

القومية مجموعات الدخل المختلفة، وأخيراً هناك مجموعات تستند إلى الجنس والتمييز بين الحضر والريف على أساس توزيع وضع النشاط الاقتصادي.

١٤ - أدرجت التفاصيل المعدلة ذات الصلة بحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا في الأعمدة المقابلة في الجدول ألف - ١. وتشمل حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا ٩ تصنيفات اجتماعية للأسر المعيشية في كل منطقة، و١١ فئة مهنية، و١٧ فئة أنشطة اقتصادية، وفئتين من التصنيف المركزي للمنتجات، أي واحدة تحدد الخدمات التعليمية والأخرى تغطي البقية، وأخيراً ٧ فئات لتصنيف الإنفاق حسب الغرض. وقد يلزم إجراء مزيد من التعديل على بعض الفئات، إما بسبب محدودية البيانات وإما من أجل توفير رابطة أفضل بين حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا والحسابات القومية الحالي في كوريا، التي سيتم توفيق حسابات الموارد البشرية معها في نهاية المطاف.

١٥ - توجد علاقة وثيقة بين عناصر البيانات الاجتماعية المشمولة في الميزان الاجتماعي والفئات الاجتماعية التي جرى تحديدها. وبما أن الأخيرة تشير إلى الأبعاد الاجتماعية للأسر المعيشية، فلا حاجة لشمول بنود البيانات التي تصف الخصائص الاجتماعية للأسر المعيشية، نظراً لانعكاسها بالفعل في تصنيف الأسر المعيشية. وبالتالي، لا حاجة لشمول المتغيرات الاجتماعية التي تصف مستوى تعليم رب الأسرة المعيشية أو ما إذا كانت الأسرة المعيشية تقيم في منطقة ريفية أو حضرية. ومن ناحية أخرى، لا تشير التصنيفات إلى أعضاء الأسر المعيشية المنفردين وبالتالي يمكن شمل خصائصهم الاجتماعية، مثل متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية للملمين بالقراءة والكتابة، أو حاملي شهادات تعليمية مختلفة، أو عدد أفراد الأسرة المعيشية الذكور والإناث.

## باء - إطار قاعدة البيانات لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

١٦ - يبين الجدول ألف - ٢ إطار قاعدة البيانات المستخدمة في تجميع الحسابات الاقتصادية المتكاملة لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا. وستستخدم خمسة أنواع من مصادر البيانات، وهي: النواحي الديمغرافية، والمنشآت، والقوى العاملة، والأسر المعيشية، والاستقصاءات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتعليم. ويبين الجدول ٢ ألف في صيغة تخطيطية أيضاً محتواها وإمكاناتها بالنسبة إلى التصنيف. ويشمل كل مصدر من مصادر البيانات معلومات متباينة، تطابق بشكل عام الوحدات المختلفة التي تتوفر معلومات عنها.

١٧ - تتضمن الاستقصاءات الديمغرافية، وهي تعدادات سكانية في الأساس، معلومات عن المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتصنيفات الاجتماعية للأسر المعيشية والعمالة بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وعن المجموعات المهنية والتصنيفات الاجتماعية. وتوفر استقصاءات المنشآت بيانات عن المخرجات، والقيمة المضافة، وتعويضات المستخدمين، والدخل المختلط/فائض التشغيل، والعمالة بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بالاستناد إلى المنشآت كوحدات للمعلومات. وتوفر استقصاءات القوى العاملة معلومات عن العمالة ومعدل الأجور بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وعن المجموعة المهنية والتصنيف الاجتماعي بالنسبة إلى الأفراد ليس المستخدمين فقط بل الآخرين أيضاً، مثل الطلاب والمتقاعدين والعاطلين عن العمل، الخ. ويستعمل استقصاء الأسرة المعيشية كوحدة لجمع البيانات ويتضمن معلومات عن تعويضات المستخدمين، والدخل المختلط/فائض التشغيل، والإنفاق، وأنواع الدخل الأخرى بحسب التصنيف الاجتماعي. وأخيراً، توفر مصادر البيانات الأخرى معلومات تتعلق بالتعليم بالنسبة إلى القطاعات المؤسسية الأخرى.

## ثالثاً - مصادر، وفجوات، وتجميع، وتكامل البيانات

### ألف - مناقشات عامة حول البيانات والتجميع

١٨ - حالما يتم تحديد الإطار (أي، النطاق والتصنيفات) بالنسبة إلى التجميع، أو، بمعنى آخر حالما يتم وضع المرحلة الكلية، يتمثل التحدي في جمع لبنات البناء الخاصة بالبيانات الضرورية على المستويين الدقيق والوسط (انظر أيضاً بيكر وشوينفست وفان تغرن، ١٩٩٦). وسيجري استعمال كل مصدر من مصادر البيانات على نحو منفصل في وضع قواعد بيانات مستقلة.

١٩ - في العادة يجري جمع بيانات الأسرة المعيشية من استبيانات توفر بيانات شاملة ليس عن أنشطتها الاقتصادية وأنشطة أخرى فحسب، بل أيضاً عن الجوانب الديمغرافية والاجتماعية للأسر المعيشية، بالإضافة إلى أوضاعها المعيشية على نحو شامل. وتمثل هذه الاستبيانات استقصاءات تستند عموماً إلى تعدادات السكان التي توفر إطار العينات بالنسبة إلى مزيد من تفصيل استقصاءات الأسرة المعيشية. وأكثر هذه الاستقصاءات شيوعاً هي الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية والدراسات الاستقصائية

للقوى العاملة. ويوجد وصفهما بالتفصيل في الأدبيات (الأمم المتحدة ١٩٩١؛ ومنظمة العمل الدولية ١٩٨٧ - ١٩٩٢)، وبالتالي يكفي إدراج وصف مختصر هنا.

٢٠ - تعتبر الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية المصدر الرئيسي للدخل والاستهلاك. كما تخدم هذه الدراسات الاستقصائية أغراضاً أخرى مثل توفير بيانات لتقييم الأوضاع المعيشية وتكاليف المعيشة؛ على سبيل المثال، تستخدم بشكل عام لتحديد ترجيحات بالنسبة إلى إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. وفي النماذج الخاصة، قد توفر الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية معلومات عن جوانب خاصة للأوضاع المعيشية مثل وضع التغذية، والإسكان، والوضع الصحي، الخ. ويمكنها إظهار آثار إعادة توزيع الضرائب والمنافع الاجتماعية على الأنواع المختلفة للأسر المعيشية. ويمكن أيضاً تغطية أنشطة إنتاج الأسرة المعيشية، على سبيل المثال مدخلات ومخرجات أنشطة العاملين لحسابهم الخاص.

٢١ - تجعل محتويات الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية هذه الدراسات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة إلى الحسابات التابعة الخاصة بالأسرة المعيشية. غير أن هذا النوع من الاستقصاء يتطلب استبيانات تفصيلية بالإضافة إلى جمع بيانات وبنية أساسية للتجهيز مفصلة. ونظراً لعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، لا تغطي الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية النطاق الوارد أعلاه بأكمله ولا يتم إجراؤها على أساس سنوي. وتستهدف الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة السكان الناشطين اقتصادياً وتوفر بيانات عن نوع النشاط الاقتصادي، والمهنة، والوضع في العمالة، وأوضاع العمل (ساعات العمل، والعمل في الوقت الإضافي، الخ.)، والرواتب، الخ. وتجري الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة والدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية في العديد من البلدان على نحو مستقل، ومن قبل سلطات مختلفة في بعض الأحيان.

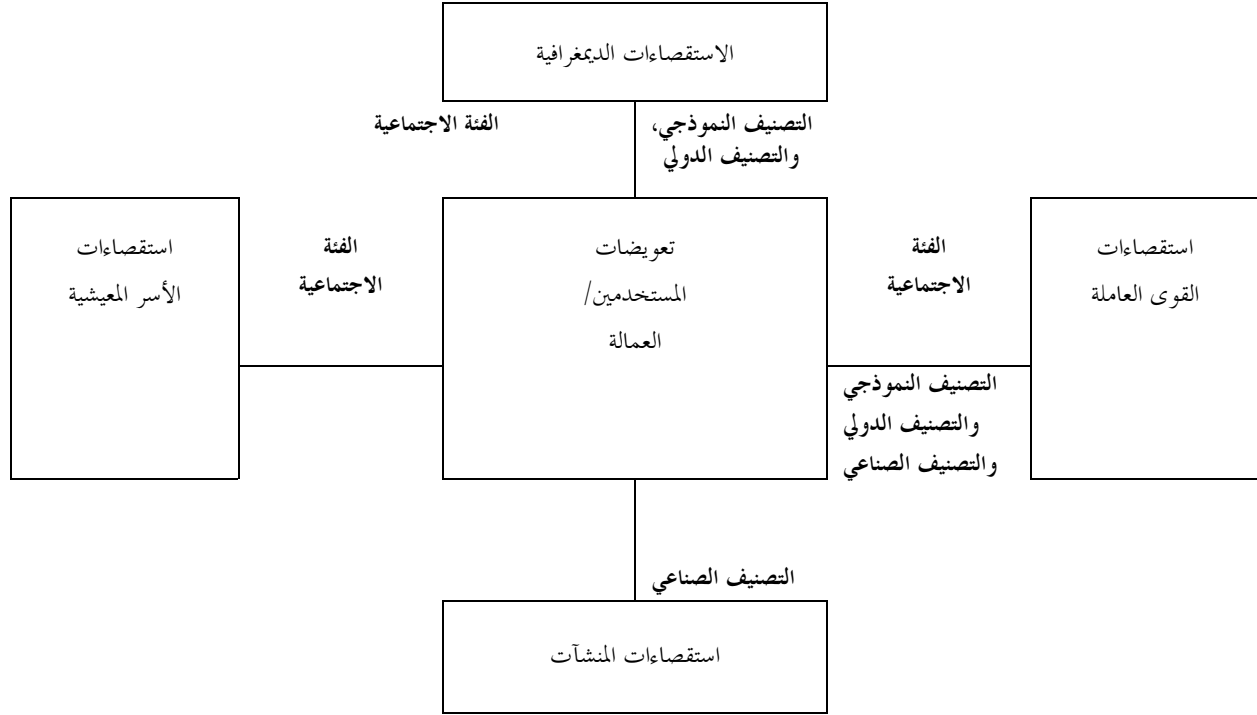
٢٢ - من الجوانب الأخرى الهامة لتجميع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا تكامل البيانات التي يتم الحصول عليها من أنواع الاستقصاءات الرئيسية الأربعة ومن البيانات الإضافية بشأن القطاعات الأخرى المتحصل عليها من الحسابات القومية أو من مصادر أخرى. وعوامل التكامل الرئيسية بين المصادر الرئيسية الأربعة هي تعويضات المستخدمين الخاصة بالأفراد والعمالة، التي يتعين الحصول عليها من جميع مصادر البيانات المذكورة، والتي تصنف في كل واحد منها بطريقة مختلفة. ويتعين أن تتطابق المجموع وكذلك التوزيعات بين الاستقصاءات المختلفة الأربعة. ويتعين تطبيق عوامل التعديل ليس على تعويضات المستخدمين فحسب، بل أيضاً على كافة المعلومات الأخرى المتضمنة في الاستقصاءات. ويمكن تعديل استقصاءات المنشآت على أساس تعويضات المستخدمين والعمالة في الدراسات الاستقصائية للأيدي العاملة.

٢٣ - بالمثل يمكن تعديل بعض المعلومات الواردة في استقصاءات الأسرة المعيشية، على سبيل المثال الأجور والرواتب، على أساس التغطية الناقصة أو الزائدة بالنسبة إلى تعويضات المستخدمين المدرجة في استقصاءات الأسرة المعيشية مقارنة مع ما يمثلها من بيانات في استقصاءات القوى العاملة واستقصاءات المنشآت.

٢٤ - النوع الثاني من التكامل الذي يتعين إنجازه في المستقبل هو تكامل البيانات مع الحسابات القومية الخاصة ببنك كوريا المركزي. ومن الأرجح أن بيانات البنك الخاصة بقطاع الأسر المعيشية تم تجميعها بطريقة غير مباشرة من قطاعات نظيرة. وبيانات قطاع الأسر المعيشية المستندة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا هي بيانات مباشرة يمكن استخدامها لتقييم بيانات بنك كوريا المركزي الواردة في الحسابات القومية. وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق بين المكتب القومي للإحصاء وبنك كوريا المركزي، يمكن تعديل بيانات الأخير على أساس نتائج حسابات الموارد البشرية ويمكن تطبيق هذه التعديلات على القطاعات الأخرى الخاصة بالحسابات القومية. ومن الواضح أنه يمكن تحقيق الأخيرة فقط بالتعاون مع بنك كوريا المركزي.



شكل: مخطط تكامل قواعد بيانات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا



التصنيف النموذجي = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).

التصنيف الدولي = التصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE).

التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

## باء - مصادر وفجوات البيانات

### ١ - استقصاءات المنشآت

٢٥ - يعرف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الوحدات المنتجة ضمن قطاع الأسرة المعيشية بمخانة كافة "المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية"، على الرغم من الإقرار بأن هذا الاصطلاح مرهق عند تطبيقه على الوحدات المنتجة الأصغر حجماً أو العالية التخصص.

٢٦ - حققت الشركات التي يعمل بها خمسة مستخدمين أو أكثر في عام ١٩٩٥ ما يفوق ٥٠ في المائة من مجمل المبيعات أو الإيرادات في كوريا، وأنتجت الشركات التي يعمل بها أكثر من ثلاثين عاملاً ما يزيد على ١٠ في المائة. توحي هذه النتيجة إلى الحاجة لوضع معايير أكثر وضوحاً وتطبيقاً من الناحية العملية لتعريف الوحدات المنتجة داخل قطاع الأسر المعيشية. ويبدو من الملائم استخدام معياري الحجم والوضع القانوني لإيضاح الحدود بالنسبة إلى المنشآت التابعة لقطاع الأسر المعيشية، وهي منشآت غير ذات شخصية اعتبارية يعمل بالواحدة منها أربعة عمال أو أقل.

٢٧ - تشمل استقصاءات المنشآت بيانات عن المخرجات، والقيمة المضافة، ومكونات القيمة المضافة مثل تعويضات المستخدمين، والدخل المختلط/فائض التشغيل، والعمالة، وجميعها عناصر لازمة لتجميع حسابات الإنتاج وتوليد الدخل الخاصة بنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ولا تشمل هذه الاستقصاءات أية معلومات عن الاهلاك، ومخزون رأس المال، وتكوين رأس المال. وتصنف الوحدات المدرجة في استقصاءات المنشآت بحسب فئات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تقابل أنشطتها الاقتصادية.

٢٨ - يبين الجدولان باء - ١ وباء - ٢، على التوالي، قائمة مصادر البيانات والفجوات في استقصاءات المنشآت بالنسبة إلى الوحدات المنتجة داخل قطاع الأسر المعيشية. ومعظم هذه الاستقصاءات سنوية باستثناء التعداد الصناعي وتعداد المنشآت اللذين يعدان كل خمس

سنوات. غير أن التعداد الأخير متاح للفترة الممتدة لغاية عام ١٩٩١ فقط نظراً لاستبداله بتعداد بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت في عام ١٩٩٣. ولكل استقصاء نطاقه وتغطيته حتى يمكن تصنيف معظم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالمنشآت التابعة لقطاع الأسر المعيشية. غير أنه يتعين ملاحظة أن المكتب القومي للإحصاء اعتمد التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ١٩٦٨ لتجميع استقصاءات المنشآت في عام ١٩٩٢ بحيث توجد بعض الفجوات في استقصاءات المنشآت بالنسبة إلى الفترة الممتدة من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥: إذ جرى تجميع الاستقصاءات لعامي ١٩٩٠ و١٩٩١ حسب التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ١٩٦٨؛ وبالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٥ حسب التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ١٩٨٩. ومع أن بالإمكان تغطية معظم الفجوات التي سببها هذا التنقيح في السلاسل الزمنية لاستقصاءات المنشآت، كان لا بد لنا من إجراء بعض التعديلات بالاستناد إلى التقديرات.

٢٩ - بالنسبة إلى صناعة التعدين والصناعة التحويلية، يمثل التعداد الصناعي مصدراً رئيسياً للمعلومات عن منشآت الأسر المعيشية. ويجرى هذا التعداد كل خمس سنوات ويجل محل استقصاء التعدين والصناعة التحويلية، الذي يجرى سنوياً بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل بها خمسة عمال أو أكثر. وفي عام ١٩٩٣، أنتج التعداد معلومات عن قيمة المخرجات والشحن والمخزونات بالنسبة إلى الشركات التي يعمل بها أربعة عمال أو أقل.

٣٠ - يغطي استقصاء الإنشاءات كافة منشآت الإنشاءات ما عدا غير المرخصة منها التي تملكها الأسر المعيشية. ويعني هذا أن هذا الاستقصاء يغطي فقط جزءاً من عمل الإنشاءات من قبل الأسر المعيشية. ويوفر معلومات بشأن عدد العمال، وقيمة الإنشاءات، والقيمة المضافة لكافة الإنشاءات للسنوات الممتدة من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. كما يوفر معلومات شاملة للغاية بشأن منشآت غير الأسر المعيشية التي يعمل في الواحدة منها خمسة عمال أو أكثر في صناعة الإنشاءات.

٣١ - بالنسبة إلى تجار الجملة والتجزئة، وإصلاح السلع الاستهلاكية، والفنادق والمطاعم، والعقارات، وصناعة الخدمة، توجد ثلاثة مصادر رئيسية: استقصاء تجارة الجملة والتجزئة، واستقصاء صناعة الخدمة، واستقصاء تجارة الجملة والتجزئة وصناعة الخدمة. ويغطي الاستقصاء الأول تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح السلع غير المعمرة، وصناعاتي الفنادق والمطاعم. ويغطي الثاني صناعاتي العقارات والخدمات. وفي عام ١٩٩٤، أدمج الاستقصاء الأول والثاني في الاستقصاء الثالث الذي يتم به استقصاء صناعاتي الجملة والتجزئة وصناعة الخدمة. وتشمل هذه الاستقصاءات معلومات عن عدد العمال وقيمة المبيعات والمشتريات الخاصة بالصناعات المذكورة أعلاه. ويوفر استقصاء المنشآت لعام ١٩٩١ معلومات عن وحدات الأسر المعيشية يمكن التعويل عليها نسبياً.

٣٢ - بالإضافة إلى هذه الاستقصاءات المتخصصة، يتعين ذكر تعداد المنشآت وتعداد الخصائص الأساسية للمنشآت. فالتعداد الأول متاح حتى عام ١٩٩١ نظراً لاستبداله بالأخير في عام ١٩٩٣. ويشمل هذان الاستقصاءان بيانات عن الإيرادات والمبيعات التي تولدها المنشآت غير ذات الشخصية الاعتبارية التي يعمل بالواحدة منها أربعة عمال أو أقل بأجر وذلك بالنسبة إلى جميع الأنشطة الاقتصادية ويستفاد منها استفادة تامة عندما لا تتوفر معلومات أخرى من مصادر متخصصة أخرى. وبالنسبة إلى الاستقصاء الأخير، استفدنا في عملنا فقط من بيانات عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ نظراً لأنه كان ما زال في مرحلة تجريبية في عام ١٩٩٣.

## ٢ - استقصاءات الأسر المعيشية

٣٣ - تشمل استقصاءات الأسر المعيشية بيانات عن تعويضات المستخدمين، والدخل المختلط/فائض التشغيل، والاستهلاك، وعناصر الإيرادات والإنفاق الأخرى مثل الفائدة، والأرباح الموزعة، والتحويلات الجارية، وجميعها بنود لازمة لتجميع حسابات توزيع واستخدام الدخل في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وتصنف الوحدات الموجودة في استقصاءات الأسر المعيشية من قبل التصنيف النموذجي الدولي للمهن والتصنيف الدولي للوضع في العمالة بالنسبة إلى رب الأسرة باستثناء الاستهلاك الذي يصنف بحسب غرض الإنفاق. بالإضافة إلى ذلك، يوجد تصنيف أيضاً لرب الأسرة المعيشية بحسب الفئة الاجتماعية.

٣٤ - يبين الجدولان بء - ١ وبء - ٣ قائمة بمصادر البيانات والفجوات بالنسبة إلى استقصاءات الأسر المعيشية. ويتم إجراء الاستقصاء القومي للدخل والإنفاق الخاص بالأسرة مرة كل خمس سنوات، بينما يتم إجراء الاستقصاءات الأخرى سنوياً. والاستقصاءان الأشد أهمية لتجميع الدخل والإنفاق بالنسبة إلى الأسر المعيشية غير الزراعية هما استقصاء الدخل والإنفاق الخاص بالأسرة والاستقصاء القومي للدخل والإنفاق الخاص بالأسرة. ومع أن الدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية تشمل معلومات شاملة للغاية بشأن مكسبي الأجور والرواتب في الأسر المعيشية في المناطق الحضرية التي يعمل اثنين أو أكثر من أفرادها في السنوات ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥، لا توفر هذه الدراسات معلومات كافية عن الدخل والإنفاق بالنسبة إلى المجموعات الأخرى مثل الأسرة المكونة من فرد واحد أو الأسرة التي تقيم في المناطق الريفية أو بالنسبة إلى سكان المناطق الحضرية مكسبي الدخل غير الرواتب والأجور، الخ.

٣٥ - من ناحية أخرى، يتألف الاستقصاء القومي للدخل والإنفاق الخاص بالأسرة من معلومات موسعة لكافة مجموعات الأسر المعيشية لعام ١٩٩١ لعام ١٩٩٦. ويشمل الاستقصاء الاقتصادي للأسر المعيشية الزراعية معلومات شاملة للأسر المعيشية الزراعية. غير أنه لا يوفر معلومات عن تصنيف الجنس. ويمكن سد الفجوات من مصادر أخرى مثل المصدر الخاص بالمؤشرات الاجتماعية أو تعداد السكان والإسكان لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥.

### ٣ - استقصاءات القوى العاملة والاستقصاءات الديمغرافية

٣٦ - يمثل استقصاء القوى العاملة مصدراً إضافياً هاماً للبيانات عن الإيرادات. فهو يوفر معلومات عن مدخلات العمالة في عمليات الإنتاج، بشكل مادي عموماً، لكنه يشمل أيضاً بيانات عن معدلات الأجور في بعض الأحيان. ويمكن استخدام هذا المصدر كرابط بين بيانات العمالة بحسب الصناعة والإيرادات التي تقبضها الأسر المعيشية من العمالة. وبالتالي يمكن أن يخدم بمثابة رابطة بين الدخل الذي يولده الإنتاج والدخل الذي تستخدمه الأسر المعيشية، الذي يتم بحثه في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية. واستقصاءات القوى العاملة، والمهن، والعمالة هي أيضاً روابط باستقصاءات السكان حيث تشمل بيانات اجتماعية وديمغرافية عن السكان الناشطين اقتصادياً.

٣٧ - تشمل استقصاءات القوى العاملة بيانات عن العمالة، ومعدلات الأجور، وتعويضات المستخدمين. وتوفر هذه الاستقصاءات معلومات عن التصنيفات الأكثر شمولاً: التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والمجموعات المهنية، والفئات الاجتماعية للأسر المعيشية، التي تكون مفيدة في الأساس لتوفيق البيانات مع تصنيفات متباينة ضمن قواعد البيانات.

٣٨ - حالياً، توفر منظمتان مختلفتان إحصاءات عن سوق العمل وهما: المكتب القومي للإحصاء ووزارة العمل. يجمع المكتب القومي للإحصاء معلومات عن العمل من الأسر المعيشية بينما تجمع وزارة العمل المعلومات من المنشآت. وهكذا، يوفر المكتب القومي للإحصاء معلومات عن المستخدمين والعاطلين عن العمل على حد سواء، بينما توفر وزارة العمل معلومات عن المستخدمين فقط. غير أن تجميع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا تحتاج معلومات عن جميع أفراد الأسر المعيشية، بصرف النظر عما إذا كانوا مستخدمين أو غير مستخدمين، أو سواء أكانوا ناشطين اقتصادياً أم غير ناشطين. وبالتالي، تكون الاستقصاءات من المكتب القومي للإحصاء أكثر ملاءمة لغرضنا.

٣٩ - يبين الجدول باء - ١ مصادر البيانات بالنسبة إلى الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة أيضاً. ويوجد مصدران متاحان لاستقصاءات القوة العاملة وهما: التقرير السنوي عن السكان الناشطين اقتصادياً والتقرير الاستقصائي عن هيكل الأجور. فالأول استقصاء شهري يحتوي على معلومات شاملة للغاية لأفراد وأرباب الأسر المعيشية، سواء أكانوا ناشطين اقتصادياً أم غير ناشطين. وبالتالي، سيستخدم هذا الاستقصاء بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى تجميع قاعدة بيانات القوى العاملة. ويحتوي استقصاء القوى العاملة الذي جمعه وزارة العمل على معلومات عن معدلات الأجور بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل ١٠ مستخدمين أو أكثر. وستستخدم معدلات الأجور هذه في عملية حساب تعويضات المستخدمين.

٤٠ - تعداد السكان والإسكان، الذي يجري كل خمس سنوات، هو تعداد فريد ويمثل أكثر المصادر مصداقية بالنسبة إلى المعلومات الديمغرافية. فهو يشمل بيانات عن المؤشرات الديمغرافية حسب الفئة الاجتماعية والعمالة بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والمجموعة المهنية، والفئة الاجتماعية. وهكذا، يوفر تعداد السكان والإسكان معلومات وافية لتجميع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا.

### ٤ - المصادر الأخرى

٤١ - تمثل الاستقصاءات الواردة أعلاه أدوات إحصائية عريقة، بينما تمثل دراسات استخدام الوقت أو استقصاءات القطاع غير الرسمي تطورات حديثة استجابة للتحويلات في أولويات السياسات في الآونة الأخيرة. وتتناول دراسات استخدام الوقت السؤال عن كيفية قضاء أفراد الأسرة المعيشية وقتهم في الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفي العقد الماضي، أجرت عدة بلدان هذا النوع من الاستقصاء، وكانت نتائجها مفيدة جداً بالنسبة إلى الحسابات التابعة الخاصة بالأسر المعيشية. على سبيل المثال، تعطي هذه الدراسات مؤشرات تفصيلية عن الأنشطة غير الاقتصادية للأسر المعيشية مثل رعاية الأطفال والمسنين، وإعداد وجبات الطعام، والتعليم، ووقت الترفيه، الخ. كما أنها أداة فاعلة في اقتناص أبعاد المساواة بين الجنسين في إحصاءات الأسرة المعيشية.

٤٢ - لا تستخدم الاستقصاءات المذكورة وحدها في تجميع حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا، إذ توجد بعض المعلومات الإضافية التي لا يمكن الحصول عليها من مصادر البيانات الوارد ذكرها بل فقط من قطاعات غير الأسر المعيشية. ويشير ذلك للبيانات

اللازمة لتغطية كافة النفقات التعليمية ليس من قبل الأسر المعيشية فحسب وإنما تلك النفقات التي تتكبدتها الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات. ومن أجل توفير أساس مثالي لتكامل بيانات حسابات الموارد البشرية مع الحسابات القومية الخاصة ببنك كوريا المركزي، سيتم الحصول على البيانات المتعلقة بالقطاعات الأخرى بقدر الإمكان من الحسابات القومية. وحيثما تعذر الحصول على هذه البيانات، سيتم استخدام السجلات الحكومية، والاستقصاءات الخاصة، الخ. وسيطبق المبدأ نفسه على تحويلات رأس المال والبيانات المالية الخاصة بالتعليم، التي لا تكون متاحة بسهولة من استقصاءات الأسر المعيشية.

## جيم - منهجيات التجميع

### ١ - استقصاءات المنشآت

٤٣ - لا تستند أي من البيانات الخاصة بالصناعات المنفردة على استقصاء واحد فقط. ويستخدم خليط من الاستقصاءات لتحديد وحدات الإنتاج الخاصة بالأسر المعيشية حسب عرضها في الجدول جيم - ١. وبالنسبة إلى تقدير المخرجات التي تنتجها المنشآت، تكون المعلومات المرجعية هي بيانات المخرجات حسبها يجمعها المكتب القومي للإحصاء في مرحلة إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. والمنهج العام لتجميع بيانات المخرجات بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية هو ضرب إجمالي الناتج المحلي الإقليمي في نصيب منشآت الأسر المعيشية في مجموع الإنتاج أو المبيعات/الإيرادات استناداً إلى توفر المعلومات. غير أنه، بالنسبة إلى الزراعة، والحراثة والصيد، وصناعات البناء، يطبق نهج المتبقي نظراً لأن من غير السهل تحديد أنشطة الإنتاج الخاصة بمنشآت الأسر المعيشية في كوريا.

٤٤ - وحسبما تشير بيانات الاستقصاء إلى المبيعات بدلاً عن المخرجات، جرى تطبيق تعديلات التغيرات في المخزونات على البيانات. وتستند التعديلات إلى النسبة بين المخرجات والتغيرات في المخزونات حسبما تظهر في جداول المدخلات - المخرجات التي يجمعها بنك كوريا المركزي. وحالما يتم الحصول على بيانات المخرجات بالنسبة إلى صناعات الأسر المعيشية بهذه الطريقة، يستخدم هيكل إجمالي الناتج المحلي الإقليمي الخاص بكل صناعة لتقدير بيانات إنتاج الأسر المعيشية بشأن القيمة المضافة ومكملاتها، شاملة تعويضات المستخدمين والدخل المختلط/فائض التشغيل.

### ٢ - استقصاءات الأسر المعيشية

٤٥ - يبين الجدول جيم - ٢ الطريقة المستخدمة لتحديد دخل وإنفاق الأسرة المعيشية بخصائص مختلفة مصنفة أو مصنفة تصنيفاً متقاطعاً بحسب الجنس، والتصنيف النموذجي الدولي للمهن، والتصنيف الدولي للوضع في العمالة، والفئة الاجتماعية. وكما ذكرنا أعلاه، فإن الاستقصاء القومي لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية واستقصاء دخل وإنفاق الأسرة المعيشية هما أهم مصدرين لتجميع المعلومات عن الأسر المعيشية غير الزراعية، بينما يمثل الاستقصاء الاقتصادي للأسر المعيشية الزراعية الأساس بالنسبة إلى تجميع المعلومات عن الأسر المعيشية الزراعية. وبالنسبة إلى الأسر المعيشية غير الزراعية، يستخدم الاستقصاء الأول كأساس للتجميع ويستخدم الثاني لحساب معدلات النمو السنوي للدخل والإنفاق.

٤٦ - جرى وضع افتراضين أساسيين في عملية التقدير: اختلاف معدلات نمو الدخل والإنفاق الخاصة بالأسرة المعيشية المكونة من فرد واحد والمكونة من فردين، بينما هما متماثلتان بالنسبة إلى نفس أنواع الأسر المعيشية؛ فإن النزعات الحدية للاستهلاك متماثلة بالنسبة إلى أنواع الأسر المعيشية المختلفة. ولأغراض التجميع، تصنف الأسر المعيشية في خمس مجموعات: أسر معيشية حضرية مكونة من فرد واحد (UO)، وأسرة معيشية مكونة من فردين أو أكثر (UT)، وأسرة معيشية ريفية مكونة من فرد واحد (RO)، وأسرة معيشية مكونة من فردين أو أكثر (RT)، وأسرة معيشية زراعية (FH).

### ٣ - استقصاءات القوى العاملة والاستقصاءات الديمغرافية

٤٧ - إن الإجراءات المستخدمة في تجميع قواعد البيانات بالنسبة إلى الاستقصاءين بسيطة نظراً لأن معظم المعلومات متاحة خلال فترة التقدير. غير أنه، حسبما ذكر أعلاه، يوفر تقرير الاستقصاء بشأن هيكل الأجور معدلات الأجر فقط بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل بها ١٠ مستخدمين أو أكثر. وبالتالي، من أجل حساب تعويضات المستخدمين بالنسبة إلى استقصاء القوى العاملة، نكون مجبرين لافتراض أن متوسط معدلات الأجر متماثلة بالنسبة إلى جميع المنشآت في كوريا.

## رابعاً - النتائج الابتدائية

٤٨ - قمنا بتجميع أربع قواعد بيانات لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا للفترة من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٥. ويعرض المرفق دال النتائج الابتدائية بالنسبة إلى عام ١٩٩٥ فقط. ورغم المحدوديات الواردة في الفروع السابقة، يبين المرفق دال بعض النتائج المثيرة للاهتمام. وبناءً على استقصاءات المنشآت المدرجة في الجدول دال - ١، أنتجت وحدات المنتجين داخل قطاع الأسر المعيشية، والمنشآت غير ذات الشخصية الاعتبارية التي يعمل بها أربعة عمال أو أقل حوالي ٨٠,٧ ترليون ون، أي حوالي ٢١,٩ في المائة من مجموع القيمة المضافة في عام ١٩٩٥. وأنتجت الأسر المعيشية في مجالات الزراعة والصيد والحراثة الجزء الأكبر من مجموع تلك الصناعة محققة ٩٦,٦ في المائة، يليها مجال صيد الأسماك بنسبة ٨٤,١ في المائة. لا ريب أن الأسر المعيشية الخاصة التي يعمل أشخاص بها حققت ١٠٠ في المائة في الإسكان السكني. وفي صناعات الفنادق والمطاعم وتجارة الجملة والتجزئة، أنتجت الأسر المعيشية ٦٩,٢ في المائة و ٤٢,٤ في المائة، على التوالي. ومن ناحية أخرى، اتضح أن قطاع الأسر المعيشية أنتج فقط ٣,٢ في المائة من مجموع القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لقطاع الأسر المعيشية تمثيل في صناعات إمداد الكهرباء والغاز والمياه.

٤٩ - تمثل ثلاثة جداول في الجدول دال - ٢ بيانات ابتدائية بشأن استقصاء القوى العاملة في ١٩٩٥. ويبين الجدولان الأول والثاني العمالة وتعويضات المستخدمين بحسب الحضر/الريف، والوضع في العمالة، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بالنسبة إلى مجموع الاقتصاد وقطاع الأسر المعيشية، على التوالي. ويبلغ مجموع عدد العمال المستخدمين في قطاع الأسر المعيشية حوالي ٩,٧ مليون شخص، أي ٤٧,٥ في المائة من مجموع الاقتصاد، ويبلغ تعويض المستخدمين الذي دفعته المنشآت لقطاع الأسر المعيشية حوالي ٢٩,٧ ترليون ون، أو ١٧,٦ في المائة من مجموع الاقتصاد. ويبلغ نصيب العمالة في الأسر المعيشية الحضرية من مجموع الاقتصاد ٧٧,٢ في المائة بينما يبلغ نصيب قطاع الأسر المعيشية ٦٦,٩ في المائة. ويعرض الجدول الأخير العمالة وتعويضات المستخدمين بحسب تصنيفات المجموعات المهنية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. ويعمل معظم العاملين لحسابهم الخاص وأفراد الأسر المعيشية المساهمين في قطاع الأسر المعيشية بنسبة ٩١,٧ في المائة و ٩٤,٩ في المائة، على التوالي. ويمثل قطاع الأسر المعيشية فقط ٢٠,٤ في المائة من مجمل الاقتصاد.

٥٠ - يبين الجدول دال - ٣ الدخل والإنفاق السنوي لجميع أفراد الأسرة المعيشية موزعين بحسب الفئة الاجتماعية لرب الأسرة المعيشية في عام ١٩٩٥. ويوجد في كوريا ما مجموعه حوالي ١٣ مليون أسرة معيشية: منها حوالي ١٠ ملايين أو ٧٧,٤ في المائة في المناطق الحضرية. ويكون لدى أرباب الأسر المعيشية في المناطق الحضرية مستويات تعليمية أعلى منهم في المناطق الريفية: الحاصلون على التعليم الابتدائي بنسبة ١٥ في المائة في المناطق الحضرية و ٢٩,٦ في المائة حاصلون على مستوى الكلية أو التعليم الأعلى بينما يحظى ٥٠,٥ من سكان المناطق الريفية بتعليم ابتدائي أو أدنى و ٩,٨ في المائة بمستوى الكليات أو الدرجات الأعلى. وبلغ نصيب الأسر المعيشية الحضرية ٧٩,٥ في المائة، أي ٢٧٤,٥ ترليون ون، في عام ١٩٩٥. وأنفق الكوريون على التعليم في عام ١٩٩٥ حوالي ١٥,٤ ترليون ون، أي نسبة ٨,٩ في المائة من مجموع الاستهلاك البالغ حوالي ١٧٢,٧ ترليون ون.

٥١ - يبين الجدول دال - ٤ البيانات بالاستناد إلى الاستقصاء الديمغرافي لعام ١٩٩٥. ويشتمل الجدول على معلومات بشأن المؤشرات الاجتماعية بحسب الفئة الاجتماعية والعمالة بحسب التصنيف المتقاطع بين الفئات الاجتماعية، والمجموعات المهنية، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. وحسب فئة أعداد الأسرة المعيشية فوق عمر ٢٣ سنة مع تباين التعليم، والذكور أكثر تعليماً من الإناث في كوريا. ويزداد هذا التباين في المناطق الريفية، غير أنه أقل أهمية بالنسبة إلى الأجيال الأصغر سناً نظراً لأن تباين نسبة الذكور والإناث الحاصلين على تعليم أعلى بين سن ٦ سنوات و ٢٣ سنة أقل منه مقارنة مع فئة العمر فوق ٢٣ سنة.

٥٢ - ويقارن الجدول الأخير نتائج تعويضات المستخدمين بين استقصائي المنشآت والقوى العاملة. ويبلغ الفرق بين تعويضات المستخدمين بالنسبة إلى مجموع الاقتصاد بين استقصاءات المنشآت والقوى العاملة ٣ ترليون ون وهو أقل من ٢ في المائة، بينما يبلغ الفرق بالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية ٧,٦ ترليون ون أو حوالي ٣٠ في المائة. وبالنسبة إلى استقصائي القوى العاملة والأسر المعيشية، يبلغ الفرق ترليون ون أي أقل من ١ في المائة.

المرفق ألف: تصنيف وإطار قواعد البيانات بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا  
الجدول ألف - ٩: تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا وعلاقتها بالتصنيف الدولي

تصنيفات حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا				التصنيف الدولي
تصنيف الإتفاق حسب الغرض (٧ فئات)	الأنشطة الاقتصادية (١٧ فئة)	المجموعات المهنية (١١ فئة)	الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية (٩ فئات)	
الكتب (تصنيف الاستهلاك 9-5-1)	A. الزراعة والصيد والحراجه	المستخدمون (تصنيف العمالة 1)	الزراعية (ريفية)، لأداء الأعمال المنزلية شاملة الحراجه وقطع الأخشاب	قطاع الأسر المعيشية حسب نظام الحسابات القومية، التصنيف الصناعي/ التصنيف المركزي <sup>١، ٢</sup> ، تصنيف التعليم/تصنيف المهن <sup>٣، ٤</sup> ، تصنيف العمالة <sup>٥</sup> ، تصنيف الوظائف <sup>٦</sup> / تصنيف الاستهلاك <sup>٧</sup> ، ريفني/حضري
شؤون وخدمات التعليم الابتدائي (تصنيف التعليم 0 و1، تصنيف الوظائف 04-1، تصنيف الاستهلاك 1-1-10)	B. صيد الأسماك	المشروعون، كبار الموظفين، المديرون (تصنيف المهن 1)	غير الزراعية	
شؤون وخدمات التعليم للمرحلة الثانية (تصنيف التعليم 2 و3، تصنيف الوظائف 04-2، تصنيف الاستهلاك-10 1-2)	C. التعدين والتحجير D. الصناعة التحويلية	المهنيون والفنيون ومعاونو الفنيين (تصنيف المهن 2-3)	الريفية الناشطون اقتصادياً (أرباب العمل، العاملون لحسابهم الخاص، المستخدمون، فئة قطاع الأسر المعيشية حسب نظام الحسابات) بدون مهارة أو مهارة منخفضة (تصنيف التعليم 0-2)	
شؤون وخدمات التعليم للمرحلة الثالثة (تصنيف التعليم 4، 5، 6، تصنيف الوظائف 04-3، تصنيف الاستهلاك-10 1-3)	E. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	عمال الخدمة، عمال مبيعات التاجر والأسواق، عمال الحرف والهن، مشغلو المصانع والآلات (تصنيف المهن 4، 5، 7، 8)	مهارة متوسطة (تصنيف التعليم 3-4)	
خدمات التعليم غير المحددة بمستوى (تصنيف التعليم 7، تصنيف الوظائف 04-4، تصنيف الاستهلاك 1-4-10)	F. الإنشاءات G. تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	عمال الزراعة وصيد الأسماك المهرة (تصنيف المهن 6)	مهارة عالية (تصنيف التعليم 5-6)	
خدمات تابعة للخدمات التعليمية (تصنيف الوظائف 04-5)	H. الفنادق والمطاعم	المهن الابتدائية (شاملة عمال الزراعة وصيد الأسماك وما شابه والقوات المسلحة (تصنيف المهن 9، 10)	غير الناشطين اقتصادياً (قايضو دخل الملكية والتحويلات، فئة قطاع الأسر المعيشية حسب نظام الحسابات) الحضرية	
شؤون وخدمات التعليم غير المصنفة في مكان آخر (تصنيف الوظائف 04-6)	I. النقل والتخزين والاتصالات J. الوساطة المالية	المشروعون، كبار الموظفين، المديرون (تصنيف المهن 1)	الناشطون اقتصادياً (أرباب العمل، العاملون لحسابهم الخاص، المستخدمون، فئة قطاع الأسر المعيشية حسب نظام الحسابات القومية) بدون مهارة أو مهارة منخفضة (تصنيف التعليم 0-2)	
	K. الأنشطة العقارية والإجارية وأنشطة الأعمال التجارية	المهنيون والفنيون ومعاونو الفنيين (تصنيف المهن 2-3)	مهارة متوسطة (تصنيف التعليم 3-4) مهارة عالية (تصنيف التعليم 5-6)	
	L. الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري	الكتبية، عمال الخدمة، عمال مبيعات التاجر والأسواق، عمال الحرف والمهن، مشغلو المصانع والآلات (تصنيف المهن 4، 5، 7، 8)	غير الناشطين اقتصادياً (قايضو دخل الملكية والتحويلات، فئة قطاع الأسر المعيشية حسب نظام الحسابات)	
	M. التعليم	عمال الزراعة وصيد الأسماك المهرة (تصنيف المهن 6)		
	N. الصحة والعمل الاجتماعي	المهن الابتدائية (شاملة عمال الزراعة وصيد الأسماك وما شابه والقوات المسلحة (تصنيف المهن 9 و10)		
	O. أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	أفراد الأسرة المساهمون (تصنيف التعليم 5)		
	P. الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية			
	Q. المنظمات وهيئات عبر الإقليمية			

ملاحظة: تم تحديد الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية حسب خصائص الشخص المرجعي.

- ١ التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).
- ٢ التصنيف المركزي = التصنيف المركزي للمنتجات (CPC).
- ٣ تصنيف التعليم = التصنيف النموذجي الدولي للتعليم (ISCED).
- ٤ تصنيف المهن = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).
- ٥ تصنيف العمالة = التصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE).
- ٦ تصنيف الوظائف = تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).
- ٧ تصنيف الاستهلاك = تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP).

الجدول ألف - ٢ : إطار قواعد البيانات بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

قطاع الأسر المعيشية

الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية

<p>الاستقصاءات الديمغرافية</p> <p>المؤشرات الاجتماعية: عدد أفراد الأسرة المعيشية (ذكور/إناث)، عدد الأسر المعيشية، عدد أفراد الأسر المعيشية بدرجات تعليمية مختلفة (ذكور/إناث)، عدد الأسر المعيشية</p>	<p>المجموعات المهنية (تصنيف المهن<sup>١</sup>، وتصنيف العمالة<sup>٢</sup>)</p>	
<p>عدد أفراد الأسرة المعيشية المستخدمون (ذكور/إناث)</p>	<p>التصنيف الصناعي<sup>٣</sup></p>	
<p>التصنيف الصناعي</p>		
<p>استقصاءات المنشآت</p> <p>تغطي الوحدات التي يعمل بها ٤ مستخدمين أو أقل، تكملها تقديرات إجمالي الناتج المحلي المخرجات القيمة المضافة تعويضات المستخدمين الدخل المختلط/فائض التشغيل العمالة</p>		
<p>الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية</p>		
<p>قطاعات أخرى</p>	<p>استقصاءات القوى العاملة تغطي كافة أنواع العمالة في البلد العمالة معدلات الأجر تعويضات المستخدمين</p>	<p>التصنيف الصناعي والمجموعات المهنية (تصنيف المهن، وتصنيف العمالة)</p>
<p>الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية</p>		
<p>استقصاءات الأسر المعيشية المؤشرات الاجتماعية: عدد أفراد الأسرة المعيشية (ذكور/إناث)، عدد الأسر المعيشية (انظر الاستقصاءات الديمغرافية) تعويضات المستخدمين الدخل المختلط/فائض التشغيل</p>		
<p>الاستهلاك</p>	<p>تصنيف الإنفاق حسب الطلب</p>	
<p>الدخل وعناصر الإنفاق الأخرى (الفائدة، الأرباح، التحويلات الجارية)</p>		
<p>الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية</p>		
<p>مصادر البيانات الأخرى منها: فئات رؤوس الأموال، الحسابات المالية، الميزانيات العمومية المنح التعليمية التي تقدمها الحكومة، المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، الشركات تكوين رأس المال في المدارس والمعدات التعليمية من قبل الحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والشركات</p>		

١ = تصنيف المهن = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).  
٢ = تصنيف العمالة = التصنيف الدولي للوضع في العمالة (ICSE).  
٣ = التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

المرفق باء: مجموعة بيانات ابتدائية بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا  
الجدول باء - ١: الاستقصاءات المستخدمة في تجميع قاعدة البيانات لحسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا

الدورية (التكرار)	السنوات	أسماء الاستقصاءات	
سنوياً	١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥	تعداد الخصائص الأساسية للمنشآت	استقصاءات المنشآت
كل خمس سنوات	١٩٩٣	التعداد الصناعي	—
سنوياً	١٩٩٠ - ١٩٩٥	استقصاء عمال البناء	—
سنوياً	١٩٩٣ - ١٩٩٥	استقصاء تجارة الجملة والتجزئة	—
سنوياً	١٩٩٣ - ١٩٩٥	استقصاء الخدمات	—
سنوياً	١٩٩٤	استقصاء تجارة الجملة والتجزئة وصناعة الخدمات	—
كل خمس سنوات	١٩٩١	تعداد المنشآت	—
سنوياً	١٩٩٤ - ١٩٩٥	إجمالي الناتج المحلي الإقليمي	—
سنوياً	١٩٩٥ - ١٩٩٥	استقصاء دخل وإنفاق الأسرة	استقصاءات الأسر المعيشية
كل خمس سنوات	١٩٩١	الاستقصاء الوطني للدخل وإنفاق الأسرة	—
سنوياً	١٩٩٥ - ١٩٩٥	المؤشرات الاجتماعية في كوريا	—
سنوياً	١٩٩٥ - ١٩٩٥	الاستقصاء الاقتصادي للأسر المعيشية الزراعية	—
سنوياً	١٩٩٥ - ١٩٩٥	التقرير السنوي بشأن استقصاء السكان الناشطين اقتصادياً	استقصاءات القوى العاملة
سنوياً	١٩٩٥ - ١٩٩٥	التقرير الاستقصائي بشأن هيكل الأجور	—
كل خمس سنوات	١٩٩٥ - ١٩٩٥	تعداد السكان والإسكان	الاستقصاءات الديمغرافية



الجدول باء - ٢ : فجوات البيانات في استقصاءات المنشآت

التعداد *		استقصاءات منفردة حسب الأنشطة الاقتصادية						أنواع الاستقصاءات
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	السنوات
X	X							الزراعة، الصيد والحراجه، صيد الأسماك
X	X			X				التعدين والتحجير
X	X			X				الصناعة التحويلية
X	X							إمدادات الكهرباء، والغاز، والمياه
X	X	X	X	X	X	X	X	الإنشاءات
X	X			X	X	X		تجارة الجملة والتجزئة
X	X		X	X	X	X		الفنادق والمطاعم
X	X							النقل والتخزين والاتصالات
X	X							الوساطة المالية
X	X		X	X	X			الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
X	X							الإسكان
X	X			X	X			التعليم والصحة
X	X			X	X			أنشطة الخدمة الاجتماعية وما شابهه **
X	X	X	X	X	X	X	X	الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية

\* التعداد = التعداد بشأن الحصائص الأساسية للمنشآت.

\*\* تشمل "أنشطة الخدمة الاجتماعية وما شابهه" التعليم والصحة والعمل الاجتماعي.

الجدول باء - ٣ : فجوات البيانات في استقصاءات الأسرة المعيشية

الجنس	الإنفاق	الدخل	عدد الأفراد	التصنيف الدولي للوضع في العمالة	مصادر البيانات
			١	الأسرة المعيشية المدرة للأجور والرواتب	استقصاء دخل وإنفاق الأسرة (١٩٩٥ - ١٩٩٠)
X	X	X	٢ أو أكثر		
			١	الأسرة المعيشية غير المدرة للأجور والرواتب	
X	X		٢ أو أكثر		
X	X	X	عضو واحد	الأسرة المعيشية المدرة للأجور والرواتب	الاستقصاء الوطني لدخل وإنفاق الأسرة (١٩٩١)
X	X	X	٢ أو أكثر		
X	X	X	عضو واحد	الأسرة المعيشية غير المدرة للأجور والرواتب	
X	X	X	٢ أو أكثر		
	X	X	الاستقصاء الاقتصادي للأسر المعيشية التي تعمل بالزراعة (١٩٩٥ - ١٩٩٠)		

المرفق جيم : منهجيات التجميع

الجدول جيم - ١ : منهجيات التجميع بالنسبة إلى استقصاءات المنشآت

(١) مخرجات قطاع الأسر المعيشية

الصناعة	المنهجية
الزراعة، والحراجه، والصيد	<p>مخرجات الزراعة والحراجه والصيد</p> <p>= مخرجات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي - (دخل مبيعات + التغيرات في مخزونات) المنشآت المملوكة لغير قطاع الأسر المعيشية</p> <p>○ مخرجات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرجات إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي بالنسبة إلى الزراعة والحراجه والصيد</p> <p>○ (دخل مبيعات + التغيرات في مخزونات) المنشآت المملوكة لغير قطاع الأسر المعيشية</p> <p>- مقدر حسب تعدادي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ يستخدم دخل مبيعات ومخزونات منشآت الزراعة والحراجه والصيد</p> <p>(استبعدت المنشآت التي يديرها قطاع الأسر المعيشية التي تعمل بالزراعة والحراجه والصيد من تعداد الخصائص الأساسية للمنشآت)</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، متوسط (دخل المبيعات + التغيرات في المخزونات) في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ *</p> <p>معدلات النمو السنوي مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى قطاع الزراعة والحراجه والصيد</p>
الصناعة التحويلية والتعدين	<p>مخرجات الصناعة التحويلية والتعدين</p> <p>= مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي * نصيب منشآت الأسر المعيشية في مجموع المخرجات بالنسبة إلى التعداد الصناعي</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي بالنسبة إلى قطاع الصناعة التحويلية والتعدين</p> <p>نصيب منشآت الأسر المعيشية في مجموع المخرجات بالنسبة إلى التعداد الصناعي مخرجات المنشآت التي يعمل بها ٤ عمال أو أقل</p> <p>----- =</p> <p>مجموع مخرجات جميع المنشآت في التعداد الصناعي</p> <p>○ مخرج المنشآت التي يعمل بها ٤ عمال أو أقل</p> <p>- بالنسبة إلى عام ١٩٩٣، مخرج المنشآت التي يعمل بها ٤ عمال أو أقل من تعداد الصناعات واستقصاء الصناعة التحويلية والتعدين لعام ١٩٩٣</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، يقدر مخرج المنشآت التي يعمل بها ٤ عمال أو أقل من التعداد الصناعي لعام ١٩٩٣</p> <p>حسب معدلات نمو مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي لكل سنة</p>
الكهرباء والغاز والمياه	<p>○ مخرج إمدادات الكهرباء والغاز والمياه</p> <p>= مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي * نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة المبيعات</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي بالنسبة إلى إمدادات الكهرباء والغاز والمياه</p> <p>○ نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة المبيعات</p> <p>- مقدر حسب تعدادي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥،</p> <p>قيمة مبيعات المنشآت المنفردة</p> <p>----- =</p> <p>قيمة مبيعات جميع المنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، يستعمل متوسط العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥</p>
الإنشاءات	<p>○ المخرجات = مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي - قيمة الإنشاءات الخاصة بشركات الإنشاء غير الفردية</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي الخاص بقطاع الإنشاءات</p> <p>○ قيمة الإنشاءات بالنسبة إلى شركات الإنشاءات غير الفردية</p> <p>- تقدر حسب الاستقصاء السنوي لعمال الإنشاءات</p> <p>- قيمة الإنشاءات بالنسبة إلى شركات الإنشاءات والشركات الأخرى</p>

الجدول جيم - ١ : منهجيات التجميع بالنسبة إلى استقصاءات المنشآت (تابع)

الصناعة	المنهجية
تجارة الجملة والتجزئة	<p>مخرج تجارة الجملة والتجزئة</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ونصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة (المبيعات - تغير المشتريات في المخزونات)</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى قطاع تجارة الجملة والتجزئة</p> <p>○ نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة (المبيعات - المشتريات + التغير في المخزونات)</p> <p>- مقدر حسب استقصاء تجارة الجملة والتجزئة لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣،</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات + المخزونات) بالنسبة إلى المنشآت المنفردة</p> <p>=====</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات + المخزونات) بالنسبة إلى جميع المنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، يستخدم متوسط العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p>
المطاعم	<p>○ مخرج المطاعم</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي * نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة (المبيعات - المشتريات)</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى قطاع المطاعم</p> <p>○ نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة (المبيعات - المشتريات)</p> <p>- مقدر حسب استقصاء تجارة الجملة والتجزئة لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣،</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات) بالنسبة إلى المنشآت المنفردة</p> <p>=====</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات) بالنسبة إلى جميع المنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، يستخدم متوسط العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p>
الفنادق	<p>○ مخرج الفنادق</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي * نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة المبيعات</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى قطاع الفنادق</p> <p>○ نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة (المبيعات - المشتريات)</p> <p>- مقدر حسب استقصاء تجارة الجملة والتجزئة لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣،</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات) بالنسبة إلى المنشآت المنفردة</p> <p>=====</p> <p>قيمة (المبيعات - المشتريات) بالنسبة إلى جميع المنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، يستخدم متوسط العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p>
النقل والاتصالات	<p>○ مخرج النقل (الاتصالات)</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي * نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة الإيرادات</p> <p>○ مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي بالنسبة إلى قطاع النقل (الاتصالات)</p> <p>○ نصيب منشآت قطاع الأسر المعيشية</p> <p>- مقدر حسب تعداد العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت</p> <p>- بالنسبة إلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥،</p> <p>قيمة دخل المنشآت المنفردة</p> <p>=====</p> <p>قيمة دخل جميع المنشآت</p> <p>- للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، يستخدم متوسط العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥</p>

الجدول جيم - ١ : منهجيات التجميع بالنسبة إلى استقصاءات المنشآت (تابع)

المهنية	الصناعة
<p>المخرج بالنسبة إلى التمويل والتأمين</p> <p>مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ونصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة الدخل</p> <p>مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى قطاع التمويل والتأمين</p> <p>نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة الدخل</p> <p>مقدر حسب تعداد العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بشأن الخصائص الأساسية للمنشآت</p> <p>بالنسبة إلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥،</p> <p>قيمة دخل المنشآت المنفردة</p> <p>-----</p> <p>قيمة دخل جميع المنشآت</p> <p>بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٥، يستخدم متوسط العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥</p>	<p>التمويل والتأمين</p>
<p>مخرج الخدمات العقارية، والخدمات الاجتماعية والشخصية (باستبعاد الإسكان)</p> <p>مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي ونصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة الدخل</p> <p>مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي: مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي بالنسبة إلى الخدمات العقارية والمشاريع التجارية والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية (باستبعاد الإسكان)</p> <p>نصيب منشآت الأسر المعيشية في قيمة الدخل</p> <p>مقدر حسب استقصاء الخدمات للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، و ١٩٩٤</p> <p>دخل المنشآت المنفردة</p> <p>-----</p> <p>دخل جميع المنشآت</p> <p>بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٥، يستخدم متوسط الأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤</p>	<p>الخدمات العقارية</p> <p>وخدمات المشاريع التجارية</p>
<p>مخرج الإسكان</p> <p>مخرج إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بالنسبة إلى الإسكان</p>	<p>الإسكان</p>
<p>مخرج التعليم (الصحة والعمل الاجتماعي)</p> <p>قيمة دخل المنشآت المنفردة</p> <p>مقدرة حسب استقصاء الخدمات للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، و ١٩٩٣</p> <p>بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٢، و ١٩٩٣، تستخدم قيمة دخل المنشآت المنفردة</p> <p>بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٤، و ١٩٩٥، تقدر حسب نتيجة الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣</p>	<p>التعليم والصحة</p> <p>والعمل الاجتماعي</p>
<p>مخرج الإسكان = مخرج إجمالي الناتج المحلي للإسكان</p>	<p>الأسر المعيشية الخاصة</p>

(٢) القيمة المضافة = المخرج \* نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي حسب الصناعة.

(٣) تعويضات المستخدمين = القيمة المضافة \* نسبة تعويضات المستخدمين إلى إجمالي الناتج المحلي الإقليمي السنوي حسب الصناعة.

(٤) الدخل المحتل/فائض التشغيل = القيمة المضافة \* نسبة الدخل المحتل/فائض التشغيل إلى إجمالي الناتج المحلي السنوي حسب الصناعة.

الجدول جيم - ٢: منهجيات التجميع بالنسبة إلى استقصاءات الأسر المعيشية

الدخل أو الإنفاق الشهري لكل أسرة معيشية بالنسبة إلى الأعوام ١٩٩٠ ~ ١٩٩٥ (التقرير السنوي) * ١٢ شهراً * عدد الأسر المعيشية في كل مجموعة	(٣)، (٤)، (٨)
١٩٩١ - الدخل السنوي في ١٩٩١ لكل أسرة معيشية (الدراسات الاستقصائية ١٩٩١) * عامل التعديل * عدد الأسر المعيشية	(٧)
عامل التعديل = $\frac{\text{التقرير السنوي ١٩٩١}}{\text{الدراسات الاستقصائية ١٩٩١}}$	
١٩٩١ التقرير السنوي الدخل السنوي لعام ١٩٩١ بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي تضم عضوين أو أكثر ممن يتقاضون رواتب وأجوراً في المناطق الحضرية (التقرير السنوي)	
١٩٩١ الدراسات الاستقصائية الدخل السنوي لعام ١٩٩١ بالنسبة إلى [الأسر] التي تضم عضوين أو أكثر ممن يتقاضون رواتب وأجوراً في المناطق الحضرية (الدراسات الاستقصائية)	
١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٥ ~	
دخل السنة السابقة + مبلغ زيادة الدخل في السنة الحالية في (٨)	
مبلغ زيادة الدخل في السنة الحالية (٨)	
مبلغ زيادة الاستهلاك في السنة الحالية في (٨)	
----- الاستهلاك الفردي شهرياً الخاص بالسنة الحالية (التقرير السنوي)	
١٩٩١ التقرير السنوي الخاص بـ (١١)، (١٢)، (١٥)، (١٦) * عامل التعديل * معدلات النمو السنوي الخاصة بـ (٣)، (٤)، (٧)، (٨) * عدد الأسر المعيشية في كل مجموعة	(١١)، (١٢)، (١٥)، (١٦)
١٩٩١ التقرير السنوي الخاص بـ (١)، (٢)، (٥)، (٦) * عامل التعديل * معدلات النمو السنوي الخاصة بـ (٣)، (٤)، (٧)، (٨) * عدد الأسر المعيشية في كل مجموعة	(١)، (٢)، (٥)، (٦)
١٩٩١ التقرير السنوي الخاص بـ (٩)، (١٠)، (١٣)، (١٤) * عامل التعديل * معدلات النمو السنوي الخاصة بـ (١١)، (١٢)، (١٥)، (١٦) * عدد الأسر المعيشية في كل مجموعة	(٩)، (١٠)، (١٣)، (١٤)
الدخل والإنفاق السنوي الخاص بكل أسرة معيشية (التقرير الخاص بالدراسات) * عدد الأسر المعيشية الزراعية	(١٧)

مصادر البيانات والمجموعات الاستراتيجية للتجميع

اثان أو أكثر من أفراد الأسرة المعيشية		أحد أفراد الأسرة المعيشية			
الإنفاق	الدخل	الإنفاق	الدخل		
(٤) التقرير السنوي (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٣) التقرير السنوي (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٢) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	الأسر المعيشية المدرة للأجور والرواتب	الحضر
(٨) التقرير السنوي (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٧) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٦) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٥) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	الأسر المعيشية غير المدرة للأجور والرواتب	
(١٢) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١١) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١٠) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(٩) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	الأسر المعيشية المدرة للأجور والرواتب	الريف
(١٦) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١٥) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١٤) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	(١٣) الدراسات الاستقصائية (١٩٩١)	الأسر المعيشية غير المدرة للأجور والرواتب	
(١٧) التقرير الخاص بالدراسات (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠)				الأسر المعيشية الزراعية	

ملاحظة: التقرير السنوي = التقرير السنوي الخاص بالدراسات الاستقصائية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠).  
الدراسات الاستقصائية = الدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن دخل وإنفاق الأسرة المعيشية (١٩٩١).  
التقرير الخاص بالدراسات = التقرير الخاص بالدراسات الاستقصائية بشأن اقتصاد الأسرة المعيشية الزراعية (١٩٩٥ ~ ١٩٩٠).

المرفق دال: عرض قواعد البيانات

الجدول دال - ١: قواعد البيانات الخاصة باستقصاءات المنشآت في ١٩٩٥ (بليون ون، %، أشخاص)

العمالة	الدخل المختلط/ فائض التشغيل	تعويضات المستخدمين	القيمة المضافة	المخرج	الأنشطة الاقتصادية	
	١٢١,٨٦٦	١٧١,٨٤٢	٣٦٧,٨٨٥	٨١٠,٧١٩		المجموع
	١٦,٦٠٨	٢,٥٢٨	٢٠,٧٧٤	٢٩,٤٩٤	الزراعة، الصيد الحراجة	A.
	١,٠٤٠	١,١٦٦	٢,٧٠٦	٤,١٥٧	صيد الأسماك	B.
	٢١٣	٥٦٩	١,٠٦٢	١,٩٩١	التعدين والتحجير	C.
	٢٦,٧٨٥	٤٧,٩٩٤	١٠٨,٠٩٢	٣٧٣,٦٧٤	الصناعة التحويلية	D.
	٣,٥٥٩	١,٦٥١	٧,٨٩٧	١٥,٧٣٧	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	E.
	٩,٠٦٧	٢٩,٤٦٣	٤٣,٤٠٢	٩٧,٩٩٣	الإنشاءات	F.
	٢٠,٥٧٣	١٠,٩٦٤	٣٥,٧١٨	٦١,١٣٧	تجارة الجملة والتجزئة	G.
	١,٢١٧	٢,١٤٣	٤,٣٧٦	٧,١٨٥	الفنادق والمطاعم	H.
	٧,٣٠٠	١٢,٣٩٧	٢٦,٠٨٩	٤٥,١٧٩	النقل والتخزين والاتصالات	I.
	٥,٥٤٦	١٤,٧٠٦	٢٢,٩٥٢	٣١,٥٨٣	الوساطة المالية	J.
	٢٤,٦٤١	٧,٨٩٨	٤٤,٧٩٥	٦٥,٤٩١	الأنشطة العقارية والإجارية وأنشطة المشاريع التجارية	K.
	١٨,٤٥٩	صفر	١٨,٦٣٦	٢٥,٠٣٦	- الإسكان	L.
	صفر	١٤,٨٧٤	١٥,٥٩٨	٢٥,٢٩٣	الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	L.
	٥٠٩	١٥,٩٠٣	١٧,٥٧٨	٢٠,٩٦٢	التعليم	M.
	١,٠٩٠	٢,٥٨٠	٤,٣٩٤	٨,٧٢٩	الصحة والعمل الاجتماعي	N.
	٣,٧١٧	٥,٨٣٩	١١,٢٨٦	٢٠,٩٤٩	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	O.
	صفر	١,١٦٦	١,١٦٦	١,١٦٦	الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية	P.
	٤٩,٥٨٢	٢٢,٠٤٨	(٢١,٩) ٨٠,٦٨٥	١٣٣,٠٧٣		المجموع
	١٦,٠٤٥	٢,٤٤٢	(٩٦,٦) ٢٠,٠٧١	٢٨,٤٩٥	الزراعة، الصيد، الحراجة	A.
	٨٧٤	٩٨٠	(٨٤,١) ٢,٢٧٥	٣,٤٩٥	صيد الأسماك	B.
	٥	١٢	(٢,٢) ٢٣	٤٣	التعدين والتحجير	C.
	٨٧٠	١,٥٥٨	(٣,٢) ٣,٥١٠	١٢,١٣٣	الصناعة التحويلية	D.
	١	صفر	(٠,٠) ٢	٥	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	E.
	١,٤٣١	٤,٦٥٠	(١٥,٨) ٦,٨٤٩	١٥,٤٦٤	الإنشاءات	F.
	٨,٧٢٣	٤,٦٤٩	(٤٢,٤) ١٥,١٤٥	٢٥,٩٢٢	تجارة الجملة والتجزئة	G.
	٨٤٢	١,٤٨٣	(٦٩,٢) ٣,٠٢٨	٤,٩٧٢	الفنادق والمطاعم	H.
	٤٦٣	٧٨٦	(٦,٣) ١,٦٥٤	٢,٨٦٤	النقل والتخزين والاتصالات	I.
	١٤	٣٧	(٠,٣) ٥٧	٧٩	الوساطة المالية	J.
	١٩,٢١٩	٩٧١	(٤٨,٨) ٢١,٨٥٤	٣٠,٠١٢	الأنشطة العقارية والإجارية وأنشطة المشاريع التجارية	K.
	١٨,٤٥٩	صفر	(١٠٠) ١٨,٦٣٦	٢٥,٠٣٦	- الإسكان	L.
	صفر	صفر	(٠,٠) صفر	صفر	الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري	L.
	٤٧	١,٤٧٣	(٩,٣) ١,٦٢٩	١,٩٤٢	التعليم	M.
	٢٤٤	٥٧٧	(٢٢,٤) ٩٨٣	١,٩٥٣	الصحة والعمل الاجتماعي	N.
	٨٠٤	١,٢٦٢	(٢١,٦) ٢,٤٤٠	٤,٥٢٩	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	O.
	صفر	١,١٦٦	(١٠٠,٠) ١,١٦٦	١,١٦٦	الأسر الخاصة التي تعين أشخاصاً لأداء الأعمال المنزلية	P.

الجدول دال - ٢ : قاعدة البيانات الخاصة باستقصاءات القوى العاملة في ١٩٩٥

(١) مجمل الاقتصاد

ريفي				حضري				التصنيف الصناعي*	المتغيرات
أفراد أسرة مساهمون	عاملون لحسابهم الخاص	مستخدمون	مجموع فرعي	أفراد أسرة مساهمون	عاملون لحسابهم الخاص	مستخدمون	مجموع فرعي		
٩٧٠,٢٤٢	١,٨٩٥,٥٠٨	١,٧٨٠,٩٠٦	٤,٦٤٦,٦٥٦	٩٧٩,٧٠١	٣,٧٩٦,٢٣١	١٠,٩٥٤,٩١٠	١٥,٧٣٠,٨٤٢	٢٠,٣٧٧,٤٩٨	مجموع
٧٦١,١٣٠	١,٢٣٧,٩٣٨	٨٠,٤١٤	٢,٠٧٩,٤٨٢	٩٦,٣٥٣	٢٠٥,١٦٨	٣,٠٨٣	٣٤٤,٦٠٤	٢,٤٢٤,٠٨٦	A.
١٠,٦٨٩	٢٦,٤٥٨	١٩,٣٤٤	٥٦,٤٩١	٣,٥٩١	١٩,٦٩٥	٧٠٧	٦٠,٣٦٣	١١٦,٨٥٤	B.
١,١٧٩	١,١٠٤	١٣,٣٨٢	١٥,٦٦٥	صفر	٢,٩١٢	٠٧٨	١٠,٩٩٠	٢٦,٦٥٥	C.
٢٩,٠٧٧	٧٦,١٢٩	٦١٧,٤٩٩	٧٢٢,٧٠٥	١٣٩,٦٣٨	٤٨٩,١٠٥	٤٢١,٣٨٤	٤,٠٥٠,١٢٧	٤,٧٧٢,٨٣٢	D.
صفر	صفر	١٠,٦٦١	١٠,٦٦١	صفر	٨٢١	٧,٦٩٩	٥٨,٥٢٠	٩,١٨١	E.
٥,٢٢٢	٤٥,٨٢٨	٢٣٩,١٤٢	٢٩٠,١٩٢	١٧,٠٦٦	٢٧١,٣٦٩	١,٣١٧,٢٧٢	١,٦٠٥,٩٧٧	٨٩٦,١٦٩	F.
٩٤,٢٣٤	٢٦٤,٣٥٤	١٥٤,٧٣٢	٥١٣,٣٢٠	٤٣٩,٩٧٥	١,٣٢٩,١٣٤	١,٤٨١,٠٠١	٣,٢٥٠,١١٠	٧٦٣,٤٣٠	G.
٤٩,٦٣٥	١١٩,٠١٩	١٠٨,٢٥٠	٢٧٦,٩٠٤	١٧٥,٣٧٦	٤٩٨,٢٢٥	٦٤٤,٣٢٣	١,٣١٧,٩٢٤	٥٩٤,٨٢٨	H.
١,٦٨٠	٤٠,٩٤٢	١٠٦,١٦٨	١٤٨,٧٩٠	٨,٢٤٥	٢٤٨,٦٧٦	٦٦٢,٧٢٢	٩١٩,٦٤٣	٠٦٨,٤٣٣	I.
٤٦٠	٣,٢٩٤	٨٤,٦٨٩	٨٨,٤٤٣	٥١٣	٢٨,٥٠٧	٦٠١,٦٢٧	٦٣٠,٦٤٧	١٩,٠٩٠	J.
٣,٢٨١	١٧,٤٩٦	٣١,٤٧٠	٥٢,٢٤٧	٢٥,٣٥٩	١٩١,٧٣٤	٦٤٦,٥٨٥	٨٦٣,٦٧٨	١٥,٩٢٥	K.
صفر	صفر	١٣٩,٤٣٩	١٣٩,٤٣٩	صفر	صفر	٥٠٥,١٧٥	٥٠٥,١٧٥	٤٤,٦١٤	L.
٦٧٧	٩,٩٢٠	٨٧,٨٧٣	٩٧,٩٧٠	١٣,٢٥٧	١٨١,٣٢٦	٧١٧,٨٤١	٩١٢,٤٢٤	٠١٠,٣٩٤	M.
٨٤٨	٢,٤١٣	١٩,٣١١	٢٢,٥٧٢	١,٤٨٧	٢٩,٣٠٩	٢٤٨,٧٣٧	٢٧٩,٥٣٣	٠٢,١٠٥	N.
١٢,١٣٠	٥٠,٣٩٥	٥٨,٥٧٩	١٢١,١٠٤	٥٨,٨٠١	٢٨٩,١٤٢	٣٧٦,٣٨١	٧٢٤,٣٢٤	٤٥,٤٢٨	O.
صفر	٢١٨	١٠,٤٥٣	١٠,٦٧١	٤٠	١٠,٨٣٨	١٦٩,٤٢٧	١٨٠,٣٠٥	٩٠,٩٧٦	P.
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦,٤٩٨	١٦,٤٩٨	٦,٤٩٨	Q.
صفر	صفر	٢٢,٥٩٣	٢٢,٥٩٣	صفر	صفر	١٤٦,٢٥٩	١٤٦,٢٥٩	١٦٨,٨٥٢	مجموع
صفر	صفر	٦٧٨	٦٧٨	صفر	صفر	٤١٣	٤١٣	١,٠٩١	A.
صفر	صفر	٦٦٠	٦٦٠	صفر	صفر	٤٦	٤٦	٧٠٦	B.
صفر	صفر	١٨٣	١٨٣	صفر	صفر	١١٨	١١٨	٣٠١	C.
صفر	صفر	٧,٦٢١	٧,٦٢١	صفر	صفر	٤٥,١٥٨	٤٥,١٥٨	٥٢,٧٧٩	D.
صفر	صفر	١٢٥	١٢٥	صفر	صفر	٨٧٧	٨٧٧	١,٠٠٢	E.
صفر	صفر	٣,١٤٦	٣,١٤٦	صفر	صفر	١٨,٨١٦	١٨,٨١٦	٢١,٩٦٢	F.
صفر	صفر	١,٩٣٠	١,٩٣٠	صفر	صفر	١٩,١٠٠	١٩,١٠٠	٢١,٠٣٠	G.
صفر	صفر	١,٠٩٧	١,٠٩٧	صفر	صفر	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨	٨,٠٤٥	H.
صفر	صفر	١,٤٨٥	١,٤٨٥	صفر	صفر	٩,٦٣٢	٩,٦٣٢	١١,١١٧	I.
صفر	صفر	١,٠٥٩	١,٠٥٩	صفر	صفر	٧,٤٥٩	٧,٤٥٩	٨,٥١٨	J.
صفر	صفر	٤١١	٤١١	صفر	صفر	٨,٦٩٨	٨,٦٩٨	٩,١٠٩	K.
صفر	صفر	٢,١٨٩	٢,١٨٩	صفر	صفر	٧,٧٨١	٧,٧٨١	٩,٩٧٠	L.
صفر	صفر	١,٢٩١	١,٢٩١	صفر	صفر	١٠,٩٠٠	١٠,٩٠٠	١٢,١٨١	M.
صفر	صفر	٢٢٦	٢٢٦	صفر	صفر	٣,١٨١	٣,١٨١	٣,٤٠٧	N.
صفر	صفر	٨٤٨	٨٤٨	صفر	صفر	٥,٠٤٢	٥,٠٤٢	٥,٨٩٠	O.
صفر	صفر	٩٥	٩٥	صفر	صفر	١,٤٢٢	١,٤٢٢	١,٥١٧	P.
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	Q.

\* التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).



## (٢) قطاع الأسر المعيشية

ريفية					حضرية				التصنيف الصناعي*	المتغيرات
أفراد أسرة مساهمون	عاملون لحسابهم الخاص	مستخدمون	مجموع فرعي	أفراد أسرة مساهمون	عاملون لحسابهم الخاص	مستخدمون	مجموع فرعي	مجموع		
٩٤٩,٩٠٣	١,٨٤٦,٧٨٨	١٠٨,٠١٥	٣,٢٠٤,٧٠٦	٩٠١,٣٩٤	٣,٣٧١,٧٢٣	٢,١٩٤,٤٢٩	٦,٤٨٧,٥٤٦	٩,٦٧٢,٢٥٢	الاجموع	
٧٥٧,٢٩٦	١,٢٣٥,١٨٠	٥٧,٩٧٩	٢,٠٥٠,٤٥٥	٩٥,٣٠٨	٢٠١,٠٠٨	٢٢,٣١٧	٣١٨,٦٣٣	٢,٣٦٩,٠٨٨	.A	
١٠,٦٨٩	٢٥,٨٥٧	٩,٩٦٨	٤٦,٥١٤	٢,٧١٥	١٤,٥٦١	٥,٧٢٧	٢٣,٠٠٣	٦٩,٥١٧	.B	
٢١	٤٤٨	صفر	٤٦٩	صفر	٤٨٠	٣٣٣	٨١٣	١,٢٨	.C	
٢٢,٧٤٧	٦٠,٧٢١	٦٧,٢١٨	١٥٠,٦٨٦	١٠٢,٢٢٠	٣٤٣,٤٦٥	٤٢١,٦١٠	٨٦٧,٢٩٥	١,٠١٧,٩٨١	.D	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٢١	٥١٠	١,٣٣١	١,٣٣١	.E	
٤,١٩٥	٣٠,٦٤٥	٤٨,٩٩٣	٨٣,٨٣٣	١٤,١٧٧	١٧٩,٠١١	٣٠١,٦٦٩	٤٩٤,٨٥٧	٥٧٨,٦٩٠	.F	
٩١,٠٤٧	٢٥٩,٣٥٠	٩٥,٤٦٧	٤١٥,٨٦٤	٤٢٦,٢٧٨	١,٢٥٧,٤١١	٤٨٨,١٨٦	٢,١٧١,٨٧٥	٢,٥٨٧,٧٣٩	.G	
٤٥,٧٩٣	١١٣,٨١٥	٧٣,٠٥٣	٢٣٢,٦٦١	١٦١,٩٢٦	٤٦٠,٢٧٠	٣٤٣,٩٧٤	٩٦٦,١٧٠	١,١٩٨,٨٣١	.H العمالة	
١,٠٥٥	٣٩,٠٨٤	٨,٥٤٨	٤٨,٦٨٧	٧,٧٠١	٢٣٨,٢٨٤	٣٠,٨٦٨	٢٧٦,٨٥٣	٣٢٥,٥٤٠	.I (أشخاص)	
٤٦٠	٣,٢١٩	٣,٦٣٥	٧,٣١٤	٥١٣	٢٤,٢٤٦	٧٥٩	٣١,٥١٨	٣٨,٨٣٢	.J	
٣,٢٨١	١٦,٧٥١	٩,٧٠٠	٢٩,٧٣٢	٢٣,٢٦٠	١٧٢,٤٥٤	١٠٧,١٦٧	٣٠٢,٨٨١	٣٣٢,٦١٣	.K	
صفر	صفر	٨,٨٧١	٨,٨٧١	صفر	صفر	٢٧,٠٧٢	٢٧,٠٧٢	٣٥,٩٤٣	.L	
٦٧١	٩,٨٣٩	٩,٣٢٣	١٩,٨٣٩	٩,٢٧٤	١٦٦,٧٣٢	٩٥,٤٠٣	٢٧١,٤٠٩	٢٩١,٢٤٨	.M	
٨٤٨	٢,٤١٣	٤,٢٣٣	٧,٤٩٤	١,٤٥٨	٢٤,٦٩٩	٤٨,٠٤٠	٧٤,١٩٧	٨١,٦٩١	.N	
١١,٧٩٤	٤٩,٢٤٨	٣٠,٥٧٤	٩١,٦١٦	٥٦,٥٢٤	٢٧٧,٤٤٣	١٢٥,٦٥٧	٤٥٩,٦٢٤	٥٥١,٢٤٠	.O	
صفر	٢١٨	١٠,٤٥٣	١٠,٦٧١	٤٠	١٠,٨٣٨	١٦٩,١٣٧	١٨٠,٠١٥	١٩٠,٦٨٦	.P	
صفر	صفر	٤,٦٣٧	٤,٦٣٧	صفر	صفر	٢٥,٠٤٩	٢٥,٠٤٩	٢٩,٦٨٥	الاجموع	
صفر	صفر	٤٧٤	٤٧٤	صفر	صفر	١٨٣	١٨٣	٦٥٧	.A	
صفر	صفر	١٠٤	١٠٤	صفر	صفر	٦٤	٦٤	١٦٨	.B	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٥	٥	.C	
صفر	صفر	٧٤٧	٧٤٧	صفر	صفر	٤,٤٣٣	٤,٤٣٣	٥,١٨٠	.D	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩	٩	٩	.E	
صفر	صفر	٦٦١	٦٦١	صفر	صفر	٤,٠٦١	٤,٠٦١	٤,٧٢٢	.F	
صفر	صفر	٨٠٠	٨٠٠	صفر	صفر	٥,٨٨٣	٥,٨٨٣	٦,٦٨٢	.G تعويضات	
صفر	صفر	٧٠٠	٧٠٠	صفر	صفر	٣,٤٣٥	٣,٤٣٥	٤,١٣٥	.H المستخدمين	
صفر	صفر	١١٥	١١٥	صفر	صفر	٤٠٢	٤٠٢	٥١٧	.I (بليون ون)	
صفر	صفر	٤٣	٤٣	صفر	صفر	٨٨	٨٨	١٣١	.J	
صفر	صفر	١٢٨	١٢٨	صفر	صفر	١,٣٠٥	١,٣٠٥	١,٤٣٣	.K	
صفر	صفر	١٢٨	١٢٨	صفر	صفر	٣٠٧	٣٠٧	٤٣٥	.L	
صفر	صفر	١٢٦	١٢٦	صفر	صفر	١,٣٠١	١,٣٠١	١,٤٢٦	.M	
صفر	صفر	٥٠	٥٠	صفر	صفر	٥٣٥	٥٣٥	٥٨٥	.N	
صفر	صفر	٤٦٦	٤٦٦	صفر	صفر	١,٦٢٠	١,٦٢٠	٢,٠٨٥	.O	
صفر	صفر	٩٥	٩٥	صفر	صفر	١,٤١٩	١,٤١٩	١,٥١٤	.P	

\* التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

(٣) تصنيف المجموعات المهنية والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)

تعويضات المستخدمين (بليون ون)		العمالة (أشخاص)		مجموع		
قطاع الأسر المعيشية	محمل الاقتصاد	قطاع الأسر المعيشية	محمل الاقتصاد			
٢٩,٦٨٥	١٦٨,٨٥٢	٢٠٠٤,٩٦٧٢,٢٥٢	٢٠٣٧٧,٤٩٨		المجموعات المهنية	
٢٩,٦٨٥	١٦٨,٨٥٢	٢٦٠٢,٤٤٤	١٢٧٣٥,٨١٦	مجموع فرعي		المستخدمون
١٤٦	٦,٠١٨	٥,٣٥٥		تصنيف المهنة 1**		
٣,٧٠٩	٤٠,٣٧٧	٢٣١,٠٦١	٢٣٠٢,٤٣٢	تصنيف المهنة 2,3		
٢٠,٧٦٨	١٠٤,٧٧٦	١٧٥٦,٨٤٨	٨١٨٠,٢٣٤	تصنيف المهنة 4,5,7,8		
١٥٩	٥٤٢	١٤,١٤٨	٤٥,٤٦٠	تصنيف المهنة 6		
٤,٩٠٤	١٧,١٤٠	٥٩٥,٠٣٢	١٩٨٦,٠٣٢	تصنيف المهنة 9,10		
صفر	صفر	(٩١,٧) ٥ ٢١٨,٥١١	٥ ٦٩١,٧٣٩	مجموع فرعي		العاملون لحسابهم الخاص
صفر				تصنيف المهنة 1		
صفر	صفر	٤٣٧,٢٨٦	٤٨٠,٨١٠	تصنيف المهنة 2,3		
صفر	صفر	٣٠٠٣,٢٦٧	٣٢٠٣,٥٩١	تصنيف المهنة 4,5,7,8		
صفر	صفر	١٤٧٣,١١٩	١٤٨٢,٠٨١	تصنيف المهنة 6		
صفر	صفر	٢١٦,٦٢٠	٢٢١,٤٩٥	تصنيف المهنة 9,10		
صفر	صفر	(٩٤,٩) ١ ٨٥١,٢٩٧	١ ٩٤٩,٩٤٣	أفراد العائلة المساهمون		
(١٧,٦) ٢٩,٦٨٥	١٦٨,٨٥٢	(٤٧,٥) ٩ ٦٧٢,٢٥٢	٢٠ ٣٧٧,٤٩٨	مجموع		التصنيف الصناعي*
(٦١,٩) ٦٥٧				A. الزراعة، الصيد، الحراثة		
(٢٣,٨) ١٦٨	٧٠٦	(٥٩,٥) ٦٩,٥١٧	١١٦,٨٥٤	B. صيد الأسماك		
(١,٧) ٥	٣٠١	(٤,٨) ١,٢٨٢	٢٦,٦٥٥	C. التعدين والتجوير		
(٩,٨) ٥,١٨٠	٥٢,٧٧٩	(٢١,٣) ١٠١٧,٩٨١	٤٧٧٢,٨٣٢	D. الصناعة التحويلية		
(٠,٩) ٩	١,٠٠٢	(١,٩) ١,٣٣١	٩,١٨١	E. إمدادات الكهرباء، الغاز، المياه		
(٢١,٥) ٤,٧٢٢	٢١,٩٦٢	(٣٠,٥) ٥٧٨,٦٩٠	١ ٨٩٦,١٦٩	F. الإنشاءات		
(٣١,٨) ٦,٦٨٢	٢١,٠٣٠	(٦٨,٨) ٢ ٥٨٧,٧٣٩	٣٧٦٣,٤٣٠	G. تجارة الجملة والتجزئة		
(٥١,٤) ٤,١٣٥	٨,٠٤٥	(٧٥,٢) ١ ١٩٨,٨٣١	١ ٥٩٤,٨٢٨	H. الفنادق والمطاعم		
(٤,٧) ٥١٧	١١,١١٧	(٣٠,٥) ٣٢٥,٥٤٠	١ ٠٦٨,٤٣٣	I. النقل والتخزين		
(١,٥) ١٣١	٨,٥١٨	(٥,٤) ٣٨,٨٣٢	٧١٩,٠٩٠	J. الوساطة المالية		
(١٥,٧) ١,٤٣٣	٩,١٠٩	(٣٦,٣) ٣٣٢,٦١٣	٩١٥,٩٢٥	K. العقارية والإيجارية...		
(٤,٤) ٤٣٥	٩,٩٧٠	(٥,٦) ٣٥,٩٤٣	٦٤٤,٦١٤	L. الإدارة العامة...		
(١١,٧) ١,٤٢٦	١٢,١٨١	(٢٨,٨) ٢٩١,٢٤٨	١ ٠١٠,٣٩٤	M. التعليم		
(١٧,٢) ٥٨٥	٣,٤٠٧	(٢٠,٨) ٨١,٦٩١	٣٠٢,١٠٥	N. الصحة والعمل الاجتماعي		
(٣٥,٤) ٢,٠٨٥	٥,٨٩٠	(٦٥,٢) ٥٥١,٢٤٠	٨٤٥,٤٢٨	O. اجتماعية الأخرى...		
(١٠٠,٠) ١,٥١٤	١,٥١٧	(١٠٠,٠) ١٩٠,٦٨٦	١٩٠,٩٧٦	P. الأسر الخاصة...		
(٠,٠) صفر	٢٢٩	(٠,٠) صفر	١٦,٤٩٨	Q. المنظمات وهيئات عبر الإقليمية		

ملاحظة: تمثل الأرقام المدرجة بين قوسين النسبة إلى المجموع.

\* التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).  
 \*\* تصنيف المهنة = التصنيف النموذجي الدولي للمهن (ISCO).

الجدول دال - ٣ : قاعدة البيانات الخاصة باستقصاءات الأسر المعيشية في ١٩٩٥

الريفية				الحضرية							
الناشطون اقتصادياً				الناشطون اقتصادياً							
الناشطون اقتصادياً	مهارة عالية	مهارة متوسطة	مهارة منخفضة/ بدون مهارة	المجموع الفرعي	مهارة عالية	مهارة متوسطة	مهارة منخفضة/ بدون مهارة	المجموع الفرعي	المجموع	الفئات الاجتماعية للأسر المعيشية	
				٩,٥٦٢				٣٤,٩٩٢	٤٤,٥٥٣	المجموع	عدد أفراد الأسرة
				٤,٧٦٢				١٧,٥٩٦	٢٢,٣٥٧	ذكور	المعيشية (ألف شخص)
				٤,٨٠٠				١٧,٣٩٦	٢٢,١٩٦	إناث	
	٢٨٦	١,١٦٢	١,٤٧٨	٢,٩٦٦ (١,٤٩٩)	٢,٩٧٣	٥,٥٦٠	١,٥٠٠	١٠,٠٣٢	١٢,٩٥٨		عدد الأسر المعيشية (ألف أسرة معيشية)
	٧,٣٠٨	٢٤,٥٠٧	٢٤,٥٦٠	٥٦,٣٧٥ (٣٣,٥٤٥)	٨١,٨٠٤	١١١,٠٧٣	٢٥,٢٩٧	٢١٨,١٧٣	٢٧٤,٥٤٨	المجموع	
	٥,٥٦٧	١٥,٨٤٧	١٣,٠٣٩	٣٤,٤٥٣ (٨,٠٨٣)	٥٤,٨٥٧	٦٤,٨٩٩	١٣,٦٨٢	١٣٣,٤٣٩	١٦٧,٨٩٢	تعيينات المستخدمين	الدخل
	١,٥٤٩	٨,٠٣٢	١٠,٠٠٣	١٩,٥٨٣ (١٨,٧٦١)	٢٠,١٨١	٣٧,٣٢٦	٧,٢٦٦	٦٤,٧٧٣	٨٤,٣٥٦	الدخل المختلط/فائض التشغيل	
	١٩٢	٦٢٨	١,٥١٨	٢,٣٣٩ (٦,٧٠١)	٦,٧٦٦	٨,٨٨٤	٤,٣٤٩	١٩,٩٦١	٢٢,٣٠٠	المجموع الفرعي	
	١٠٠	٢٣٦	١٣٢	٤٦٩ (٤٤٢)	٨٧٧	١,١٤٢	٣٣٩	٢,٣٥٧	٢,٨٢٦	الفوائد والأرباح	
	٩٢	٣٩٢	١,٣٨٦	١,٨٧٠ (٦,٢٥٨)	٥,٨٩٨	٧,٧٠٦	٤,٠١٠	١٧,٦٠٤	١٩,٤٧٤	التحويلات الجارية	الدخل الأخر
	٥,٠١٥	١٥,١٣٥	١٦,١٨٧	٣٦,٣٣٦ (٢٢,٩٧٠)	٦٠,٧٣٤	٨٣,٨١٨	١٩,٨٩٥	١٦٤,٤٤٧	٢٠٠,٨٧٤	المجموع	المؤشر الاقتصادي (بليون ون)
	٣,٦٨٩	١٣,٣٤٣	١٤,٤٤٩	٣١,٤٨١ (٢٢,١٦٣)	٥١,٥٨٥	٧٢,١٠٢	١٧,٤٩٧	١٤١,١٨٤	١٧٢,٦٦٥	المجموع الفرعي	
	٢٠٨	٩٠٦	١,١٣١	٢,٢٤٦ (٢,٣٢٨)	٥,٢١٤	٦,٥٨٧	١,٣٣٠	١٣,١٣١	١٥,٣٧٧	مجموع فرعي	الإتفاق
										تصنيف التعليم * 0,1	
										تصنيف التعليم 2,3	
										تصنيف التعليم 4,5,6	
										تصنيف التعليم 7	
										الإعانات...	
										غ.م.**	
	٣,٤٨١	١٢,٤٣٧	١٣,٢١٨	٢٩,٢٣٥ (١٩,٨٣٥)	٤٦,٣٧١	٦٥,٥١٥	١٦,١٦٧	١٢٨,٠٥٣	١٥٧,٢٨٨	الأخرى	
	١,٣٢٦	١,٧٩٢	١,٧٣٨	٤,٨٥٥ (٨٠٧)	٩,١٤٩	١١,٧١٦	٢,٣٩٨	٢٣,٢٦٣	٢٨,١١٩	النفقات الأخرى	

ملاحظة ١: المعلومات عن السكان غير الناشطين اقتصادياً مشمولة في المعلومات عن السكان الناشطين اقتصادياً.

ملاحظة ٢: الأرقام المدرجة بين قوسين هي أرقام الأسر المعيشية الزراعية.

\* تصنيف التعليم = التصنيف النموذجي الدولي للتعليم (ISCED).

\*\* غ.م. = غير مصنفة في موضع آخر.

الجدول دال - ٤ : قاعدة البيانات الخاصة بالاستقصاءات الديمغرافية في ١٩٩٥ (آلاف، أشخاص، %)

غير الناشطين اقتصادياً	الريفية			الحضرية				المجموع الفرعي	المجموع	المستويات الاجتماعية	
	الناشطين اقتصادياً			الناشطين اقتصادياً							
	مهارة عالية	مهارة متوسطة	مهارة منخفضة/ بدون مهارة	غير الناشطين اقتصادياً	مهارة عالية	مهارة متوسطة	مهارة منخفضة/ بدون مهارة				
	٨٣١	٤,٠٤٢	٤,٦٨٩	٩,٥٦٢	٧,١٨٠	١٧,٣٢٧	١٠,٤٨٥	٣٤,٩٩٢	٤٤,٥٥٣	المجموع	عدد أفراد الأسرة المعيشية
	٥٨٠	٢,٢٢٩	١,٩٥١	٤,٧٦٢	٤,٥٠١	٨,٤٦٢	٤,٦٣٣	١٧,٥٩٦	٢٢,٣٥٧	ذكور	
	(٧٠)	(٥٥)	(٤٢)	(٤٩,٨)	(٦٣)	(٤٩)	(٤٤)	(٥٠,٣)	(٥٠,٢)	إناث	
	٢٥١	١,٨١٢	٢,٧٣٨	٤,٨٠٠	٢,٦٩٧	٨,٨٦٥	٥,٨٥٢	١٧,٣٩٦	٢٢,١٩٦		
	(٣٠)	(٤٥)	(٥٨)	(٥٠,٢)	(٣٧)	(٥١)	(٥٦)	(٤٩,٧)	(٤٩,٨)		
	٢٨٦	١,١٦٢	١,٤٧٨	٢,٩٢٦	٢,٩٧٣	٥,٥٦٠	١,٥٠٠	١٠,٠٣٢	١٢,٩٥٨	المجموع	عدد الأسر المعيشية (أسرة معيشية)
	٥١٢	٢,٤٠٩	٣,١٣٩	٦,٠٥٨	٥,٠٧٩	١,٣٣٥	٣,٦٧٧	٢٠,٠٩٢	٢٦,١٥٠	المجموع	عدد أفراد الأسرة المعيشية فوق عمر ٢٣ سنة مع مؤهلات تعليمية مختلفة
	٣٧٠	١,٣٧٣	١,١٤٤	٢,٨٨٧	٣,٣٦٥	٥,٤٧٥	١,٠٤٣	٩,٨٨٣	١٢,٧٧٠	ذكور	
	(٧٢)	(٥٧)	(٣٦)	(٤٨)	(٦٦)	(٤٨)	(٢٨)	(٥٠)	(٤٨,٨)	إناث	
	١٤٢	١,٠٣٤	١,٩٩٥	٣,١٧١	١,٧١٤	٨٦٠	٢,٦٣٤	١٠,٢٠٩	١٣,٣٨٠		
	(٢٨)	(٤٣)	(٦٤)	(٥٢)	(٣٤)	(٥٢)	(٧٢)	(٥٠)	(٥١,٢)		
	٣١٩	١,٦٣٣	٨٤٤	٢,٧٩٦	٢,١٠١	٥,٩٩٢	٣,٤٤٨	١١,٥٤١	١٤,٣٣٧	المجموع	المجموع الفرعي
	٢١٠	٨٥٦	٤٣٣	١,٤٩٩	١,١٣٦	٢,٩٨٧	١,٨٠٥	٥,٩٢٨	٧,٤٢٨	ذكور	
	(٦٦)	(٥٢)	(٥٤)	(٥٤)	(٥٤)	(٥٠)	(٥٢)	(٥٢)	(٥١,٨)	إناث	
	١٠٩	٧٧٧	٤١١	١,٢٩٧	٩٦٥	٣,٠٠٥	١,٦٤٣	٥,٦١٣	٦,٩١٠		
	(٣٤)	(٤٨)	(٤٩)	(٤٦)	(٤٦)	(٥٠)	(٤٨)	(٤٨)	(٤٨,٢)		
	٠	٦٤	٨١٩	٨٨٣	٠	٢٣٤	٣,٤٠٦	٣,٦٤٠	٤,٥٢٣	المجموع	عدد أفراد الأسرة المعيشية ٢٣ سنة المتحقون
		٣٢	٤٢٠	٤٥٢		١٢٢	١,٧٨٢	١,٩٠٤	٢,٣٥٦	ذكور	فوق عمر (٦ - ١٢ سنة)
		(٥٠)	(٥١)	(٥٢)		(٥٢)	(٥٢)	(٥٢)	(٥٢,١)	إناث	
		٣٢	٣٩٩	٤٣١		١١٢	١,٦٢٤	١,٧٣٦	٢,١٦٧		
		(٥٠)	(٤٩)	(٤٨)		(٤٨)	(٤٨)	(٤٨)	(٤٧,٩)		
	٢١	٩٤٣	١٣	٩٧٧	١٢٤	٣,٣٣٧	٢٤	٣,٧٨٥	٤,٧٦٢	المجموع	بمراحل تعليمية مختلفة
	١٢	٤٦٩	٧	٤٨٨	٦٥	١,٨٨٠	١٣	١,٩٥٨	٢,٤٤٦	ذكور	الثانوي (١٣ - ١٨ سنة)
	(٥٧)	(٥٠)	(٥٤)	(٥٠)	(٥٢)	(٥٢)	(٥٤)	(٥٢)	(٥١,٤)	إناث	
	٩	٤٧٤	٦	٤٨٩	٥٩	١,٧٥٧	١١	١,٨٢٧	٢,٣١٦		
	(٤٣)	(٥٠)	(٤٦)	(٥٠)	(٤٨)	(٤٨)	(٤٦)	(٤٨)	(٤٨,٦)		
	٢٩٩	٦٢٥	١٢	٩٣٦	١,٩٧٧	٢,١٢١	١٨	٤,١١٦	٥,٠٥٢	المجموع	العالي (١٩ - ٢٣ سنة)
	١٩٩	٣٥٤	٦	٥٥٩	١,٠٧١	٩٨٥	١٠	٢,٠٦٦	٢,٦٢٥	ذكور	
	(٦٧)	(٥٧)	(٥٠)	(٦٠)	(٥٤)	(٤٦)	(٥٦)	(٥٠)	(٥٢,٠)	إناث	
	١٠٠	٢٧١	٦	٣٧٧	٩٠٦	١,١٣٦	٨	٢,٠٥٠	٢,٤٢٧		
	(٣٣)	(٤٣)	(٥٠)	(٤٠)	(٤٦)	(٥٤)	(٤٤)	(٥٠)	(٤٨,٠)		
											المجموعات المهنية
											المستخدمون العاملون لحسابهم الخاص أفراد الأسرة المساهمون
											A. الزراعة، الصيد، ... B. صيد الأسماك C. التعدين والتحجير D. الصناعة التحويلية E. إمدادات الكهرباء، الغاز، المياه F. الإنشاءات G. تجارة الجملة والتجزئة H. الفنادق والمطاعم I. النقل والتخزين J. الوساطة المالية K. العقارية والإيجارية... L. الإدارة العامة... M. التعليم N. الصحة والعمل الاجتماعي O. المجتمعية الأخرى... P. الأسر الخاصة... Q. عبر الإقليمية

ملاحظة ١: المعلومات عن السكان غير النشطين اقتصادياً مشمولة في المعلومات عن السكان النشطين اقتصادياً.

ملاحظة ٢: الأرقام المدرجة بين قوسين هي عبارة عن نسب إلى المجموع.

\* التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

المرفق هاء: توفيق قواعد البيانات بالنسبة إلى حسابات الموارد البشرية الخاصة بكوريا في ١٩٩٥  
تعويضات المستخدمين والمؤشرات الاجتماعية

تعويضات المستخدمين (بليون وون)						
(٣) - (٢)	(٢) - (١)	(٣)	(٢)	(١)		
	٢,٩٩٠		١٦٨,٨٥٢	١٧١,٨٤٢	المجموع	
	١,٤٣٧		١,٠٩١	٢,٥٢٨	.A	
	٥٤٠		٧٠٦	١,١٦٦	.B	
	٢٦٨		٣٠١	٥٦٩	.C	
	٤,٧٨٥		٥٢,٧٧٩	٤٧,٩٩٤	.D	
	٦٤٩		١,٠٠٢	١,٦٥١	.E	
	٧,٥٠١		٢١,٩٦٢	٢٩,٤٦٣	.F	
	١٠,٠٦٦		٢١,٠٣٠	١٠,٩٦٤	.G	
	٥,٩٠٢		٨,٠٤٥	٢,١٤٣	.H	مجمّل
	١,٢٨٠		١١,١١٧	١٢,٣٩٧	.I	الاقتصاد
	٦,١٨٨		٨,٥١٨	١٤,٧٠٦	.J	
	١,٢١١		٩,١٠٩	٧,٨٩٨	.K	
	٤,٩٠٤		٩,٩٧٠	١٤,٨٧٤	.L	
	٣,٧٢٢		١٢,١٨١	١٥,٩٠٣	.M	
	٨٢٧		٣,٤٠٧	٢,٥٨٠	.N	
	٥١		٥,٨٩٠	٥,٨٣٩	.O	
	٣٥١		١,٥١٧	١,١٦٦	.P	
	٢٢٩		٢٢٩	صفر	.Q	
	٧,٦٣٧		٢٩,٦٨٥	٢٢,٠٤٨	المجموع	التصنيف الصناعي *
	١,٧٨٥		٦٥٧	٢,٤٤٢	.A	
	٨١٢		١٦٨	٩٨٠	.B	
	٧		٥	١٢	.C	
	٣,٦٢٢		٥,١٨٠	١,٥٥٨	.D	
	٩		٩	صفر	.E	
	٧٢		٤,٧٢٢	٤,٦٥٠	.F	
	٢,٠٣٣		٦,٦٨٢	٤,٦٤٩	.G	قطاع الأسر
	٢,٦٥٢		٤,١٣٥	١,٤٨٣	.H	المعيشية
	٢٦٩		٥١٧	٧٨٦	.I	
	٩٤		١٣١	٣٧	.J	
	٤٦٢		١,٤٣٣	٩٧١	.K	
	٤٣٥		٤٣٥	-	.L	
	٤٧		١,٤٢٦	١,٤٧٣	.M	
	٨		٥٨٥	٥٧٧	.N	
	٨٢٣		٢,٠٨٥	١,٢٦٢	.O	
	٣٤٨		١,٥١٤	١,١٦٦	.P	
	صفر		صفر	صفر	.Q	
٩٦٠		١٦٧,٨٩٢	١٦٨,٨٥٢		مجمّل الاقتصاد	
١٢,٨٢٠		١٣٣,٤٣٩	١٤٦,٢٥٩		مجمّل الاقتصاد	الفئات الاجتماعية
			٢٥,٠٤٩		قطاع الأسر المعيشية	
٢,٩٢٦		٣٤,٤٥٣	٢٢,٥٩٣		مجمّل الاقتصاد	
			٤,٦٣٧		قطاع الأسر المعيشية	

(٣) استقصاء الأسر المعيشية

(٢) استقصاء القوى العاملة

(١) استقصاء المنشآت

\* التصنيف الصناعي = التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

## المراجع

- Becker, Bernd/Hong, Eun Pyo (1997), "The informal sector and household satellite accounting-concept, issues and experiences from a pilot project in the Republic of Korea", paper presented to the UNDP/UNSD/UNIFEM workshop on integrating paid and unpaid work into national policies, Seoul, Korea, 28 - 30 May 1997.
- Becker, Bernd/Stefan Schweinfest/Jan W. van Tongeren (1996), "Micro-macro data links and household satellite accounting", paper presented to the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer/Norway, August 18-24, 1996.
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- Hong, Eun Pyo/van Tongeren, Jan W. (1997), "Analysis of informal sector and women's economic activities, based on preliminary results of compiling Human Resource Accounts for Korea (KORHRA)", paper presented to the UNSD/ESCAP/ILO workshop on statistics on the informal sector, STAT/WSIS/7, Bangkok, Thailand, 12-16 May 1997.
- Hussmans, Ralf (1996): "Data Collection on Small Economic Units of the Informal Sector", paper presented for the UN/ECA Workshop on Statistics on Services in the Informal Sector, Addis Ababa, Ethiopia, 17-21 June 1996.
- ILO: Statistical Sources and Methods, Volume 1 - 6, Geneva, 1987 - 1992.
- National Statistical Office of Korea, *Annual Report on the Family Income and Expenditure Survey 1990-1995*.  
\_\_\_\_\_, *Annual Report on the Survey of Services 1992 and 1993*.  
\_\_\_\_\_, *Annual Report on the Survey of Wholesale and Retail Trade and Service Industry 1994*.  
\_\_\_\_\_, *Annual Report on the Wholesale and Retail Trade Survey 1992 and 1993*.  
\_\_\_\_\_, *Gross Regional Domestic Product 1990 - 1995*.  
\_\_\_\_\_, *National Survey of Family Income and Expenditure 1991*.  
\_\_\_\_\_, *Population and Housing Census Report 1990 and 1995*.  
\_\_\_\_\_, *Report on Establishment Census 1991*.  
\_\_\_\_\_, *Report on Industrial Census (others) 1993*.  
\_\_\_\_\_, *Report on the Census on Basic Characteristics of Establishments 1994-1996*.  
\_\_\_\_\_, *Report on the Construction Works Survey 1990-1995*.  
\_\_\_\_\_, *Report on the Farm Household Economy Survey 1990-1995*.  
\_\_\_\_\_, *Social Indications in Korea 1996*.
- Ministry of Labour, Survey Report on Wage Structure 1990-1995.
- United Nations (1991), Surveys of Household Economic Activities, New York, 1991.
- Ivan Tongeren, Jan W./Becker, Bernd (1994), "Integrated Satellite Accounting, Socio-economic Concerns and Modelling", paper presented to the 23rd IARIW Conference, St. Andrews, Canada, August 1994.

## الحواشي

<sup>١</sup> يعبر المؤلف عن الشكر والامتنان للسيد يان فان تنغرن والدكتور برند بيكر من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وللآنسة جونغ هي تشوي، والسيد هوانغ داي كيم، والآنسة كيونغ هي كيم من المكتب القومي للإحصاء في الجمهورية الكورية للمناقشات المفيدة والمساندة الفنية. إن الآراء المعبر عنها في هذه الدراسة تخص المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة التي يمثلها.





# حسابات قطاع الأسر المعيشية حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية: طريقة منهجية ونتائج خاصة بكولومبيا ١٩٨٤ و ١٩٩٤

فيرا بيريز روخاس

منسقة حسابات الأسر المعيشية، الشعبة الإدارية، هيئة الإحصاء الوطنية  
سانتافي دي بوغوتا، كولومبيا

## أولاً - مقدمة

- ١ - يؤكد نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الذي اعتمده الأمم المتحدة على تحليل قطاع الأسر المعيشية، موضوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، في دوره المزدوج كمستهلك ومنتج. ويتم في إطار الحسابات القومية الكولومبية الحالي إعداد حسابات الأسر المعيشية سنوياً، وذلك جنباً إلى جنب مع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، لا سيما في عرض إجمالي فائض التشغيل وحساب الدخل والإنفاق وتراكم رأس المال بالنسبة إلى هذا القطاع.
- ٢ - في نهاية عام ١٩٩٤، شرع قسم الحسابات القومية وتجميعها في هيئة الإحصاء الوطنية بتنفيذ "مشروع حسابات الأسر المعيشية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ حسب الفئات الاقتصادية والاجتماعية". ويستهدف المشروع إعداد حسابات الأسر المعيشية باستعمال مصادر بيانات مباشرة وإدماجها في نظام الحسابات القومية الكولومبي. ويستعمل استقصاء الدخل والإنفاق الذي نفذته هيئة الإحصاء الوطنية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كمصدر إحصائي رئيسي لبيانات الدخل والإنفاق بشأن هذا القطاع المؤسسي.
- ٣ - يتمثل الهدف في تحديد مصادر ومستويات الدخل، وهيكل الاستهلاك، وديناميكية معاملات إعادة التوزيع، وفي تحديد العلاقات الاقتصادية بين الأسر المعيشية وقطاع الأعمال التجارية والحكومة. كما تسهل حسابات الأسر المعيشية قياس التغيرات الاقتصادية في شتى فئات هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، من شأن تصنيف الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية وحسب الموقع الجغرافي أو حسب الخصائص الديمغرافية الاجتماعية أن يجعل من الممكن قياس التحويلات النقدية من أسرة معيشية إلى أخرى. على سبيل المثال، يسهل تمييز الأسر المعيشية التي تملك مشروعاً الخاص بها قياس الإنتاج وتوليد الإيرادات في المشروعات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها أسر معيشية.
- ٤ - لمشروع حسابات الأسر المعيشية الكولومبي مرحلتان: الأولى تستهدف إعداد الحسابات الرئيسية لهذا القطاع فضلاً عن وضع الطريقة المنهجية لحسابات الأسر المعيشية استناداً إلى البيانات المأخوذة من استقصاء الدخل والإنفاق للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥. والثانية من المشروع تستعمل بيانات استقصاء الدخل والإنفاق للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، التي يجري إعدادها حالياً، وذلك جنباً إلى جنب مع مصادر أخرى للبيانات الأساسية لدى هيئة الإحصاء الوطنية: الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية، والتعداد الاقتصادي المتعدد القطاعات لعام ١٩٩٠، وتعداد المناجم لعام ١٩٨٨. وغرض حسابات الأسر المعيشية لسنة الأساس ١٩٩٤ هو تجميع حساب الإنتاج، وحساب توزيع الدخل، وحساب استخدام الدخل.
- ٥ - تتألف هذه الدراسة من الفصول التالية: <sup>١</sup> الفصل الثاني يعرف ويحدد قطاع الأسر المعيشية حسب الفئات الاقتصادية والاجتماعية من بيانات استقصاء الدخل والإنفاق، مع التركيز على تصنيف الأسر المعيشية حسب فئات المهن وحسب المنطقة الجغرافية وحسب فرع النشاط، مع تحليل الميزات والمثالب التي تظهر عند استعمال استقصاء الدخل والإنفاق كمصدر للبيانات.
- ٦ - يوجز الفصل الثالث الطريقة المنهجية للاستقصاء من وجهة نظر الحسابات القومية. واستناداً إلى الفروق النظرية القائمة بين استقصاء الدخل والإنفاق ونظام الحسابات القومية ١٩٩٣، يقترح هذا الفصل طريقة لتحويل بيانات الاستقصاء وفق خطة الحسابات القومية.
- ٧ - يعرض الفصل الرابع نتائج حسابات الأسر المعيشية لعام ١٩٨٤، وهي مجمعة من استقصاء الدخل والإنفاق للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥: حساب توزيع الدخل الأولي، وحساب توزيع الدخل الثانوي، وحساب استخدام الدخل. كما يقارن الفصل بين

الأسر المعيشية في المدن الكبيرة والأسر المعيشية الأخرى في المناطق الحضرية وذلك فيما يتعلق بتوزيع الدخل حسب نشاط الأسرة المعيشية، وحسب دخل رب الأسرة العامل، وأيضاً حسب الدخل المتلقى عينياً. وأخيراً، يشمل الفصل نتائج سلوك الأسر المعيشية الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالتغيرات في هيكل الدخل والاستهلاك حسب فئات المهن لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤.

## ثانياً - حسابات الأسر المعيشية حسب الفئات الاقتصادية والاجتماعية

### ألف - قطاع الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية

٨ - تعرف الأسرة المعيشية بأنها "مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في السكن ويتقاسمون بعض أو كل دخلهم و ثروتهم ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، يتألف معظمها من الإسكان والغذاء"<sup>٢</sup>.

٩ - توجد فئتان من الأسر المعيشية لهما سلوك اقتصادي مختلف تماماً: الأشخاص الذين يعيشون بصورة دائمة في مؤسسات وآخرون يعيشون في أسر معيشية حسبما سبق وصفها. ويمثل النوع الأول المؤسسات أو المجتمعات المحلية التي يشترك الناس فيها في السكن لفترات طويلة من الزمن: التكييات والإصلاحيات والمجتمعات المحلية الدينية الخ. والواقع أن قسماً كبيراً من هؤلاء مسجلون في حسابات حكومية كالإصلاحيات والتكييات. غير أنه لا ينظر في حسابات الأسر المعيشية حسب مشروع الفئات إلا في حسابات الفئة الثانية من الأسر المعيشية وذلك نتيجة الافتقار إلى معلومات كافية عن الأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات.

١٠ - يتفق التعريف الذي اعتمده المشروع بصورة عامة مع تعريف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. فأعضاء الأسرة المعيشية يطابقون مع المسكن الذي يعيشون فيه عادة، وذلك على الرغم من غياب مؤقت نتيجة التزامات العمل والعطل أو لأسباب صحية. وليس المستأجرون والثواة<sup>٣</sup> جزءاً من الأسرة المعيشية التي يعيشون فيها لأنهم يمثلون وحدة إنفاق مستقلة. ولا ينتمي خدام الأسرة المعيشية إلى الأسرة المعيشية العادية أيضاً. ومع أنهم يحصلون على المبيت والطعام كمدفوعات عينية، فليس لهم أي حقوق دخل أو حقوق في ثروة مخدوميهم؛ ولذا، يعتبرون أسرة معيشية منفصلة. ومن جهة أخرى، يعتبر الثاؤون أعضاء في الأسرة المعيشية شرط أن يكونوا قد عاشوا فيها مدة تزيد على ثلاثة أشهر.

### باء - أنواع القطاعات الفرعية لقطاع الأسر المعيشية

١١ - تشمل الأسر المعيشية أشخاصاً ذوي خصائص اقتصادية واجتماعية متنوعة، تبعاً لمعايير ديمغرافية واجتماعية والموقع الجغرافي. وتتيح حسابات الأسر المعيشية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ تقسيم هذا القطاع إلى قطاعات فرعية وفقاً لثلاثة معايير رئيسية: الفئة المهنية، والمنطقة الجغرافية، وحسب النشاط الذي يولد فيه الدخل.

### ١ - تقسيم القطاع إلى قطاعات فرعية حسب الفئة المهنية

١٢ - حسبما يوصي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، يمكن تجميع كافة الأسر المعيشية في قطاعات فرعية حسب نوع الدخل التي تتلقاها، أي بصورة رئيسية: الدخل المختلط لأرباب العمل، والدخل المختلط للعاملين لحساب أنفسهم، والأجور والدخل من دخل الملكية والتحويلات.<sup>٤</sup> وتسهل فئات الدخل هذه تصنيف الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية التي ينتمون إليها: الأسر المعيشية لأرباب العمل، والأسر المعيشية للعاملين لحساب أنفسهم، والأسر المعيشية للعاملين بأجر، والأسر المعيشية التي يأتي مصدر دخلها الرئيسي من دخل الملكية أو التحويلات.

١٣ - تتطلب طريقة أخرى للتقسيم إلى قطاعات فرعية تحديد الشخص المرجعي لكل من الأسر المعيشية وهو يعرف كما يلي "عضو الأسرة المعيشية الأكبر دخلاً في الأسرة وإن كان يمكن أن يكون المرجع هو الشخص الذي يتخذ القرارات الهامة"<sup>٥</sup>. وطبقاً للتعريف الذي أعده حسب استقصاء الدخل والإنفاق وهو ينص على أن رب الأسرة هو الشخص "الذي يغطي معظم إنفاق الأسرة المعيشية"<sup>٦</sup> عند اعتماد هذا المعيار يمكن أيضاً تقسيم كافة الأسر المعيشية وفقاً لخصائص هذا الشخص كالجنس، وفرع النشاط، والمستوى التعليمي الخ. علماً بأن الخصائص نفسها تنطبق على الشخص الذي يسهم بأكبر جزء من الدخل.

١٤ - تستند فئات التصنيف في مشروع حسابات الأسر المعيشية الذي اعتمده هيئة الإحصاء الوطنية إلى الشخص المرجع الذي يحدد بأنه رب الأسرة. وندرس هنا ثلاث فئات كبيرة من الأسر المعيشية:

- الأسر المعيشية للعاملين بأجر؛

- الأسر المعيشية للعاملين المستقلين؛
- الأسر المعيشية الأخرى.

١٥ - تقسم فئة العاملين بأجر إلى ثلاث فئات فرعية: المستخدمون الحكوميون، ومستخدمو الشركات الخاصة، وخدام الأسر المعيشية. وتشكل فئة العاملين المستقلين من الأسر المعيشية لأرباب العمل والأسر المعيشية للعاملين لحسابهم أنفسهم، أما فئة "الأخرون" فتشمل الأسر المعيشية التي يرأسها إما أشخاص عاطلون عن العمل وإما أشخاص غير ناشطين.

١٦ - ينبغي التنويه إلى أن تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية حسب الفئات المهنية من استقصاء الدخل والإنفاق له بعض المحدوديات حسبما يوضح أدناه.

١٧ - تتألف المحدودية الأولى من حقيقة أن استقصاء الدخل والإنفاق وضع أساساً لدراسة متلقي الدخل، وهو كاف في هذا المقام لتحديد الأيدي العاملة حسب فئات المهن وهم بصورة رئيسية العاملون، والمستخدمون، وخدام الأسر المعيشية، وأرباب العمل، والعاملون لحساب أنفسهم. وهي تستبعد تماماً الذين يقدمون المساعدة بدون أجر لأنهم لا يتلقون أي دخل.

١٨ - المحدودية الثانية هي عدم إمكان التحديد الدقيق للخط الفاصل بين العاطلين عن العمل (وهم حسب التعريف ينتمون للأشخاص الناشطين اقتصادياً) والأشخاص غير الناشطين حسب بيانات استقصاء الدخل والإنفاق،<sup>٧</sup> حيث إن الفئتين مشمولتين في نفس الفئة المسماة "الأسر المعيشية الأخرى". ولا تتحدد كلتاها إلا حسب نوع دخليهما: غير الناشطين والعاطلون عن العمل يصرحون أنهم لا يتلقون دخلاً نتيجة عمل بأجر أو عمل مستقل، وأن دخلهم يأتي بصورة رئيسية من تحويلات، ومدفوعات غير منتظمة وريع رأس مال. وعلى المستوى النظري، يكمن الفرق الرئيسي بين هاتين الفئتين في أن العاطلين عن العمل يبحثون حالياً عن عمل، أما غير الناشطين اقتصادياً فهم إما لا يحتاجون للعمل وإما لا يمكنهم أن يعملوا. والطريقة الوحيدة لتمييز العاطلين عن العمل عن غير الناشطين هي سؤال رب الأسرة عند الاستقصاء عما إذا كان يبحث عن عمل. غير أن الاستبيان الخاص بالاستقصاء لا يشمل هذا السؤال.

١٩ - المحدودية الثالثة هي عدم إمكان التمييز بين مختلف أنواع غير الناشطين كالمقاعدنين ومتلقي الريع أو تحويلات أخرى.

## ٢ - التقسيم إلى قطاعات فرعية حسب معايير إقليمية

٢٠ - أثناء تصنيف كافة الأسر المعيشية حسب معايير إقليمية يمكن التمييز بين الأسر المعيشية المقيمة في مدن كبيرة، والأسر المعيشية المقيمة في مناطق حضرية أخرى، وتلك التي تقيم في مناطق ريفية. وقد أجري تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية لأغراض الحسابات القومية بأن أخذ في الاعتبار نطاق تغطية استقصاء الدخل والإنفاق: فقد أجري استقصاء ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في ١٥ مدينة كبيرة، وقد غطى استقصاء ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ما مجموعه ٢٣ مدينة. ولذا توجد ثلاث فئات فرعية من الأسر المعيشية في حساب الأسر المعيشية: الأسر المعيشية المقيمة في مدن كبيرة، والأسر المعيشية من بقية المناطق الحضرية والأسر المعيشية من مناطق ريفية. وتجمع الحسابات الخاصة بالمدن الكبيرة جمعاً مباشراً من الاستقصاء، أما الحسابات الخاصة ببقية المناطق الحضرية والتي من مناطق ريفية فهي تجمع عن طريق التقديرات. غير أنه لم يجر إعداد أية حسابات خاصة بالمناطق الريفية لعام ١٩٨٤ لأنه لم تتوفر في ذلك الوقت بيانات عن الدخل والإنفاق بالنسبة إلى الأسر المعيشية في المناطق الريفية.

٢١ - تتألف الطريقة المنهجية المستعملة في وضع تقديرات متغيرات الدخل والإنفاق بالنسبة إلى بقية المناطق الحضرية من الإجراءات التالية: يصنف كافة السكان إما حضريون وإما ريفيون وفقاً لتعريف الريفيين في استقصاء الأسر المعيشية الذي أعدته هيئة الإحصاء الوطنية. فحسب هذا التعريف تكون بلديات المناطق الريفية تلك التي يقل سكانها عن ١٠.٠٠٠ نسمة، وأيضاً تلك التي يفوق عدد سكان عاصمتها ١٠.٠٠٠ نسمة ولكن تفوق نسبة سكانها الناشطين اقتصادياً في قطاع الزراعة ٥٠ في المائة، أو أن عدد سكانها يقل بنسبة ٥٠ في المائة عن مجموع عدد سكان البلدية برمتها.<sup>٨</sup> وتشير النتائج التي تم الحصول عليها على أن توزع السكان بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في عام ١٩٨٤ كان ٥٦ في المائة في مناطق حضرية و ٤٤ في المائة في مناطق ريفية، بينما كانت هذه النسبة وفقاً للتعريف التقليدي ٦٧ في المائة و ٣٣ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٥.<sup>٩</sup>

٢٢ - تم اعتماد التعريف المدرج في الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بشأن حسابات الأسر المعيشية في الحسابات القومية لأنه هو المصدر الوحيد الذي يقاس به الدخل في المناطق الريفية منذ عام ١٩٩٢ وما بعده. ولذا، من الضروري الحفاظ على التطابق بين التعريف في الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية والتعريف الذي في الحسابات القومية.

### ٣ - التقسيم إلى قطاعات فرعية حسب نوع النشاط الاقتصادي

٢٣ - يضم التصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادي المستعمل في قطاع الأسر المعيشية ٣٥ فرعاً. وكان التصنيف متقاطعاً مع الدخل المتلقى، مما يسهل تحديد النشاط الذي يأتي منه دخل معين. وينبغي التنويه إلى أن هذا الدخل صنف حسب نشاط رب الأسرة المعيشية المعنية.

### ثالثاً - مصادر البيانات لأغراض تجميع حسابات قطاع الأسر المعيشية

٢٤ - تأتي البيانات لأغراض حسابات قطاع الأسر المعيشية من استقصاءات الأسر المعيشية بصورة رئيسية. ففي كولومبيا، تجري هيئة الإحصاء الوطنية هذه الاستقصاءات: استقصاء الدخل والإنفاق والاستقصاء الوطني للأسر المعيشية. ويقاس استقصاء الدخل والإنفاق دخل الأسر المعيشية حسب المصدر والهيكل وحسب استخدامه في شراء سلة السلع والخدمات. ويشمل الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بيانات تفصيلية عن خصائص قوة العمل، كما يتيح بعض البيانات عن دخل الأسر المعيشية. وقد استعمل استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في مشروع حسابات الأسر المعيشية المنفذ في سنة ١٩٨٤، الذي جمعت منه الحسابات الثلاثة التالية: حساب تخصيص الدخل الأولي، وحساب توزيع الدخل الثانوي، وحساب استخدام الدخل. أما المصدر الرئيسي للبيانات لأغراض حسابات عام ١٩٩٤ فهو استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٢٥ - استعمل التعداد الاقتصادي المتعدد القطاعات لعام ١٩٩٠ واستقصاء المناجم لعام ١٩٨٨ لقياس النشاط الإنتاجي لمشروعات الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية. وجرى إعداد حساب الإنتاج بشأن منشآت أعمال الأسر المعيشية من هذا التعداد مع اعتبار عام ١٩٩٠ سنة الأساس بالنسبة إلى قطاعات الصناعة، والتجارة، والتشييد، والخدمات، والنقل. واستند حساب الإنتاج الخاص بالأسر المعيشية العاملة في قطاع التعدين إلى عام ١٩٨٨.

٢٦ - الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية استقصاء يقيس التغيرات في مستويات العمالة والبطالة، إضافة إلى متغيرات أخرى ذات صلة بالقوى العاملة. كما يسهل هذا الاستقصاء دراسة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية كهيكل الأسر المعيشية حسب الجنس، والسن، وحسب العلاقة الأسرية، والوضع العائلي، وحسب المستوى التعليمي الخ.. وهو يجري كل ربع سنة ويغطي سبعة مدن.

٢٧ - من وجهة نظر الحسابات القومية يعتبر نطاق الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية محدوداً جداً مقارنة باستقصاء الدخل والإنفاق. أولاً، لا يغطي الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية سوى سبعة مناطق مدن مع ضواحيها تمثل ٦٥ في المائة من السكان في المناطق الحضرية. ثانياً، يقوم الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية باستقصاء المتغيرات الخاصة بالدخل بطريقة الإجماليات، وبذا يقيس الدخل الاقتصادي من العمل والمدفوعات العينية والأرباح والدخل الاقتصادي من غير الأجور. أخيراً، لا يتيح الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية أية بيانات عن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك.

٢٨ - غير أن هذا هو الاستقصاء الوحيد المتوفر حالياً في هيئة الإحصاء الوطنية لقياس دخل الأسر المعيشية في المناطق الريفية منذ عام ١٩٩٢، وذلك من وحدة الريف التي تنفذ سنوياً في شهر أيلول/سبتمبر. ولذلك، يستعمل الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية كمصدر للبيانات التي تمكنا من تعزيز حسابات الأسر المعيشية بالطرق التالية:

- كمصدر للبيانات بشأن دخل الجزء الريفي من السكان؛
- كأساس تستنتج بمقتضاه إيرادات الأسر المعيشية في المناطق الحضرية من عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٣، ومن ١٩٩٥ وما بعده، مع اعتبار حسابات عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ سنتي أساس؛
- كمصدر يسهل القياس الدوري للتغيرات في هيكل الدخل.

### ألف - استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كمصدر للبيانات لأغراض حسابات قطاع الأسر المعيشية

٢٩ - لاستقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ هدف مباشر هو دراسة هيكل إنفاق الأسر المعيشية، ويستخدم في حساب موازنة الأسر. وينفذ مؤشر أسعار المستهلكين من هذه الموازنة، كما تقاس تقلبات الأسعار من بنود هذه الموازنة. وبالنسبة إلى الحسابات القومية (لا سيما حسابات قطاع الأسر المعيشية)، لا يتيح استقصاء الدخل والإنفاق البيانات التي يقاس بها إنفاق الأسر

المعيشية فحسب، بل هو أيضاً أفضل مصدر للبيانات عن دخل الأسر المعيشية الكولومبية. فهو يسهّل لنا معرفة تركيبة الدخل بالتفصيل، وربط توزيعه بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر المعيشية، لا سيما من أجل تصنيف الدخل حسب الفئات المهنية وحسب نشاط رب الأسرة المعيشية. كما يسهل استقصاء الدخل والإنفاق جمع وقياس القضايا الاقتصادية الخاصة بالأسر المعيشية الكولومبية كالمدفوعات العينية، وإنتاج سلع وخدمات معيّنة لحساب الذات الخ.

٣٠ - ينسجم التصميم المنهجي لاستقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتصميم استقصاء الدخل والإنفاق الأحدث عهداً والخاص بعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ مع معايير قياس الدخل والإنفاق التي ينص عليها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. <sup>١٠</sup> غير أنه من الضروري تعديل مفاهيم الدخل والإنفاق في الاستقصاء لتتلاءم مع منهجية الحسابات القومية اتساقاً مع الإصدار الجديد من نظام الحسابات القومية (١٩٩٣).

٣١ - أُنجز استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ واستقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في غضون ٥٢ أسبوعاً، من ١ آذار/مارس حتى ٢٨ شباط/فبراير من سنواتهما. وغطى الاستقصاء الأول ١٥ مدينة يزيد سكان كل منها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة حيث أتاح مثلاً جيداً على مختلف مناطق البلاد ومناخها. وغطى الثاني ٢٣ مدينة.

## باء - الفروق النظرية بين استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ونظام الحسابات القومية

٣٢ - نتيجة اختلاف مستويات إدارة شؤون بيانات الاستقصاءات التي تولد بيانات الاقتصاد الجزئي، من جهة، والحسابات القومية التي تتولى أمر إجماليات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، فإن المفاهيم المعرفّة في استقصاء الدخل والإنفاق لا تتطابق دائماً مع متغيرات الحسابات. ما يلي هو الإجماليات الرئيسية، وفق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، المتعلقة بحسابات الأسر المعيشية. وبعد ذلك تحدد بعض الفروق النظرية بين استقصاء الدخل والإنفاق والحسابات.

٣٣ - أولاً: الفرق بين مفاهيم استقصاء الدخل والإنفاق ومفاهيم نظام الحسابات القومية يكمن في نطاق تغطية استقصاء الدخل والإنفاق مقارنة بنطاق تغطية الحسابات القومية: وبينما تجمع الحسابات القومية للدولة بكاملها فإن الاستقصاء يغطي فقط جزءاً صغيراً من الكل، وهو يعادل ١٥ مدينة (في عام ١٩٨٤ كان سكان ١٥ مدينة يمثلون ٤٠ في المائة من سكان كولومبيا و٧٢ في المائة من السكان في المناطق الحضرية). ولذلك، للتوصل إلى الإجماليات على مستوى البلاد، فإن من الضروري التوصل إلى تقديرات المتغيرات من بقية المناطق الحضرية ومن سكان المناطق الريفية.

٣٤ - ثانياً: يوجد فرق في أن استقصاء الدخل والإنفاق اعتمد التعريف الموسع للأسر المعيشية الذي يعتبر المستأجرين وخدام الأسرة المعيشية مع أولادهم جزءاً من الأسرة المعيشية. وعلى نقيض ذلك، يستبعد المفهوم الذي يركز إليه استقصاء الدخل والإنفاق خدام الأسرة المعيشية والمستأجرين معاً. وقد اعتمد تعريف الأسرة المعيشية هذا في حسابات الأسر المعيشية. <sup>١١</sup>

٣٥ - ثالثاً: يوجد فرق في مفهوم الدخل الأولي بين استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٩٥ والحسابات القومية، فبينما يخصص الأول إلى الدخل الأولي كافة الإيرادات من العمل (العمل بأجر وأحور العاملين المستقلين) وريع الإيجارات، فإن المفهوم في الحسابات القومية أوسع نطاقاً ويشمل الدخل من العمل وأيضاً دخل الملكية.

٣٦ - رابعاً: يوجد فرق كبير في معاملة الريع، فبالنسبة إلى استقصاء الدخل والإنفاق فإن الريع المحتسب والريع الحقيقي جزءان من الدخل الأولي. غير أنه وفقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣ يسهم الريع المحتسب في إجمالي فائض التشغيل، بينما يعتبر الريع الحقيقي جزءاً من دخل الأسر المعيشية المختلط. <sup>١٢</sup>

٣٧ - خامساً: لا ينظر استقصاء الدخل والإنفاق إلا إلى المتغيرات التي تعكس مرحلتين عملية توزيع الدخل وعملية إعادة توزيعه: توزيع الدخل الأولي وتوزيع الدخل الثانوي. وتطابق التحويلات بين الأسر المعيشية، ومدفوعات الضرائب والضمان الاجتماعي التي تدفعها الأسر المعيشية، ومدفوعات الضمان الاجتماعي النقدية التي تتلقاها الأسر المعيشية من قطاعات مؤسسية أخرى مع الثاني. غير أن غرض الحسابات وغرض نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ هو تجسيد عملية إعادة توزيع الدخل في طورها الثالث، أي إعادة توزيع الدخل العيني من خلال تحويلات اجتماعية عينية مع مكون هام تمثله المنافع الاجتماعية العينية. <sup>١٣</sup> وطبقاً لمنهجية الحسابات القومية، تقيد الأخيرة في حساب فرعي لهذا الغرض وهو: "حساب إعادة توزيع الدخل العيني".

٣٨ - سادساً: يسفر الطور الثاني من إعادة التوزيع عن حساب الدخل المتاح للتصرف به. وطبقاً للاستقصاء، الدخل المتاح للتصرف به هو المستوى الأقصى من الدخل الذي يمكن أن يكون لدى الأسرة المعيشية بغية الوفاء باحتياجاتها. ومن وجهة نظر نظام

الحسابات القومية ١٩٩٣، يزداد دخل الأسرة المعيشية نتيجة التحويلات الاجتماعية العينية. وينجم عن هذا الدخل المتاح للتصرف به المعدل وهو يتحدد عن طريق الدخل مضافاً إليه التحويلات الاجتماعية العينية.

٣٩ - سابعاً: من وجهة نظر الحسابات القومية، تعتبر المعاملات في السلع المستعملة استهلاكاً سلبياً بالنسبة إلى الأسرة المعيشية البائعة واستهلاكاً إيجابياً للأسرة المعيشية المشترية. غير أنه لأغراض الاستقصاء تولد هذه المعاملات إنفاقاً للأسرة المعيشية، ولذلك تقيّد كما تقيّد أية مشتريات أخرى تقوم بها الأسرة المعيشية (بقيّد البيع كقيّد نقدي غير منتظم).

٤٠ - ثامناً: مفهوم استثمارات الأسر المعيشية في الاستقصاء أكثر محدودية: ومن الأمثلة على هذا مشتريات المنازل نقداً، وقيّد أول قسط يدفع لشراء المنزل (أو شراء أرض) بكامله في السنة التي يتم فيها الشراء، وعلى الرغم من الاعتماد على منهجية الحسابات يشمل الإنفاق الاستثماري تكلفة الاستثمار الأولي وتكلفة الجزء الممول.

## جيم - تجميع بيانات استقصاء الدخل والإنفاق

٤١ - يتطلب تجميع حسابات الأسر المعيشية مستقلة ومباشرة من استقصاءات الأسر المعيشية التحويل المسبق لتغيراتها إلى إجماليات اقتصادية كلية وفقاً لتعاريف نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وتتضمن هذه العملية تعديل الفترة ووحدة التحليل لنطاق تغطية استقصاء الدخل والإنفاق على مستوى الحسابات القومية، وتوحيد متغيرات الاستقصاء النقدية مع أشكال الحسابات القومية.

٤٢ - يتألف التعديل السنوي لاستقصاء الدخل والإنفاق بما يتلاءم مع سنة الحسابات القومية من تحويل سنة استقصاء الدخل والإنفاق التي تبدئ في ١ آذار/مارس وتنتهي في ٢٨ شباط/فبراير من السنة التالية من السنة الميلادية للحسابات أي من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من نفس السنة. ولكي يتم تفادي مشكلة الدورية في تجميع حسابات الأسر المعيشية، استعملت بيانات من ملف استقصاء الدخل والإنفاق المطابق، حيث تكون فيه كافة البيانات محولة إلى قيم شهرية. ونظراً لكونها قيماً متوسطة نموذجية عن أي من شهور السنة يتم تفادي مشكلة موسمية الدخل والإنفاق. وتضرب بيانات استقصاء الدخل والإنفاق الشهرية بالرقم ١٢ لتصبح سنة ميلادية.

٤٣ - الخطوة التالية تعديل مفهوم وحدة تحليل استقصاء الدخل والإنفاق لتتلاءم مع التعاريف في حسابات الأسر المعيشية. وقد تقرر قيد دخل وإنفاق الأسر المعيشية استناداً إلى "وحدة الإنفاق" في استقصاء الدخل والإنفاق، وذلك لأنها الأكثر كفاية وفقاً لتعاريف الحسابات القومية. ومن حيث التعريف، فإن مفهوم "وحدة الإنفاق" في استقصاء الدخل والإنفاق مطابقة عملياً للوحدة التي هي "الأسر المعيشية..." كما يصفها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٤٤ - يتألف تعديل نطاق التغطية الجغرافية لاستقصاء الدخل والإنفاق من تقدير للمتغيرات المأخوذة من بقية المناطق الحضرية وتجميع حسابات الأسر المعيشية في المناطق الريفية. وتبعاً لذلك، يتم إعداد حسابات الأسر المعيشية وفقاً للفئات الفرعية التالية: المدن الكبيرة وبقية المناطق الحضرية، كما تستعمل بالنسبة إلى كافة المناطق الحضرية، والحسابات الخاصة بالمناطق الريفية. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تجميع حساب التوزيع وحساب استخدام الدخل الخاصين بالأسر المعيشية في المناطق الريفية حيث إن هذا الجزء من الكل يتطلب بعض التقديرات.

٤٥ - الخطوة التالية هي توحيد متغيرات الدخل والاستهلاك وفقاً للحسابات القومية. وينبغي التنويه إلى أن تحويل متغيرات الاستهلاك يتطلب استعمال طرق مختلفة تماماً عن المستعملة لتحويل متغيرات الدخل. ونوضح أدناه منهجية تحويل المتغيرات النقدية (الاستهلاك والدخل).

٤٦ - الاستهلاك. يتناول استقصاء الدخل والإنفاق حوالي ٨٠٠ بند من بنود استهلاك السلع والخدمات، تستعمل لإعداد موازنة الأسر المعيشية الكولومبية. غير أن درجة التفصيل هذه لا تتطابق مع تسميات الحسابات القومية، التي تتناول بيانات أكثر إجمالاً. وبالتالي أعدّ جدول تحويل لأغراض حسابات الأسر المعيشية شاملاً بنود استقصاء الدخل والإنفاق (لسنة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وسنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥) وشاملاً ثلاثة تصنيفات مستقلة: تصنيف الأمم المتحدة للاستهلاك الفردي حسب الغرض بالإصدار الثلاثي الأرقام الصادر عام ١٩٩٦؛ والتصنيف المركزي للمنتجات الرباعي الأرقام مع تعديله بما يتناسب مع كولومبيا؛ وأخيراً التصنيف الدولي حسب الأنشطة (انظر الجدول ١ في المرفق).

٤٧ - الدخل. يتم وفق تعاريف نظام الحسابات القومية إجمالاً تحويل متغيرات استقصاء الدخل والإنفاق التي تكون أكثر تفصيلاً من بنود الحسابات. وهذه هي الحال بصفة خاصة بالنسبة إلى الأجور والرواتب، وأيضاً للمدفوعات العينية. فالأجور والرواتب العينية هي

عنصر من عناصر البند D.1 "العمل بأجر" في حساب تخصيص الدخل الأوّلي. وتشمل الرواتب والأجور الرواتب الأساسية، وعلاوات الوقت الإضافي، والإعانات النقدية، والإنفاق التمثيلي، والإكراميات، ومدفوعات الأقساط، ومدفوعات العلاوات، وغيرها. وتشمل المدفوعات العينية عناصر كالطعام، والمسكن، والملابس، والتعليم، والنقل، والإنتاج لحساب الذات (انظر الجدول ٢). وبدلاً من ذلك، حين تخلط متغيرات استقصاء الدخل والإنفاق بنود دخل مختلفة تنتمي إلى متغيرات اقتصادية كلية مختلفة، من وجهة نظر الحسابات، ينبغي أولاً تقسيم هذه البنود إلى عناصرها الأوّلية، وذلك لتضمينها فيما بعد في استمارة الحسابات. فعلى سبيل المثال، يشمل الدخل المختلط ليس فقط عناصر الدخل المعروفة في استقصاء الدخل والإنفاق باعتبارها "دخلاً من عمل مستقل"، بل يشمل أيضاً قيماً من الربح الحقيقي للأسر المعيشية فضلاً عن جزء من "الأرباح والمكاسب من الاستثمارات". ويوجز الجدول ٢ منهجية تحويل متغيرات استقصاء الدخل والإنفاق إلى بنود الحسابات القومية.

٤٨ - الخطوة التالية هي تقدير المتغيرات التي لم يغطيها استقصاء الدخل والإنفاق أو غطاها جزئياً (انظر الجدول ٢). وقد اشتق بعض هذه التقديرات من متغيرات في هذا الاستقصاء، مثل مدفوعات نهاية الخدمة،<sup>٤</sup> محسوبة على أساس رواتب وأجور نقدية، بينما اشتقت تقديرات أخرى باستعمال مصادر بيانات خلاف بيانات استقصاء الدخل والإنفاق (على سبيل المثال، تستعمل حسابات الإدارة العامة التي تعدها هيئة الإحصاء الوطنية لأغراض الضرائب على اليانصيب والقمار).

## رابعاً - نتائج حسابات قطاع الأسر المعيشية الكولومبي

٤٩ - في عام ١٩٨٤، بلغ عدد سكان كولومبيا ٢٨,٩ مليون نسمة، وبلغت نسبة سكان المناطق الحضرية ٥٦ في المائة من مجموع السكان بينما بلغت نسبة سكان المناطق الريفية ٤٠ في المائة (الجدول ٣). كما يقسم سكان المناطق الحضرية إلى سكان ١٥ مدينة كبيرة<sup>٥</sup> وسكان بقية المناطق الحضرية ويبلغ عدد السكان في الأولى ١١,٦ مليون نسمة (٧٢%) وفي الثانية ٤,٦ مليون نسمة (٢٨%).

٥٠ - تصنف الأسر المعيشية البالغ عددها ٧١٥ ٣٣٢ ٢ أسرة في المدن الخمس عشرة حسب الفئات المهنية (الجدول ٤): فنسبة ٤٩ في المائة منها يتلقى رب الأسرة فيها أجوراً، ونسبة ٣٨ في المائة هي أسر معيشية رب الأسرة فيها مستقل، وتمثل نسبة ١٢ في المائة "الأسر المعيشية الأخرى" التي رب الأسرة فيها إما غير ناشط أو عاطل عن العمل. وضمن هذه الفئات، تبرز الأسر المعيشية التي لها خصائص أكثر تجانساً: الأسر المعيشية التي رب العمل فيها يتلقى أجوراً تقسم إلى أسر معيشية رب الأسرة فيها عامل (٩%) ومستخدمين (٣٩%) وخدام الأسر المعيشية (٠,٦%). وتقسّم الأسر المعيشية التي رب الأسرة فيها مستقل إلى عاملين لحساب أنفسهم (٣٢%) وأرباب عمل (٧%).

٥١ - بلغ مجموع الدخل الأوّلي لكافة المناطق الحضرية ٦٧٩ ٥٦٩ ٢ مليون بيزو في عام ١٩٨٤ (الجدول ٥)، يمثل فيها العمل بأجر ٤٤ في المائة، والدخل المختلط ٣٧ في المائة، وإجمالي فائض التشغيل ١٧ في المائة، ودخل الملكية المقبوض ٢,٦ في المائة، ودخل الملكية المدفوع ٠,٨ في المائة. ويقسم العمل بأجر إلى أجور ورواتب (٤١ في المائة شاملة مدفوعات نهاية الخدمة) ومساهمات أرباب العمل الاجتماعية (٣%). ويشير توزيع الدخل الأوّلي حسب الفئات إلى أن ٥٠ في المائة مبالغ قبضها عاملون بأجر، بينما قبض العاملون المستقلون نسبة ٤١ في المائة و"الآخرون" ٩ في المائة.

٥٢ - يعرض الجدول ٦ المزيد من النتائج الخاصة بحساب التوزيع الثانوي للدخل.

٥٣ - يبين "حساب استخدام الدخل" كيفية تقسيم الأسر المعيشية لدخلها المتاح للتصرف به فيما بين الاستهلاك والادخار. والجدول بالذکر أن الإنفاق على الاستهلاك النهائي لا يشمل الإنفاق على النفائس أو على المشتريات المنزلية لأن هذه تعتبر من عناصر إجمالي تكوين رأس المال. لأغراض تفصيل الاستهلاك النهائي، يستعمل مشروع حسابات الأسر المعيشية لعام ١٩٨٤ تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، وهو يقسم المستخدمين النهائيين إلى عشر فئات. أما رصيد هذا الحساب فهو ادخار الأسر المعيشية ويمثل ٥٨٨ ٢٣ مليون بيزو بالنسبة إلى المناطق الحضرية كافة (الجدول ٧). وينبغي التنويه إلى أن المدخرات لم تبلغ سوى ١% من مجموع دخل الأسر المعيشية المتاح للتصرف به. ويعكس هذا الرقم بعض عناصر إيرادات الأسر المعيشية كالتحويلات ودخل الملكية وهي عناصر يخس استقصاء الدخل والإنفاق تقديرها.

٥٤ - توزع الدخل الأوّلي بين ١٥ مدينة وبقية المناطق الحضرية هو ٧٧ في المائة و٢٣ في المائة على التوالي، حيث يعيش ٧٢ في المائة من السكان في المدن الخمس عشرة بينما يعيش ٢٨ في المائة من السكان في بقية المناطق الحضرية (الجدول ٨).

- ٥٥ - ويبيّن الجدولان ٩ و ١٠ المزيد من النتائج الخاصة بعام ١٩٨٤ فيما يتعلق بتوزيع دخل الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية.
- ٥٦ - يسهّل لنا استقصاء الدخل والإنفاق القيام بدراسات أوسع نطاقاً لقطاع الأسر المعيشية لا سيما لتحديد التغيرات في تركيب الدخل والإنفاق في فترة ١٠ سنوات، مع اعتبار عام ١٩٨٤ و عام ١٩٩٤ (الستتان اللتان شهدتا استقصاء) كنقطتين مرجعيتين. وتوجز الجداول من ١٠ حتى ١٥ بيان دخل وإنفاق الأسر المعيشية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ حسب الفئات المهنية للأسر المعيشية.
- ٥٧ - كان توزع الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية الكبيرة في عام ١٩٨٤ كما يلي: ٤٩,١٨ في المائة عاملون بأجر، ٣٨,٢٠ في المائة عاملون مستقلون، و ١٢,٦٢ في المائة "آخرون" (غير الناشطين وأيضاً العاطلين عن العمل)، أما في عام ١٩٩٤ فكانت هذه النسب ٤٦,٨٩ و ٣٩,٦٢ و ١٣,٤٩ على التوالي (انظر الجدولين ١٠ و ١١).
- ٥٨ - هيكل الدخل حسب النوع هو ما يلي: الدخل من العمل بأجر ٣٧ في المائة في عام ١٩٨٤، مقابل ٤١ في المائة في عام ١٩٩٤؛ و تراجع الدخل العيني من ٣ في المائة إلى ١ في المائة؛ وازداد الدخل من العمل المستقل من ٢٨ في المائة إلى ٣٠ في المائة؛ بينما تراجع دخل رأس المال من ٨ في المائة إلى ٥ في المائة وازدادت التحويلات من ٨ في المائة إلى ٩ في المائة بين عام ١٩٨٤ و عام ١٩٩٤ على التوالي. وفي هذه السنوات العشر ازداد الدخل النقدي من العمل بأجر بنسبة ٩ في المائة (وازداد وزنه النسبي من ٣٧ في المائة إلى ٤١ في المائة)، و تراجع الدخل العيني بنسبة ٣/٢ بينما تراجع دخل رأس المال بنسبة ٣٠ في المائة.
- ٥٩ - كان هيكل الإنفاق على الاستهلاك النهائي حسب الفئات المهنية في عام ١٩٨٤ ما يلي: ٤٨ في المائة استهلاك العاملين بأجر؛ ٤١ في المائة استهلاك العاملين المستقلين؛ و ١١ في المائة استهلاك "الآخرين". ويمكن رؤية تغير ضئيل عند مقارنة تلك النتائج مع بيانات عام ١٩٩٤ التي تبين ٤٦ في المائة و ٤٠ في المائة و ١٤ في المائة على التوالي بالنسبة إلى الفئات نفسها (انظر الجدولين ١٢ و ١٣).
- ٦٠ - يشير هيكل الإنفاق على الاستهلاك إلى أن بنود الاستهلاك الرئيسية في عام ١٩٨٤ كانت المواد الغذائية وإجمالي الربع والمواصلات/الاتصالات حيث كانت النسب ٢٦ في المائة و ٢٤ في المائة و ١١ في المائة على التوالي، أما في عام ١٩٩٤ فكانت هذه النسب كما يلي: ٢٤ في المائة و ٢٣ في المائة و ١٢ في المائة. و تراجع الإنفاق على المواد الغذائية من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٤ بينما ازداد الإنفاق على المواصلات والاتصالات والفنادق والمقاهي والمطاعم (انظر أيضاً الجدولين ١٢ و ١٣ وللاطلاع على المزيد من تفاصيل الاستهلاك انظر الجدولين ١٤ و ١٥).



الجدول ١: تحويل متغيرات الاستهلاك في استقصاء الدخل والإنفاق إلى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، والتصنيف المركزي للمنتجات (كما في الحسابات القومية التي تجمعها هيئة الإحصاء الوطنية) والتصنيف الدولي حسب الأنشطة ٣

الرمز	بند الاستقصاء الصناعي (١٩٩٤ - ١٩٩٥)	نظام الحسابات القومية ١٩٩٣	حسابات قومية بسنوات أساس جديدة	التصنيف الدولي حسب الأنشطة
١٠٠٠	أسواق دون تحديد منتجات	١,١,٩	١٩,٠٨	١٥٤٩
١٠١٠	أطعمة مسبقة الطبخ (معجنات وفضائل)	١,١,١	١٩,٠٩	١٥٤٩
١٠١١	الملح	١,١,٩	٠٩,٠٢,٠١	١٤٢٢
١٠١٢	التوابل (الكُمون والفلفل وملونات الأطعمة والقرفة والقرنفل وجوزة الطيب)	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠١٣	صلصة ورب الطماطم	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠١٤	مايونيز	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠١٥	الخردل	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠١٦	صلصة الفلفل الحار والفلفل الحار	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠١٧	الحل	١,١,٩	١٩,٠٦	١٥٤٩
١٠١٨	الخميرة والخلاصات وعجينة الشوكولاته للكاتويات	١,١,٩	١٩,٠٨	١٥٤٩
١٠١٩	المربيات والمربلادات	١,١,٨	١٩,٠١,٠٤	١٥١٣
١٠٢٠	الجوافة والسكر	١,١,٨	١٩,٠١,٠٤	١٥١٣
١٠٢١	الأركوب	١,١,٤	١٩,٠٩	١٥٤٩
١٠٢٢	الحلويات والسكر والكرميلا والشوكولاته واليونون	١,١,٨	١٨,٠٤ - ١٨,٠٣	١٥٤٣
١٠٢٣	الأطعمة المقلية: شبس البطاطا والموز وسواهما	١,١,٧	١٩,٠٩	١٥٤٩
١٠٢٤	العسل	١,١,٨	١٦,٠٤	١٥٤٢
١٠٢٥	الغلام والبودنغ	١,١,٨	١٩,٠٤	١٥٤٩
١٠٢٦	مسحوق مشروبات منعشة (تافغ وكول إيد وغيرها)	١,١,٨	١٩,٠٨	١٥٤٩
١٠٢٧	مسحوق بوظة	١,١,٨	١٤,٠٦	١٥٢٠
١٠٢٨	بوظة جاهزة للأكل (قضبان ومخاريط البوظة)	١,١,٨	١٤,٠٦	١٥٢٠
١٠٢٩	الجليد قطعاً ومكعبات	١,١,٨	٢٠,٠٥,٠٣	١٥٥٤
١٠٣٠	المخفوقات والمخللات (الكبُر والزيتون والخيار والمخللات عموماً)	١,١,٦	١٩,٠١,٠١	١٥١٣
١٠٣١	الشوربات: الخضار والحبوب واللحم والدجاج والسمك والمرق مركزاً أو معلباً	١,١,٢	١٩,٠٥	١٥٤٩
١٠٣٢	صلصات أخرى محضرة للمعكرونة واللحوم والبيتزا وسواها	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠٣٣	توابل أخرى محضرة شاملة وأعشاب عطرية للمطبخ	١,١,٩	١٩,٠٧	١٥٤٩
١٠٣٤	فواكه مجففة ومبلورة (الخوخ والعنب والكمثرى والبرقوق)	١,١,٦	١٩,٠١,٠٣	١٥١٣
١٠٣٥	الفواكه المخفوقة معلبة (المشمش والأناناس والتين وسواها)	١,١,٦	١٩,٠١,٠٣	١٥١٣
١٠٣٦	عصير الفواكه الطازج أو المجهز (كرتونة أو علبه أو مرطبان) لب الفواكه وسواها	١,١,٦	١٩,٠١,٠٢	١٥١٣
١٠٣٧	أطعمة الأطفال (مهروسة أو بوريه أو كريم)	١,١,٦	١٩,٠٩	١٥٤٩
١٠٣٨	خضار معلبة: البقول والبازلأ والسلطات والحليون والفاصولياء	١,١,٧	١٩,٠١,٠١	١٥١٣
١٠٣٩	القول السوداني (المطبوخ وغير المطبوخ)	١,١,٦	١٩,٠١,٠٣	١٥١٣
١٠٤١	اليانيليا	١,١,٨	١٦,٠٣	١٥٤٢
١٠٤٢	السكر المنقى	١,١,٨	١٦,٠٢	١٥٤٢
١٠٤٣	سكر خام أو طبيعي	١,١,٨	١٦,٠١	١٥٤٢
١٠٥١	بُن مطحون (كيس)	١,٢,١	١٧,٠٢	١٥٤٩
١٠٥٢	قهوة محضرة (مرطبان)	١,٢,١	١٧,٠٢	١٥٤٩
١٠٥٣	بُن غير مطحون	١,٢,١	١٧,٠١	١٥٤٩
١٠٦١	شوكولاته ألواح	١,١,٨	١٨,٠١	١٥٤٣
١٠٦٢	كاكاو وشوكولا (شوكولاته مسحوق أو كرات)	١,٢,١	١٨,٠١	١٥٤٣
١٠٦٣	شاي وأعشاب جافة	١,٢,١	١٩,٠٢	١٥٤٩
١٠٦٤	منتجات شوكولاته أخرى: ميلو ومشروبات الشوكولاته وسواها	١,٢,١	١٨,٠١	١٥٤٣
١٠٧١	سلال مع منتجات غذائية متنوعة	١,٢,٣	٢٠,٠٢	١٥٥١
١١١١	الأرز	١,١,١	١٥,٠٢	١٥٣١
١١١٢	شورية الأرز	١,١,١	١٥,٠٢	١٥٣١
١١١٣	الشوفان معلباً أو بعلب أو سائباً	١,١,١	١٥,٠١	١٥٣١
١١١٤	الشعير	١,١,١	١٥,٠٣	١٥٣١
١١١٥	شورية الشعير	١,١,١	١٥,٠٣	١٥٣١
١١١٦	شورية الذرة	١,١,١	١٥,٠٣	١٥٣١
	تستمر حتى الرمز ٩٣١٢ "مال مدخر في الشهر السابق"			

الجدول ٢: تحويل متغيرات الدخل في استقصاء الدخل والإنفاق إلى أشكال الحسابات القومية

متغيرات استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥	الحسابات القومية	
	تعويضات المستخدمين	D.1
	أجور ورواتب شاملة مدفوعات حماية الخدمة منها	D.11
	نقدًا	
أجور ورواتب (غير شاملة العلاوات والعمولات الفنية) والوقت الإضافي والإعانات النقدية، والإنفاق التمثيلي، والإكراميات والعلاوات		
طعام ومأوى وملابس وتعليم ونقل وتموين ذاتي واستهلاك السلع ذاتياً وإيرادات أخرى عيني	عينياً	
المبلغ الكلي	مدفوعات حماية خدمة	
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية ومنها:	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية منها:	D.12
مستبعدة من استقصاء الدخل والإنفاق نتيجة تعذر الحصول على بيانات من الأسر المعيشية	المساهمات الفعلية لأرباب العمل	D.121
مستبعدة من استقصاء الدخل والإنفاق نتيجة تعذر الحصول على بيانات من الأسر المعيشية	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	D.122
تقييم ذاتي لقيمة المسكن الريفية والإيجارات المحتسبة المأخوذة كتحويلات	فائض تشغيل	B.2
دخل من معاشات تقاعدية وصافي أجور العقارات والآلات، ٤٠ % أرباح استثمارات، القيمة الفعلية لأجور السكن، إيرادات العمل، الخدمات المقدمة، خدمات أخرى مقدمة	دخل مختلط	B.3
	دخل ملكية	D.4
	فائدة	D.41
فائدة حماية خدمة، ٥٠ % من بند "الفائدة وأرباح الأسهم" و ٤٠ % من "إيرادات رأسمالية دورية أخرى"	مقبوضة	
الفائدة على القروض الاستهلاكية	مدفوعة	
	دخل الشركات الموزع	D.42
٥٠ % من "الفائدة وأرباح الأسهم" و ١٠ % من "أرباح الاستثمارات" و ٤٠ % من "إيرادات رأس المال الدورية الأخرى"	أرباح الأسهم	D.421
٥٠ % من "أرباح الاستثمارات"	سحوبات من دخل أشباه الشركات	D.422
لم يحصل عليها من استقصاء الدخل والإنفاق	أرباح معاد استثمارها على استثمارات أجنبية مباشرة	D.43
لم يحصل عليها من استقصاء الدخل والإنفاق	دخل ملكية معزو لحاملي بوليصات التأمين	D.44
٢٠ % من "إيرادات رأس المال الدورية الأخرى"	ريع وجعالات الأراضي	D.45
معاشات تقاعد العجز ومعاشات التقاعد ومعاشات الشيخوخة الخ.	منافع اجتماعية غير التحويلات الاجتماعية العينية	D.62
مبالغ نقدية مقبوضة لتربية الأطفال دون سن ١٢ سنة	منافع الضمان الاجتماعي النقدية	D.621
لا تتوفر بيانات من الاستقصاء	منافع اجتماعية ممولة تمويلًا خاصاً	D.622
لا تتوفر بيانات من الاستقصاء	منافع المستخدمين الاجتماعية غير الممولة	D.623
لا تتوفر بيانات من الاستقصاء	منافع المساعدات الاجتماعية النقدية	D.624

الجدول ٣: مجموع السكان، حضر وريف ١٩٨٤

عدد الأشخاص	مجموع الأشخاص	% المشاركة
المجموع الوطني	٢٨,٩٤٨,٧٢١	١٠٠,٠
مجموع الحضر ومنهم (١)	١٦,١٩٤,٦٥٠	٥٥,٩٤
عدد سكان ١٥ مدينة	١١,٥٨٨,٤٣٦	٤٠,٠٣
بقية المناطق الحضرية	٤,٦٠٦,٢١٤	١٥,٩١

(١) تقديرات مستندة إلى تعريف استقصاء الأسر المعيشية الوطني للريف.

الجدول ٤: التصنيف حسب الفئات المهنية ١٩٨٤

١٥ مدينة	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية
عدد الأسر المعيشية	١,١٤٧,٣٠٦	٨٩١,١١٤	٢٩٤,٢٩٥	٢,٣٣٢,٧١٥
النسبة المئوية	٤٩,٢	٣٨,٢	١٢,٦	١٠٠,٠
عدد الأشخاص	٥,٧٥٥,٧٦٣	٤,٥٤٨,٣٩٢	١,٢٨٤,٢٨١	١١,٥٨٨,٤٣٦
النسبة المئوية	٤٩,٧	٣٩,٢	١١,١	١٠٠,٠

الجدول ٥: حساب تخصيص الدخل الأولي - مجموع المناطق الحضرية

مليون بيزو جار عام ١٩٨٤ - سنوي

النسبة المئوية للمشاركين	مجموع الأسر المعيشية	أسر معيشية أخرى	عاملون مستقلون	عاملون بأجر	الموارد	
١٦,٦٣	٤٢٧,٢١٠	٧٤,٩٦٠	١٧٧,١٠٠	١٧٥,١٥٠	إجمالي فائض التشغيل	B.2
٣٧,١٧	٩٥٥,١٦٩	٦٤,٥٩٠	٧٠٧,٢٣٨	١٨٣,٣٤٢	دخل مختلط	B.3
٤٤,٣٨	١,١٤٠,٣٤٣	٦٦,٤٣٠	١٦٠,٠٦٦	٩١٣,٨٤٧	تعويضات المستخدمين	D1
٤١,١٢	١,٠٥٦,٧٣١	٦٠,٨٩٠	١٤٩,٣٣٧	٨٤٦,٥٠٤	الأحور والرواتب شاملة مدفوعات نهاية الخدمة ومنها:	D.11
٣٥,٤٣	٩١٠,٤٢٩	٥٠,٠٤٩	١١٤,١٤٨	٧٤٦,٢٣٢	نقدًا	
٢,٧٤	٧٠,٤٣٢	٦,٦٧٠	٢٥,٦٧٧	٣٨,٠٨٥	عينياً	
٢,٩٥	٧٥,٨٦٩	٤,١٧١	٩,٥١٢	٦٢,١٨٦	مدفوعات نهاية الخدمة	
٣,٢٥	٨٣,٦١٢	٥,٥٤٠	١٠,٧٢٩	٦٧,٣٤٤	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	D.12
١,٧٨	٤٥,٧٨٢	٢,٥٩٨	٥,٩٣٤	٣٧,٢٤٩	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	D.121
١,٤٧	٣٧,٨٣١	٢,٩٤٢	٤,٧٩٤	٣٠,٠٩٤	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	D.122
٢,٦٤	٦٧,٩٥٨	١٦,٨٩٧	٢٦,٩٩٣	٢٤,٠٦٨	دخل الملكية	D.4
١,٢٠	٣٠,٨٤٥	٧,٨٣٣	٨,٣٣٦	١٤,٦٧٥	الفائدة	D.41
١,٤٢	٣٦,٥٨٠	٨,٩١٧	١٨,٤٥٣	٩,٢١١	دخل الشركات الموزع	D.42
٠,٧٧	١٩,٨٨٧	٦,٣٤٥	٧,٥٧٠	٥,٩٧١	أرباح الأسهم	D.421
٠,٦٥	١٦,٦٩٣	٢,٥٧٢	١٠,٨٨٣	٣,٢٣٩	مسحوبات من دخل أشباه الشركات	D.422
٠,٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	أرباح معاد استثمارها من استثمارات أجنبية مباشرة	D.43
٠,٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	دخل الملكية المنسوبة لحاملي بوليصات التأمين	D.44
٠,٠٢	٥٣٣	١٤٧	٢٠٤	١٨٢	ربيع	D.45
					استخدامات	
٠,٨٢	٢١,٠٠١	٧٨٤	٧,٩٤٦	١٢,٢٧١	دخل الملكية	D.4
٠,٨٢	٢١,٠٠١	٧٨٤	٧,٩٤٦	١٢,٢٧١	الفائدة	D.41
غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	ربيع	D.45
١٠٠,٠٠	٢,٥٦٥,٦٧٩	٢٢٢,٠٩٣	١,٠٦٣,٤٥٠	١,٢٨٤,١٣٦	رصيد الحساب الأولي	B.5
	١٠٠,٠٠	٨,٦٤	٤١,٣٨	٤٩,٩٧	% السطر	

الجدول ٦: حساب التوزيع الثانوي للدخل - مجموع المناطق الحضرية

مليون بيزو جار عام ١٩٨٤ - سنوي

بند	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية
<b>B.5</b>	١,٢٨٤,١٣٦	١,٠٦٣,٤٥٠	٢٢٢,٠٩٣	٢,٥٦٩,٦٧٩
<b>D.61</b>	صفر	صفر	صفر	صفر
D.611	صفر	صفر	صفر	صفر
D.6111	صفر	صفر	صفر	صفر
D.6112	صفر	صفر	صفر	صفر
D.62	٢٢,٤٥٨	٢٤,٥٢٤	٥٥,٤٢٥	١٠٢,٤٠٨
D.621	٢٢,٤٥٨	٢٤,٥٢٤	٥٥,٤٢٥	١٠٢,٤٠٨
D.622	-	-	-	-
D.623	-	-	-	-
D.624	-	-	-	-
D.7	٩٩,٨٩١	٩٢,٢٣٨	٦٠,٠٠٦	٢٥٣,١٢٠
D.71	٥٨,٨٣٢	٤١,٨٦٤	١١,٤٤٢	١١٢,١٣٧
D.75	٤٠,٧٦٦	٥٠,١٨٧	٤٨,٥٠٩	١٤٠,٤١٤
	٣٧,١٣٦	٤٦,٩٦٦	٤٣,١٣٨	١٢٧,٢٠٨
	٢,٤٠٠	٢,٠٦١	٥,٢٠٥	١٠,٦٥٠
	١,٢٣١	١,١٦٠	١٦٦	٢,٥٥٧
<b>الاستخدامات</b>				
D.5	٢٩,٢٣٥	٤,٩٦٥	١,٩٤٠	٣٦,١٣٩
D.51	١٤,٤٠٠	١,٠٠٧	٥٤٥	١٥,٩٥٣
D.59	١٤,٨٣٤	٣,٩٥٨	١,٣٩٥	٢٠,١٨٧
<b>D.61</b>	٧٧,٢٣٦	١٢,٣٠٥	٥,٣٨٧	٩٤,٩٢٨
D.611	٣٧,٢٤٩	٥,٩٣٤	٢,٥٩٨	٤٥,٧٨٢
D.6111	-	-	-	-
D.61111	-	-	-	-
D.61112	-	-	-	-
D.6112	٩,٨٩٣	١,٥٧٦	٦٩٠	١٢,١٥٩
D.61121	-	-	-	-
D.61122	-	-	-	-
D.6113	-	-	-	-
D.612	٣٠,٠٩٤	٤,٧٩٤	٢,٠٩٩	٣٦,٩٨٨
D.62	صفر	صفر	صفر	صفر
D.622	صفر	صفر	صفر	صفر
D.7	٢٦,٤٠٤	٣٨,٣٠٧	٨,١٤٢	٧٢,٨٥٥
D.71	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف
D.75	٢٦,٤٠٤	٣٨,٣٠٧	٨,١٤٢	٧٢,٨٥٥
B.7	١,٢٧٣,٦١١	١,١٢٤,٦٣٦	٣٢٢,٠٥٥	٢,٧٢١,٢٨٥
% السطر	٤٦,٨٠	٤١,٣٣	١١,٨٣	١٠٠,٠٠

الجدول ٧: حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به - مجموع المناطق الحضرية  
مليون بيزو جار ١٩٨٤ - سنوي

البند	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية	% هيكل
الموارد					
B.6	١,٢٧٣,٦١١	١,١٢٤,٦٣٦	٣٢٢,٠٥٥	٢,٧٢١,٢٨٥	١٠٠,٠٠
D.8					
تعديلات لأجل التغيير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق المعاشات التقاعدية	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
الاستخدامات					
P.3	١,٢٧٧,٦٦٢	١,١٠٦,٧٤٠	٣١٣,٢٩٥	٢,٦٩٧,٦٩٧	٩٩,١٣
P.31	١,٢٧٧,٦٦٢	١,١٠٦,٧٤٠	٣١٣,٢٩٥	٢,٦٩٧,٦٩٧	٩٩,١٣
إنفاق على الاستهلاك النهائي					
إنفاق على الاستهلاك الفردي					
B.8	٤,٠٥١ -	١٧,٨٩٦	٨,٧٦٠	٢٣,٥٨٨	٠,٨٧
الادخار					

الجدول ٨ : توزيع دخل الأسر المعيشية على ١٥ مدينة وبقية المناطق الحضرية  
مليون بيزو جار ١٩٨٤ - سنوي

بقية المناطق الحضرية	١٥ مدينة	مجموع المناطق الحضرية	عناصر الدخل
٢٠٨,٩٠١	٧٠١,٥٢٨	٩١٠,٤٢٩	دخل نقدي للعمل بأجر
٢٢,٩	٧٧,١	١٠٠,٠	% للسطر
١٧٩,٤٦٤	٥٨٢,٦١٩	٧٦٢,٠٨٢	أجور ورواتب
٢,٤٧٢	١٤,٨٤٩	١٧,٣٢١	وقت إضافي
٦,٩٨١	٢٣,٥٤٧	٣٠,٥٢٧	أمانات نقدية
٢,٤٩٥	٩,٥٠١	١١,٩٩٧	نفقات تمثيل وإكراميات وسواها
١٤,٨١٥	٦٤,٣٢٤	٧٩,١٣٩	علاوات (خدمة، عيد ميلاد، عطلة الخ.)
٦٦٨	٤,٢٩٢	٤,٩٦٠	تحسينات
٢,٠٠٦	٢,٣٩٧	٤,٤٠٣	بنود أخرى ذات صلة بالعمل بأجر
١٧,٥٣٥	٥٢,٨٩٧	٧٠,٤٣٢	الدخل العيني
٢٤,٩	٧٥,١	١٠٠,٠	% للسطر
٩,٩٣٩	٣٢,٦٢١	٤٢,٥٦٠	غذاء
٤,٤٢٨	١٥,٠٥٦	١٩,٤٨٤	مسكن
٢٤٧	٤٧٥	٧٢٢	ملابس
١١١	٤٥٢	٥٦٣	تعليم
١٤٤	٣,٤٥٧	٣,٦٠١	مواصلات
٢,٦٦٦	٨٣٦	٣,٥٠٢	دخل عيني آخر
٢٢٧,٣٥٨	٧٢٧,٨١١	٩٥٥,١٦٩	دخل مختلط
٢٤	٧٦	١٠٠	% للسطر
١,٦٤٩	٣,٢١٥	٤,٨٦٤	دخل المتقاعدين
٢٢,٦٥٥	٩٣,٧٢٥	١١٦,٣٨٠	أجرة عقارات وآلات (دون مصروفات الصيانة)
٣,٩٧١	٩,٤٠٥	١٣,٣٧٦	٤٠ % أرباح من الاستثمارات
٢٥,١٧٣	٩٢,٩٥٤	١١٨,١٢٧	تكلفة أجرة السكن - الأجرة الحقيقية
١١١,٠٤٨	٣٥٢,٩٢٤	٤٦٣,٩٧١	العمل المتنقل في أنشطة إنتاج تجارية
٦١,٥٩١	١٧١,٦٠٩	٢٣٣,٢٠٠	خدمات مقدمة
١,٢٧٢	٣,٩٨٠	٥,٢٥٢	بنود أخرى متصلة بالعمل المستقل
٩١,٢٥١	٣٣٥,٩٦٠	٤٢٧,٢١٠	إجمالي فائض التشغيل
٢١	٧٩	١٠٠	% للسطر
٦,٤٥٢	١٧,٨٣١	٢٤,٢٨٣	تقييم ذاتي لاستعمال المسكن والقيمة تعتبر تحويلاً
٧٦,٣٩٧	٣٠١,٧٠٣	٣٧٨,١٠٠	تقييم ذاتي لقيمة استعمال المسكن
٨,٤٠١	١٦,٤٢٦	٢٤,٨٢٧	تمويل ذاتي واستهلاك ذاتي

الجدول ٩: توزيع دخل الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية - مجموع المناطق الحضرية

مليون بيزو جار ١٩٨٤ - سنوي

عناصر الدخل	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية	% هيكل
دخل نقدي للعمل بأجر	٧٤٦,٢٣٢	١١٤,١٤٨	٥٠,٠٤٩	٩١٠,٤٢٩	-
% للسطر	٨٢,٠	١٢,٥	٥,٥	١٠٠,٠	-
أجور ورواتب	٦١٨,٨٤٨	٩٩,٧٦٧	٤٣,٤٦٧	٧٦٢,٠٨٢	٨٣,٧
وقت إضافي	١٥,٣٠٠	١,٢٦٠	٧٦١	١٧,٣٢١	١,٩
إعانات نقدية	٢٥,٢١٧	٣,٧٢٨	١,٥٨٢	٣٠,٥٢٧	٣,٤
نفقات تمثيل وإكراميات وسواها	١٠,٥٧٣	١,٢٢٠	٢٠٤	١١,٩٩٧	١,٣
علاوات (خدمة، عيد ميلاد، عطلة الخ.)	٦٧,٦٢١	٧,٦٩٦	٣,٨٢٢	٧٩,١٣٩	٨,٧
تحسينات	٤,٣٧٥	٣٨٩	١٩٦	٤,٩٦٠	٠,٥
بنود أخرى ذات صلة بالعمل بأجر	٤,٢٩٨	٨٨	١٧	٤,٤٠٣	٠,٥
الدخل العيني	٣٨,٠٨٥	٢٥,٦٧٧	٦,٦٧٠	٧٠,٤٣٢	-
% للسطر	٥٤,١	٣٥,٥	١٠,٤	١٠٠,٠	-
غذاء	٢٢,٢٠٤	١٦,٢٩٣	٤,٠٦٣	٤٢,٥٦٠	٦٠,٤
مسكن	٨,٧١٣	٨,٤٢٤	٢,٣٤٧	١٩,٤٨٤	٢٧,٧
ملابس	٢٥٦	٣٥٣	١١٣	٧٢٢	١,٠
تعليم	٣٧٣	١٣٢	٥٧	٥٦٣	٠,٨
مواصلات	٣,٣١٣	٢٢٧	٦٠	٣,٦٠١	٥,١
دخل عيني آخر	٣,٢٢٥	٢٤٧	٣٠	٣,٥٠٢	٥,٠
دخل مختلط	١٨٣,٣٤٢	٧٠٧,٢٣٨	٦٤,٥٩٠	٩٥٥,١٦٩	١٠٠,٠
% للسطر	١٩,٢	٧٤,٠	٦,٨	١٠٠	-
دخل المتقاعدين	١,٥٧١	٣,١٢٩	١٦٤	٤,٨٦٤	٠,٥
أجرة عقارات وآلات (دون مصروفات الصيانة)	٣١,٤١٣	٤٥,٩٧٢	٣٨,٩٩٥	١١٦,٣٨٠	١٢,٢
٤٠% أرباح من الاستثمارات	٢,٥٩٥	٨,٧١٨	٢,٠٦٢	١٣,٣٧٦	١,٤
تكلفة أجرة السكن - الأجرة الحقيقية	٥٧,٢٦١	٥٢,٣٤٧	٨,٥١٩	١١٨,١٢٧	١٢,٤
العمل المتنقل في أنشطة إنتاج تجارية	٤٥,٨٤٢	٤٠٩,٩٨٦	٨,١٤٣	٤٦٣,٩٧١	٤٨,٦
خدمات مقدمة	٤٣,١٢١	١٨٣,٣٩٧	٦,٦٨١	٢٣٣,٢٠٠	٢٤,٤
بنود أخرى متصلة بالعمل المستقل	١,٥٣٩	٣,٦٨٨	٢٥	٥,٢٥٢	٠,٥
إجمالي فائض التشغيل	١٧٥,١٥٠	١٧٧,١٠٠	٧٤,٩٦٠	٤٢٧,٢١٠	١٠٠,٠
% للسطر	٤١,٠	٤١,٥	١٧,٦	١٠٠,٠	-
تقييم ذاتي لاستعمال المسكن والقيمة تعتبر تحويلاً	١١,١٦٨	٨,٥٩٩	٤,٥١٦	٢٤,٢٨٣	٥,٧
تقييم ذاتي لقيمة استعمال المسكن	١٥٩,٩٦٥	١٤٨,٥١٦	٦٩,٦١٩	٣٧٨,١٠٠	٨٨,٥
تمويل ذاتي واستهلاك ذاتي	٤,٠١٧	١٩,٩٨٥	٨٢٦	٢٤,٨٢٧	٥,٨



الجدول ١٠: هيكل دخل الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية الكبيرة في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

عناصر الدخل	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية	النسبة المئوية من هيكل الدخل		
					عاملون بأجر	عاملون مستقلون	غير ناشطين وعاطلون عن العمل
مجموع الأسر المعيشية							
النسبة المئوية لتوزيع عدد الأسر المعيشية	٤٩,١٨	٣٨,٢٠	١٢,٦٢	١٠٠,٠٠			
دخل نقدي من عمل بأجر - % للسطر	٨١,٧٣	١٢,٧٦	٥,٥٢	١٠٠,٠٠	٦٤,٥٤	١١,٦٣	١٦,٨٩
دخل عيني - % للسطر	٥٤,٠٦	٣٦,٧٩	٩,١٦	١٠٠,٠٠	٣,١٨	٢,٥٠	٢,٠٩
دخل من عمل مستقل - % للسطر	١٣,٩٦	٨٣,٨٠	٢,٢٤	١٠٠,٠٠	٨,٢٥	٥٧,١٣	٥,١٤
دخل رأس المال - % للسطر	٢٧,٣٧	٤٣,٨٣	٢٨,٨٠	١٠٠,٠٠	٤,٥٤	٨,٣٨	١٨,٥٠
تحويلات ومنافع جارية - % للسطر	٢٥,١٣	٢٤,٠٨	٥٠,٧٨	١٠٠,٠٠	٤,١٣	٤,٥٧	٣٢,٣٩
أجرة محتسبة - % للسطر	٤٣,٣٠	٣٨,٥٤	١٨,١٥	١٠٠,٠٠	٥,٣٧	١٥,٧٩	٢٤,٩٩
مجموع الدخل - % للسطر	٤٧,٠٧	٤٠,٧٩	١٢,١٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول ١١: هيكل دخل الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية الكبيرة في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

عناصر الدخل	عاملون بأجر	عاملون مستقلون	أسر معيشية أخرى	مجموع الأسر المعيشية	النسبة المئوية من هيكل الدخل		
					عاملون بأجر	عاملون مستقلون	غير ناشطين وعاطلون عن العمل
مجموع الأسر المعيشية							
النسبة المئوية لتوزيع عدد الأسر المعيشية	٤٦,٨٩	٣٩,٦٢	١٣,٤٩	١٠٠,٠٠			
دخل نقدي من عمل بأجر - % للسطر	٧٩,٨٩	١٣,١٢	٦,٩٩	١٠٠,٠٠	٦٩,٩٣	١٣,٣٤	٢٠,٥٠
دخل عيني - % للسطر	٧٧,٠٦	١٦,٥٧	٦,٣٧	١٠٠,٠٠	١,٢٤	٠,٣١	٠,٣٤
دخل من عمل مستقل - % للسطر	١٢,١٤	٨٣,٤٧	٤,٣٩	١٠٠,٠٠	٧,٨٤	٦٢,٥٧	٩,٥١
دخل رأس المال - % للسطر	٢٧,٥٠	٣٩,٢٠	٣٣,٣٠	١٠٠,٠٠	٣,٢٦	٥,٣٩	١٣,٢٢
تحويلات ومنافع جارية - % للسطر	٢٢,٣٧	٢٢,٦٣	٥٥,٠١	١٠٠,٠٠	٤,٤٠	٥,١٧	٣٦,٣٢
أجرة محتسبة - % للسطر	٤٣,٤٠	٣٧,٠٨	١٩,٥٢	١٠٠,٠٠	١٣,٣٣	١٣,٢٢	٢٠,١٠
مجموع الدخل - % للسطر	٤٦,٣١	٣٩,٨٨	١٣,٨١	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

الجدول ١٢: هيكل استهلاك الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية الكبيرة في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

النسبة المئوية من هيكل الدخل				مجموع الأسر المعيشية	أسر معيشية أخرى	عاملون مستقلون	عاملون بأجر	عناصر الدخل
مجموع الأسر المعيشية	غير ناشطين وعاطلون عن العمل	عاملون مستقلون	عاملون بأجر					
				١٠٠,٠٠	١٢,٦٢	٣٨,٢٠	٤٩,١٨	النسبة المئوية لتوزيع عدد الأسر المعيشية (% للسطر)
٢٥,٥٢	٢٥,٢٥	٢٤,٥٧	٢٦,٣٩	١٠٠,٠٠	١١,٣٠	٣٩,٠١	٤٩,٦٩	أغذية ومشروبات وتبغ - % للسطر
٧,٤٥	٦,٤٠	٧,٢٦	٧,٨٥	١٠٠,٠٠	٩,٨٣	٣٩,٤٩	٥٠,٦٨	ملابس وأحذية - % للسطر
٢٣,٩٢	٣١,٩٦	٢٣,٧٥	٢٢,١٤	١٠٠,٠٠	١٥,٢٦	٤٠,٢٤	٤٤,٥٠	إجمالي إيجار ووقود وكهرباء - % للسطر
٦,٦٧	٥,٨٤	٦,٧٠	٦,٨٤	١٠٠,٠٠	١٠,٠١	٤٠,٧٢	٤٩,٢٧	أثاث ولوازم وتجهيزات منازل ورعاية منازل - % للسطر
٥,١٢	٥,١٤	٤,٥٧	٥,٥٨	١٠٠,٠٠	١١,٤٥	٣٦,١٥	٥٢,٤٠	نفقات الرعاية الطبية - % للسطر
١٠,٦٧	٧,٧٦	١١,٧٩	١٠,٤١	١٠٠,٠٠	٨,٣١	٤٤,٧٩	٤٦,٩٠	مواصلات واتصالات - % للسطر
٧,٦٧	٥,٩٧	٧,٨٧	٧,٩١	١٠٠,٠٠	٨,٨٩	٤١,٥٦	٤٩,٥٥	ترويح وترفيه وأنشطة ثقافية - % للسطر
٣,٤٤	٣,٤٠	٣,٥٥	٣,٣٥	١٠٠,٠٠	١١,٢٩	٤١,٩٠	٤٦,٨١	التعليم - % للسطر
٣,٨٦	٢,٥٦	٤,٠٨	٣,٩٨	١٠٠,٠٠	٧,٥٧	٤٢,٨٥	٤٩,٥٨	فنادق ومقاهي ومطاعم - % للسطر
٥,٦٩	٥,٧٢	٥,٨٥	٥,٥٤	١٠٠,٠٠	١١,٤٩	٤١,٦٧	٤٦,٨٤	سلع وخدمات أخرى - % للسطر
١٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١١,٤٢	٤٠,٥٢	٤٨,٠٦	مجموع الإنفاق النهائي - % للسطر

الجدول ١٣: هيكل استهلاك الأسر المعيشية حسب الفئات المهنية الكبيرة في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

النسبة المئوية من هيكل الدخل				مجموع الأسر المعيشية	أسر معيشية أخرى	عاملون مستقلون	عاملون بأجر	عناصر الدخل
مجموع الأسر المعيشية	غير ناشطين وعاطلون عن العمل	عاملون مستقلون	عاملون بأجر					
				١٠٠,٠٠	١٣,٤٩	٣٩,٦٢	٤٦,٨٩	النسبة المئوية لتوزيع عدد الأسر المعيشية (% للسطر)
٢٤,٣٩	٢٤,٨٧	٢٤,٤٤	٢٤,٢١	١٠٠,٠٠	١٤,٢٢	٤٠,٠٥	٤٥,٧٣	أغذية ومشروبات وتبغ - % للسطر
٧,٤٨	٥,٨٧	٧,٥٦	٧,٩٠	١٠٠,٠٠	١٠,٩٤	٤٠,٤١	٤٨,٦٥	ملابس وأحذية - % للسطر
٢٢,٧٢	٢٧,٤٣	٢٢,٠٣	٢١,٩٠	١٠٠,٠٠	١٦,٨٤	٣٨,٧٤	٤٤,٤٢	إجمالي إيجار ووقود وكهرباء - % للسطر
٦,١٦	٦,٣٠	٦,١٨	٦,١٠	١٠٠,٠٠	١٤,٢٧	٤٠,٠٨	٤٥,٦٥	أثاث ولوازم وتجهيزات منازل ورعاية منازل - % للسطر
٥,٣٩	٤,٣٨	٤,٧٧	٦,٢٤	١٠٠,٠٠	١١,٣٣	٣٥,٣٦	٥٣,٣١	نفقات الرعاية الطبية - % للسطر
١٢,٤١	١٢,٠٨	١٣,٦١	١١,٤٧	١٠٠,٠٠	١٣,٥٧	٤٣,٨٤	٤٢,٥٩	مواصلات واتصالات - % للسطر
٥,٣٢	٤,٨٧	٥,٣٠	٥,٤٨	١٠٠,٠٠	١٢,٧٧	٣٩,٨٣	٤٧,٤١	ترويح وترفيه وأنشطة ثقافية - % للسطر
٣,٨٨	٣,٠١	٣,٧٥	٤,٢٤	١٠٠,٠٠	١٠,٨٥	٣٨,٧٢	٥٠,٤٣	التعليم - % للسطر
٥,٣٩	٤,٥٣	٥,٣٣	٥,٧٠	١٠٠,٠٠	١١,٧٤	٣٩,٥٥	٤٨,٧٢	فنادق ومقاهي ومطاعم - % للسطر
٦,٨٥	٦,٦٦	٧,٠٢	٦,٧٦	١٠٠,٠٠	١٣,٥٦	٤٠,٩٣	٤٥,٥١	سلع وخدمات أخرى - % للسطر
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٣,٩٥	٣٩,٩٧	٤٦,٠٨	مجموع الإنفاق النهائي - % للسطر

الجدول ١٤ : هيكل إنفاق الأسر المعيشية في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

النسبة المئوية للإنفاق				مكونات الإنفاق على الاستهلاك النهائي تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض، بخدين
مجموع الأسر المعيشية	آخرون	عاملون مستقلون	عاملون بأجر	
٢٥,٥٢	٢٥,٢٥	٢٤,٥٧	٢٦,٣٩	١ الأغذية والمشروبات والتبغ
٢٢,٧٧	٢٣,٠٤	٢١,٧٥	٢٣,٥٧	١ - ١ الأغذية
٢,٢١	١,٧٢	٢,٣٠	٢,٢٤	٢ - ١ المشروبات
٠,٥٤	٠,٤٩	٠,٥٢	٠,٥٧	٣ - ١ التبغ
٧,٤٥	٦,٤٠	٧,٢٦	٧,٨٥	٢ الملابس والأحذية
٥,٥٧	٤,٧٨	٥,٤٥	٥,٨٥	١ - ٢ الملابس
١,٨٨	١,٦٢	١,٨١	٢,٠٠	٢ - ٢ الأحذية
٢٣,٩٢	٣١,٩٦	٢٣,٧٥	٢٢,١٤	٣ إجمالي الإيجار وأنواع الوقود والكهرباء
١٩,٤٨	٢٦,٧٥	١٩,٠٩	١٨,٠٨	١ - ٣ إجمالي الإيجار
٠,٨٦	٠,٩٢	٠,٧٨	٠,٩١	٢ - ٣ أعمال صيانة وإصلاح المساكن
١,٤١	١,٨٦	١,٤٧	١,٢٥	٣ - ٣ خدمات أخرى تتصل بالمساكن
٢,١٧	٢,٤٢	٢,٤١	١,٨٩	٤ - ٣ الكهرباء والغاز وغيرهما من الوقود
٦,٦٧	٥,٨٤	٦,٧٠	٦,٨٤	٤ أثاث ومعدات منزلية وعمليات إصلاح روتينية
١,١٠	٠,٦٩	١,٠٥	١,٢٥	١ - ٤ أثاث وتجهيزات، الخ.
٠,٦٩	٠,٥٢	٠,٦٨	٠,٧٤	٢ - ٤ منسوجات بيئية
٠,٨١	٠,٥٨	٠,٧٣	٠,٩٣	٣ - ٤ أجهزة تدفئة وطبخ
٠,٣٠	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٠	٤ - ٤ أدوات زجاجية وأدوات الطعام والسفرة
٠,١٨	٠,١٧	٠,١٧	٠,١٨	٥ - ٤ أدوات المنازل والحدائق
٣,٥٩	٣,٦٥	٣,٧٦	٣,٤٣	٦ - ٤ السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الروتينية
٥,١٢	٥,١٤	٤,٥٧	٥,٥٨	٥ نفقات العناية الطبية
١,٤٠	١,٥٥	١,٤٤	١,٣٣	١ - ٥ منتجات طبية
١,٩١	٢,٢٠	٢,٠٣	١,٧٤	٢ - ٥ خدمات طبية
٠,٦٣	٠,٧١	٠,٧٤	٠,٥٣	٣ - ٥ خدمات مشافي
١,١٨	٠,٦٨	٠,٣٦	١,٩٨	٤ - ٥ التأمين ضد المرض والحوادث
١٠,٦٧	٧,٧٦	١١,٧٩	١٠,٤١	٦ النقل والاتصالات
٢,٩٥	١,٦٠	٣,٢٧	٣,٠١	١ - ٦ شراء المركبات
٤,٤٤	٣,٣٣	٥,٤٣	٣,٨٦	٢ - ٦ معدات النقل الشخصي
٣,٢٨	٢,٨٣	٣,٠٩	٣,٥٥	٣ - ٦ خدمات النقل
٧,٦٧	٥,٩٧	٧,٨٧	٧,٩١	٧ خدمات الترفيه والترويح والثقافة
٢,٤٥	١,٨٢	٢,٣٨	٢,٦٥	١ - ٧ معدات وأدوات مع التصليح
٢,٩١	٢,٢٨	٣,٠٧	٢,٩٣	٢ - ٧ خدمات الترفيه والثقافة
١,٢٠	٠,٩٦	١,١٤	١,٣٠	٣ - ٧ دوريات، ومجلات، وكتب وقرطاسية
١,١٢	٠,٩١	١,٢٨	١,٠٣	٤ - ٧ برامج عطل
٣,٤٤	٣,٤٠	٣,٥٥	٣,٣٥	٨ التعليم
٢,٥٣	٢,٦٤	٢,٦٥	٢,٣٩	١ - ٨ خدمات تعليمية
٠,٥٣	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٥٣	٢ - ٨ مواد تعليمية
٠,٣٨	٠,٢٥	٠,٣٧	٠,٤٢	٣ - ٨ خدمات تعليمية مساعدة
٣,٨٦	٢,٥٦	٤,٠٨	٣,٩٨	٩ فنادق ومقاهي ومطاعم
٣,٤٧	٢,٤٤	٣,٦١	٣,٥٩	١ - ٩ أغذية ومشروبات
٠,٣٩	٠,١٢	٠,٤٧	٠,٣٩	٢ - ٩ خدمات المبيت
٥,٦٩	٥,٧٢	٥,٨٥	٥,٥٤	١٠ سلع وخدمات أخرى
٢,٨٥	٢,٨٢	٢,٧٤	٢,٩٦	١ - ١٠ عناية شخصية
٠,٨٣	٠,٥٢	٠,٨٦	٠,٨٨	٢ - ١٠ ممتلكات شخصية
١,٠٦	١,٢٢	١,١٨	٠,٩٢	٣ - ١٠ اتصالات
٠,١٣	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٢	٥ - ١٠ خدمات مالية
٠,٨٢	١,٠٧	٠,٩٢	٠,٦٧	٦ - ١٠ خدمات أخرى
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	مجموع الإنفاق على الاستهلاك

الجدول ١٥ : هيكل إنفاق الأسر المعيشية في ١٥ مدينة - ١٩٨٤

النسبة المئوية للإنفاق				مكونات الإنفاق على الاستهلاك النهائي تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض، بخدين
مجموع الأسر المعيشية	آخرون	عاملون مستقلون	عاملون بأجر	
٢٤,٣٩	٢٤,٨٧	٢٤,٤٤	٢٤,٢١	١ الأغذية والمشروبات والتبغ
٢١,٥١	٢١,٨٣	٢١,٥٢	٢١,٣٩	١ - ١ الأغذية
٢,٥٤	٢,٦٩	٢,٥٩	٢,٤٥	٢ - ١ المشروبات
٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٧	٣ - ١ التبغ
٧,٤٨	٥,٨٦	٧,٥٦	٧,٩٠	٢ الملابس والأحذية
٥,٧١	٤,٤٩	٥,٧٨	٦,٠٢	١ - ٢ الملابس
١,٧٧	١,٣٨	١,٧٨	١,٨٧	٢ - ٢ الأحذية
٢٢,٧٢	٢٧,٤٣	٢٢,٠٣	١,٩٠	٣ إجمالي الإيجار وأنواع الوقود والكهرباء
٨,٧٩	٢٢,٨١	١٧,٩٩	١٨,٢٦	١ - ٣ إجمالي الإيجار
٠,٨١	٠,٩١	٠,٧٩	٠,٨٠	٢ - ٣ أعمال صيانة وإصلاح المساكن
١,١٩	١,٤٦	١,٢١	١,٠٩	٣ - ٣ خدمات أخرى تتصل بالمساكن
١,٩٤	٢,٢٤	٢,٠٤	١,٧٥	٤ - ٣ الكهرباء والغاز وغيرهما من الوقود
٦,١٦	٦,٣٠	٦,١٨	٦,١٠	٤ أثاث ومعدات منزلية وعمليات إصلاح روتينية
٠,٦٦	٠,٤٣	٠,٦٥	٠,٧٣	١ - ٤ أثاث وتجهيزات، الخ.
٠,٧٠	١,٠٦	٠,٥٩	٠,٦٩	٢ - ٤ منسوجات بيئية
٠,٦٥	٠,٥٠	٠,٦٨	٠,٦٨	٣ - ٤ أجهزة تدفئة وطبخ
٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٣٠	٠,٣٥	٤ - ٤ أدوات زجاجية وأدوات الطعام والسفرة
٠,١١	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١١	٥ - ٤ أدوات المنازل والحدائق
٣,٧١	٣,٩٣	٣,٨٤	٣,٥٤	٦ - ٤ السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الروتينية
٥,٣٩	٤,٣٨	٤,٧٧	٦,٢٤	٥ نفقات العناية الطبية
١,٦٧	١,٧٤	١,٦٨	١,٦٣	١ - ٥ منتجات طبية
١,٥٣	١,٢٩	١,٦١	١,٥٣	٢ - ٥ خدمات طبية
٠,٣٧	٠,٣٠	٠,٤٣	٠,٣٣	٣ - ٥ خدمات مشافي
١,٨٣	١,٠٤	١,٠٥	٢,٧٥	٤ - ٥ التأمين ضد المرض والحوادث
١٢,٤١	١٢,٠٨	١٣,٦١	١١,٤٧	٦ النقل والاتصالات
٣,٦٠	٣,٣٨	٤,٨٤	٢,٥٨	١ - ٦ شراء المركبات
٣,٨٢	٣,٤٣	٤,٣٢	٣,٥١	٢ - ٦ معدات النقل الشخصي
٤,٩٩	٥,٢٨	٤,٤٥	٥,٣٨	٣ - ٦ خدمات النقل
٥,٣٢	٤,٨٧	٥,٣٠	٥,٤٨	٧ خدمات الترفيه والترويح والثقافة
٢,٧١	٢,٩٠	٢,٦٨	٢,٦٧	١ - ٧ معدات وأدوات مع التصليح
١,٥٨	١,٢٧	١,٥٣	١,٧٠	٢ - ٧ خدمات الترفيه والثقافة
٠,٩٤	٠,٦٢	١,٠٠	٠,٩٨	٣ - ٧ دوريات، ومجلات، وكتب وقرطاسية
٠,١٠	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١٢	٤ - ٧ برامج عطل
٣,٨٨	٣,٠١	٣,٧٥	٤,٢٤	٨ التعليم
٣,٠١	٢,٥١	٢,٨٦	٣,٢٩	١ - ٨ خدمات تعليمية
٠,٦١	٠,٣٧	٠,٦٥	٠,٦٥	٢ - ٨ مواد تعليمية
٠,٢٥	٠,١٣	٠,٢٤	٠,٣٠	٣ - ٨ خدمات تعليمية مساعدة
٥,٣٩	٤,٥٣	٥,٣٣	٥,٧٠	٩ فنادق ومقاهي ومطاعم
٥,٢٢	٤,٤٧	٥,١١	٥,٥٥	١ - ٩ أغذية ومشروبات
٠,١٦	٠,٠٧	٠,٢٢	٠,١٥	٢ - ٩ خدمات المبيت
٦,٨٥	٦,٦٦	٧,٠٢	٦,٧٦	١٠ سلع وخدمات أخرى
٣,٦٣	٣,٣٨	٣,٦٩	٣,٦٥	١ - ١٠ عناية شخصية
٠,٧٢	٠,٤٣	٠,٧٥	٠,٧٨	٢ - ١٠ ممتلكات شخصية
١,٤١	١,٧٦	١,٤٥	١,٢٧	٣ - ١٠ اتصالات
٠,١٩	٠,٠٧	٠,٢٥	٠,١٧	٥ - ١٠ خدمات مالية
٠,٩١	١,٠٢	٠,٨٩	٠,٨٩	٦ - ١٠ خدمات أخرى
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	مجموع الإنفاق على الاستهلاك

## المراجع

- Becker, Brend, Schweinfest, Stefan and Van Tongeren, Jan W. (1996): "Micro-macro data links and household satellite accounting." Paper presented to the 24th General Conference of the IARIW, August 1996.
- Classification of Individual Consumption by Purpose (COICOP). Draft by OECD, Paris, January 1996.
- Commission of European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D. C.
- Peres Rokhas, Vera (1995): "Methodological aspects of household accounts by categories – 1984." National Statistics Administration Department (DANE) Statistical Report No. 506, May 1995.
- "Recuperation Project of the Historical Series of the National Survey of Households." National Statistics Administration Department (DANE), November 1994.
- Siabatto, Cristina: "Methodological and conceptual aspects of the 1984 - 1985 Income and Expenditure Survey." National Statistics Administration Department (DANE) Statistical Report No. 432, March 1989.
- Van Tongeren, Jan W. (1997): "Human Resource Accounting (HRA) for International Socio-Economic Analysis." United Nations, Expert Group Meeting on Household Satellite Accounting, October 1997, New York.

## الحواشي

- ١ هذه الوثيقة موجز عن وثيقة قدمت أثناء ندوة الحسابات القومية الأمريكية اللاتينية التي عقدت في بوينس آيرس في الأرجنتين في الفترة ٢٠ - ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.
- ٢ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفصل الرابع "الوحدات والقطاعات المؤسسية"، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة، ١٩٩٣، الصفحة ١٠٥.
- ٣ الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية الذي نفذته هيئة الإحصاء الوطنية يعرف الثاوين كمستأجرين يدفعون مقابل الغرفة والطعام.
- ٤ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، المصدر السابق، الفصل الرابع "الوحدات والقطاعات المؤسسية"، الصفحات ٨٧ - ١١٢.
- ٥ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، المصدر السابق، الفصل الرابع، الصفحة ١٠٨.
- ٦ .DANE, Income and Expenditure Survey, March 1984, February 1985, "Collection Manual", Bogotá, January 1984, p. 35
- ٧ مجموعتان كبيرتان من كافة القوى العاملة: السكان الناشطون اقتصادياً وغير الناشطين. ويقسم السكان الناشطون إلى عاملين وعاطلين عن العمل. فالعاطلون عن العمل هم أولئك الذين يبحثون عن عمل ولو كانوا في الوقت الراهن غير عاملين، أو أنهم ينتظرون جواب طلب عمل تقدموا به. الأشخاص غير الناشطين هم الذين لا يحتاجون للعمل أو لا يمكنهم العمل أو ليسوا مهتمين بالعمل ويشملون ربات البيوت والطلبة والمتقاعدين والذين يتلقون الربوع والمرضى الخ. DANE, National Household Survey, Phase 94, Santafé de Bogotá, November.
- ٨ "Recuperation Project of the Historical Series of the National Survey of Households." November 1994, pp. 20-21
- ٩ هذا هو التعريف المعتمد في تعداد السكان الذي يعتبر كافة السكان في المدينة الرئيسية في البلدية حضرين. الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٥ مدرجة واستندت إليها توقعات السكان.
- ١٠ .System of National Accounts, Revision 3, document Series F, No. 2, United Nations, New York, 1970
- ١١ ضمن الأسرة المعيشية، وكمفهوم اختصر نطاقه، يشمل استقصاء الدخل والإنفاق تعريف وحدة الإنفاق، وهي نفس مجموعة الأشخاص التي تشكل الأسرة المعيشية، مطروحاً منها خدام الأسرة المعيشية والمستأجرين والمتقاعدين. ويتم هذا الاستبعاد فقط بهدف استقصاء أعضاء من وحدة الإنفاق.
- ١٢ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، المصدر السابق، الفصل الرابع، الصفحة ١٠٧، والفصل الخامس "حساب الإنتاج"، الصفحات ١٢١ - ١٥٦.
- ١٣ المنافع الاجتماعية العينية هي خدمات تقدم للأسر المعيشية من قبل هيئات إدارة عامة أو منظمات غير هادفة للربح تُخدم الأسر المعيشية للوفاء ببعض الاحتياجات المحددة، وهي بصورة رئيسية الصرف الصحي أو التعليم.
- ١٤ تمثل مدفوعات نهاية الخدمة ١/١٣ من الأجور والرواتب الشهرية، شاملة العلاوات يحتجزها كل سنة صندوق نهاية الخدمة. ولا يمكن أن يستحقها العامل إلا في حالة التسريح أو الاستقالة.
- ١٥ يطابق عدد سكان المدن الخمس عشرة العدد الكلي في استقصاء الدخل والإنفاق لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥، ويشمل بوغوتا وميديين وكالي ويومبو وبارانكويلا وسوليداد وبيوكارامانيا ومانيسالس إي ريلاماريا وباستو وكارتاهينا وبريرا وإيساغوي ومونتريا وفاليدوبار ونيفا وفيلا فينسينسيو مع عاصمتها وضواحيها.





٥ - مصفوفات المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها



## حسابات الرفاه بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

ستيفن ج. كونينغ أ

رئيس إدارة الحسابات القومية، إحصاءات هولندا،

فوربورغ، هولندا

### أولاً - مقدمة

١ - غالباً ما يؤدي الافتقار إلى إطار بيانات متسق وشامل إلى إعاقة كبيرة في عملية التحليل الاقتصادي التطبيقي لقطاع الأسر المعيشية وصلاته مع بقية الاقتصاد. وفي العديد من البلدان، ليست المشكلة الافتقار إلى البيانات بحد ذاتها. فالإحصاءات الرسمية تشكل ثروة من المعلومات المكتنزة في العديد من المطبوعات المختلفة. وتكمن المعضلة الرئيسية في الافتقار إلى دمج هذه الإحصاءات، حيث إن من غير الممكن دراسة كافة أنواع الوقائع المرتبطة ببعضها البعض في الواقع إلا بمعزل عن بعضها البعض. وهذا ينطبق بصورة خاصة على التفاعلات فيما بين التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي.

٢ - طبعاً، لا ينطبق الافتقار إلى دمج الإحصاءات على البيانات الاقتصادية، حيث إن الحسابات القومية تقوم بوظيفة نظام تنسيق المعلومات بالنسبة إلى هذه البيانات. والواقع أن من بين أهداف هذه الدراسة بيان أن المبادئ الأساسية للحسابات القومية يمكن وينبغي أن توسع لتشمل مجموعة أكبر من الإحصاءات، لا سيما الإحصاءات الاجتماعية والبيئية. ولهذا الغرض، تم وضع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.

٣ - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها هو نظام معلومات إحصائية تفصيلية على شكل مصفوفات، تشتق منه مجموعة رئيسية من المؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع أن من غير الممكن فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مؤشر واحد، من الواضح بنفس الدرجة أن من بين المهام الرئيسية لمؤسسات الإحصاء الوطنية تكثيف العدد الهائل من الأرقام الإحصائية في موجز "تنفيذي" يمكن تدبيره. ويصف مثل هذا الموجز عادة اتجاهات المؤشرات الرئيسية (مثل إجمالي الناتج المحلي، وعدد السكان، والعمالة/البطالة، والتضخم النقدي، ورصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وعدم المساواة في الدخل، والمؤشر البيئي/المؤشرات البيئية، وكمية السعرات الحرارية التي تتناولها فئة الفقراء في اليوم، ومتوسط عدد سنوات المواظبة على الدوام في المدارس). كما يمكن اشتقاق مؤشرات متسقة تغطي الجوانب التوزيعية بالنسبة إلى كافة المتغيرات المتضمنة في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، حيث إن هذا النظام يسجل معاً القيمة الكلية على المستوى الوطني وتوزعها بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية للأسر المعيشية، وفئات الأشخاص العاملين، الخ.

٤ - مهما كانت مجموعة الإجماليات المفضلة، فإنها تشترك جميعاً في سمتين بالغتي الأهمية: أولاً، يتم حساب كل مؤشر من نظام معلومات إحصائية واحد متسق تماماً؛ وثانياً، يستعمل كل مؤشر وحدة القياس الأكثر مناسبة للظاهرة التي يصفها. والواقع أن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يستوفي الهاجس الذي يعبر عنه تقرير من تقارير الأمم المتحدة [١٩٧٧] حيث يقول: "يؤكد الجميع أنه من غير الممكن إجراء قياس مباشر لرفاه مجتمع محلي ما بقيم نقدية أو أية قيم أخرى. وأفضل ما يمكن القيام به هو قياس عدد من العوامل التي يفترض عادة أن تحسّن الرفاه أو تقلله، وذلك دون إغفال حقيقة أن توزيع المجموع الإجمالي على الأفراد قد يكون على قدر من الأهمية مماثل للقيمة الإجمالية من منظور الرفاه".

٥ - يتخطى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المألوفة إلى حد أكبر وذلك بإتاحة روابط نظرية وعددية لظواهر المالية وغير المالية ذات الصلة. كما يقسّم القيم المالية في الحسابات القومية التقليدية إلى (تغيرات) في السعر (تغيرات) في القيمة. وبذا تنشأ الروابط مع البيانات الأخرى عادة بوحدات غير مالية (غير نقدية) كالساعات والسعرات الحرارية والغياجول والتغيرات "الحجمية".

٦ - فكرة نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مبيّنة في الفصل الذي يبحث في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (United Nations et al., 1993: Section XX.C.1).<sup>١</sup> ويمكن اعتبار بقية هذه

الدراسة كشرح لذلك النص.<sup>٢</sup> أولاً، نبين كيفية تمثيل التدفق الدائري للدخل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ثم تمديد هذه المصفوفة لتصبح نظام مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها، تتبعها مناقشة لتطبيقات نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها والقضايا التي تثيرها، وأخيراً يجري التوصل إلى استنتاجات مختلفة.

## ثانياً - التدفق الدائري للدخل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

٧ - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي عرض على شكل مصفوفة لسلسلة من الحسابات المالية يبين كل منها عملية اقتصادية محددة والعلاقة بينها وبين العمليات الاقتصادية الأخرى.<sup>٣</sup> وهذا العرض على شكل مصفوفة هو الذي يسهل استعمال أكثر الوحدات الإحصائية ملائمة وتصنيف الوحدات في كل من الحسابات. وهذه مزية واضحة، فليست كافة العمليات الاقتصادية تنطوي على نفس النوع من العوامل الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، الاستهلاك قضية تخص الأسر المعيشية إلى حد كبير، غير أن الأفراد هم الذين يحققون معظم الدخل. وفي الشركة، تتخذ وحدات العمل العديد من قرارات الإنتاج، أما قرارات التمويل فهي تجرى في المقر الرئيسي. ويتطلب تسجيل التفاعلات بين العمليات الاقتصادية التي تنطوي على أنواع مختلفة من العوامل صيغة المصفوفة. أما البديل عنها وهو مسك الدفاتر ذات القيود المزدوجة (أو ما يسمى الحسابات الثنائية)، فهو جيد في عرض كافة المعاملات إضافة إلى ميزانية عامة من أجل عامل واحد أو مجموعة واحدة من العوامل، ولكنه ليس مناسباً جداً لبيان الروابط فيما بين المعاملات التي تتضمن أنواعاً مختلفة من العوامل. ومن الميزات الإضافية لصيغة المصفوفة أن نظام الحسابات كله يمكن أن يتم عرضه وتحليله في جدول واحد، وذلك على نقيض الإطار المركزي في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الذي يعتبر هجيناً بين مصفوفات (العرض والاستخدامات) والحسابات الثنائية (بالنسبة إلى القطاعات المؤسسية).

٨ - من الخصائص المميزة لكافة مصفوفات المحاسبة الاجتماعية، ما عدا أكثرها إجمالاً، أنها تبيّن التدفق الدائري الكامل للدخل على المستوى الوسيط. ويوضح الشكل ١ هذا بالنسبة إلى اقتصاد مغلق. ويبيّن هذا الشكل الاعتماد المتبادل المألوف بين الإنتاج وتوليد الدخل وتوزيع/إعادة توزيع الدخل والاستهلاك. ويتطلب تمثيل هذا الاقتصاد البسيط التمييز بين أربعة أنواع من "الوحدات" الإحصائية: ١ - المنتجات، ٢ - وحدات العمل (في نظام الحسابات القومية: منشآت الأعمال)، ٣ - وحدات المدخلات الأولية (مثلاً الأشخاص العاملون)، ٤ - الوحدات المؤسسية (إلى حد كبير استناداً إلى الوحدات القانونية كالأسر المعيشية والشركات والوحدات الحكومية). ولا يمكن عرض الوحدات المنفردة كجزء من رقم إحصائي عام للاقتصاد. بل يجب بدلاً من ذلك تجميعها في فئات لكي يمكن بيان وتحليل العلاقات بين هذه الفئات.

٩ - يبيّن الجدول ١ كيفية تمثيل التدفق الدائري للدخل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.<sup>٤</sup> وكالمعتاد، يوضع الدخل في السطور والنفقات في الأعمدة، بحيث تبيّن كل خلية تدفقاً نقدياً من مجموعة الفاعلين تحت عنوان العمود لمجموعة الفاعلين تحت عنوان السطر. ونظراً لأن مجموع الدخل (أو الإنتاج أو الطلب) يعادل دائماً مجموع النفقات (أو المدخلات أو العرض)، فإن مجموع السطر ومجموع العمود متعادلين أيضاً. وبما أن الجدول ١ يعرض مصفوفة محاسبة اجتماعية "حقيقية"، فهو بطريقة ما أكثر توحيداً من مصفوفة الحسابات الاجتماعية "المثالية" المبينة في الجدول ٢٠ - ٥ من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.<sup>٥</sup> ويوضح هذا التباين مرونة مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وأن العاملين فعلاً في تجميع هذه المصفوفة يجب أن يضعوا الإطار الدقيق على أساس الاستخدامات المزمعة والبيانات المتوفرة (انظر أيضاً: كونينغ و دي رويجتر، ١٩٨٨).

١٠ - في قمة التدفق الدائري للدخل في الشكل ١، تم اختيار الإنتاج حسب الصناعات. وهذا الإنتاج مبين في السطر 2، في المصفوفة الفرعية (2,1) من الجدول ١. فعلى سبيل المثال، الإنتاج من المواد والمنتجات الغذائية حسب صناعة الزراعة الغذائية وصناعة تجهيز المواد الغذائية يعادل ١٧,٥٠٢ بليون روبية (الخلية 2A,1A).

١١ - يضم العمود 2 مدخلات حسب الصناعات وفي المصفوفة الفرعية (3,2) نجد الجزء الثاني من التدفق الدائري للدخل: توليد الدخل حسب فئات المدخلات الرئيسية. وبعبارة أخرى، فيما يتعلق بالإنتاج في كل من الصناعات، يتم توليد الدخل من جانب عوامل الإنتاج أي اليد العاملة ورأس المال، بما في ذلك رأس المال غير المنتج (بفتح التاء). فعلى سبيل المثال، يبدو من النظر إلى السطر 3G أن العاملين المهنيين والإداريين كسبوا ٣٣ بليون روبية في زراعة المحاصيل الغذائية وصناعة تجهيز المواد الغذائية (الخلية 3G,2A) و٢,٦٧٩ بليون روبية في الخدمات "الأخرى" شاملة خدمات أنشطة الأعمال التجارية والخدمات غير السوقية (الخلية 3G,2E).

١٢ - تبين المصفوفة الفرعية (3,2) تقسيماً لإجمالي الناتج المحلي، بتكلفة عوامل الإنتاج، حسب فئات المدخلات الرئيسية وحسب الصناعات. وتم بيان مستحقات العاملين في أربع فئات مهنية، وبصورة منفصلة بالنسبة إلى العاملين بأجر وبدون أجر. وفي الحالة الثانية، يتعلق هذا بمستحقات محتسبة. ومن الوجهة العملية، تم التوصل إلى هذه المبالغ المحتسبة على مستوى تفصيلي جداً، وذلك على أساس ساعات العمل التي أمضاها العاملون لحساب أنفسهم، وإلى متوسط أجر الساعة للعامل ذي الخلفية نفسها والعمل نفسه وخصائص العمل في الصناعة نفسها.

١٣ - تقسم تعويضات أصول المدخلات في الإنتاج إلى استهلاك لرأس المال الثابت (السطر 3K) ومتبق، خصص للمالكين من القطاع الخاص ومن القطاع العام ومالكين أجانب. ويتلقى المالكون من القطاع الخاص والمالكون الأجانب دخلاً من رأس مال غير منتج يفوق ما تتلقى فئة المالكين من القطاع الخاص الوطني؛ انظر مجموع السطرين 3I و3J. وهذا ناجم إلى حد كبير عن الأرباح الهائلة من استخراج (النفط)؛ انظر الخلية (3J,2C).

١٤ - يبين العمودان 3A-3K تخصيص الدخل الأولي للقطاعات الفرعية المؤسسية. وهذا هو العنصر الثالث من التدفق الدائري للدخل (توزيع الدخل). فمثلاً، كسب العاملون المهنيون والإداريون ما مجموعه ٣,١٥٢ بليون روبية (انظر مجموع السطر والعمود 3G). ويتضح من المصفوفة الفرعية (4\_6,3) أن ما يزيد على نصف هذا الدخل انتهى ملكاً للأسر معيشية حضرية غير زراعية من مستويات عالية (الخلية 4\_6F,3G). كما تبين الأرقام في المصفوفة الفرعية (4\_6,3) أن كافة العمال الزراعيين لا يحصلون سوى على نصف الدخل الذي يولدونه على شكل أجور ورواتب كسبها أولئك العاملون الزراعيون.

١٥ - تضم السطور 4\_6 ليس الدخل المتحقق فحسب بل أيضاً المبالغ الأخرى الجارية برسم القبض للقطاعات الفرعية المؤسسية، والضرائب على الدخل، والثروة الخ. والتحويلات الجارية. ويتم قبض ودفع هذه الإيرادات في المصفوفة الفرعية (4\_6,4\_6). وهكذا تبين المصفوفة الفرعية إعادة توزيع الدخل. مثلاً، أرباح الأسهم وجزءاً من تدفقات الفائدة من الشركات إلى الأسر المعيشية وإلى شركات أخرى؛ انظر الموجه (4\_6A-4\_6G,4\_6G). والواقع أن هذه المبالغ برسم القبض تتجمع بصورة رئيسية للأسر المعيشية الحضرية من مستويات عليا.

١٦ - يبين الموجه (4\_6H-4\_6A,4\_6G) الضرائب الجارية والثروة الخ. وتحمل شركات (النفط) أكبر حصة من هذه الضرائب. ويشمل هذا الموجه أيضاً جزءاً صغيراً من ريع الأراضي الذي تدفعه الأسر المعيشية للحكومة. أما مزايا المساعدات الاجتماعية فهي ليست كبيرة؛ انظر الموجه (4\_6A-4\_6F,4\_6H).

١٧ - تم توحيد بقية التحويلات النقدية الجارية بين القطاعات (المساهمات الاجتماعية، والمزايا الاجتماعية الأخرى غير العينية، وأقساط ومطالبات التأمين على غير الحياة، وتحويلات أخرى) أو اعتبرت غير ذات أهمية، وذلك إذا لم تتضمن أسرة معيشية كواحد من أطراف معاملة<sup>٦</sup> وبالنسبة إلى قطاع الأسر المعيشية، جرى تسجيلها على أساس المبلغ الصافي مباشرة من القطاع الفرعي الدافع إلى القطاع الفرعي القابض. وبعبارة أخرى، جرى إغفال مؤسسات الوساطة كصناديق الضمان الاجتماعي وصناديق معاشات التقاعد وشركات التأمين، باستثناء رسوم خدماتها التي سجلت كاستهلاك من جانب الأسر المعيشية. ويوجد سببان لهذا الأسلوب المختصر. أولاً، لم تتوفر فعلاً بيانات عن هذه التحويلات؛ وثانياً، كان صندوق الضمان الاجتماعي في ذلك الوقت حديث العهد جداً في إندونيسيا.

١٨ - بالنسبة إلى التأمين على غير الحياة، افترض أن المطالبات معادلة لرسوم الخدمات التي تتحقق لشركات التأمين في كل فئة من الأسر المعيشية. ويعني هذا أن المصفوفة الفرعية (4\_6A-4\_6F,4\_6A-4\_6F) تسجل المبالغ المقبوضة (في الأسطر) والمبالغ المدفوعة (في الأعمدة) من: المزايا والمساهمات الاجتماعية؛ ومزايا وأقساط صناديق معاشات التقاعد ماعدا رسوم الخدمات؛ والتحويلات الجارية المتنوعة. ولكن المتلقين الوحيدين هم الأسر المعيشية غير العاملة (مثلاً: الطلبة والأسر التي يرأسها أشخاص عاطلون عن العمل، والطاعنون في السن الذين يعيشون وحدهم).

١٩ - يسجل في الموجه (4\_6,10) دخل الملكية والمقبوضات من التحويلات من بقية العالم. وبالنسبة إلى الأسر المعيشية، يعني هذا التحويلات من العاملين المهاجرين. وتتلقى الشركات مبالغ فائدة وأرباح أسهم من الخارج. وأخيراً، تتألف مقبوضات التحويلات الرسمية غير التي بدون مقابل، حسبما تسجل في ميزان المدفوعات، جزئياً من تحويلات جارية.

٢٠ - من حيث التدفقات الدائرية من الدخل، تبين الأعمدة 4\_6 الروابط من توزيع الدخل إلى، من جهة، الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المصفوفة الفرعية 1,4\_6) ومن جهة أخرى، الادخار (المصفوفة الفرعية 7,4\_6). وتمثل المصفوفة الفرعية (1,4\_6) آخر خطوة في الإطار المغلق للتدفق الدائري من الدخل، بينما يلي بعدها الرابط النهائي للإنتاج في العمود 1. وبإيجاز، تمثل المصفوفات الفرعية (2,1)،

(3,2)، (4\_6,3) و(1,4\_6) العمليات الأربعة من الدورة الاقتصادية الراهنة. ويجدر التنويه إلى أن هذه العمليات كلها مترابطة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لأنه في كل مرة يعادل السطر في عملية محددة عمود العملية اللاحقة. وبما أن هذا التدفق دائري، فمن الممكن اختيار بداية الدورة ونهايتها حسب الرغبة. وبالطبع، هذا العرض في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية موضوع بما يلائم كافة أنواع التطبيقات التحليلية، بما في ذلك، ودون الحصر، نماذج ما يسمى التوازن العام المغلق والتطبيقي للمدخلات والمخرجات.

٢١ - غير أنه في الوقت نفسه تبين هذه المصفوفة أن التدفق الدائري من الدخل في الإطار المغلق يمثل تبسيطاً للواقع. ولهذا السبب، جرى تضمين تدفق دائري ثانٍ في الشكل ١، الذي تبينه أيضاً مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

٢٢ - بدءاً بالإنتاج (المصفوفة الفرعية 2,1)، يسير هذا التدفق خلال توليد الدخل (المصفوفة الفرعية 3,2) وتوزيع الدخل (المصفوفة الفرعية 4\_6,3). ثم يتابع عبر الادخار حسب القطاعات الفرعية المؤسسية (المصفوفة الفرعية 7,4\_6)، والاستثمار حسب الصناعات (المصفوفة الفرعية 8,7) ورأس المال الثابت حسب مجموعات المنتجات (المصفوفة الفرعية 1,8) ومن ثم ينتهي مرة أخرى بالإنتاج (المصفوفة الفرعية 2,1). وبهذه الطريقة يصبح من الواضح مثلاً أن جزءاً كبيراً من إنتاج "التعدين، والصناعات التحويلية والتشييد" (٣٢,٨٩٢ رويبة؛ انظر الخلية 2C,1C) يستعمل في تشكيل رأس المال الثابت في صناعة "الخدمات الأخرى" (٣,٧٩٩ بليون رويبة بأسعار المشترين؛ انظر الخلية 1C,8E)، وأن كلا القطاعين "الشركات والأسر المعيشية" والحكومة يستثمران بكثرة في هذه الصناعة (٢,٤٩٨ بليون رويبة و ١,٤٤٥ بليون رويبة على التوالي؛ كلاهما يشمل أصولاً ثابتة مستوردة؛ انظر الخليتين 8E,7A و 8E,7B) سهلته إلى حد كبير المدخرات الكبيرة في هذين القطاعين (١١,٨١٩ بليون رويبة و ٣,٤٥٦ بليون رويبة على التوالي؛ انظر المصفوفة الفرعية 7,4\_6). وفي الوقت نفسه، تكشف النظرة عن كثر إلى بقية مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (الأكثر تفصيلاً) أنه في هذه الحالة أصبحت هذه المدخرات الضخمة ممكنة نتيجة الإيرادات (النفطية) العالية بصورة استثنائية (انظر كونيغ، ١٩٩٦).

٢٣ - مثلما بالنسبة إلى الدورة الاقتصادية الراهنة، يمكن لهذه النظرة السريعة أو السلسلة الزمنية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية هذه أن تتيح كلاً من الهيكلية التحليلية والمعطيات الفعلية لكافة أنواع تطبيقات وضع النماذج. فعند ذلك تؤخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار بصورة واضحة بواسطة تصنيف الأسر المعيشية في كافة الحسابات. غير أن الأمر يتطلب نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها من أجل التضمن الكامل للقضايا الاجتماعية.

## ثالثاً - من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها: سلسلة الرفاه

٢٤ - مع أن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تتيح نظرة مفيدة إلى القوى الدافعة والروابط البنينة التي تجعل الاقتصاد يقوم بعمله، إلا أنها غير كاملة كإطار من أجل التحليل الشامل للرفاه (للأسرة المعيشية). وذلك لأن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعبر عنها بوحدات نقدية تماماً، بينما (التغيرات في) خصائص الرفاه تقاس عادة بمناخية (تغييرات في) وحدات "الحجم" (انظر: كونيغ، ١٩٩٨).

٢٥ - في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، تتم مطابقة أرقام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية مع البيانات ذات الصلة التي تتوفر من كافة أنواع المصادر المتفرقة. ويمكن النظر إلى النظام الكلي باعتباره سلسلة رفاه حسب ما يبينه الشكل ٢. <sup>٧</sup> وبوضوح، يعتبر هذا الشكل امتداداً للشكل ١ الذي نوقش أعلاه.

٢٦ - بينما يمثل الشكل ١ التدفقات النقدية في اقتصاد مغلق، يتيح الشكل ٢ المخزون والتدفقات غير النقدية التي تتخطى والتي وراء هذه التدفقات النقدية. وقد وضع الأشخاص والزمن والأصول في مركز الشكل، وفي بداية سلسلة الرفاه. وبالنسبة إلى كل فترة زمنية، تبدأ كافة الأنشطة بتوفر الأشخاص والزمن والأصول.

٢٧ - تشير عبارة الأشخاص إلى عدد الأشخاص حسب مجموعة الأسر المعيشية، مصنفين تصنيفاً متقاطعاً حسب الخصائص التي تقوم بدور في السلوك الاستهلاكي أو خصائص توليد الدخل (السن، والجنس، ومكان الإقامة، وضمن/خارج قوة العمل، والتعليم، والتحصيل، الخ). ومن الواضح أن الزمن هو ٢٤ ساعة في اليوم و ٣٦٥ يوماً في السنة تتوفر للناس لأغراض الاستهلاك (السهم من الوسط باتجاه اليسار)، والإنتاج غير المدر للدخل ضمن الأسرة المعيشية (السهم من الوسط إلى القمة)، ووقت الراحة الذي لا يمضى في الاستهلاك (بصورة رئيسية النوم). وتتألف الأصول من: (١) الأصول المنتجة (بفتح التاء) كالمساكن وبرامج الحاسوب الجاهزة والمخزونات، و(٢) الأصول والالتزامات المالية، و(٣) الأصول غير المالية غير المنتجة كالأراضي، والأصول تحت التربة، والكيانات المسلحة ببراءات اختراع، والسمة التجارية المشتراة؛ انظر المرفق الخامس - دال من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٢٨ - يجتمع الأشخاص والزمن والأصول في عمليات الإنتاج وبذلك يجري توليد الدخل. ولذلك، فإن الهيكل الثاني في سلسلة الرفاه هو الدورة الاقتصادية التي شرحت أعلاه. وفي هذه الحالة، يشمل الإنتاج غير المدر للدخل ضمن الأسرة المعيشية. وبعد ذلك يتم توزيع/إعادة توزيع الإنتاج المدر للدخل ويستعمل في الإنفاق على الاستهلاك وفي الادخار. غير أن الرفاه يتخطى التدفقات النقدية في هذه الدورة. والواقع أن الرفاه لا يمكن حتى التعبير عنه بقيم نقدية. وبالنسبة إلى العديد من خصائص الرفاه (العمل المنزلي والتلوين الخ.) فإنه لا يدفع مقابلها، وإذا كان لها سعر فإنها لا تستهلك بنفس الكميات التي استهلكتها فيها.

٢٩ - حتى لو دفع مقابل خصائص الرفاه، فإنها لا تبلغ عادة سعراً منتظماً. ومن بين الأمثلة الواضحة ما نتناوله من المواد الغذائية. فالدولار الذي ينفق على صنف رخيص من أصناف المواد الغذائية يعطي عادة قدرًا من الأسعار الحرارية أكبر مما يعطي دولار أنفق على صنف باهظ السعر. فعلى سبيل المثال، يبدو من نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخاص بإندونيسيا، الذي يميز بين عشر فئات فرعية فقط من الأسر المعيشية، أن أشد الفئات فقراً حصلت على قدر من الأسعار الحرارية مقابل كل روبية أنفقت على شراء السمك يعادل أكثر من مثل ونصف ما حصلت عليه الفئة الفرعية الأكثر غنى.

٣٠ - إذن، تتألف نهاية سلسلة الرفاه من كافة أنواع خصائص الرفاه من حيث الوحدات النقدية. وتوجد حاجة لهذا التحوّل من أجل إزالة أثر التضخم النقدي على تدفقات النقود. ففي بعض الحالات، يمكن بسهولة إجمال حجوم السلع الأولية بواسطة نوع آخر من التحويل. ومن الواضح أن كميات أصناف المواد الغذائية يمكن أن يعبر عنها بالأسعار الحرارية والبروتينات، وذلك بغية التوصل إلى مقياس ما للوضع الغذائي للسكان. ويمكن التعبير عن استهلاك الخدمات التعليمية من حيث سنوات الدراسة المنجزة بنجاح، الخ.

٣١ - يوضح الجانب الأيسر من الشكل البياني تحويل الإنفاق على الاستهلاك إلى خصائص غير نقدية للرفاه. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار خصائص الرفاه المشتقة من الإنتاج غير المدر للدخل. ويتم ذلك في قمة الجانب الأيمن من الشكل ٢. ومن الوجهة المثالية، بالنسبة إلى خدمات كإعارة الأطفال وتدريب المنزل، ينبغي تقدير حجم المخرجات. وإذا كانت غير متوفرة، فإن الزمن الذي يمضي في هذه الأنشطة يمكن أن يكون مقياساً بديلاً.

٣٢ - أخيراً، يتأثر الرفاه بالنتائج الخارجية للإنتاج والاستهلاك. ويتعلق أكثر الأمثلة وضوحاً بالأثر على البيئة، الذي يأخذه مفهوم نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في الاعتبار، بواسطة ما يسمى وحدة مصفوفة حسابات قومية شاملة حسابات بيئية؛ انظر الجزء رابعاً - جيم أدناه. كما يمكن أن تبين في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها آثار خارجية مختلفة كالأثار الاجتماعية الإيجابية الناجمة عن التعليم (الأساسي).

٣٣ - فيما يتعلق بسلسلة الرفاه الكاملة، من المهم أن ننوه إلى أن مختلف عناصر الدورة الاقتصادية الراهنة (ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية) مترابطة من خلال متعادلات تعريف إضافية (مثل مخرجات الإنتاج تعادل المدخلات الوسيطة مضافاً إليها القيمة المضافة؛ أو الدخل المتولد يعادل القيمة المضافة مضافاً إليها الدخل الرئيسي من الخارج مطروحاً منه الدخل الرئيسي للخارج). ومن جهة أخرى، ربط مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يتم عادة من خلال متعادلات تعريف ضربية (العمالة ضرب الأجر تعادل الدخل من العمل، وحجم الاستهلاك ضرب السعر يعادل قيمة الاستهلاك، وقيمة المخرجات مقسومة على سعر المخرجات مضروبة بعوامل الانبعاثات تعطينا انبعاثات الملوثات، الخ.). ويمكن تصور أن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يضيف بعداً ثالثاً لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية وهي ثنائية الأبعاد (حيث يضاف إلى قيم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية مصفوفة ذات حجم مماثل خاصة بمتوسط الأسعار ومصفوفة ذات حجم مماثل خاصة بالحجوم). وهذا ما يمكن تمثيله بسهولة أكبر في قاعدة بيانات إلكترونية من على الورق. وعلى أية حال، تصميم نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يتحدد لدرجة كبيرة بمتعادلات تعريفية، تماماً مثل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وجداول المدخلات والمخرجات، وهذه ميزة تحليلية هامة من أجل نظام المعلومات متعدد الأغراض.

٣٤ - بإيجاز، يضيف نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية النوع التالي من المعلومات:

١' مختلف المخزونات التي تستند إليها تدفقات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، مثل:

(أ) حجم وتركيب السكان حسب فئات الأسر المعيشية شاملة قوة العمل الممكنة؛

(ب) الطاقة الإنتاجية حسب الصناعات؛

(ج) امتلاك الأصول (مثلاً، الأراضي الزراعية، والأصول تحت التربة، والسلع الاستهلاكية المعمرة والأصول المالية) والخصوم (مثلاً، الديون الخارجية) حسب القطاعات الفرعية.<sup>٨</sup>

في بعض الحالات، تربط تدفقات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المخزونات الافتتاحية والمخزونات الختامية. وفي حالات أخرى، يبين حجم المخزونات (متوسط سنوي) حجم التدفقات ذات الصلة من منظورها الحقيقي.

٢' تفكيك (تغيرات) قيم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى (تغيرات في) الحجم و(تغيرات في) الأسعار. لهذا الغرض، ينبغي تكميل مصفوفات محاسبة اجتماعية لمجموعة من السنوات أولاً بمصفوفات محاسبة اجتماعية بالأسعار الثابتة (لسنة سابقة).<sup>٩</sup>

٣' بيانات غير نقدية وسيطة المستوى تستند إليها مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. من أجل الربط مع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ينبغي على الأقل تصنيف البيانات غير النقدية بالطريقة نفسها. وفي بعض الحالات، يمكن إنشاء صلة أكثر وثوقاً. فعلى سبيل المثال، في جداول الكميات المتناولة من السرعات الحرارية لا ينبغي استعمال التصنيف نفسه للمنتجات والأسر المعيشية الذي استعمل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تكون الأرقام متنسقة مع قيم الاستهلاك المسجلة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وينطبق تفكير مماثل على حسابات اليد العاملة وسنوات الدراسة مثلاً. كما أن الإشارة إلى مؤشرات اقتصاد كلي رئيسية تضع أولويات. فضلاً عن ذلك، يمكن تضمين إحصاءات أخرى كثيرة؛ انظر مطبوعة الأمم المتحدة [لعام ١٩٧٥] على نظام الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية.

٤' عمليات تحويل مسار أو احتساب غير مبيّنة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية نفسها. في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، قد لا يكون من الملائم أو الممكن تضمين كافة الاحتمالات وعمليات تحويل المسار التي يصفها نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. وهذا يتعلق مثلاً بتقدير الدخل المتاح للتصرف به "المعدل" والاستهلاك النهائي "الفعلي" حسب الفئة الفرعية للأسرة المعيشية.<sup>١٠</sup> وبصفة عامة، قد تربط هذه الجداول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بجداول تكون فيها الأنشطة والمنتجات والإنفاق على الحماية الاجتماعية محددة.<sup>١١</sup>

٥' تفصيل لعدة معاملات مبيّن في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية طبقاً لمعيار ثالث. من بين الأمثلة على هذه الجداول الثلاثية الأبعاد:

(أ) دخل الملكية حسب النوع (ربح، أرباح أسهم، فائدة، الخ.) وأيضاً حسب القطاع الفرعي القائم بالدفع والقطاع الفرعي القائم بالقبض؛

(ب) المعاملات المالية حسب نوع الأصل المالي وحسب القطاع الدائن والقطاع المدين؛

(ج) كافة فئات المدخلات الرئيسية حسب الصناعة القائمة بالدفع والقطاع الفرعي القائم بالقبض.

٣٥ - سيتم حل بعض الأمثلة المختلفة في الجزء التالي من هذه الدراسة.

## رابعاً - عرض سلسلة الرفاه في جداول نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

٣٦ - من الواضح أن تنفيذ هذه المبادئ عند تجميع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها ينبغي أن يعتمد على أوضاع واحتياجات محددة. وسنقوم بحل أربعة أمثلة أدناه: (١) ربط مصفوفة محاسبة اجتماعية بمعلومات العمالة والمعلومات الاجتماعية الديمغرافية، و(٢) ربط مصفوفة محاسبة اجتماعية بمؤشرات رفاه متصلة باستهلاك الأسر المعيشية، و(٣) ربط مصفوفة محاسبة اجتماعية بنتائج بيئية، و(٤) ربط مصفوفة محاسبة اجتماعية بإنتاج غير مولد للدخل ضمن الأسرة المعيشية. ولأغراض العرض، سيتم عرض كل من هذه الامتدادات على حدة. ومن المهم التنويه إلى أن مجموعة من هذه الامتدادات لا تبرز أية مشاكل إضافية خاصة بطرق منهجية أو بيانات، كما أن الإمكانيات التحليلية تتحسن كثيراً. فعلى سبيل المثال، المزيح من الامتداد ١ و٣ أعلاه مناسب إذا أردنا محاكاة آثار تحديد سعر مقابل التلويث على العمالة وآثاره التوزيعية.



## ألف - حسابات العمالة والحسابات الاجتماعية الديمغرافية

٣٧ - يبين الجدولان ٢ و ٣ ربط مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بمعلومات العمالة والمعلومات الاجتماعية الديمغرافية. فالجزء العلوي من الجدول ٢ هو مزيد من التفكيك لكتلة دخل الأسرة المعيشية من العمل (الجزء اليساري العلوي من المصفوفة الفرعية 3\_6\_4 في الجدول ١) في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويتيح نظام الترميز الربط بين الجدولين ١ و ٢. فعلى سبيل المثال، العنصر العلوي اليساري في المصفوفة الفرعية (3\_6\_4) من الجدول ١، مستحقات العاملين الزراعيين التي قبضتها الأسر المعيشية للعاملين الزراعيين، يتفق مع حاصل جمع العنصرين الأولين في العمود الأول من الجدول ٢ (٨٣٥ + ٩٦ = ٩٣١).

٣٨ - يعكس الجزء السفلي من الجدول ٢ المدخلات الفعلية من اليد العاملة، مقيسة بمعدلات العمل بدوام كامل، وذلك حسب فئة الأسرة المعيشية وفئة العمل. ومن الواضح أن إندونيسيا كانت مجتمعاً زراعياً جداً في ذلك الوقت؛ فحوالي نصف مجموع فرص العمل، شاملة العاملين لحساب أنفسهم، خلقت في قطاع الزراعة وصيد الأسماك وما شابه ذلك. والواقع أن هذا الجزء السفلي من الجدول ٢ يبين المعروض من الأيدي العاملة في إندونيسيا. وبالمثل، يتوفر جدول عمالة تركز عليه المصفوفة الفرعية (2\_3)، ما عدا السطور الثلاثة الأخيرة طبعاً، [كونينغ، ١٩٩٦: الجدول الثاني - ٥]. ويصور جدول العمالة هذا الطلب على الأيدي العاملة. كما أدمجت في النظام معدلات متوسط الأجور بما يعادل الدوام الكامل بالنسبة إلى جانب العرض وجانب الطلب على الأيدي العاملة. وبهذه الطريقة، يتيح نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها فكرة لاحقة مفصلة تماماً عن قيام أسواق العمل بوظائفها، لا سيما إذا توفرت سلسلة زمنية من هذه النظرات العامة، فإن ربط (توزيع) دخل الأسرة المعيشية بميكمل الإنتاج والطلب يمكن أن يجري تحليله وتوقعه بصورة أحسن بكثير مما يحلل ويتوقع حالياً. والواقع أنه في ضوء الأهمية البالغة لقضايا العمالة/البطالة في كافة أنحاء العالم، يمكن أن يكون نظام المعلومات هذا ذا صلة بعدد كبير من البلدان.

٣٩ - يبين الجدول ٣ الرابطة بين القضايا الديمغرافية، كما يبين، حسب فئات الأسر المعيشية، عدد الأسر المعيشية والسكان ومتوسط حجم الأسرة المعيشية، وقوة العمل المحتملة، والعمالة المكافئة للدوام الكامل (٤٠ ساعة في الأسبوع خلال السنة كاملة)، ومعدل مشاركة قوة العمل المحتملة. أما مجموع العمالة حسب فئات الأسر المعيشية فيعادل مجاميع السطور المرافقة في الجزء السفلي من الجدول السابق.

٤٠ - في الجدول ٣، الأيدي العاملة موزعة حسب الجنس، وهذا مناسب للربط بالقضايا الديمغرافية. معدلات مشاركة قوة العمل الممكنة أعلى بالنسبة إلى الرجال مما هي بالنسبة إلى النساء، وهي منخفضة جداً في الأسر المعيشية التي تعتمد على الدخل التحويلي (أي الأسر المعيشية التي ترأسها نساء تعتمد على رجال (عاملين) غائبين، وطلاب ومحالين على التقاعد). والنسب تفوق المائة في المائة بالنسبة إلى الرجال في الأسر المعيشية غير الزراعية من المستويات المنخفضة، مما يدل على أن العديد من هذه الأسر المعيشية تعمل ساعات طويلة جداً لكسب (حد أدنى من) العيش. أخيراً من اللافت للنظر أن أكثر الأسر غنى، الأسر المعيشية الحضرية العالية المستوى، هي أيضاً أكبر الأسر المعيشية، في المتوسط. ومما يفسر هذا الأمر جزئياً فقط وجود خدم يعيشون في الأسرة المعيشية. وبصفة عامة، يزداد متوسط حجم الأسرة المعيشية باتساق تام مع ازدياد دخل الأسرة المعيشية في إندونيسيا (انظر أيضاً: داواناي [١٩٨٤]).

٤١ - من مقارنة لهذا الجدول لسنوات مختلفة، يمكن اشتقاق عدد من مؤشرات اقتصاد كلي رئيسية، مع رابط مباشر مع اتجاهات ارتكازية حسب فئات الأسر المعيشية. أولاً، يمكن عند ذلك حساب مجموع الزيادة السكانية وربطها بالتغيرات في أحجام الفئات الفرعية. فعلى سبيل المثال، في دراسة حالة إندونيسيا، اتضح أن متوسط الزيادة السكانية البالغ ٣،٢ في المائة في السنة ترافق مع انخفاض في حجم فئات المزارعين المتوسطين والكبار بما يزيد على ٣ في المائة في السنة. وحدثت أعلى الزيادات السكانية في الفئات الفرعية الحضرية ولدى المزارعين الصغار.

٤٢ - ثانياً، يمكن اشتقاق التغير في العمالة، سواء بالنسبة إلى البلد المعني برمته أم حسب فئات الأسر المعيشية. ثالثاً، يعتبر معدل مشاركة قوة العمل المحتملة مؤشراً مفيداً لقياس درجة العمالة الفعلية للسكان في سن العمل. ومن الوجهة المثالية، ينبغي أيضاً أن يتضمن هذا المؤشر الوقت الذي يقضى في عمل غير مولد للدخل وينبغي أن يكمله مؤشر يعطي المدة الزمنية التي تقضى في الدراسة.

٤٣ - يمكن ربط الجدول ٣ بدوره بحسابات ديمغرافية اجتماعية أكثر تفصيلاً حسب الفئات الفرعية، شاملة على سبيل المثال:

(أ) قسماً فرعياً من الأسر المعيشية حسب حجم وتركيب الأسرة المعيشية؛

(ب) توزيع السكان حسب فئة السن والمركز في الأسرة المعيشية؛

- (ج) توزيع قوة العمل الممكنة إلى قوة العمل الفعلية (مقسّمة إلى أشخاص عاملين والعاطلين عن العمل) وأولئك الذين هم خارج قوة العمل (مقسّمين إلى طلاب وريبات منزل [أرباب منزل] والعاجزين وسواهم)؛
- (د) توزيع العاملين حسب نوع العقد وعدد الساعات التي أمضيت في العمل (إضافة إلى التوزيع حسب النوع المبيّن في الجدول ٢)؛
- (هـ) ومصنّفات تبيّن التحولات خلال السنة (مثلاً، الولادات والوفيات والدخول في عداد السكان في سن العمل والخروج منها، والهجرة والانتقال ما بين الفئات الفرعية للأسر المعيشية).

## باء - مؤشرات الرفاه المتصلة باستهلاك الأسر المعيشية

- ٤٤ - ربما كانت الأسر المعيشية تنفق دخلها على الاستهلاك بهدف زيادة رفاهها. ومع ذلك يعتبر التغير في مجموع إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك بنسبة الفرد مؤشراً غير كاف على التغير في الرفاه العام نظراً لوجود التضخم النقدي والفقر والتوزيع غير الأمثل بين الأسر المعيشية، والإنفاق الحكومي على سلع الاستهلاك الفردي والخدمات، وفائض الاستهلاك، والاحتياجات غير المتساوية في الأسر المعيشية مختلفة الأحجام والتركيبة، والمؤثرات الخارجية، الخ.
- ٤٥ - من الطبيعي أن بعض هذه الآثار يمكن فهمها بالنظر إلى معدل زيادة حجم الاستهلاك الوطني الفعلي بنسبة الفرد معدلاً بما يأخذ في الاعتبار التغييرات وتحولات مقياس التكافؤ، وذلك بدلاً من المعدل البسيط للزيادة في الإنفاق على الاستهلاك بنسبة الفرد. ولكن من غير الممكن تضمين آثار خارجية كبيرة لاحقاً، ولذلك يجب دائماً تغطيتها بمؤشرات مستقلة، ويصدق الأمر نفسه على الفائض الاستهلاكي. كما أنه إذا كان معظم الفقراء يعيشون من اقتصاد غير نقدي، قد يكون كل مفهوم الإنفاق على الاستهلاك أقل فائدة من المؤشر المباشر الخاص بالوفاء بالاحتياجات من حيث الكمية.
- ٤٦ - على سبيل المثال، ندرج هنا الرابط بين مصفوفة محاسبة اجتماعية وكفاية التغذية، حسب داوناى [١٩٨٤] أولاً، يعرض الجدول ٤ الإنفاق على الاستهلاك بنسبة الفرد حسب السلعة وفتة الأسرة المعيشية. فالإنفاق على الاستهلاك متوافق تماماً مع الجانب الأيسر من المصفوفة الفرعية (1\_6\_4) في الجدول ١ أعلاه، ولو أنه استعملت تصنيفات أكثر تفصيلاً. بعض النتائج هي ما يلي: أ) توجد عدم مساواة كبيرة بين الفئات، وب) تنفق حوالي نسبة ٥٧ في المائة من مجموع الموازنة على مواد غذائية، وج) نصيب الأرز من الموازنة، وهو غذاء أساسي، هو الأعلى في أشد الفئات فقراً، ود) تبدو الذرة والحبب سلعةً دنيا (نادراً ما تستهلك عند أغنى الفئات)، وه) حصة المواصلات والسكن من الموازنة أعلى بكثير في المناطق الحضرية مما في المناطق الريفية.
- ٤٧ - أما الجدول ٥ فيبيّن ما يتناوله الفرد من السرعات الحرارية وفقاً لتصنيف السلع (الغذائية) والأسر المعيشية نفسه المستعمل في الجدول السابق. ولهذا الغرض، أحرقت مطابقة لبيانات كميات الاستهلاك المتوفرة من استقصاء إنفاق الأسر المعيشية مع القيم النقدية (في نسخة أكثر تفصيلاً من) الجدول ٤ ثم يجري تحويلها بواسطة المعلومات عن قيم السرعات الحرارية لكل من أصناف المواد الغذائية (انظر داوناى، ١٩٨٤ الفصل السابع؛ وسوتومو، ١٩٨٩). ومن اللافت أن ترتيب القطاعات الفرعية في الجدولين ٤ و ٥ مختلف تماماً. فبصورة خاصة، ترتيب المزارعين أعلى بكثير من حيث ما يتناولون من السرعات الحرارية من ترتيبهم من حيث الإنفاق على (المواد الغذائية)، وذلك نتيجة لنمط استهلاكهم الأكثر تغذية. وتبيّن هذه النتيجة فائدة ربط البيانات غير النقدية بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية عند استعراض رفاه الأسرة.
- ٤٨ - تعتبر حالة البيئة من بين المحددات غير النقدية الهامة لرفاه الأسر المعيشية. وفيما يلي مناقشة لهذا الأمر.

## جيم - الآثار البيئية

- ٤٩ - عندما يتم توسيع مصفوفة محاسبة اجتماعية بحسابات بيئية نصل إلى ما يسمى SAMEA مصفوفة محاسبة اجتماعية شاملة بحسابات بيئية؛ انظر كونيغ وتيرمان [١٩٩٥]. ويمكن اعتبار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموسعة بحسابات بيئية باعتبارها الجزء الخاص بالبيئة من نظام مصفوفة المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. وتعتبر المصفوفة الموسعة بحسابات بيئية بدورها امتداداً من امتدادات إطار مصفوفة الحسابات القومية شاملة بحسابات بيئية مألوفاً بدرجة أكبر.<sup>١٢</sup>
- ٥٠ - تعتبر مصفوفة الحسابات القومية الشاملة بحسابات بيئية نظام معلومات إحصائية يجمع بين الحسابات القومية (الاقتصادية) والحسابات البيئية في مصفوفة واحدة. أما الحسابات البيئية فهي بوحدات مادية وتحمّل في مؤشرات كلية ذات معنى (بوحدات مادية).

فمبدأ مصفوفة الحسابات القومية الشاملة حسابات بيئية المتوفرة حالياً بسيط جداً. يتم توسيع مصفوفة محاسبة اجتماعية بحسابين اثنين: (أ) حساب المواد (الملوثات والموارد الطبيعية) مثل  $CO_2$  و  $N_2O$  و  $CH_4$  وأصناف CFCs والنفائات والفسفور والنفط؛ و(ب) حساب لمخالات بيئية مثل أثر الدفينة والتحمض والنفائات.

٥١ - يجري في سطور حساب الإنتاج، وفي أعمدة حساب المواد الجديد تسجيل انبعاثات (بالكيلوغرامات) هذه المواد كنتاج فرعي لكل من الصناعات. وبالمثل، في أعمدة حساب الإنتاج وفي سطور حساب المواد، يتم عرض استخراج الموارد الطبيعية وإعادة تدوير النفائات وأمثالها حسب كل من الصناعات. كما يجري تضمين التخلص من الملوثات حسب المستهلكين (حسب غرض الاستهلاك)، فضلاً عن تدفقات المواد العابرة للحدود. وبالإجمال، فإن انبعاث كل نوع من الملوثات حسب كافة الصناعات وكافة أغراض الاستهلاك مضافاً إليه "المستوردات" من الخارج يعادل الكميات المعاد تدويرها مضافاً إليها "الصادرات" ومضافاً إليها الضغط البيئي الوطني الناتج. ويجري إجمال هذه الضغوط في مجالات تركيز بيئي مع استناد الأوزان إلى المساهمة النسبية لكل كيلوغرام من المواد في المشكلة المعنية. فعلى سبيل المثال، يتحول  $CO_2$  و  $N_2O$  و  $CH_4$  إلى ما يسمى مسببات محتملة للاحتراق العالمي، حيث يسهم الكيلوغرام من  $N_2O$  بكمية تعادل ٢٧٠ مثل الكمية التي يسهم بها كيلوغرام من  $CO_2$  بينما يسهم كيلوغرام من  $CH_4$  بأحد عشر مثلاً فقط.

٥٢ - بهذه الطريقة، يتم حساب المؤشرات الإجمالية حسب المشكلة المعنية المتسقة تماماً مع المؤشرات الاقتصادية المشتقة من الحسابات القومية (ومع المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية المشتقة من الحسابات الديمغرافية والاجتماعية الخاصة بنظام مصفوفة المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها). وفي التطبيقات الفعلية، جرى اشتقاق المؤشرات الإجمالية من مثلاً أثر الدفينة، واستنفاد الأوزون، والتحمض، وتلوث المياه والنفائات. وهكذا تخدم هذه المؤشرات البيئية الموجزة غرضاً مماثلاً تقريباً لأرقام البطالة. وفي الوقت نفسه، يتوفر نظام ارتكازي من أجل تحليل التفاعلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية).

٥٣ - ومن بين الخصائص الأخرى التي تؤدي إلى زيادة ملاءمة مصفوفة الحسابات القومية الشاملة حسابات بيئية للسياسات تضمن حساب ضرائب مستقل يقسم حسب أنواع الضرائب. ويتم في هذا الحساب بيان وقائع كافة الضرائب والدعومات المالية. وهذا يعني التحديد المستقل للضرائب البيئية. وهذا ما يسهل بدوره وضع النماذج عن عواقب أي من التحولات في النظام المالي. وبالطبع من السهل ربط مصفوفة الحسابات القومية الشاملة حسابات بيئية، لا سيما مصفوفة محاسبة اجتماعية شاملة حسابات بيئية والبطالة، وأيضاً بسوق العمل وقضايا رأس المال البشري بصفة عامة. ومن الوجهة النظرية، تعتبر مصفوفة الحسابات القومية الشاملة حسابات بيئية مفيدة أيضاً لتضمين المشاكل البيئية التي لها صفة كونها راهنة وليست مشكلة رأس مال (الضجيج والرائحة الكريهة وسواها) وبيان الآثار الحالية للمشاكل البيئية التي لها خاصية التخزين (مثلاً، التسرب من أماكن حفظ النفائات الكيماوية؛ انظر كونيغ (١٩٩٣)).

٥٤ - لا يتم كشف المعلومات الإضافية التي تضمها مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية، مقارنة بمصفوفة الحسابات القومية الشاملة حسابات بيئية، إلا في الجداول التفصيلية. فعلى سبيل المثال، يجري تقسيم الأجور والرواتب حسب الفرع، كما يبينها حساب توليد الدخل، حسب الجنس والمستوى التعليمي. وينطبق الأمر نفسه على العمالة المكافئة بدوام كامل. وهذا مما يسهل تحليل العلاقة بين أجور ورواتب كل فئة من العاملين والتلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية التي يعملون فيها. فعلى سبيل المثال، بدا في هولندا أن العاملين الذكور غير ذوي المهارة أكثر عدداً في أكثر الصناعات تسبباً في التلوث. وقد تكون هذه النتيجة ملائمة فيما يتعلق بعملية وضع السياسات.

٥٥ - استناداً إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية، يمكن أن تكون الأنماط الاستهلاكية لفئات الأسر المعيشية ذات صلة بالضغط البيئي المرافق. فعلى سبيل المثال، يعرض الجدول ٦ التلوث الذي تسببه كل فئة أسر معيشية في هولندا، حسبما يشتق من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الهولندية الشاملة حسابات بيئية [كونيغ وتيمرمان].

٥٦ - يبدو من الجدول ٦ مثلاً أن الأزواج الذين ليس لديهم أطفال والذين تعتبر أجورهم ورواتبهم المصدر الرئيسي لدخلهم يسهمون بالتسبب في مشكلة التحمض أكثر بنسبة (٣٢,٨ في المائة) مما يرير عددهم (٢٢,١ في المائة) أو حصتهم من المجموع الوطني لاستهلاك الأسر المعيشية (٢٨,١ في المائة). وينطبق عكس ذلك على المتقنين للتحويلات الآخرين (العاطلين عن العمل، والعجزة وسواهم). ويمكن من الجداول التفصيلية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية استنتاج أن هذا يتعلق بالفروق الكبيرة بين الفئات في استعمال السيارات الخاصة. ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة عند النظر في إجراءات زيادة الضريبة على البنزين مثلاً.

٥٧ - بصورة عامة، ينبغي أيضاً تضمين محددات الرفاه بدون أسعار في نظام حسابات (الأسر المعيشية التابع) الشامل. وإلى جانب البيئة، يتعلق هذا بإنتاج الأسر المعيشية بدون أجر.

## دال - الإنتاج غير المدر للدخل ضمن الأسرة المعيشية

٥٨ - يوجد في كافة مناطق العالم الكثير من العمل المنتج بدون أجر نقدي، ولكن يستهلكه مباشرة المنتفعون به. وقدر ما ينتج هذا العمل بدون أجر سلعة ما (مثلاً زراعة البطاطا) ينبغي احتساب قيمته في الحسابات القومية، على الأقل وفقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣. إلا أن العديد من أنشطة الخدمات الإنتاجية كإعارة الأطفال والتسوق والطبخ والغسل غالباً ما لا تولد دخلاً أيضاً، وهذه ليست مشمولة في الحسابات القومية حالياً.

٥٩ - ومع ذلك من الواضح أن هذا العمل يسهم برفاه الأسرة المعيشية، ولذلك ينبغي تضمينه في مجموعة المؤشرات الكلية الرئيسية وفي نظام المعلومات الارتكازي الكامل. وهذا ما يحدث في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، عن طريق إدخال حسابات الزمن وإن أمكن حسابات الإنتاج من أجل العمالة المولدة للدخل (انظر القسم السفلي من الجدول ٢ أعلاه، ولكن مع إضافة توزيع حسب الجنس) ومن أجل الإنتاج. كما يضاف مؤشر كلي يعطي المكافئ من العمل بدوام كامل في أنشطة الإنتاج غير المولدة للدخل، للرجال والنساء كل على حدة. ويمكن عند ذلك متابعة ورصد هذا المؤشر جنباً إلى جنب مع مؤشر العمالة (المكافئ بدوام كامل) (حسب الجنس). وبهذه الطريقة، يعطي نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها قضية هامة من قضايا المساواة بين الجنسين.

٦٠ - يعرض الجدول ٧ مثلاً على ذلك، مقتبس من كزومبييه وإكسل [١٩٩٢] فقد وفقاً بين استقصاء لاستخدام الزمن والحسابات القومية. ويعرض هذا الجدول في السطور 3 والأعمدة 2 عدد المكافئات بدوام كامل المنقضي في:

(أ) الإنتاج المدر للدخل (السطور 3A والأعمدة 2A) موزعاً حسب الجنس وأوضاع العمالة في السطور حسب تسع صناعات في الأعمدة؛

(ب) والإنتاج غير المدر للدخل (السطور 3B والأعمدة 2B) موزعاً حسب الجنس ونوع العمل في السطور وحسب نوع النشاط في الأعمدة.

٦١ - يستوعب العمل غير المدر للدخل (ما يعادل ٨,٥ مليون يوم عمل بدوام كامل) من الوقت حوالي ١,٧٥ أمثال ما يستوعبه العمل المدر للدخل (ما يعادل ٤,٩ مليون يوم عمل بدوام كامل). وحسب المتوقع، الرجال أكثر انخراطاً من النساء في العمل المدر للدخل (ما يعادل ٣,٤ مليون يوم عمل بدوام كامل مقابل ما يعادل ١,٥ مليون يوم عمل بدوام كامل)، بينما ينطبق عكس ذلك على العمل غير المدر للدخل (ما يعادل ٢,٩ مليون يوم عمل بدوام كامل مقابل ما يعادل ٥,٦ مليون يوم عمل بدوام كامل). علماً بأن العمل المنزلي (الطبخ والتنظيف والخياطة والعمل المكتبي الخ.) هو أكثر أنواع العمل غير المدر للدخل استغراقاً للوقت.

٦٢ - يبين الربع التالي (المصفوفة الفرعية 4,3) عبء العمل حسب فئات الأسر المعيشية. وفي السطور، يوجد تصنيفان للأسر المعيشية: أولاً حسب حجم الأسرة المعيشية (السطور 4a-4d) ثم حسب المصدر الرئيسي للدخل (السطور 4a'-4d'). ويشترك كزومبييه وإكسل [١٩٩٢: ١٠ - ١١] ما يلي من استنتاجات مهمة من هذا الجدول "... كلما ازداد حجم الأسرة المعيشية، كلما ازدادت نسبة الإنتاج [غير المدر للدخل] من مجموع إنتاج النساء. وينطبق العكس على الرجال... فبصفة عامة، النساء أكثر انخراطاً من الرجال في أنشطة إنتاجية [ما يعادل ٧,١ مليون يوم عمل بدوام كامل مقابل ما يعادل ٦,٣ مليون يوم عمل بدوام كامل]. وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة إلى الخالين على المعاش والأسر المعيشية التي يكون فيها الدخل من تحويلات المصدر الرئيسي للدخل. ولربما كان من المفاجئ أن الرجال يعملون أكثر بقليل في الأسر المعيشية التي تعتمد بصورة رئيسية على الدخل من الأجور (٥٢ في المائة مقابل ٤٨ في المائة من مجموع ساعات العمل)".

٦٣ - ينبغي التنويه إلى أن العمالة المدردة للدخل حسب الصناعة في هذا الجدول متسقة تماماً مع الأجور والرواتب والدخل المختلط في الصناعة نفسها في الحسابات القومية. ونتيجة لذلك، يمكن استعمال مثل هذا الإطار في كافة أنواع التحليلات المعنية بالتفاعل فيما بين العمالة المدردة للدخل والعمالة غير المدردة للدخل في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، إذا توفرت على فترات منتظمة جداول نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، يمكن رصد التغيرات في توزيع العمل بأجر والعمل بدون أجر بين الرجال والنساء وربطها بالتحويلات في أنماط الاستهلاك، والتغيرات في نظام ضريبة (الدخل)، الخ.

٦٤ - يتيح الجزء التالي استعراضاً أكثر عمومية لتطبيقات نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، وذلك جنباً إلى جنب مع بعض الملاحظات على قضايا التجميع.

### خامساً - تطبيقات نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وقضايا التجميع

٦٥ - يتألف هذا الجزء من فرعين. أولاً، يتم استعراض نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. ويمكن لنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أن يكون في آن واحد إطاراً لتجميع الحسابات القومية، انظر الجزء خامساً - ألف، وأداة لتنظيم المدخلات من البيانات لأغراض وضع النماذج والتحليلات الأخرى، انظر الجزء خامساً - باء. أخيراً، يتم تناول بعض قضايا التجميع في الجزء خامساً - جيم.

### ألف - المزيد من تضمين البيانات الأساسية المتوفرة

٦٦ - يمكن لنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أن يكون امتداداً مفيداً للحسابات القومية في الوقت الحاضر، وذلك من وجهتين. أولاً، يؤدي الجزء المكوّن من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها إلى تحسين تجميع الحسابات القومية، وذلك لأنه يتضمن المزيد من المصادر الأساسية على المستوى الوسيط. ثانياً، يعتبر نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مفيداً لتضمين كافة أنواع الإحصاءات الاجتماعية والبيئية (غير النقدية). وتتوسع فيما يلي في شرح هاتين الميزتين.

٦٧ - حالياً، غالباً ما يكون تقدير جدول مدخلات ومخرجات (معياري) أو جداول العرض والاستخدامات منطلق تجميع الحسابات القومية. وتتيح تلك الجداول إطاراً ممتازاً يجمع ما يسمى نهج الإنتاج ونهج الإنفاق في حساب إجمالي الناتج المحلي. إلا أنه لا يولى عند ذلك سوى اهتمام سطحي للنهج الثالث، وهو نهج الدخل. وتوسيع هذه الجداول إلى مصفوفة محاسبة اجتماعية يعوض عن هذا النقص عن طريق إتاحة نظرة أكثر تفصيلاً إلى تركيبة دخل مختلف القطاعات الفرعية (لقطاع الأسر المعيشية)، وعن طريق إتاحة أداة فحص لبيانات الدخل تلك من خلال مقارنة مع أرقام الإنفاق التفصيلية من أجل القطاعات الفرعية نفسها. وتؤدي المجموعة الموسعة من المصادر على مستوى إجماليات منخفض عادة إلى تعزيز مدى التعويل على المؤشرات الكلية الناجمة.

٦٨ - يشير مثال آخر إلى مقارنة للأجور والرواتب حسب فئة العمالة والصناعة مع أرقام عمالة مصنفة بنفس التصنيف. وينبغي أن يعطينا هذا الجزء من عملية تجميع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية متوسط معدلات أجور معقولاً في كافة الخلايا في الجداول، مع التوصل إلى: أ) تقديرات إجمالية للأجور والرواتب تتسجم مع هيكل التكلفة حسب الصناعة في الحسابات القومية، وب) تقديرات إجماليات العمالة التي تتناسب مع حسابات الأيدي العاملة.<sup>١٣</sup> وقد يكون من غير الممكن اكتشاف بعض نقاط عدم الاتساق الضمنية بين هذه المصادر بدون مقارنة تفصيلية للحسابات القومية وحسابات الأيدي العاملة.

٦٩ - في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يوجد ارتباط بين كافة أنواع الإحصاءات الاجتماعية والبيئية من جهة والحسابات القومية التقليدية من جهة أخرى، وذلك من خلال "الهجوم" التي تركز إليها الأرقام النقدية. وبعبارة أخرى، لا يتحقق تكامل الإحصاءات النقدية وغير النقدية من خلال التمثيل النقدي الفرضي للتدفقات المادية. وبالطبع من الممكن حفز أثر وضع تسعيرة على تدفقات كانت حتى الآن مجانية (مثلاً، العمل ضمن الأسرة المعيشية أو تدهور البيئة). غير أنه لو كانت هذه الأسعار قد دفعت في الماضي، لكننا الآن نعيش في عالم مختلف تماماً، ولكان من غير الواقعي افتراض أن المواضيع الاقتصادية كانت ستبتلع التكاليف بدون تعديل في سلوكها. بعبارة أخرى، فإن مجرد إضافة أو طرح قيمة محتسبة للتدفقات غير المسعّرة إلى أو من الدخل القومي، بدون حساب أثر الإبدال، يعطينا رقماً غير متسق وغير ذي معنى، ولو مع غض النظر عن مشكلة إيجاد الأسعار الافتراضية الصحيحة لتلك الأنشطة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يجرى هذا التحليل في إطار نموذج كامل مع افتراضات واضحة فيما يتعلق بردود الفعل السلوكية للمواضيع الاقتصادية تجاه إدخال مثل هذه الأسعار. علماً بأن المقصود أن يكون نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها معلومة إحصائية وليس نتيجة نموذج (ضميني). غير أنه من الواضح أنه يتيح إطاراً من بيانات لأغراض النماذج المذكورة أعلاه.

٧٠ - قبل كل شيء، يسهّل نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الرصد والتحليل المتكاملين للأهداف الاجتماعية والإيكولوجية (مثلاً، العمالة التامة، والتوزيع العادل للدخل، والتحصيل العلمي العالي، والوضع الغذائي المرضي بصورة

عامة، والتوزيع الأمثل للعمل بأجر وبدون أجر فيما بين الرجال والنساء واستعمال البيئة استعمالاً قابلاً للاستمرار، والأهداف الاقتصادية الأكثر تقليدية مثل نمو صافي الناتج المحلي، وتوازن ميزان المدفوعات، وانخفاض التضخم النقدي، الخ.

٧١ - قابلية تطبيق أي إطار للحسابات القومية، بما في ذلك نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، على قياس الفقر أقل وضوحاً. وفي هذا المقام، تعتبر محدودية تغطية استقصاءات الأسر المعيشية على مستوى البلدان للفقراء المشكلة الرئيسية. كما أن بحس تقدير الدخل والإنفاق في مثل هذه الاستقصاءات ليس منتشرًا بصورة متساوية عبر كامل نطاق الدخل والإنفاق. فأكبر الأخطاء يشيع ظهورها عند نهايات التوزيع. ومع ذلك، إذا صُنفت الأسر المعيشية طبقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، يمكن الافتراض بمزيد من الثقة أن الأخطاء ليست متركزة في فئات فرعية محددة. وعند ذلك من شأن عملية ضبط حجوم بقصد المطابقة حسب الدخل أن تسفر عن نتائج يعول عليها في الوضع المتوسط في كافة الفئات الفرعية، شاملة أشد الفئات فقراً. غير أنه بعد هذه العملية، ليس من الممكن التوصل إلى توزيع الدخل ضمن الفئة الفرعية. ولذلك، لا يمكن التأكد مما إذا كان كافة الفقراء ينتسبون إلى فئة الأشد فقراً في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. ومن جهة أخرى، فإن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية الذي يضم تصنيفاً محكماً للأسر المعيشية لا بد أن يحدد الفئات الفرعية التي تكون فيها الأسر المعيشية عادة فقيرة. وهو سيبين الاحتياجات التي لا يمكن الوفاء بها على الوجه الصحيح في هذه الفئات الفرعية، وفوق كل شيء من شأنه أن يسهل التحليلات المتعلقة بأسباب ونتائج هذه الأوضاع.

٧٢ - ينطبق بعض الأقوال الواردة أعلاه على الروابط الجزئية - الكلية بصفة عامة. كما أن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يكشف الوضع "الهيكلية" أو المتوسط لمجموعة كاملة من فئات الأسر المعيشية، والصناعات، وفئات العاملين، الخ. ومن الواضح أن التصنيف الصحيح الناجم عن فئات منسجمة تماماً يعتبر من الأمور الهامة. كما أن الروابط الجزئية - الكلية تصبح أكثر سهولة بكثير إذا تحققت الانسجام بين مفاهيم نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها والتصورات على المستوى الجزئي. وعلى سبيل المثال، إذا نظر كبار السن إلى منافع المعاشات التقاعدية التي يتلقونها باعتبارها دخلاً وليس إنفاقاً من مدخرات، فإن هذا ينبغي أن يعكس أيضاً في إطار محاسبي يستعمل للتحليلات حيثما كانت هذه النظرة تلعب دوراً ذا صلة.

٧٣ - من بين التطبيقات الأخرى لنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها تطبيق يشير إلى المحاسبة الإقليمية أو فوق الوطنية. وفي العديد من الحالات، ليس من الضروري ولا الممكن وضع مصفوفات محاسبة اجتماعية كاملة أو جداول مدخلات ومخرجات. غير أن السمة الخاصة بتعدد القطاعات من بين سمات هذه المصفوفات تعني أن من الممكن إدخال البعد الإقليمي في التصنيفات حيثما كان ذا صلة أو ممكناً. فعلى سبيل المثال، يمكن إدخال جانب إقليمي في تصنيفات الأشخاص العاملين والأسر المعيشية.

٧٤ - يعتبر تحسين نوعية مجموعة البيانات ميزة هامة من ميزات وضع نظام مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها. غير أن هذا النظام لا ينطبق على نظام المعلومات الإحصائية فحسب، بل ينطبق أيضاً على أدوات وضع النماذج وتحليل السياسات. وهذا ما نوضحه أدناه.

## باء - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها كأداة لوضع النماذج وتحليل السياسات<sup>١٤</sup>

٧٥ - يعكس هيكل كل نظام مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها وكل مصفوفة محاسبة اجتماعية العلاقات الممثلة في نموذج لعموم الاقتصاد. وكقاعدة، ينبغي أن تكون المصروفات في كل عمود من أعمدة مصفوفة محاسبة اجتماعية "تحليلية" مرتبطة مباشرة بمجموع المقبوضات في السطر الملازم. وقد يعني هذا مثلاً أن الضرائب والمساهمات الاجتماعية تدون وفق ظهورها: أي ضريبة المنتجات في أعمدة حساب السلع والخدمات، والضريبة الأخرى على الإنتاج في حساب الإنتاج، والمساهمات الاجتماعية المرتبطة بالأجور في حساب توليد الدخل، والضريبة على الدخل الأولي في حساب تخصيص الدخل الأولي، الخ.

٧٦ - قد يكون نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أكثر ملاءمة من الحسابات التقليدية لاختبار بعض النظريات الجديدة المعنية بالنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يتيح نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها معلومات عن الدور الاقتصادي لرأس المال البشري خاصة بصناعات محددة. كما أن تقسيم الدخل من العمل والعمالة وأسعار الأجور حسب مستويات تعليم الشخص العامل يعطي المزيد من المعلومات عن التفاعل بين الطلب على هذه الأنواع من الأيدي العاملة في كل من الصناعات، من جهة، والمعرض من هذه الأنواع من الأيدي العاملة في كل قطاع فرعي لقطاع الأسر المعيشية، من جهة أخرى. كما أن حسابات سنوات الدراسة تعبر عن مدى ديناميكية جانب العرض.<sup>١٥</sup>

٧٧ - على سبيل المقارنة مع مقلوب جدول مدخلات ومخرجات فإن مقلوب الجزء الداخلي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية يتيح إطاراً لنموذج خطي أكثر بساطة [بيات وراوند، ١٩٨٥]. غير أن المقلوب المستند إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يسهل التحليل الأكثر دقة لمضاعفات العمالة، وللتغيرات الخارجية المنشأ في الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية، الخ. كما يمكن دراسة نتائج توزيع الدخل. ففي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المعدلة لأغراض تحليل المضاعفات، تفرز الحسابات التي تعتبر خارجية المنشأ (مثلاً الحسابات الحكومية) وتوضع في النهاية. كما ينبغي عندها تعديل اتجاه هذه المصفوفة نحو التوصل إلى أكثر الافتراضات واقعية من وجهة النسب. وقد تعزز الواقعية عن طريق تقدير مجموعات منسجمة من المرونات للتوصل إلى هامش ميول الإنفاق بدلاً من متوسطه [كونينغ وثوربيك، ١٩٩٢]. وللبعض الأغراض، تعتبر البساطة النسبية لنهج المضاعفات جذابة. فعلى سبيل المثال، يستعمل الشكل ٣ هذا النهج لتتبع الأثر الكلي لعدة فئات من الإنفاق الحكومي على الدخل واستهلاك المواد الغذائية في بعض فئات الأسر المعيشية في إندونيسيا (مأخوذة عن كونينغ وثوربيك، ١٩٩٢ قارن أيضاً مع دي فوري وثوربيك، ١٩٨٤).

٧٨ - يتضح من تحليل المضاعفات هذا، بين أمور أخرى، أن ارتفاعاً عاماً بمقدار ١٠٠ روبية في الإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية يؤدي في النهاية إلى زيادة دخل المستويات العليا من الأسر في المناطق الحضرية بواقع ٣٧,١ روبية ودخل المستويات الأدنى من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية بواقع ٢٧,٧ روبية (انظر العمود ٥). ففي حالة الأسر المعيشية العالية المستوى، تأتي نسبة ٨٠ في المائة من الدخل الإضافي من أجور ورواتب العاملين في المكاتب أو المهنيين الذين ينتمون إلى هذه الفئة من الأسر المعيشية والعاملون في حقل التعليم وخدمات الرعاية الصحية (انظر العمود ٧). أما بقية الدخل الإضافي فيتولد بصورة غير مباشرة (لأن الزيادة في مخرجات التعليم والرعاية الصحية تؤدي إلى زيادة إنتاج الموردين الذين يستخدمون أعضاء المجموعات الفرعية العالية المستوى من الأسر المعيشية).

٧٩ - السلسلة التالية المبينة في الشكل ٣ هي من الدخل حتى استهلاك المواد الغذائية (العمود ٦). فعلى سبيل المثال، الزيادة بواقع ١٠٠ روبية في التحويلات الحكومية يمكن أن تؤدي في النهاية إلى زيادة استهلاك المواد الغذائية للأسر من المستويات الدنيا في المناطق الحضرية بواقع ٢١,٥ روبية، بينما لا تبلغ هذه الزيادة سوى ٧,٤ في المائة إذا أنفق المبلغ نفسه على المزيد من خدمات التعليم العام والرعاية الصحية.

٨٠ - يتيح الشكل ٣ مثلاً بسيطاً جداً على مزايا إطار مصفوفات المحاسبة الاجتماعية عند تحليل أثر السياسات الحكومية على الاقتصاد بصورة عامة. غير أنه في العديد من التطبيقات الأخرى، يعتبر عدم وجود قيود على جانب العرض وأسعار داخلية في هذا النموذج محدودة بالغة الأهمية. وقد يمكن التغلب على هذه النواقص عندما يجعل من نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها جزءاً لا يتجزأ مما يسمى نموذج التوازن العام التطبيقي. فهذه النماذج لعموم الاقتصاد تأخذ في الاعتبار العلاقات بين السعر والكمية. وهي تطبق مفاهيم اقتصادية جزئية على المستوى الوسيط وتحفز أثر مجموعة السياسات، من إجراءات تحرير التجارة وحتى تغيير أسعار الضرائب وبرامج التكيف الهيكلي، على نمو الدخل وتوزيعه. <sup>١٦</sup> أما البيانات المطلوبة لنماذج التوازن العام التطبيقي فهي:

- ١' مصفوفة محاسبة اجتماعية لسنة أساس؛
- ٢' تجزئة قيم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية حسب فئات السلع والخدمات إلى المكونات السعرية والحجمية الملائمة، أو مصفوفة محاسبة اجتماعية كاملة بالأسعار الثابتة، وهو الأفضل؛
- ٣' بيانات نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها ذات الصلة بالمخزونات (السكان وقدرات الإنتاج، الخ.) والظواهر غير النقدية؛
- ٤' سلسلة زمنية من نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها من أجل الاشتقاق الأكثر واقعية لمرونات السعر والحجم. فإذا لم تتوفر هذه السلسلة الزمنية، يمكن استناد التقديرات الاقتصادية على بيانات سلسلة زمنية أخرى يتم تعديلها بما يجعلها تتوافق مع قيم نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لسنة الأساس المطابقة.

٨١ - تتألف مخرجات عملية وضع النماذج هذه عادة من إعادة إنتاج نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لسنة الأساس، مما يثبت صحة النموذج، وسلسلة من نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لفترات مستقبلية.

٨٢ - من بين السمات المميزة لكافة النماذج المستندة إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها اعتمادها على أرصدة كاملة على مستوى متعدد القطاعات لكل من: (١) دخل ومصروفات المؤسسات، و(٢) عرض واستخدامات السلع

والخدمات. ومن الوجهة المثالية، يحتفظ بأرصدة العرض والاستخدامات للقيم والحجوم على انفصال، وأيضاً لخدمات الأيدي العاملة والأصول. ومن السمات الأخرى أن هيكل النموذج يطابق بصورة وثيقة هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الأساسيين. وينطبق هذا بدرجة أقل على القيم المعيارية. وهذا ينطوي على اختلاف عن مواصفات النموذج الذي يعتمد على تباين مشترك بين سلاسل زمنية طويلة جداً. ونتيجة لذلك، فإن النماذج المستندة إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أقل عرضة لمساوئ نهج القياس الاقتصادي الكلي، مثل: (استعمال متغيرات بديلة مع عوامل انكماش مقدرة بصورة منفصلة وربما كانت غير متسقة من أجل فئات المعاملات؛ و(٢) الاعتماد على سلاسل زمنية طويلة لا تتوفر من أجلها بيانات كافية؛ و(٣) الاعتماد على استمرار العلاقات على مدى فترات زمنية أطول، وذلك في عصر تنتشر فيه الصدمات الهيكلية (مثل أزومات العملات) والإصلاح المستمر للمؤسسات (مثل رفع الحواجز المفروضة على التجارة وتخفيف القيود التنظيمية).

٨٣ - النماذج المستندة إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها ملائمة بصورة خاصة لتحليلات السياسات التي تقوم فيها السمات الهيكلية للاقتصاد بدور هام. فعلى سبيل المثال، يمكن استعمال مثل هذه النماذج لمحاكاة الآثار الاقتصادية الكلية والتوزيعية لإجراءات تحرير الأسعار أو للضرائب البيئية. ففي التحليلات قصيرة المدة نسبياً، يمكن افتراض حسن تمثيل العديد من السمات الهيكلية في معاملات ثابتة. أما في النماذج الأطول مدة زمنية فإن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يمكن أن يكون إطاراً يضمن الاتساق، سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة.<sup>١٧</sup> وإذا توفر المزيد من أنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في الوقت الأكثر ملاءمة ومع حسابات مالية جيدة التفصيل، يمكن أيضاً أن تزداد ملاءمة نماذج التوازن العام التطبيقي لسياسات تثبيت النقد قصيرة الأمد.

٨٤ - أخيراً، يعتبر نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مناسباً للاستعمال في تعليم مقررات الاقتصاد الكلي، نظراً للوصف الموجز والملائم الترتيب للعلاقات بين العمليات الاقتصادية، وعمله كقاعدة بيانات منهجية من أجل الاشتقاق المشترك للمؤشرات الإجمالية النقدية وغير النقدية، وصلته الوثيقة بالنماذج المرنة الشاملة لعموم الاقتصاد المختلفة درجات التعقيد.

## جيم - قضايا التجميع

٨٥ - يمكن أن تعطي وفرة البيانات المتضمنة في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الانطباع بأنه يمكن أن يوضع فقط لبلدان لديها ثروة من المعلومات الإحصائية. والواقع أن البلدان النامية هي في طليعة تجميع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. ومن المهم أن دراسة حالة خاصة بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هذا الدليل تعود إلى إندونيسيا. والواقع أنه في الأوضاع التي تكون فيها المعلومات الأساسية والموارد الإحصائية الأخرى شحيحة (جداً)، من المهم جداً الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من أية بيانات متوفرة. علماً بأن دمج كافة أنواع التعدادات والاستقصاءات الباهظة التكلفة في إطار شامل متسق يزيد ملاءمتها وإمكانية التعويل عليها على السواء. وبصورة خاصة، ينطبق هذا على استقصاءات الأسر المعيشية وتعدادات السكان. فالاتساق المحقق بعناية على المستوى الوسيط ينبغي أن يؤدي لزيادة الدقة على المستوى الكلي. وبالطبع، إذا كانت توجد ثغرات عديدة جداً في البيانات الأساسية، فإن مدى التعويل على (أجزاء من) نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يبقى ملتبساً. غير أن تجميع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها من شأنه أن يبرز الفجوات في البيانات والتعارض في مفاهيم الاستقصاءات.

٨٦ - من بين الحالات اللافتة للنظر استعمال نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لقياس توزيع الدخل والإنفاق. فاستقصاءات الأسر المعيشية لا تميل إلى بخس تقدير مجموع الدخل أو الإنفاق فحسب، وإنما تميل إلى عدم المساواة بين الأسر المعيشية. لذلك، من شأن التوفيق بين هذه المصادر والحسابات القومية أن يؤدي إلى وصف أكثر قابلية للتعويل عليه للفروق بين الطبقات الاجتماعية وإلى معايير أكثر واقعية لقياس عدم المساواة.

٨٧ - على سبيل المثال، في دراسة الحالة الخاصة بإندونيسيا، تمت مقارنة الدخل من زراعة المحاصيل الغذائية حسبما أفاد المقيمون على الأسئلة في استقصاء الدخل، من جهة، مع نفس الدخل حسبما تم التوصل إليه من مطابقة لذلك الاستقصاء، وجدول المدخلات والمخرجات والإحصاءات عن ملكية الأراضي، وأيضاً استخدامات الأراضي والإنتاجية الزراعية، من جهة أخرى. وكشفت هذه المقارنة بخساً في تقدير الدخل في الاستقصاء تراوح ما بين ٢٠ في المائة بالنسبة إلى صغار المزارعين و ٣٣٠ في المائة بالنسبة إلى كبار ملاك الأراضي [كونينغ، ١٩٨٤]. وهذا مثال آخر: فعند تجميع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بشأن إندونيسيا، لم يتم تصحيح تقديرات



استقصاء موازنات الأسر المعيشية لاستهلاك الأرز، بينما تقديراته للأطعمة المحضرة تضاعفت إلى ثلاثة أمثال [داوناي، ١٩٨٨]. وبما أنه يجري في المدن استهلاك كميات أكبر من الأطعمة المحضرة، فإن التوزيع الذي جرى في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاستهلاك المواد الغذائية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية مختلف تماماً عن هذا التوزيع في استقصاء الموازنات. كما أن استقصاء الموازنات توصل إلى إنفاق قدره صفر على المساكن (التي يسكنها أصحابها) في ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية. وينتشر مثل هذه المشاكل في استقصاءات الموازنات في كافة مناطق وبلدان العالم [بري، ١٩٨٥].

٨٨ - إذا جرى تصنيف الأسر المعيشية على أساس حجم الدخل أو الإنفاق، فإن نسبة كبيرة تدخل في الشريحة الدنيا. وعندما يكون مصدر الدخل وليس حجمه معيار التصنيف الرئيسي، فإن بنحس التقدير هذا لا يؤثر على تقسيم الأسر المعيشية إلى فئات. ولذا، من الأقل خطورة افتراض أن نصيب الفرد من استهلاك كل مجموعة من المنتجات مبخس بنسب متوازنة في كافة الفئات الفرعية. وبعد ذلك، يسفر التعديل المنتظم حسب فئات المنتجات عن رؤية أكثر مصداقية لعدم المساواة فيما بين الفئات الفرعية.

٨٩ - للوهلة الأولى، قد يكون من المستحسن وضع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها كاملاً فقط بالنسبة إلى السنوات التي تجرى من أجلها استقصاءات أو تعدادات رئيسية. ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها هذا يعتبر عند ذلك مجموعة بيانات مرجعية معيارية، يجري تحديثها سنوياً أو كل ربع سنة بمساعدة من معلومات حديثة العهد أقل تفصيلاً (انظر ألجيريا ويانسن، ١٩٩١). وتبدأ هذه العملية من افتراض أن كافة أنواع العلاقات البنينة الهيكلية لم تتغير منذ الفترة المرجعية لنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. فعلى سبيل المثال، من المفترض أن أنماط الإنفاق حسب الفئات الفرعية للأسر المعيشية ثابتة. غير أن افتراض "ثبات المعاملات" يتم تخفيفه لاحقاً عندما لا يكون نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها المؤقت الناجم متفقاً مع المؤشرات الأكثر إجمالية على الماضي المباشر. وبهذه الطريقة، يجري سريعاً تقدير نظام أوّلي ومتسق لمصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. ويتضمن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها هذا إحصاءات من أي مصدر تكون متوفرة، ولكنه يضم معلومات أكثر تفصيلاً واكتمالاً. وإطار المصفوفات مناسب بصورة خاصة في هذا الصدد، وذلك نظراً لتوفر استكمالات مختلفة وحسابات مطابقة. وبإيجاز، يمكن للنتائج الأولية من أنظمة التكامل الإحصائي مثل نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أن تكون محكمة التوقيت كالأرقام المطابقة من الإحصاءات المصدرية ولكنها أكثر تفصيلاً واكتمالاً منها.

## سادساً - استنتاجات

٩٠ - تماماً مثل الحسابات القومية التقليدية، يتيح نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مؤشرات كلية ونظام معلومات أساسي معاً. وبهذه الطريقة، يقوم في آن واحد بخدمة فئتين من المستخدمين له: أولاً، الجمهور العام ووسائط الإعلام وواضعي السياسات، الذين يودون معرفة الاتجاهات الرئيسية في نظرة سريعة، وثانياً المحللين والعلماء والمستشارين بشؤون السياسات الذين يودون الفصل بين الأسباب والنتائج، ووضع توقعات ونماذج محاكاة السياسات.

٩١ - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يتصدى للانتقاد الموجه للحسابات القومية التقليدية التي على الرغم من كثرة المعلومات لديها لا تنظر سوى نظرة ضيقة جداً للتطورات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ولهذا السبب، يفصل نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الحسابات من حيث القيم النقدية، ولا سيما القيم الخاصة بالدخل من العمل، والأهم من ذلك ربط المعلومات غير النقدية بهذه الحسابات. وفي فعل ذلك يتم الحفاظ على نهج النظام الذي لا يتجزأ. ويعني هذا أن العلاقات البنينة فيما بين البيانات النقدية والبيانات غير النقدية متضمنة على المستوى الوسيط، شاملة فحوصاً إضافياً لصحة النتائج. وبصورة عامة، كلما ازدادت البيانات التي تواجهه على المستوى الوسيط، كلما ازدادت فحوص المطابقات المنطقية.

٩٢ - يمكن للنماذج الرسمية المستندة إلى نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أن تضم مثلاً التفاعلات فيما بين التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي والإيكولوجي، شاملة معلومات تقييمية من متغيرات اجتماعية وبيئية (غير نقدية) وأيضاً المتغيرات الاقتصادية (النقدية). كما أن من شأن الربط النظري للمؤشرات الاجتماعية والبيئية الإجمالية ضمن نظام الحسابات الشامل أن يعزز توحيد المعايير واستقرار تعريفها، ولو أنه مجرد أن أي تعديل لمفهوم ما ينبغي أن يدرس قياساً بعواقبه على بقية النظام. وبكل بساطة، يعطي نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها تراكيباً للحسابات القومية ونهج المؤشرات الاجتماعية حسبما يتبعه مؤشر التنمية البشرية الخاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦.

٩٣ - من بين السمات الهامة لنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها شكله المصفوفي. فلهذا الشكل المزايا التالية:

'١' العرض المصفوفي وحده يمكنه تسهيل اختيار أكثر الوحدات وتصنيفات الوحدات ملاءمة في كل حساب. وبعبارة أخرى، يمكن تطبيق عدة تفعيلات وتقسيمات إلى قطاعات في المصفوفة. وهذا يسهل مثلاً إدماج جداول العرض والاستخدامات وحسابات القطاعات المؤسسية في شكل واحد لأغراض العرض والتحليل. وهذه السمة تسهل أيضاً إدماج بيانات غير مالية في الحسابات القومية؛

'٢' العرض المصفوفي مناسب للمعالجة الحاسوبية باستخدام الجبر المصفوفي. وهذه السمة مناسبة تماماً سواء في تجميع الحسابات القومية أو في استعمالها في التحليلات؛

'٣' تتيح المصفوفة التفصيلية توزيعاً لكافة المعاملات حسب الوحدات الدافعة والوحدات القابضة معاً. وبما أن الوحدة القابضة في معاملة ما (مثلاً الأسرة المعيشية المتلقية للدخل من العمل من عضو عامل) تكون الوحدة الدافعة في معاملة أخرى (مثلاً نفس الأسرة المعيشية التي تشتري سلعة استهلاكية)، فهذه السمة ضرورية لكشف العلاقات بين التدفقات الاقتصادية على المستوى الوسيط؛

'٤' المصفوفة التفصيلية مناسبة جداً للتجارب مع بدائل تمثيل المعاملات في الحسابات. ومن حيث المبدأ، يمكن دفع المعاملات من حساب واحد وقبضها من أي حساب آخر دون قلقلة شفافية النظام.

٩٤ - يشجع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها استعمال وحدات وتصنيفات ومفاهيم الخ... منتظمة في كافة أجزاء نظام الإحصاء، أي ليس في الإحصاءات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً في الإحصاء الاجتماعي. ومن بين منافع هذا التنسيق السهولة الكبيرة في مقابلة نتائج الاستقصاءات المختلفة. ونتيجة لذلك، تقل الحاجة إلى الأسئلة في الاستقصاء ولربما يصغر حجم العينات اللازمة. ومن المرجح أن يفضل بعض فئات المستعملين المهنيين تصنيفاً مختلفاً أو مفهوماً مختلفاً يناسب مجال اهتمامهم الخاص. غير أنه لا يمكن اعتبار سوى نظام البيانات المتكامل منفعة عامة صرفة ولذلك فإن تجميع البيانات طبقاً لمواصفات غرض خاص قد يكون أولوية منخفضة في الإحصاءات الرسمية أو أن يمول القسم الكبير منه المنتفعون به.

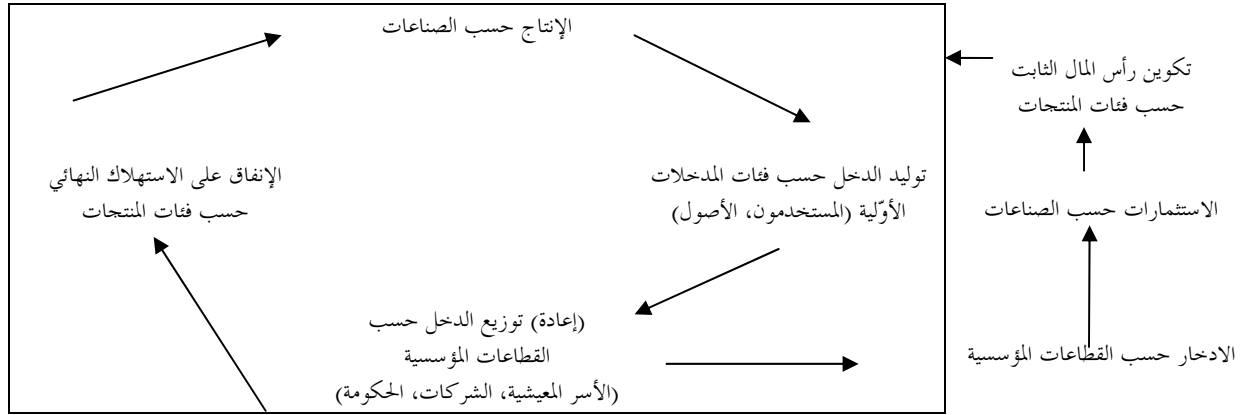
٩٥ - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها هو إطار مرن بطبيعته. ويمكن بسهولة تعديله حسب الخصائص والاحتياجات والقدرات المحددة لكل بلد أو منطقة. ويمكن بصورة خاصة تعديل هيكل الحسابات وتصنيفاتها ونوع الظواهر غير النقدية المتضمنة حسب ما يلزم. ونتيجة لهذا النهج التجميعي، ليس من الضروري تضمين كافة الجوانب دفعة واحدة.<sup>١٨</sup>

٩٦ - ينبغي أيضاً أن يتناول أي تقييم مدى فائدة نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها قضية التوقيت الملائم. ومع الإقرار بأنه لا يتوفر حالياً نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها إلا مع بعض التأخير، يمكن الشعور بالارتياح بعد تجربة نهج المدخلات والمخرجات. ففي البداية، هذه الجداول قديمة المعلومات عند نشرها. أما حالياً فإن هذه المصفوفات أداة أساسية في تجميع الحسابات القومية في العديد من البلدان. والواقع أن من الممكن تحسين نوعية التقديرات الحديثة العهد جداً إذا استعملت العلاقات الهيكلية الأساسية التي يكشف عنها في أنظمة المعلومات الأكثر شمولية ولكن معلوماتها أقل حداثة عهد مثل جدول المدخلات والمخرجات أو نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.

٩٧ - أخيراً، ينبغي ذكر أن نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يستهدف أصلاً تحسين استعمال الإحصاءات القائمة من خلال التكامل. وبالتالي، من شأن هيئات الإحصاء الرسمية زيادة القيمة المضافة لديها عن طريق إدماج المعلومات المجموعة أصلاً.

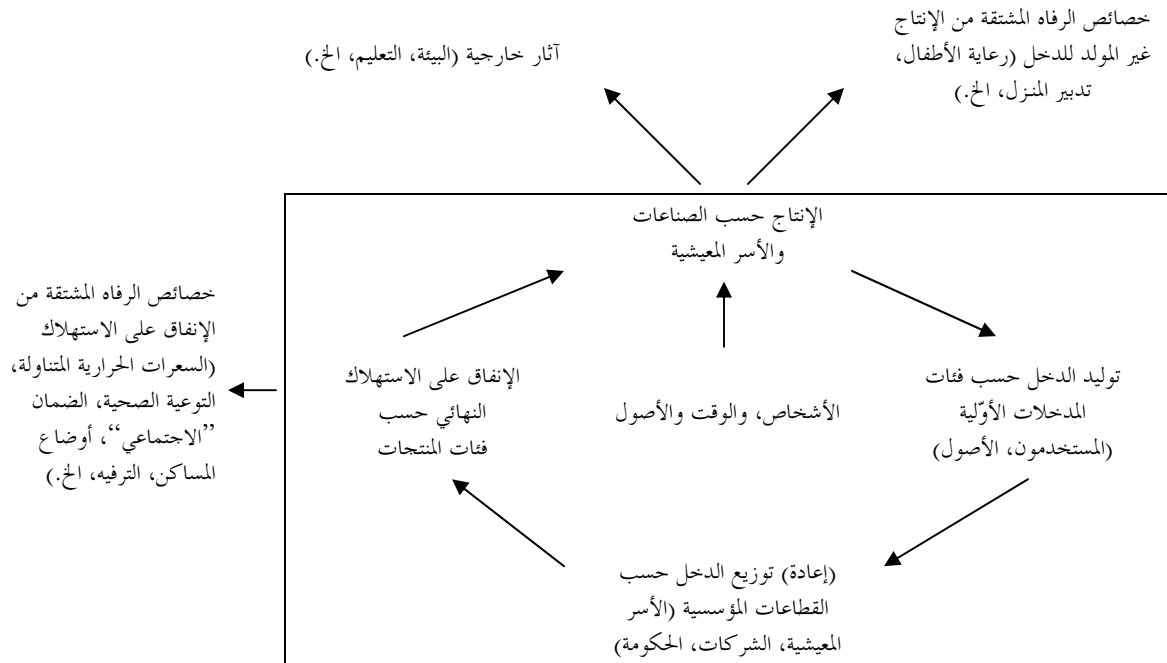
٩٨ - نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، مثل الحسابات القومية الحالية، نظام معلومات متعدد الأغراض يمكن استعماله لاختبار أية نظرية اقتصادية أو اجتماعية. وهذه هي الخاصة التي جعلت الحسابات القومية اللغة العالمية لعلم الاقتصاد. وقد يفتح نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الباب أمام أفكار أكثر ثراء حول رفاه البشر.

الشكل ١: رسم بياني للدورات الاقتصادية في اقتصاد مغلق، حسبما تبينها مصفوفة محاسبة اجتماعية

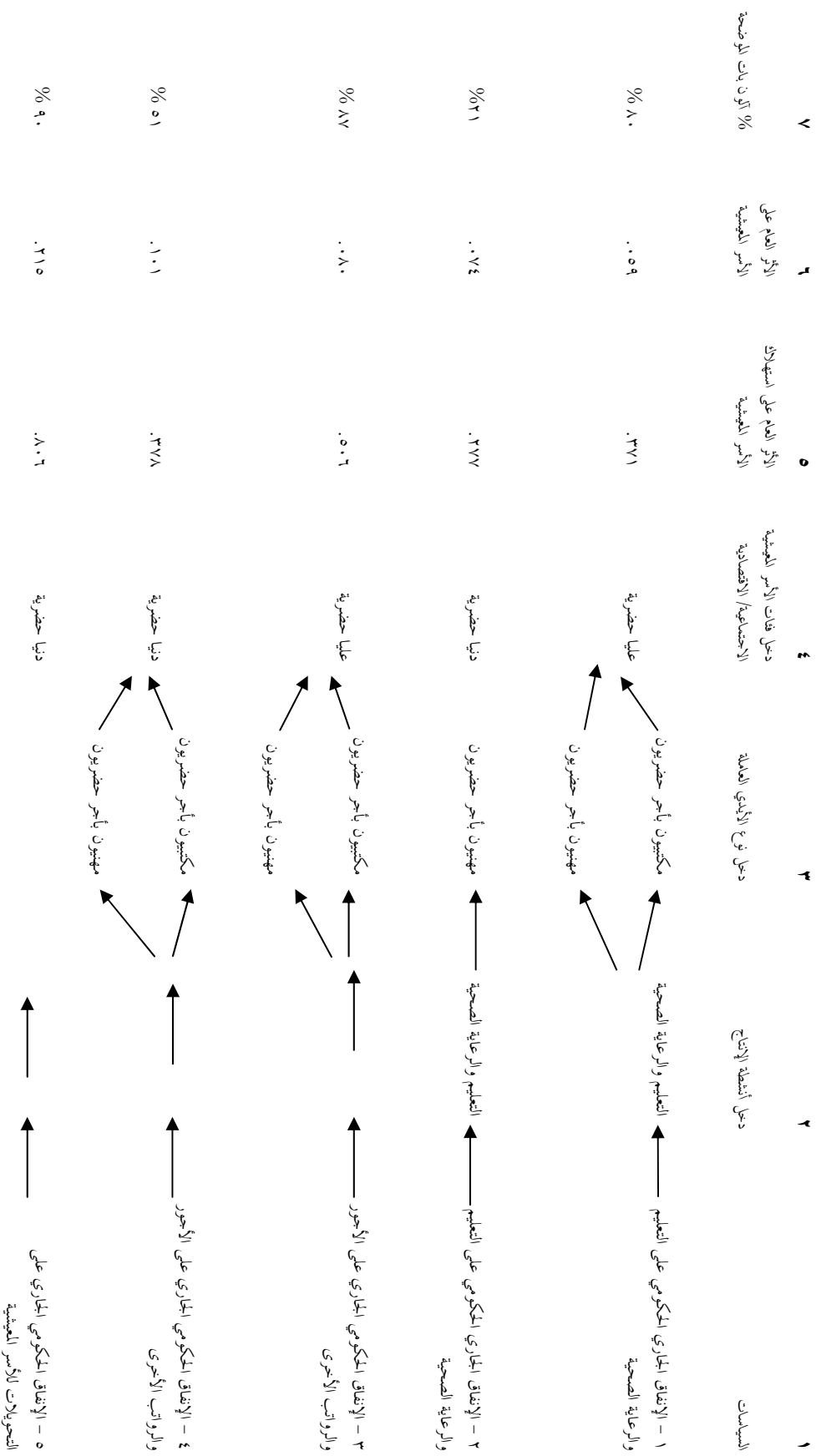


الدورة الاقتصادية الراهنة

الشكل ٢: رسم بياني لتغير الرفاه وحيد الفترة، حسب ما يوضحه نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها



الشكل ٣: أثر مختلف برامج الإنفاق الجاري الحكومية على الدخل واستهلاك المواد الغذائية  
لدى الفئات الاجتماعية – الاقتصادية في أندونيسيا، ١٩٨٠



الجدول ١ : مصفوفة محاسبة اجتماعية مجردة ما (٤٥ X ٤٣) لإقليم نيسبا، ١٩٨٠ (بالدين الرويات)

مفردات	الرمز	سلع وخدمات										مستورد										توليد البلد العاملة														
		1A	1B	1C	1D	1E	1F	1G	1H	1I	1J	2A	2B	2C	2D	2E	3A	3B	3C																	
مفردات	1A	أقلية ومنتجات غذائية	1B	منتجات زراعية أخرى	1C	تأمين، صناعات تجارية وتشييد	1D	تجارة، نقل، خدمات منزلية	1E	خدمات أخرى	1F	مواد ومنتجات غذائية	1G	منتجات زراعية أخرى	1H	تأمين، صناعات تجارية، تشييد	1I	تجارة، نقل، خدمات منزلية	1J	خدمات أخرى	2A	مواد غذائية	2B	منتجات زراعية	2C	صناعات تجارية	2D	تشييد	2E	خدمات	3A	بازار	3B	بازار	3C	بازار
مفردات	2A	مواد غذائية زراعية وتجهيز	2B	منتجات زراعية أخرى	2C	تأمين، صناعات تجارية وتشييد	2D	تجارة، نقل، خدمات منزلية	2E	خدمات أخرى	3A	بازار	3B	بازار	3C	بازار	3D	بازار	3E	بازار	3F	بازار	3G	بازار	3H	بازار	3I	بازار	3J	بازار	3K	بازار	3L	بازار	3M	بازار
مفردات	3A	زراعي	3B	بازار	3C	بازار	3D	بازار	3E	بازار	3F	بازار	3G	بازار	3H	بازار	3I	بازار	3J	بازار	3K	بازار	3L	بازار	3M	بازار	3N	بازار	3O	بازار	3P	بازار	3Q	بازار	3R	بازار
مفردات	4A	عسل زراعيون	4B	مزارعون	4C	الأمر المنجنية	4D	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4E	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4F	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4G	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4H	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4I	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4J	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4K	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4L	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4M	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4N	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4O	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4P	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4Q	غير زراعي، وهي عسل، أدن	4R	غير زراعي، وهي عسل، أدن
مفردات	5A	توزيع واستخدام للدخل	5B	توزيع واستخدام للدخل	5C	توزيع واستخدام للدخل	5D	توزيع واستخدام للدخل	5E	توزيع واستخدام للدخل	5F	توزيع واستخدام للدخل	5G	توزيع واستخدام للدخل	5H	توزيع واستخدام للدخل	5I	توزيع واستخدام للدخل	5J	توزيع واستخدام للدخل	5K	توزيع واستخدام للدخل	5L	توزيع واستخدام للدخل	5M	توزيع واستخدام للدخل	5N	توزيع واستخدام للدخل	5O	توزيع واستخدام للدخل	5P	توزيع واستخدام للدخل	5Q	توزيع واستخدام للدخل	5R	توزيع واستخدام للدخل
مفردات	6A	رأس المال	6B	رأس المال	6C	رأس المال	6D	رأس المال	6E	رأس المال	6F	رأس المال	6G	رأس المال	6H	رأس المال	6I	رأس المال	6J	رأس المال	6K	رأس المال	6L	رأس المال	6M	رأس المال	6N	رأس المال	6O	رأس المال	6P	رأس المال	6Q	رأس المال	6R	رأس المال
مفردات	7A	رأس المال	7B	رأس المال	7C	رأس المال	7D	رأس المال	7E	رأس المال	7F	رأس المال	7G	رأس المال	7H	رأس المال	7I	رأس المال	7J	رأس المال	7K	رأس المال	7L	رأس المال	7M	رأس المال	7N	رأس المال	7O	رأس المال	7P	رأس المال	7Q	رأس المال	7R	رأس المال
مفردات	8A	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8B	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8C	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8D	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8E	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8F	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8G	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8H	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8I	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8J	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8K	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8L	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8M	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8N	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8O	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8P	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8Q	مواهب، صناعات تجارية، تشييد	8R	مواهب، صناعات تجارية، تشييد
مفردات	9	الرصيد المالي	10	الرصيد المالي	11	الرصيد المالي	12	الرصيد المالي	13	الرصيد المالي	14	الرصيد المالي	15	الرصيد المالي	16	الرصيد المالي	17	الرصيد المالي	18	الرصيد المالي	19	الرصيد المالي	20	الرصيد المالي	21	الرصيد المالي	22	الرصيد المالي	23	الرصيد المالي	24	الرصيد المالي	25	الرصيد المالي	26	الرصيد المالي



الجدول ٢: توزيع دخل الأيدي العاملة والعمالة والفرجة للأسر المعيشية في إيلدر نيسيا، ١٩٨٠

الجميع	مخري، إداري			مخري، إداري			مخري، إداري			مخري، إداري			مخري، إداري			الإنتاج	المجموعة الإحصائية		
	3Hb	3Ha	3Gb	3Ga	3Fb	3Fa	3Eb	3Ea	3Db	3Da	3Cb	3Ca	3Bb	3Ba	3Ab			3Aa	
67-82	82	81	80	79	78	77	76	75	74	73	72	71	70	69	68	67	المجموعة الإحصائية		
١٣٥٣	٢	٢٠	٤٨	١٥	٧٠	٢٠	٣٨	٤	٢٤	٢٧	١١٦	٢	٣٥	٩٦	٨٣٥	93	4-6A	عمال زراعيون	
٢٤٣٣	١	١٣	٧	٥١	٢٨	٢٣٥	٥	٣٢	٧	١٢٧	١٢	١٣٢	٦٠	١٤٤٨	٤	٧٧٠	94	4-6Ba	مزارعون صغار
٨٨٥	٤	٣	٢٥	٧	٧٤	١	١١	٢	٤٦	٢	٣٦	٢١	٧٦٢	١	٨٠	95	4-6Bb	مزارعون متوسطون	
١٠٦٨	١	٧	٤	٣٩	٧	٧٣	٢	١٥	٢	٤٤	٢	٤٣	١٧	٥٧٠	١	٥٠	96	4-6Bc	مزارعون كبار
٣١٨١	١٢	صفر	١٠٠	صفر	١٠٥٨	صفر	٢٧٢	صفر	٥١٦	صفر	١٠٧٠	صفر	٦٨	صفر	٨٢	97	4-6Ca	دنيا غير زراعيين، ريفيون	
١٥	١	صفر	٦	صفر	٤	صفر	١	صفر	١	صفر	١	صفر	١	صفر	٢	98	4-6Cb	غير ناطقين اقتصادياً، ريفيون	
١٨١١	٤٣	صفر	١٠٤٤	صفر	١٦٢	صفر	٢٧٨	١	صفر	١	٣٧	صفر	صفر	٢٤	١٧	99	4-6D	عليا غير زراعيين، ريفيون	
٣٢٨١	٢٩	صفر	١٩٥	صفر	١٢٣٨	صفر	٥٧٥	صفر	٣٣٧	صفر	١٢٩٢	صفر	٦	صفر	٩	100	4-6Ea	دنيا غير زراعيين، حضريون	
١١	صفر	١	صفر	٤	صفر	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	101	4-6Eb	غير ناطقين اقتصادياً، حضريون	
٣٢١٦	١٧٦	صفر	١٦٠٨	صفر	٣٠٢	صفر	٩٦٨	صفر	١٥٦	صفر	١٠٠	صفر	٣	صفر	٤	102	4-6F	عليا غير زراعيين، حضريون	
١٧٧٥٥	٢٠٧	٨٢	١٨٣٨	١٣١٤	١٦٠٠	١٦٧٧	١٥٧٦	٦٤٧	٥٠٩	٩٦٣	١٤٣٦	١٤٣٥	١٠٩	٢٩٠٨	١١٥	١٣٣٥	جميع الأسر المعيشية	جميع الأسر المعيشية	
٦٣٣٧	١	٥	٢٥	٧٢	٥٨	٢٨٩	٥٥	١١١	٢٢	١١٣	٨٢	٣٩٦	١١	٢٧٤	٣١٦	٤٤٠٥	93	4-6A	عمال زراعيون
١٤٢٨٤	٢	٣٠	٥	٧٢	٦٩	٨٩٥	١٠	٨٦	٢٣	٥٦٠	٢٩	٤١٧	٢٩٢	١٠٤٠٣	١٣	١٣٧٧	94	4-6Ba	مزارعون صغار
٤٧٥٩	صفر	٨	٢	٣٢	١٦	٢٥٤	٢	٢٧	٦	١٧٣	٥	١٢٠	٧٤	٣٢٨٢	٣	٣٥٥	95	4-6Bb	مزارعون متوسطون
٥٧٧١	١	١٣	٣	٤٨	١٦	٢٤٥	٤	٣٤	٦	١٧٨	٥	٩٨	٩٠	٤٨١٢	٤	٦١٥	96	4-6Bc	مزارعون كبار
١١٠١٦	صفر	٢٧	صفر	١٣٥	صفر	٢٨٧٤	صفر	٧٠٣	صفر	٢١٨١	صفر	٣٢٣١	صفر	٤٧٧	صفر	٢٨٩	97	4-6Ca	دنيا غير زراعيين، ريفيون
٥٧	صفر	٢	صفر	١٠	صفر	١٦	صفر	٣	صفر	٤	صفر	٣	صفر	٨	صفر	١٢	98	4-6Cb	غير ناطقين اقتصادياً، ريفيون
٢٩٩٧	صفر	٦٩	صفر	١٠٤٣	صفر	٤٤١	صفر	٥٣٥	صفر	٦٤٣	صفر	٨٣	صفر	١٢٤	صفر	٥٩	99	4-6D	عليا غير زراعيين، ريفيون
٨٢١٥	٣١	صفر	١٥٧	صفر	٢٩٨٦	صفر	١٠٥٦	صفر	١٠٢٢	صفر	٢٩٠٩	صفر	٢٧	صفر	٢٦	صفر	100	4-6Ea	دنيا غير زراعيين، حضريون
٤٧	صفر	٣	صفر	٣	صفر	٢٢	صفر	٢٠	صفر	١	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	101	4-6Eb	غير ناطقين اقتصادياً، حضريون
٣٧٦١	١٤٩	صفر	١٠٣٠	صفر	٥٧٩	صفر	١٤١٧	صفر	٣٧٦	صفر	١٧٩	صفر	١١	صفر	٩	صفر	102	4-6F	عليا غير زراعيين، حضريون
٥٧١٣٤	١٨٤	١٥٤	١٢٢٥	١٤١١	٣٧٤٦	٦٠١٣	٢٥٦٤	١٤٩٩	١٤٥٦	٣٨٥٢	٣٣١١	٤٣٥٠	٥٠٥	١٩٧٨١	٣٧٢	٦٨١١	جميع الأسر المعيشية	جميع الأسر المعيشية	
٣١١	١١٢٨	٥٣١	١٥٠٠	٩٣١	٤٢٧	٢٧٩	٦١٥	٤٣٢	٣٤٩	٢٥٠	٤٤٧	٣٣٠	٢١٦	١٤٧	٣١١	١٩٦	جميع الأسر المعيشية	جميع الأسر المعيشية	

الجدول ٣ : عدد الأسر المعيشية، السكان وقرية العمل حسب القطاعات الفرعية في إندونيسيا، ١٩٨٠، مرتبط بمصفوفة الخاسية الاجتماعية لعام ١٩٨٠\* (١٠٠٠٠)

قوة العمل المدركة	المقالة (١٠٠٠٠ <sup>٣</sup> )				قوة العمل المدركة				متوسط				
	معدل المشاركة	ذكور	إناث	إجمالي	ما يعادل عمل بدوام كامل	ذكور	إناث	إجمالي	حجم الأسرة	عدد الأسر المعيشية	السكان	عدد الأسر المعيشية	القطاع الفرعي
% ٥٩	% ٤٠	% ٨٠	٦٢٣٧	٢١٨٠	٤٠٥٦	٢,٩٤	١٠٥٢٥	٥٤٥٩	٥٠٦٧	٤,٣٩	١٥٧٠٣	٣٥٧٨	مستخدمون زراعيون
% ٥١	% ٢٩	% ٧٣	١٤٢٨٤	٤١٨٣	١٠١٠١	٣,٤٣	٢٨٠٧٤	١٤٢٠٤	١٣٨٧٠	٤,٧١	٣٨٥٥٦	٨١٩١	مزارعون صغار
% ٥٠	% ٢٨	% ٧١	٤٧٥٩	١٣١٩	٣٤٤٠	٤,٠٢	٩٥٥٨	٤٧٣٠	٤٨٢٨	٥,١٧	١٢٣٠٧	٢٣٧٩	مزارعون متوسطون
% ٤٨	% ٢٧	% ٦٨	٥٧٧١	١٥٩١	٤١٨٠	٤,٤٥	١٢٠٩٨	٥٩١٨	٦١٨٠	٥,٦٨	١٥٤٢٨	٢٧١٨	مزارعون كبار
% ٧١	% ٣٩	% ١٠٤	١١٠١٦	٣١٤٨	٧٨٦٨	٣,١٠	١٥٥٩٨	٨٠٢٩	٧٥٦٩	٤,٧٠	٢٣٦٦٤	٥٠٣٩	ريفية
% ٢	% ١	% ٣	٥٧	٢١	٣٦	٢,١٨	٢٨٥٦	١٧١٤	١١٤٢	٢,٩٣	٣٨٤٨	١٣١١	ريفية
% ٥٨	% ٢٦	% ٩٠	٢٩٩٧	٦٧٩	٢٣١٨	٣,٤٤	٥١٥٥	٢٥٧٣	٢٥٨٢	٥,٣٦	٨٠٣٦	١٤٩٩	ريفية
% ٧٠	% ٣٨	% ١٠٣	٨٢١٥	٢٢٠٨	٦٠٠٧	٣,٦٣	١١٧١٠	٥٨٨١	٥٨٣٠	٥,٢٨	١٧٠٥٧	٣٢٣٠	حضرية
% ٢	% ٣	% ١	٤٧	٣٩	٨	٢,٧٩	٢٠٥٥	١١٢٢	٩٠٣	٣,٥٩	٢٦١٠	٧٢٦	حضرية
% ٥٦	% ٣٣	% ٧٩	٣٧٥١	١١٢١	٢٦٣١	٤,٢٤	٦٧٥٣	٣٤٢١	٣٣٣٢	٦,٠١	٩٥٦٨	١٥٩٢	حضرية
% ٥٥	% ٣١	% ٧٩	٥٧١٣٤	١٦٤٨٨	٤٠٦٤٦	٣,٤٥	١٠٤٣٥٣	٥٣٠٥٠	٥١٣٠٣	٤,٨٥	١٤٢٧٧٧	٣٠٢٢٣	كافة الأسر المعيشية



الجدول ٤ : نصيب الفرد من الإنفاق على الاستهلاك حسب أصناف السلع والفئة الفرعية للأسرة المعيشية في اندونيسيا، ١٩٨٠ \* (١٠٠٠ روبية)

الاجموع	غير زراعية						زراعية						السلعة
	حضرية			ريفية			مزارعون			عمال			
	مستوى عال	غير الناطقة الاقتصادية	مستوى أدنى	مستوى عال	غير الناطقة الاقتصادية	مستوى أدنى	كبار	متوسطون	صغار	مستوى عال	مستوى أدنى	مستوى عال	
٣١,٨	٤٠,٠	٣٥,١	٣٣,٩	٣٤,٥	٣٤,١	٣٣,٥	٣٣,٦	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٩,٧	(1,8,23,30)	أرز	
٢,٧	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٢,٤	٢,٩	١,٩	٣,٨	٤,٥	٣,٩	٢,٦	(1,23)	ذرة	
٤,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٤,٨	٤,١	٤,٠	٦,٠	٦,٢	٥,٤	٤,٢	(1,23)	كاسافا، الخ... بقول ومنتجات بقولية	
٤,٣	٧,٧	٧,٠	٦,٤	٤,١	٤,١	٣,٩	٤,٣	٣,٤	٣,١	٣,٦	(1,8,23,30)	حاصل وفواكه	
١٢,٥	٢٠,٥	١٨,٣	١٧,٠	١٣,٠	١١,٩	١١,٩	١٤,١	١٠,٨	٩,٣	٩,٨	(1,23)	سكك	
٧,٨	١٥,٢	١١,٨	١٠,٩	٩,٤	٧,٤	٧,٩	١٠,٣	٦,٠	٤,٦	٤,٨	(5,27)	سكك	
٢,٨	١٩,٨	١٧,٩	١٤,٦	٧,٢	٦,٥	٦,٥	٨,٩	٥,٦	٤,٠	٤,٢	(3,25)	لحوم وبيض	
٢,٢	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٢	١,٨	١,٧	١,٨	(8,30)	زيوت ودهون	
٥,٤	٧,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٠	٥,٣	٥,٢	٦,٦	٥,٣	٤,٦	٤,٥	(2,8,24,30)	سكر وحوز هند	
٣,٧	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٤,٦	٣,٧	٣,٣	٣,٤	(2,7,8,24,30)	قهوة، شاي، الخ.	
١٨,٨	٤٦,١	٤٥,٠	٣٨,٤	١٧,٢	١٦,٧	١٧,١	١٢,١	٩,٦	١١,١	١٣,٠	(4,8,15,30,37)	أغذية مخبوزة	
٩,٥	١٦,٥	١٦,١	١٦,١	١١,٢	٩,٣	٩,٩	٩,٤	٦,٥	٥,٥	٧,٤	(8,30)	منتجات تبغ	
٦,٨	١٤,٤	١٢,٤	١١,٠	٧,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٥	٥,١	٤,٦	٤,٤	(10,12,32,34)	ملابس	
١,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٥	١,٦	١,٦	١,٧	١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٠	(4)	حطب	
٤,٩	١٤,٤	١٢,٣	١٠,٣	٥,١	٥,٢	٤,١	٣,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٧	(11-13,33,34)	مخروقات أخرى	
٨,٥	٤٢,٤	٢٦,٠	١٥,١	١٢,٧	٧,٤	٦,٠	٤,٦	٢,٩	٢,٥	٢,٧	(9,11,31,33)	سلع معمرة	
٠,٨	٤,٢	٣,٣	٢,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	(11,33)	زرق، كتب وسواها	
٢,٤	٥,٣	٥,٠	٤,٤	٢,٤	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٦	١,٥	(12,13,34)	صابون ومانه	
٣,٢	٦,٩	٥,٩	٤,٦	٤,٤	٢,٥	٢,٧	٣,٦	٢,٦	٢,٣	٢,١	(2,9,10,11,21,24,31-33,44)	منتجات تصنيعات تحويلية أخرى	
٩,٧	٤٢,٣	٣٤,٨	٣٠,٢	٩,٧	٥,٥	٥,٥	٣,٠	٢,٣	٢,١	٢,١	(14,17,18,22,39,40)	تقل، الخ.	
١٢,٦	٤٤,٦	٣٦,٣	٢٩,٥	٩,٠	٨,٢	٨,١	٧,٩	٦,٤	٥,٩	٦,١	(20)	سكن	
٣,٧	١٠,١	٧,٧	٧,٠	٣,٥	٣,٥	٣,١	٢,٧	٢,١	٢,١	٢,٤	(12,21,34)	احتماحات طبية	
٣,٢	١٥,٢	١٠,٨	٧,٠	٥,١	١,٨	١,٩	١,٣	١,٢	١,١	٠,٩	(21)	تعليم	
٩,٣	٣٧,٢	٢٦,١	٢٠,٧	١٠,٧	٦,٣	٥,٩	٥,٣	٣,٨	٣,٧	٤,٢	(16,19,22,38,41,43)	خدمات أخرى	
١٠١,٤	١٦٧,٠	١٥١,٦	١٣٧,٠	١٠٤,٧	٩٨,٧	٩٧,٦	١٠٦,٥	٨٥,٤	٧٩,١	٨١,٥		أغذية	
٧٦,١	٢٥٣,٤	١٩٧,٢	١٥٨,٦	٨٣,٢	٦٠,٨	٥٧,٧	٥١,٤	٣٩,١	٣٥,٨	٣٨,٧		غير أغذية	
١٧٧,٥	٤٢٠,٣	٣٤٨,٨	٢٩٥,٦	١٨٨,٠	١٥٩,٥	١٥٥,٣	١٥٧,٨	١٢٤,٥	١١٤,٩	١٢٠,٢		الاجموع	

الجدول ٥: الأسعار الزراعية المتأولة يوماً بيسبة الفرد حسب أصناف السلع  
والفئة الفرعية للأسرة المعيشية في أندونيسيا، ١٩٨٠

الاجموع	غير زراعية						الفئة الفرعية للأسرة المعيشية (رموز - سطور مصنفة الخامسة الاجتماعية)				
	حضرية			ريفية							
	مستوى عال	مستوى أدنى	مستوى عال	مستوى أدنى	مستوى عال	مستوى أدنى					
١٢٤٨	١٤٧٠	١٣٠٥	١٢٦٩	١٣٤٨	١٣٩٢	١٣١٧	١٣١٣	١١٥٠	١١٣٥	١١٨١	(1,8,23,30)
١٨٨	١٦	١٩	١٧	١٦٣	١٧٩	١٣١	٢٨١	٣٥٠	٢٧١	١٩٠	(1,23)
٢٥٥	٦١	٧٠	٧٤	٢٤١	١٩٥	٢٢١	٣٨٩	٣٧٤	٣٣٠	٢٦١	(1,23)
٥٥	٩٣	٨٣	٧٣	٥٨	٥٩	٥٢	٨٠	٥٣	٣٤	٣٩	(1,23)
١٧	٣٣	٣٢	٣١	١٦	١٦	١٦	١٠	١١	١٣	١٦	(8,30)
٥٧	٩٣	٨٧	٨٣	٦٢	٥٨	٥٧	٦٥	٥٠	٣٧	٤٤	(1,23)
٢٨	٤٢	٣٣	٣٢	٣٤	٢٦	٢٨	٤٤	٢٥	١٩	٢٠	(5,27)
٢٢	٥٤	٥١	٣٣	٢١	١٦	١٩	٣٠	١٦	١٢	١٤	(3,25)
٧٤	١٠٥	١٠٣	٩٩	٧٥	٧٣	٧٤	٨٠	٦٢	٦٠	٦٣	(8,30)
١٦٣	١٠٥	١٠٧	١٠٠	١٧٤	١٧٤	١٥٦	٢٢٥	١٩٤	١٧٧	١٥٥	(2,24)
٨٢	١٢٨	١٣٢	١١٨	٩٠	٧٦	٧٩	٩٧	٧١	٥٧	٦٥	(8,30)
١١	١٠	١٠	٩	١١	١١	١١	١٥	١١	١٠	١٠	(2,7,8,24,30)
٥٦	٥٨	٥٩	٥٥	٦٦	٥٥	٦١	٩٧	٥٣	٤٣	٣٨	(8,30)
٢١٨	٤٠٦	٢٢٦	٣٣٦	٢٦٥	٢٢٨	٢٦٨	١٧١	١٣٩	١٤٢	١٦٣	(4,8,15,30,37)
٢٤٧٤	٢٦٧٣	٢٣٢٠	٢٣٢٩	٢٦٢٥	٢٥٥٨	٢٤٩٠	٢٨٩٧	٢٥٦٠	٢٣٤٠	٢٢٢٢	

الجدول ٦: المساهمة في الإنفاق على الاستهلاك، السكان ومخارج التركيز البيئية حسب فئة الأسر المعيشية في هولندا، استناداً إلى مصفوفة الحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية

تراكم التغيرات (كيلو متر/ ساعة دقيقة)	إفناء بالوقوديات (معدل النسبة الإكوارديوم)	التحضر (نوع الهواء والبيوت)	استخدام طاقة الأوزون (مطابق استهلاك الأوزون)	إثر الدفينة (معدل الناتج المحلي)	مخارج التركيز البيئية		العدد الكلي للسكان	المساهمة البيئية	الاستهلاك
					استهلاك طاقة الأوزون	إفناء بالوقوديات			
٧٠٣	٧٠٤	٧٠٩	٧٠٣	٧٠٦	٧٠٤	٤٠٦	٧٠٤	٤٠٦	شخص واحد
٢٧٠٦	٢٨٠٥	٣٣٠٨	٢٧٠٥	٣٠٠٣	٢٨٠١	٢٢٠١	٢٨٠١	٢٢٠١	أشخاص متعددون بدون أطفال
٢٧٠٧	٢٨٠٢	٣٠٠٠	٢٧٠٧	٢٨٠٩	٢٧٠٩	٣٢٠٩	٢٧٠٩	٣٢٠٩	أشخاص متعددون مع أطفال
١٠٧	١٠٦	١٠٥	١٠٧	١٠٦	١٠٧	١٠٩	١٠٧	١٠٩	دخل زراعة
١٠٨	١٠٨	١٠٤	١٠٨	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٨	١٠٩	تجارة، مطاعم، تصليح
٣٠٠	٢٠٩	٢٠٦	٣٠٠	٢٠٨	٢٠٩	٢٠٣	٢٠٩	٢٠٣	خدمات أعمال وأشخاص
١٠٩	١٠٨	١٠٥	١٠٩	١٠٧	١٠٩	٢٠٠	١٠٩	٢٠٠	دخل آخر من الملكية
١٧٠١	١٦٠٧	١٤٠٨	١٧٠٢	١٥٠٩	١٦٠٩	١٤٠٥	١٦٠٩	١٤٠٥	السن
٩٠٨	٩٠٣	٧٠٢	٩٠٨	٨٠٤	٩٠٥	١١٠٩	٩٠٥	١١٠٩	دخل من التصاريح
٢٠١	١٠٨	٠٠٣	٢٠١	١٠١	١٠٩	١٠٨	١٠٩	١٠٨	أشخاص في مؤسسات رعاية
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	الجميع

فئات الأسر المعيشية



## المراجع

- Alarcon, J. V., J. van Heemst, S. J. Keuning, W. de Ruitjer and R. Vos, 1991, *The Social Accounting Framework for Development: Concepts, Construction and Applications* (Gower, Aldershot, United Kingdom).
- Algera, S. B., and R. J. A. Janssen, 1991, "The Development of Short-Term Macro-economic Statistics". In *CBS Select 7* (Statistics Netherlands, Voorburg/Heerlen).
- Altena, J. W., C. A. van Bochove and W. P. Leunis, 1991, "Reconciling Labor Data from Various Sources: the Compilation of Labor Accounts Data for the Netherlands, 1987". In *CBS Select 7* (Statistics Netherlands, Voorburg/Heerlen).
- Anker, R., and J. C. Knowles, 1983, *Population Growth, Employment and Economic-Demographic Interactions in Kenya: BACHUE-Kenya* (Gower, Aldershot, United Kingdom).
- Becker, B. S. Schweinfest and J. van Tongeren, 1996, *Micro-macro links and household satellite accounting*. Paper presented at the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer, Norway, August 18 - 24th.
- Berry, A., 1985, "On Trends in the Gap between Rich and Poor in Less Developed Countries: Why We Know so Little". *The Review of Income and Wealth*, Series 31, No. 4.
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1996, *Social Accounting Matrix Indonesia 1990: Volumes I and II* (Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Bos, F., 1996, *Human Capital and Economic Growth: a National Accounting Approach*. Paper presented at the 24th General Conference of the IARIW, Lillehammer, Norway, August 18 - 24th.
- Bottiroli Civardi, M., 1990, "Income Multipliers in the Household Institutional Sector". In C. Dagum and M. Zenga (Eds.), *Income and Wealth Distribution, Inequality and Poverty* (Springer Verlag, Berlin etc.).
- Central Statistics Office of Botswana, 1990, *Social Accounting Matrix 1985/86* (Central Statistics Office, Gaborone).
- De Haan, M., and S. J. Keuning, 1996, "Taking the Environment into Account; the NAMEA Approach". *The Review of Income and Wealth*, Series 42, No. 2.
- Decaluwe, B., and A. Martens, 1988, "Developing Countries and General Equilibrium Models: a Concise Empirical Survey of 73 Applications to 26 Countries". *Journal of Policy Modelling*, Volume 10, Number 3.
- Defourny, J., and E. Thorbecke, 1984, "Structural Path Analysis and Multiplier Decomposition within a Social Accounting Matrix Framework". *The Economic Journal*, Volume 94, pp.111 - 136.
- Downey, R. A., 1984, *Indonesian Inequality: Integrated National Accounting of Who Gets What*. Ph. D. Dissertation (Cornell University, Ithaca, U.S.A.).
- Downey, R. A., 1985, "An Indonesian Social Accounting Matrix". *Sophia Economic Review*, Volume XXXI, Number 1.
- Downey, R. A., 1988, "Indonesian Food Inequality". *Sophia Economic Review*, Volume XXXIII, No. 2.
- Downey, R. A., and E. Thorbecke, 1992, "Socio-economic Structure and Performance up to 1982/83: The Initial Conditions". In: E. Thorbecke and Associates, *Adjustment and Equity in Indonesia* (Development Center of The Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).
- Eurostat, 1995, *The European System of National and Regional Accounts (1995 ESA)* (Eurostat, Luxembourg).
- Eurostat, 1996, "Environmental Accounting in the Framework of National Accounts; Past, present and future work in Eurostat 1995 - 1996 - 1997". In: *Proceedings Volume of the Third Meeting of the London Group on Natural Resource and Environmental Accounting* (Statistics Sweden, Stockholm).
- Gelauff, G. M. M., and J. J. Graafland, 1994, *Modelling Welfare State Reform* (Elsevier Science Publishers, Amsterdam).
- Gunning, J. W., and M. A. Keyzer, 1995, "Applied General Equilibrium Models for Policy Analysis". In: J. Behrman and T. N. Srinivasan, *Handbook of Development Economics*, Volume 3 (North-Holland, Amsterdam).

- Hellsten, E., S. Ribacke and G. Wickbom, 1998 (forthcoming), "SWEEA: Swedish Environmental and Economic Accounts". *Structural Change and Economic Dynamics*.
- Ike, T., 1998 (forthcoming), "A Japanese NAMEA". *Structural Change and Economic Dynamics*.
- Kazemier, B., and J. Exel, 1992, *The Allocation of Time in the Netherlands in the Context of the SNA: a Module*. National Accounts Occasional Paper Series, No. NA - 052 (Statistics Netherlands, Voorburg).
- Keuning, S. J., 1984, "Farm Size, Land Use and Profitability of Food Crops in Indonesia". *Bulletin of Indonesian Economic Studies*, Volume XX, No. 1.
- Keuning, S. J., 1991, "A Proposal for a SAM which Fits into the Next System of National Accounts". *Economic Systems Research*, Volume 3, No. 3.
- Keuning, S. J., 1993, "An Information System for Environmental Indicators in Relation to the National Accounts". In: W. F. M. de Vries, G. P. den Bakker, M. B. G. Gircour, S. J.
- Keuning and A. Lenson (eds.), *The Value Added of National Accounting* (Statistics Netherlands, Voorburg/Heerlen).
- Keuning, S. J., 1994, "The SAM and Beyond: Open, SESAME!". *Economic Systems Research*, Volume 6, Number 1.
- Keuning, S. J., 1996, *Accounting for Economic Development and Social Change; with a case study for Indonesia* (IOS Press, Amsterdam).
- Keuning, S. J., 1997, "SESAME: an Integrated Economic and Social Accounting System". *International Statistical Review*, Volume 65, Number 1.
- Keuning, S. J., 1998 (forthcoming), "Interaction between National Accounts and Socio-economic Policy". *The Review of Income and Wealth*.
- Keuning, S. J., and T. Reininga, 1997, *Accounting for the Use of Financial Capital as an Input in Production*. National Accounts Occasional Paper, No. NA - 085. (Statistics Netherlands, Voorburg).
- Keuning, S. J., and W. A. de Ruijter, 1988, "Guidelines to the Construction of a Social Accounting Matrix". *The Review of Income and Wealth*, Series 34, Number 1.
- Keuning, S. J., and E. Thorbecke, 1992, "The Social Accounting Matrix and Adjustment Policies: The Impact of Budget Retrenchment on Income Distribution". In: E. Thorbecke and associates, *Adjustment and Equity in Indonesia*. (Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).
- Keuning, S. J., and J. Timmerman, 1995, "An Information System for Economic, Social and Environmental Statistics; integrating environmental data into the SESAME". In: *Conference Papers of the Second Meeting of the London Group on Natural Resource and Environmental Accounting* (Bureau of Economic Analysis, Washington, D. C.).
- Keyzer, M. A., W. van Veen and W. Tims, 1992, "The SOW Applied General Equilibrium Model". In: E. Thorbecke and associates, *Adjustment and Equity in Indonesia* (Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).
- Knight, J., 1996, "Human Capital in Economic Development; editorial introduction". *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Volume 58, Number 1.
- Lewis, B. D., and E. Thorbecke, 1992, "District-Level Economic Linkages in Kenya: Evidence Based on a Small Regional Social Accounting Matrix". *World Development*, Volume 20, Number 6.
- Pyatt, G., 1991, "Fundamentals of Social Accounting". *Economic System Research*, Volume 3, Number 3.
- Pyatt, G., A. R. Roe and Associates, *Social Accounting for Development Planning; with special reference to Sri Lanka* (Cambridge University Press, London).
- Pyatt, G., and J. Round, 1985, *Social Accounting Matrices: A Basis for Planning* (World Bank, Washington, D. C.).
- Pyatt, G., and E. Thorbecke, 1976, *Planning Techniques for a Better Future* (International Labor Office, Geneva).
- Reinert, K. A., and D. W. Roland-Holst, 1992, "A Detailed Social Accounting Matrix for the U. S. A., 1988". *Economic Systems Research*, Volume 4, Number 2.
- Roland-Holst, D. W., and F. Sancho, 1995, "Modeling Prices in a SAM Structure". *The Review of Economics and Statistics*, Volume LXXVII, Number 2.

- Shoven, J. B., and J. Whalley, 1984, "Applied General Equilibrium Models of Taxation and International Trade: an Introduction and Survey". *Journal of Economic Literature*, Volume 22. pp. 1007 - 1051.
- Statistics Netherlands, 1997, *National Accounts of the Netherlands 1996* (SDU Publishers, The Hague).
- Stone, R., 1981, *Aspects of Economic and Social Modelling* (Librairie Droz, Geneva).
- Stone, R., 1986, "Social Accounting: the State of Play". *Scandinavian Journal of Economics*, Volume 88, pp. 453 - 472.
- Sutomo, Slamet, 1989, "Income, Food Consumption and Estimation of Energy and Protein Intake of Households: a Study based on the 1975 and 1980 Indonesian Social Accounting Matrices". *Bulletin of Indonesian Economic Studies*, Volume XXV, No. 3.
- Thorbecke, E., 1992, "A Computable General Equilibrium Model Integrating Real and Financial Transactions". In: E. Thorbecke and associates, *Adjustment and Equity in Indonesia*. (Development Center of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).
- Timmerman, J, and P. van de Ven, 1994, *A Social Accounting Matrix for the Netherlands; concepts and results. National Accounts Occasional Paper*, No. NA - 068 (Statistics Netherlands, Voorburg).
- United Nations, 1975, *Towards a System of Social and Demographics Statistics*. Studies in Methods, Series F, Number 18 (United Nations, New York).
- United Nations, 1977, *The Feasibility of Welfare-Oriented Measures to Supplement the National Accounts and Balances: A Technical Report*. Studies in Methods, Series F, No. 22 (United Nations, New York).
- United Nations, Eurostat, International Monetary Fund, Organization for Economic Cooperation and Development, and World Bank, 1993, *System of National Accounts 1993*. Series F, No. 2, Rev. 4 (United Nations, New York, etc.).
- United Nations Development Programme, 1996, *Human Development Report 1996* (Oxford University Press, Oxford).
- Van Bochove, C. A. and H. K. van Tuinen, 1986, "Flexibility in the Next SNA: the Case for an Institutional Core". *The Review of Income and Wealth*, Series 32, Number 2.
- Van Tongeren, J., 1996, *Suggestions for an Integrated Programme of SNA Compilation and Application in Analysis and Policy Making*. Mimeographed, United Nations Statistical Division.
- Vaze, P, 1998 (forthcoming), "Pilot Environmental Accounts for the United Kingdom". *Structural Change and Economic Dynamics*.
- Vos, R., 1991, "A Macroeconomic Social Accounting Framework for the Philippines", *Journal of Philippine Development*, Volume XVIII, No. 1.

## الحواشي

- <sup>١</sup> الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي وجهات نظر المؤلف وليست بالضرورة وجهات نظر هيئة إحصاء هولندا.
- <sup>٢</sup> مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أيضاً جزء لا يتجزأ من الإطار المركزي لنظام الحسابات الأوروبي [Eurostat, 1995; 8.100-8.155]. تعتبر المزايا الرئيسية لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية في السياق الأوروبي ما يلي: (أ) إدماج نهج الدخل في تجميع الحسابات القومية مع الإنتاج والإنفاق أو مع نهج المدخلات والمخرجات، (ب) ربط الحسابات القومية بقضايا أسواق العمل بصورة عامة ومشاكل العمالة/البطالة بصورة خاصة.
- <sup>٣</sup> للاطلاع على عرض موسع لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، مع تطبيقها في حالة إندونيسيا، يرجى الرجوع إلى كونينغ [١٩٩٦]. ويتوفر موجز في كونينغ [١٩٩٧].
- <sup>٤</sup> يكمن أصل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في مؤلفات بيات وثوربيك [١٩٧٦] وبيات ورو [١٩٧٧]، الذين استفادوا من كتابات أقدم وضعها ستون (مثلاً ١٩٨١ و١٩٨٦). يمكن أيضاً الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مصفوفات المحاسبة الاجتماعية عند كونينغ [١٩٩٤ و١٩٩٦ و١٩٩٩] وعند بيات وراوند [١٩٨٦]، وألكرون وآخرون [١٩٩١] وتيرمان وفان دي فين [١٩٩٤]. من بين أحدث مصفوفات المحاسبة الاجتماعية المنشورة مصفوفات بوتسوانا (١٩٨٥/١٩٨٦) [Central Statistics Office of Botswana, 1990] وإندونيسيا (١٩٩٠) [Biro Pusat Statistik, 1996] وإيطاليا (١٨٨٤) [Bottiroli Civaldi, 1990] وكينيا (١٩٨٧) [لويس وثوربيك، ١٩٩٢] وهولندا (١٩٩٤) [Statistics Netherlands, 1997] والفلبين (١٩٨٧) [فوس، ١٩٩١] وإسبانيا (١٩٨٧) [رولاند - هولست، ١٩٩٢]. تقوم هيئة إحصاءات هولندا حالياً بتجميع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية سنوياً، بينما يقوم مكتب إحصاءات إندونيسيا Biro Pusat Statistik بتجميعها كل خمس سنوات. وتجري حالياً دراسة الجدوى الاقتصادية للتجميع المنتظم لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية في مكنتي الإحصاء المركزي في إيطاليا وبريطانيا.
- <sup>٥</sup> مناقشة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هذه مقصورة هنا على تمثيلها للتدفق الدائر للدخل. للاطلاع على مناقشة تفصيلية للجدول بكامله يرجى الرجوع إلى [كونينغ، ١٩٩٦، الجزء الثاني - ٥].
- <sup>٦</sup> على سبيل المثال، حسابات تخصيص الدخل الأولي (#4)، التوزيع الثانوي للدخل (#5) واستخدامات الدخل (#6) تم توحيدها في حساب وحد (#4-6) نظراً للافتقار إلى البيانات. كما أن المصفوفة الفرعية (2,1) هي مصفوفة قطرية بما أنه لم يتوفر في هذه الحالة سوى جدول مدخلات ومخرجات. ولو تم جمع جداول العرض والاستخدامات، لأمكن نسخ هذه المصفوفة الفرعية من جدول العرض (المقول).
- <sup>٧</sup> لا يشمل هذا التحويلات الاجتماعية العينية كمناخ الأسرة المعيشية من الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية. فقد قيدت هذه في جداول إضافية؛ انظر كونينغ [١٩٩٦: الجداول من الرابع - ٣٣ إلى الرابع - ٣٥].
- <sup>٨</sup> ما زال نظام المصفوفات الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها يستعد جانبا غير الاقتصادية للرفاه كالحياة البهيجة للأسرة أو الصداقة أو الحرية السياسية. يرجى الرجوع إلى كونينغ [١٩٩٦] للاطلاع على استعراض موسع لمفهوم نظام المصفوفات الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.
- <sup>٩</sup> من بين البدائل تضمنين ميزانيات عامة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (قارن بيات [١٩٩١]: الجدول ١٠، والجدول العشرون - ٧ في نظام المحاسبة القومية (١٩٩٣).
- <sup>١٠</sup> يحتوي الفصل الثالث من كونينغ [١٩٩٦] مناقشة مستفيضة لقضايا الطرق المنهجية والقضايا العملية عند تجميع مصفوفة الحسابات القومية بالأسعار الثابتة. ويعرض المرفق لذلك الفصل نهجاً متسلسل الخطوات بشأن التجميع الفعلي لهذه المصفوفة بالأسعار الثابتة في إندونيسيا. ويتيح كونينغ ورايينغا [١٩٩٧] المزيد من المناقشة لطريقة انكماش مدخلات رأس المال في الإنتاج.
- <sup>١١</sup> لأغراض الرصد والمتابعة، يمكن أيضاً بيان توزيع الدخل الثالث في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بعينها. غير أن هذه الاحتمالات ينبغي أن تفرد على جنب في تحليل يستفيد من ميول متوسط الإنفاق أو الإنفاق الهامشي. وبما أن الدخل العيني المعاد توزيعه هو بالتعريف ينفق بكامله على سلع وخدمات محددة، فإن حجمه لا يؤثر في الادخار ولا في الاستهلاك النهائي للمنتجات الأخرى. ولذا، فإن تضمن هذه الاحتمالات في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من شأنه تشويه تقييم قرارات إنفاق الأسر المعيشية. وينطبق الأمر نفسه على الدخل المحتسب عند تقييم المخرجات (النواتج) للاستهلاك النهائي الخاص بأسعار تعادل أسعار السوق (إنتاج الكفاف، خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها، الخ.) كما ينطبق على الأجر العينية.
- <sup>١٢</sup> بيكر، وشوينفست، وفان تنغن [١٩٩٦] يرون الافتقار إلى مثل هذه الصلة بمثابة نقص في نهج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ولذا، تتم معالجته في نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.
- <sup>١٣</sup> يرجى الرجوع إلى كونينغ [١٩٩٣] ودي هان و كونينغ [١٩٩٦] للاطلاع على التصميم النظري لمصفوفة الحسابات القومية شاملة حسابات بيئية وتطبيقاً لها على هولندا. كما يرجى الرجوع إلى هيلستن وآخرون [١٩٩٨] وإيكه [١٩٩٨] وفاز [١٩٩٨] للاطلاع على تطبيقها على السويد والمملكة المتحدة واليابان، على التوالي. وفي كافة بلدان الاتحاد الأوروبي تقريباً، يجري تجميع جداول من نوع مصفوفة الحسابات القومية شاملة حسابات بيئية، وذلك بمساعدة مالية من موازنة المجموعة الأوروبية: انظر Eurostat [1996].
- <sup>١٤</sup> يرجى الرجوع إلى ألتينا وآخرين [١٩٩١] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لحسابات الأيدي العاملة.



- <sup>١٤</sup> ويرجى الرجوع إلى فان تنغرن [١٩٩٦] للاطلاع على استعراض للعلاقة بين المحاسبة والتحليل.
- <sup>١٥</sup> يرجى الرجوع إلى نايت [١٩٩٦] للاطلاع على استعراض عام وإلى بوس [١٩٩٦] للاطلاع على وحدة رأس مال بشري محددة متصلة بنظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.
- <sup>١٦</sup> يتوفر استقصاء لهذه النماذج في غونينغ وكايزر [١٩٩٥]. كما يرجى الرجوع إلى جولوف وغرافلاندا [١٩٩٤]؛ وكايزر وآخرون [١٩٩٢]؛ وشوفن ووالي [١٩٩٢]؛ وثوربيك [١٩٩٢]؛ وديكالوي ومارتنز [١٩٨٨].
- <sup>١٧</sup> على سبيل المثال، النماذج المسماة نماذج BACHUE (مثلاً أنكر ونولز [١٩٨٣])، التي تتناول التفاعلات الاقتصادية الديمغرافية، يمكن أن تستفيد من توفر نظام مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها.
- <sup>١٨</sup> يرجى الرجوع إلى فان بوشوف وفان توينان [١٩٨٦] للاطلاع على استعراض لمساوي نمج الوحدة الصميمة بشأن الحسابات القومية.



# مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وأنظمة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هولندا: نهج تجميعي

يولندا تيمرمان

خبيرة إحصاء، إدارة الحسابات القومية، هيئة إحصاءات هولندا، فوربورغ، هولندا

بيتر فان دي فان

خبير إحصاء أول، إدارة الحسابات القومية، هيئة إحصاءات هولندا، فوربورغ، هولندا

## أولاً - مقدمة

١ - تم في عام ١٩٩٤ إنجاز التجميع التجريبي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا. ونشرت تقديرات عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ (انظر تيمرمان وفان دي فان، ١٩٩٤). وفي السنوات اللاحقة، استمر تجميع هذه المصفوفة لعام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤. وفي الوقت نفسه، جرى القيام ببحوث بهدف توسيع هذه المصفوفة ببيانات عن جوانب أخرى من الرفاهة: تطوير نظام من مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية شاملاً امتدادات. وأولي الاهتمام بصورة خاصة لتضمين بيانات اجتماعية وديمقراطية وبيانات عن الإنتاج غير النظامي ("الموازي") كالعامل في الأسر المعيشية والعمل التطوعي. كما قرنت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بمصفوفة الحسابات القومية شاملة حسابات البيئة (NAMEA) بهدف دراسة التفاعل بين الاقتصاد والبيئة. ومن بين الأمور الأخرى، تستعمل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية شاملة حسابات بيئية (SAMEA) في تحليل أثر التحول في هيكل الاقتصاد نحو الأنشطة الأقل تلويثاً في سوق العمل وتوزيع الدخل بين فئات الأسر المعيشية.

٢ - يولي هذا الفصل التركيز الرئيسي إلى قضايا تجميع البيانات والنتائج فيما يتعلق بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخاصين بهولندا. وللإطلاع على توطئة عامة لنهج المصفوفات، نرجع إلى الفصل العشرين من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وإلى الفصل الذي يبحث في المحاسبة لأغراض الرفاهة في منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في هذا الدليل.

٣ - بداية، يصف الجزء الثاني الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا. ثم يناقش لاحقاً سلسلة الحسابات والتصنيف المستعمل فيها.

٤ - تتوفر في هولندا عدة أطر متكاملة جزئياً. ولأغراض تجميع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، جرى استعمال حسابات الأيدي العاملة والحساب الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتيح صورة عامة عن سوق العمل في هولندا. وهو يحتوي معلومات كثيرة عن العمالة وتعويضات المستخدمين، موزعة ليس فقط حسب الصناعات بل أيضاً حسب الجنس، ومستوى التعليم، والعمل بدوام جزئي/كامل، الخ. أما الحساب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، فهو يتضمن معلومات عن توزيع الدخل وأنماط الاستهلاك لمختلف فئات الأسر المعيشية. ويناقش الجزء الرابع إدماج هذه الأطر في المعلومات ذات الصلة المتضمنة في نظام الحسابات القومية. كما يولي الاهتمام لمصادر البيانات الأساسية وتجميع حسابات الأيدي العاملة والحساب الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - يعرض الجزء الخامس بعض المعلومات التي يمكن اشتقاقها من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا ومن ثم تحليلها. أولاً، تجري مناقشة جداول الأيدي العاملة. كما يولي اهتمام خاص للمعلومات عن القيمة المضافة والعمالة حسب الصناعات ونوع الأيدي العاملة فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣. وبعد ذلك، يعرض هذا الجزء جداول دخل وإنفاق الأسر المعيشية. ومن بين مزايا نهج المصفوفات إمكانية تطبيق معادلات المصفوفة الجبرية في طور التجميع وفي التحليلات الاقتصادية اللاحقة. ويعرض الجزء الأخير من الجزء الرابع مثلاً على أثر الطلب النهائي على العمالة باستعمال تحليل المضاعفات.

٦ - يحتوي الجزء الخامس على مقدمة قصيرة لبعض الامتدادات (المستقبلية) لمصفوفة الحسابات الاجتماعية الخاصة بهولندا. أولاً، يعرض نتائج دراسة جرى في إطارها قرن هذه المصفوفة بمصفوفة الحسابات القومية شاملة حسابات بيئية: أي مصفوفة المحاسبة

الاجتماعية شاملة حسابات بيئية. وهي تبين كيف أن التحول باتجاه أنشطة أقل تلويثاً للبيئة يمكن أن يؤثر في العمالة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي. كما يولى الاهتمام لتضمين الأنشطة بدون أجر في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من خلال تضمين بيانات من استقصاءات استخدام الوقت في هذا الإطار. أخيراً، توجد مناقشة مختصرة لتوسيع المصفوفة بيانات اجتماعية وديمقراطية. وفي هذا السياق تتعلق المناقشة بصورة رئيسية بتضمين البيانات عن السكان موزعة حسب الخصائص الشخصية (الجنس، ومستوى التحصيل العلمي، والسن، والعرق، الخ.) مع بيانات عن العمالة والضمان الاجتماعي في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

٧ - يجتم الجزء السادس هذا الفصل ببعض الملاحظات الختامية.

## ثانياً - عرض مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموحدة الخاصة بهولندا

٨ - يبين الجدول ١ عرضاً عاماً موحداً لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا التي تضم أرقام عام ١٩٩٠ (انظر المرفق). ويمكن لهذه المصفوفة بشكلها الإجمالي أن تتيح عرضاً عاماً للاقتصاد برمته. ففي المصفوفات التفصيلية، يتوفر تصنيف فرعي لكل حساب وفق أكثر الفئات صلة من بين الفاعلين اقتصادياً. وتذكر عناوين كل من الحسابات المبادئ التي تحكم التصنيف، أي التصنيفات المستعملة فعلاً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التفصيلية المناقشة أدناه. أولاً، يناقش بإيجاز كلاً من حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (الموحدة).

### ألف - تسلسل الحسابات

٩ - يبين السطر الأول والعمود الأول حساب السلع والخدمات. ويبين السطر استخدامات السلع والخدمات مقيمة بأسعار المشترين: الاستهلاك الوسيط (٤٧٩,٠ بليون غيلدر)، والإنفاق على الاستهلاك النهائي (٣٧٧,٩)، والتغيرات في المخزونات (٦,٥)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (١٠٦,٩) والصادرات (٢٧٩,٧). ويبين العمود ١ مجموع العرض من السلع والخدمات. تنتج الصناعات المقيمة حوالي ٧٩ في المائة من السلع والخدمات (٩٤٩,٠ بليون غيلدر). ويتضح من الكبر النسبي في نسبة الواردات (٢١ في المائة) انفتاح الاقتصاد الهولندي. وعلى نقيض ذلك في نظام الحسابات القومية، تدرج الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي والإعانات في حساب الضرائب المنفصل. وقد أدخل هذا الحساب لجعل المصفوفة ملائمة لتحليل أكثر تفصيلاً للإجراءات التدخلية الحكومية من خلال سياسات الضرائب. ويبلغ رصيد الضرائب والإعانات على المنتجات ٤٥,٣ بليون غيلدر حسبما تبينه الخلية (13,1).

١٠ - يبين السطر المسمى "حساب الإنتاج" ناتج الصناعات المقيمة بالأسعار الأساسية. أما العمود فيبين من بين أمور أخرى الاستهلاك الوسيط حسب الصناعات. كما يبين حساب الضرائب تلك الضرائب الأخرى (أي غير المرتبطة بالمنتجات) محصوماً منها الإعانات على الإنتاج. وعلى هذا النحو، يقيم البند الموازن، وهو الناتج المحلي الإجمالي، حسب تكاليف العوامل وليس حسب الأسعار الأساسية، كما هي الحال في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويوجد فرق آخر بالمقارنة مع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ هو استهلاك رأس المال الثابت. ففي حساب الإنتاج الوارد في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، تسند هذه المعاملة إلى حساب رأس المال والبند الموازن يعكس الناتج المحلي محصوماً منه استهلاك رأس المال الثابت. ولم يكن هذا ممكناً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا نتيجة عدم كفاية تفاصيل المعلومات عن رأس المال الثابت حسب الصناعات.

١١ - يبين السطر الثالث والعمود الثالث حساب توليد الدخل. ويبين سطر هذا الحساب مقبوضات وفئات المدخلات الأولية (الأيدي العاملة ورأس المال). أما البند المسمى "ضريبة القيمة المضافة غير المحولة للحكومة" فهو خاص بالحسابات القومية في البلدان التي لديها نظام ضريبة القيمة المضافة. وهو متعلق بضريبة القيمة المضافة التي يطالب المنتج بها المشتري، وهي لا تحول لاحقاً إلى الحكومة. وفي هذا السياق، تضاف إلى الدخل الفائض/المختلط للمنتجين. وبالنسبة إلى عام ١٩٩٠، تعادل المبالغ هذه ١,٦ بليون غيلدر، أو حوالي ٤ في المائة من مجموع المبالغ المطالب بها كضريبة قيمة مضافة. أما في عمود حساب توليد الدخل فتخصص المقبوضات من المساهمة المباشرة في الإنتاج لعدة حسابات: استهلاك رأس المال الثابت يخصص لحساب رأس المال (السطر 7)، وتخصص الأجر والرواتب التي يكسبها أجنب إلى الحساب الجاري لبقية العالم (السطر 14). أما البند الموازن، صافي الدخل القومي المحقق، فيعطى لحساب توزيع الدخل الأولي (السطر 4).

١٢ - يبين العمود والسطر الرابع توزيع الدخل الأولي فيما بين القطاعات المؤسسية. ففي السطر، تتلقى القطاعات صافي الدخل القومي المحقق من حساب توليد الدخل (٤٠٩,٨ بليون غيلدر) ودخل الملكية من القطاعات المقيمة (٢٠٥,٥) وأيضاً من بقية العالم

(٤٩,٥). ويتلقى القطاع الحكومي مجموع الضرائب مخصوماً منه الإعانات على الإنتاج في هذا الحساب (٤٨,٠)، أي الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات مضافاً إليه الضرائب الأخرى ومخصوماً منها الإعانات على الإنتاج ومضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة على الأراضي والجبائيات الأخرى على سلع رأس المال الثابت (انظر أدناه) مطروحاً منها ضريبة القيمة المضافة التي لا تحول إلى الحكومة. وفي العمود 4، يقيّد دخل الملكية للقطاعات المقيمة ولبقية العالم. أما البند الموازن، مجموع الدخل الأوّلي الذي تتلقاه القطاعات المقيمة، فهو يطابق صافي الدخل القومي بأسعار السوق. وبالنسبة إلى عام ١٩٩٠، بلغ صافي الدخل القومي ٤٥٧,١ بليون غيلدر.

١٣ - شكل حساب التوزيع الثانوي للدخل (الحساب 5) هو نفسه الذي في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ماعدا قيد الضرائب على الدخل والثروة، الخ. والمساهمات الاجتماعية على حساب الضرائب. وتبين الخلية (5,13) المقبوضات ذات الصلة التي تلقتها الحكومة، أما مدفوعات القطاعات المقيمة فهي في الخلية (13,5). وهي هنا تبين أن الضرائب على الدخل والثروة الخ. والمساهمات الاجتماعية مرتفعة نسبياً في هولندا: حوالي ٣٨ في المائة من صافي الدخل القومي في عام ١٩٩٠. وإذا أدخلنا الضرائب على الإنتاج، فإن هذه النسبة ترتفع إلى حوالي ٥٠ في المائة. غير أن السنوات الأحدث عهداً تظهر انخفاضاً في الإجراءات التدخلية الحكومية، مما يسفر عن تراجع نسبي في الضرائب والمساهمات الاجتماعية. أما صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به، وهو البند الموازن للحساب 5، فيبلغ ٤٥٣,٩ بليون غيلدر في عام ١٩٩٠.

١٤ - يصف السطر والعمود 6 استخدامات الدخل المتاح للتصرف به حسب القطاعات المؤسسية. ويستعمل حوالي ٨٣ في المائة من الدخل المتاح للتصرف به للإنفاق على الاستهلاك النهائي. ويعادل صافي الادخار القومي، وهو البند الموازن لهذا الحساب، ٧٦ بليون غيلدر. ويعتبر معدل الادخار في هولندا البالغ ١٧ في المائة من الدخل المتاح للتصرف به مرتفعاً جداً مقارنة ببلدان أخرى.

١٥ - يضم السطر والعمود 7 حساب رأس المال. وتقيد المقبوضات حسب القطاعات المؤسسية في السطر: استهلاك رأس المال الثابت، صافي الادخار والتحويلات الرأسمالية من القطاعات المقيمة ومن بقية العالم. وتقيد المصروفات في العمود: التحويلات الرأسمالية للقطاعات المقيمة ولبقية العالم، إجمالي تكوين رأس المال والبند الموازن، صافي الإقراض في الاقتصاد القومي.

١٦ - الحساب 8 حساب وهمي. وليس هذا الحساب متضمناً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويكمن سبب إدخاله في الافتقار إلى المعلومات عن التصنيف المشترك لتكوين إجمالي رأس المال الثابت حسب القطاعات المؤسسية والصناعات في هولندا. وفي سطر الحساب 8، يقيّد إجمالي تكوين رأس المال لكل قطاع مؤسسي الناجم عن حساب رأس المال. ففي العمود، تظهر البنود التالية: التغيرات في المخزونات محددة حسب فئة المنتجات (الخلية 1,8)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت من الإنتاج والواردات، محددة حسب الصناعات المتوجهة إليها (الخلية 9,8) ومبيعات السلع الرأسمالية المستعملة والواردات، محددة حسب نوع الأصول (الخلية 10,8).

١٧ - في عمود الحساب 9، تصنف الاستثمارات في سلع رأسمالية جديدة تصنيفاً مشتركاً حسب نوع الأصول (الخلية 10,9). وفي عمود الحساب 10، تحدد هذه الاستثمارات حسب نوع الأصول (مخصوماً منها مبيعات السلع الرأسمالية المستعملة للمستهلكين وفي الخارج) حسب فئات المنتجات (الخلية 1,10). وتقيد في حساب الضرائب ضرائب القيمة المضافة على الأراضي والجبائيات الأخرى على السلع الرأسمالية (الخلية 13,10). وتقيد هنا الضرائب الأخيرة على المنتجات لعدم إمكان تخصيصها إما للمنتجات أو للمنتجين.

١٨ - يتيح السطر والعمود 11 معلومات عن المعاملات المالية للقطاعات المقيمة. وإلى جانب البند الموازن لحساب رأس المال، يقيّد في هذا السطر صافي إقراض مجموع الاقتصاد والتغيرات في الالتزامات. وتعطي هذه البنود معاً الإجمالي المتاح للمقيمين لأغراض احتياز الأصول المالية. ويحدد تحمل الالتزامات واحتياز الأصول المالية معاً حسب أنواع الأصول المالية. وإضافة إلى التغيرات في الأصول المالية والالتزامات في القطاعات المقيمة، يبين الحساب 12 احتياز الأصول المالية وتحمل الالتزامات حسب بقية العالم.

١٩ - يتضمن السطر والعمود التاليان حساب الضرائب. وحسبما أشير أعلاه، تم إدخال هذا الحساب لتحليل سياسة الضرائب الهولندية بمزيد من التفاصيل. ويبين تقاطع هذا الحساب مرونة إطار مصفوفات المحاسبة الاجتماعية. ففي سطر هذا الحساب، يتم بيان العلاقة بين كل ضريبة والمعاملة التي تجبى الضريبة عليها: الضرائب مطروحاً منها الإعانات على المنتجات في حساب السلع والخدمات (الخلية 13,1)، الضرائب الأخرى (غير متصلة بالمنتجات) مطروحاً منها الإعانات على الإنتاج في حساب الإنتاج (الخلية 13,2)، الضرائب والمساهمات الاجتماعية المجابة على دخل وثروة القطاعات المقيمة في حساب التوزيع الثانوي للدخل (الخلية 13,5)، الضرائب

على السلع الرأسمالية الثابتة في الحساب 10 (الخلية 10,13) وأخيراً الضرائب على الدخل الأجنبي والثروة الأجنبية في الحساب الجاري لبقية العالم (الخلية 14,31). وفي العمود، تحدد المقبوضات من الضرائب والمساهمات الاجتماعية في الخلايا (3,13) و(4,13) و(5,13) و(14,13).

٢٠ - يبين السطر والعمود 14 الحساب الجاري لبقية العالم. ويتضمن العمود المدفوعات لبقية العالم، أي دخل بقية العالم؛ وفي العمود، تقيّد المقبوضات من بقية العالم (أي التدفقات الخارجة من بقية العالم). ويقيّد البند الموازن، الرصيد الخارجي الجاري، من وجهة نظر هولندا. ولذلك، يتم تقديم هذا البند الموازن في السطر وليس في العمود في الحساب 14. ويعني المبلغ الإيجابي فائضاً لهولندا، أما المبلغ السلبي فهو عجز بالنسبة إلى هولندا. ويعتبر الفائض الهولندي كبيراً حيث يبلغ ١٩,٨ بليون غيلدر، أي ٣,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق. وفي عام ١٩٩٦، ارتفع الفائض مسجلاً رقماً قياسياً بلغ ٥,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبتجميعه في الفترة ١٩٨١ حتى ١٩٩٦، يبلغ الفائض ٣١٢ بليون غيلدر، ويسفر فقط عن رصيد إيجابي للدخل الأولي المتلقى من بقية العالم اعتباراً من عام ١٩٩٤ وما بعده.

٢١ - يمثل آخر سطر وعمود حساب رأس المال لبقية العالم. يقيّد السطر التحويلات الرأسمالية لبقية العالم وتحمل بقية العالم للالتزامات مقابل هولندا. ويقيّد العمود، إضافة إلى البند الموازن في الحساب 14، التحويلات الرأسمالية من بقية العالم واحتياز بقية العالم للأصول المالية.

## باء - تصنيف الحسابات

٢٢ - يعتبر تحديد التصنيفات لمختلف الحسابات طورياً ضرورياً في وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ففي هذه المصفوفة، من الممكن تمييز أكثر الوحدات وتصنيفات الوحدات ملائمة لكل حساب. وبسبب هذا، تعتبر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إطاراً شديداً المرنة. وهذا ما يجعلها أداة مناسبة جداً لتضمين وعرض المعلومات من حسابات الأيدي العاملة والحسابات الاقتصادية والاجتماعية ضمن نظام الحسابات القومية.

٢٣ - بصفة عامة، ينبغي أن يستوفي التصنيف شروطاً محددة:

- ينبغي أن تكون الفئات متجانسة فيما يتعلق بالقرارات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها وأن تكون مستقرة نسبياً مع مرور الوقت؛
- ينبغي أن تكون التصنيفات انعكاساً للتنوع في المجتمع؛
- ينبغي أن تكون التصنيفات قابلة للاشتقاق من مصادر بيانات قائمة.

٢٤ - نستعرض فيما يلي تصنيفات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لكافة التصنيفات في تيمرمان وفان دي فان، ١٩٩٤. ونقتصر هنا على التصنيفات المطبقة في الحسابات من 3 حتى 6، والحساب 13 (حساب الضرائب). وهذه هي أكثر الحسابات صلة بالنسبة إلى تحليل دخل وإنفاق الأسر المعيشية. والواقع أن هذا يتركز في وصف لثلاثة تصنيفات: فئات المدخلات الأولية، أو أنواع مختلفة من الأيدي العاملة ورأس المال، في الحساب 3، وأنواع مختلفة من القطاعات المؤسسية شاملة تقسيمياً تفصيلياً إلى فئات أسر معيشية في الحسابات من 4 حتى 6، وأنواع مختلفة من الضرائب والمساهمات الاجتماعية في الحساب 13.

## ١ - فئات المدخلات الأولية

٢٥ - تميز تقليدياً في حساب توليد الدخل (الحساب 3) فئتا مدخلات أولية رئيسيتان: تعويضات المستخدمين، مقسمة إلى أجور ورواتب ومساهمات اجتماعية من أرباب العمل وإجمالي الفائض التشغيلي/الدخل المختلط. وتضم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية معلومات إضافية عن استخدام وتعويضات المدخلات من الأيدي العاملة. وفي المصنفتين الفرعيتين (3,2) و(3,14) تقسم الأجور والرواتب (وعدد المستخدمين المعنيين) في كل صناعة حسب نوع الأشخاص المستخدمين. ويستعمل أيضاً التصنيف نفسه حسب نوع الأيدي العاملة بالنسبة إلى فئات الأسر المعيشية التي تقدم الأيدي العاملة. وتبين المصنفتان الفرعيتان (4,3) و(14,3).

٢٦ - في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، تقسّم المدخلات من الأيدي العاملة إلى ١٤ نوعاً. ويجري اشتقاق المعلومات اللازمة من حساب الأيدي العاملة. وقد طبق اثنان من العوامل المحددة الهامة بالنسبة إلى العمالة والأجور في هولندا كمعيارين تمييزيين: الجنس ومستوى التحصيل العلمي. وفيما يتعلق بمستوى التحصيل العلمي، يميز بين الفئات السبع التالية:

- التعليم الأساسي؛
- المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي؛
- المرحلة العليا من التعليم الثانوي؛
- المرحلة الدنيا من التعليم المهني؛
- المرحلة المتوسطة من التعليم المهني؛
- المرحلة العليا من التعليم المهني؛
- التدريب الجامعي.

٢٧ - يمكن استعمال معايير تمييز إضافية لما ورد أعلاه بالنسبة إلى هولندا. ومن بين الأمثلة على ذلك العرق، والسن وتركيبية الأسرة المعيشية. ولأسباب عملية، تم استبعاد هذه المعايير من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الحالية. غير أنها جزء من عملية وضع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها مستقبلاً بالنسبة إلى هولندا (انظر الجزء الخامس). ويبدو أن التمييز بين العمالة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية وحسب نوع المهنة، مثلما في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا، أقل ملاءمة بالنسبة إلى هولندا.

## ٢ - القطاعات المؤسسية وفئات الأسر المعيشية

٢٨ - فيما يتعلق بالتقسيم إلى قطاعات مؤسسية، تم في الوهلة الأولى التمييز بين سبعة قطاعات مؤسسية في الحساين 4 و5، مطابقة للقطاعات المستعملة في حسابات القطاعات المؤسسية في الحسابات القومية:

- المشاريع غير المالية (الشركات وأشباه الشركات)؛
- مؤسسات التسليف؛
- شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية؛
- الحكومة المركزية؛
- الحكومة المحلية؛
- صناديق الضمان الاجتماعي؛
- والأسر المعيشية.

٢٩ - في الحساب 6 من جهة أخرى، تم تجميع القطاعات المؤلفة لعموم الحكومة مع بعضها، أي الحكومة المركزية، الحكومة المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي. وسبب هذا هو الافتقار إلى المعلومات عن الإنفاق على الاستهلاك في هذه القطاعات حسب فئات المنتجات.

٣٠ - كما تضم الحسابات 4 و5 و6 تصنيفاً للأسر المعيشية أكثر تفصيلاً. فقطاع الأسر المعيشية يقسّم إلى ١٤ فئة اقتصادية اجتماعية. ويستند تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية إلى الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. ويطبق هذا الإطار تصنيفاً لفئات الأسر المعيشية استناداً إلى الفروق في السلوك الاستهلاكي ومصادر الدخل. وتستعمل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المعايير التالية: فئة الأسرة المعيشية، واستهلاك الأسرة المعيشية ومصدر الدخل الرئيسي.

٣١ - أولاً، قسّم قطاع الأسر المعيشية إلى أسر معيشية خاصة وأسر معيشية مؤسسية. وتعرّف الأسر المعيشية باعتبارها مجموعة أشخاص يقطنون مسكناً واحداً تقدّم لها خدمات منزلية خاصة أو مشتركة في نفس المكان، أي تقديم الطعام وضروريات الحياة الأخرى. أما الأمثلة على الأسر المعيشية المؤسسية فهي (الأشخاص في) السجون ومأوى العجزة، الخ.

٣٢ - ثانياً، قسّمت الأسر المعيشية الخاصة إلى تقسيمات فرعية استناداً إلى مصادر دخلها:

- الأجور والرواتب؛
- دخل الملكية والدخل المختلط، أي الدخل من مشروع غير ذي شخصية اعتبارية؛

- الدخل التحويلي المرتبط بالشيخوخة؛
- والدخل التحويلي الآخر، مثل المنافع الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والمرض والفاقة.
- ٣٣ - ثالثاً، فيما عدا فئات الأسر المعيشية التي دخلها مختلط (ومن دخل الملكية)، قسّمت هذه الفئات تقسيمات فرعية أخرى استناداً إلى تركيبة الأسرة المعيشية:
  - شخص واحد؛
  - شخصان أو أكثر بدون أولاد؛
  - شخصان أو أكثر مع أولاد.
- ٣٤ - رابعاً، قسّمت فئات الأسر المعيشية التي دخلها المختلط هو مصدر الدخل الرئيسي وفق النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه:
  - دخل مختلط من الزراعة؛
  - دخل مختلط من التجارة والفنادق والمطاعم والمقاهي وخدمات التصليح؛
  - دخل مختلط من أعمال تجارية وخدمات شخصية؛
  - ودخل مختلط من أنشطة أخرى ودخل الملكية.
- ٣٥ - اتضح أثناء بحث هذا التصنيف لفئات الأسر المعيشية مع مستعملين للبيانات هامين، من بينهم مكتب التخطيط المركزي الذي يجمع التوقعات عن اقتصاد هولندا ويضع تقديرات أثر السياسات الحكومية الرسمية والبرامج السياسية على التطورات الاقتصادية في المستقبل، وجود حاجة سياسية شديدة لتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن دخل وإنفاق فئات الأسر المعيشية التي تعتمد على الدخل التحويلي من الحكومة. وفي هذا المقام يتم أخذ طلبات مستعملي البيانات هؤلاء في الاعتبار في وضع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في المستقبل (انظر الجزء الخامس).
- ٣٦ - تتعلق الملاحظة الأخيرة بشأن قطاع الأسر المعيشية بمحتوى هذا القطاع في نظام الحسابات القومية. ففي النظام الحالي، يشمل قطاع الأسر المعيشية ليس فقط الأسر المعيشية الخاصة والمؤسسية، بل يشمل أيضاً المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مثل نوادي الرياضة ونقابات العمال. وفي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، تشكل هذه المؤسسات جزءاً من "الأسر المعيشية غير المقسّمة" (انظر الجزء الثالث).
- ٣ - أنواع الضرائب والمساهمات الاجتماعية
- ٣٧ - توجد أنواع عديدة من الضرائب، والمساهمات الاجتماعية والإعانات في هولندا. وتحسب على أنواع مختلفة من المعاملات: معاملات في السلع والخدمات، ومعاملات متعلقة بأنشطة إنتاج، ومعاملات دخل، الخ. ولإظهار هذه العلاقة بوضوح، تم إدخال حساب الضرائب إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وبفعل ذلك، من الممكن الفحص الوثيق لآثار السياسات الحكومية على توزّع الدخل فيما بين مختلف فئات الأسر المعيشية مثلاً.
- ٣٨ - يمكن أن يستند التقسيم الفرعي للضرائب والإعانات إلى فئات مختلفة إلى المعيارين التاليين: الغرض وأساس تقاضيها. وتعتقد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تصنيف الضرائب ينبغي عادة أن يكون خاضعاً للأساس الذي يتم تقاضيها بموجبه. وفيما يتعلق بالمساهمات الاجتماعية، تعتمد المنظمة استثناءً للقاعدة حيث يستند تصنيف هذا البند إلى غرض "الضريبة"، أي حق الحصول على المنافع الاجتماعية. وفي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، تطبق المبادئ العامة التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تقسّم الضرائب والمساهمات الاجتماعية والإعانات إلى الفئات العريضة التالية:
  - ضريبة القيمة المضافة؛
  - رسوم الإنتاج؛
  - الضرائب على الواردات (باستبعاد ضريبة القيمة المضافة)؛
  - ضرائب أخرى على الإنتاج؛
  - الإعانات؛



- ضرائب الدخل؛
  - الضرائب على الثروة الخ. (مثل الضريبة على صافي ثروة الأشخاص، وضريبة العقارات وضريبة السيارات التي تدفعها الأسر المعيشية)؛
  - مساهمات في الضمان الاجتماعي العام؛
  - مساهمات في الضمان الاجتماعي للمستخدمين؛
  - المساهمات الاجتماعية المحتسبة؛
  - ورسوم المعاشات التقاعدية.
- ٣٩ - جرى أيضاً تمييز فئة منفصلة خاصة بضرائب البيئة. فالسياسات البيئية تقوم بدور متزايد في صنع القرارات الاقتصادية (انظر: دو هان وآخرون، ١٩٩٣). ووفقاً للقاعدة العامة التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تصنيف الضرائب، تم إدخال أساس جديد كميّار تحدّد بموجبه الضرائب: التلويث المباشر للبيئة. والضرائب التي صنفت باعتبارها ضرائب بيئية هي:
- ضرائب الطاقة (WABM)؛
  - رسوم جمع النفايات؛
  - رسوم المجاري؛
  - رسوم تلويث المياه؛
  - رسوم فائض السماد العضوي؛
  - رسوم التلوث بالضجيج نتيجة الطيران المدني؛
  - ورسوم المياه الجوفية.
- ٤٠ - نتيجة للتصنيفات الآنفه، تضم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية معلومات واسعة عن معاملات تحدّد دخل وإنفاق الأسر المعيشية. وفي المصفوفة الفرعية (3,2)، يمكن العثور على بيانات عن العمالة وتعويضات المستخدمين، مصنفة تصنيفاً مشتركاً حسب الصناعات ونوع المستخدم. كما قسّم قطاع الأسر المعيشية في كل من المصفوفات الفرعية المؤلفة لحساب توزيع الدخل الأوّلي (الحساب 4) إلى فئات أسر معيشية. ونتيجة لذلك، يمكن اشتقاق المعلومات التالية من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا بالنسبة إلى كل من فئات الأسر المعيشية:
- مقدار الدخل الذي تتلقاه كل فئة من فئات الأسر المعيشية من المشاركة المباشرة في عملية الإنتاج، مقسماً حسب فئات المدخلات الأوّلية (المصفوفة الفرعية [4,3])؛
  - مقدار دخل الملكية<sup>١</sup> الذي تتلقاه كل فئة من فئات الأسر المعيشية من القطاعات المقيمة (المصفوفة الفرعية [4,4]) ومن بقية العالم (المصفوفة الفرعية [4,14])؛
  - مقدار دخل الملكية الذي تدفعه كل فئة من فئات الأسر المعيشية للقطاعات المقيمة (المصفوفة الفرعية [4,4]) ولبقية العالم (المصفوفة الفرعية [4,14]).
- ٤١ - في حساب التوزيع الثانوي للدخل (الحساب 5)، تتيح مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا صورة كاملة لآثار السياسات الحكومية على توزّع الدخل الشخصي فيما بين فئات الأسر المعيشية:
- مقدار الدخل الأوّلي الذي تتلقاه كل فئة من فئات الأسر المعيشية نتيجة توزيع الدخل الأوّلي (المصفوفة الفرعية [5,4])؛
  - مقدار التحويلات الجارية التي تتلقاها كل فئة من فئات الأسر المعيشية من القطاعات المقيمة (المصفوفة الفرعية [5,5]) ومن بقية العالم (المصفوفة الفرعية [5,14])؛
  - مقدار التحويلات الجارية غير الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي<sup>٢</sup> الذي تدفعه كل أسرة معيشية للقطاعات المقيمة (المصفوفة الفرعية [5,5]) ولبقية العالم (المصفوفة الفرعية [14,5])؛

• مقدار الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي الذي تدفعه كل أسرة معيشية مقسماً على عدة فئات من الضرائب (المصفوفة الفرعية [13,5]).

٤٢ - تقيّد المصفوفة الفرعية (1,6) الإنفاق على الاستهلاك النهائي. وهنا نرى الاستهلاك حسب فئات الأسر المعيشية مقسماً إلى حوالي ٥٠ فئة من المنتجات. وتتضمن المصفوفة الفرعية (7,6) الادخار حسب فئات الأسر المعيشية.

### ثالثاً - مصادر البيانات والروابط الجزئية - الكلية

٤٣ - بصفة عامة، إن قرن البيانات من الأنظمة الكلية المتكاملة مع بيانات مصدرية تفصيلية (= استقصاءً) يمكن خبراء الإحصاء من تجميع معلومات إضافية عن مجالات محددة. كما أن الجهود اللاحقة بغية تعديل البيانات الجزئية وإجمالها لتصبح متسقة مع الأرقام الكلية المتكاملة يزيد كثيراً إمكان استعمال هذه الإحصاءات.

٤٤ - يصف هذا الفصل تضمين إحصاءات سوق العمل وإحصاءات دخل الأسر المعيشية في مصفوفة محاسبة اجتماعية. ففي وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، تم قرن بيانات من الحسابات القومية والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة واستقصاء الأشخاص العاملين. ونتيجة لذلك، تعرض معلومات مفصلة عن توزيع الدخل بين فئات الأسر المعيشية مقترنة ببيانات مفصلة عن سوق العمل (مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي) وبيانات الحسابات القومية. ويصف الجزء "ألف" تضمين بيانات الأيدي العاملة بينما يصف الجزء "باء" تضمين بيانات الدخل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

### ألف - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وبيانات الأيدي العاملة (الأجور والرواتب والعمالة)<sup>٣</sup>

٤٥ - فيما يتعلق ببيانات الأيدي العاملة، تحتوي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا نوعين من الجدولة المشتركة (انظر أيضاً الجزء ٢). يعرض الجدول الأول، المصفوفة الفرعية (3,2) توليد الدخل حسب عوامل إنتاج مختلفة. وتتألف تعويضات عوامل الإنتاج، والأيدي العاملة (تعويضات المستخدمين)، من الأجور والرواتب ومساهمات أرباب العمل الاجتماعية. وفي كل صناعة، تقسم الأجور والرواتب إلى ١٤ نوعاً من الأشخاص العاملين (انظر الجزء الثاني). وإضافة إلى البيانات عن الأجور والرواتب، يتم تجميع بيانات مطابقة عن عدد المستخدمين. وتقاس البيانات عن العمالة بأجر بما يعادل من العمل المتفرغ، ولذلك تم تحويل العمل بدوام جزئي إلى المعادل بدوام كامل. كما يتم تجميع بيانات عن مدخلات عمل الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص وتصنيفها حسب أنواع الأشخاص العاملين.

٤٦ - يبين الجدول الثاني، المصفوفة الفرعية (4,3)، توزيع الدخل المتحقق فيما بين الأسر المعيشية والقطاعات المقيمة الأخرى. وتصنف الأجور والرواتب تصنيفاً متقاطعاً حسب ١٤ نوعاً من الأشخاص العاملين و١٤ فئة من الأسر المعيشية. كما يتم تجميع مصفوفة محددة بصورة مطابقة بشأن مدخلات العمل (المعادل بدوام كامل) حسب الأسر المعيشية.

٤٧ - يوجد تمييز مستمر بين نوعين من المصفوفات أثناء مناقشة الروابط الجزئية - الكلية بشأن بيانات الأيدي العاملة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

### ١ - الأيدي العاملة مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي ونوع الصناعة

٤٨ - يمكن اشتقاق المعلومات المفصلة عن سوق العمل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من مزيج من البيانات من مصادر جزئية مختلفة وبيانات بسيطة من حسابات الأيدي العاملة والحسابات القومية. وتضم الحسابات القومية الهولندية أرقام مجموع مدخلات العمل (المستخدمين والعاملين لحسابهم الخاص) بالنسبة إلى ما يبلغ ٥٨ صناعة، أما حسابات الأيدي العاملة الهولندية فتتيح بيانات عن مدخلات عمل حسب ٨١ صناعة. وفي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يطبق تقاطع أكثر تفصيلاً للتصنيفين: ٤١ صناعة. ونناقش في هذا الجزء أولاً تجميع المصفوفة الفرعية الخاصة بالعمل بأجر من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (المعادل للعمل بدوام كامل) مصنفاً حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي والصناعات.

٤٩ - توجد في حسابات الأيدي العاملة،<sup>٤</sup> علاقة صريحة بين البيانات الجزئية، من بين أمور أخرى، من الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة وبين البيانات الكلية. ويتألف الإطار النظري لحساب الأيدي العاملة من مجموعة من التعاريف (المتطابقات) °، بين المتغيرات الكلية وبين الإجماليات والبيانات الجزئية الأساسية. كما تشمل الحسابات القومية بعض هذه المتغيرات الكلية (مجموع الأجور

والرواتب، ومجموع العمالة)، مما يؤدي إلى المزيد من المتطابقات التي ينبغي تحقيقها. وفي حالة التباين بين التقديرات الأولية للبيانات الكلية، فإن تحليل البيانات المصدرية الأساسية يؤدي إلى تعديل في البيانات الجزئية والبيانات الوسيطة أيضاً.

٥٠ - تتوفر في هولندا ثلاثة مصادر أساسية لبيانات الأيدي العاملة (انظر: لونيس وألتينا، ١٩٩٦):

- استقصاءات المنشآت: تعرض بيانات العمالة والشواغر، وساعات العمل والإيرادات/تكلفة الأيدي العاملة؛
- استقصاءات الأسر المعيشية: تغطي الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بيانات العمالة والبطالة منسوبة إلى الخصائص الاجتماعية والديمغرافية؛
- السجلات المركزية: تتيح معلومات عن إجمالي الإيرادات والمنافع من مؤسسات الضمان الاجتماعي.

٥١ - ضمن حساب العمل، يوجد مزيج من مصادر مختلفة لبيانات العمل وتتم مطابقتها عند الضرورة لكي تعطي نظرة عامة عن سوق العمل. وتبدأ عملية المطابقة أو الإدماج باختيار "أفضل" مصدر لكل من المتغيرات التي ينبغي تضمينها في حساب الأيدي العاملة.

٥٢ - يبين الجدول ٢ التعديلات التي تتم من أجل تجميع عدد وظائف المستخدمين لعام ١٩٩٠. وتوجز هذه التعديلات في أربع مراحل وهي: (١) التنسيق، و(٢) تحقيق التغطية التامة، و(٣) تقليل أخطاء القياس، و(٤) الترصيد. وتستعمل استقصاءات المنشآت كمصدر رئيسي لوصف العمالة بأجر، وذلك بسبب انخفاض تباين البيانات عن العمل بأجر مقارنة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة. فعلى سبيل المثال، تستعمل إحصاءات الأشخاص العاملين كأفضل مصدر لوصف مجموع العمالة (الوظائف). وللاطلاع على عرض عام تفصيلي للتعديلات المبينة في الجدول ٢، انظر لونيس وألتينا، ١٩٩٦.

٥٣ - كما يتم تجميع متوسط ساعات العمل المتعاقد عليها سنوياً حسب نوع العمل (مصنفة حسب الجنس ونوع الصناعة) باستعمال بيانات من استقصاء الإيرادات السنوية. وبضرب مجموع الساعات لكل عمل بالعدد الإجمالي للوظائف نحصل على مجموع ساعات العمل المنفذة في السنة. وبعد ذلك، يمكن اشتقاق المعادل بدوام كامل بتقسيم هذا الرقم على مجموع ساعات العمل المتعاقد عليها بنسبة الوظيفة بدوام كامل. ويمكن على المستوى الكلي تحديد الرقم الخاص بحساب الأيدي العاملة المطابق للرقم الخاص بالحسابات القومية، بغض النظر عن بعض الفروق الطفيفة.<sup>٦</sup>

٥٤ - تم حتى الآن تجميع بيانات العمالة حسب الجنس ونوع الصناعة، غير أنه ما زال الافتقار إلى المعلومات عن مستوى التحصيل العلمي قائماً. وتضم الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بيانات عن العمالة يمكن التعويل عليها حسب مستويات التحصيل العلمي. وفي تجميع مصفوفة الأيدي العاملة المفصلة في إطار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يتم ربط بيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بأرقام حساب الأيدي العاملة. لذا، يتم تجميع قيود الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في ٣٢٤ خلية مصنفة حسب الصناعات والجنس وساعات العمل (" $\leq 20$  ساعة في الأسبوع" مقابل " $> 20$  ساعة في الأسبوع"). ثم يحسب إجمالي كل من خلايا الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بحيث تعادل النتيجة الرقم المطابق في حساب الأيدي العاملة. وتتيح قاعدة البيانات المعاد ترجيحها الخاصة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في المقام الأول المصفوفة الفرعية الخاصة عن العمل بأجر بالنسبة إلى المستخدمين مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي والصناعات، وثانياً مصفوفة فرعية مطابقة التصنيف بشأن العاملين لحساب أنفسهم.

٥٥ - بعد ذلك، تستعمل قاعدة البيانات المعاد ترجيحها الخاصة بالدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في تجميع المصفوفة الفرعية الخاصة بالأجور والرواتب في إطار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ولا تتوفر بيانات عن الأجور والرواتب حسب مستوى التحصيل العلمي إلا في نطاق ضيق. ويبدو أن استقصاء الأسر المعيشية هو الأكثر ملاءمة للقياس الصحيح لمستويات التحصيل العلمي، وذلك لأن المجيبين على الأسئلة هم أفضل من يعرف مستواهم التعليمي. وغالباً ما لا تعرف المنشآت أحدث وقائع التحصيل العلمي لمستخدميها، ولذلك تبخس تقدير هذه المستويات على الدوام. ويتضح بحسب التقدير هذا في الجدول ٣ الذي يقارن بين نتائج الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة فيما يتعلق بالأسر المعيشية واستقصاء الإيرادات السنوية فيما يتعلق بالمنشآت.

٥٦ - غير أن استقصاءات الأسر المعيشية أقل ملاءمة للحصول على بيانات عن الأجور والرواتب. ولهذا الغرض، تعتبر استقصاءات المنشآت، مثل استقصاءات الإيرادات السنوية، أكثر فائدة. ولأغراض مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ينبغي قرن البيانات من هذا الاستقصاء بمعلومات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة. وقد طبقت الإجراءات التالية:

(١) استناداً إلى استقصاء الإيرادات السنوية لعام ١٩٨٩، تم تقدير الدالة التالية عن طريق تحليل التراجع<sup>٧</sup>: سعر أجرة

الساعة = F (الجنس، والسن، وساعات العمل المنفذة، ومستوى التحصيل العلمي)؛

- (٢) استعملت المعاملات التي تم الحصول عليها لاحتساب سعر أجرة ساعة العمل لكل من المستخدمين المقيدين) في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، وذلك استناداً إلى الخصائص المذكورة. وفي معالجة بحس تقدير مستويات التحصيل العلمي في استقصاء الإيرادات السنوية افترض أن: (أ) الاستقصاء أعطى التقدير الصحيح لنسب الأجور بين مستويات التحصيل العلمي، و(ب) هذه النسب لم تتغير مع مرور الوقت؛
- (٣) في كل من خلايا الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة أعلاه، تم حساب مجموع الأجور والرواتب كحاصل جمع سعر أجرة الساعة المحتسب وساعات العمل؛
- (٤) جرى إجمال قيود الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة للتوصل إلى مستوى التفصيل نفسه الوارد في أرقام حسابات الأيدي العاملة المتكاملة بشأن مجموع الأجور والرواتب؛
- (٥) تتم مقارنة الأجور والرواتب المحتسبة بأرقام حسابات الأيدي العاملة المطابقة. ويسفر هذا عن عوامل تصحيح لكل من خلايا استقصاء الأيدي العاملة؛
- (٦) يمكن التوصل إلى أسعار أجرة ساعة العمل المتكاملة باستعمال عوامل التصحيح وأسعار الأجور المحتسبة في الجدول ٢، وبلاستفادة من الملاءمة النسبية المتكررة. وأسفر ضربها بالمعادل من ساعات العمل بدوام كامل عن بيانات متكاملة عن الأجور والرواتب لكل نوع من أنواع المستخدمين.
- ٥٧ - حسبما ذكر آنفاً، لا تتطابق مستويات الحسابات القومية ومستويات حسابات الأيدي العاملة تطابقاً تاماً في الوقت الحالي. وفي معالجة هذا الأمر، تستعمل مستويات الحسابات القومية للأجور والرواتب والعمالة حسب نوع الصناعة كتقديرات مرجعية بشأن مستويات الأجور والرواتب والعمالة المدخلة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

## ٢ - الأيدي العاملة مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي وفتة الأسرة المعيشية

- ٥٨ - تتميز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أيضاً ببيانات مدخلات العمل وبيانات الأجور والرواتب مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي وفتة الأسرة المعيشية. وتتميز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا ١٤ نوعاً من الأسر المعيشية مصنفة حسب مصدر الدخل الرئيسي وتركيبية الأسرة المعيشية (انظر الجزء الثاني). ويستند تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل هذه الحسابات الإطار الذي يعطي معلومات متسقة ومنسجمة عن دخل ومصروفات مختلف فئات الأسر المعيشية. ويتم في هذه الحسابات تجميع إجمالي الأجور والرواتب المتلقاة حسب نوع الأسر المعيشية وذلك استناداً إلى بيانات الضرائب الجزئية. ويبحث الجزء التالي بصورة أكثر توسعاً في الروابط فيما بين البيانات الأخيرة هذه والحسابات الاقتصادية والاجتماعية والحسابات القومية.
- ٥٩ - حسبما ذكر آنفاً، تجمع الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بيانات عن الخصائص الشخصية، شاملة المركز في الأسرة (مثلاً، كاسب الرزق، شريك أو طفل). كما أن بيانات الأسر المعيشية كتركيبية الأسرة المعيشية (شخص واحد أو أشخاص متعددين، مع أو بدون أطفال) تنتمي إلى هذه الخصائص. ويهدف تجميع المصفوفات مع بيانات العمل مصنفة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي وفتات الأسر المعيشية، ينبغي مقارنة بيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة ببيانات الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا الغرض استعملت ثمانية قاعدة بيانات الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة المرجحة المذكورة آنفاً، مع أسعار الأجور المحتسبة. إلا أنه في هذه المرة أجملت خلايا الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة بحيث (أ) مجموع الأجور والرواتب حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي يعادل المستويات المجمعة سابقاً، و(ب) مجموع الأجور والرواتب حسب نوع الأسرة المعيشية يعادل الرقم المطابق في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية.

- ٦٠ - ينبغي التنويه إلى أن الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة الهولندية لا تحتوي على أية معلومات عن مستويات الدخل. ولذا على نقيض الحسابات الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن للدراسات الاستقصائية للقوى العاملة الهولندية تصنيف الأسر المعيشية حسب مصدر الدخل الرئيسي استناداً إلى حاصل جمع دخل كافة الأشخاص في الأسرة المعيشية. ومن جهة أخرى، تحتوي الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة على معلومات عن أوضاع العمالة (مستخدم أم عامل لحساب نفسه) ونوع الصناعة لكل فرد في الأسرة المعيشية ينتمي إلى قوة العمل. كما تستعلم الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة عما إذا كان الشخص يتلقى منافع من الضمان الاجتماعي وما إذا كان قد وصل إلى سن ٦٥ سنة. واستناداً إلى هذه البيانات يمكن استنتاج مصدر الدخل الرئيسي لكاسب عيش

الأسرة المعيشية.<sup>٤</sup> وقد استعمل هذا كبديل عن مصدر الدخل الرئيسي لكافة الأسرة المعيشية. وليست هذه الطريقة دقيقة تماماً فيما يتعلق بالأسر المعيشية ذات الدخل المزدوج. ويبيّن الجدول ٤ أن الفروق بين الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة متركرة حقيقة في فئة الأسر المعيشية متعددة الأشخاص بدون أولاد.

## باء - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ودخل وإنفاق الأسر المعيشية

٦١ - تعتبر الحسابات الاقتصادية والاجتماعية المصدر الرئيسي للبيانات بشأن تجميع بيانات دخل وإنفاق الأسر المعيشية، أي الحسابات من ٤ حتى ٦ في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويتيح هذا الإطار المتكامل جزئياً معلومات متسقة عن الدخل والإنفاق لحوالي ٥٠ فئة من فئات الأسر المعيشية. وإضافة إلى فئات الأسر المعيشية المشمولة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، تشمل الحسابات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً تقسيماً إلى مستويات الدخل. وتستند بيانات الدخل المتضمنة في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية على إحصاءات الدخل من هيئة إحصاءات هولندا، بينما تؤخذ بيانات الإنفاق على الاستهلاك النهائي من استقصاء الموازنة من هيئة إحصاءات هولندا. وقد جعلت الحسابات الاقتصادية والاجتماعية من حيث المبدأ متسقة مع بيانات الدخل لقطاع الأسر المعيشية المشمولة في نظام الحسابات القومية. غير أنه لم يتم التخلص من بعض الفروق وهي ذات طبيعة نظرية بصورة رئيسية.

٦٢ - وفيما يلي مناقشة أكثر تفصيلاً لتجميع بيانات الأسر المعيشية المتضمنة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وبما أنه ليس لدى معظم البلدان إطار متكامل جزئياً كالحسابات الاقتصادية والاجتماعية، يولى الاهتمام أيضاً إلى العلاقة بين هذه الحسابات، من جهة، وإحصاءات الدخل واستقصاء الموازنات من جهة أخرى. ونناقش أولاً تجميع بيانات الدخل. ثم نناقش بيانات الإنفاق. وأخيراً نولي الاهتمام للعلاقة بين الحسابات الاقتصادية والاجتماعية ونظام الحسابات القومية، بما في ذلك مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا. وفيما يتعلق بالقضية الأولى، تم اشتقاق النص بصورة رئيسية من بوس (١٩٩٥). ونود الإعراب عن تقديرنا في هذا المقام لمساهمات كل من فان دار لان وفان توينين (١٩٩٧) وسي بي آس [CBS] (١٩٨٨).

## ١ - إحصاءات الدخل والحسابات الاقتصادية والاجتماعية

٦٣ - تستند إحصاءات الدخل إلى استقصاء عينة من ٧٥ ٠٠٠ أسرة معيشية. أخذت من السلطات المالية بيانات دخل الأشخاص من هذه الأسر المعيشية من بين بيانات أخرى. وللتوصل إلى البيانات المستعملة لتجميع الحسابات الاقتصادية والاجتماعية، تم تعديل هذه البيانات بما يأخذ في الاعتبار الفروق في التعريف وفي التصنيف، فضلاً عن الفروق في العدد. كما وضعت تقديرات إضافية لبعض بنود الدخل غير المشمولة في إحصاءات الدخل.

٦٤ - تتصل الفروق في التعريف والتصنيف ببنود دخل مشمولة في إحصاءات الدخل المشمولة فقط في مفهوم الدخل طبقاً لإحصاءات الدخل أو في مفهوم الدخل طبقاً للحسابات الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه يمكن اشتقاق المعلومات ذات الصلة من المصدر الأول. ومن بين الأمثلة التعويضات عن مصروفات سفر المستخدمين، وهي مشمولة في تعويضات المستخدمين طبقاً للحسابات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها مستبعدة من هذا الدخل طبقاً لإحصاءات الدخل. وقد أسفر تطبيق مفهوم للدخل أكثر اتساقاً عن تراجع كبير في التعديلات نتيجة الفروق في التعريف وفي التصنيف اعتباراً من عام ١٩٩٠ وما بعده. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى الدخل المتاح للتصرف به، تبلغ الفروق ١٢,٦ و ٠,٨ بليون غيلدر في عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠ على التوالي؛ انظر الجدول ٥ أيضاً.

٦٥ - تتصل إحصاءات الدخل بالسكان كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. أما الحسابات الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى، فتعطي تقديراً لجموع الدخل المتحقق خلال السنة موضوع البحث. ونتيجة لذلك، في الحالة الثانية، استخدمت أرقام متوسط عدد السكان (بدلاً من عدد السكان في نهاية السنة) من أجل إجمال بيانات الاستقصاء. وبالنسبة إلى عام ١٩٩٠، تبلغ الفروق في السكان ٣,٦ بليون غيلدر من الدخل المتاح للتصرف به.

٦٦ - بعض بنود الدخل المشمولة في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية إما غير مشمولة وإما مقيّمة بصورة مختلفة في بيانات الضرائب أو البيانات الأخرى التي استندت إليها إحصاءات الدخل. وفي هاتين الحالتين وضعت تقديرات إضافية. فعلى سبيل المثال، ليست مقبوضات الفائدة التي تلقاها أشخاص تعادل مدفوعات أرباب العمل عنهم لقاء ضرائب المستخدمين التسوية النهائية لديونهم الضريبية مشمولة في بيانات الضرائب. وبالنسبة إلى عام ١٩٩١، تصل المبالغ المعنية إلى حوالي ١,٣ بليون غيلدر. ويتوفر مثال آخر يتصل بالمنافع الاجتماعية في حالات المرض التي يدفعها أرباب العمل نيابة عن صناديق الضمان الاجتماعي. وفي البيانات المأخوذة من سلطات الضرائب، غالباً ما تكون هذه المبالغ مشمولة في تعويضات المستخدمين، ولكنها تستبعد من المنافع الاجتماعية. وينبغي في هذا

المقام تقدير المبالغ ذات الصلة ومن ثم نقلها من بند الدخل الأول إلى البند الثاني بغية التوصل إلى تعريف الدخل وفق الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك الربح المحتسب للمساكن التي يقطنها مالكوها. فتقدير قيمته وفق التشريعات المالية يختلف كثيراً عن التقدير الاقتصادي طبقاً للحسابات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسفرت التقديرات الإضافية إجمالاً عن زيادة تبلغ ٨,٥ بليون غيلدر في الدخل المتاح للتصرف به في عام ١٩٩٠.

٦٧ - بغض النظر عن الفروق النظرية التي نناقشها أدناه، تطابق الحسابات الاقتصادية والاجتماعية من حيث المبدأ مجاميع حسابات قطاع الأسر المعيشية كما هي مشمولة في نظام الحسابات القومية. وما زالت مجاميع إحصاءات الدخل المعدلة بما يأخذ في الاعتبار الفروق المذكورة آنفاً أدنى من هذه الأرقام. ويمكن العثور على السبب الرئيسي لهذه الفروق الإحصائية في الإبلاغ عن أقل من الواقع. كما أنه نظراً لاستناد إحصاءات الدخل إلى السجلات الإدارية ليس من الممكن مشاهدة كافة مكونات الدخل اللازمة لمفهوم الدخل المرغوب في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. ففي حالة الدخل المتاح للتصرف به، تتراوح الفروق الإحصائية المتبقية بين ٤ في المائة و٦ في المائة. وبالنسبة إلى البنود التي تشكل الدخل المتاح للتصرف به، تكون الفروق أعلى بكثير: مثلاً دخل منظمي الأعمال الحرة (٢٥ إلى ٣٠ في المائة نسبة إلى المجموع المطابق في إحصاءات الدخل) ودخل الملكية (حوالي ٣٠ في المائة). وفي تجميع الحسابات الاقتصادية والاجتماعية، تخصص هذه الفروق الإحصائية بنسب إلى فئات الأسر المعيشية المميزة. ومن بين الاستثناءات تخصيص الفرق المتصل بمقبوضات الفائدة. ففي هذه الحالة، استعملت نتائج دراسات الاقتصاد الخفي؛ يرجح الرجوع إلى كازوميه (١٩٨٤) وسي بي آس (١٩٨٨).

## ٢ - استقصاء الموازنات والحسابات الاقتصادية والاجتماعية

٦٨ - فيما يتعلق بالإنفاق على الاستهلاك النهائي، تبتدئ الحسابات الاقتصادية والاجتماعية من استقصاء الموازنات. فهذا الاستقصاء يقيس صافي دخل الأسر المعيشية وإنفاقها. وليس محور التركيز وصفاً لأنماط استهلاك الأسر المعيشية الخاصة.

٦٩ - نتيجة لصغر حجم العينة، لم يجر حساب بيانات الاستهلاك بتطبيق إجراءات الإجمال. فبدلاً من ذلك، استند تقدير أنماط الاستهلاك حسب فئات الأسر المعيشية على تحليل تراجع باستخدام معادلة منفصلة لكل من فئات المنتجات المميزة. وفي فعل ذلك، استخدمت قيمة الاستهلاك من فئة المنتجات المعنية كمتغير تابع، بينما شكل مصدر الدخل الرئيسي، مقترناً مع السن وعدد الأشخاص في الأسرة المعيشية وطبقة الدخل، المتغيرات المستقلة.

٧٠ - تم تعديل البيانات الناجمة لكي تأخذ في الاعتبار الفروق في السكان. كما أدخلت تقديرات إضافية. وفيما يتعلق بالتعديلات الأولى، ينبغي ذكر الإنفاق (الشخصي) للأشخاص نزلاء مؤسسات الرعاية. ومن الأمثلة على التقديرات الإضافية رسوم خدمات البنوك والتأمين (المحتسبة) والإنفاق على إحلال وتصليح السلع المشمولة في المطالبات غير التأمين على الحياة. وتعتبر الربوع المحتسبة للمساكن التي يقطنها مالكوها مثلاً آخر.

٧١ - ومثلما في حالة إحصاءات الدخل، تقع البيانات المعدلة من استقصاء الموازنات تحت المستويات المطابقة في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية. أما الفروق الإحصائية المتبقية فهي حوالي ٤ في المائة من مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائي. وليس من الغريب أن تكون أكبر الفروق في الإنفاق على التبغ (أدنى نسبة ٥٠ في المائة في استقصاء الموازنات مقارنة بالحسابات الاقتصادية والاجتماعية)، والمشروبات (١٥ في المائة). وقد خصصت هذه الفروق الإحصائية بالتناسب لفئات الأسر المعيشية.

## ٣ - الحسابات الاقتصادية والاجتماعية ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية

٧٢ - في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، اتبعت طريقة المحاسبة المعتادة في نظام الحسابات القومية. ومع أنه في معظم الحالات يعادل جمع حاصل المعاملات حسب فئات الأسر المعيشية في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية الأرقام المطابقة في الحسابات القومية، توجد بعض الفروق. وقدر الإمكان، أزيلت هذه الفروق. وفضلاً عن هذا، أُجري بعض التقديرات الإضافية، وهي تتعلق بصورة رئيسية بدخل الملكية حسب القطاع المقابل.

٧٣ - لم يكن من الممكن إزالة كافة الفروق. ولهذا الغرض، أُضيفت في بعض الحالات فئة أسر معيشية مختلقة سميت الأسر المعيشية غير المقسمة. وفي الجدول ٦، تم تحديد مكونات هذه الفئة بالنسبة إلى كل فئة من فئات المعاملات. وفيما يلي وصف موجز لها.

٧٤ - قبل كل شيء، يوجد فرق في السكان فيما يتعلق بالمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وفي الحسابات القومية، يشمل قطاع الأسر المعيشية هذه المؤسسات، وليست هذه هي الحالة في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية.<sup>٩</sup>

٧٥ - تختلف حسابات المعاملات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والتأمين الآخر على الحياة في الحسابات الاقتصادية والاجتماعية عما في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ففي الحسابات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر المكافآت والمنافع المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والتأمين الآخر على الحياة تحويلات دخل ثانوي، بينما تعتبر في الحسابات القومية وبالتالي في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أيضاً نوعاً من ادخار الأسر المعيشية، أي كتغيرات في الاحتياطات الاكتوارية.<sup>١٠</sup> كما أن مبالغ الفائدة في الحسابات القومية التي تعادل العائد من الاستثمار في الاحتياطات الاكتوارية من قبل شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية تحتسب كعملة دخل أولي من قطاع التأمين إلى الأسر المعيشية. وفي الحساب المالي، يعتبر هذا البند بمثابة تغير في الاحتياطات الفعلية. ومن منظور الحسابات الاقتصادية والاجتماعية، ليست هذه العائدات جزءاً من دخل الأسر المعيشية. ويؤثر اختيار أي من بدلي طرق المحاسبة هذين تأثيراً قوياً في تحديد الدخل المتاح للتصرف به والادخار في قطاع الأسر المعيشية.

٧٦ - وتختلف طريقة معاملة التأمين العام على الصحة فيما بين النظامين. ففي الحسابات القومية، تعامل مصروفات الرعاية الطبية والصحية المغطاة من صناديق الضمان الاجتماعي إنفاقاً للأسر المعيشية على أنها استهلاك نهائي. ومن جهة أخرى، تتلقى الأسر المعيشية منافع اجتماعية لدفع مقابل هذه السلع والخدمات. وفي الحسابات الاقتصادية والاجتماعية لا تقيّد هاتان المعاملتان. ويكمن سبب هذا في الافتقار إلى المعلومات عن توزيع هذه المصروفات (والمنافع الاجتماعية المتصلة بها) فيما بين فئات الأسر المعيشية. والواقع أن الأمر نفسه ينطبق على التأمين الخاص على الرعاية الصحية. وفي هذه الحالة، تم تعديل الأرقام المأخوذة من الحساب الاقتصادي والاجتماعي بما يتلاءم مع الأرقام في الحسابات القومية.

٧٧ - أخيراً، ينبغي ذكر الفروق في وقت قيد ضرائب الدخل والثروة الخ. ففي الحسابات القومية الحالية، يتم قيد هذه المعاملات على الأساس النقدي، أي في الوقت الذي تدفع وتستلم فيه الضرائب. وفي الجهة الأخرى، الأرقام حسب فئات الأسر المعيشية التي تتوفر من الحسابات الاقتصادية والاجتماعية تقيّد على أساس الاستحقاق، أي في وقت كسب الدخل الخاضع للضريبة.

## رابعاً - النتائج والتحليل

٧٨ - نعرض في هذا الجزء بعض الجداول الهامة المشتقة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويبيّن الجزء رابعاً - ألف جداول تفصيلية عن العمالة مصنفة حسب: (١) أنواع الأيدي العاملة وأنواع الصناعات و(٢) أنواع الأيدي العاملة وفئات الأسر المعيشية. وبعد ذلك في الجزء رابعاً - باء نناقش جداول الدخل والإنفاق حسب فئات الأسر المعيشية المختلفة. وتعتبر الجداول المعروضة هنا متسقة تماماً مع المجموعة الكاملة من الحسابات القومية.

## ألف - عرض المصفوفات الفرعية المعنية بالأيدي العاملة

٧٩ - في تتبع التدفق الدائر لدخل الأسر المعيشية، من الضروري معرفة كيف يتم تحقيق الدخل في المقام الأول. وفي هذا المجال، تعطينا المصفوفتان الفرعيتان (3,2) و(4,3) معلومات شديدة التفصيل عن الطلب والعرض الخاصان ببيانات الأيدي العاملة فيما يتعلق بالمجموعة الكاملة من الحسابات القومية. ويتيح هذا كثيراً من الفرص لأغراض التحليل. فعلى سبيل المثال، يبيّن الجدول ٧ نسب أربعة أنواع من الأيدي العاملة من حيث مجموع العمالة بأجر لعام ١٩٩٠. ويشكل الرجال ما يزيد على ثلثي العمالة بأجر مقيسة بمكافئ العمل المتفرغ. وفيما يتعلق بمستوى التحصيل العلمي فإن فئة "ذوي المهارات العليا" هم الأغلبية بنسبة ٥٩ في المائة. وتتباين هذه النسب المثوية بين مختلف أنواع الصناعات. وأكثر أرباب العمل المستخدمين للنساء من العاملين هم في الخدمات غير التجارية الأخرى حسبما يتضح من الجدول ٧. ومن جهة أخرى، هذه هي الصناعة الوحيدة التي تستخدم نساء أكثر مما تستخدم رجالاً. وفي عام ١٩٩٠، كانت حصة هذا القطاع حوالي ٤٣ في المائة من النساء العاملات المتعلّقات تعليمياً عالياً. وعلى نقيض ذلك، فإن الصناعات التحويلية تستخدم نسبياً أقل الأشخاص مستوى تعليمياً وأعداد العاملات من النساء أقل مما ينبغي.

٨٠ - نسبة النساء العاملات منخفضة جداً في هولندا مقارنة بالبلدان الأخرى. ولذا، من المهم تحليل ما إذا كانت هذه الظاهرة آخذة في التغير. وحالياً توجد مصفوفات محاسبة اجتماعية للسنوات ١٩٨٨ حتى ١٩٩٣.<sup>١١</sup> ويبيّن الجدول ٨ متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي (بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج) ومجموع العمالة (مكافئ العمل المتفرغ) مميزاً حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي ونوع الصناعات. وفيما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٣، كان متوسط معدل نمو مجموع العمالة ١,٣ في المائة، وهذا أقل من متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي البالغ ٢,٧ في المائة. ويتضح من هذا ازدياد إنتاجية الأيدي العاملة الهولندية في هذه الفترة أيضاً. وأبرز الأمور ارتفاع متوسط معدلات نمو العمالة في أوساط النساء ذات التحصيل العلمي العالي والرجال (بدرجة أقل)، وذلك

على نقيض معدلات النمو السالبة في عمالة الذكور الأقل مستوى تعليمياً. فالرجال ذوو المهارات المنخفضة يواجهون أشد الصعوبة في العثور على فرص العمل، وهذا ما يتضح من تدنيّ عمالتهم، عند مستوى ٠,٩ في المائة سنوياً في المتوسط. ففي البنوك وشركات التأمين، على سبيل المثال، تدرّت عمالة الرجال الأدنى مستوى تعليمياً تدنيّاً شديداً، بينما ازدادت عمالة الرجال ذوي التحصيل العلمي العالي بنسب تفوق متوسط المعدلات. وفي هذا القطاع، ازدادت عمالة النساء ذات التحصيل العلمي العالي بسرعة أكبر من عدد الوظائف التي أعطيت لرجال من مستويات مماثلة (٧,٣ في المائة مقابل ٤,١ في المائة). كما ازدادت نسبة النساء ذات المستوى التعليمي العالي في الخدمات الحكومية العامة، لا سيما على حساب الرجال الأدنى مستوى من التحصيل العلمي. ونجم هذا جزئياً عن إلغاء التجنيد العام في هولندا. ولذا، يمكن استنتاج أن تقسيم العمل بين الرجال والنساء أخذاً في السير باتجاه التعادل التدريجي.

٨١ - أخيراً، يبيّن الجدول ٩ نسب فئات محددة من فئات الأيدي العاملة في قطاع الأسر المعيشية التي تشكل الأجور والرواتب مصدر الدخل الرئيسي لها. وحسب المتوقع، نسبة النساء ذات صلة وثيقة بتركيبة الأسرة المعيشية. إذ تقل النسبة المئوية لعمل النساء المعادل للعمل بدوام كامل في الأسر المعيشية متعددة الأشخاص ومع أولاد عن ٢٢ في المائة، بينما ترتفع هذه النسبة في الأسر المعيشية من شخص واحد إلى ٤١ في المائة.

٨٢ - فيما يتعلق بمشاركة النساء في سوق العمل، يمكن تصنيفهن عادة في فئات مختلفة تبعاً للسن وتركيبية الأسرة المعيشية. ويوجز المخطط ١ أبرز خصائص سوق العمل لستة أنواع من النساء. كما ينطبق ما يلي على كافة النساء: كلما ازداد مستوى تحصيلهن العلمي ازداد معدل مشاركتهن. وفي هذا الخصوص، ينبغي التنويه إلى أن النساء الهولنديات الأكثر تقدماً في السن أدنى مستوى من التحصيل العلمي بكثير من النساء الأصغر سناً.

## باء - عرض مصفوفات فرعية لدخل الأسر المعيشية

٨٣ - يعطينا الجدول ١٠ عرضاً عاماً للدخل والمصروفات بنسبة فئة الأسرة المعيشية في عام ١٩٩٠. وقد اشتقت المعاملات المعروضة في هذا الجدول من المصفوفات الفرعية ذات الصلة من أكثر مصفوفات المحاسبة الاجتماعية تفصيلاً. وعلى نقيض العرض في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، لا يبيّن الجدول ١٠ ممن تتلقى الأسر المعيشية دخلها ولم تدفع تدفقاتها المالية الخارجة. كما تم تقسيم الدخل والمصروفات حسب فئات الأسر المعيشية على العدد المكافئ من الأشخاص.<sup>١٢</sup>

٨٤ - في المتوسط، بلغ مجموع الموارد المالية في عام ١٩٩٠ مستوى ٣٥ ٠٠٠ غيلدر بنسبة الشخص المكافئ؛ انظر الجدول ١٠. غير أنه كانت توجد فروق كبيرة بين فئات الأسر المعيشية في المبالغ المتاحة للإنفاق. وكان مجموع الموارد المالية بنسبة الشخص المكافئ الأعلى في فئة الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسهم، حيث تراوحت ما بين ٧١ ٠٠٠ غيلدر بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسهم في الأنشطة الأخرى مضافاً إليها المعتمدون على دخل الملكية، و١٠٤ ٠٠٠ غيلدر في قطاع الزراعة. أما المستخدمون من جهة أخرى فتلقوا ما تراوح بين ٥٢ ٠٠٠ غيلدر و٥٣ ٠٠٠ غيلدر (أسر معيشية من شخص واحد وأسرة معيشية متعددة الأشخاص مع أولاد) حتى ٦٩ ٠٠٠ غيلدر (أسر معيشية متعددة الأشخاص بدون أولاد). وليس من الغريب أن الأسر المعيشية التي دخلها الرئيسي من تحويلات كانت الأسوأ وضعاً: ٢٣ ٠٠٠ غيلدر للشخص المكافئ بالنسبة إلى الأسر المعيشية من شخص واحد تبعاً للتحويلات الأخرى حتى ٤٣ ٠٠٠ غيلدر للأسر المعيشية المتقاعدة عن العمل ومتعددة الأشخاص.

٨٥ - يبدو من إلقاء نظرة عن كثب إلى مكونات الدخل أن تعويضات المستخدمين على المستوى الكلي (شاملة مساهمات أرباب العمل الاجتماعية) بلغت ما يزيد على ٥٥ في المائة من مجموع الموارد المالية. وبلغت المنافع الاجتماعية (شاملة منافع المعاشات التقاعدية) ٢٦ في المائة. وهذا ما يعادل مثلي نسبة دخل العاملين لحسابهم الخاص (١٣ في المائة). ومن الواضح أن فئات الأسر المعيشية عندها مصادر دخل مختلفة تماماً. فعلى سبيل المثال، كان حوالي ٨٢ في المائة من مجموع الموارد المالية للأسر المعيشية مع أولاد ومعتمدة بصورة رئيسية على تحويلات أخرى عبارة عن منافع اجتماعية. ومن جهة أخرى، كان ما يزيد على ٨١ في المائة من مجموع الموارد المالية للعاملين لحساب أنفسهم في القطاع الزراعي (المزارعون) عبارة عن دخل مختلط. ولم تلتق فئة الأسر المعيشية الأخيرة سوى مبالغ صغيرة كأجور ورواتب (حوالي ٦ ٠٠٠ غيلدر) مقارنة بالأسر المعيشية الأخرى العاملة لحساب أنفسهم. وكانت هذه المبالغ أدنى أيضاً في الأسر المعيشية المعتمدة بصورة رئيسية على الدخل من تحويلات.

٨٦ - وكانت المقبوضات من الفائدة وأرباح الأسهم أعلى بكثير بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسهم والأسر المعيشية التي تتلقى معاشات تقاعدية مما كانت بالنسبة إلى كافة فئات الأسر المعيشية الأخرى. وفي حالة الأسر المعيشية التي تتلقى



معاشات تقاعدية، وازنت هذه المقبوضات مدفوعات الفائدة وأرباح الأسهم (أي أجرة الأراضي) وغيرها. ولم يتلق سوى الأسر المعيشية من شخص واحد مع تحويلات أخرى كمصدر دخل رئيسي مبالغ كبيرة من تحويلات جارية غير مقابلة غير داخلية ولا مذكورة في موضع آخر: حوالي ٤٠٠٠ غيلدر للشخص المكافئ. وهذا ناجم بصورة رئيسية عن المنح الدراسية (ما عدا القروض) التي تلقاها الطلبة.

٨٧ - فيما يتعلق بالاستخدامات، وجدت فروق كبيرة في نسبة الرسوم والضرائب فيما بين فئات الأسر المعيشية. وفي المتوسط، تألفت نسبة ٣٦,٢ في المائة من مجموع الاستخدامات من هذه المصروفات. كانت هذه النسبة هي الأشدّ انخفاضاً بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسها في قطاع الزراعة والأسر المعيشية من شخص واحد معتمدة على التحويلات نتيجة تقدم السن (١٨,٢ في المائة و ٢٠,١ في المائة على التوالي)، بينما كانت للأسر المعيشية المكونة من مستخدمين أعلى نسبة (تراوحت ما بين ٤١,٣ في المائة و ٤٤,١ في المائة).

٨٨ - بالنسبة إلى كافة الأسر المعيشية، كان الإنفاق على الاستهلاك النهائي أكبر البنود من مجموع الاستخدامات. ومن الواضح وجود فروق بين فئات الأسر المعيشية من حيث موازنات الاستهلاك بنسبة المعادل للشخص الواحد. غير أن عدم المساواة في الاستهلاك بين الأسر المعيشية يعطي صورة مختلفة تماماً عن عدم المساواة في الدخل بين الأسر المعيشية. وفي عام ١٩٩٠، تراوح مجموع الموارد المالية بنسبة المعادل للشخص الواحد بين ٢٣٠٠٠ غيلدر بالنسبة إلى الأسر المعيشية من شخص واحد مع تحويلات أخرى و ١٠٤٠٠٠ غيلدر بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسها في قطاع الزراعة. أي أن النسبة بين فئة الأسر المعيشية ذات أدنى دخل وفئة الأسر المعيشية ذات أعلى دخل كانت ١:٤ - ٥. وتراوحت مقادير مجموع الاستهلاك بنسبة المعادل للشخص الواحد ما بين ١٨٠٠٠ غيلدر بالنسبة إلى الأسر المعيشية المؤسسية و ٤١٠٠٠ غيلدر بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسها في قطاع الأعمال التجارية والخدمات الشخصية الأخرى، أي أن النسبة هي ١:٢ - ٣. ولربما كان عدم المساواة في الاستهلاك مؤشراً على درجة الازدهار النسبي للأسر المعيشية أفضل من عدم المساواة في الدخل.

٨٩ - يستحق الادخار حسب فئات الأسر المعيشية بعض الاهتمام. ففي حالة الأسر المعيشية من شخص واحد والأسر المعيشية مع أولاد المعتمدة بصورة رئيسية على الأجر والرواتب وعلى التحويلات الأخرى، كان هذا الادخار سلبياً في عام ١٩٩٠. وعلى نقيض ذلك، نعمت الأسر العاملة لحساب أنفسها، لا سيما العاملة في قطاع الزراعة، بمعدل ادخار مرتفع جداً. ففي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، لم تؤد النتائج الأقل معقولة حسب فئات الأسر المعيشية حتى الآن إلى تعديل الأرقام الكلية بالنسبة إلى بعض فئات المعاملات. ومن المتوقع أنه في التنقيح التالي للحسابات القومية سيتم تطبيق هذه الملاحظات التقييمية فعلاً. ولكن الادخار حسب فئات الأسر المعيشية سيكون موضوع المزيد من البحوث في المستقبل القريب.

٩٠ - يبيّن الحساب 6 استخدامات صافي الدخل المتاح للتصرف به حسب القطاعات المؤسسية. ففي هذا الحساب، تم تقسيم إنفاق الأسر المعيشية (وعموم الحكومة) على الاستهلاك النهائي إلى ٥١ قسمًا فرعيًا من السلع والخدمات، بينما قسّم قطاع الأسر المعيشية إلى فئات أسر معيشية. ويبيّن الجدول ١١ على مستوى أكثر إجمالاً نسب فئات المنتجات من مجموع إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي. وفي المتوسط، أنفقت نسبة ١٢,٥ في المائة على منتجات غذائية، ونسبة ٦,٠ في المائة على التبغ والمشروبات، و ٨,٠ في المائة على الملابس والمنسوجات والمنتجات الجلدية، و ١٥,٤ في المائة على خدمات المساكن.

٩١ - بصفة عامة، أنفقت الأسر المعيشية التي شكلت التحويلات الأخرى مصدر الدخل الرئيسي لها على المنتجات الغذائية نسبة أكبر مما أنفقت فئات الأسر المعيشية الأخرى (١٥,٠ في المائة وسطياً). كما أنفقت هذه الأسر المعيشية أعلى نسبة مئوية من موازنتها (٧,٠ في المائة) على التبغ والمشروبات. ولكن فيما يتعلق بالاستهلاك بنسبة المعادل للشخص الواحد على هذه الأصناف فقد كان إنفاقها أدنى من إنفاق فئات الأسر المعيشية الأخرى. وفيما يتعلق بخدمات المساكن والكهرباء والغاز والمياه، أنفق المتقاعدون أعلى نسبة من موازنات استهلاكهم على هذه البنود (٢٣,٩ في المائة). ولا غرابة في أن تكون النسبة المئوية للخدمات المالية وخدمات أنشطة الأعمال من مجموع الاستهلاك هي الأعلى بالنسبة إلى الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسها (٤,٨ في المائة). كما من الواضح أخيراً أن الأسر المعيشية المؤسسية كان لها نمط استهلاك مختلف نوعاً ما عن الأسر المعيشية الخاصة. فعلى سبيل المثال، أنفقت الأسر المعيشية المؤسسية ٦٧ في المائة من موازنات استهلاكها على السلع والخدمات الأخرى في عام ١٩٩٠، بينما بلغت إلى كافة الأسر المعيشية ٢٠,٢ في المائة. والسبب الواضح لهذا هو أن بند السلع والخدمات الأخرى اشتمل على الخدمات الطبية وخدمات الرعاية الصحية وخدمات المجتمعات المحلية الأخرى.

٩٢ - يمكن أيضاً أن نرى في الجدول ١١ أنه توجد فروق كبيرة في أنماط استهلاك الأسر المعيشية من شخص واحد والأسر المعيشية متعددة الأشخاص. فالأسر المعيشية من شخص واحد أنفقت نسبة أقل من موازنتها على المنتجات الغذائية مقارنة بالأسر المعيشية الأخرى التي لها مصدر الدخل نفسه. فعلى سبيل المثال، أنفقت الأسر المعيشية من شخص واحد مستخدم نسبة ٩,١ في المائة من موازنتها على المواد الغذائية، بينما أنفقت الأسر المعيشية من مستخدمين بدون أولاد ومع أولاد ٤,١١ في المائة و١٣,٧ في المائة على التوالي. ومن جهة أخرى، أنفقت الأسر المعيشية من شخص واحد على خدمات المساكن نسبة من موازنتها الاستهلاكية أكبر مما أنفقت الأسر المعيشية الأخرى. كما أنفقت هذه الأسر المعيشية نسباً أعلى من موازنتها على وجبات الطعام والمشروبات والإقامة وعلى خدمات النقل والاتصالات والتصلية. والواقع أن الفروق في أنماط الاستهلاك فيما بين الأسر المعيشية تتوقف على ترقية الأسرة المعيشية أكثر مما تتوقف على مصدر دخلها.

### جيم - استعمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في تحليلات المضاعفات

٩٣ - يمكن تطبيق كافة أنواع التحليل مع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. فالفصل "المحاسبة من أجل الرفاهة مع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها" ينص في هذا الدليل على أن المقلوب المستند إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يسهل، من بين أمور أخرى، تحليل مضاعفات العمالة تحليلاً أكثر دقة. ويعرض هذا الجزء تحليلاً للتفاعل بين ترقية الطلب النهائي (مثلاً، الاستهلاك حسب فئات الأسر المعيشية) وهيكل العمالة في هولندا. وهذا مثل قياس مجموع الآثار (المباشرة وغير المباشرة) على العمالة في ضوء التغير في ناتج (مخرجات) الصناعات. ولهذا الغرض، ينبغي قياس الروابط البينية الصناعية لصناعة محددة مع الصناعات الأخرى كمورد للمدخلات (ما يسمى الربط الخلفي). ويقاس مجموع الروابط الخلفية لصناعة ما<sup>١٣</sup> باستعمال مقلوب ليونتيف. بعد ذلك، يمكن قياس مضاعفات العمالة، مما يظهر مجموع الزيادة في العمالة في ضوء الزيادة في وحدة مخرجات واحدة في كل صناعة.

٩٤ - عرضت الدراسة تحليلاً لأمرين اثنين:

- ما هي أهم الصناعات من حيث فرص العمل التي تتطلبها؟
- أي نوع من الأيدي العاملة (عالية/منخفضة المهارات، رجال/نساء) يمكن أن يستفيد أو يعاني من التحول في الطلب النهائي (= تحول في ناتج الصناعات)؟

٩٥ - في العقد الماضي من السنوات، أصبحت صناعة الخدمات التجارية قطاعاً هاماً جداً بالنسبة إلى اقتصاد هولندا. فقد ازدادت مستويات العمالة في هذا القطاع بأعلى من المتوسط في كل سنة، بينما لم يظهر قطاع الصناعات التحويلية سوى زيادة طفيفة في معدلات نموه. ولهذا عدة أسباب يمكن ذكرها. أهم هذه الأسباب أن الخدمات التجارية ظلت كثيفة استخدام الأيدي العاملة وأن نمو إنتاجية الأيدي العاملة تخلف في الوقت نفسه عن المتوسط العام لنمو إنتاجية الأيدي العاملة. ولذلك برزت صناعة الخدمات التجارية كأهم عارض لفرص العمل في هولندا. ولكن ما هي العلاقات البينية مع الصناعات الهولندية الأخرى، مثلاً الصناعات التحويلية؟ هل كانت الصناعات التحويلية أيضاً سبباً في نمو العمالة في الخدمات التجارية، وإن كان الجواب بالإيجاب، فإلى أي مدى يمكن قياس هذا بإجراء تحليل مضاعفات؟

٩٦ - في عام ١٩٩٠، كانت نسبة الخدمات التجارية من مجموع العمالة ٤١ في المائة ومن الصناعات التحويلية ٢٨ في المائة. وهذه النسب المثوية مستندة إلى المدخلات المباشرة من الأيدي العاملة في مجموع إنتاج هولندا. غير أنه يجب أن تؤخذ الروابط البينية الصناعية في الاعتبار. وبهذا، يقاس مجموع الأثر (المباشر وغير المباشر) التراكمي لتغير في ناتج إحدى الصناعات على مستوى وهيكل مجموع العمالة في هولندا. ونتيجة لذلك، يمكن إعطاء صورة مختلفة تماماً عما أعطي أعلاه. ففي عام ١٩٩٠، (انظر الشكل ١)، كان يمكن عزو ٣٢ في المائة من مجموع العمالة للناتج النهائي (= الناتج لسد الطلب النهائي) للصناعات التحويلية و ٢٠ في المائة فقط للخدمات التجارية. كما كانت نسبة الأيدي العاملة منخفضة المهارات في العمالة بصورة متصلة مباشرة أو غير مباشرة بإنتاج الصناعات التحويلية والخدمات التجارية حوالي ٥٠ في المائة. وعلى نقيض ذلك، تطلب إنتاج الخدمات غير التجارية والخدمات الحكومية أيد عاملة عالية المهارات بصورة رئيسية.

٩٧ - ختاماً، يمكن القول إن الصناعات التحويلية أكثر أهمية للاقتصاد الهولندي مما توحي الأرقام الخاصة بالعمالة (المباشرة) حسب أنواع الصناعات. فالأثر الخلفي التراكمي للصناعات التحويلية أعلى بكثير من أثر الخدمات التجارية. ومن المفارقات أن يواجه قطاع الصناعات التحويلية من بين كافة الصناعات منافسة أجنبية قوية مما يسمى البلدان منخفضة الأجور. ويجدر ذكر أن الصناعات

التحويلية تمثل ٣٨ في المائة من مجموع العمالة منخفضة المهارات و فقط ٢٧ في المائة من العمالة عالية المهارات. ولذا، قد يعاني الأشخاص الذين يعدّ مستوى تحصيلهم العلمي متدنّياً من منافسة أجنبية أكثر مما يعاني غيرهم.

## خامساً - من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلى منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

٩٨ - تعرض مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا بيانات عن الإنتاج وأسواق العمل وبيانات عن توزيع واستخدامات الدخل حسب فئات الأسر المعيشية. وفي توسيع هذه المصفوفة لكي تصبح نظام مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها يجري تكميل معلومات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بجوانب أخرى مهمة من الحياة البشرية، انظر الفصل: ”المحاسبة من أجل الرفاهة مع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها“ في هذا الدليل وكونينغ (١٩٩٦). ومن بين الدواعي القوية لهذا النظام ازدياد الوعي العالمي بالتفاعل فيما بين القضايا الاجتماعية والقضايا البيئية والأنشطة الاقتصادية.

٩٩ - في هولندا، يستعمل نهج الوحدات (أو التوابع) في تفصيل حقول محددة في سياق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويوضح الجزء المبين هنا نهج الوحدات مع بعض الأمثلة. فالجزء ”خامساً - ألف“ يبحث في توسيع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا بقضايا بيئية، تسمى أيضاً مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية. ثم يعرض الجزء ”خامساً - باء“ وحدة عن الإنتاج بدون أجر فيما يتعلق بالإنتاج كما هو مقيد في الحسابات القومية. أخيراً، يبحث الجزء ”خامساً - جيم“ الامتدادات المستقبلية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا، التي تتعلق بدورها بتضمين بيانات ديمغرافية واجتماعية.

## ألف - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية شاملة حسابات بيئية

١٠٠ - تم إدخال نظام المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في الفصل: ”المحاسبة من أجل الرفاهة مع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها“ في هذا الدليل. وفي هذه المنظومة، يربط بين الأنشطة الملوثة للبيئة والأنشطة الاقتصادية كالإنتاج واستهلاك الأسر المعيشية. ويبيّن الجدول ١٢ مصفوفة محاسبة اجتماعية شاملة حسابات بيئية. وللإطلاع على مناقشة موسعة لهذا الجدول، يرجى الرجوع إلى دو هان وكونينغ (١٩٩٥). أما وحدات القياس المستعملة في الحسابات البيئية فليست وحدات نقدية، على غرار الكيلوغرام والجول. وبهذه الطريقة، لا يجري ”تلوّث“ المعاملات النقدية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بمعاملات نقدية لم تحدث أبداً ولذلك لا يمكن قيدها بصورة متسقة. ومن بين أمور أخرى، تتيح مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة حسابات بيئية فرصة لتحليل العلاقة بين تعويضات المستخدمين (مقسّمة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي) والتلوث الناجم عن الأنشطة الاقتصادية التي يعملون فيها. كما أنه بواسطة التصنيف التفصيلي للأسر المعيشية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يمكن قياس العلاقة بين توزيع الدخل واستعمال الموارد الطبيعية.

١٠١ - يبيّن الجدول ١٣ نسبة الأنواع المختلفة من الأيدي العاملة بمجموع الأجور والرواتب ومجموع العمالة بأجر فيما يتعلق بخمسة مؤشرات بيئية موجزة. ويتيح هذا الجدول مؤشراً على نوع الأيدي العاملة التي يمكن أن تنتفع أو تعاني من تحول في هيكل الاقتصاد باتجاه الأنشطة الأقل تلويثاً للبيئة نزولاً عند سياسات حكومية. وأبرز الحقائق أن النساء يعملن في الصناعات الأقل تلويثاً مقارنة بالرجال. وهذا ناجم عن كبر تواجد النساء في صناعة الخدمات، علماً بأن مساهمة هذه الصناعة في إجمالي الناتج المحلي أكثر أهمية من حصتها في الصناعات المكافئة الملوثة للبيئة.

١٠٢ - يمكن دفع التخصيص الآنف الذكر لوحدات التلوث إلى وحدات العمل خطوة أخرى إلى الأمام، بما يكشف عن مساهمة كل فئة من فئات الأسر المعيشية. وبهذه الطريقة، يمكن أيضاً تحليل حجم الأثر الأول لهيكل إنتاج أقل تلويثاً على توزيع الدخل بين عدة فئات أسر معيشية، وذلك استناداً إلى مساهمة هذه الفئات في الإنتاج. وفي الجدول ١٤ عرض لمساهمة كل فئة من فئات الأسر المعيشية في مجموع التلوث، وإجمالي الدخل القومي المحقق والمشاكل البيئية الخمس. وتباين مساهمة مختلف فئات الأسر المعيشية في التلوث تبايناً كبيراً. وأبرزها مساهمة الأسر المعيشية العاملة لحساب أنفسها في قطاع الزراعة (٢ في المائة من مجموع سكان هولندا فقط) في الأكسدة وزيادة المغذيات. أما الأسر المعيشية العاملة لحساب الغير (بأجور ورواتب بصورة رئيسية) فتسهم كثيراً في استفاد طبقة الأوزون وتراكم النفايات. وهذا ناجم عن ارتفاع نسبة الأجور والرواتب في مجموع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، وهي أكبر سبب

لاستنفاد طبقة الأوزون. وبغض النظر عن هذا، ليس من المستغرب أن الأسر المعيشية التي دخلها الرئيسي من تحويلات لا تشارك في التسبب بالتلوث. وتتغير هذه الصورة حين ننظر إلى التلوث الذي يسببه الاستهلاك.

## باء - الإنتاج غير المولد للدخل<sup>١٤</sup>

١٠٣ - لا تقيس الحسابات القومية إلا أنشطة الإنتاج التي تضيف للدخل القومي حسب تعريفه الحالي. ولذلك، لم يجر حتى الآن أخذ الإنتاج الذي لا ينطوي على عمل بأجر في الاعتبار. وقد أشار الفصل: "الحاسبة من أجل الرفاهة مع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها" في هذا الدليل إلى ضرورة تضمين مجموعة المؤشرات الكلية الرئيسية الإنتاج غير المولد للدخل مثل رعاية الأطفال، والطهي والغسل.

١٠٤ - في كل أسرة معيشية، تقام مفاضلة بين الوقت المقضي في عمل بأجر وفي عمل بدون أجر؛ إذ لا تتوفر أكثر من ٢٤ ساعة في اليوم. ويمكن استعمال مجموع الوقت المقضي في إنتاج بدون أجر كبديل بالنسبة إلى مجموع حجم العمل بدون أجر. وبعد ذلك يمكن مقارنة مجموع العمل بدون أجر بمجموع مقدار ساعات العمل بأجر (وإضافته إليه). ونتيجة لذلك، يمكن تحليل الفروق بين مختلف أنواع الأسر المعيشية في توزيع مجموع الوقت المقضي في العمل بأجر وبدون أجر. كما يمكن بيان توزيع العمل بأجر وبدون أجر بين مختلف الأشخاص في الأسرة المعيشية (الرجال مقابل النساء أو البالغين مقابل الأطفال).

١٠٥ - في هولندا، يتم الحصول على بيانات عن توزيع الوقت المقضي في عمل بدون أجر والعمل بأجر من استقصاء استخدامات الوقت. وقد أدمجت هذه المعلومات مع البيانات عن مجموع العمالة بأجر، التي يمكن الحصول عليها من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويعرض الفصل: "الحاسبة من أجل الرفاهة مع نظام مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها" جدولاً تفصيلياً عن مجموع مدخلات العمل (المعادل بدوام كامل) المقضي على التوالي على العمل المولد للدخل والعمل غير المولد للدخل في هولندا في عام ١٩٨٧. ١٥ كما يناقش هذا الجزء مختلف الأنشطة غير المولدة للدخل ("السلع والخدمات غير الرسمية") المنتجة والمستهلكة من قبل مختلف أنواع الأسر المعيشية. ١٦

١٠٦ - يبين الجدول ١٥ كل فئة من فئات الأسر المعيشية، ونسبة الوقت المقضي (= المستهلك) في أنشطة غير نظامية (غير رسمية). وبصورة عامة، يقضي أكثر من ٥٠ في المائة من الوقت في العمل المنزلي كالتطهي والغسل والإدارة. وحسب المتوقع، تمضي الأسر المعيشية مع أولاد قديراً كبيراً من الوقت نسبياً في رعاية (الأطفال). ويمكن تصنيف ما يزيد على ٢٠ في المائة نسبياً من مجموع أنشطة الرعاية كمساعدة للحيران (مثل رعاية المسنين أو العجزة أو المرضى أو مجالسة الأطفال). ويمضي المتقاعدون قديراً كبيراً من وقتهم المنتج نسبياً في تحضير وجبات طعام، وتنظيف المنزل، والخياطة وجليب المشتريات اليومية. ومن جهة أخرى، تمضي الأسر المعيشية التي تعتبر الأجور والرواتب مصدر دخلها الرئيسي (المستخدمون) قديراً من الوقت أكبر نسبياً في الانتقال إلى العمل ومنه.

## جيم - امتدادات مستقبلية

١٠٧ - في المستقبل القريب، سيتم توسيع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا بثلاث طرق:

- بتصنيف أكثر تفصيلاً للأشخاص والأسر المعيشية حسبما تستعمل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المناقشة آنفاً؛
- بوحدة موسعة عن المعاملات فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي؛
- وبالوحدة الاجتماعية الديمغرافية الخاصة بمجموع سكان هولندا فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل.

١٠٨ - فيما يتعلق بالتصنيف الأكثر تفصيلاً، سيتم تصنيف بيانات العمل (الأجور والرواتب ومجموع العمالة) ليس فقط حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي والصناعات، بل أيضاً حسب السن (٤ فئات: ١٥ - ٢٤، ٢٤ - ٤٤، ٤٤ - ٦٤، ٦٤ - ٦٥ فما فوق) والإثنية (فتتان: الجنسية الهولندية مقابل الجنسيات الأخرى). لا يمكن حذف آخر خاصيتين في تحليل تقسيم العمل في هولندا.

١٠٩ - كما سيتم تمييز المزيد من فئات الأسر المعيشية. فالأسر المعيشية الخاصة مصنفة حالياً حسب المصدر الرئيسي للدخل وتركيب الأسرة المعيشية. وفيما يتعلق بالخاصة الأخيرة، يميز بين ثلاثة أنواع من الأسر المعيشية: الأسر المعيشية من شخص واحد، والأسر المعيشية من أشخاص متعددين وبدون أولاد أصغر من ١٨ سنة والأسر من أشخاص متعددين ومع أولاد. وتقسّم الفئة الأخرى أيضاً إلى: (أ) أسر معيشية من أحد الوالدين مع ولد واحد على الأقل دون سن ٥ سنوات، و(ب) الأسر المعيشية من أحد الوالدين ومع أولاد من سن ٥ سنوات فما فوق، و(ج) أزواج مع ولد واحد على الأقل دون سن ٥ سنوات، و(د) أزواج مع أولاد من سن خمس

سنوات فما فوق. ويستند تصنيف الأسر المعيشية الأكثر تفصيلاً إلى فكرة أن وجود الأولاد الصغار في أسرة معيشية يؤثر في سلوك الأشخاص المنتمين لتلك الأسرة المعيشية في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، نسبة مشاركة الأسر المعيشية من أحد الوالدين (في معظمها أمهات) في سوق العمل منخفضة دائماً في هولندا.

١١٠ - يعتبر مستوى الدخل من بين المتغيرات الشديدة التمييز في أنماط استهلاك الأسر المعيشية. ولذلك، سيتم توسيع تصنيف الأسر المعيشية في مصفوفة الاستهلاك، المصنوفة الفرعية (1,6) لكي تشمل هذه الخاصة.

١١١ - سيتم استعمال المصدر نفسه حسبما نوقش آنفاً في هذا الفصل. تعتبر الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة أهم مصدر في وصف الأشخاص والأسر المعيشية حسب السمات الاجتماعية والديمقراطية. ففي حسابات الأيدي العاملة والحسابات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهولندا، لم يتم إدماج كافة الخصائص ذات الصلة في وصف أهم المتغيرات حتى الآن. ولذا، ينبغي تجميع أرقام "جديدة" ناجمة عن مقارنة لبيانات الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة مع (أ) بيانات العمالة والبيانات عن الأجور والرواتب من استقصاء الإيرادات السنوية، و(ب) بيانات الدخل والإنفاق الخاصة بالأسر المعيشية من إحصاءات الدخل (البيانات الضريبية).

١١٢ - يبرر كبير حجم نصوص التأمين الاجتماعي في هولندا وجود وحدة مستقلة تبين مدفوعات ومقبوضات التأمينات الاجتماعية بتفصيل شديد. وفي عام ١٩٩٣، كان مجموع المنافع الاجتماعية التي تلقتها الأسر المعيشية يعادل ٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويبرهن هذا على دورها المسيطر في إعادة توزيع الدخل بين الأسر المعيشية في هولندا. وتقوم الضرائب بدور هام جداً في اقتصاد هولندا. فمصفوفة المحاسبة الاجتماعية تميز فعلاً حساباً مستقلاً للضرائب يبين سياسة هولندا بشأن الضرائب. كما تضم منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها حساباً منفصلاً لتحليل المعاملات المتعلقة بمخطط التأمينات الاجتماعية بمزيد من التفصيل. ويمكن مقارنة هذا الحساب (الوظيفي) مع توسعة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بحسابات بيئية في منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها (انظر الجدول ١٢).

١١٣ - يمكن إيجاز الخطط المتعلقة بتشريعات التأمينات الاجتماعية كما يلي:

- خطط متعلقة بالشيخوخة والأرامل من النساء والرجال؛
- خطط متعلقة بالعجز عن العمل؛
- خطط متعلقة بالمرض؛
- خطط متعلقة بالبطالة؛
- الاحتياجات العامة؛
- إضافات وبدائل دخل أخرى.

١١٤ - بالنسبة إلى كل خطة، يتم قيد مجموع المنافع التي تتلقاها مختلف فئات الأسر المعيشية. كما يقاس العدد الفعلي للأسر المعيشية التي تتلقى المنافع في إطار خطة محددة ("بنود") بما في ذلك عدد الأشخاص المنتمين لهذه الأسر المعيشية. ويمكن للأسرة المعيشية بالطبع تلقي أكثر من نوع واحد من المنافع. ولذلك، يتم تقسيم الأسر المعيشية التي تتلقى بصورة رئيسية دخلاً من تحويلات إلى أقسام فرعية أخرى حسب الخطط المذكورة أعلاه.<sup>١٧</sup>

١١٥ - أخيراً، يمكن وصف سوق العمل حسب الطلب على الأيدي العاملة والمعرض منها. ويمكن تقسيم مجموع المعارض من الأيدي العاملة إلى أشخاص عاطلين عن العمل (الباحثين عن العمل) والأشخاص العاملين (الذين لديهم عمل). وتضم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية معلومات تفصيلية عن الأجور والرواتب والعمالة (بالمعادل للعمل بدوام كامل). ومن جهة أخرى، لا تضم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أية بيانات عن الأشخاص العاطلين والأشخاص خارج قوة العمل. ولهذا الغرض، يتم إدخال وحدة اجتماعية ديمغرافية مفصلة عن مجموع سكان هولندا فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل.<sup>١٨</sup>

١١٦ - يمكن الحصول على المعلومات التالية:

- تصنيف لسكان هولندا (فوق سن ١٥ سنة) حسب الخصائص الشخصية كالجنس، والسن، ومستوى التحصيل العلمي، والمركز في الأسرة المعيشية، والإثنية؛

• تصنيف سكان هولندا حسب الفئات التالية: (أ) قوة العمل الممكنة، و(ب) قوة العمل العاملة فعلاً، و(ج) قوة العمل غير العاملة (العاطلون عن العمل) و(د) غير قوة العمل.

١١٧ - نتيجة لذلك، يمكن تحليل مراكز مختلف فئات السكان الفرعية في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، بالنسبة إلى كل فئة مستقلة يمكن قياس معدل مشاركتها في سوق العمل. كما يمكن تجميع معدلات البطالة في كل فئة فرعية.

١١٨ - يجب أن تكون الوحدة متسقة اتساقاً تاماً مع المعلومات المقدمة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ولذا، يجب أن تكون البيانات المتعلقة بما يسمى "قوة العمل العاملة فعلاً" متسقة مع الوحدة الخاصة بخطط التأمينات الاجتماعية. ومع ذلك، توجد علاقة قوية بين الأشخاص المتلقين للمنافع الاجتماعية والأشخاص غير العاملين أو الذين هم خارج قوة العمل.

## سادساً - استنتاجات

١١٩ - ناقشنا في هذا الفصل تجميع بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بهولندا وتوصلنا إلى بعض النتائج الهامة من هذا الإطار. ومع إنجاز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، تم إحراز تقدم هام في سبيل وضع مجموعة من البيانات كاملة ومتسقة ومنسجمة يمكنها إتاحة معلومات عن العلاقات بين المؤشرات الاقتصادية الهامة وتوزع الدخل والإنفاق بين الأسر المعيشية.

١٢٠ - يعتبر مكتب التخطيط المركزي الهولندي من بين المستخدمين الهامين للحسابات القومية ولمصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ويتيح هذا المكتب نماذج ذات صلة بقضايا السياسات. لا شك في أهمية النماذج الاقتصادية في العلاقات بين النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في هولندا. وتبعاً لذلك، يتزايد استعمال الحسابات القومية في عملية وضع السياسات مع استعمال النماذج. وفي الوقت نفسه، حسبما يقول زالم (١٩٩٤)، "... يدخل التحليل [الاقتصادي] في تفاصيل شديدة: ازدياد نسبة التحليلات الجزئية، وازدياد الاهتمام بالخطوات والإجراءات اللاحقة..." و"... حتى إدخال عمليات غير اقتصادية في التحليل... فنماذج التوازن العام التطبيقية المعتمدة في مكتب التخطيط المركزي الهولندي تتطلب بيانات متسقة مع أرقام اقتصادية كلية، وبيانات مفصلة عن الصناعات والأسر المعيشية والأشخاص، من أجل تحليل مثلاً أداء سوق العمل، والحوافز الضريبية واللوائح التنظيمية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية (جولوف وآخرون، [١٩٩١]).

١٢١ - يزيد الطلب على بيانات أكثر تفصيلاً ضرورة تحسين الربط بين الحسابات القومية والمصادر الأخرى للبيانات (الجزئية والكلية). فبدون هذا التنسيق، يتعذر التحليل المتسق للآثار الاقتصادية الكلية والآثار التوزيعية.

١٢٢ - لكون منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها استمراراً لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية فإنه يمكنها أن تزيد الحاجة إلى تحسين تضمين البيانات النقدية والمعلومات ذات الصلة في وحدات غير نقدية. وفي النهاية، يسفر وضع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها عن وصف متكامل للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. وتكمن الفائدة من نظام المعلومات الإحصائية هذا في إمكانية اشتقاق مجموعة كاملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الموحدة.

١٢٣ - يمكن لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها إتاحة معلومات ذات صلة لجمهور أوسع نطاقاً من صانعي السياسات والباحثين في الجامعات وواضعي النماذج. فبمساعدة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يمكن توحيد كافة أنواع البيانات الإحصائية عن عدة ميادين ذات أهمية وعرضها في جداول وأشكال ورسوم بيانية. فالجرائد متشوقة جداً لنشر هذه المعلومات، شريطة أن تكون الجداول سهلة المنال ومشوقة للقارئ العادي. فقبل بضعة أشهر، نشرت صحيفة فاينانشال تلجر (الهولندية) [Het Financieele Dagblad] وغيرها من الجرائد الهولندية مقالاً استناداً إلى الجدول ٨ المدرج في الجزء "رابعاً - ألف" قال إن "... مكتب الإحصاء المركزي الهولندي، باستعمال طريقة حساب جديدة ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية، جمع بيانات وأرقاماً تشير إلى علاقة مباشرة بين مؤهلات الأشخاص وآفاق حصولهم على الفرص في سوق العمل".

١٢٤ - حتى الآن، ناقشنا مزايا مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها وأهم الأطراف المهتمة بها. ومن بين الجوانب الأخرى التي لا يمكن إغفالها في مناقشة نظام متكامل ومفصل كمنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها شرط التنسيق القوي ضمن مكتب الإحصاء. فحتى الآن، نُجحت هيئة إحصاءات هولندا في بذل الكثير من الجهود في خلق إطار متسق. غير أن تطوير هذه الأنظمة جرى تقريباً في معزل عن وضع البيانات الإحصائية من الدراسات الاستقصائية وأيضاً بمعزل عن بعضها البعض. وما زال الربط بين الكلي والجزئي بحاجة إلى تحسين. وفي الوقت نفسه، يجب أن يقترن التداؤب بين أنظمة المحاسبة ومصادرها الأساسية بتداؤب عام بين أنظمة المحاسبة الفرعية في مكتب الإحصاء المركزي. في برنامج

إحصاءات عام ١٩٩٨ الذي وضعه مكتب الإحصاء المركزي، اقترح اعتماد منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها باعتبارها إطار تحقيق هذا التداؤب العام.

١٢٥ - غير أنه ينبغي إقناع كافة الأشخاص العاملين في مختلف عمليات إنتاج الإحصاءات بفائدة إطار التكامل العام هذا. كما ينبغي إشراك الأشخاص الذين ينتجون بيانات استناداً إلى استقصاء واحد منفرد في عملية اتخاذ القرارات. وختاماً، يستند نجاح عملية وضع منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها إلى قوة دوافع الإحصائيين الأفراد في الانضمام إلى الهدف "الأعلى" المتمثل في التنسيق الكلي.

الجدول ١: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموحدة الخاصة بهولندا، ١٩٩٠ (بليون غيلدر)

١ - السلع والخدمات	٢ - الإنتاج	٣ - توليد الدخل	٤ - توزيع الدخل الأولي	٥ - التوزيع الثانوي للدخل	٦ - استخدام الدخل المتاح للتصرف به	٧ - رأس المال	٨ - تكوين رأس المال الثالث والتغيرات في المخزونات
تصنيفات	فئات المنتجات	فئات المدخلات الأولية	القطاعات المؤسسية	القطاعات المؤسسية	القطاعات المؤسسية	القطاعات المؤسسية	التغيرات في المخزونات
١ - السلع والخدمات	فئات المنتجات	هوامش التجارة والنقل	الاستهلاك الوسيط	٤٧٩,٠	٠,٠	٣٧٧,٩	٦,٥
٢ - الإنتاج	الصناعات	المخرجات والأسعار الأساسية	٩٤٩,٠				
٣ - توليد الدخل	فئات المدخلات الأولية	إجمالي الناتج المحلي (تكلفة عوامل الإنتاج)	٤٦٦,٧				
٤ - توزيع الدخل الأولي	القطاعات المؤسسية	صافي الدخل القومي المحقق	٤٠٩,٨	دخل الملكية	٢٠٥,٥		
٥ - التوزيع الثانوي للدخل	القطاعات المؤسسية	صافي الدخل القومي بأسعار السوق	٤٥٧,١	تحويلات جارية غير معوضة غير داخلية في موضع آخر	٢٣٧,٤		
٦ - استخدامات الدخل المتاح للتصرف به	القطاعات المؤسسية	صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به	٤٥٣,٩				
٧ - رأس المال	القطاعات المؤسسية	استهلاك رأس المال الثابت	٥٦,٢	صافي الادخار القومي	٧٦,٠	تحويلات رأسمالية غير معوضة	١٧,٢
٨ - تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات						تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات	١١٤,٥
٩ - تخصيص الاستثمارات	الصناعات					تكوين رأس المال الثابت من الإنتاج والواردات	١١١,٦
١٠ - أنواع الاستثمارات	أنواع الأصول الثابتة					مبيعات سلع رأسمالية مستعملة (-)	٣,٦-
١١ - مالي	القطاعات المؤسسية					صافي الإفراض في مجموع الاقتصاد	١٨,٦
١٢ - مالي	أنواع الأصول المالية						
١٣ - حساب الضرائب والإعانات	فئات الضرائب والإعانات	الضرائب الأخرى مخصوماً منها الإعانات على المنتجات	٣,٣	الضرائب على الدخل والثروة والمساهمات الاجتماعية	١٧٦,٣		
١٤ - بقية العالم (جار)	واردات السلع والخدمات (سيف)	تعويزات المستخدمين إلى بقية العالم	١,١	تعويزات بقية العالم إلى بقية العالم	١٣,٧		
١٥ - بقية العالم (رأس مال)						تحويلات رأسمالية غير معوضة إلى بقية العالم	٢,١
المجموع	العرض بأسعار المشتريين	المدخلات والأسعار الأساسية المحقق	٤٩,٠	توزيع الدخل التعويضي	٧١٢,٧	وجهة الدخل الثانوي	٨٨١,٣
	١٢٥٠,١	٤٦٩,١	٤٩,٠	٤٥٣,٩	١٥٢,٣	الإنفاق الرأسمالي	١١٤,٥



الجدول ١: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموحدة الخاصة بهولندا، ١٩٩٠ (بليون غيلدر) (تابع)

المجموع	١٥ - بقية العالم (رأس مال)	١٤ - بقية العالم (جار)	١٣ - حساب	١٢ - مالي	١١ - مالي	١٠ - أنواع الاستثمارات	٩ - تخصيص الاستثمارات	تصنيفات	فئات المنتجات	١ - السلع والخدمات				
			الضرائب	أنواع الأصول المالية	القطاعات المؤسسية	أنواع الأصول الثابتة	الصناعات							
الاستخدامات بأسعار المشترين		صادرات السلع والخدمات (فوب)	فئات الضرائب والإعانات			إجمالي تكوين رأس المال الثابت								
١٢٥٠,١		٢٧٩,٧				١٠٦,٩								
الإنتاج والأسعار الأساسية									الصناعات	٢ - الإنتاج				
٩٤٩,٠														
الدخل الخقق		تعويضات المستخدمين من بقية العالم	ضريبة قيمة مضافة غير مسلمة للحكومة						فئات المدخلات الأولية	٣ - توليد الدخل				
٤٦٩,١		٠,٩	١,٦											
دخل تعويضي		دخل الملكية من بقية العالم	الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات						القطاعات المؤسسية	٤ - توزيع الدخل الأولي				
٧١٢,٧		٤٩,٥	٤٨,٠											
الدخل الثانوي		تحويلات جارية غير معوضة من بقية العالم	ضرائب الدخل والثروة والمساهمات الاجتماعية						القطاعات المؤسسية	٥ - التوزيع الثانوي للدخل				
٨٨١,٣		٩,٥	١٧٧,٣											
الدخل المتاح للتصرف به									القطاعات المؤسسية	٦ - استخدامات الدخل المتاح للتصرف به				
٤٥٣,٩														
دخل رأسمالي		تحويلات رأسمالية غير معوضة من بقية العالم							القطاعات المؤسسية	٧ - رأس المال				
١٥٢,٣		٠,٩												
تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات										٨ - تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات				
١١٤,٥														
تكوين رأس المال الثابت من المدخلات والواردات									الصناعات الاستثمارات	٩ - تخصيص الاستثمارات				
١١١,٦														
تكوين رأس المال الثابت									أنواع الأصول الثابتة	١٠ - أنواع الاستثمارات الثابتة				
١٠٧,٩									تكوين رأس المال الثابت من الإنتاج والواردات	١١١,٦				
التغيرات في الأصول المالية				التغيرات في الخصوم					القطاعات المؤسسية	١١ - مالي				
٢٠١,٤				١٨٢,٨										
مجموع التغيرات في الأصول المالية		تغيرات في الخصوم مقابل بقية العالم			التغيرات في الأصول المالية				أنواع الأصول المالية	١٢ - مالي				
٢٤٦,٥		٤٥,١			٢٠١,٤									
الضرائب مخصوماً منها الإعانات والمساهمات الاجتماعية		الضرائب المتلقاة من بقية العالم							فئات الضرائب والإعانات	١٣ - حساب الضرائب والإعانات				
٢٢٧,٠		١,١												
تدفقات جارية لبقية العالم		الميزان الخارجي الجاري	الضرائب المدفوعة إلى بقية العالم							١٤ - بقية العالم (جار)				
٣٤٠,٦		١٩,٨	٠,١											
التدفقات الرأسمالية لبقية العالم				التغيرات في الأصول المالية مقابل بقية العالم						١٥ - بقية العالم (رأس مال)				
٦٥,٨				٦٣,٧										
المجموع	تدفقات رأسمالية	التدفقات الجارية من بقية العالم	الضرائب مخصوماً منها الإعانات والمساهمات الاجتماعية	مجموع التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول المالية	تكوين رأس المال الثابت	تكوين رأس المال الثابت من الإنتاج والواردات	١١١,٦	١٠٧,٩	٢٠١,٤	٢٤٦,٥	٢٢٧,٠	٣٤٠,٦	٦٥,٨

الجدول ٢: الوظائف في العمالة بأجر (في ١٠٠٠)، من المصدر لحسابات الأيدي العاملة ١٩٩٠

المجموع	التفصيل
٥١٨٠	الوظائف في العمالة بأجر مقيسة حسب استقصاءات العاملين، ٣٠ أيلول/سبتمبر
	التعديل للتوصل إلى:
	<b>التنسيق</b>
٣ -	التاريخ المرجعي في فرع التعليم
٦٢ -	التحويل إلى متوسط سنوي
	<b>التغطية التامة</b>
٥٦	الأعضاء النظاميون في القوات المسلحة
٤٧	المجندون الإجباريون
٨٣	مستخدمو المنشآت برمز الحجم صفر
١٤٢	مستخدمون ليست لهم قيود في سجلات الشركات (مثلاً العاملون في المنازل وبائعو الجرائد)
٢٢٩	بقية الوظائف غير المؤمنة بموجب قانون التأمين ضد المرض والمستخدمين غير المصرح عنهم
٥٥٧	المجموع الفرعي
	<b>تقليل أخطاء القياس</b>
٢٤	تعديلات عامة
٢٨	وظائف في التعليم
٦ -	عاملون مؤقتون مستأجرون من وكالات التشغيل
٣	شركات ناقصة
٢ -	تعديلات ضمان المعقولية
٤ -	تعديلات قابلية المقارنة مع مرور الوقت
٢ -	تعديلات ترصيد في السنة السابقة
٤٣	المجموع الفرعي
١ -	ترصيد
٥٧١٤	مجموع عدد الوظائف في العمالة بأجر

الجدول ٣: العمالة بأجر (المعادل بدوام كامل) حسب المستوى التعليمي، ١٩٨٩

المستوى التعليمي	العمالة	
	الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة (١)	استقصاء الإيرادات السنوية (٢)
تعليم أساسي	١١,٧%	٩,٩%
ثانوي عام أدنى	٥,٩%	١٠,٩%
مهني أدنى	١٨,٩%	٢٥,٦%
ثانوي عام عال	٤,٨%	٦,٦%
مهني متوسط	٣٧,٨%	٢٨,٦%
مهني عال	١٥,٦%	١٣,٤%
تدريب جامعي	٥,٤%	٥,١%
المجموع	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

الجدول ٤: عدد الأسر المعيشية حسب فئات الأسر المعيشية في مصفوفة الخاسبة الاجتماعية وطبقاً لاستقصاء الإيرادات السنوية والقوى العاملة، ١٩٩٩

النسبة المئوية	استقصاء الإيرادات السنوية	
	العاملة (٢)	(١)
في ١٠٠٠		
الأجور والرواتب	٣٢٣٣	٣٤١٦
— شخص واحد	٦٧٦	٦٨٦
— أشخاص متعددون، بدون أولاد	١١٧٧	١٣٤٧
— أشخاص متعددون، مع أولاد	١٣٨٠	١٣٨٣
دخل مختلط، عامل في:		
— الزراعة	٤٢٩	٣٨٢
— التجارة	١١٥	٧٨
— الخدمات	٨٩	٨٩
— أنشطة أخرى ودخل ملكية	١٣٦	١١٦
— دخل تحويلي في حالة السن	٨٨	٩٩
— أسر معيشية من شخص واحد	١٣٨١	١٣٨٤
— عدة أشخاص	٦٩٩	٦٩١
— دخل تحويلي آخر	٦٨٢	٦٩٣
— شخص واحد	١٠٠٨	٨٨٠
— أشخاص متعددون، بدون أولاد	٣٦٨	٣٩١
— أشخاص متعددون، مع أولاد	٤١٣	٢٦٩
غير معروف	٢٢٧	٢٢٠
المجموع	٦٠٦٢	٦٠٦٢

الجدول ٥: الدخل المتاح للتصرف به طبقاً لإحصاءات الدخل والحسابات الاقتصادية والاجتماعية

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٢٦٣,٠	٢٤٨,٢	٢٣٤,٣	١ - الدخل المتاح للتصرف به حسب إحصاءات الدخل
١,١	٠,٨	١٢,٦	٢ - فروق التعريف والتصنيف
١,٤	٣,٦	٠,٩	٣ - فروق السكان
٨,٤	٨,٥	٥,٥ -	٤ - تقديرات إضافية
٢٧٣,٩	٢٦١,١	٢٤٢,٣	٥ - الدخل المتاح للتصرف به حسب استقصاءات الدخل معدلة لمراعاة فروق التعريف والتصنيف والسكان، وتقديرات إضافية (١ + ٢ + ٣ + ٤)
١٠,٧	١٥,٨	١٣,٣	٦ - تباينات إحصائية
٢٨٤,٦	٢٧٦,٩	٢٥٥,٦	٧ - الدخل المتاح للتصرف به حسب الحسابات الاقتصادية والاجتماعية (٥ + ٦)

الجدول ٦: الربط بين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والحسابات القومية، ١٩٩٠

مجموع الحسابات القومية	فروق التقريب إلى رقم صحيح	فروق أخرى	فرق نقدية/ معاملات	تأمين على الصحة العامة	معاشات تقاعدية وتأمين على الحياة	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	المجموع مقسماً على الأسر المعيشية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية	
٢٢٩٢٩٠	-	-	-	-	-	-	٢٢٩٢٩٠	الأجور والرواتب
٣٨١٧٠	٨ -	-	-	-	-	-	٣٨١٧٨	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية
٦١٣٧٠	٣	-	-	-	-	-	٦١٣٦٧	صافي الدخل التشغيلي %
١٨٤٤٠	-	-	-	-	-	١٨٠٧	١٦٦٣٣	دخل مختلط
٧٦٠	١	-	-	-	-	١٠٠٩	٦٥٩٠	الفائدة
٣٩٤٨٠	-	-	-	-	٣٩٤٨٠	-	-	أرباح الأسهم، الخ.
١٣٤٦٥٠	١٠ -	١٣٤	-	٢٩٨٣١	١٨٧٥٠ -	-	١٢٣٤٤٥	الفائدة المحتسبة على الاحتياجات الاكتوارية
٢٢١١٠	١	١٨٠	-	-	-	١٥١٤٠	٦٧٨٩	منافع اجتماعية
٥٥١١١٠	١٣ -	٣١٤	-	٢٩٨٣١	٢٠٧٣٠	١٧٩٥٦	٤٨٢٢٩٢	تحويلات جارية غير معوضة غير داخلية في موضع آخر
٢٢٤٠٠	٢	-	-	-	-	١٣٠	٢٢٢٦٨	مجموع الموارد
٨٩٠	-	-	-	-	-	-	٨٩٠	الفائدة
٩٢٥٠	١ -	-	-	-	-	-	٩٢٥١	أرباح أسهم، الخ.
٨٧٩١٠	٨	-	-	-	-	-	٨٧٩٠٢	مساهمات اجتماعية محتسبة
صفر	-	-	-	-	١٣٨١٠ -	-	١٣٨١٠	أقساط الضمان الاجتماعي
٦١٦١٠	٧	-	٢١٩٠ -	-	-	-	٦٣٧٩٣	مصروفات المعاشات التقاعدية
٨٩٦٠	٤	٢٦٠	-	-	-	٥٥٠	٨١٤٦	ضرائب على الدخل والثروة
٣٠٣١٠٠	٣ -	-	-	٢٩٨٣١	٣٦٤٠	١٢٠١٧	٢٥٧٦١٥	تحويلات جارية غير معوضة غير داخلية في موضع آخر
٥٦٩٩٠	٣٠ -	٥٤	٢١٩٠	-	٣٠٩٠٠	٥٢٥٩	١٨٦١٧	إنفاق على الاستهلاك
٥٥١١١٠	١٣ -	٣١٤	-	٢٩٨٣١	٢٠٧٣٠	١٧٩٥٦	٤٨٢٢٩٢	النهائي
								الادخار
								مجموع الاستخدامات

الجدول ٧: نسب العمالة حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي ونوع الصناعة، ١٩٩٠

مجموع العمالة: المستخدمون والعمالون لحساب أنفسهم										
المجموع	إناث		ذكور		المجموع	إناث		ذكور		
	تعليم عال	تعليم أدنى	تعليم عال	تعليم أدنى		تعليم عال	تعليم أدنى	تعليم عال	تعليم أدنى	
% ١٠٠,٠	% ٤,٨	% ٩,٦	% ٣٩,٤	% ٤٦,١	% ٥,٠	% ١,٤	% ٣,٨	% ٤,٨	% ٨,٢	الزراعة ومصائد الأسماك
% ١٠٠,٠	% ٦,٩	% ٣,٠	% ٦٤,٥	% ٢٥,٧	% ٠,٢	% ٠,١	% ٠,٠	% ٠,٣	% ٠,٢	التعدين والتعجير
% ١٠٠,٠	% ٧,٦	% ٩,٣	% ٤٤,٠	% ٣٩,١	% ١٨,٥	% ٧,٩	% ١٣,٧	% ١٩,٧	% ٢٥,٤	الصناعة التحويلية
% ١٠٠,٠	% ٥,٥	% ٥,٣	% ٦٥,٥	% ٢٣,٧	% ٠,٩	% ٠,٣	% ٠,٤	% ١,٤	% ٠,٧	المرافق العامة
% ١٠٠,٠	% ٢,٤	% ٢,٤	% ٤٤,١	% ٥١,١	% ٧,٥	% ١,٠	% ١,٤	% ٨,٠	% ١٣,٤	التشييد
% ١٠٠,٠	% ١٥,٣	% ١٩,٩	% ٣٦,٧	% ٢٨,٠	% ١٩,٧	% ١٧,٠	% ٣١,٢	% ١٧,٦	% ١٩,٥	التجارة، المطاعم وأعمال التصليح
% ١٠٠,٠	% ٨,٩	% ٦,٥	% ٣٨,٥	% ٤٦,١	% ٦,٦	% ٣,٣	% ٣,٤	% ٦,٢	% ١٠,٨	النقل والتخزين والاتصالات
% ١٠٠,٠	% ٢٢,٥	% ١٦,٨	% ٤٢,٥	% ١٨,٢	% ٣,٥	% ٤,٥	% ٤,٧	% ٣,٧	% ٢,٣	العمل المصرفي
% ١٠٠,٠	% ٢١,٨	% ١١,٤	% ٣٥,٦	% ٢٠,٦	% ١٢,٤	% ١٥,١	% ٢١,٦	% ١٠,٧	% ٩,٠	خدمات تجارية أخرى
% ١٠٠,٠	% ١٣,٩	% ٦,٥	% ٥٨,٥	% ٢١,١	% ٨,٩	% ٦,٩	% ٤,٦	% ١٢,٦	% ٦,٦	خدمات حكومية
% ١٠٠,٠	% ٤٥,٠	% ١١,٤	% ٣٦,٨	% ٦,٨	% ١٦,٨	% ٤٢,٥	% ١٥,٢	% ١٥,٠	% ٤,٠	خدمات أخرى غير تجارية
% ١٠٠,٠	% ١٧,٨	% ١٢,٦	% ٤١,٢	% ٢٨,٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	المجموع

الجدول ٨: متوسط معدلات النمو السنوية ١٩٨٨ - ١٩٩٣، إجمالي الناتج المحلي (تكلفة عوامل الإنتاج) والعمالة

مجموع العمالة: المستخدمون والعاملون لحساب أنفسهم	إجمالي الناتج المحلي		مجموع
	ذكور	إناث	
	تعليم أدنى	تعليم عال	تعليم أدنى
الزراعة ومصائد الأسماك	٢,٧ - %	٢,٤ %	٠,٢ - %
التعدين والتعجير	٥,٤ - %	١,٨ %	٠,٠ %
الصناعة التحويلية	١,١ - %	٠,٣ - %	٢,٠ - %
المرافق العامة	٥,٩ - %	٠,٩ %	٠,٩ - %
التشييد	٢,٩ - %	٥,١ %	٠,٤ %
التجارة والمطاعم وأعمال التصليح	١,٢ %	٣,٣ %	٢,٨ %
النقل والتخزين والاتصالات	١,٩ %	٠,١ %	١,٦ %
العمل المصرفي	١٠,٥ - %	٤,١ %	١,٠ %
خدمات تجارية أخرى	٢,٦ %	٧,٤ %	٤,١ %
خدمات حكومية	٦,١ - %	٠,٥ - %	٠,٩ - %
خدمات أخرى غير تجارية	٠,١ - %	٠,٢ %	١,٣ %
المجموع	٠,٩ %	٢,٠ %	١,٣ %

الجدول ٩: عمالة فئات الأسر المعيشية من المستخدمين حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي وتركيبية الأسرة المعيشية، ١٩٩٠

مجموع العمالة: مستخدمون وعمالون لحساب أنفسهم	ذكور		إناث		مجموع
	تعليم عال	تعليم أدنى	تعليم عال	تعليم أدنى	
الأسر المعيشية التي مصدر دخلها الرئيسي أجور ورواتب:					
شخص واحد	١٢,٩ %	٢١,٤ %	١٢,٥ %	١٤,٨ %	٤٣,٢ %
أشخاص متعددون	٤٥,٧ %	٥٤,٤ %	٤٧,٨ %	٢٦,٣ %	٣٩,٨ %
أشخاص متعددون مع أولاد	٤١,٤ %	٣١,٤ %	٣٩,٧ %	٣٦,٤ %	٤٣,٥ %
المجموع	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %

الجدول ١٠ : الدخل والمصروفات بنسبة الكافى للمتخص الواحد حسب فئات الأسر المعيشية، ١٩٩٠ (مخيلدر)

المجموع	دخل تخيلي										أجور ورتائب														
	تحويلات أخرى					الدين					التجارة					دخل عملة									
	أشخاص في مؤسسات الرعاية	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص	أسر معيشية متعددة الأشخاص							
6.5m	6.5i	6.5k	6.5j	6.5l	6.5h	6.5g	6.5f	6.5e	6.5d	6.5c	6.5b	6.5a	6.5m	6.5i	6.5k	6.5j	6.5l	6.5h	6.5g	6.5f	6.5e	6.5d	6.5c	6.5b	6.5a
٢٥٢٥٥	١٦٦٧	٢٢٥٥	٣٤٧٦	١٢٩٨	٢٠٤٩	٣٨٥	١٣٨٧٠	٢٣٣٥٧	١٦١٣٣	٥٨٧٩	٣٥٩٣٨	٤٦٤٣٨	٣٧١٨٧	أجور ورتائب											
٤٢٠٠٥	٢٦٢	٣٨٧	٦٢٨	٢٣٣	٣٩٩	٩٧	٨٤٥	١٠٩٢	٧٧٣	٩١٤	٦١٩٩	٧٩٤١	٦١٣٦	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية											
٦٧٥٩	٢١٩	٧٨٠	١٩٩٣	٣٥٨	٣٠٠٤	١٩٠٢	٤٦٢٩٢	٦٥٧١٤	٥٦٧٢٠	٨٤٥٢٩	٣١٠٠	٣٤١٧	١٣٦٤	صافي قاعص التشغيل/دخل عملة											
١٨٣٢	٢٤٤٨	٤٢٦	١٤٠٧	٧١٠	٣٩٢٢	٤٧٩٣	٣٢٢٤	٣٥٣٠	٣٤٥٣	٦٠٥٧	٦٤٣	١٣٤٥	١٠٦٥	القلادة											
٧٢٦	٧٢٠	٩١	٥٠٩	٢٣٥	١٦٢٦	١٩٢١	٢٩٨١	٢٧٠٨	٢٤٩٣	١١٦٤	٢٠٢	٤١٤	٣٠٦	أرباح أسهم، الخ. القلادة الخمسية على الاحتياطات الأكوبرية منافع اجتماعية											
١٣٥٩٧	٢١٨٣٢	٢٢٠٥٥	٢٩٢٣٠	١٦٥٥٣	٣١٢٦٥	٢٧٤٤٣	٣٧٧٠	٤٦٠٥	٣٨٨٣	٤٧٥٠	٦٢٣٤	٨٩٢٣	٥٢٦٦	تحويلات جارية غير موعودة غير داخلة في موضع آخر											
٧٤٨	٢٦٩	٩٧٣	٩٠٦	٣٦٣٨	٤٣٨	٦٥١	٣١١	٤١٦	٣٦٧	٧٧١	٥٧٣	٦٤٢	٧٥٣	مجموع الوارد											
٥٣١٢٢	٢٧٤١٦	٢٦٩٦٧	٣٨٢٤٨	٢٣٢٢٤	٤٢٧٠٤	٣٧١٩٣	٧١٢٩٢	١٠١٤٢٢	٨٢٨٥٣	١٠٤٠٦٤	٥٢٨٨٨	٦٩١١٩	٥٢٠٧٨	مجموع الوارد											
٢٤٥٣	٩٧	٤٥١	٨٣١	١٦٤	٩٠٠	٤٠٢	٦٤١٠	١٠٥٨٤	٧١٥٣	١١٧٨٦	٣١٥٧	٢٧١٦	١٦٠١	القلادة											
٩٨	١١	٥	٣٠	١٣	٦٢	٦٥	١٩٩	٥٢٢	١٦٧	٩٠٠	٨٥	٩٤	٩٢	أرباح أسهم، الخ											
١٠١٩	٨٦	٥٥	١١٧	٣٨	٨٣	١٧	١٦١	٣٤١	١٦٠	١٥٧	١٥٩٦	١٨٣٣	١٤٩٥	مساهمات اجتماعية خمسية											
٩٦٨٢	٦١١١	٤٨٦٨	٧١١٤	٣٧٦١	٣٧٠٤	٢٧٩٥	٧١٣٠	٧٦٣٨	٧٠٥٣	٧٩٨٦	١٠٨٧٢	١٥٩٦٣	١٢٦٤٨	مكافآت ضمان اجتماعي											
١٥٥١	٩٧	٦٩	٢١٨	٧٢	١٢٤	٢٩	٢٨٠	١٤٥٩	٣٧٣	٥٤٣	٢٣٧١	٢٦٨٩	٢٠٤٩	مكافآت ضمانات تقاعدية											
٧٠٢٦	٢٣٣٧	٢٢٩٧	٤٠١٥	١٩٨٠	٦٠٥٨	٤٦٦٤	١٢١٤٣	٢٠٨٢٢	١٢٥٦٧	١٠٢٠٠	٦٩٥٦	٩١٦٨	٦٧٩٢	ضرائب على الدخل والبروزة											
٨٩٧	٣٩٨	٤٣٤	٤٩٩	٤٧٣	٩٢٧	٩٩٠	٨٨٢	١٥٠٨	١١٨٧	٩١٤	٨٩٢	١٠٠٣	١١٥٠	تحويلات جارية أخرى غير موعودة											
٢٨٣٧٥	١٧٧٦٧	١٨٨٤١	٢٤٥٨٨	١٩٩٥١	٢٧٤١٤	٢٣٤٢٨	٢٩٩٠١	٤٠٨٥٩	٣٠٨٤٧	٣٠٥٣٦	٢٨٤٧٥	٣٤٢٣٠	٢٧٦٣١	إنتقال على استهلاك مالي											
٢٠٥١	٥١٣	٥٢ -	٨٣٦	٣٢٢٧ -	٣٤٣١	٤٨٠١	١٤١٨٦	١٧٦٤٩	٢٣٢٤٧	٤١٠٤٣	١٥١٥ -	١٢٦٣	١٣٨٠ -	ادخار											
٥٣١٢٢	٢٧٤١٦	٢٦٩٦٧	٣٨٢٤٨	٢٣٢٢٤	٤٢٧٠٤	٣٧١٩٣	٧١٢٩٢	١٠١٤٢٢	٨٢٨٥٣	١٠٤٠٦٤	٥٢٨٨٨	٦٩١١٩	٥٢٠٧٨	مجموع الاستقطاعات											

الجدول ١١ : فئات التجهيزات كسبئية مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي حسب فئات الأسر المعيشية، ١٩٩٠ (نسبية مئوية)

الجميع	أشخاص في		موسمات		دخل تجزئاتي		دخل تجزئاتي		دخل تجزئاتي		دخل تجزئاتي		أجور ورتاتب		الجميع	
	الرجالية		أسر معيشية		أسر معيشية		أسر معيشية		أسر معيشية		أسر معيشية		أسر معيشية		الجميع	
	الرجالية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	أسر معيشية	الجميع
١٢,٥	١,٥	١٧,٩	١٤,٩	١٢,٥	١٤,٢	١٣,٣	١٣,٩	١٠,٦	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٢	١٣,٧	١١,٤	٩,١	1.a	منتجات غذائية
٦,٠	٤,٤	٧,٥	٧,٤	٥,٨	٥,٩	٥,٧	٥,٣	٤,٩	٦,٢	٥,٥	٦,٢	٨,٩	٥,٩	٥,٥	1.b	تبع ومشروبات
٨,٠	٥,٣	٨,٣	٧,٥	٥,٨	٧,٥	٦,٧	٧,٤	٨,٣	٩,٢	٩,٠	٩,٠	٨,٣	٨,٣	٦,٨	1.c	ملابس ومنسوجات
٢,٩	٢,٨	٣,٣	٢,٧	٣,٩	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٣,١	٢,٦	٣,٤	1.d	مستلزمات جلدية
٣,٢	٠,٣	٣,٠	٣,٤	١,٦	٣,١	٢,١	٢,٤	٢,٠	١,٨	٣,١	٣,١	٣,٥	٣,٧	٣,٨	1.e	ووقود محركات
٣,٩	٠,٦	٦,١	٤,٧	٥,٦	٤,٤	٦,٤	٤,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٤,٢	1.f	كهرباء وغاز وماء
٤,٠	٠,٣	٢,٥	٣,١	١,٢	٣,٤	١,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٣	٤,٧	٥,١	٣,٩	٣,٩	1.g	معدات نقل
٨,٣	٣,٤	٧,١	٧,٠	٦,٥	٧,٨	٥,٨	٥,٨	٨,١	٦,٤	٦,٢	٦,٢	٨,٥	٩,٩	٨,٦	1.h	أدوات منزلية ودفيئة داخلي
١٥,٤	٢,٥	١٧,٢	١٥,٤	١٨,٥	١٦,٩	٢٢,٠	١٦,٢	١٦,٩	١٦,٠	١٧,١	١٤,٨	١٣,٤	١٧,١	١٧,١	1.i	خدمات المسكن
٤,٧	٣,٥	٢,٥	٤,١	٧,٥	٣,٥	٣,٢	٦,٤	٣,٩	٥,٤	٤,٣	٣,٦	٥,٧	٧,٧	٧,٧	1.j	رحلات ومشتروبات ومبيت
٦,٣	٥,٣	٦,٨	٧,٧	٩,٣	٦,٧	٧,٩	٤,٠	٥,٥	٤,٠	٤,٧	٥,٥	٦,٢	٨,٤	٨,٤	1.k	خدمات نقل واتصالات
٣,١	١,٨	١,٨	٢,١	١,٥	٢,٧	٢,٤	٤,٤	٥,٣	٤,١	٥,١	٣,٤	٣,٢	٢,٨	٢,٨	1.l	خدمات مالية وخدمات أعمال
١,٥	١,٢	١,٤	١,٤	١,٩	١,٣	١,٥	١,٢	١,٩	١,٤	١,٦	١,٥	١,٤	١,٩	١,٩	1.m	خدمات ترويق وثقافة
٢٥,٢	٦٧,٠	١٤,٤	١٨,٥	١٨,٤	٢٠,٢	١٨,٥	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٠,٧	١٩,٢	١٩,٨	١٦,٨	1.n	خدمات وسلع أخرى	
١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	١٥٥,٠	الجميع



الجدول ١٢ : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الموحدة شاملة حسابات بيئية خاصة بهولندا، ١٩٩٠

الحساب (التصنيف)	سلع وخدمات (فئات المنتجات)	استهلاك الأسر المعيشية (الأغراض)	الإنتاج (فروع الصناعات)	توليد الدخل الأولي (فئات المدخلات الأولية)	توزيع الدخل الثانوي (قطاعات مؤسسية)	استخدامات الدخل المتاح للتصرف به (قطاعات مؤسسية)	رأس المال	حساب الضرائب
	1.a	2.a	3	4	5	6	8	10.a
	1.b	2.b	4	5	6	7	10.a	10.b
سلع وخدمات (فئات المنتجات)	هوامش التجارة والنقل	استهلاك الأسر المعيشية	إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج	صافي الدخل القومي المحقق بتكلفة عوامل الإنتاج	صافي الدخل القومي بأسعار السوق	صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به	صافي فروض الاقتصاد المحلي	حساب الضرائب منها الإعانات على المنتجات
1.a	-	٢٤	٥١٧٤	٤٠٩٧٠	٢٣٧٤٢٥	٤٥٣٨٧٦	١٨٥٥٠	الضرائب الأخرى خصوصاً منها الإعانات على الإنتاج
1.b	-	٦٩٣	٤٧٧٦٦٤	٤٠٩٧٠	٢٣٧٤٢٥	٤٥٣٨٧٦	١٨٥٥٠	الضرائب الأخرى خصوصاً منها الإعانات على الإنتاج
2.a								الضرائب البيئية
2.b								الضرائب الأخرى
3	المخرجات والأسعار الأساسية							الضرائب البيئية
	٩٤٤٢٨ ٦٣٤٢							الضرائب الأخرى
4								بقية العالم (جار)
								بقية العالم (رأس المال)
5								مواد (كلوروفلور وكربون وهالونات في ١٠٠٠ كيلوغرام من الغاز بالليتر والنفت والطن والمواد الأخرى مملئين الكيلوغرامات)
								13.a CO <sub>2</sub>
								13.b N <sub>2</sub> O
								13.c CH <sub>4</sub>
								13.d CFCs and halons
								13.e Nox
								13.f SO <sub>2</sub>
								13.g NH <sub>3</sub>
								13.h P
								13.i N
								13.j نفايات
								13.k غاز
								13.l نפט
								14.a مجالات التركيز البيئية
								14.b أثر الدفينة استنفاد الأوزون
								15.a الوطنية
								15.b الأكسدة
								15.c انتشار المغذيات
								15.d إنتاج النفايات
								15.d استنفاد الموارد الطبيعية
المجموع	عرض بأسعار المشترين	استهلاك الأسر المعيشية	مدخلات بأسعار الأساسية	تخصيص الدخل المحقق	وجهة الدخل التعويضي	وجهة الدخل الثانوي	إنفاق الجاري	الضرائب الأخرى خصوصاً منها الإعانات والمساهمات الاجتماعية
	٢٤٧٤٥٠ ٦٤٢٦	٧١٧	٩٤٨٦٦٠	٤٦٩١٣٠	٧١٢٧١٠	٨٨١٣٢٠	٤٥٣٨٨٠	٣٤٥٨
								٢٢٣٥٢٢

الجدول ١٢ : مصفوفة الحاسبة الاجتماعية الموحدة شاملة حسابات بيئية خاصة بهولندا، مليون غيلدر (تابع)

المجموع	مجاللات التركيز البيئية الوطنية				مجاللات التركيز البيئية		مواد (كلوروفلور وكربون وهالونات في ١٠٠٠ كيلوغرام من الغاز بالليتر والنفط بالطن والمواد الأخرى بملايين الكيلوغرامات)											بقية العالم (رأس مال)	بقية العالم (جار)	
	استنفاد الموارد الطبيعية	انتشار نفايات	التشغيلات الغذائية	الأكسدة	استنفاد الأوزون	أثر الدفينة	نفط	غاز	نفايات	N	P	NH <sub>3</sub>	SO <sub>2</sub>	Nox	Halons	CH <sub>4</sub>	N <sub>2</sub> O			CO <sub>2</sub>
	15.d	15.c	15.b	15.a	14.b	14.a	13.l	13.k	13.j	13.i	13.h	13.g	13.f	13.e	13.d	13.c	13.b	13.a		
الاستخدامات بأسعار المشتريين ٦٤٢٦ ١٢٤٧٤٥٠																			صادرات السلع والخدمات (فوب) ٢٧٩٧٤٠	1.a 1.b
استهلاك الأسر المعيشية النهائي ٧١٧ ٣٠٢٣٧٩																			انبعاثات الملوثات من الأسر المعيشية ٦٧٨٣ ١٢٠ ١٥ - ٦ ١٦٤ ٨٠٠ ٣ ٢ ٣٣٩١٩	2.a 2.b
مخرجات الأسعار الأساسية ٩٤٨٩٦٠																			انبعاثات الملوثات من الصناعات ١٨٩٣٦ ١٢٥٨ ١٦٣ ٢١٣ ٢٠٢ ٣٩٤ ٥٣٣١ ٦٩٠ ٥٩ ١٢٤٥٧٩	3
دخل محقق ٤٦٩١٣٠																			تعويضات المستخدمين من بقية العالم ٨٥٠٠	4
دخل تعويضي ٧١٢٧١٠																			دخل الملكية من بقية العالم ٤٩٤٦٠	5
دخل ثانوي ٨٨١٣٢٠																			تحويلات غير معوضة من بقية العالم ٩٥١٠	6
دخل متاح للتصرف به ٤٥٣٨٨٠																				7
دخل ثانوي ١٣٥١٠٠																			تحويلات غير معوضة من بقية العالم ٨٩٠	8
																			صافي إقراض بقية العالم ١٨٥٩٠ -	9
ضرائب مخصوماً منها الإعانات والمساهمات الاجتماعية ٣٤٥٨ ٢٢٢٥٢٢																			ضرائب مقبوضة من بقية العالم ١٠٧٠	10.a 10.b
مدفوعات جارية إلى بقية العالم ٣٢٠٨٨٠																			تلوث عابر للحدود من بقية العالم ٤١٧ ٢٠ ٢٧ ١١١ ٩٦	11
تدفقات رأسمالية إلى بقية العالم ١٧٦٦٠ -																			ميزان مدفوعات بقية العالم ١٩٧٥٠ -	12
وجهة المواد ١٥٨٤٩٨ ٦١ ٦٩٣ ٦١٣١ ٦٥٤ ٣١٩ ٢٤٠ ١٩٨ ١٧٩٥ ٢٥٧١٩ ٩٧٤٨ -																			تدفقات رأسمالية من بقية العالم ١٧٦٦٠ -	13.a 13.b 13.c 13.d 13.e 13.f 13.g 13.h 13.i 13.j 13.k 13.l
مكافآت مجاللات التركيز (عالمية) ١٨٢٥٨١ ٤٧٥٨																			تدفقات رأسمالية من بقية العالم ٣٢٠٨٥٠	14.a 14.b
مكافآت مجاللات التركيز (وطنية) ١٦٠ ٢٩٤ ٢٢٨٩٠ ٧٤٣٨																			مقبوضات جارية من بقية العالم ٣٢٠٨٥٠	15.a 15.b 15.c 15.d
																			مكافآت مجاللات التركيز (وطنية) ٧٤٣٨ ٢٢٨٩٠ ٢٩٤ ١٦٠	
																			مكافآت مجاللات التركيز (عالمية) ٤٧٥٦ ١٨٢٥٩١ - ٩٧٤٨ ٢٥٧١٩ ١٧٩٥ ١٩٨ ٢٤٠ ٣١٩ ٦٥٤ ٦١٣١ ٦٩٣ ٦١ ١٥٨٤٩٨	

الجدول ١٣ : المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، العمالة ومجالات التركيز البيئية لكل نوع من الأيدي العاملة، ١٩٩٠

تراكم النفايات (كيلوغرام في الدقيقة)	انتشار المغذيات (مكافئ مغذيات)	الأكسدة (مكافئ أكسدة)	استنفاد طبقة الأوزون (قدرة استنفاد الأوزون)	أثر الدفينة (إمكانية الاحترار)	مجموع العمالة (المكافئ بدوام كامل)	إجمالي الدخل القومي المحقق (تكلفة عوامل الإنتاج)	أنواع الأيدي العاملة
% من مجموع الأشخاص العاملين							
٣٨	٤٢	٣٦	٣٤	٣١	٢٨	٢٧	ذكور مع تعليم أدنى
٤٨	٤٥	٥١	٥٥	٥٥	٤١	٤٩	ذكور مع تعليم عال
٦	٧	٦	٥	٦	١٣	٨	إناث مع تعليم أدنى
٨	٥	٧	٦	٨	١٨	١٦	إناث مع تعليم عال
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

الجدول ١٤ : المساهمة في إجمالي الدخل القومي المحقق، والسكان ومجالات التركيز البيئية لكل من فئات الأسر المعيشية، ١٩٩٠

تراكم النفايات (كيلوغرام في الدقيقة)	انتشار المغذيات (مكافئ مغذيات)	الأكسدة (مكافئ أكسدة)	استنفاد طبقة الأوزون (قدرة استنفاد الأوزون)	أثر الدفينة (إمكانية الاحترار)	مجموع العمالة (المكافئ بدوام كامل)	إجمالي الدخل القومي المحقق (تكلفة عوامل الإنتاج)	مجموع السكان	فئات الأسر المعيشية
% من كافة فئات الأسر المعيشية								
٨	٣	٥	٨	٧	١٠	٩	٥	أجور ورواتب شخص واحد
٣٥	١٢	٢٠	٣٥	٣١	٣٩	٣٦	٢٢	عدة أشخاص بدون أولاد
٢٣	١١	١٩	٣٤	٣٠	٣٢	٣٤	٣٧	عدة أشخاص مع أولاد
٦	٧٠	٥٠	-	١٩	١	٤	٢	دخل مختلط زراعة ومصائد أسماك
١	-	١	١	١	٨	٤	٢	تجارة ومطاعم وتصليح
٤	١	٢	١	٣	٣	٦	٢	خدمات أعمال وخدمات شخصية
١٠	٢	٣	١٨	٧	٤	٣	٢	دخل ملكية ودخل آخر
١	-	١	١	١	١	٢	١٥	دخل تحويلي سن
١	-	١	١	١	٢	١	١٢	آخر
-	-	-	-	-	-	-	٢	آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

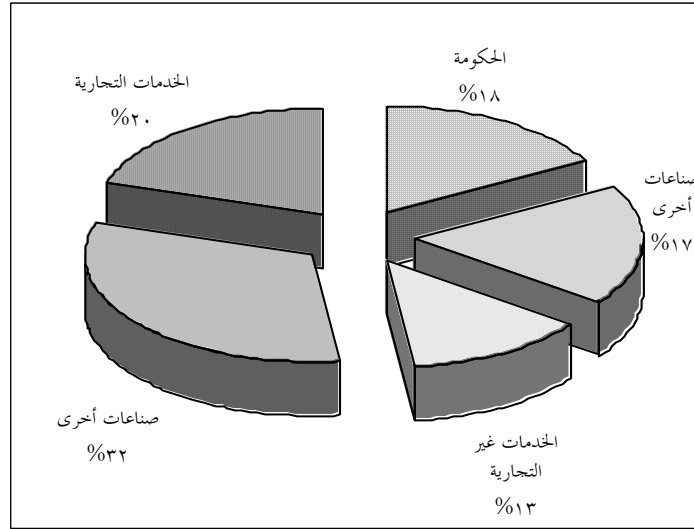
الجدول ١٥ : استهلاك منتجات القطاع غير النظامي لدى نوع من الأسر المعيشية

الاجموع	فئات الأسر المعيشية								
	المصدر الرئيسي للدخل				تركيبية الأسر المعيشية				
	دخل تحويلي آخر	دخل تحويلي لكبار السن	دخل مختلط	أجور ورواتب	أشخاص متعددون مع ولدين أو أكثر	أشخاص متعددون مع ولد واحد	أشخاص متعددون بدون أولاد	شخص واحد	
	نسب مئوية من مجموع الأعمدة								
	٢٨	٢٨	٣٤	٢٨	٢٥	٢٥	٢٤	٢٩	٣١
خدمات الوجبات وخدمات المطاعم	١٩	١٩	٢١	١٩	١٩	١٩	١٩	٢٠	٢٠
التنظيف	٥	٥	٧	٤	٤	٤	٤	٦	٥
الملابس، تصليح الملابس	١	١	١	١	١	١	١	١	٢
إدارة	٩	٩	١١	٨	٩	٨	٨	١٠	١١
مشتريات	٥	٥	٤	٤	٥	٤	٥	٥	٥
مشتريات ترفيهية	٧	٧	٢	٩	٩	١٥	١٤	٢	٢
رعاية (الطفولة)	٢	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	١
صيانة السيارات	٧	٧	٧	٦	٧	٦	٦	٨	٦
تصليح، تشييد	٨	٨	٩	٩	٧	٦	٧	١٠	٨
منتجات المزارع	٩	٩	٢	٩	١٣	٩	٩	٩	٩
النقل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاجموع									

المخطط ١ : خصائص سوق الأيدي العاملة المؤقتة استناداً إلى السن وتركيبية الأسرة المعيشية

نساء أكبر سنًا (< ٤٥ سنة)	نساء صغيرات (٢٥ - ٤٤ سنة)	
<ul style="list-style-type: none"> <li>مجموعة صغيرة</li> <li>مشاركة منخفضة جداً في العمل بأجر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يعادل معدل مشاركة الذكور</li> <li>بدوام كامل</li> <li>تعليم عال</li> </ul>	أسر معيشية من شخص واحد
<ul style="list-style-type: none"> <li>معظمهن نساء كبر أولادهن</li> <li>مشاركة منخفضة في العمل بأجر</li> <li>معظمهن بدوام غير كامل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>&lt; معدل مشاركة الذكور</li> <li>عدد أكبر بدوام غير كامل مقارنة بالنساء</li> <li>الشابات العازبات</li> </ul>	أسر معيشية متعددة الأشخاص بدون أولاد
<ul style="list-style-type: none"> <li>مجموعة صغيرة</li> <li>مشاركة منخفضة في العمل بأجر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>معدل مشاركة منخفض</li> <li>معظمه دوام غير كامل</li> </ul>	أسر معيشية متعددة الأشخاص مع أولاد

الشكل ١: حصة الصناعات في العمالة منسوبة إلى الطلب النهائي، ١٩٩٠



## المراجع

بالنسبة إلى الخاسبة الاجتماعية بصورة عامة:

انظر "الخاسبة لأغراض الرفاهة في منظومة مصفوفات الخاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها" (في هذا الدليل).

بشأن ممارسات هولندا في ما يتعلق بالخاسبة الاجتماعية والبيئية:

- CBS, 1995, National Accounts of the Netherlands 1994, (Voorburg, Statistics Netherlands)
- CBS, 1996, National Accounts of the Netherlands 1994, (Voorburg, Statistics Netherlands)
- CBS, 1997, National Accounts of the Netherlands 1994, (Voorburg, Statistics Netherlands)
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D. C.
- De Haan, Mark, Steven J. Keuning and Peter R. Bosch, 1993, Integrating Indicators in a National Accounting Matrix including Environmental Accounts (NAMEA). *National Accounts Occasional Paper No. 60* (Voorburg, Statistics Netherlands).
- De Haan, Mark, and Steven J. Keuning, 1995, Taking the Environment into Account: the Netherlands NAMEAs for 1989, 1990 and 1991. *National Accounts Occasional Paper No. 74* (Voorburg, Statistics Netherlands).
- Den Bakker, Gert P., Jan de Gijt and Steven J. Keuning, 1994, A Historical Social Accounting Matrix for the Netherlands (1938). In *The Review of Income and Wealth*, Series 40, Number 2.
- Kazemier, Brugt and Jeanet Exel, 1992, The Allocation of Time in the Netherlands in the Context of the SNA: a Module. *National Accounts Occasional Paper No. 52* (Voorburg, Statistics Netherlands).
- Keuning, Steven J., 1996, Accounting for economic development and social change; with a case study for Indonesia. (IDS Press, Amsterdam, the Netherlands).
- Keuning, Steven J. and Jolanda G. Timmerman, 1995, An Information-system for Economic, Environmental and Social Statistics. *National Accounts Occasional Paper No. 76* (Voorburg, Statistics Netherlands).
- Pyatt, G. and J. I. Round (editors), 1985, Social Accounting Matrices, A Basis for Planning. (The World Bank, Washington D. C.).
- Timmerman, Jolanda G. and Peter J. M. van de Ven, 1994, A Social Accounting Matrix for the Netherlands, concepts and results. *National Accounts Occasional Paper No. 68* (Voorburg, Statistics Netherlands).

بشأن حسابات الأيدي العاملة:

- Altena, Jan Willem, Cornelis A. van Bochove and Wim P. Leunis, 1991, Reconciling Labor Data from Various Sources: the Compilation of Labor Accounts data for the Netherlands, 1987. In *CBS Select 7: Statistical Integration* (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- CBS, 1993, Abeidsdrekeningen 1989-1992 (Labor Accounts 1989-1992). (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Leunis, Wim P. and Jan Willem Altena, 1996, Labor Accounts in the Netherlands, 1987-1993; How to cope with fragmented macro data in official statistics, in: *International Statistics Review*, 64, 1. P. 1-22.
- Leunis, Wim P. and Jolanda G. Timmerman, 1996, Micro-meso-macro Linkage for Labor in the Netherlands, Paper presented at the 24th IARIW Conference in Lillehammer, 18-24 August 1996.
- Leunis Wim P. and Kees G. Verhage, 1996, Labor Accounts: Framework for Statistical Data and Labor (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Takkenberg, D.E.W. and J. J. Walscots, 1992, Earnings of employees by education, in *Supplement Sociaal-economische Maandstatistiek*, 1992/5 (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).

- Bos, W., 1995, Vergelijking tussen Inkomensstatistiek en Nationale rekeningen, 1988-1991 (Comparing Income Statistics with National Accounts, 1988-1991). Sociaal-Economische Maandstatistiek 1995/3 (Voorburg, Statistics Netherlands).
- CBS, 1988, Sociaal-economische rekeningen; methodebeschrijving en toepassing voor 1981 (Socio-Economic Accounts: Methodology and Application for 1981 (s-Gravenhage, Staatsuitgeverij).
- CBS, 1994, Sociaal-economische rekeningen 1988-1992 (Socio-Economic Accounts 1988-1992). (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Den Dulk, C. J., Paul van der Laan and Huib van der Stadt, 1991, Social accounts: transitions and transactions of the population. In *CBS Select 7: Statistical Integration* (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Gorter, Cor N. and Paul van der Laan, 1989, an economic core system and the socio-economic accounts module for the Netherlands, in *The Review of Income and Wealth*, Series 38, Number 2.
- Laan, Paul van der and Henk K. van Tuinen, 1997, Increasing the Relevance of Income Statistics: Experiences and Plans in the Netherlands. Netherlands Official Statistics, Volume 12, Spring 1997 (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Schiepers, J., 1991, On the use of equivalence scales. Paper presented at the United Nations seminar on statistics of household income, Geneva, Switzerland, July 1-5.
- Tuinen, Henk K. Van, Jan Willem Altena and Hanneke C. M. Imbens, 1994, Surveys, registers and integration in social statistics. In *Netherlands Official Statistics*, Autumn 1994, pp. 5-41.

مراجع أخرى:

- Gelauff, G. I. M., 1992, Taxation, social security and the labor market: an applied general equilibrium model for the Netherlands. Thesis Katholieke Universiteit Brabant (Tilburg, The Netherlands).
- Verbruggen J. P. and G. Zalm, 1993, National Accounts and Modeling at the Central Planning Bureau. In *W. f. m. de Vries, G. P. den Bakker, M. B. G. Gircour, S. J. Keuning and A. Lenson (eds.), The Value Added of National Accounting*. (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Zalm Gerit, 1994, Long Term Data Needs. In *The Future of Statistics; An International Perspective*, page 12-13 (ISI, Voorburg, The Netherlands).
- Zeelenburg, C., R. D. Huigen, P. Kooiman, 1989, Total Accounts: An Accounting System for Applied General Equilibrium Analysis. *CNS Select* 5, pp. 25-39 (Voorburg/Heerlen, Statistics Netherlands).
- Zeelenburg, C., R. D. Huigen, P. Kooiman, H. van der Stadt and W. J. Keller, 1991, Tax Incidence in the Netherlands: Accounting and Simulations (The Hague, SDU).

## الحواشي

- ١ أدخل بُعد ثالث هنا بتفكيك كل مصفوفة فرعية ذات صلة إلى أنواع مختلفة من دخل الملكية: الفائدة وأرباح الأسهم ودخل الملكية الآخر.
- ٢ فيما يتعلق بالتحويلات الجارية غير الضرائب والمساهمات الاجتماعية، أدخل بعد ثالث بتفكيك المصفوفات الفرعية الحاوية على هذه المعاملات إلى منافع اجتماعية (شاملة منافع المعاشات التقاعدية) والتحويلات الجارية الأخرى غير المذكورة وغير الداخلة في موضع آخر.
- ٣ يستند هذا الجزء إلى لونيس وتيرمان (١٩٩٦).
- ٤ يدرج لونيس وفيرهاج (١٩٩٦)، وصفاً مستفيضاً للمبادئ والممارسات الخاصة بحسابات الأيدي العاملة.
- ٥ في حالة المستخدمين، تكون المتطابقات الأساسية:
  - الأشخاص العاملون (= وظائف رئيسية) + وظائف ثانوية = مجموع الوظائف؛
  - ساعات العمل في كل وظيفة \* عدد الوظائف = مجموع ساعات العمل؛
  - أجر الساعة \* عدد ساعات العمل في كل وظيفة = الأجور السنوية بنسبة الوظيفة الواحدة؛
  - الأجور السنوية بنسبة الوظيفة \* عدد الوظائف = مجموع الأجور.
- ٦ الفروق بين أرقام الحسابات القومية وأرقام حسابات الأيدي العاملة المطابقة ناجمة عن: (١) استعمال مفاهيم أجور مختلفة، و(٢) فروق في أعداد "الأشخاص العاملين"، و(٣) استعمال سنوات مرجعية مختلفة فيما يتعلق بالعمالة لحساب الذات، و(٤) عدم التنسيق مع الحسابات القومية أثناء وضع نظام حسابات الأيدي العاملة.
- ٧ انظر أيضاً: تاكنرغ والثوت، (1992) Earnings of Employees by education.
- ٨ في حالة الأسر المعيشية متعددة الأشخاص، يتم تحديد كاسب عيش الأسرة المعيشية كما يلي: رب الأسرة في حالة الأزواج، وفي حالة الأسرة المعيشية برب أسرة وحيد؛ وفي كافة الحالات الأخرى أكبر أعضاء الأسرة المعيشية سناً.
- ٩ وضع حساب دخل ومصروفات للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أمر مرهق ولكن لا يمكن تفاديه نظراً لأهمية هذه المؤسسات في الأرقام الإجمالية. وهذا ما يقرّ به نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ أيضاً. ويجب وضع تقديرات أخرى لتحقيق ملاءمة هذه الأرقام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية (ستون، ١٩٨٥).
- ١٠ في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، تعتبر المساهمات والمنافع الفعلية فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية تحويولات جارية أيضاً، فضلاً عن قيدها كمعاملات مالية. ولتفادي ازدواج العد، يضاف بند تعديل في حساب استخدامات الدخل المتاح للتصرف به. ولن تتم إضافة هذا القيد في نظام الحسابات القومية الهولندي الحالي.
- ١١ تم في هذا الوقت إنجاز مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام ١٩٧٤.
- ١٢ يستند عدد الأشخاص المكافئ إلى ما يسمى "مقياس نسب الموازنة". وفي قياس عدد الأشخاص الملائم لمقارنة الرفاهة بين فئات الأسر المعيشية، يراعي مقياس المكافئ هذا وفورات الحجم في استهلاك الأسر المعيشية منسوباً إلى حجم الأسرة المعيشية؛ وأيضاً فيما يتعلق بالأولاد تؤخذ في الاعتبار فقط المصروفات الإضافية. انظر أيضاً: شيرس (١٩٩١).
- ١٣ يرجح الرجوع إلى دليل الأمم المتحدة بشأن تجميع وتحليل جداول المدخلات والمخرجات. ويقصد بعبارة الربط الخلفي قياس الروابط فيما بين صناعات محددة وصناعات أخرى كموردين للمدخلات (ولذا الأيدي العاملة أيضاً وكموردين للمخرجات لصناعات أخرى).
- ١٤ النص في هذا الجزء مقتبس من كازوميه و إكسل (١٩٨٧).
- ١٥ غير أن أحدث استقصاء استخدامات الوقت أجري في عام ١٩٨٨.
- ١٦ بغض النظر عن المساعدة من الجيران، يفترض أن السلع والخدمات في القطاع غير النظامي تنتج وتستهلك في الأسرة المعيشية نفسها. غير أن استقصاء استخدامات الوقت لا يضم معلومات عن وجهة المساعدة من الجيران. ولذلك، يفترض، حالياً، أيضاً أن استهلاك هذا النشاط يسهم في رفاهة الأسرة المعيشية التي تنتجها.
- ١٧ يعني هذا تصنيفاً أكثر تفصيلاً لمصدر الدخل الرئيسي. فإذا تلقت أسرة معيشية أكثر من نوع واحد من المنافع الاجتماعية، تصنف الأسرة المعيشية حسب أهم المنافع الاجتماعية (أي أكبر مقدار).
- ١٨ الواضح أن الوحدة يجب أن تكون متنسقة تماماً مع المعلومات المدرجة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ولذلك يجب أن تكون البيانات عن الشخص المنتمي إلى "قوة العمل" متنسقة مع أرقام العمالة كما في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. كما يجب أن تكون الوحدة الاجتماعية الديمغرافية متنسقة مع الوحدة الخاصة بخطط الضمان الاجتماعي. وفي الواقع توجد علاقة قوية بين الأشخاص الذين يتلقون منافع الضمان الاجتماعي والأشخاص العاملين حالياً أو الذين يوجدون خارج قوة العمل.



## مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية

والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا:

النتائج والاستخدامات والترسيخ في المؤسسات

ستيفن ج. كوينغ

رئيس إدارة الحسابات القومية، هيئة إحصاء هولندا، فوربورغ، هولندا

كسمادي صالح

نائب المدير العام، الإحصاء التوزيعي والحسابات القومية،

مكتب الإحصاء المركزي، جاكرتا، إندونيسيا

### أولاً - مقدمة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ومنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا

١ - يعتبر تشجيع عدالة توزيع ثمار التنمية في إندونيسيا من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية، فضلاً عن تشجيع نمو واستقرار الاقتصاد. ولا يجري السعي لتحقيق كل من هذه الأهداف الرئيسية بمعزل عن بعضها ولكن في إطار مجموعة متسقة. ولهذا السبب، يوجد طلب على نظام معلومات إحصائية يمكن من خلاله رصد وتحليل كافة هذه الأهداف الثلاثة معاً. فالحسابات القومية المعيارية مع الإحصاءات العادية للنقود والمصارف مناسبة تماماً في هذا الخصوص فيما يتعلق بنمو واستقرار الاقتصاد. غير أن هذه الإحصاءات لا تتيح التغطية الكافية لقضايا التوزيع. ولكي يتم تضمين هذه القضايا في الحسابات القومية جرى وضع مصفوفة محاسبة اجتماعية أوسع نطاقاً مع منظومة محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها خاصتين بإندونيسيا.<sup>١</sup>

٢ - اعتباراً من عام ١٩٧٥، وفي كل فترة خمس سنوات، يقوم مكتب الإحصاء المركزي (١٩٨٢، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٥)، بتجميع مصفوفة محاسبة اجتماعية مع منظومة محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها مرافقة لها. وتعود آخر مجموعة إلى عام ١٩٩٠، ولكن كان من المتوقع أن يصبح إطار عام ١٩٩٥ متوفراً في أثناء عام ١٩٩٨. وسنركز في هذه الدراسة على المصفوفة والمنظومة الخاصتين بعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠، وذلك لأن هاتين المنظومتين هما الأكثر تحليلاً. ونبين في بقية هذا الجزء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (المحملة)، يليها مناقشة للتصنيفات وعرض لمصفوفة فرعية أكثر تفصيلاً خاصة بدخول اليد العاملة حسب النوع والصناعة، شاملة الربط مع جداول العمالة في منظومة المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.

### ألف - مصفوفة محاسبة اجتماعية محملة

٣ - يعرض الجدول ١ (انظر المرفق) مصفوفة محاسبة اجتماعية محملة خاصة بإندونيسيا.<sup>٢</sup> والمفاهيم المطبقة في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الإندونيسية هي عادة نفس المفاهيم المطبقة في الفصل الخاص بهذه المصفوفات في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. كما أن مفاهيم مصفوفات المحاسبة الاجتماعية بدورها مماثلة للمفاهيم التي في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ولو أنها أفضل ملاءمة لتحليل الدور الاقتصادي لقطاع الأسر المعيشية.

٤ - يبين أول سطرين وعمودين جداول العرض والاستخدامات محملة. وقد نقل موضع جدول العرض وهو يظهر في العمود 1. ويبين السطر 2 من هذا العمود المخرجات (٧٩٠٤٨ بليون روبية)، مقومة بتكلفة عوامل الإنتاج. وهكذا تقيّد كافة الضرائب على الإنتاج مخصوماً منها الإعانات (٢٩٨) المتحققة للحكومة في حساب تخصيص الدخل الأولي (السطر 4). والقيمة الكلية لهذه الضرائب "غير المباشرة" صغيرة جداً فهي تبلغ ٠,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق. وهذا ناجم عن كبر حجم الإعانات على المنتجات. وتنشأ الواردات بسعر التكلفة والتأمين والشحن (٩٨٨٦) من الحساب الجاري لبقية العالم (السطر 10).

٥ - تعادل العناصر المدرجة في العمود ١ مجموع العرض من السلع والخدمات بأسعار المشتريين (٢٣١ ٨٩) ويبيّن السطر 1 استخدامات السلع والخدمات بأسعار المشتريين (ومجموعها طبعاً ٢٣١ ٨٩). ويتم تصدير حوالي ٢٠ في المائة من هذه القيمة. ونعمت إندونيسيا بميزان تجاري ممتاز في عام ١٩٨٠ (١٦١ ١٦ - ٩ ٨٨٦ = ٦ ٢٧٥ بليون روبية أو + ١٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي).

٦ - لأن المخرجات مقومة بتكلفة عوامل الإنتاج، يطبق هذا التقويم أيضاً على حاصل جمع العمود 2 (٧٩ ٠٤٨) وعلى الحاصل المطابق للعمود 2، وعلى البند الموازن في الخلية (3,2) أي إجمالي الناتج المحلي (٤٩ ٠٨١).

٧ - يقوم الحساب الثالث بدور هام نظراً لأن زيادة تفصيل تحقيق وتخصيص الدخل الأولي أهم سمة مميزة لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ولهذا الغرض، تدخل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وحدات جديدة خاصة بالمدخلات الأولية، وذلك فيما بين وحدة المنشآت (انظر الحساب 2) ووحدة المؤسسات (انظر الحساب 4).

٨ - فيما يتعلق بالمدخلات الرأسمالية، جرى اقتراح نهج جديد بشأن تعريفها وتصنيفها [كونينغ، ١٩٩٦: ثانياً ٣ - ٣، وكونينغ وريبنغا، ١٩٩٧]، ولكن لم ينفذ في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا بسبب الافتقار إلى البيانات.

٩ - فيما يتعلق بمدخلات اليد العاملة، تعتبر مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الأشخاص العاملين أشخاصاً. بمثابة وحدات إحصائية مستقلة تتلقى أجوراً ورواتب في حساب توليد الدخل وتوزع هذه الإيرادات على أسرها المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي (انظر الجزء ١٧ باء - ١ من نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ للاطلاع على تعريف الشخص العامل). وهكذا يتيح نهج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية معلومات تفصيلية عن مصادر دخل كل من فئات الأسر المعيشية، وبهذه الطريقة يلقي الضوء على الروابط بين الإنتاج وتوزيع الدخل. كما يستهل هذا النهج ربط الحسابات القومية ببيانات تفصيلية عن العمالة ومؤشر إجمالي للعمالة والبطالة. أخيراً، بما أن تصنيف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للأشخاص العاملين ينبغي أن يميز بين الجنسين، فإن قضية هامة متعلقة بالمساواة بين الجنسين (دخل اليد العاملة والعمالة ومعدلات الأجور الخ. حسب الجنس) تصبح هكذا جزءاً لا يتجزأ من إطار الحسابات القومية المعنية. ونفصل هذا أدناه.

١٠ - بما أن إجمالي الناتج المحلي يقيد كبنود موازن في الخلية (3,2)، فإن الفئات في الحساب 3 يجب أن تضم كافة الأشخاص العاملين في مشروعات مقيمة. وفي العمود ٣، تحول تعويضات الأشخاص غير المقيمين العاملين في مشروعات مقيمة إلى بقية العالم (الخلية 3,10). ولا يتم التوصل إلى بند قومي موازن ذي مغزى إلا في الحساب 3 إذا أضيفت أولاً تعويضات الأشخاص المقيمين العاملين في مشروعات غير مقيمة. ويتم هذا في الخلية (3,10). ونتيجة لذلك، يتم إغلاق حساب توليد الدخل ببند موازن جديد (بمبلغ ١٢٥ ٤٦)، بين إجمالي الناتج المحلي وصافي الدخل القومي. ويسمى هذا البند الموازن صافي الدخل القومي المحقق وهو يبيّن مجموع الدخل المحقق في الإنتاج الذي تكسبه الوحدات المؤسسية المقيمة. وبما أن استهلاك رأس المال الثابت من بين بنود التكلفة، أي أنه ليس دخلاً، فإن قيده يتم مباشرة في حساب استخدامات الدخل (الحساب 6).

١١ - يبيّن حساب تخصيص الدخل الأولي في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التفصيلية مدى اعتماد كل فئة من فئات الأسر المعيشية على مصادر دخل متعددة من الإنتاج. وهو يبيّن مساهمة مختلف فئات اليد العاملة (الذكور والإناث) والأصول في دخل الأسر المعيشية. كما يخصص دخل رأس المال إلى قطاعات الشركات أو قطاعها الفرعية.

١٢ - في السطر الخاص بحساب تخصيص الدخل الأولي (الحساب 4)، يوسع صافي الدخل المحقق بالضرائب مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج ويدخل الملكية من بقية العالم (٧٥)؛ انظر الخلية (4,10).<sup>٣</sup> وتقيد تدفقات الدخل القومي بين القطاعات (٢ ٦٧١) على القطر (السطر 4 والعمود 4)، لأنها لا تغير سوى توزيع الدخل القومي وليس مجموعها. وللتوصل إلى صافي الدخل القومي بأسعار السوق (٤٣ ٤٩٩)، ينبغي حسم هذا البند القطري ودخل الملكية المدفوع لبقية العالم (٢ ٩٩٩) من مجموع العمود 4. ويتم التوصل إلى مجموع ذلك العمود من مجموع السطر المطابق.

١٣ - إلى جانب صافي الدخل القومي، تظهر التحويلات من الخارج (٣٠) على الجانب الدائن لحساب التوزيع الثانوي للدخل (الحساب 5). وتقيد الضرائب القومية المشتركة بين القطاعات على الدخل والثروة الخ. والمساهمات والمنافع الاجتماعية، وأيضاً التحويلات الجارية الأخرى (١٠ ٢٠٢) على قطر هذا الجدول الجمل. ويتم قيد التحويلات الجارية الخ. إلى بقية العالم (صفر) على الجانب المدين، مثلما يقيد البند الموازن، صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به (٤٣ ٥٢٩). ويوضع هذا البند الموازن في حساب استخدامات الدخل.

١٤ - يبيّن حساب استخدامات الدخل (الحساب 6) إنفاق إجمالي الدخل المتاح للتصرف به: الإنفاق على الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات وإجمالي الادخار (٢٧٥ ١٥)، وهما يوضعان في حساب رأس المال. وقدّر معدل إجمالي الادخار عند مستوى ٣٣ في المائة. ويتعلق هذا بصورة رئيسية بالإيرادات المحتجزة لدى الشركات.

١٥ - يعرض السطر الخاص بحساب رأس المال (الحساب 7) إجمالي الادخار والتحويلات الرأسمالية برسم القبض من بقية العالم (٢١٩ ١) وعلى القطر التحويلات الرأسمالية القومية برسم القبض المشتركة بين القطاعات (٢٣٦ ١).<sup>٤</sup> ويبيّن العمود 7 كيفية تخصيص هذه الموارد المالية: تغييرات في المخزونات، وتحويلات رأسمالية قومية برسم الدفع مشتركة بين القطاعات، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (٤٧٦ ١٠) وتحويلات رأسمالية برسم الدفع لبقية العالم (صفر). أما البند الموازن فهو صافي قروض الأمة (٦٠٠ ٤). والجدير بالذكر أن هذا الرصيد إجمالي وأكبر بكثير من المساعدات الإنمائية التي تلقتها إندونيسيا في عام ١٩٨٠ (انظر الخلية 7,11).

١٦ - يتألف جزء كبير من تغير حجم مجموع صافي القيمة من زيادة في الأصول الثابتة. ولإلقاء الضوء على الديناميكية الاقتصادية ينبغي معرفة الصناعات التي تم توسيع طاقتها الإنتاجية. ولهذا الغرض، أدخل حساب تكوين رأس المال الثابت هنا (الحساب ٨). ولا تبدو فائدة هذا الحساب إلا من مصفوفة محاسبة اجتماعية تفصيلية. وفي مثل هذه المصفوفة، يعرض حساب تكوين رأس المال الثابت: (١) "المستثمرين ومجالات استثمارهم" في السطور (المصفوفة الفرعية 8,7) و(2) "أين وفيما يجري الاستثمار" في الأعمدة (المصفوفة الفرعية 1,8). وتشير "من" إلى قطاع مؤسسي بينما تشير "أين" إلى صناعة وتشير "ماذا" إلى فئة منتجات. ومن خلال حساب تكوين رأس المال الثابت هذا تبين مصفوفات المحاسبة الاجتماعية على مستوى متوسط الروابط القائمة بين تكوين رأس المال الثابت في كل قطاع مؤسسي، حسبما يبيّنه حساب رأس المال، وتكوين رأس المال الثابت في كل من فئات المنتجات حسبما يتضمنه جدول العرض والاستخدامات.

١٧ - عند تجميع أول مصفوفات محاسبة اجتماعية خاصة بإندونيسيا لم تكن تتوفر معلومات كافية لأغراض العرض التام للتدفقات المالية. ° وليس متضمناً هنا سوى حساب الرصيد المالي (الحساب 9). ويبيّن هذا الحساب الأرصدة المالية للقطاعات المؤسسية (الخلية 9,7) وبقية العالم (الخلية 11,7). أما صافي قروض بقية العالم (- ٦٠٠ ٤) فهو طبعاً صورة عكسية لرصيد البلد المالي، ولذلك يبلغ هذا الحساب الصفر دائماً. ولهذا السبب، يكون عمود هذا الحساب فارغاً وقد حذف. وقد نوقشت آنفاً عناصر الحساب الجاري وحساب رأس المال بالنسبة إلى بقية العالم (# ١٠ و # ١١) ما عدا العجز الخارجي الجاري (- ٣٣٨١ ٣) المبين في السطر 11 والعمود 10. ومن الواضح أن الطفرة في أسعار النفط خلقت فائضاً كبيراً لإندونيسيا في عام ١٩٨٠.

## باء - التصنيفات

١٨ - من المعقول بالنسبة إلى البلدان المختلفة اختيار نوع شائع من التصنيف في كل من الحسابات، غير أن التصنيفات الفعلية (التفصيلية) تستند إلى الأوضاع المحلية. ويعتبر تحديد مجموعة التصنيفات مرحلة ضرورية في وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وذلك لأن هذه الفئات يجب أن تطبق أيضاً عند استعمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لأغراض المتابعة أو التحليل.

١٩ - بما أن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تبين المعاملات في وقت واحد كمقبوضات لحساب ومصروفات لحساب آخر، فإنها عادة مصنفة تصنيفاً متقاطعاً. ولذلك ينبغي النظر في فائدة وجدوى هذه التصنيفات المتقاطعة عند وضع تصميم مجموعات تصنيفات كل من الحسابات. وللإطلاع على استعراض للاعتبارات العامة التي يمكن أن ترشد تعريف وتحديد التصنيفات يرجى الرجوع إلى كوينغ ورويتجر (١٩٩٨) والفصل الذي يبحث في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في نظام الحسابات القومية. وركز هنا على التصنيفات المطبقة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا.

٢٠ - في الواقع العملي، لا يمكن تطبيق سوى بضعة معايير تصنيف في آن واحد. ولذا، من الملائم البدء من مقلوب هيكلي على شكل شجرة. ويبيّن الشكل ١ هذه العملية من التقسيمات الفرعية المتعاقبة في حالة مجموعة تصنيفات الأسر المعيشية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا. وهذا التصنيف من تصميم داوي (١٩٨٤، و١٩٨٥) ويتبع الإرشادات المؤقتة التي نشرتها الأمم المتحدة بهذا الخصوص في عام ١٩٧٧:

١' تقسم كافة الأسر المعيشية غير المؤسسية إلى زراعية، وريفية غير زراعية، وحضرية غير زراعية؛

٢' تقسم الأسر المعيشية الزراعية إلى مستخدمين زراعيين ومزارعين (العاملون لحساب أنفسهم وأرباب العمل معاً)؛

- ٣' تقسّم الأسر المعيشية الريفية والحضرية غير الزراعية إلى: (١) مستوى "أدن" (محدد في الخطوة ٧)، و(٢) غير ناشطة اقتصادياً (أي متلقية لتحويلات أو دخل الملكية) و(٣) مستوى "أعلى" (محدد في الخطوة ٩)؛
- ٤' لا يقسّم العمال الزراعيون إلى أقسام فرعية؛
- ٥' يقسّم المزارعون إلى مزارعين صغار ومزارعين متوسطين ومزارعين كبار، وذلك تبعاً لحجم حيازاتهم من الأراضي؛
- ٦' يقسّم المزارعون الصغار والمتوسطون والكبار إلى أقسام فرعية أخرى في ست فئات فرعية وفئتين فرعيتين وخمس فئات فرعية، على التوالي، تبعاً لحجم الأرض التي يملكها المزارع المعني (انظر الشكل ١ في المرفق)؛
- ٧' تقسّم الأسر المعيشية الدنيا الريفية والحضرية غير الزراعية إلى ثلاث فئات فرعية: (١) العاملون لحساب أنفسهم، باستثناء المهنيين والفنيين وكافة العاملين لحساب أنفسهم في الصناعات الخدمية "الحديثة"، و(٢) المستخدمون المكتبيون والباعة والمستخدمون في قطاع الخدمات من غير ذوي المهارات و(٣) المستخدمون البدويون؛
- ٨' تقسّم الأسر المعيشية الريفية والحضرية غير الزراعية وغير الناشطة اقتصادياً حسب سن رب الأسرة المعيشية إلى: (١) > من ٢٥ سنة، و(٢) ٢٥ - ٥٠ سنة و(٣) < ٥٠ سنة؛ كما تشمل هذه الأسر المعيشية الفئة المعيشية (غير الكبيرة) وهي الأسر المعيشية غير المصنفة؛
- ٩' تقسّم الأسر المعيشية العليا الريفية والحضرية غير الزراعية إلى: (١) مستخدمين، و(٢) مهنيين وفنيين عاملين لحساب أنفسهم وعمال لحساب أنفسهم في الصناعات الخدمية "الحديثة"، و(٣) المستخدمين في الإدارة والإشراف، و(٤) المستخدمين المهنيين والفنيين، و(٥) المستخدمين المكتبيين والباعة والمستخدمين في الصناعات الخدمية من ذوي المهارات و(٦) المستخدمين العسكريين.
- ٢١ - بصفة عامة، يعطينا هذا ٤٠ فئة فرعية (١٤ زراعية، ١٣ ريفية غير زراعية، و١٣ حضرية غير زراعية). واستعمل هذا التصنيف في معظم الأحيان عند وضع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية. غير أنه لم يجر تأمين الاتساق النهائي لمجموعات بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية إلا على مستوى الإجماليات العالي، أي مستوى مطابق للفئات العشر التي أشير إليها بأرقام غليظة في الشكل ١.
- ٢٢ - إضافة إلى الفئات الفرعية للأسر المعيشية، لم يجر تمييز سوى قطاعين في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا: الشركات والحكومة. ونتيجة للقيود الناجمة عن محدودية البيانات، جرى قرن كافة القطاعات الفرعية للأسر المعيشية وقطاع الشركات في حساب رأس المال. وعلى نقيض العرض في حساب على شكل حرف T ليس لمحدودية البيانات في مجال معاملات رأس المال أية عواقب على التصنيفات المطبقة في الحساب الجاري في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وهكذا نرى إحدى ميزات خاصية التقسيم إلى عدة قطاعات في مصفوفات المحاسبة.
- ٢٣ - يغطي أوسع تصنيفات اليد العاملة في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا ٤٠ فئة: ريفي/حضري x بأجر/بدون أجر x ذكور/إناث x ٥ مهن: (١) عامل زراعي، و(٢) عامل يدوي، و(٣) عامل مكتبي وبنائ أو عامل في الخدمات، و(٤) مهني أو فني، و(٥) مدير أو مشرف. فالعاملون بأجر هم مستخدمون بينما يشمل العاملون بدون أجر أرباب العمل وأعضاء الأسر العاملين بدون أجر. وبما أن السفر اليومي للعمل من وإلى بلد مجاور غير كبير في حالة إندونيسيا (انظر الخليتين 3,10 و 10,3 في الجدول ١)، لم تكن توجد حاجة للتمييز بين فئات مستقلة للأشخاص المقيمين العاملين في مشروعات غير مقيمة والأشخاص غير المقيمين العاملين في مشروعات مقيمة. ويعطي التصنيف المطبق في هذه الجداول المدرجة في هذه الدراسة قدراً أقل من التفاصيل نوعاً ما عن طريق بيان التمييز بين الذكور والإناث بصورة مستقلة وبتوحيد الفئتين الحرفيتين (٤) و(٥).
- ٢٤ - تم تقسيم الدخل من الأصول إلى دخل رأس مال منتج ودخل رأس مال غير منتج. ويعادل دخل رأس المال المنتج استهلاك رأس المال الثابت. ويصنف دخل رأس المال غير المنتج حسب القطاع المؤسسي المالك: (١) غير ذي شخصية اعتبارية؛ و(٢) شركات وطنية خاصة؛ و(٣) عام؛ و(٤) أجنبي. وقسم الدخل المتحقق للمشروعات المشتركة بنسبة الحصص التي يجوزها كل من الشريكين. وطبقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، لا يشير الفائض التشغيلي في القطاع غير المنظم إلا إلى الدخل من المساكن التي يقطنها مالكوها. وهذا مفرز لوحده أيضاً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي وضعناها. أمّا بقية دخل رأس المال في القطاع غير المنظم فهو جزء من دخل مختلط. وهذا مقسّم هنا حسب نوع النشاط الذي يحقق فيه الدخل: زراعي مقابل غير زراعي. أخيراً، يقسّم الدخل غير

الزراعي أيضاً حسب قطاعي الملكية الفرعيين في قطاع الأسر المعيشية: أسر معيشية ريفية مقابل أسر حضرية. وبصفة عامة نتوصل إلى ثماني فئات من المدخلات الأولية غير اليد العاملة.

٢٥ - نظراً لاستعمال جدول مدخلات ومخرجات عوضاً عن جدول عرض واستخدامات في وضع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا، فإن تصنيف المنتجات وتصنيف الصناعات هو نفس التصنيف. وفي أكثر مصفوفات المحاسبة الاجتماعية تفصيلاً يكون هذا التصنيف شكلاً مجملًا نوعاً ما من التصنيف الصناعي النموذجي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية ذي الرقمين (التنقيح الثاني). كما تم التمييز بين كافة المنتجات إما فئة المصنوعة محلياً أو المستوردة. وهذا ما يبيّن الجدول أيضاً. أخيراً، تم تجميع جداول استهلاك الأسر المعيشية لأغراض تصنيف أكثر تفصيلاً للمنتجات. ونجم هذا التصنيف عن مجموعة الفئات التي تم تمييزها في جدول المدخلات والمخرجات الأشد تفصيلاً وفي استقصاء موازنات الأسر المعيشية (داوي، ١٩٨٨، ستومو، ١٩٨٩). وهذا ما أتاح الربط مع جداول السرعات الحرارية المتناولة التي تشكل جزءاً من منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.

٢٦ - بعد ذلك نعرض مصفوفة فرعية أكثر تفصيلاً بشأن دخل اليد العاملة حسب الصناعات وصلته بالعمالة.

### جيم - دخل اليد العاملة والعمالة حسب الصناعات

٢٧ - يمثّل الجدول ٢ المعلومات المتضمنة في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية التامة الخاصة بإندونيسيا. فهو يبيّن تفاصيل دخل اليد العاملة والعمالة المصاحبة حسب الصناعات. كما أن دخل اليد العاملة جزء من المصفوفة الفرعية (3,2) من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التفصيلية. ومن الجزء الأعلى في هذا الجدول، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التوضيحية التالية:

١' يمثل دخل النساء العاملات ٢٠ في المائة من دخل اليد العاملة (انظر السطر 3Aii-Hii). وهذه النسبة منخفضة بصورة خاصة في قطاع النقل والاتصالات (العمودين 2Dd و 2De) وقطاع صيد الأسماك (2Ac) وصناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية والتشييد (2Cc). ولا تكسب النسوة أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع دخل اليد العاملة إلا في قطاع المطاعم (2Db) وصناعة المنسوجات (2Cd) وخدمات التجارة والنقل (2Da). وتدر ثلاث صناعات: (١) خدمات التجارة والنقل (2Da)، و(٢) الخدمات الحكومية والاجتماعية والثقافية والترفيهية (2Ec)، و(٣) زراعة المحاصيل الغذائية (2Aa) ٦٨ في المائة من مجموع دخل الإناث العاملات و٥٤ في المائة من مجموع دخل الذكور العاملين.

٢' دخل اليد العاملة موزع توزيعاً متساوياً على الفئات المهنية الأربع المميزة هنا. ويبلغ نصيب العاملين المكتبيين والباعة والعاملين في قطاع الخدمات (كافة السطور 3E, F) ما يزيد قليلاً على الربع (٣١ في المائة) والمهنيين والفنيين والمديرين والمشرفين (كافة السطور 3G, H) أقل نوعاً ما (١٩ في المائة). وللمكتبيين والباعة والعاملين في الخدمات أكبر نصيب في قطاع خدمات التعدين (العمود 2Ca) وفي كافة الصناعات الخدمية (كافة الأعمدة 2D, E) ما عدا النقل (2De و 2Dd) والخدمات الحكومية الخ. (2Ec). والفرع الأخير هو الوحيد الذي يهيمن فيه المهنيون والفنيون والمديرون والمشرفون على فاتورة الأجر. فهؤلاء العاملون يتلقون حوالي ثلاثة أرباع دخلهم من هذا النشاط.

٣' تتحقق نسبة حوالي ٥٨ في المائة من دخل اليد العاملة لأسر معيشية ريفية (كافة السطور 3a)؛ وإلى جانب كافة فروع الزراعة وتجهيز المواد الغذائية (كافة الأعمدة 2A و 2B)، يذهب ما يزيد على نصف دخل اليد العاملة للمناطق الريفية في قطاع التحجير (2Cb) وفي صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية والتشييد (2Cc).

٤' يمثل دخل اليد العاملة لحساب أنفسها المحتسب (كافة السطور 3B, D, F, H) ما نسبته ٤٥ في المائة من مجموع دخل اليد العاملة. ويتم كسب حوالي ثلثي هذا الدخل المحتسب في صناعيتين، أي خدمات التجارة والنقل (العمود 2Da) وزراعة المحاصيل الغذائية (2Aa). وفي النشاط الأول، لا يتألف سوى ١٦ في المائة من دخل اليد العاملة من أجر ورواتب، أما في النشاط الثاني فتعادل هذه النسبة ٣٠ في المائة.

٢٨ - لم يجر وضع الجدول ٢ بمعزل بل هو متضمن في كل من جدول العرض والاستخدامات (الحسابان 1 و 2 في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية) والحسابات القطاعية المفصلة (الحسابات 4-7 في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية) مع بيانات عمالة وأسعار أجر تفصيلية (انظر أدناه). ويسهّل هذا الإجمال كافة أنواع التحليلات بشأن العلاقات المشتركة بين عمليات الإنتاج وتوليد الدخل من جهة، وعمليات توزيع/إعادة توزيع الدخل من جهة أخرى (انظر على سبيل المثال كونيغ [١٩٩٥]).

٢٩ - من بين الاهتمامات الاجتماعية الهامة مستوى وتركيبه العمالة والبطالة. وتتيح منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها معلومات إضافية عن هذه القضية، وذلك بتقسيم مجموع العمالة حسب الشخص العامل والصناعة التي يعمل فيها من جهة، وحسب فئات الأسر المعيشية ونوع الشخص العامل من جهة أخرى. ولإيضاح هذا يبين الجزء السفلي من الجدول ٢ العمالة في عام ١٩٨٠ حسب فئات اليد العاملة والصناعات في إندونيسيا. ومن الواضح أن تقسيم دخول اليد العاملة حسب أرقام العمالة المصاحبة يعطينا متوسط أسعار الأجور. وهذا يؤدي إلى الملاحظات التالية:

١' نسبة اليد العاملة الزراعية، واليد العاملة في المناطق الريفية، واليد العاملة بدون أجر والنساء العاملات في مجموع العمالة أعلى بكثير من نسبة هذه الفئات في مجموع دخل اليد العاملة. فمتوسط أسعار أجورهم على التوالي هو: ٠,٧٦ و ٠,٥٢ و ٠,٧٣ و ٠,٦٨ ضرب المتوسط القومي؛

٢' نسبة زراعة المحاصيل الغذائية وصناعة المنسوجات والخدمات الشخصية وخدمات الأسر المعيشية في مجموع العمالة أعلى بكثير من نسبة هذه الصناعات في مجموع دخل اليد العاملة. فمتوسط أسعار أجورهم في هذه الصناعات على التوالي هو: ٠,٤٥ و ٠,٦٢ و ٠,٦٦ ضرب المتوسط القومي؛

٣' نسبة التعدين والتمويل ومرافق النفع العام في مجموع العمالة أدنى بكثير من نسبة هذه الصناعات في مجموع دخل اليد العاملة. ومتوسط أسعار الأجور في هذه الصناعات هو على التوالي: ٧,٢١ و ٧,٠٧ و ٣,٥٠ ضرب المتوسط القومي.

٤' مدخلات اليد العاملة من النساء أعلى من الرجال في المطاعم وصناعة النسيج. أما مدخلاتهن من اليد العاملة في النقل وصيد الأسماك فهي لا تذكر. وفي كافة الصناعات باستثناء تربية الماشية والفنادق، متوسط أجور الرجال أعلى من متوسط أجور النساء. وهذا الفرق ظاهر بصورة خاصة في صناعات الأخشاب والمنتجات الخشبية والتشييد والتحجير وتجهيز المواد الغذائية. كما أن الفرق في أسعار الأجور حسب الصناعات ظاهر بصورة أكبر في حالة النساء (فيما بين ٠,٥٠ و ١٠,٣٧ ضرب المتوسط القومي بالنسبة إلى النساء) مما في حالة الرجال (فيما بين ٠,٤٣ و ٦,٥٧ ضرب المتوسط القومي بالنسبة إلى الرجال)؛

٥' توجد مجموعة واسعة النطاق من الصناعات تولد معظم عمالتها في المناطق الريفية. ولا ينطبق هذا على الزراعة فحسب بل على كافة الصناعات التحويلية ما عدا الورق والمنتجات المعدنية والصناعات التحويلية الأخرى، وعلى كافة الخدمات ما عدا الفنادق وخدمات النقل والاتصالات الأخرى وخدمات التمويل والعقارات والأعمال التجارية. ومع ذلك فإن ما يعادل نصف كافة العمالة في المناطق الريفية هو في زراعة المحاصيل الغذائية. وفي كافة الصناعات عدا واحدة، نجد متوسط الأجور أعلى في المناطق الحضرية. أما الفرق في أسعار الأجور حسب الصناعات فهو أكثر وضوحاً في المناطق الريفية (ما بين ٠,٥٨ و ٩,٥٥ ضرب المتوسط الوطني في المناطق الريفية) مما في المناطق الحضرية (ما بين ٠,٤٠ و ٤,٤٩ ضرب المتوسط القومي في المناطق الحضرية).

٦' تتباين نسبة القوى العاملة لحساب أنفسها كثيراً حسب الصناعات: ١ في المائة أو أقل في التعدين وخدمات التمويل ومرافق النفع العام والخدمات الحكومية والاجتماعية والثقافية والترفيهية، وأكثر من ٧٥ في المائة في خدمات التجارة والنقل والمطاعم وتربية الماشية وتجهيز المواد الغذائية. وعند التحويل إلى مكافئ العمل بدوام كامل، يعمل سبعة من كل عشرة أشخاص عاملين لحساب أنفسهم في صناعتين، أي زراعة المحاصيل الغذائية وخدمات التجارة والنقل. وعند أكثر مستويات الحساب تفصيلاً، نجد متوسط أسعار الأجور المحتسب للعاملين لحساب أنفسهم هو نفسه الذي يحققه زملائهم العاملون مقابل رواتب. غير أنه عند مستوى أكثر إجمالاً يكون سعر الأجور أدنى بكثير نظراً لكونها أكثر تواجداً في فئات العمل والصناعات المنخفضة الأجور.

٧' ليس من الغريب أن يكون لفئة المهنيين والمديرين الخ. أعلى متوسط سعر أجور في كافة الصناعات، بينما يكسب العمال الزراعيون واليدويون عادة أدنى الأجور في الساعة الواحدة. وعلى المستوى القومي، فإن متوسط أجور فئة المهنيين والمديرين الخ. هو ٧,١ ضرب متوسط أسعار أجور العمال الزراعيين. كما أن التباين فيما بين الصناعات حسب الفئة المهنية كبير: فعلى سبيل المثال تتراوح الأسعار بالنسبة إلى المهنيين والمديرين الخ. ما بين ٠,٢٨ و ٤,٨٧ ضرب المتوسط القومي.

٣٠ - تتضمن منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها التامة الخاصة بإندونيسيا جداول على جانب العرض لسوق العمل. وباستعمال التصنيف نفسه للأشخاص العاملين كما في الجدول ٢، يتضح تخصيص دخل اليد العاملة والعمالة لمختلف فئات الأسر المعيشية. ويوجد رابط بين إطار الحسابات القومية التفصيلي وواحد أو أكثر من المؤشرات الكلية على سوق

العمل. ويبحث الجزء التالي من هذه الدراسة بالتفصيل هذه السمة الضرورية من سمات منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.

## ثانياً - منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لأغراض تقييم التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي

### ألف - الاتجاهات العامة

٣١ - يدرج الجدول ٣ المؤشرات المختصرة المختارة في منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخاصة بإندونيسيا. وقد اشتقت كل هذه المقاييس من منظومتين مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها متسقتين تماماً ومتماثلتين بالنسبة إلى عام ١٩٧٥ و عام ١٩٨٠. وتقسّم هذه المؤشرات إلى فئتين: (١) مؤشرات رئيسية يقصد منها تمثيل أهم أوجه التغيير الاجتماعي والاقتصادي، و(٢) مؤشرات إضافية تلقي المزيد من الضوء على هذه القضايا. وينبغي أن ترصد المجموعة الأولى أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية كتحسين القدرات البشرية، وزيادة فرص العمل، والحفاظ على توازن الحساب الخارجي، والحفاظ على انخفاض مستوى التضخم النقدي وتخفيض عدم المساواة الاقتصادي والاجتماعي. وبما أنه ليس كل مؤشر ذا صلة مكافئة لصلة المؤشرات الأخرى، ينبغي ملائمة القائمة المعنية لأوضاع البلد المعني واحتياجاته<sup>٦</sup>. وبعدها ينبغي تحديد مجموعة فرعية معيارية من أجل المقارنات الدولية. ولا تتوفر هذه المجموعة الرئيسية حتى الآن.

٣٢ - يبيّن الجدول ٣ أن النمو الاقتصادي حسب التعريف التقليدي في إندونيسيا بلغ رقماً مرموقاً هو ٧,٧ في المائة في السنة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (المؤشر ٨).<sup>٧</sup> وهذا يعادل معدل نمو بنسبة الفرد يصل إلى ٥,٤ في المائة سنوياً في ضوء معدل الزيادة السكانية السنوية البالغة ٢,٣ في المائة (المؤشر ٩). أما المؤشرات الأخرى فتعدل هذا الاستنتاج وتضيف إليه. فعلى سبيل المثال، التحسن الفعلي في الدخل الحقيقي بنسبة الفرد مرتفع عند مستوى ٨,٢ في المائة سنوياً (المؤشر ١). وتقوم الزيادة الكبيرة في معدلات التجارة في هذه الفترة بدور هام هنا.

٣٣ - توضح المؤشرات ٣ و ٤ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ العوامل الأخرى التي سببت هذا النمو. وتزداد العمالة بواقع ٤,٢ في المائة سنوياً (المؤشر ١٠). ويسفر هذا عن ارتفاع طفيف (١,٣ في المائة) سنوياً في معدل مشاركة قوة العمل الممكنة (المؤشر ٤)، وذلك لأن قوة العمل الممكنة تتوسع بمعدل أعلى نوعاً ما (٢,٩ في المائة) من الزيادة السكانية العامة (انظر كوينينغ [١٩٩٦ و ١٩٩٧]). أما الجانب الآخر من الصورة فهو التحسن الكبير في إنتاجية اليد العاملة (المؤشر ١١). غير أن هذا يتزامن مع تحول اليد العاملة إلى الوظائف الأعلى رواتب مع استعمال مخزون رأس المال المتزايد سريعاً (المؤشر ١٤)، مما يجعل زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج المتعددة غير جديرة بالذكر (المؤشر ١٢). وفي الوقت نفسه، يتقدم التحصيل العلمي الرسمي للقوى العاملة بخطى بطيئة (المؤشر ٣). وبصورة عامة، يبدو أن الزيادة في كمية ونوعية اليد العاملة ليست القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية المزدهرة في هذه الفترة.

٣٤ - من الواضح أن طفرة أسعار النفط هي التي سهّلت توسيع مخزون رأس المال الثابت وحجم الإنتاج بصورة عامة. ويبدو من مصفوفات المحاسبة الاجتماعية التفصيلية أن قيمة الصادرات تزداد بنسبة تزيد على ٣٢ في المائة سنوياً، وهذا أكبر بكثير من متوسط استعمال السلع ومخزون الواردات معاً. وهذا يستتبع أيضاً تحسناً كبيراً في الرصيد الخارجي الجاري (المؤشر ٥). وأتت الزيادة في سعر النفط إضافة إلى تخفيض كبير (٣٤ في المائة) في قيمة الروبية في نهاية عام ١٩٧٨ (المؤشر ١٣). وعندما ينظر إلى هذا التخفيض على مر فترة السنوات الخمس، فقد كان ضرورة قاسية بهدف التعويض عن التباين بين معدل التضخم النقدي المحلي والارتفاع في الأسعار في السوق الدولية المنافسة. علماً بأن أسعار الواردات ما تزال ترتفع بنسبة أقل من أسعار المخرجات (بالنسبة إلى فئة المنتجات نفسها)، بينما يتباطأ حجم الصادرات عن اللحاق بكل من حجم المخرجات والواردات؛ (انظر كوينينغ، ١٩٩٦، الفصل الثالث). كما يبيّن ذلك المصدر أن سياسات الحكومة المدروسة، لا سيما زيادة الإعانات على المنتجات النفطية وتخفيض معدل الزيادة في تعرفه أسعار مرافق النفع العام نجحت في حصر عواقب صدمة أسعار النفط (٢٧ في المائة) على بقية الاقتصاد، وذلك من خلال زيادة تكلفة الطاقة. وبسبب هذا الإجراء التدخلي، جزئياً، ظلت الزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين (١٥,٦ في المائة؛ انظر المؤشر ٦) وفي معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي (١٨ في المائة) أدنى كثيراً من الزيادة في أسعار النفط. وفي الوقت نفسه، أدت الزيادة الضخمة في معدلات التبادل التجاري إلى زيادة نمو الدخل القومي الحقيقي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال أثرها في الطلب الفعلي.

٣٥ - كما أثر نمط النمو الاقتصادي هذا في توزيعه. فنسبة دخل اليد العاملة (المؤشر ١٧) تراجعت من مستوى متدن أصلاً (٤٢ في المائة) في عام ١٩٧٥ إلى ٣٨ في المائة فقط في عام ١٩٨٠. وتراجعت نسبة قطاع الأسر المعيشية في صافي الدخل القومي من ٧٦ في المائة إلى ٧٠ في المائة. ولكن النمو الحقيقي في الدخل (الثالث) بنسبة الفرد في قطاع الأسر المعيشية تخلف عن الزيادة في الدخل القومي العام بنسبة الفرد: ٦,٣ في المائة مقابل ٨,٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، ازداد كثيراً عدم تساوي توزيع هذا الدخل فيما بين الفئات الفرعية (المؤشر ٧).

٣٦ - من جهة أخرى، تحسن الوضع كثيراً في أشد الفئات الفرعية فقراً، حسبما يوجز المؤشران ٢ و ١٦. <sup>٨</sup> ومع ذلك يبدو هذا التخفيض في أعداد الفقراء أصغر من الزيادة العامة في مستويات المعيشة، مما يدل أيضاً على تزايد عدم المساواة في الدخل.

٣٧ - فيما يتعلق باستخدامات الدخل، يعتبر ارتفاع معدل الادخار الوطني (المؤشر ١٩) مثيراً للاستغراب. ففي قطاع الأسر المعيشية ازداد هذا المعدل إلى أكثر من الضعف من ٧ في المائة إلى ١٥ في المائة. ومن بين الإيضاحات الجزئية لذلك أن الإيرادات تزداد كثيراً لا سيما في نهاية الفترة المرجعية. وبصفة عامة، يزداد الاستهلاك الحكومي بسرعة أكبر من ازدياد الاستهلاك الخاص، فمن حيث الحجم كان + ١١ في المائة مقابل + ٧ في المائة في السنة. وهذا ينطبق من باب أولى على الإنفاق العام على خدمات الرعاية الصحية والتعليم (+ ١٦,٥ في المائة). ومع ذلك لم تحدث زيادة تذكر في التحصيل العلمي للبالغين (المؤشر ٣) ومعدلات إلمام البالغات من الإناث بالكتابة والقراءة في أشد الفئات الفرعية فقراً (المؤشر ١٥). وهذا يوضح مرة أخرى أن زيادة المستوى التعليمي للسكان تتطلب سياسة طويلة الأمد.

٣٨ - يسفر ازدياد أسعار مواد الطاقة عن زيادة كبيرة في الموارد المالية الحكومية من خلال الضريبة الخاصة المفروضة على شركات النفط. وهذا يسهل توسيع نطاق الإنفاق العام وتخفيض العجز في الموازنة معاً. ففي عام ١٩٨٠، استطاعت الحكومة أيضاً تحقيق فائض صغير (المؤشر ١٨).

## باء - التحولات في عدم المساواة

٣٩ - يقسم الجدول ٤ قوة العمل الممكنة في عام ١٩٨٠ في كل من الفئات الفرعية حسب الجنس وأعلى مستوى من التحصيل العلمي. <sup>٩</sup> وتبين الأعمدة الأخيرة متوسط عدد سنوات التعليم الرسمي في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٧٥. ففي تلك الفترة، ازداد هذا الرقم من ٣,٤٧ إلى ٣,٥٧ سنة، وبصورة أكثر تحديداً من ٤,٠٦ إلى ٤,١٥ سنة بالنسبة إلى الذكور ومن ٢,٩٠ إلى ٣,٠١ سنة بالنسبة إلى الإناث. وهذا يدل على أن النساء يلحقن بالرجال ببطء. وبصورة عامة، تبقى نسبة الحاملين لشهادات جامعية منخفضة جداً على الرغم من تضاعفها من ٠,١ في المائة إلى ٠,٢ في المائة. وارتفعت النسبة المئوية للسكان الذين أكملوا الدراسة الثانوية العليا على الأقل من ٣,٣ في المائة إلى ٤,٧ في المائة بينما تراجعت نسبة الذين لم يكملوا سوى الدراسة الابتدائية من ٩١,٣ في المائة إلى ٨٩,٦ في المائة. أخيراً، تراجعت نسبة الذين لم يتلقوا أي تعليم رسمي من ٢٩,٠ في المائة إلى ٢٧,٨ في المائة.

٤٠ - توجد فروق كبيرة ومتزايدة بين الفئات الفرعية. فبالنسبة إلى الذكور من سن ١٠ سنوات فما فوق، يتباين متوسط عدد سنوات الدراسة في عام ١٩٨٠ بين ٣,٠٥ في أوساط العمال الزراعيين و ٨,٢٤ بالنسبة إلى الأسر المعيشية العالية المستوى في المناطق الحضرية. وتوجد علاقة واضحة فيما بين هذا المتغير ومستوى المعيشة في كل من الفئات الفرعية. والواقع أنه في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين تدنى متوسط مستوى التحصيل العلمي بين غير الناشطين اقتصادياً وفي معظم الفئات الفرعية الزراعية. بالنسبة إلى غير الناشطين اقتصادياً يمكن إيضاح ذلك بالزيادة غير المتناسبة في عدد المسنين. وبالنسبة إلى الأسر المعيشية الزراعية فإن هذا الاتجاه يشير إلى أن الأشخاص جيدي المستوى التعليمي نسبياً قد غادروا المزارع. وفي الوقت نفسه، حدثت أكبر زيادة في مستوى التعليم في الفئات الفرعية من أدنى مستوى في المناطق الحضرية وفي كلتا الفئتين الفرعيتين عاليتي المستوى. وبالنسبة إلى الإناث، فإن أنماط الفئات الفرعية واتجاهاتها مماثلة. وينبغي التنويه إلى أن الفجوة التعليمية أقل وضوحاً بين الجنسين مما هي بين الفئات الفرعية؛ مثلاً في الفئة الفرعية الخاصة بالمستوى العالي يعادل متوسط عدد سنوات دراسة الإناث ٦,٤٧ سنوات، وهو ما يزيد على المتوسط بالنسبة إلى الذكور في كافة الفئات الفرعية ماعدا الفئتين الفرعيتين العاليتين.

٤١ - يعرض الجدول ٥ بعد ذلك الدخل المتاح للتصرف به (بنسبة الفرد) والدخل المعدل المتاح للتصرف به بنسبة فئات الأسر المعيشية في عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠. وتدرج التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة إلى الأسر المعيشية حسب القطاع الفرعي المتلقي لها في العمودين (٢) و (٦) من هذا الجدول. وتعلق هذه التحويلات بالإنفاق العام على التعليم والصحة ما عدا مبلغ صغير



لأغراض تدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية. وفي المتوسط، يبلغ هذا الإنفاق ٣ في المائة من الدخل المتاح للتصرف به في عام ١٩٨٠ ويفوق نموه نسبة نمو دخل الأسر المعيشية ما عدا الفئات الفرعية الحضرية غير الناشطة اقتصادياً والعليا. غير أن هاتين الفئتين الفرعيتين وعلية القوم في المناطق الريفية ما زالوا يتلقون أعلى التحويلات بنسبة الفرد في عام ١٩٨٠. ومن جهة أخرى، لهذه التحويلات أثر موازن معتدل على توزيع الدخل لأن النسبة بين مقبوضات الأغنياء ومقبوضات الفقراء أصغر من الفروقات الأصلية في الدخل.

٤٢ - يبيّن آخر عمود في الجدول ٥ صافي الدخل المتاح للتصرف به بنسبة الشخص بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠. تم حساب معدلات التضخم النقدي الخاصة بقطاعات فرعية محددة وطبقت على تقديرات الدخل المتاح للتصرف به استناداً إلى جداول الاستهلاك التفصيلية حسب فئات الأسر المعيشية وفئات المنتجات منظومات لمصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لعام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠. وأسفر هذا عن أثر كبير على تقييم (التغير في) توزيع الدخل في إندونيسيا. بالقيمة الاسمية، يتباين الدخل المتاح للتصرف به المعدل بنسبة الفرد من ١٨ في المائة بالنسبة إلى غير الناشطين اقتصادياً في المناطق الريفية حتى ٢٧ في المائة بالنسبة إلى الأسر المعيشية من المستويات العليا في المناطق الريفية (انظر العمود قبل الأخير في الجدول ٥ (ج)). بالنسبة إلى الفئات الفرعية الأخرى، يتراوح هذا المعدل بين ٢٠ في المائة و ٢٣ في المائة. غير أنه حين تؤخذ في الاعتبار معدلات التضخم النقدي الخاصة بفئات فرعية محددة، فإن السرعة النسبية لمعدلات نمو الدخل تزداد كثيراً. وحسب العمود الأخير في الجدول ٥ (ج) تحقق عليه القوم في المناطق الريفية والمناطق الحضرية أعلى زيادات حقيقية (١، ١١ في المائة و ٦، ٧ في المائة بنسبة الفرد على التوالي)، تلبها الأسر المعيشية غير الزراعية المنخفضة المستوى في هذه المناطق (١، ٦ في المائة و ٧، ٥ في المائة). وتليها الفئات الفرعية الزراعية ومعدلات نموها كافة أدنى من المتوسط (٤، ٤ في المائة - ٥، ٥ في المائة) بينما تأتي الأسر المعيشية غير الناشطة اقتصادياً في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في المرتبة الأخيرة (٢، ٤ في المائة و ٦، ٢ في المائة على التوالي). وتزداد النسبة بين أشد الفئات فقراً وأكثرها غنى فيما يتعلق بالدخل بنسبة الفرد من ٤، ٦٩ في المائة إلى ٥، ٣١ في المائة. وهذا يؤكد ازدياد عدم المساواة في هذه الفترة. وسيبحث الجزء الفرعي التالي من هذه الدراسة العوامل المحددة لهذه التحولات في توزيع الدخل.

### جيم - مثال على استخدام منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في التحليلات

٤٣ - يبيّن الجدول ٣ أعلاه أن من الممكن تمثيل روح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل من عشرين رقماً. والأهم من ذلك أن كافة هذه المؤشرات مترابطة من خلال منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها التي تركز إليها هذه المؤشرات. وهذا ما يسهّل المزيد من تحليل العوامل التي تتسبب في الاتجاهات الرئيسية.

٤٤ - على سبيل المثال، الجدولان ٦ (أ) و ٦ (ب) يفككان التغير في الدخل الحقيقي حسب فئات الأسر المعيشية إلى عدد من المكونات. ويعالج الجدول الأول نمو دخل اليد العاملة الحقيقي طبقاً للصيغة التالية:

$$\left(\frac{\dot{U}_h}{J_h}\right) = \left(\frac{\dot{H}_h}{H_h}\right) + \left(\frac{\dot{A}_h}{A_h}\right) + \left(\frac{\dot{L}_h}{L_h}\right) + \left(\frac{U_h \dot{L}_h}{W_h}\right) + \left(\frac{\dot{W}_h}{J_h}\right) \quad h = 1, \dots, 10, (1)$$

حيث U = مجموع دخل اليد العاملة (المحتسب)؛

J = مؤشر أسعار المستهلكين (الخاص بمجموعة فرعية محددة)؛

H = عدد الأسر المعيشية؛

A = قوة العمل الممكنة؛

L = العمالة (المكافئات للعمل بدوام كامل)؛

W = متوسط أسعار الأجور (معامل انكماش تعويضات المدخلات من اليد العاملة).

٤٥ - يشير الحرف المرتفع h إلى الفئة الفرعية المعنية من الأسر المعيشية بينما تشير النقطة إلى معدل التغير اللوغاريتمي للحد الموجود بين قوسين.

٤٦ - نتيجة للوغاريتمات، يساوي العمود (6) من الجدول ٦ (أ) تماماً حاصل جمع الأعمدة من (1) حتى (5). وينبغي أن يكون محتوى أول ثلاثة أعمدة واضحاً من المعادلة (١). ويبيّن العمود (4) الأثر على دخل الفئة الفرعية نتيجة تحول المشاركين من قوة العمل في

الفئة الفرعية المعنية إلى وظائف بأجور أفضل (أو أسوأ)، المطابقة للحد الرابع على الجانب الأيمن من المعادلة (١). وهو يعطي بالنسبة إلى كل من الفئات الفرعية التغير في دخل اليد العاملة بمكافئ العمل بدوام كامل لمتوسط سعر المدخلات من اليد العاملة. ويجدر التنويه إلى أنه إذا حصل الشخص على عمل أفضل أجراً بين عام ١٩٧٥ و عام ١٩٨٠، فإن الذي ارتفع ليس سعر الأجر بل حجم مدخلاته من العمل (تحسن في نوعية العمل). ويبيّن العمود (5) أثر التغير في معدلات التبادل التجاري الخاصة بالمعروض من اليد العاملة مقابل الطلب على السلع الأولية حسب الفئات الفرعية لقطاع الأسر المعيشية. ولذلك تكون فروق الفئات الفرعية في العمود (5) نتيجة الفروق في تطورات أسعار الأجور حسب المهنة وحسب الصناعة ونتيجة الفروق في مؤشر أسعار المستهلكين الخاص بفئات فرعية محددة.

٤٧ - يمكن تصنيف المحددات الخمسة في هذا الجدول في فئتين: (أ) عوامل ديمغرافية (العمودان الأولان) و(ب) عوامل اقتصادية (الأعمدة الثلاثة التالية). كما يمثل آخر عامل الأثر النسبي للأسعار بينما الأربعة الأوائل آثار حجمية، بما في ذلك التغيرات في نوع المدخلات من العمل. ويساوي حاصل جمع المكونات الأربعة الأولى نمو حجم المدخلات من العمل، أو نمو العمالة المرجح.

٤٨ - على المستوى القومي، يزداد الدخل الحقيقي للأيدي العاملة بمعدل سنوي يبلغ ٨,٨ في المائة. ومن الواضح هيمنة العوامل الاقتصادية: فهي تمثل ٥,٩ في المائة من النقاط المثوية وتمثل العوامل الديمغرافية ٢,٩ في المائة من النقاط. كما يظهر الأثر العظيم لتحسن معدل التبادل التجاري؛ فمساهمته المباشرة تعادل ٢,٩ نقاط مئوية. كما أن جزءاً كبيراً من حجم الأثر نجم عن الزيادة في معدلات التبادل التجاري، حيث إن الإنفاق المحلي لشركات النفط والحكومة أديا إلى زيادة كبيرة في العمالة. وبصفة إجمالية، أسهمت الزيادة في أسعار النفط كثيراً في نمو دخل اليد العاملة الحقيقي. ففي الاقتصاد الذي وصل فيه مستوى العمالة إلى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج تقريباً، لا يوجد من منظور الرفاهة القومية ما يماثل الزيادة في معدلات التبادل التجاري أو تحسن الإنتاجية. فهذه هي التغيرات الوحيدة التي لا تتطلب زيادة في المدخلات من الموارد. والواقع، بما أن نمو الإنتاجية متباطئ في الفترة موضوع الدراسة، فإن الزيادة الحقيقية تأتي من أثر معدل التبادل التجاري.

٤٩ - يتباين كثيراً معدل الزيادة السنوية في دخل اليد العاملة الحقيقي حسب الفئات الفرعية: من - ٤,٨ في المائة بالنسبة إلى غير الناشطين اقتصادياً في المناطق الريفية حتى + ١٣,٣ في المائة بالنسبة إلى الأسر المعيشية من المستويات الدنيا في المناطق الحضرية. وتقوم كافة العوامل المميزة في الجدول ٦ (أ) بدور في هذا التباين (انظر آخر ستة أعمدة). فعلى سبيل المثال، نجم جانب كبير من الزيادة الأدنى من المتوسط في الفئات الفرعية الزراعية عن تناقص عدد الأسر المعيشية ما عدا صغار المزارعين. ففي تلك الفئة، يعتبر صغر نمو أسعار الأجور والتحول إلى وظائف أدنى أجوراً العاملين المهيمنين. وقد يكون هذا التحول ناجماً عن اضطراب داخليين جدد في سوق العمل لقبول وظائف أدنى نوعية، في المتوسط، من معيار عام ١٩٧٥ بالنسبة إلى الفئة الفرعية المعنية. وقد يكون هذا الاضطراب بدوره مرتبطاً بالكبير النسبي لعدد الداخلين الجدد من هذه الفئة الفرعية. وبين صغار المزارعين، يبلغ نمو قوة العمل الممكنة ما يزيد على مثلي المتوسط القومي (انظر حاصل جمع العمودين (1) و(2) في الجدول ٦ (أ)). وينطبق الشيء نفسه على الفئة الفرعية الخاصة بغير الناشطين اقتصادياً في المناطق الحضرية. غير أن دخل اليد العاملة بالنسبة إلى هذه الفئة الفرعية ليس سوى جزء صغير من مجموع الدخل؛ انظر العمود (1) من الجدول ٦ (ب).

٥٠ - يرتبط نمو دخل اليد العاملة الحقيقي في الفئتين الفرعيتين الزراعيتين من المستوى الأدنى بالزيادة الكبيرة في عدد ساعات العمل التي تم تنفيذها، مما أدى إلى ازدياد معدل مشاركة قوة العمل في عام ١٩٨٠ (انظر كونيغ [١٩٩٦ و ١٩٩٧]). كما أن التغير في معدلات التبادل التجاري لعملهم ملائم نسبياً. فبين على القوم في المناطق الحضرية، يسود أثر الحجم (المزيد من الأسر المعيشية والمزيد من ساعات العمل المنفذة بنسبة الفرد البالغ). أخيراً، في الفئة الفرعية العليا في المناطق الريفية قام التحول الواضح إلى وظائف أعلى أجوراً بدور هام. فمنظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها تظهر أنه في هذه الفئة الفرعية تددت نسبة الدخل المتولد الذي كسبه العاملون المكتبيون والباعة والعاملون لحساب أنفسهم في قطاع الخدمات من ١٥ في المائة إلى ٧ في المائة، بينما ازدادت حصة المهنيين والفنيين والمستخدمين الإداريين (الأفضل أجوراً) من ٤١ في المائة إلى ٤٨ في المائة.

٥١ - أما الجدول ٦ (ب) فيقرن دخل اليد العاملة بالمكونين الآخرين للتغيرات الحقيقية في الدخل الثالث بنسبة الأسرة المعيشية، أي: (١) التغيرات الحقيقية في دخل رأس المال غير المنتج و(٢) التغيرات الحقيقية في رصيد دخل الملكية والتحويلات المقبوضة مطروحاً منها التحويلات المدفوعة، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة. ويبيّن هذا الجدول أن دخل اليد العاملة، في الأسرة المعيشية المتوسطة في إندونيسيا، يمثل ٥٨ في المائة بينما يمثل دخل رأس المال ٣٤ في المائة أما بقية دخل الملكية والتحويلات المقبوضة مطروحاً منها تلك المدفوعة فتبلغ ٨ في المائة. وتنمو الفئة الأخيرة بسرعة فائقة ولو بنسبة ١٠,٥ في المائة سنوياً لكل أسرة

معيشية بالقيمة الحقيقية. كما أن المصدرين الآخرين مزدهران أيضاً: دخل اليد العاملة الحقيقي + ٦,٧ % (ما يساوي العمود (6) مطروحاً منه العمود (1) في الجدول السابق) ودخل رأس المال الحقيقي المتجمع مباشرة للأسر المعيشية + ٥,٥ % في السنة.

٥٢ - نطاق انتشار معدلات النمو حسب الفئات الفرعية أصغر حجماً بالنسبة إلى مجموع الدخل الثالث مما هو بالنسبة إلى دخل اليد العاملة فقط. ولذلك فإن للتباين في معدلات نمو مكونات الدخل غير اليد العاملة أثر مضا. غير أن معدلات النمو الحقيقية في الدخل الثالث في هذه الفئة الفرعية بنسبة الأسرة المعيشية مازالت بعيدة عن التساوي وترتيب الفئات الفرعية مماثل تقريباً بالنسبة إلى نمو مجموع الدخل الثالث لما هو بالنسبة إلى نمو دخل اليد العاملة. ولكن الفرق الأكثر أهمية هو أن عليّة القوم في المناطق الريفية والمناطق الحضرية يتصدرون القائمة من حيث نمو مجموع الدخل.

٥٣ - في الأعمدة الخمسة الأخيرة من الجدول ٦ (ب)، يعزى انحراف نمو دخل كل فئة فرعية عن المتوسط القومي لانحراف معدل نمو مكونات الدخل الثلاثة ولأثر هيكل ترجيح مختلف. وتتطابق هذه العوامل الأربعة مع الحدود التي بين قوسين مربعين أدناه:

$$[(\bar{U} \bar{S}) (\dot{U}_h^r - \dot{U}^r)] + [(\bar{N} \bar{S}) (\dot{N}_h^r - \dot{N}^r)] + [(\bar{T} \bar{S}) (\dot{T}_h^r - \dot{T}^r)] + [(\dot{U}_h^r) (\bar{U} \bar{S}_h - \bar{U} \bar{S})] + [(\dot{N}_h^r) (\bar{N} \bar{S}_h - \bar{N} \bar{S})] + [(\dot{T}_h^r) (\bar{T} \bar{S}_h - \bar{T} \bar{S})] \approx [\dot{D}_h^r - \dot{D}^r], \quad h = 1, \dots, 10 \quad (2)$$

حيث U =	مجموع دخل اليد العاملة (المحتسب)؛
N =	دخل رأس المال غير المنتج؛
T =	رصيد دخل الملكية والتحويلات المقبوضة مطروحاً منها المدفوعة؛
D =	صافي الدخل المتاح للتصرف به المعدل؛
US =	نسبة دخل اليد العاملة من الدخل المتاح للتصرف به؛
NS =	نسبة دخل رأس المال من الدخل المتاح للتصرف به؛
TS =	ونسبة رصيد دخل الملكية والتحويلات المقبوضة مطروحاً منها المدفوعة من الدخل المتاح للتصرف به (TS + NS + US ≡ 1).

٥٤ - الحرف العلوي r مع نقطة فوق المتغير يشير إلى المعدل الحقيقي للتغيير بنسبة الأسرة المعيشية (على سبيل المثال،  $\dot{U}_h^r \equiv (U_h / H_h J_h)$ ) أما الشرطة فوق المتغير فتشير إلى المتوسط في عام ١٩٧٥ والقيمة في عام ١٩٨٠، كما تشير النقطة تحت المتغير إلى المجموع القومي.

٥٥ - بين العمال الزراعيين، يوجد ارتفاع سريع جداً في دخل رأس المال وصيد دخل الملكية مضافاً إليه التحويلات، ومع ذلك نجد نمو مجموع دخلهما الحقيقي أدنى من المتوسط بقليل. وهذا ناجم عن: (أ) ضآلة نمو دخل اليد العاملة (انظر العمود 8)؛ و(ب) الأوزان المنخفضة جداً لفئتي الدخل الآخرين في هذه الفئة الفرعية (انظر الأعمدة 2 و3 و11). وتقوم العوامل نفسها بدور في تحديد نمو الدخل الحقيقي لصغار المزارعين، ولو أن انخفاض نمو دخل اليد العاملة (حسبما يفصلها الجدول ٦ (أ)) هو بالنسبة إليها أهم عامل. كما أن لغير الناشطين اقتصادياً معدل نمو منخفض في دخل اليد العاملة. غير أنه في هذه الفئات الفرعية لا تمثل حسابات دخل اليد العاملة سوى نسبة صغيرة من مجموع المقبوضات مما يجعل "أثر الأوزان الترجيحية" يعوض جزئياً عن بطء نمو دخل اليد العاملة فيها. غير أنها الأولى من حيث نمو دخل رأس المال. فازدهار نمو دخل عليّة القوم في المناطق الريفية ناجم بصورة رئيسية عن ارتفاع نمو دخل عوامل الإنتاج فيها، وهو يشمل زيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري. أخيراً، أوضاع عليّة القوم في المناطق الحضرية جيدة جداً بفضل أثر الأوزان الترجيحية (نسبة دخل مرتفعة في أسرع فئة ثالثة نمواً) ونمو ملائم نسبياً في دخل اليد العاملة (نمو مرتفع بصورة رئيسية بنسبة الأسرة المعيشية؛ انظر العمود 3 من الجدول 6 (أ)).

٥٦ - حسب المعتاد، يثير مثل هذا التحليل أسئلة جديدة. ويمكن الإجابة على عدد كبير من هذه الأسئلة بمنظومات مصفوفات الحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. فلنأخذ مثلاً نمو دخل اليد العاملة المرتفع بين عليّة القوم في المناطق الريفية المشاهد في الجدول 6 (أ). فالعمالة في هذه الفئة الفرعية تنمو بسرعة كبيرة لأنها هي المورد الرئيسي للمهنيين والفنيين والمديرين والمشرّفين في

المناطق الحضرية. وتبين منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها التفصيلية أن الطلب على هؤلاء العاملين متزايد بسرعة. وهذا الطلب الزائد بدوره ناجم عن توسع الخدمات الحكومية. أخيراً، ينجم هذا التوسع عن إيرادات الضرائب المتزايدة على شركات النفط. وهذا يعيدنا للحدث الاقتصادي الرئيسي في هذا العصر في إندونيسيا: طفرة أسعار النفط. فقد خلقت هذه الطفرة أوضاعاً ملائمة بصورة خاصة لعلية القوم في المناطق الحضرية. فقد أسفرت أولاً عن ارتفاع شديد وسريع في الأرباح، التي تتجمع نسبة كبيرة منها لهذه الفئة الفرعية، وثانياً ارتفاعاً في الطلب على اليد العاملة ذات المهارات العالية في المناطق الحضرية الذي تستوفيه هذه الفئة بصورة رئيسية. وبهذه الطريقة، تظهر مقارنة منظومتي مصفوفات محاسبة اقتصادية واجتماعية وامتداداتها متعاقبتين الاعتماد المتبادل لنمط النمو الاقتصادي والتغيرات التوزيعية.

٥٧ - في الوقت نفسه، أصبحت مصفوفات المحاسبة الاجتماعية ومنظومات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها معتمدة في مكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي. فقد نفذها ويمضي في تنفيذها قدماً مع التأكيد الخاص على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والجزء الخاص بحسابات الأيدي العاملة من منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. وهذا ما يبحثه الجزء التالي من هذه الدراسة بالتفصيل.

### ثالثاً - الدور الحالي لمنظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا

#### ألف - إحصاءات الدخل القومي في إندونيسيا

٥٨ - بذلت عدة مساع لتقدير دخل سكان جاوة ومادورا قبل الحرب العالمية الثانية. ومن بين أهم تلك المساعي الجهود التي بذلها ج. ج. بولاك لوضع تقديرات للدخل القومي لما كان يدعى جزر الهند التابعة لهولندا عن الفترة ١٩٢١ - ١٩٣٩. وبعد استقلال جمهورية إندونيسيا، أبلغ س. د. نومرك، مستشار من الأمم المتحدة لهيئات التخطيط القومي التابعة لحكومة إندونيسيا، عن تقديرات للدخل القومي الإندونيسي تغطي الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٢. فقد وضع المبدأ الأساسي لتجميع بيانات الدخل في ذلك العقد من السنوات. وتابع ملياتنو عمله في وضع تقديرات الدخل القومي الإندونيسي للفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

٥٩ - منذ عام ١٩٦٢، اعتمد مكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي مهمة تجميع إحصاءات الدخل القومي الإندونيسي سنوياً. وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رسّخ السيد ك. ن. س. بيلاي مع موظفي المكتب المفاهيم الرئيسية والتعاريف وطرق تقدير مصادر البيانات لأغراض وضع إحصاءات الدخل القومي في إندونيسيا. وبدأ المكتب في عام ١٩٧٠ نشر السلسلة الشاملة لبيانات إحصاءات الدخل تحت عنوان: "الدخل القومي لإندونيسيا ١٩٦٠ - ١٩٦٨". وتبين هذه المطبوعة إجمالي الناتج المحلي حسب المنشأ الصناعي وحسب فئة الإنفاق بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠. وفي السنوات التالية، عرضت إحصاءات الدخل القومي على شكل سلسلة إضافية إلى المطبوعة الثالثة التي تضم الجداول الرئيسية للدخل القومي في إندونيسيا في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣.

٦٠ - في عام ١٩٨٠، نشر مكتب الإحصاء المركزي سلسلة جديدة من تقديرات إجمالي الناتج المحلي مع اعتبار عام ١٩٧٣ السنة المرجعية للتقديرات بالأسعار الثابتة. وكان عنوان هذه المطبوعة: "الجدول الرئيسية للدخل القومي الإندونيسي ١٩٧٣ - ١٩٧٩". وقد وصفت هذه السلسلة مفاهيم وتعريفات الإجماليات الاقتصادية الكلية، وحللت التغييرات الهيكلية ونمو القطاعات، كما استعرضت إنجازات اقتصاد إندونيسيا. واستمر مكتب الإحصاء المركزي في طبع هذا الشكل من سلسلة إحصاءات الدخل القومي حتى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣. وكان لتنفيذ خطة التنمية الخمسية أثر كبير في التغيير الهيكلي للاقتصاد الإندونيسي من عقد من السنوات إلى آخر. وكانت تطورات أوضاع الاقتصاد الكلي في ثمانينات القرن العشرين سريعة مقارنة بالعقود الأخرى. وفي الوقت نفسه، توفرت تدريجياً مختلف البيانات والمعلومات الأساسية المعززة للإحصاءات الاقتصادية وتقديرات الدخل القومي وجرى تحسينها باستمرار. وأدى هذا التطور الملائم لنظام البيانات وأنشطة الإحصاء في إندونيسيا إلى تسهيل قيام مكتب الإحصاء المركزي بصورة منتظمة بتعديل وتغيير تقديرات السنة المرجعية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة. ولذلك، ومنذ عام ١٩٨٤ ينشر المكتب الدخل القومي كسلسلة إحصائية مع اتخاذ عام ١٩٨٣ سنة مرجعية جديدة. وقام المكتب بتعديل سلسلة إحصاءات الدخل القومي للفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ حسب السنة المرجعية الجديدة بالنسبة إلى التقديرات بالأسعار الثابتة. كما أدت التطورات الحديثة العهد إلى المزيد من التغيير في الهيكل الاقتصادي لإندونيسيا، مما تطلب في إطار الأوضاع الديناميكية للمجتمع تحديث السنة المرجعية لإحصاءات الدخل القومي مرة أخرى. وهكذا اختير عام ١٩٩٣ سنة أساس جديدة لسلسلة إحصاءات الدخل القومي للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٥. وأجرى مكتب الإحصاء وهيئات حكومية أخرى مختلف الدراسات والاستقصاءات فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية.

٦١ - بدأ تجميع جداول المدخلات والمخرجات الإندونيسية في أوائل عام ١٩٧٣ عند توقيع ممثلي إندونيسيا واليابان على اتفاق مشروع بحوث المدخلات والمخرجات المشترك. واستهدف المشروع دراسة العلاقة بين الصناعات في اقتصاد إندونيسيا في عام ١٩٧١. وانتهى هذا المشروع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ مع صدور مطبوعتين، وهما جدول المدخلات والمخرجات إندونيسيا ١٩٧١، المجلد ١ الذي يضم الإطار العام، و جدول المدخلات والمخرجات إندونيسيا ١٩٧١، المجلد ٢ الذي يضم البيانات وطبع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. وكان الجهد الثاني في مجال وضع وتطوير جداول المدخلات والمخرجات الإندونيسية تحت المسؤولية الكاملة لمكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي بمساندة من هيئة تخطيط التنمية القومية. وقام موظفو قسم الدخل القومي في المكتب بتجميع جدول المدخلات والمخرجات الخاص بإندونيسيا للسنة المرجعية ١٩٧٥. ونفذت هذه العملية في فترة أربع سنوات حتى نهاية عام ١٩٨٠.

٦٢ - بعد ذلك اعتمد مكتب الحسابات القومية التابع لمكتب الإحصاء المركزي نشر جداول المدخلات والمخرجات كل خمس سنوات. ولذا، نشر مكتب الإحصاء المركزي في عام ١٩٨٤ جدول المدخلات والمخرجات الثالث في عام ١٩٨٠. أما جدول المدخلات والمخرجات الرابع فهو للسنة المرجعية ١٩٨٥ وعنوانه: "جدول المدخلات والمخرجات الإندونيسي ١٩٨٥". وهو مؤلف من مجلدين ونشر في عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠. ويتألف المجلد الأول من الإطار النظري ووصف للقطاعات وجدول الإجماليات لتصنيفات القطاعات التسعة عشر والست وستين. ويضم المجلد الثاني جداول تحليلات إجمالية شاملة مصفوفة عمالة. أما جدول المدخلات والمخرجات الخامس فهو لسنة ١٩٩٠ ونشر في عام ١٩٩٤ واستكمل بجدول مدخلات ومخرجات ١٩٩٣ ونشر في عام ١٩٩٥. كما أن جدول المدخلات والمخرجات للفترة المرجعية ١٩٩٥ فهو في مرحلة المطابقة النهائية.

٦٣ - يجري وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الإندونيسية من جدول المدخلات والمخرجات تعززه بيانات تفصيلية من استقصاءات شتى مثل الاستقصاء الاقتصادي والاجتماعي والدراسة الاستقصائية للقوى العاملة واستقصاء ادخار واستثمارات الأسر المعيشية. وترتبط مصفوفة المحاسبة الاجتماعية عوامل مثل اليد العاملة وتعويضاتها والأسر المعيشية وأنماط استهلاكها وإنفاق المؤسسات الأخرى. وتعرض هذه المصفوفة مختلف الجوانب التوزيعية في المجتمع، ليس من حيث القيمة النقدية فحسب، ولكن أيضاً من حيث اليد العاملة ومقدار ما يتم تناوله من السرعات الحرارية والبروتينات والدهون. ويمكن استعمال إطار البيانات المتسق المشتق من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بمثابة أساس لتحليل توزيع الدخل، وأنماط استهلاك مختلف الفئات الاجتماعية وعلاقتها بمصادر الدخل، فضلاً عن عملية إنتاج السلع والخدمات. وتعتبر طريقة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية جديدة بالنسبة إلى مكتب الإحصاء المركزي ولربما مستعملي البيانات في إندونيسيا. وقام مكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي بهذا المسعى الرائد لتطوير نظام الحسابات الاقتصادية والاجتماعية الخاص بإندونيسيا بالتعاون مع معهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي في هولندا. كما تعاون المكتب مع الأستاذ إيريك ثوريك من جامعة كورنيل. وكانت مطبوعة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي الأولى من نوعها بالنسبة إلى إندونيسيا. فقد أتاحت هذه المطبوعة مجموعة من حسابات مختلفة لعام ١٩٧٥ على المستوى القومي في إطار مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. ونشرت مطبوعة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا لعام ١٩٧٥ في عام ١٩٨٢. ومنذ ذلك الحين وضع مكتب الإحصاء المركزي برنامجاً منتظماً لوضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية مرة كل خمس سنوات. وصدرت مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا ١٩٩٠ في عام ١٩٩٤. وأتيح للبيانات المستكملة بشأن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ مؤخراً على أن يتم إنجاز مصفوفة عام ١٩٩٥ بالتزامن مع جدول مدخلات ومخرجات عام ١٩٩٥.

٦٤ - منذ عام ١٩٨٧، انخرط المكتب في وضع حسابات تدفقات الأموال الخاصة بإندونيسيا. وتعرض هذه الحسابات في صورتها المثالية معلومات عن القطاعات المؤسسية من حيث: (أ) تفصيل أنشطة حساباتها الجارية؛ و(ب) معاملاتها الخاصة بالأصول والخصوم؛ و(ج) ميزان المدفوعات. ونشرت النتائج الأولى لهذه الدراسة في عام ١٩٩٠ على هيئة حساب تدفقات أموال إندونيسي سنوي. وفي السنوات التالية، واصل مكتب الإحصاء المركزي وضع نظام سنوي من هذه الحسابات، ومفاهيمها الأساسية وتعريفها وطرق وضع التقديرات. كما تم تحديد المزيد من مصادر البيانات لتحسين هذا النظام. وفي عام ١٩٩٠ صدرت حسابات تدفقات الأموال السنوية الإندونيسية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ حيث عرضت في ندوة. ومنذ ذلك الحين ينشر المكتب هذه الحسابات في كل سنة. غير أنه نتيجة للافتقار إلى البيانات عن عدد من معاملات القطاعات المؤسسية، فإن فترة التأخر الزمنية التي تنقضي قبل توفر بعض البيانات اللازمة لحسابات تدفقات الأموال السنوية كبيرة جداً. وقد صدرت أحدث مطبوعة حسابات تدفقات أموال خاصة بإندونيسيا للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ في عام ١٩٩٦. ومنذ عام ١٩٩٢، شرع المكتب في إجراء دراسة عن حسابات تدفقات الأموال

ربع سنوية لتحسين إحكام توقيت البيانات الناجمة عن التصنيفات القطاعية الإجمالية وفيات المعاملات في الحسابات. وصدر أول حساب تدفقات أموال ربع سنوي خاص بإندونيسيا في عام ١٩٩٤. كما صدرت أحدث مطبوعة حسابات تدفقات أموال للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ في أوائل عام ١٩٩٧.

٦٥ - لتلبية الطلب المتزايد لأغراض وضع سياسة بيئية سليمة، تم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الشروع في جهد مشترك في إطار مشروع يسمى حسابات الموارد الطبيعية والحسابات البيئية الخاصة بإندونيسيا. وأنشئ فريق يضم مكتب الإحصاء المركزي ووزير الدولة لشؤون البيئة وهيئة تطوير إدارة البيئة في إندونيسيا. ففي المرحلة الأولى من هذه الدراسة، تم وضع مفاهيم وطرق محاسبة الموارد الطبيعية كما نشر دليل في بعنوان: "مفاهيم وطرق محاسبة الموارد الطبيعية والبيئة" (جاكرتا ١٩٩٢). أما المرحلة الثانية من الدراسة فهي تطبيق المفاهيم والطرق المنهجية على تجميع حساب الموارد الخاص بالنفط والغاز والفحم الحجري ومنتجات الغابات. ونشر مكتب الإحصاء المركزي النتائج العملية للدراسة التي تغطي حسابات الموارد الطبيعية والموارد النقدية للموارد المذكورة آنفاً في عام ١٩٩٦ في إطار النظام المتكامل للحسابات البيئية والاقتصادية.

٦٦ - منذ عام ١٩٩٠، قام مكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي بدراسة توحيد دورة الاقتصاد الكلي لإندونيسيا. ونتج عن ذلك تقديم أول مجموعة حسابات: حساب الإنتاج، وحساب الدخل والمصروفات، وحساب تراكم رأس المال والحساب الخارجي (ما يسمى الحسابات الأربعة للدولة) لعامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وعلى خلاف حسابات الإنتاج الإندونيسية الحالية، حسبما تنشر في سلسلة الدخل القومي الإندونيسي، وهي إحصاءات تستند إلى تقديرات الإنتاج والطلب حسب أنواع السلع الأولية والصناعات، يتم تجميع تقديرات الحسابات المتكاملة شاملة حسابات الإنتاج استناداً إلى بيانات أساسية من التقارير المالية عن القطاعات المؤسسية (التي تغطي المشروعات والهيئات الحكومية والأسر المعيشية). وتعطي هذه الحسابات صورة واضحة عن كافة المعاملات التي تحدث في الاقتصاد، ويمكن أن تكون قيد الاستعمال لأغراض تحليل شامل لأداء القطاعات المؤسسية في إندونيسيا.

٦٧ - ربما يكون تجميع البيانات عن مخزون رأس المال وتكوين رأس المال الأكثر صعوبة. ففي هذا الخصوص، استنبط مكتب الإحصاء المركزي الإندونيسي نهجاً بديلاً في وضع وتقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي. ويتألف إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي الإندونيسي من احتياز سلع رأسمالية جديدة منتجة محلياً، فضلاً عن سلع رأسمالية جديدة أو مستعملة مستوردة من الخارج. وتتألف السلع الرأسمالية من مبان وهياكل وآلات ومعدات تستعمل في عملية الإنتاج في الاقتصاد الإندونيسي. أما الطريقة المنهجية المستعملة لتقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي فهي نهج تدفقات السلع الأولية. ويستعمل هذا النهج البيانات عن توريدات السلع (الأصول الثابتة) الموجهة لتكوين رأس المال. وتعتبر إحصاءات الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية المصدرين الرئيسيين للبيانات لأغراض وضع تقديرات إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي. كما اشتقت معلومات وإحداثيات أخرى ذات صلة من مختلف الاستقصاءات الخاصة المصممة لأغراض تجميع إجمالي الناتج المحلي وجدول المدخلات والمخرجات ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية وحسابات تدفقات الأموال والمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى ذات الصلة. أما المعلومات اللازمة لأغراض وضع الخطط فهي تقسيم تكوين رأس المال إلى تصنيفات تفصيلية حسب القطاعات المؤسسية والمنشأ الصناعي وحسب أنواع الأصول. ومن أجل وضع مصفوفة الاستثمارات هذه، يقوم مكتب الإحصاء المركزي حالياً بتنفيذ مشروع البنك الآسيوي للتنمية المسمى: "التدعيم المؤسسي لمكتب الإحصاء المركزي". بمساعدة فنية من هيئة إحصاءات هولندا ومعهد الدراسات الاجتماعية في لاهاي. وسيقوم المشروع أولاً بتقييم عمل المكتب المنفذ في تجميع مصفوفة استثمارات. وقد تقرر البدء بوضع المصفوفات التي تبيّن: (أ) أي الصناعات تستثمر في أي نوع من السلع الرأسمالية؟ و(ب) أي قطاع مؤسسي يستثمر في أي نوع من السلع الرأسمالية؟ و(ج) آفاق الاستثمارات المؤسسية حسب الصناعات.

٦٨ - منذ سبعينات القرن العشرين، وجد اهتمام متزايد بالدراسات الإقليمية في إندونيسيا. وقامت عدة جامعات ومعاهد بحوث وهيئات مختلفة جنباً إلى جنب مع مكتب الإحصاء المركزي بتنظيم أنشطة تجميع الدخل الإقليمي لعدة أقاليم. وفي آب/أغسطس ١٩٧٠، بادر مكتب الإحصاء وكلية الاقتصاد في الجامعة الإندونيسية في جاكرتا بالتنسيق وإنشاء مجموعة بحوث الدخل الإقليمي. وحفز هذا المكتب ومكاتبه الفرعية على تنسيق جمع البيانات، ووضع طريقة منهجية معيارية، وإجراء استقصاءات ودراسات خاصة لمساندة وضع تقديرات الإنتاج الإقليمي في كل من الأقاليم الإندونيسية. وتقوم المكاتب الفرعية في الأقاليم بدور هام في وضع الدراسات الاقتصادية الإقليمية التي تساندها خطة التنمية الإقليمية التي تضعها أجهزة الإدارة المحلية والجامعات في المنطقة المعنية. كما نشر مكتب الإحصاء المركزي في الآونة الأخيرة "إجمالي الناتج المحلي للمنطقة" لما بلغ ٢٧ منطقة من مناطق إندونيسيا حسب المنشأ الصناعي وحسب فئات الإنفاق، بتجميعه من مطبوعات كل من تلك الأقاليم. كما تم تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي للمنطقة

بالأسعار الثابتة في كل من الأقاليم حسب السنة المعيارية القومية ١٩٨٣ وبعد ذلك ١٩٩٣. ومن شأن هذا تسهيل تحليل ودراسة اقتصادات مناطق إندونيسيا. أما أحدث مطبوعة عن الدخل الإقليمي في إندونيسيا فهي لفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ وأصدرها مكتب الإحصاء المركزي في عام ١٩٩٦.

## باء - نحو تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

٦٩ - الملاءمة أشد بعد نهاية خطة التنمية الخمسية الثالثة في الثمانينات من القرن العشرين. وقد أعرب عن المزيد من الحاجة إلى أن تغطي أهداف التنمية ليس فقط النمو الاقتصادي حسبما تمثله معايير إجمالي الناتج المحلي ولكن أيضاً توزيع الدخل، والعمالة، والمعايير القياسية الأخرى الموجهة نحو الرفاهة. ولذا أصبح من الواجب توسيع إطار نظام البيانات.

٧٠ - يتيح نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الصادر حديثاً أساساً توسيع كبير لمجموعة البيانات التحليلية الخاصة بالحسابات القومية وأجرى تحسيناً كبيراً على الصلات والتفاعلات بين مجموعات البيانات لتحسين تحليل ووضع السياسات والاستراتيجيات.

٧١ - لكي يتم تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في إندونيسيا، وضع مكتب الإحصاء المركزي خطط العديد من البرامج من بينها: (أ) تنفيذ أنشطة تدريب على نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ لفائدة مستعملي ومنتجي الإحصاءات الاقتصادية؛ و(ب) استعراض المفاهيم والتعاريف والتصنيفات؛ و(ج) تحديد مختلف مصادر البيانات والمعلومات اللازمة.

## جيم - وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥

٧٢ - تزداد سرعة تنفيذ مختلف برامج التنمية في العديد من المجالات وتوجد حاجة لأساليب تخطيط أكثر تعقيداً. وهذا ما يتطلب وجود بيانات دقيقة وشاملة وحديثة العهد في العديد من مجالات النشاط. وتنص مطبوعة مبدأ الثلاثية الإنمائية، في إطار موجز التوجهات القومية (GBHN, Garis Besar Haluan Negara) على أن أهداف برامج التنمية هي: الإنصاف والنمو والاستقرار. وحسبما تنص هذه المطبوعة، فإن من بين أهداف التنمية تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة الناس في إندونيسيا. ولذلك تولي خطة التنمية الخمسية الثالثة أولوية عالية لجوانب الإنصاف. وقد وضع الإنصاف في مختلف إجراءات السياسات من خلال السبل الثمانية للوصول إلى الإنصاف، وهي: (أ) الوفاء المنصف بالضروريات الأساسية لجمهير الشعب لا سيما المأكل والملبس والسكن؛ و(ب) المساواة في فرص الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية؛ و(ج) التوزيع العادل للدخل؛ و(د) المساواة في فرص العمل؛ و(هـ) المساواة في فرص الأعمال التجارية؛ و(و) المساواة في فرص المشاركة في التنمية لا سيما بالنسبة إلى الشباب والمرأة؛ و(ز) التوزيع العادل للتنمية في كافة مناطق البلاد؛ و(ح) المساواة في فرص الحصول على العدالة. ويعتبر تنفيذ التنمية من خلال سبل الإنصاف الثمانية هذه وفقاً جديداً ينبغي تقديم المساندة له بزيادة تحسين نظام البيانات فضلاً عن تحسين طرق التحليل. غير أن نظام البيانات الحالي أكثر توجهاً نحو إنتاج قياسات إجمالية للنمو الاقتصادي مثل إجمالي الناتج المحلي التي يصعب تفسير جوانب الإنصاف في التنمية من خلالها. ومن جهة أخرى، ومن أجل تقليل الفقر وعدم المساواة، ينبغي أن يؤكد هدف التنمية ليس على النمو فحسب بل أيضاً على التوزيع المنصف للموارد.

٧٣ - ينبغي نتيجة لذلك تقييم أنشطة جمع البيانات بهدف التقيد بالمتطلبات الجديدة. ولذلك يجب على مكتب الإحصاء المركزي السعي دائماً لتحسين جهود ترجمة مختلف سياسات التنمية القومية والتعبير عنها كميّاً بطريقة تجعل المعروض من البيانات يستوفي احتياجات واضعي الخطط وصانعي القرارات. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يبدو من الجدير تجميع وعرض البيانات المجموعة فعلاً بشكل يمكنه تجسيد كيفية تأثير نتائج التنمية الاقتصادية على مختلف الفئات الاجتماعية ومدى سرعة نمو الاقتصاد. ومن بين الجهود التي يبذلها مكتب الإحصاء المركزي تجميع البيانات من مختلف المصادر وتوحيدها في نظام متكامل يدعى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. وهذه المصفوفة هدفان رئيسيان. أولهما متعلق بتنظيم المعلومات وهي عادة معلومات عن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مع أنها يمكن أن تكون عن منطقة من البلاد أو أية وحدة أخرى بطريقة محددة يكون المرء مهتماً بها. أما الهدف الثاني لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية فهو إتاحة الأساس الإحصائي لوضع نموذج تحليلات. علماً بأن الشكاوى من عدم اتساق البيانات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وعدم إمكانية التعويل عليها أيضاً قد وصلت نقطة الابتذال. فمع أنه توجد مبررات لهذه الشكاوى إلا أنها ليست القصة كاملة. غالباً ما تتوفر معلومات مشتتة أو مجزأة غير مستعملة نتيجة الافتقار إلى إطار يجري ضمنه تعظيم الاستفادة من المعلومات المتوفرة والدلالة بمزيد من الدقة والتحديد على الفجوات البارزة والتجاوزات. وعندما يتم تنظيم هذه البيانات على هيئة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، فإنها تعطي صورة ساكنة يمكنها كشف الكثير عن هيكل الاقتصاد. ومع ذلك، ليس نموذج التحليل سوى لمحة خاطفة.

فلكي يجري تحليل كيفية عمل الاقتصاد وتوقع آثار الإجراءات التدخلية على هيئة سياسات لتغيير ذلك العمل توجد حاجة إلى أكثر من مجرد نموذج ساكن.

٧٤ - الجداول الرئيسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥ الخاصة بإندونيسيا منظمة حسب هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من حجم ٦٢. ومهدف رؤية شتى أنماط توزيع مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والعلاقات فيما بينها، عرضت أربعة أنواع رئيسية من هذا الجدول في مطبوعة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥، وهي: (أ) جدول تقديرات توزيع الدخل طبقاً لعوامل الإنتاج والمهنة، مع بيان مشاركة مختلف عوامل الإنتاج في شتى قطاعات الإنتاج؛ و(ب) جداول تقديرات توزيع الدخل على الأسر المعيشية والمؤسسات الأخرى مع بيان ملكية عوامل الإنتاج حسب مختلف فئات الأسر المعيشية بمهدف دراسة أسباب ظهور عدم المساواة في الدخل؛ و(ج) جداول تقديرات الإنفاق حسب الأسر المعيشية والمؤسسات الأخرى، مع بيان أنماط استهلاك مختلف فئات الأسر المعيشية والمؤسسات الأخرى. وتبين هذه الجداول السلوك الاستهلاكي لمختلف فئات الأسر المعيشية بالنسبة إلى السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الإنتاج، لكي يمكن تحليل أسباب وعواقب الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل عن طريق تتبع علاقته بتكنولوجيا عملية الإنتاج (اليد العاملة، رأس المال)؛ و(د) جداول تبيين توزيع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للأسر المعيشية التي لا يمكن قياسها بقيم نقدية، ومنها على سبيل المثال ملكية السلع المعمرة والمساكن ومقادير ما يتم تناوله من السرعات الحرارية الخ.

٧٥ - مصادر البيانات التي استعملت كأساس لإعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥ والموصوفة أيضاً في المطبوعة هي التالية: تعداد السكان، والدراسة الاستقصائية للقوى العاملة، والاستقصاء الاقتصادي والاجتماعي القومي، والتعداد الصناعي، والتعداد الزراعي، وإحصاءات الإنتاج، وإحصاءات الصادرات والواردات، والاستقصاءات الخاصة بحساب الدخل القومي والإقليمي، وجداول المدخلات والمخرجات الإندونيسية.

٧٦ - يتوفر وصف لمطابقة البيانات سواء بالحاسوب أو يدوياً. والمطابقة عملية يتم فيها فحص البيانات من مختلف المصادر فيما يتعلق باتساقها مع المصادر الأخرى وقياس درجة دقتها. ويتم باستعمال الافتراضات الملائمة للتخلص من الفروق في المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستعملة في المصادر المقابلة وطرق جمع البيانات. وهكذا يمكن اعتبار أن المنفعة المباشرة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي إمكان فحص كمية ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة. أما فائدة استعمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بمثابة إطار تحليل فهي القدرة على إيضاح العلاقة بين البيانات الكمية التفصيلية فيما يتعلق بتوزيع مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لشتى الفئات الاجتماعية مع مستويات الاستثمار، والادخار العام، وميزان المدفوعات، والإنفاق الحكومي وأدوات سياسات أخرى. كما تتيح مصفوفات المحاسبة الاجتماعية بيانات أساسية متسقة لوضع نماذج على هيئة علاقات وظيفية أو معادلات جبرية فيما بين العديد من المتغيرات المشمولة في النظام. وبعد ذلك يمكن استعمال هذه المعادلات لرصد وقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات الحكومية على كل من الفئات الاجتماعية.

#### دال - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ الخاصة بإندونيسيا

٧٧ - قرر مكتب الإحصاء المركزي تغيير السنة المرجعية بشأن تقديرات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٣. ولذا بذل المكتب جهوداً خاصة لتحديث جداول مدخلات ومخرجات عام ١٩٩٠ بأحدث البيانات لعام ١٩٩٣. ومع توفر جدول مدخلات ومخرجات مستكمل لعام ١٩٩٣، جرى في الوقت نفسه وضع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ استناداً إلى جدول مدخلات ومخرجات ١٩٩٣. وعقب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٧٥، قرر المكتب اعتماد وضع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية مرة كل خمس سنوات، مع تجميعها في آن واحد مع جداول المدخلات والمخرجات. وفي كل من عمليات التجميع اللاحقة أدخلت تحسينات تدريجياً على نطاق تغطيتها ومحتوياتها على إثر تحسين نوعية البيانات الأساسية المتوفرة.

٧٨ - ليست السمات الرئيسية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ مختلفة كثيراً عن الجدول السابق باستثناء تحديث البيانات والتحسين في عملية المطابقة والطرق المنهجية البديلة بشأن إجراءات التقديرات التي تعززها المعلومات المتوفرة الحديثة العهد. غير أن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ١٩٩٣ تقدم أيضاً عدة جداول تحليلية تستعمل بيانات سلاسل زمنية من مصفوفات المحاسبة الاجتماعية السابقة (انظر الجداول من ٧ إلى ١٦ في المرفق).



## هاء - فائدة مصفوفات المحاسبة الاجتماعية

٧٩ - في إعداد مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، يتم فحص البيانات الأساسية الأولية والثانوية التي يتم جمعها من مختلف المصادر لأغراض تجميع شتى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من حيث دقتها واتساقها فيما يتعلق بالتصنيفات والتعاريف المستعملة. كما تتيح هذه المصفوفة معلومات كافية عن الأولويات في جمع البيانات الإحصائية للتوصل إلى معلومات جديدة.

٨٠ - تحسين نوعية البيانات الإحصائية: على سبيل المثال، من الضروري من أجل تجميع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية مقارنة البيانات الخاصة بدخل الأسر المعيشية من استقصاء الأسر المعيشية والبيانات من عملية حساب الدخل القومي. فمصفوفة المحاسبة الاجتماعية تسعى لأن تشير إلى التقدير الأقرب من بين البيانات التي تم جمعها من كلا المصدرين. بعد ذلك يمكن اتخاذ قرار بشأن إجراء تعديلات عن طريق دراسة التصنيفات ونطاق وتعريف البيانات المأخوذة من المصادر المطابقة. وتعرف هذه العملية في إعداد المصفوفة باسم مطابقة البيانات، التي ينبغي طبعاً أن تعززها افتراضات سليمة مختلفة بهدف الحصول على تقديرات يمكن نسبياً التعويل عليها.

٨١ - يمكن أيضاً أن يصبح مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أساساً مشتركاً من أجل واضعي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخبراء الإحصاء. ويتألف جدول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية المفصل لدرجة كافية من مصدر شامل للمعلومات في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما لأغراض وضع النماذج.

٨٢ - يمكن تطبيق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بطريقتين هما: استعمال جزء من المصفوفة فقط (مصفوفات فرعية محددة) واستعمال المصفوفة الكاملة (مصفوفة شاملة).

(أ) نستعمل عادة لغرض محدد فقط مصفوفات محددة. فعلى سبيل المثال، من أجل تحليل معدل الحماية الفعلي للتعريفية الجمركية الاسمية على استيراد سلع أولية محددة، يكفي تحليل المصفوفة الفرعية الخاصة بالمدخلات والمخرجات، التي تؤلف مصفوفة قطاع الإنتاج من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية. غير أنه يمكن من خلال المصفوفة الكاملة والمتسقة والتفصيلية إيجاز عوامل الإنتاج وتصنيفات المؤسسة والقطاع في جدول المدخلات والمخرجات. كما يمكننا وضع جداول المكافآت ومقلوب المصفوفة من الجداول الإجمالية لأغراض التحليلات التي تتطلبها مثل تحليل المسلك الهيكلي؛

(ب) يمكن من حيث المبدأ استعمال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الشاملة والتفصيلية مع تغطية الجداول الرئيسية والجداول الإضافية والمعلومات التي فيها وذلك عن طريق تحليلات المضاعفات. فمن خلال هذه التحليلات يمكننا معرفة أثر التغيير في متغير ما أو بعض المتغيرات في المصفوفة، وهو أثر يحدث تغييراً في كافة المتغيرات في المنظومة.

٨٣ - مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي أساساً نظام لتنسيق البيانات تسانده تصنيفات وتعريف متسقة بحيث يمكن استعمال الجداول المدرجة كإطار تحليل كلي. والواقع أن الفائدة المباشرة تكمن في اختبار كمية ونوعية البيانات الإحصائية المتوفرة. كما تكمن نقاط قوة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كإطار أساسي للتحليلات في قدرتها على اشتغال وإيضاح علاقات البيانات الكمية التفصيلية فيما يتعلق بنمط توزيع شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في فترة محددة على كل من معدل الاستثمار، والادخار العام، وميزان المدفوعات، ومختلف أدوات السياسات الأخرى.

## رابعاً - تقييم دراسة حالة إندونيسيا

### ألف - مساهمة منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في فهم التنمية في إندونيسيا

٨٤ - تتعلق المساهمة الرئيسية لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية، لا سيما منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، في فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا بالعرض المتكامل للأسباب التي يركز إليها النمو الاقتصادي والتغيير التوزيعي. فالتحولات الهيكلية في الاقتصاد مرتبطة بتغييرات في مستويات معيشة شتى طبقات المجتمع من خلال الوصف التفصيلي لأسواق العمل والتطورات الديمغرافية والتغيرات النسبية في أسعار السلع الاستهلاكية، على سبيل المثال. ومن بين الأشياء الأخرى أظهر التحليل المستند إلى منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ أن التحول في العمالة باتجاه فئات العمل الأفضل أجراً هو من بين العناصر الهامة في تفسير النمو العام في الدخل والفرق في هذا النمو بين الفئات الفرعية العليا والدنيا. كما تم استنتاج أن نسبة كبيرة من موظفي جهاز الخدمة المدنية المعينين حديثاً هم عاملون من ذوي المهارات العالية، مع أثر

مفيد جداً على دخل عليا القوم في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وبصفة عامة، لم يكن من الممكن تحديد عدة عوامل أدت إلى زيادة انحراف توزيع الدخل حسب الفئات الفرعية لو لم يجر تجميع منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها (انظر الجدول ٦).

٨٥ - في جانب الإنفاق، لم تبيّن منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها التحولات في تركيبة سلة المواد الاستهلاكية حسب فئات الأسر المعيشية فحسب، بل أيضاً ربط هذه الأرقام بسعر السلع الاستهلاكية والتغير في حجمها وأيضاً في مقدار السرعات الحرارية المتناولة. وقد اتضح أن نمط الاستهلاك يحدده مستوى الدخل وأيضاً عدة عوامل أخرى كالموقع (مصروفات النقل والسكن أعلى نسبياً في المدن) والمهنة (المزارعون يتناولون كميات طعام أكبر من غيرهم). واتضح من الربط مع بيانات غير نقدية أن أشد الفئات الفرعية فقراً تحصل على ضعف السرعات الحرارية تقريباً التي يحصل عليها أشد الفئات غنى من الرويبة المنفقة على الطعام. ونتيجة لذلك، فإن توزيع السرعات الحرارية المتناولة أقل عدم مساواة من المصروفات على الاستهلاك. علماً بأن أعلى مقدار من السرعات الحرارية المتناولة هو بين كبار المزارعين.

٨٦ - أظهرت الوحدة الديمغرافية من منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها عدة اتجاهات اجتماعية لها صلة بأغراض السياسات. ويمكن إدراجها كما يلي:

- (١) زيادة سكانية عالية جداً (٢,٣ في المائة)؛
- (٢) التزايد المستمر في حجم الأسرة المعيشية (حيث المتوسط ٥ أشخاص تقريباً في عام ١٩٨٠)؛
- (٣) استمرار العلاقة الإيجابية بين مستويات المعيشة وحجم الأسرة؛
- (٤) استمرار العمران الحضري (مع ذلك لا يعيش في المدينة سوى ٢٠% من السكان في عام ١٩٨٠)؛
- (٥) كبر تقسيم المزارع بين عام ١٩٧٥ و عام ١٩٨٠؛
- (٦) خروج الأسر جيدة المستوى التعليمي التي لها أولاد صغار من قطاع الزراعة؛
- (٧) الارتفاع النسبي في عدد الأسر المعيشية غير الناشطة اقتصادياً (المسنون والطلبة والعاطلون عن العمل) الذين يعتمدون بصورة رئيسية على تحويلات من أسر معيشية أخرى؛
- (٨) ازدياد أهمية هجرة أرباب الأسر (وليس أسراً كاملة) حسبما يشير الارتفاع النسبي في معدل الإناث البالغات في الأسر المعيشية غير الناشطة اقتصادياً؛
- (٩) التطور المعاكس في عدد الأطفال بين عليا القوم في المناطق الريفية (ازدياد) وعليا القوم في المناطق الحضرية (تناقص) مما قد يشير لفروق في قبول الأسر لوسائل تنظيم الأسرة؛
- (١٠) ازدياد معدلات مشاركة القوى العاملة من الرجال (٥٥% في عام ١٩٨٠) واستقرار معدل مشاركة القوى العاملة من النساء (٣١%)؛
- (١١) توافق الارتفاع (أو الانخفاض) النسبي في معدلات مشاركة القوى العاملة من الذكور والإناث حسب الفئات الفرعية؛
- (١٢) التزايد التدريجي في المستوى التعليمي للقوى العاملة الممكنة (مع إكمال ٣,٥٧ سنة دراسة في المتوسط في عام ١٩٨٠ مقابل ٣,٤٧ سنة في عام ١٩٧٥)؛
- (١٣) عدم ازدياد الفرق في متوسط المستوى التعليمي بين الذكور والإناث (من ١,١٦ حتى ١,١٤ سنة)؛
- (١٤) ازدياد الفجوة في متوسط المستوى التعليمي بين أشد الأسر المعيشية غنى وأشدّها فقراً (من ٤,٤١ سنة إلى ٤,٧٩ سنة).

٨٧ - تعتبر جداول منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخاصة بالدراسة خطوة أولى باتجاه حسابات رأس المال البشري. ومن الوجهة المثالية، ينبغي تحديد دور كل نوع من رأس المال في ديناميكية الاقتصاد. وفيما يتعلق بالأصول الثابتة، أدت منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الحالية إلى توسيع عرض الحسابات القومية التقليدية. فقد ربط بين الاستثمار الثابت في كل من القطاعات وبين الطلب على السلع الرأسمالية عن طريق إدخال حساب تكوين رأس مال ثابت في كل صناعة. وتبيّن من هذا الحساب الطفرة في الاستثمار بصورة خاصة في العقارات والمكاتب الحكومية، مع أثر إيجابي مصاحب على

صناعة التشييد. وكان الطلب المتزايد على عمال التشييد بدوره عاملاً رئيسياً أدى إلى النمو السريع في عدد الأسر المعيشية ومعدل مشاركة القوى العاملة في الفئات الفرعية غير الزراعية الدنيا.

٨٨ - يمكن لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية بالأسعار الثابتة أن تقوم بدور خاص في التحليل [كونينغ، ١٩٩٦] على سبيل المثال، تعطينا المصفوفة تقديرات التغير متعدد العوامل في الإنتاجية وهي تقديرات مدمجة في إطار الحسابات القومية. وبعد ذلك تخصص هذه التغيرات في الإنتاجية للقطاعات الفرعية المستفيدة. كما أن مقارنة مصفوفات المحاسبة الاجتماعية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة تسهّل اشتقاق الزيادة في تجارة البلد المعني من مجموعة بيانات متسقة من المستوى المتوسط، أي كحاصل جمع الزيادات في التجارة (من التغير في معدلات التبادل التجاري) المتحققة في القطاعات الفرعية المميزة. وتفضل هذه الطريقة منهجياً وعددياً على التقدير المباشر لهذه الزيادة على المستوى الإجمالي، وذلك لأنها تطبق التغيرات الفعلية في الأسعار الملائمة على المستوى المتوسط. وفي الوقت نفسه، يتم تقدير تغير الدخل القومي بالتوافق مع أرقام المستوى المتوسط، أي المتوسط المرجح للتغيرات الحقيقية في الدخل في كل من القطاعات الفرعية. وفي الوقت نفسه، يتم الحصول على نظرة متسقة على التحولات في توزيع الدخل الحقيقي. وهذا ما ينطبق أيضاً على الدخل القومي المتاح للتصرف به والادخار القومي.

٨٩ - كما تعني مقارنة مصفوفات المحاسبة الاجتماعية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة حساب مؤشر أسعار المستهلكين الخاص بقطاع فرعي محدد ضمن إطار الحسابات القومية العام. وفي دراسة الحالة التي نذكرها يتراوح هذا المؤشر في عام ١٩٨٠ ما بين ٢١٣,٨ بالنسبة إلى علية القوم في المناطق الحضرية و٢٢٠,٢ بالنسبة إلى صغار المزارعين (١٩٧٥ = ١٠٠). كما يتم تقدير التغير الحقيقي في العجز أو الفائض الخارجي الجاري من خلال الانكماش المفيد لكافة العناصر الأخرى في حساب بقية العالم.

٩٠ - بصورة عامة، أتاحت مقارنة منظومتي مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها نظرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إندونيسيا أكثر شمولية مما كان يمكن التوصل إليه بدونها. غير أن الإحصاءات كانت متوفرة فعلاً عن معظم القضايا الآتية. ولكن تضمين هذه الأرقام في إطار تحليلي مشترك وضمن اتساقها أدبياً إلى تدعيم إمكانات إجراء التحليلات. ومن نافلة القول إن مقارنة منظومتي مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لا تسهّل سوى التحليل الساكن المقارن. وللإطلاع على المزيد عن هذه الديناميكية، يتطلب الأمر سلسلة زمنية من منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها أكبر طولاً.

## باء - أجنحة للمزيد من البحوث

٩١ - ينبغي أن يركز المزيد من البحوث في منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الخاصة بإندونيسيا على قضيتين: أولاً، على تحسين بعض التصنيفات والمفاهيم الخ. وثانياً على توسيع الأطر الحالية.

٩٢ - تتعلق نقطة الضعف الرئيسية في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الحالية بقاء بعض تدفقات دخل الملكية والتحويلات الجارية، لا سيما مدفوعات الفائدة، والمساهمات والمنافع الاجتماعية، وأقساط ومطالبات التأمين، وريع الأراضي. وبالنسبة إلى مدفوعات الفائدة، والمساهمات والمنافع الاجتماعية، لم يجر قيد سوى رصيد المقبوضات والمدفوعات. كما لم يجر توجيه إجمالي التدفقات عن طريق مؤسسات وساطة فعلية كالبنوك وصناديق الضمان الاجتماعي الخ. كما عوملت معاملات التأمين معاملة سطحية. أما في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الحالية فقد وضع ريع الأراضي الزراعية فعلاً في المصفوفة الفرعية (4,3)، حيث خصص دخل رأس المال الزراعي للفئات الفرعية للأسر المعيشية. وبدلاً من ذلك، كان ينبغي بيان ريع الأراضي كتدفقات دخل ملكية في المصفوفة الفرعية (4,4).

٩٣ - تتعلق التحسينات الممكنة الأخرى بإحلال مجموعة مدخلات ومخرجات بمجموعة عرض واستخدامات كاملة، وبتقسيم الضرائب غير المباشرة. فهذه الضرائب ينبغي أن تقسم إلى ضرائب على المنتجات وينبغي تخصيصها للحكومة في حساب السلع والخدمات، والضرائب الأخرى على الإنتاج وينبغي تخصيصها للحكومة في حساب توليد الدخل. ثم تقيّد المخرجات والقيمة المضافة بالأسعار الأساسية. وبصفة عامة، لم يجر حتى الآن التطبيق التام في دراسة الحالة هذه لمفاهيم الفصل الخاص بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وذلك للافتقار إلى البيانات الضرورية.

٩٤ - فيما يتعلق بالتصنيفات، فإن لمجموعة تصنيفات الأسر المعيشية أهمية خاصة. فحالياً، لا تميز منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها سوى عشر فئات فرعية. غير أن الفئات الأربعين التي وضعت أصلاً (انظر الشكل ١) يمكن أن تتيح فكرة أفضل عن الطبقات الاجتماعية وفئات أكثر تجانساً. كما أن تعريف بعض الفئات الفرعية في النظام الحالي أقل ملائمة. ويتعلق هذا بالمزارعين الذين لا يملكون أرضاً أو الذين يحوزون قطعاً صغيرة وأرباب العمل غير الزراعيين غير الناشطين اقتصادياً.

٩٥ - المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى العاملين الزراعيين الذين لا يملكون الأرض هي أن هذه الفئة تشمل أيضاً فئات مختلفة كصيادي الأسماك ومربي المواشي والقناصين. ولم يعالج هذا النقص إلا جزئياً في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الرسمية لعام ١٩٨٠ [ Biro Pusat Statistik, 1986 ]، أي أنه تم احتساب هذه الفئات جنباً إلى جنب مع مزارعي المحاصيل في العزب لتشكيل فئة فرعية إضافية من مزارعي المحاصيل غير الغذائية.

٩٦ - كما أن الملكية القانونية تتباين كثيراً في العديد من الحالات عن الملكية الواقعية في إندونيسيا. ومثل هذه الأوضاع ما يلي: الزراعة المتحوّلة، الملكية بدون حيازة سند تملك، الأرض المشاع المعطاة للشخصيات الرسمية في القرى لاستعمالهم الدائم، ورقع الأرض التي يملكها رسمياً قريب أكثر غنى لا يتلقى ريعاً مقابلها. فهذه الحالات تبين أن أسئلة الاستقصاءات عن ملكية الأراضي ينبغي صياغتها بعناية فائقة. ومن بين العوامل الأخرى التي تعقد التحديد الصحيح للمزارعين الذين لا يملكون الأرض وصغار المزارعين المخرجات الزراعية التي تنتجها أسر معيشية غير زراعية. وينبغي النظر بعناية في ما إذا كانت الزراعة هي فعلاً مصدر الدخل الرئيسي لكامل الأسرة المعيشية في السنة المعنية برمتها. وخلاف ذلك، فإن الأسرة المعيشية التي تجني الخضار من رقعة صغيرة تملكها ولكنها تعيش على راتب معلم مدرسة يمكن أن تصنف خطأً مع صغار المزارعين.

٩٧ - يشكل غير الناشطين اقتصادياً فئة غير متجانسة تضم الطلبة، والمسنين، والأسر التي فيها رب أسرة واحد وتعتمد على التحويلات من زوج يعمل ويعيش في مكان آخر، والمستأجرين الخ. ولربما كان من الأفضل تعريف هذه الفئات الفرعية تعريفاً واضحاً بدلاً من استعمال سن رب الأسرة كبديل. غير أنه يجب أن يفحص بعناية ما إذا كان مصدر الدخل الرئيسي لكامل الأسرة المعيشية وخلال السنة برمتها من دخل الملكية أو التحويلات.

٩٨ - فئة أرباب العمل خارج قطاع الزراعة غير متجانسة أيضاً. فوضع أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عدداً ضئيلاً من الأشخاص يمكن أن يكون ماثلاً جداً لوضع العاملين لحساب أنفسهم. فهؤلاء عادة ما يساعدهم عاملون من الأسرة بدون أجر، مما يجعل حجم شركتهم ليس بالضرورة أصغر من شركة أحد أرباب العمل. ومما يزيد تعقيد الموضوع قيام العديد من العاملين لحساب أنفسهم باستئجار أيدي عاملة عرضية في فترات ذروة فقط. وينبغي تقسيم الفئة الموحدة التي تضم العاملين لحساب أنفسهم وصغار أرباب العمل، وذلك حسب الموقع والمهنة والنشاط الاقتصادي. على الأخص في البلدان النامية، يوجد فرق كبير بين ما إذا كان المرء عاملاً لحساب نفسه عن اختيار وطوعية، كالطبيب مثلاً، أو أنه عامل لحساب نفسه نتيجة الافتقار إلى العمل الملائم. ففي تلك البلدان يعتبر كون المرء مستخدماً من بين الحقوق المكتسبة.

٩٩ - للعديد من أغراض منظومة مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها، من الملائم اختيار موظفي جهاز الخدمة المدنية، أو فئة أوسع نطاقاً من بين العاملين في القطاع العام، كواحدة من الفئات الفرعية التي تعتمد بصورة رئيسية على الأجور والرواتب. كما أن التقسيم الحالي للمستخدمين غير الزراعيين حسب المهنة أدى إلى خلق بعض الصعوبة، لا سيما فيما يتعلق بالفرق بين "المديرين" وتسمية أكثر مهنية مثل "العاملون المكتبيون والباعة والعاملون في قطاع الخدمات". عند تجميع منظومتين مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها لعام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ الخاصتين بإندونيسيا، اتضح نقص كبير جداً في عدد المديرين والمشرفين العاملين لحساب أنفسهم، وازنته زيادة ضخمة في عدد العاملين في المبيعات في هذا النشاط. واتضح هذا التحول بالنسبة إلى الذكور والإناث وفي المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء. ولربما عنى تغيير طفيف في صياغة سؤال ما أو إجراءات التنقيح في الاستقصاء الأساسي في عام ١٩٨٠ أنه لم يعد العديد من أصحاب المحلات الذين يساعدهم عدد ضئيل من الأشخاص يصنفون كمديرين بل كبائعين.

١٠٠ - يمكن النظر في بعض التحسينات الأخرى في منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها في إندونيسيا. وهي: توسيع نطاق التقسيم الإقليمي للأسر المعيشية، قسم فرعي خاص بالمزارعين وفق نوعية أراضيهم فضلاً عن مساحتها، وقسم فرعي خاص بقطاع الشركات وبالقطاع الحكومي، وتصنيف اليد العاملة حسب المستوى التعليمي بدلاً من المهنة، وتقسيم إضافي للعاملين حسب فئات السن. ومن بين التوصيات العامة استطلاع جدوى تضمين الاستقصاءات أسئلة عن تاريخ الأسرة المعيشية. فمن شأن المعلومات عن تاريخ الأسرة المعيشية تسهيل تقدير مصفوفات الانتقال من فترة لأخرى، مما يمهد السبيل لزيادة ديناميكية تحليل القضايا الاجتماعية.

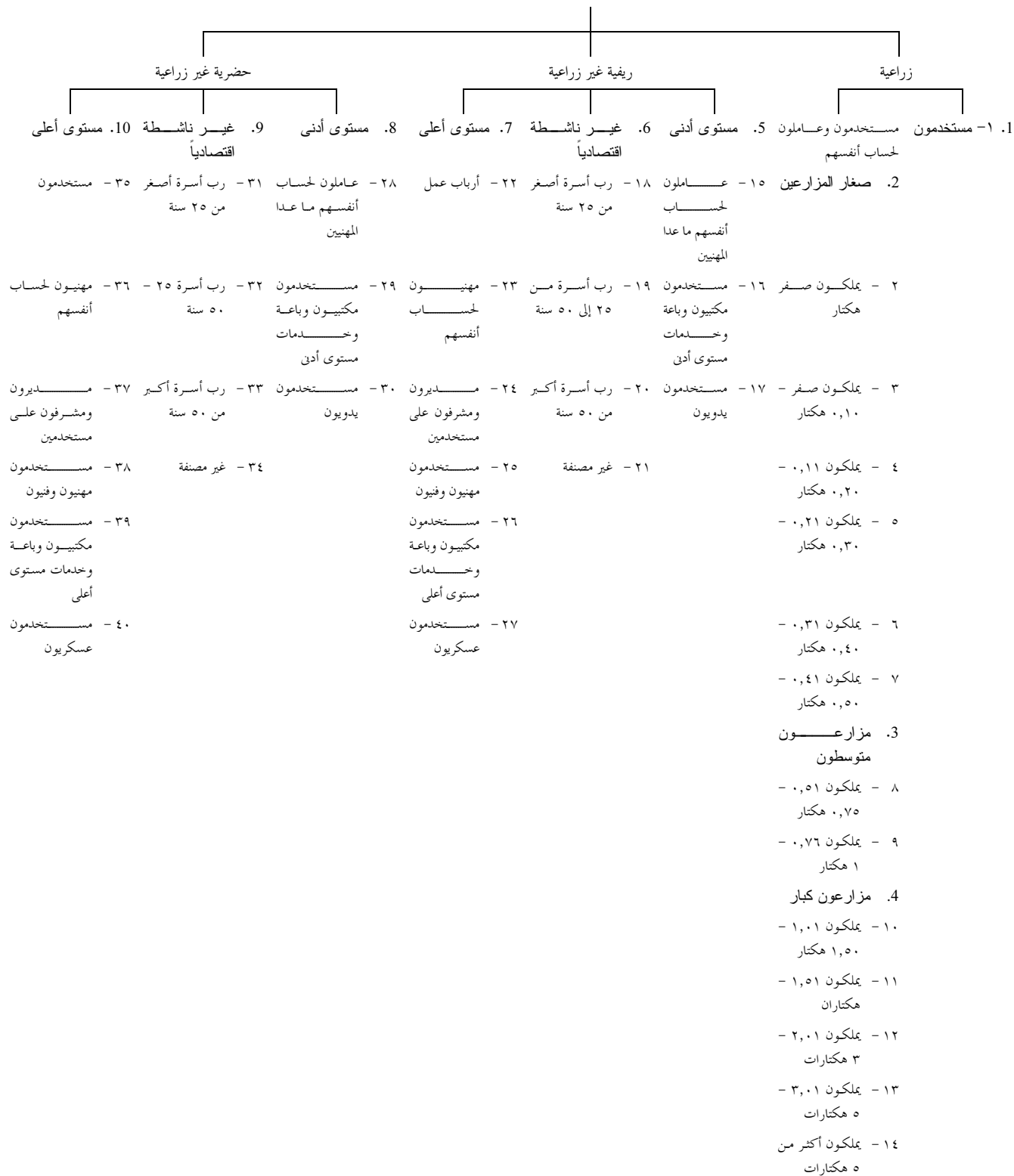
١٠١ - ما يلي أولويات زيادة توسيع منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها الحالية:

(١) حسابات مالية تامة والمزيد من حسابات رأس المال؛ انظر ثوربيك [١٩٩٢]؛

- (٢) حساب بيئي ومؤشرات موجزة؛ انظر كوينينغ [١٩٩٣] و دي هان و كوينينغ [١٩٩٦]؛
- (٣) جداول مع عدد الوفيات حسب الجنس والسن المحددة في كل فئة فرعية، مما يسهل إضافة العمر المتوقع كمؤشر موجز؛
- (٤) توسيع نطاق الجداول عن تركيبة الأسر المعيشية، وسنوات الدراسة، والوضع السكني وامتلاك السلع المعمرة حسب الفئات الفرعية؛ انظر داووي [١٩٨٤]؛
- (٥) تقسيم فرعي للإنفاق الحكومي حسب الوظيفة، مثلما يدعو كوينينغ وثوربيك [١٩٩٢].
- ١٠٢ - لكن على الرغم من هذه المقترحات للمزيد من التحسينات والتوسيعات، ينبغي التنويه إلى أن إندونيسيا في الطليعة في تنفيذ الحسابات التابعة الخاصة بالأسر المعيشية بصفة عامة ومنظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها بصفة خاصة واعتمادهما في مؤسساتهما.

الشكل ١: مجموعة تصنيفات الأسر المعيشية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا

(1 - 10) ١ - ٤٠ كافة الأسر المعيشية غير المؤسسية



المصدر: داوئي (١٩٨٤).

الجدول ١ : مصفوفة محاسبة اجتماعية إجمالية خاصة بإندونيسيا، ١٩٨٠ (بليون روبية)

الحساب (تصنيف)	الرموز	1	2	3	4	5	6	7	8	10	11	الجموع
السلع والخدمات (فئات المنتجات)	هوامش التجارة والنقل	الاستهلاك الوسيط	الإنتاج (الصناعات)	توليد الدخل (فئات المدخلات الأوتية)	تخصيص الدخل الأوتية (القطاعات المؤسسية)	التوزيع الثانوي للدخل (القطاعات المؤسسية)	استخدام الدخل (القطاعات المؤسسية)	رأس المال (القطاعات المؤسسية)	تكوين رأس المال الثابت (الصناعات)	بقية العالم الجاري	بقية العالم، رأس المال	
1	صفر	٢٩٩٦٧						٣١٢١٠	١٤١٩	١٠٤٧٦	١٦١٦١	٨٩٢٣١
2	٧٩٠٤٨											٧٩٠٤٨
3		٤٩٠٨١										٤٩٠٨١
4	٢٩٨				٢٦٧١					٧٥		٤٩١٦٩
5				٤٣٤٩٩		١٠٢٠٢				٣٠		٥٣٧٣١
6					٢٩٥٦		٤٣٥٢٩					٤٦٤٨٥
7						١٥٢٧٥		١٢٣٦		١٢١٩		١٧٧٣٠
8								١٠٤٧٦				١٠٤٧٦
9								٤٦٠٠				صفر
10	٩٨٨٦			صفر	٢٩٩٩	صفر						١٢٨٨٥
11								صفر		٣٣٨١ -		٣٣٨١ -
المجموع	٨٩٢٣١	٧٩٠٤٨	٢٩٩٦٧	٤٩٠٨١	٤٩١٦٩	٥٣٧٣١	٤٦٤٨٥	١٧٧٣٠	١٠٤٧٦	١٢٨٨٥	٣٣٨١ -	٨٩٢٣١





الجدول ٣: المؤشرات الموجزة المتكاملة الخاصة بالتغير الاقتصادي والاجتماعي في إندونيسيا، ١٩٧٥ - ١٩٨٠، مشتقة من منظومي مصفوفات الحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها

المؤشر الموجز	القيمة ١٩٧٥	القيمة ١٩٨٠	متوسط معدل التغير السنوي (%)
المؤشرات الرئيسية			
1 صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به بنسبة الفرد بأسعار السوق لعام ١٩٨٠ (بالآلاف الروبيات) *	١٩٧	٢٩٧	٨,٢ %
2 مقدار الأسعار الحرارية اليومي المتناول بنسبة الفرد في أشد فئات الأسر المعيشية العشر فقراً	١٧٥٧	٢٢٦٢	٥,٠ %
3 متوسط عدد سنوات الدراسة لقوة العمل الممكنة	٣,٤٧	٣,٥٧	٠,٦ %
4 معدل مشاركة قوة العمل الممكنة (%)	٠,٥١٣	٠,٥٤٨	١,٣ %
5 رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات/صافي الدخل القومي (%)	- ٠,٠٤٢	٠,٠٧٨	+
6 مؤشر أسعار المستهلكين (١٩٨٠ = ١٠٠)	٤٥,٩	١٠٠	١٥,٦ % *
7 انعدام المساواة في الدخل (معامل جيني على أساس متوسط صافي الدخل المتاح للتصرف به المعدل بنسبة الفرد، بأسعار السوق لعام ١٩٨٠، في عشر فئات أسر معيشية)	٠,٢٤٦	٠,٢٨٦	٣,٠ % *
المؤشرات الإضافية			
8 إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق لعام ١٩٨٠ (تريليونات الروبيات)	٣٣,٥	٤٩,٤	٧,٧ %
9 السكان (ملايين)	١٣١	١٤٧	٢,٣ % *
10 العمالة (ملايين مكافئ العمل بدوام كامل)	٤٦,٣	٥٧,١	٤,٢ %
11 صافي الناتج المحلي بمكافئ العامل وبتكلفة عوامل الإنتاج لعام ١٩٨٠ (بالآلاف الروبيات) *	٦٧٢	٨٠٧	٣,٧ %
12 مؤشر مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج (١٩٨٠ = ١٠٠)	٩٩,٦	١٠٠	٠,١ %
13 سعر الصرف (روبية مقابل الدولار الأمريكي)	٤١٥	٦٢٧	٨,٣ % *
14 مخزون رأس المال الثابت بأسعار السوق لعام ١٩٨٠ (تريليونات الروبيات)	٦٧	١٠٢	٨,٥ %
15 نسبة قوة العمل النسائية من ذوات < = ٣ سنوات دراسة في أشد فئات الأسر المعيشية العشر فقراً (%)	٠,٥٢٤	٠,٥٣٧	٠,٥ %
16 حصة الأرز من الموازنة في أشد فئات الأسر المعيشية فقراً (%)	٠,٣١١	٠,٢٤٧	٤,٦ % *
17 نسبة دخل الأيدي العاملة: دخل الأيدي العاملة/صافي الناتج المحلي (المحتسب) (%)	٠,٤٢	٠,٣٨	٢,٠ % -
18 صافي الاقتراضات الحكومية/صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به (%)	٠,٠٥٨	- ٠,٠٠٦	- *
19 صافي الادخار القومي % صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به (%)	٠,١٦٣	٠,٢٨٣	١١,٠ %

\* معدل التغير الأمثل لهذا المؤشر صغير، فهو إما صفر وإما سلب.

المصدر: كوينينغ [١٩٩٦]

الجدول ٤ - أ: توزيع أعلى مستويات التحصيل الدراسي حسب قوة العمل الممكنة من الذكور في كل من فئات الأسر المعيشية الفرعية في إندونيسيا، ١٩٨٠ (% للسطر)

القطاع الفرعي للأسر المعيشية	دون تحصيل دراسي	بعض الدراسة الابتدائية	خريج مدارس ابتدائية	ثانوي دنيا		ثانوي عليا		متوسط عدد السنوات	
				عام	مهني	عام	مهني	١٩٧٥	١٩٨٠
المستخدمون الزراعيون	٢٦,٧ %	٥١,٣ %	١٧,٥ %	٢,٢ %	٠,٥ %	٠,٧ %	٠,٩ %	٣,١١	٣,٠٥
صغار المزارعين	٢٥,٨ %	٤٨,٦ %	٢١,٢ %	٢,٥ %	٠,٦ %	٠,٥ %	٠,٧ %	٣,١٠	٣,١٦
المزارعون المتوسطون	٢٣,٧ %	٤٩,٤ %	٢١,٩ %	٢,٨ %	٠,٧ %	٠,٦ %	٠,٨ %	٣,٣٤	٣,٣٠
كبار المزارعين	٢١,٨ %	٥٠,٣ %	٢٢,٢ %	٣,٢ %	٠,٧ %	٠,٨ %	١,٠ %	٣,٦٤	٣,٤١
ريفية مستوى أدنى	١٦,٣ %	٤٧,٦ %	٢٦,٧ %	٤,٩ %	١,٤ %	١,٣ %	١,٧ %	٣,٨٧	٣,٩٧
ريفية غير ناشطة اقتصادياً	٣١,٦ %	٣٩,٢ %	٢٠,٠ %	٥,٢ %	١,١ %	١,٣ %	١,٣ %	٤,٣٢	٣,٢٩
ريفية مستوى أعلى	٥,٨ %	٣٠,٣ %	٢٧,٤ %	١١,٣ %	٣,٤ %	٦,٢ %	١٣,٦ %	٥,٧٣	٦,٥٩
حضرية مستوى أدنى	٨,٣ %	٣٥,٤ %	٣٠,٥ %	١٢,٢ %	٢,٦ %	٥,٩ %	٤,٤ %	٥,٢٢	٥,٥٨
حضرية غير ناشطة اقتصادياً	١١,٨ %	٢٧,٧ %	٢٥,١ %	١٦,٣ %	٢,٨ %	١٠,٥ %	٤,٥ %	٦,٢٧	٦,٠٧
حضرية مستوى أعلى	٢,١ %	٢٠,٨ %	٢٢,٧ %	١٧,٠ %	٢,٩ %	١٦,٦ %	١٠,٦ %	٧,٩٧	٨,٢٤
كافة الأسر المعيشية ١٩٨٠	١٩,٢ %	٤٤,٢ %	٢٣,٣ %	٥,٧ %	١,٣ %	٢,٨ %	٢,٧ %	٤,١٥	٤,٠٣
كافة الأسر المعيشية ١٩٧٥	٢٠,٣ %	٤١,١ %	٢٧,٣ %	٥,٢ %	١,٤ %	٢,٠ %	٢,٠ %	٤,٠٦	٤,٠٢

الجدول ٤ - ب: توزيع أعلى مستويات التحصيل الدراسي حسب قوة العمل الممكنة من الإناث في كل من فئات الأسر المعيشية الفرعية في إندونيسيا، ١٩٨٠ (% للسطر)

القطاع الفرعي للأسر المعيشية	دون تحصيل دراسي	بعض الدراسة الابتدائية	خريج مدارس ابتدائية	ثانوي دنيا		ثانوي عليا		متوسط عدد السنوات	
				عام	مهني	عام	مهني	١٩٧٥	١٩٨٠
المستخدمون الزراعيون	٤٦,٣ %	٤٠,٨ %	١٠,٩ %	١,١ %	٠,٢ %	٠,٣ %	٠,٤ %	٢,٠٩	٢,٠٨
صغار المزارعين	٤٣,٢ %	٣٩,٥ %	١٥,٢ %	١,٢ %	٠,٣ %	٠,٢ %	٠,٤ %	٢,١٩	٢,٣٠
المزارعون المتوسطون	٤١,٠ %	٤٠,٩ %	١٥,٧ %	١,٤ %	٠,٣ %	٠,٢ %	٠,٤ %	٢,٤٠	٢,٤٠
كبار المزارعين	٣٨,٨ %	٤٢,٤ %	١٦,٠ %	١,٦ %	٠,٤ %	٠,٣ %	٠,٥ %	٢,٧٠	٢,٥١
ريفية مستوى أدنى	٣٦,٢ %	٤١,٥ %	١٨,٠ %	٢,٥ %	٠,٥ %	٠,٥ %	٠,٨ %	٢,٧٠	٢,٧٦
ريفية غير ناشطة اقتصادياً	٥٧,٠ %	٢٧,٥ %	١١,٩ %	٢,٢ %	٠,٥ %	٠,٤ %	٠,٥ %	٢,٥٦	١,٨٩
ريفية مستوى أعلى	١٨,١ %	٣٤,٦ %	٢٨,٤ %	٨,١ %	٢,٠ %	٢,٣ %	٦,٠ %	٤,٢٠	٤,٧٣
حضرية مستوى أدنى	٢٢,٢ %	٣٦,٣ %	٢٥,٩ %	٨,٨ %	١,٢ %	٣,٠ %	٢,٣ %	٣,٧٩	٤,٢٣
حضرية غير ناشطة اقتصادياً	٣٠,٨ %	٢٦,٧ %	٢١,٧ %	١١,٤ %	١,٨ %	٤,٨ %	٢,٢ %	٤,٤٤	٤,٢٢
حضرية مستوى أعلى	٩,٥ %	٢٦,٣ %	٢٦,٣ %	١٥,٨ %	٢,٥ %	٩,٧ %	٧,٩ %	٦,٠٤	٦,٤٧
كافة الأسر المعيشية ١٩٨٠	٣٦,٢ %	٣٨,٣ %	١٧,٩ %	٣,٨ %	٠,٧ %	١,٤ %	١,٥ %	٣,٠١	٣,٠١
كافة الأسر المعيشية ١٩٧٥	٣٧,٤ %	٣٧,٠ %	١٩,٤ %	٣,٢ %	١,٠ %	٠,٩ %	١,١ %	٢,٩٠	٢,٩٠

الجدول ٤ - جيم: توزيع أعلى مستويات التحصيل الدراسي حسب قوة العمل الممكنة من مجموع كل من فئات الأسر المعيشية الفرعية في إندونيسيا، ١٩٨٠ (% للسطر)

متوسط عدد السنوات	ثانوي عليا		ثانوي دنيا		مخرجو مدارس ابتدائية	بعض الدراسة الابتدائية	دون تحصيل دراسي	القطاع الفرعي للأسر المعيشية		
	جامعة	أكاديمية	عام	مهني						
١٩٧٥	١٩٨٠	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٦	% ٠,٥	% ١,٦	% ١٤,١	% ٣٦,٩	المستخدمون الزراعيون	
٢,٥٨	٢,٥٥	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٥	% ٠,٤	% ١,٨	% ١٨,٢	% ٤٤,٠	صغار المزارعين	
٢,٦٣	٢,٧٣	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٦	% ٠,٤	% ٢,١	% ١٨,٨	% ٤٥,٢	المزارعون المتوسطون	
٢,٨٧	٢,٨٥	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٨	% ٠,٥	% ٢,٤	% ١٩,١	% ٤٦,٤	كبار المزارعين	
٣,١٨	٣,٩٧	% ٠,٠	% ٠,٠	% ١,٢	% ٠,٩	% ٣,٦	% ٢٢,٢	% ٤٤,٥	ريفية مستوى أدنى	
٣,٢٦	٣,٣٥	% ٠,٠	% ٠,١	% ١,٢	% ٠,٩	% ٣,٦	% ٢٢,٢	% ٤٤,٥	ريفية غير ناشطة اقتصادياً	
٣,٢٩	٢,٤٥	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٨	% ٠,٨	% ٣,٤	% ١٥,٢	% ٣٢,٢	ريفية مستوى أعلى	
٤,٩٥	٥,٦٦	% ٠,٥	% ٠,٧	% ٩,٨	% ٤,٣	% ٢,٧	% ٩,٧	% ٣٢,٤	حضرية مستوى أدنى	
٤,٥٠	٤,٩٠	% ٠,٢	% ٠,٣	% ٣,٤	% ٤,٥	% ١,٩	% ١٠,٥	% ٣٥,٨	حضرية غير ناشطة اقتصادياً	
٥,٢٨	٥,٠٤	% ٠,٣	% ٠,٥	% ٣,٢	% ٧,٤	% ٢,٢	% ١٣,٦	% ٢٣,٢	حضرية مستوى أعلى	
٦,٩٩	٧,٣٤	% ٢,٣	% ٢,٤	% ٩,٢	% ١٣,١	% ٢,٧	% ١٦,٤	% ٢٤,٦	كافة الأسر المعيشية ١٩٨٠	
	٣,٥٧	% ٠,٢	% ٠,٣	% ٢,١	% ٢,١	% ١,٠	% ٤,٨	% ٢٠,٦	% ٤١,٢	كافة الأسر المعيشية ١٩٧٥
٣,٤٧		% ٠,١	% ٠,٣	% ١,٥	% ١,٤	% ١,٢	% ٤,٢	% ٢٣,٣	% ٣٩,٠	

الجدول ٥ - ألف: الدخل المتاح للتصرف به (بالأسعار الثابتة) والدخل المتاح للتصرف به المعدل حسب فئات الأسر المعيشية، ١٩٨٠

الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	التحويلات الاجتماعية العينية	الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠		التحويلات الاجتماعية العينية	صافي الدخل المتاح للتصرف به	مكون الدخل	
			صافي الدخل المتاح للتصرف به	الدخل المتاح للتصرف به المعدل				
(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	القطاعات الفرعية للأسر المعيشية
١١٨	١١٨	٤,٨	١١٣	١ ٨٤٦	١ ٨٤٦	٧٥	١ ٧٧١	المستخدمون الزراعيون
١١٥	١١٥	٥,٠	١١٠	٤ ٤١٦	٤ ٤١٦	١٩٤	٤ ٢٢٢	صغار المزارعين
١٥٦	١٥٦	٥,٣	١٥١	١ ٩١٩	١ ٩١٩	٦٥	١ ٨٥٤	المزارعون المتوسطون
٢١٨	٢١٨	٥,٥	٢١٢	٣ ٣٥٩	٣ ٣٥٩	٨٥	٣ ٢٧٤	كبار المزارعين
١٧٣	١٧٣	٥,٩	١٦٧	٤ ٠٩١	٤ ٠٩١	١٤٠	٣ ٩٥١	ريفية مستوى أدنى
١٥٤	١٥٤	٦,٣	١٤٨	٥٩٣	٥٩٣	٢٤	٥٦٨	ريفية غير ناشطة اقتصادياً
٣٠١	٣٠١	٨,٩	٢٩٢	٢ ٤٢٢	٢ ٤٢٢	٧٢	٢ ٣٥٠	ريفية مستوى أعلى
٣٠٣	٣٠٣	٦,٩	٢٩٦	٥ ١٧٠	٥ ١٧٠	١١٧	٥ ٠٥٣	حضرية مستوى أدنى
٣٢٩	٣٢٩	٨,٥	٣٢٠	٨٥٧	٨٥٧	٢٢	٨٣٥	حضرية غير ناشطة اقتصادياً
٦١١	٦١١	٩,٦	٦٠٢	٥ ٨٤٩	٥ ٨٤٩	٩٢	٥ ٧٥٧	حضرية مستوى أعلى
٢٠٨	٢٠٨	٦,٠	٢٠٢	٣٠ ٥٢٢	٣٠ ٥٢٢	٨٨٧	٢٩ ٦٣٥	كافة الأسر المعيشية

الجدول ٥ - باء: الدخل المتاح للتصرف به (بالأسعار الثابتة) والدخل المتاح للتصرف به  
المعدل حسب فئات الأسر المعيشية، ١٩٧٥

بنسبة الفرد (آلاف الروبيات)		(بلايين الروبيات)					مكون الدخل	
الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	التحويلات الاجتماعية العينية	صافي الدخل المتاح للتصرف به	الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	التحويلات الاجتماعية العينية	صافي الدخل المتاح للتصرف به	القطاعات الفرعية للأسر المعيشية
(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
٨٩	٤١	٠,٨	٤٠	١ ٣٢٣	٦٠١	١٢	٥٨٩	المستخدمون الزراعيون
٩٢	٤٢	٠,٩	٤١	٢ ٦٩٩	١ ٢٢٣	٢٦	١ ١٩٧	صغار المزارعين
١٢٠	٥٤	١,١	٥٣	١ ٩١١	٨٦٣	١٧	٨٤٦	المزارعون المتوسطون
١٧١	٧٧	١,٣	٧٦	٣ ٠٨١	١ ٣٩٥	٢٣	١ ٣٧٢	كبار المزارعين
١٢٧	٥٨	١,١	٥٧	٢ ٤٨٦	١ ١٣٦	٢٢	١ ١١٤	ريفية مستوى أدنى
١٣٥	٦٢	٢,٣	٦٠	٤٣٦	١٩٩	٧	١٩٢	ريفية غير ناشطة اقتصادياً
١٧٣	٧٩	١,٨	٧٨	١ ٣١٢	٦٠٢	١٤	٥٨٨	ريفية مستوى أعلى
٢٢٧	١٠٥	١,٦	١٠٣	٢ ٩٢٨	١ ٣٤٧	٢٠	١ ٣٢٧	حضرية مستوى أدنى
٢٦٧	١٢٤	٤,٣	١١٩	٤٦٨	٢١٧	٨	٢٠٩	حضرية غير ناشطة اقتصادياً
٤١٧	١٩٥	٣,٥	١٩١	٣ ١٥٠	١ ٤٧١	٢٦	١ ٤٤٤	حضرية مستوى أعلى
١٥٢	٦٩	١,٣	٦٨	١٩ ٧٩٥	٩ ٠٥٤	١٧٦	٨ ٨٧٨	كافة الأسر المعيشية

الجدول ٥ - جيم: متوسط النسبة المتوية للتغير السنوي للدخل المتاح للتصرف به (المعدل) (بالأسعار الثابتة)  
حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٨٠

(معدل النمو - %)		(معدل النمو - % بنسبة الفرد)					مكون الدخل	
الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	التحويلات الاجتماعية العينية	صافي الدخل المتاح للتصرف به	الدخل المتاح للتصرف به المعدل بأسعار ١٩٨٠	الدخل المتاح للتصرف به المعدل	التحويلات الاجتماعية العينية	صافي الدخل المتاح للتصرف به	القطاعات الفرعية للأسر المعيشية
(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
% ٥,٥	% ٢١,٢	% ٣٥,٠	% ٢٠,٨	% ٦,٧	% ٢٢,٤	% ٣٦,٢	% ٢٢,٠	المستخدمون الزراعيون
% ٤,٤	% ٢٠,٢	% ٣٤,٤	% ١٩,٨	% ٩,٨	% ٢٥,٧	% ٣٩,٨	% ٢٥,٢	صغار المزارعين
% ٥,٢	% ٢١,١	% ٣٢,٠	% ٢٠,٨	% ٠,١	% ١٦,٠	% ٢٦,٩	% ١٥,٧	المزارعون المتوسطون
% ٤,٩	% ٢٠,٧	% ٢٩,٠	% ٢٠,٥	% ١,٧	% ١٧,٦	% ٢٥,٨	% ١٧,٤	كبار المزارعين
% ٦,١	% ٢١,٨	% ٣٣,١	% ٢١,٥	% ١٠,٠	% ٢٥,٦	% ٣٦,٩	% ٢٥,٣	ريفية مستوى أدنى
% ٢,٦	% ١٨,٢	% ٢٠,٤	% ١٨,١	% ٦,١	% ٢١,٨	% ٢٣,٩	% ٢١,٧	ريفية غير ناشطة اقتصادياً
% ١١,١	% ٢٦,٧	% ٣١,٧	% ٢٦,٥	% ١٢,٣	% ٢٧,٨	% ٣٢,٩	% ٢٧,٧	ريفية مستوى أعلى
% ٥,٧	% ٢١,٣	% ٢٩,٦	% ٢١,١	% ١١,٤	% ٢٦,٩	% ٣٥,٣	% ٢٦,٧	حضرية مستوى أدنى
% ٤,٢	% ١٩,٥	% ١٣,٥	% ١٩,٧	% ١٢,١	% ٢٧,٥	% ٢١,٥	% ٢٧,٧	حضرية غير ناشطة اقتصادياً
% ٧,٦	% ٢٢,٩	% ٢٠,٤	% ٢٢,٩	% ١٢,٤	% ٢٧,٦	% ٢٥,١	% ٢٧,٧	حضرية مستوى أعلى
% ٦,٣	% ٢٢,٠	% ٣٠,٠	% ٢١,٨	% ٨,٧	% ٢٤,٣	% ٣٢,٣	% ٢٤,١	كافة الأسر المعيشية

الجدول ٦ - ألف: تفصيل التغير الحقيقي في دخل الأيدي العاملة حسب الفئات الفرعية للأوسر المعيشية في إندونيسيا، ١٩٧٥ - ١٩٨٠

معدلات التغير	عدد الأوسر المعيشية		قوة العمل الأخرى		قوة العمل المسكنة		الاخفاف عن متوسط معدل النمو الوطني		معدلات التغير		
	عدد الأوسر المعيشية	قوة العمل الأخرى	قوة العمل المسكنة	معدل	معدل	أثر تحسين		معدل			
						اليد العاملة	التضاري			اليد العاملة	التضاري
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6) = (1) - (5)	(7)	(8)			
النقصانات الفرعية للأوسر المعيشية	% ٠,٢	% ٠,٧	% ٠,٨	% ١,١	% ٢,٢	% ٤,٩	% ١,٨ -	% ٠,١ -	% ٠,٥ -	% ٠,٦ -	المستخدمون الزراعيون
صغار الزراعيين	% ٥,٠	% ١,٧	% ٠,٦ -	% ٠,٦ -	% ٠,٦	% ٦,١	% ٣,٠	% ٠,٨	% ١,٩ -	% ٠,٨	صغار الزراعيين
الزراعيون المتوسطون	% ٥,٨ -	% ٢,٧	% ٠,٢ -	% ٠,٣ -	% ١,٨	% ١,٧ -	% ٧,٨ -	% ١,٩	% ١,٥ -	% ١,٩ -	الزراعيون المتوسطون
كبار الزراعيين	% ٣,٣ -	% ٢,٥	% ٠,٧ -	% ٠,١ -	% ١,٩	% ٠,٣	% ٥,٤ -	% ١,٧	% ٢,٠ -	% ١,٨ -	كبار الزراعيين
ريفية	% ٣,٣	% ٠,١	% ٣,٦	% ٠,٤ -	% ٣,٦	% ١٠,٢	% ١,٢	% ٠,٨ -	% ٢,٣	% ٢,٠ -	ريفية
ريفية غير ناشطة اقتصادياً	% ٤,٨	% ١,٩ -	% ٢,٨ -	% ٥,٦ -	% ٠,٧	% ٤,٨ -	% ٢,٨	% ٢,٨ -	% ٤,١ -	% ٢,٢ -	ريفية غير ناشطة اقتصادياً
ريفية مستوى أعلى	% ١,١	% ٠,٧ -	% ١,٤	% ٦,٠	% ٤,٣	% ١٢,١	% ١,٠ -	% ١,٥ -	% ٠,١	% ٤,٣	ريفية مستوى أعلى
حضرية مستوى أدنى	% ٤,٤	% ٠,٩	% ٤,١	% ٠,١ -	% ٣,٨	% ١٣,٣	% ٢,٤	% ١,٨ -	% ٢,٨	% ٠,١	حضرية مستوى أدنى
حضرية غير ناشطة اقتصادياً	% ١٠,١	% ٣,٥ -	% ٢,٧ -	% ٥,٩ -	% ١,٥	% ٠,٥ -	% ٨,٠	% ٤,٤ -	% ٧,٦ -	% ٤,٠ -	حضرية غير ناشطة اقتصادياً
حضرية مستوى أعلى	% ٤,٧	% ٠,١	% ٣,٠	% ١,٩	% ٢,٩	% ١٢,٧	% ٢,٧	% ٠,٧ -	% ١,٧	% ٠,٢	حضرية مستوى أعلى
كافة الأوسر المعيشية	% ٢,١	% ٠,٨	% ١,٣	% ١,٧	% ٢,٩	% ٨,٨	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٠	كافة الأوسر المعيشية

الجدول ٦ - باء: تفصيل التغير الحقيقي في دخل الأيدي العاملة المعدل بنسبة الأسرة المعيشية  
حسب القطاعات الفرعية للأسر المعيشية في إندونيسيا، ١٩٧٥ - ١٩٨٠

القطاعات الفرعية للأسر المعيشية	متوسط الأوزان المرجحة			معدلات التمر			النمو الحقيقي لصافي			الاختلاف عن متوسط معدل النمو الوطني		
	دخل الأيدي	صافي دخل رأس المال	دخل الملكية والتقل القروض والمذوق	دخل الأيدي	* صافي دخل رأس المال	دخل الملكية والتقل القروض والمذوق	الدخل المتاح للصرف به المعدل	دخل الأيدي	صافي دخل رأس المال	دخل الملكية والتقل القروض والمذوق	أثر الأوزان	صافي الدخل
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	$6 \times 3 + 5 \times 2 + 4 \times 1$	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
الأسر المعيشية	٠,٧٧	٠,٢٢	٠,٠١	% ٤,٧	% ١١,٤	% ٢٦,٢	% ٦,٥	% ١,٢ -	% ٢,٠	% ١,٣	% ٢,٣ -	% ٠,٢ -
المستخدمون الزراعيون	٠,٦١	٠,٣٨	٠,٠١	% ١,١	% ١٠,١	% ٢٤,٦	% ٤,٨	% ٣,٣ -	% ١,٦	% ١,٢	% ١,٢ -	% ١,٨ -
صغار الزراعيين	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٠٠	% ٤,١	% ٧,٣	% ١٩,٥ -	% ٥,٩	% ١,٥ -	% ٠,٦	% ٢,٥ -	% ٢,٧	% ٠,٧ -
الزراعيون المتوسطون	٠,٣٣	٠,٧٠	٠,٠٣ -	% ٣,٦	% ٥,٢	% ٨,٤ -	% ٥,١	% ١,٨ -	% ٠,١	% ١,٦ -	% ١,٩	% ١,٥ -
كبار المزارعين	٠,٧٧	٠,٢٢	٠,٠٠	% ٧,٠	% ٤,٩	% ٠,٠	% ٦,٧	% ٠,١	% ٠,٢ -	% ٠,٩ -	% ٠,٨	% ٠,١
ريفية مستوى أدنى	٠,٠٤	٠,٣٢	٠,٦٤	% ٩,٦ -	% ١٤,٨	% ٤,٦ -	% ١,٣	% ٩,٥ -	% ٣,١	% ١,٣ -	% ٢,٤	% ٥,٣ -
ريفية غير ناشطة اقتصادياً	٠,٧٥	٠,١٣	٠,١٢	% ١١,٠	% ١٣,٨	% ٩,٤	% ١١,٢	% ٢,٥	% ٢,٨	% ٠,١ -	% ٠,٦ -	% ٤,٦
ريفية مستوى أعلى	٠,٨٨	٠,٣٥	٠,٠٣ -	% ٨,٨	% ٢,١	% ٨,١ -	% ٦,٩	% ١,٢	% ١,٥ -	% ١,٨	% ٠,٣	% ٠,٣
حضورية مستوى أدنى	٠,٠٢	٠,٢٤	٠,٧٤	% ١٠,٦ -	% ١٧,٣	% ٢,٥ -	% ٢,٠	% ١,٠ -	% ٤,٠	% ١,١ -	% ٢,٧	% ٤,٦ -
حضورية غير ناشطة اقتصادياً	٠,٥٦	٠,١٧	٠,٢٧	% ٧,٩	% ٤,٣	% ٩,١	% ٧,٦	% ٠,٧	% ٠,٤ -	% ٠,١ -	% ٠,٨	% ١,٠
حضورية مستوى أعلى	٠,٥٨	٠,٣٤	٠,٠٨	% ٦,٧	% ٥,٥	% ١٠,٥	% ٦,٦	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٠	% ٠,٠
كافة الأسر المعيشية												

\* القيمة في العمود (7) لا تنطبق تماماً على الدوران؛ وبالتالي، العمود (12) يعادل تقريباً مجموع الأعمدة الأربعة السابقة.

الجدول ٧: الدخل المتاح للتصرف به حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بلايين الروبيات)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	فئات الأسر المعيشية
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
٩ ٣٩١,٢	٦ ٨٨٣,٢	٢ ٨٨٨,٧	١ ٥٨٨,٤	٦١٣,٧	١ مستخدمون زراعيون
٤٠ ١١٦,٢	٢٨ ١٥٥,١	٩ ٢٩٢,٨	٤ ٢١٤,٧	١ ٢٥٩,٢	٢ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي صفر - ٠,٥ هكتار
١٠ ٩٣٩,٤	٧ ٦٥٢,٩	٤ ٥٦٠,٥	٢ ٤٠١,٨	٩٠٥,٨	٣ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي ١,٠ - ٠,٥ هكتار
١٧ ٨٢١,٠	١٢ ٢١٩,٧	٩ ٠٣٠,١	٤ ٤٣٣,٩	١ ٥٢٦,٩	٤ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي < ١,٠ هكتار
١٤ ٠٠٣,٢	١٠ ٣٧٥,١	٦ ٩٣٢,٥	٤ ٤٣٥,٣	١ ٠٣١,٩	٥ أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى
٣ ٨٥٦,٩	٢ ٦١٩,٥	٢ ٦١١,٢	٨٣٦,٦	٢٧٥,٣	٦ أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة
٤٥ ٠٥٠,٩	٢٤ ٨٥٢,٣	٧ ١١٢,٨	١ ٩٣٣,٤	١ ١٩٣,٠	٧ أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى
٢٤ ٥٧٤,٤	١٨ ٨٥٠,٧	١١ ٤٧٠,٧	٥ ٠٥١,٩	١ ١٨٣,٣	٨ أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى
٦ ٣١٠,٤	٤ ٤٧٠,٤	٣ ٧٤٨,٢	١ ١٢٧,٤	٢١٠,٥	٩ أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة
٦٨ ٦٣٦,٤	٤٠ ٤٦٨,٢	١٢ ٥١٠,٦	٤ ٤٣٨,٧	٢ ٠٧٧,٦	١٠ أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى
٢٤٠ ٧٠٠,٠	١٥٦ ٥٤٧,١	٧٠ ١١٤,١	٣٠ ٤٦٢,١	١٠ ٢٧٧,٢	المجموع

الجدول ٨: عدد السكان حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بالملايين)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	فئات الأسر المعيشية
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
١٨,٧	١٥,٧	١١,٥	١٥,٣	١٥,٣	١ مستخدمون زراعيون
٥١,٣	٤٩,٧	٣٩,١	٣٠,٩	٢٩,١	٢ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي صفر - ٠,٥ هكتار
١١,٦	١١,٢	١٣,١	١٥,٤	١٥,٧	٣ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي ١,٠ - ٠,٥ هكتار
١٢,٠	١١,٦	١٥,٩	٢٢,٠	١٨,٠	٤ أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضي < ١,٠ هكتار
١٦,٦	١٦,٢	٢١,٩	٢١,٩	١٩,٣	٥ أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى
٢,٩	٢,٨	٨,٤	٥,٥	٣,٩	٦ أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة
٢٤,٣	٢٣,٧	١٣,٤	٥,٧	٧,٨	٧ أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى
٢٣,٣	٢٢,٧	٢٠,٧	١٧,٣	١٢,١	٨ أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى
٤,٨	٤,٧	٦,٣	٤,٦	١,٩	٩ أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة
٢٢,١	٢١,٥	١٣,٨	٨,١	٨,٠	١٠ أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى
١٨٧,٦	١٧٩,٨	١٦٤,١	١٤٦,٧	١٣١,١	المجموع

الجدول ٩: متوسط الدخل بنسبة الفرد حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بآلاف الروبيات)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	فئات الأسر المعيشية
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
٥٠٢,٥	٤٣٨,٤	٢٤٧,٤	١٠٣,٨	٤٠,١	1 مستخدمون زراعيون
٧٨٢,٠	٥٦٦,٥	٢٣٧,٧	١٣٦,٤	٤٣,٣	2 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ صفر - ٠,٥ هكتار
٩٤٣,١	٦٨٣,٣	٣٤٨,١	١٥٦,٠	٥٧,٧	3 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ ١,٠ - ٠,٥ هكتار
١٤٨٥,١	١٠٥٣,٤	٥٦٧,٩	٢٠١,٥	٨٤,٨	4 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ < ١,٠ هكتار
٨٤٣,٦	٦٤٠,٤	٣١٦,٦	٢٠٢,٥	٥٣,٥	5 أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى
١٣٣٠,٠	٩٣٥,٦	٣١٠,٩	١٥٢,١	٧٠,٦	6 أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة
١٨٥٤,٠	١٠٤٨,٦	٥٣٠,٨	٣٣٩,٢	١٥٢,٩	7 أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى
١٠٥٤,٧	٨٣٠,٤	٥٥٤,١	٢٩٢,٩	٩٧,٨	8 أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى
١٣١٤,٧	٩٥١,١	٥٩٥,٠	٢٤٥,١	١١٠,٨	9 أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة
٣١٠٥,٧	١٨٨٢,٢	٩٠٦,٦	٥٤٨,٠	٢٥٩,٧	10 أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى
١٢٨٣,١	٨٠٧,٧	٤٢٧,٣	٢٠٧,٧	٧٨,٤	المجموع

الجدول ١٠: الأجور والرواتب حسب مهن القوى العاملة ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بلايين الروبيات)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	مهن القوى العاملة
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
١٩٨١,٢	٦١٧٤,٦	٢٥٦٥,٥	١٢٦٩,٣	٥٣٩,١	1 مستخدمون زراعيون بأجر
٢٩٣٥٥,٧	١٨٤٩٦,٢	٩٣٤٨,٥	٤٠٨٦,٨	١٢٢١,٠	2 مستخدمون زراعيون بدون أجر
٣٥٥٤٦,٦	٢١٤٠٢,٠	٦٦٧٥,٧	٣٠١٦,٦	٧٨٦,٧	3 مستخدمو إنتاج بأجر ومستثمرون ويدرّيون
٧٤٠٦,٦	٤٣٢٠,٤	٣٠١٨,٩	١٥٥١,٠	٣٦٢,٨	4 مستخدمو إنتاج بدون أجر ومستثمرون ويدرّيون
٣٣٧٤٢,٦	٢١٥٤٨,٣	٨٤١٥,١	٢٧٦٩,٧	٦٢٢,٢	5 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بأجر
٢٢٠٩١,٧	١٣٩١٩,٢	٦٧٧٩,٥	٣٣٩٠,٥	٦٤١,٢	6 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
١١٢٠٨,٩	٦٦٢,٩	٥٢٤٧,٣	٢٤٣٥,٢	٩٠٤,٩	7 مستخدمون مهنيون وفنيون وإداريون وغير مدنيين بأجر
٦٢٩,٤	٣١٣,٤	٣٩٠,٦	٩٦,٦	١٥٧,٥	8 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
٩١٤٧٩,٣	٥٥٧٣٧,٨	٢٢٩٠٣,٦	٩٤٩٠,٨	٢٨٥٢,٩	المجموع الفرعي للمستخدمين بأجر
٥٩٤٨٣,٤	٣٧٠٤٩,٢	٢٩٥٣٧,٥	٩٠٤٣,٩	٢٣٩٢,٥	المجموع الفرعي للمستخدمين بدون أجر
١٥٠٩٦٢,٧	٩٢٧٨٧,٠	٤٢٤٤١,١	١٨٥٣٤,٧	٥٢٤٥,٤	المجموع



الجدول ١١ : عدد مكافئ العمل بدوام كامل حسب مهن القوى العاملة ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(ملايين مكافئات العمل)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	مهن القوى العاملة
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
٧,٧٠	٦,٨٠	٤,٦٢	٥,٣٧	٧,٠٣	1 مستخدمون زراعيون بأجر
٢٨,١٢	٢٤,٦٨	٢٣,٩٥	٢١,٥١	١٧,١٧	2 مستخدمون زراعيون بدون أجر
١٤,٣٠	١٤,٤٤	٩,٠٢	٧,٥٤	٥,١٥	3 مستخدمو إنتاج بأجر ومستثمرون ويدرؤيون
٨,٩٦	٨,١٥	٦,٩١	٥,٤٩	٣,٢١	4 مستخدمو إنتاج بدون أجر ومستثمرون ويدرؤيون
٧,١٧	٥,٩٨	٧,١٧	٤,٤٨	٤,٠١	5 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بأجر
١٢,٦٣	١١,١٥	١١,١٠	٩,٨١	٧,٠٨	6 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
١,٤١	١,١٥	٢,٧٨	٢,٢٣	٢,٠٤	7 مستخدمون مهنيون وفنيون وإداريون وغير مدنيين بأجر
٠,٢٠	٠,١٤	٠,٤٠	٠,١٣	٠,٦٩	8 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
٣٠,٥٨	٢٨,٣٧	٢٣,٥٩	١٩,٦٢	١٨,٢٣	المجموع الفرعي للمستخدمين بأجر
٤٩,٩١	٤٤,١٢	٤٢,٣٦	٣٦,٩٤	٢٨,١٥	المجموع الفرعي للمستخدمين بدون أجر
٨٠,٤٩	٧٢,٤٩	٦٥,٩٥	٥٦,٥٦	٤٦,٣٨	المجموع

الجدول ١٢ : متوسط الأجور والرواتب حسب مهن القوى العاملة ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بآلاف الروبيات)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	مهن القوى العاملة
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
١ ٤٢٥,٣	١ ٠٩٠,٢	٥٥٤,٧	٢٣٦,٥	٧٦,٧	1 مستخدمون زراعيون بأجر
١ ٠٤٤,٠	٧٤٩,٥	٣٩٠,٤	١٩٠,٠	٧١,٧	2 مستخدمون زراعيون بدون أجر
٢ ٤٨٥,٥	١ ٤٨٢,٠	٧٤٠,٠	٤٠٠,٢	١٤٩,٢	3 مستخدمو إنتاج بأجر ومستثمرون ويدرؤيون
٨٢٦,٦	٥٣٠,٠	٤٣٦,٧	٢٨٢,٦	١١٢,٨	4 مستخدمو إنتاج بدون أجر ومستثمرون ويدرؤيون
٤ ٧٠٧,٨	٣ ٦٠٣,٢	١ ١٧٤,٤	٦١٧,٧	١٥٥,٢	5 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بأجر
١ ٧٤٩,٣	١ ٢٤٨,٦	٦١٠,٦	٣٣٧,٢	٩٠,٦	6 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
٧ ٩٤٣,٣	٥ ٧٦٨,١	١ ٨٩٠,٠	١ ٠٩٣,٠	٤٤٣,٨	7 مستخدمون مهنيون وفنيون وإداريون وغير مدنيين بأجر
٣ ٢٢١,٧	٢ ٣٢١,٦	٩٦٨,٨	٧٥٢,٢	٢٢٨,٢	8 مستخدمون مكثبيون ومبيعات وخدمات بدون أجر
٢ ٩٩١,٠	٢ ٠٠٨,٥	٩٧١,٠	٤٨٣,٩	١٥٦,٥	المجموع الفرعي للمستخدمين بأجر
١ ١٩٢,٠	٨٣٩,٩	٤٦١,٢	٢٤٤,٨	٨٥,٠	المجموع الفرعي للمستخدمين بدون أجر
١ ٨٧٥,٦	١ ٢٩٧,٢	٦٤٣,٥	٣٢٧,٧	١١٣,١	المجموع

الجدول ١٣ : إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بلايين الروبيات)

فئات الأسر المعيشية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1 مستخدمون زراعيون	٦٥٠,١	١٥١٧,٥	٢٦٨٢,٧	٦١٩٥,٩	٨٨٧٧,٩
2 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ صفر - ٠,٥ هكتار	١٣٥٤,٤	٤٠٠٠,٢	٨٤٩١,٣	٢٥٧٠٩,٢	٣٦٥١١,٦
3 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ ١,٠ - ٠,٥ هكتار	٨١٣,٧	٢٠٧٩,٤	٣٩٣٠,٢	٦٢٤٦,٣	٩١٤٥,٧
4 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ < ١,٠ هكتار	١١٤٠,٣	٣٥٥١,٨	٧٣٤٢,٦	٨٣٦٤,٦	١٣٦٠٦,٨
5 أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى	٩٩٩,٣	٣٩١٨,٣	٥٧٧٥,٩	٨٧٠٢,٦	١٢١٦٤,١
6 أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة	٢٧٤,٧	٧٨٩,١	٢٢٥٨,٦	٢٢٢٧,٤	٣٣١٧,١
7 أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى	١٠٧١,٥	١٦٣٠,٢	٥٨١٠,٥	١٩٤٣٠,٧	٣١٣٠٨,٥
8 أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى	١٠٦٨,٨	٤٣٧٨,٦	٩٥٣١,٦	١٥٨٩٧,٤	٢١٢٧٢,٩
9 أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة	٢١٠,٢	٩٩٤,٣	٣١٢١,٨	٣٧٠٦,٦	٥٢٧٤,٧
10 أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى	١٦٩١,٧	٣٤٤٨,٩	٩٧٧٨,٢	٣٠٧٩٦,٢	٤٧٠٨٠,٢
المجموع	٩٢٧٤,٧	٢٦٣٠٨,٣	٥٨٧٢٣,٤	١٢٧٣٣٠,٩	١٨٨٥٥٩,٥

الجدول ١٤ : إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك بنسبة الفرد حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بالآلاف الروبيات)

فئات الأسر المعيشية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1 مستخدمون زراعيون	٤٢,٥	٩٩,٢	٢٣٣,٣	٣٩٤,٦	٤٧٤,٨
2 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ صفر - ٠,٥ هكتار	٤٦,٥	١٢٩,٥	٢١٧,٢	٥١٧,٣	٧١١,٧
3 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ ١,٠ - ٠,٥ هكتار	٥١,٨	١٣٥,٠	٣٠٠,٠	٥٥٧,٧	٧٨٨,٤
4 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ < ١,٠ هكتار	٦٣,٤	١٦١,٤	٤٦١,٨	٧٢١,١	١١٣٣٤,٩
5 أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى	٥١,٨	١٧٨,٩	٢٦٣,٧	٥٣٧,٢	٧٣٢,٨
6 أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة	٧٠,٤	١٤٣,٥	٢٦٨,٩	٧٩٥,٥	١١٤٣,٨
7 أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى	١٣٧,٤	٢٨٦,٠	٤٣٣,٦	٨١٩,٩	١٢٨٨,٤
8 أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى	٨٨,٣	٢٥٣,١	٤٦٠,٥	٧٠٠,٣	٩١٣,٠
9 أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة	١١٠,٦	٢١٦,١	٤٩٥,٥	٨٠٠,١	١٠٩٨,٩
10 أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى	٢١١,٥	٤٢٥,٨	٧٠٨,٦	١٤٣٢,٤	٢١٣٠,٣
المجموع	٧٠,٧	١٧٩,٣	٣٥٧,٩	٧٠٨,٢	١٠٠٥,١

الجدول ١٥ : ادخار الأسر المعيشية حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(بلايين الروبيات)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	فئات الأسر المعيشية
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
٣٩٤,٠	٥٥٤,٦	٧٦,٧	٤٧,٦	(٣٩,١)	1 مستخدمون زراعيون
٣٢٠٩,٢	١٩٩٩,٣	٤٣٢,٠	١٣٨,٤	(١٠١,٨)	2 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ صفر - ٠,٥ هكتار
١٧١٢,٤	١٣١٥,٦	٥٤٣,٣	٣٠٤,٥	٨٤,٨	3 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ ١,٠ - ٠,٥ هكتار
٤٠١٤,٠	٣٦١٦,٣	١٤٢٩,٧	٨٢٩,١	٣٤٩,٥	4 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ < ١,٠ هكتار
١٠٥٩٨,٧	١٣٨١,١	٨٧٤,٢	٤٦٤,٣	١٩,١	5 أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى
٥٠٢,٩	٢٤٥,٥	١٥٠,١	٣٥,٣	٠,٤	6 أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة
١٠٤٠٦,٩	٣٧٨٩,٤	١٢٠١,٩	٢٨٤,٥	٩١,٠	7 أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى
٢٣٧٠,٩	٢١٧٠,٠	١٦٤١,٩	٦٠١,٠	٧٣,٩	8 أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى
٩٨٠,٢	٦٣٩,١	٣٠٠,٣	١١٠,٤	٠,٣	9 أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة
١٩٧٠٣,٦	٨٣٢٨,٣	٢٤٨٧,٥	٩٣٠,١	٢٨٨,٦	10 أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى
٤٤٨٩٢,٨	٢٤٠٨٦,٢	٩١٣٧,٦	٣٧٤٥,٢	٧٦٦,٧	المجموع

الجدول ١٦ : معدل ادخار الأسر المعيشية حسب فئات الأسر المعيشية ١٩٧٥ - ١٩٩٣  
(نسب مئوية)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	فئات الأسر المعيشية
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
٤,٢٠	٨,٠٦	٢,٦٩	٣,٠٠	(٦,٣٨)	1 مستخدمون زراعيون
٨,٠٠	٧,١٠	٤,٦٥	٣,٢٨	(٨,٣٣)	2 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ صفر - ٠,٥ هكتار
١٥,٦٥	١٧,١٩	١١,٩١	١٢,٦٨	٩,٣٧	3 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ ١,٠ - ٠,٥ هكتار
٢٢,٥٢	٢٩,٥٩	١٥,٨٣	١٨,٧٠	٢٢,٨٩	4 أسر زراعية مستثمرة، ملاك أراضٍ < ١,٠ هكتار
١١,٤٢	١٣,٣١	١٢,٦١	١٠,٤٧	١,٨٥	5 أسر ريفية غير زراعية مستوى أدنى
١٣,٠٤	١٣,١٩	٥,٧٥	٤,٢٢	٠,١٣	6 أسر معيشية ريفية غير داخلية في القوى العاملة
٢٣,١٠	١٥,٢٥	١٦,٩٠	١٤,٧١	٧,٦٣	7 أسر معيشية ريفية غير زراعية مستوى أعلى
٩,٦٥	١١,٢٣	١٤,٣١	١١,٩٠	٦,٢٥	8 أسر حضرية غير زراعية مستوى أدنى
١٥,٥٣	١٤,٣٠	٨,٠١	٩,٨٠	٠,١٤	9 أسر حضرية غير داخلية في القوى العاملة
٢٨,٧١	٢٠,٥٨	١٩,٨٨	٢٠,٩٥	١٣,٨٩	10 أسر حضرية غير زراعية مستوى أعلى
١٨,٦٥	١٥,٣٩	١٣,٠٣	١٢,٢٩	٧,٤٦	المجموع

## المراجع

- Alarcon, Jorge et al (1990). *The Social Accounting Framework for Development*. Avebury, Aldershot
- Biro Pusat Statistik (berbagai penerbitan). *Sistem Neraca Sosial Ekonomi Indonesia 1975, 1980, dan 1985*, Jakarta.
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1982, *Social Accounting Matrix Indonesia 1975*; Volumes I and II (Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1986, *Social Accounting Matrix Indonesia 1980*; Volumes I and II (Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1991, *Social Accounting Matrix Indonesia 1985*; Volumes I and II (Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Biro Pusat Statistik (berbagai penerbitan). *Tabel Input-Output Indonesia 1975, 1980, 1985, dan 1993*, Jakarta.
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1985, *Social Accounting Matrix Indonesia 1990*; Volumes I and II (Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Biro Pusat Statistik (Indonesian Central Bureau of Statistics), 1986, *Sistem Neraca Sosial Ekonomi Indonesia 1993* ((Biro Pusat Statistik, Jakarta).
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- De Haan, M., and S.J. Keuning, 1996, "Taking the Environment into Account; the NAMEA Approach". *The Review of Income and Wealth*, Series 42, Number 2.
- Downey, R.A. 1984, Indonesian Inequality: Integrated National Accounting of Who Gets What. Ph.D. Dissertation (Cornell University, Ithaca, U.S.A.).
- Downey, R.A., 1985, "An Indonesian Social Accounting Matrix". *Sophia Economic Review*, Volume XXXI, Number 1.
- Downey, R.A., 1988, "Indonesian Food Inequality". *Sophia Economic Review*, Volume XXXIII, Number 2.
- Hacche, Graham (1979). *The Theory of Economic Growth*. The MacMillan Press Ltd, London.
- Keuning, S.J., 1993, "An Information System for Environmental indicators in Relation to the National Accounts". In: W.F.M. de Vries, G.P. den Bakker, M.B.G. Gircour, S.J.
- Keuning and A. Lenson (eds.), *The Value Added of National Accounting* (Statistics Netherlands, Voorburg/Heerlen).
- Keuning, S.J. 1994, "The SAM and Beyond: Open, SESAME!". *Economic Systems Research*, Volume 6, Number 1.
- Keuning, S.J., 1995, "Productivity Changes and Shifts in the Income Distribution", *Economic Systems Research*, Volume 7, Number 3.
- Keuning, S.J., 1996, *Accounting for Economic Development and Social Change: with a case-study for Indonesia* (IOS Press, Amsterdam).
- Keuning, S.J., 1997, "Accounting for Welfare with SESAME". Paper prepared for the United Nations' Expert Group Meeting on Household Satellite Accounts, New York, 6-10 October.
- Keuning, S.J., and J. de Gijt, 1992, A National Accounting Matrix for the Netherlands, National Accounts Occasional Paper, No. NA-059 (Statistics Netherlands, Voorburg).
- Keuning, S.J., and T. Reininga, 1997, Accounting for the Use of Financial Capital as an Input in Production. National Accounts Occasional Paper, No. NA-085 (Statistics Netherlands, Voorburg).
- Keuning, S.J., and W.A. de Ruijter, 1988, "Guidelines to the Construction of a Social Accounting Matrix". *The Review of Income and Wealth*, Series 34, Number 1.
- Keuning, S.J., and E. Thorbecke, 1992, "The Social Accounting Matrix and Adjustment Policies: The Impact of Budget Retrenchment on Income Distribution". In: E. Thorbecke and associates, *Adjustment and Equity in Indonesia* (Development Centre of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).

- Lorenzen, G., 1990, "A Unified Approach to the Calculation of Growth Rates". *The American Statistician*, Volume 44, Number 2.
- Nicholson, Walter (1989). *Macroeconomics Theory; Basic Principles and Extensions*. Edisi Keempat. The Dryden Press. Chicago.
- Pyatt, Graham dan Erik Thorbecke (1976). *Planning Techniques for a Better Future*. International Labour Office, Geneva.
- Sutomo, Slamet, 1989, "Income, Food Consumption and Estimation of Energy and Protein Intake of Households: a Study based on the 1975 and 1980 Indonesian Social Accounting Matrices". *Bulletin of Indonesian Economic Studies*, Volume XXV, Number 3.
- Taylor, Lance (1979). *Macromodels for Developing Countries*. McGraw-Hill, New York.
- Thorbecke, Erik (1991). Structural Adjustment and Rationalization of the Public Sector in Indonesia, 1983-1988. Makalah disampaikan pada Seniro Policy Seminary di Caracas, Venezuela.
- Thorbecke, E., 1992. "A computable General Equilibrium Model Integrating Real and Financial Transactions" In: E. Thorbecke and associates, *Adjustment and Equity in Indonesia* (Development Centre of the Organization for Economic Cooperation and Development, Paris).
- Todaro, Michael (1987). *Economic Development in the Third World*. Longman, London.
- United Nations, 1997, *Provisional Guidelines on Statistics of the Distribution of Income, Consumption and Accumulation of Households*. Studies in Methods, Series M, No. 61 (United Nations, New York).
- United Nations, 1973. *Input-Output Tables and Analysis*. Studies in Methods, Series F, No. 14, Rev. 1, New York.
- Van Veen, W., 1993, Structuring Detailed Quantitative Information for Economy-wide Analysis; an application to Indonesia. Research Memorandum 93-03 (Centre for World Food Studies, Amsterdam).

## الحواشي

- <sup>١</sup> يرجى الرجوع إلى الفصل العشرين في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ [الأمم المتحدة وآخرون، ١٩٩٣] للاطلاع على مقدمة عامة عن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وإلى كونيغ [١٩٩٦ و ١٩٩٧] للاطلاع على مقدمة عامة عن منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها. كما أدرج جزء من النتائج المبينة هنا في كونيغ [١٩٩٤].
- <sup>٢</sup> مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هذه مماثلة جداً للجدول ٢٠ - ٤ في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ونتيجة لذلك، يرجى الرجوع إلى الجزء ٢٠ - جيم وإلى كونيغ [١٩٩٦، الفصل الثاني] للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا الجدول. ونركز هنا على الفروق بين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هذه والمصفوفة المدرجة في نظام الحسابات القومية. على سبيل المثال، نتيجة محدودية البيانات، تم استبدال حساب المعاملات المالية بحساب الرصيد المالي.
- <sup>٣</sup> بالتوافق مع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، يشمل حساب دخل الملكية من وإلى الخارج في مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الإندونيسية إيرادات معاد استثمارها من استثمارات أجنبية مباشرة. وليست المبالغ المعاد استثمارها متضمنة لأن مصفوفات المحاسبة الاجتماعية المبينة هنا لا تقسم المعاملات في أدوات مالية.
- <sup>٤</sup> من حيث المبدأ، يتم أيضاً قيد مشتريات الأراضي والأصول الأخرى غير المنتجة في الخلايا (7,7) و (11,7) و (7,11)؛ انظر كونيغ وغيحت [١٩٩٢].
- <sup>٥</sup> يرجى الرجوع إلى ثوربيك [١٩٩٢] للاطلاع على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الخاصة بإندونيسيا لعام ١٩٨٠ شاملة تدفقات مالية.
- <sup>٦</sup> في حالة إندونيسيا، يجب تضمين البيانات اللازمة لحساب متوسط العمر المتوقع عند الولادة مثلاً، وإجمالي استخدامات الوقت الإنتاجية وموجز الإجراءات البيئية.
- <sup>٧</sup> كافة معدلات النمو لوغاريتمية (انظر لورنزن [١٩٩٠]).
- <sup>٨</sup> تقديرات عام ١٩٨٠ بالنسبة إلى متوسط السرعات الحرارية المتناولة في أشد الفئات فقراً (٢ ٢٦٢) فوق حد الفقر المطلق (٢ ١٣٠). ومن الواضح أن هذا لا ينطبق على كل مواطن إندونيسي، حيث إن مؤشر الحرمان الهيكلي يخفي عدم التجانس الكبير ضمن الفئة الفرعية المعنية، داوي [١٩٨٤]. كما أن تقديرات المستويات بالنسبة إلى السنتين معاً يمكن أن يكون أعلى من الواقع نوعاً ما نظراً لأنه لم يتم خصم الأطعمة المهذورة؛ والتقدير أدنى بنسبة ١٧ في المائة عند فان فين [١٩٩٣: الجزء الثاني، الجدول ٧ - ٢].
- <sup>٩</sup> يرجى الرجوع إلى داوي [١٩٨٤، الفصل السادس] للاطلاع على تضمين أكثر شمولية لحسابات سنوات الدراسة في إطار من نوع منظومات مصفوفات المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية وامتداداتها.
- <sup>١٠</sup> يرجى الرجوع إلى كونيغ [١٩٩٦، الفصل الثالث] للاطلاع على اشتقاق هذه التغيرات الحقيقية استناداً إلى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية بالأسعار الثابتة.

## الفصل السادس

### قياس القضايا الاجتماعية





## قياس الظواهر الاجتماعية في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٩٧، هل أحرز تقدّم؟<sup>١</sup>

برند بيكر

خبير إحصاء، فرع الإحصاءات الاقتصادية، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة،  
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

هيرمان هيرمان

مدير، شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

دانيال مالنيك

مؤسسة دانيال ملنيك للبحوث، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

### أولاً - مقدمة

١ - لماذا ينبغي علينا قياس الظواهر الاجتماعية؟ لماذا لا نقتنع بالقياسات الاقتصادية؟ ما هي المؤشرات التي يتعين استعمالها في قياس الظواهر الاجتماعية؟ تشكل هذه الأسئلة محور تركيز هذه الدراسة. وسننظر أولاً في سبب أهمية قياس الظواهر الاجتماعية، ثم نبحث منهجين من المناهج الدولية الرئيسية التي اعتمدها خبراء الإحصاء في قياس أوضاع البشر ورفع التقارير عنها.

٢ - منذ بداية هذا القرن، وضع معدو الحسابات القومية وطبقوا إطاراً لتقدير قيمة الإنتاج من السلع والخدمات في قطاعات الاقتصاد المقيسة بقيم نقدية. ويمثل نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ أكثر أنواع هذا التحليل إحكاماً وتفضيلاً (انظر: لجنة الجماعات الأوروبية وآخرون، ١٩٩٣). وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية هذه الخطوط الإرشادية وصادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويضم هذا النظام طبعاً أكثر من مجرد تحليل للإنتاج شاملاً توليد واستخدامات وتوزيع الدخل. غير أن تحليل الإنتاج هو المهيمن عملياً. ومع أن خبراء الاقتصاد في شتى البلدان يختلفون أحياناً بشأن أفضل طرق تنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، فإن نمجه العام هو الإطار لما نعرف عن الاقتصادات الوطنية ونقاط قوتها وضعفها وقدرتها على إنتاج السلع والخدمات. وتشكّل هذه الإحصاءات مرتكزاً للقرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات والمواطنون العاديون والشركات. كما لها أثر كبير في النشاط الاقتصادي حيث تساعد في وضع قرارات يؤثر الواحد منها مباشرة في الآخر.

٣ - يستعمل واضعو السياسات وكبار رجال الأعمال والأشخاص العاديون إحصاءات النمو والدخل هذه لوصف نوعية حياة الناس القائمة والممكنة. بعبارة أخرى، غالباً ما نتصرف وكأن نظام الحسابات القومية يجسد المعلومات التي تتبع وتقرن مستويات المعيشة في شتى بقاع العالم وضمن إطار البلدان. غير أن نسبنا وسن<sup>٢</sup> على سبيل المثال أشارا إلى أن هذا النظام لا يستهدف قياس مستوى المعيشة، بل يقيس فقط الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق مستوى المعيشة المرغوب. وهو يخبرنا عن مدى توفر الموارد غير أنه لا يخبرنا عن كيفية استعمال أو توزيع هذه الموارد على المستوى الاقتصادي الجزئي.

٤ - نستطيع فهم ضرورة تخطي مؤشرات الدخل القومي إذا نظرنا في القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي، على سبيل المثال، إلى الجوع والمجاعات. ويوجز التحليل الذي قام به ديريز وسن<sup>٣</sup> الكثير من البحوث التي تبين أن الجوع غير مرتبط سوى هامشياً بشحة المواد الغذائية. والواقع أنهما يسوقان أمثلة عديدة على أن المجاعات حدثت حين ازداد إنتاج المواد الغذائية ويتم تفاديها عند ظهور أوضاع الشحة. علماً بأن للعمليات الاجتماعية أهمية بالغة، شاملة التوقعات بشأن توفر المواد الغذائية والقرارات المتعلقة بتوزيعها. وفي هذه الحالات، يمكن أن يبيّن نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ آثار سوء التوزيع حين يتدنى الإنتاج في نهاية المطاف، غير أنه لا يساعد في فهم المشاكل التي تؤدي إلى ذلك. فبدون النظر في الظواهر الاجتماعية التي تتفاعل مع الإنتاج، لا يمكننا فهم سبب حدوث المجاعات أو ظهور الجوع.

٥ - في الفترة التي انقضت منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ركزت جهود التنمية الاهتمام على أوضاع الناس الذين يعيشون في بلدان مختلفة في شتى مناطق العالم. وقد أسبغ انتهاء الأنظمة الاستعمارية الشرعية على استحقاقات هذه الشعوب وأدى إلى زيادة

البيانات الإحصائية المطلوبة التي تبين احتياجاتهم. علماً بأن التحليل الذي لا يركز إلا على نواتج الأنشطة الاقتصادية القومية لا يخدم الوفاء بهذه الاحتياجات لأنه ينبغي أن يعرف القادة والجمهور كل ما يمكن عن أوضاع الحياة.

٦ - بعبارة أخرى، أدى التغيير الاجتماعي الناجم عن التنمية إلى زيادة الحاجة للإحصاءات عن جوانب عديدة من حياة البشر، ليس مجرد بيان الموارد التي لديهم ولكن ما تفعله لهم تلك الموارد. وفي الوقت نفسه، تؤثر العلاقات الاجتماعية الجديدة في نوع البيانات التي يمكن جمعها وتبويبها وتقديمها، فضلاً عن البيانات التي تعتقد أن في جمعها جدوى.

٧ - يقول العديد من الباحثين، مثل محبوب الحق، أنه من الضروري جمع الإحصاءات التي تركز على حياة الناس. وهو يؤكد على أن المجتمعات التي لديها موارد طبيعية واستثمارات متماثلة تتطور بصورة مختلفة "لأنه توجد فروق في قدراتها البشرية".<sup>٤</sup> وهو يدعو إلى اعتماد استراتيجية تنمية بشرية ومؤشرات إحصائية تركز على قدرات الناس وأوضاعهم الصحية. وهو يؤكد على دور الخيارات التي يعتمد عليها البشر في استخدام الدخل والثروة وأثر هذه الخيارات على أوضاع التعليم والصحة والرفاهة الشخصية. وهو يقول إن "لاستخدام الدخل في مجتمع ما الأهمية نفسها التي لتوليد (تحقيق) ذلك الدخل". وهو يعرب عن أن "توسيع الدخل في إطار سجن سياسي افتراضي أو فراغ ثقافي يؤدي إلى انخفاض كبير في القناة والرضا عما يتحقق في بيئة اقتصادية وسياسية أكثر تحرراً". ومنذ نشوء الأمم المتحدة وهي تصارع مشكلة كيفية مواجهة هذه الهواجس وعلى الأقل معرفة مدى قيامنا بما يلزم تجاهها.

## ثانياً - معلمان من معالم قياس الظواهر الاجتماعية

٨ - نود التركيز على معلمين رئيسيين. الأول هو عرض قائمة شاملة من المؤشرات الاجتماعية من خلال لجنة خبراء<sup>٥</sup> عينها الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى في عام ١٩٥٤.<sup>٦</sup> وفي مقدمة هذا التقرير قال الأمين العام للأمم المتحدة: "أدركت المنظمات الدولية منذ زمن جدوى الحصول على فهم أكثر وضوحاً لمفهوم "مستويات المعيشة" من وجهة نظر دولية، ولطرق قياس التقدم المحرز في زيادة مستويات المعيشة هذه". وأولي اهتمام خاص لقياس مستوى المعيشة في البلدان النامية لتقييم الحاجة إلى برامج تنمية وقياس التقدم المحرز في الوفاء بتلك الاحتياجات.

٩ - وكان المعلم الثاني الذي نرغب في بحثه في هذه الدراسة مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا التي اعتمدها اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٧.<sup>٧</sup> وقد وضع هذه المجموعة فريق من الخبراء أنشأتها لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ "لمواصلة النظر في الآثار المترتبة في مجال الإحصاءات على متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ ووضع برنامج عمل تنعكس فيه مجالات العمل الرئيسية التي حددها مؤتمر القمة وتبين فيه المجالات التي ينبغي التركيز عليها في العمل الإحصائي الدولي في الميدان الاجتماعي مع إيلاء الاعتبار الواجب لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ (مؤتمر السكان) ونتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥.

## ثالثاً - سمات مجموعتي ١٩٥٤ و ١٩٩٧ من المؤشرات الاجتماعية

١٠ - يوجد تشابه كبير جداً بين المجموعتين على الرغم من أن تقرير عام ١٩٥٤ لم يستعمل كأساس لمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا. فكلتا المجموعتين بدأتا بتحديد محاور تركيز السياسات والمجالات الرئيسية للاهتمامات الاجتماعية (ونستعمل فيما يلي نصوص مجموعة عام ١٩٩٧ لكي نتفادى أي ارتباك). وتشمل هذه المؤشرات السكان والتنمية، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتخفيض البطالة. وبعبارة أخرى، كانت محاور التركيز التي وضعها فريق الخبراء في عام ١٩٥٤ على اتساق مع محاور تركيز السياسات الناجمة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقمة الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة. وحدد فريق الخبراء المشكل في عام ١٩٥٤ مجموعة من ١٤ مؤشراً باعتبارها مؤشرات ذات أولوية وتضم مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ١٥ مؤشراً ذات أولوية (انظر الجدول في المرفق).

١١ - تعلّق واحد فقط من القرارات التي اتخذها فريق الخبراء في عام ١٩٥٤ باستعمال مؤشرات إحصائيات في مقابل ما دعوته مؤشرات فرعية. ونص التقرير الذي وضعه الفريق على أن "... اللجنة خلصت إلى أن أفضل نهج بشأن القياس الدولي لمستويات المعيشة هو من خلال قياس جوانب أو أجزاء محددة بوضوح من مجمل الوضع الحياتي، على أن تكون هذه الجوانب أو الأجزاء قابلة للقياس الكمي وتجسد الأهداف الدولية". كما نص على أن "... اللجنة اعتبرت ذلك مرغوباً لمقاربة مسألة مستوى المعيشة من وجهة نظر مكوناته ومعالجة هذه المكونات كلاً على حدة". وكان هذا قراراً هاماً جداً أيده فريق الخبراء المشكل في عام ١٩٩٧.

١٢ - يتضح من فحص مجموعتي المؤشرات أنهما متطابقتين تقريباً من حيث الهيكلية فيما يتعلق بالاهتمامات الاجتماعية. أما المؤشران الوحيدان المتضمنان في مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا وليس متضمنين في قائمة عام ١٩٥٤ فهما: تقديرات السكان حسب الجنس والسنة، ومدى انتشار موانع الحمل. ومع التنويه إلى التشابه الكبير بين الجهود المبذولة في عام ١٩٥٤ وتلك المبذولة في عام ١٩٩٧، ينبغي أيضاً التنويه إلى الفروق. فالفرق الأول هو الافتقار إلى التأكيد في جهود عام ١٩٥٤ على تفصيل البيانات حسب الجنس. وتم تصحيح هذا الأمر في جهود عام ١٩٩٧ وهو يبين كيف أن التغيرات في المجتمع تؤثر في جمع البيانات الإحصائية. ومن المؤكد أن هذا يعتبر تقدماً عمّا تحقق في عام ١٩٥٤. كما يمكن التنويه إلى تغييرات أقل وضوحاً في بعض المؤشرات الأخرى. فمع أن المؤشر يبدو وكأنه المؤشر نفسه إلا أنه جرى إحراز تقدم في تعريف كل من المؤشرات نفسها. فعلى سبيل المثال، أصبح المقياس المعياري الخاص بالقدرة على الحصول على مياه شرب آمنة أكثر صرامة، فضلاً عن زيادة الاهتمام المولى لمساهمة القطاع غير النظامي.

١٣ - كما نلاحظ تغييراً هاماً في المؤشر الخاص بالمتطلبات الغذائية. فالمؤشر الموضوع في عام ١٩٥٤ هو مؤشر من النوع الذي يعتبر مؤشر أوضاع كارثية، فهو يقيس متوسط توفر الغذاء على خلفية متوسط الاحتياجات من السعرات الحرارية. وهو يجسد الاهتمام بنظام التوزيع. ويبدو أن هذا التأكيد تغير في عام ١٩٩٧ إلى تأكيد على السعي لقياس القدرة على شراء الغذاء وليس على توفره.

١٤ - ومن المفترض أن فريق خبراء عام ١٩٩٧ لم يكن على اطلاع على العمل الذي قام به فريق عام ١٩٥٤. وهذا ما يثير ردود فعل ثلاثة. أولاً، من المزعج أن هذا العمل ضاع ولو مؤقتاً على الأقل، وليس هذا بدون سابقة. مما استدعى قدراً معيناً من إعادة العمل على شيء كان موجوداً في الأصل. ثانياً، من المفيد عندما نود العمل على شيء جديد أن نتذكر أنه غالباً ما يوجد من سبقنا إلى ذلك. أخيراً، من المطمئن فعلاً أن كلا الفريقين عملاً كل على حدة وتوصلاً إلى نفس النتيجة إلى حد كبير.

١٥ - تقوم الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت خاص بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا. وتم اتخاذ قرار بأن البيانات ينبغي أن تكون بيانات قطرية وليس سلاسل تركيبيّة أكثر اتساقاً. وليس القصد استعمال هذه البيانات للمقارنة بين الدول بل بيان مدى التقدم المحرز في مجال مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا في كل من البلدان. علماً بأن هذه المجموعة هي مجموعة دنيا وليس القصد أن لا يضاف إليها عند اللزوم. وكما نوقش في اللجنة الإحصائية، فإنها قائمة أساسية ينبغي أن يكون بوسع كافة البلدان تقديمها. ومع أننا سنعمل ما بوسعنا لمساعدة البلدان في تحسين مستوى ونوعية بيانات مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، فإن الحاجة ماسة للمساعدة من جانب الهيئات الدولية الأخرى والجهات المانحة الثنائية.

## رابعاً - استنتاجات

١٦ - نتيجة مقارنة مجموعتي المؤشرات، يمكن للمرء أن يسأل عما إذا تحققت أي تقدم في السنوات الثلاث والأربعين المنقضية بين هذين المعلمين في تاريخ المؤشرات الاجتماعية؟ وكيف يمكن تسمية نتائج عام ١٩٩٧ معلماً علي الرغم من أنه لا يبدو أنه يوجد فرق كبير عن المعلم الأول؟ ولقد قدمت لجنة عام ١٩٥٤ نظاماً من مؤشرات اجتماعية ما زال صالحاً على العموم. فقد حددت مؤشرات كحل وسط بين توفر البيانات وفائدتها لأغراض السياسات والتحليلات ما زال الاتفاق بشأنها قائماً (مع تعديلات وإضافات طفيفة فقط) على الصعيد الدولي. فلماذا ما زلنا بعد مضي ٤٣ سنة نحاول جعل معظم البلدان تقوم بجمع المعلومات الأساسية التي تنص عليها مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا؟

١٧ - يكمن الجواب على مستوى واحد في قدرات مكاتب الإحصاء في البلدان. فإتاحة البيانات المطلوبة لأغراض مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا تتطلب مزيجاً من القيود المدنية السليمة وأنظمة إحصاء حيوية مع استقصاءات بالعينات وتعدادات. وتتطلب هذه الأنظمة موارد هامة من حيث المال والعناصر المدربة على السواء. وبالنسبة إلى العديد من البلدان، وليس فقط البلدان النامية، ليس لدى مكاتب الإحصاء الوطنية القدرات اللازمة لإنتاج بيانات جيدة النوعية على الدوام في هذه المجالات. فلماذا ما زالت هذه القدرات غير موجودة بعد مضي ٤٣ سنة؟ يكمن أحد الأجوبة في التزاحم على الموارد بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية. فالإحصاءات الرسمية لا تجمع طبعاً مجرد جمعها. فالجتمتع بنفق موارد على جمع الإحصاءات الرسمية نتيجة الشعور بالحاجة إليها لأغراض اتخاذ القرارات العامة بشأن السياسات. علماً بأن معظم المناقشات الهامة كانت معنية بالجوانب الاقتصادية، على الأقل في الاقتصادات المتبعة لنظام السوق. وفي العديد من الحالات لم تكن للشؤون الاجتماعية الأولوية على الشؤون الاقتصادية. ونرى حالياً بعض التغير في هذا، غير أنه ما زالت الشؤون الاقتصادية تحظى بالأولوية في معظم البلدان. كما أن توزيع الموارد الطبيعية يتبع هذا

النمط عادة. ولذا، إذا كان المجتمع يسبغ المزيد من القيمة على الظواهر الاجتماعية فهل نتوقع أن يحدث تحسن نتيجة لذلك في نوعية الإحصاءات الاجتماعية؟

١٨ - بالطبع لا تكفي مجرد الإشارة إلى المشاكل القائمة في هذه الأنواع من المؤشرات. فهي موجودة نتيجة الحاجة المشروعة لفهم العلاقات فيما بين المؤشرات الاجتماعية وبينها وبين المؤشرات الاقتصادية.

١٩ - يعتبر قياس الظواهر الاجتماعية بوضع قائمة من المؤشرات الاجتماعية مثل مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. إلا أن مجموعة المؤشرات الاجتماعية المفتقرة إلى إطار تحليلي تفتقر أيضاً إلى صلات فيما بينها ومع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الهامة الأخرى. فالمسألة إذن هي مدى إمكان إدخال المؤشرات الاجتماعية في إطار أوسع نطاقاً وتحليل العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الاقتصادية. علماً بأن مناقشة نظام الحسابات القومية ومصنوفات المحاسبة الاجتماعية والحسابات التابعة تجرى في هذا الخصوص (انظر الفصل الخامس أيضاً).

المرفق

مقارنة بين المؤشرات الاجتماعية لعام ١٩٥٤ وعام ١٩٩٧

مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا التي وضعها عام ١٩٩٦ فريق من خبراء الأمم المتحدة كما اعتمدها اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٧	المؤشرات ذات الأولوية القصوى حسب تقرير عام ١٩٥٤ الذي وضعه فريق من خبراء الأمم المتحدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● العمر المتوقع عند الولادة، حسب الجنس</li> <li>● وفيات الرضع، حسب الجنس</li> <li>● وفيات الأطفال، حسب الجنس</li> <li>● وفيات الأمهات</li> <li>● القيمة التقديرية لسلة المواد الغذائية اللازمة لاستيفاء الحد الأدنى من المواد الغذائية</li> <li>● متوسط عدد السنوات المدرسية المكتملة، حسب الانتماء الحضري/الريفي، والجنس وعند الإمكان حسب فئات الدخل</li> <li>● معدل البطالة، حسب الجنس</li> <li>● نسبة البطالة إلى السكان، حسب الجنس والقطاع النظامي وغير النظامي، إن أمكن</li> <li>● نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي</li> <li>● نصيب الفرد من دخل الأسرة المعيشية (المستوى والتوزيع)</li> <li>● عدد الأشخاص للغرفة الواحدة، باستثناء المطبخ والحمام</li> <li>● إمكانية الحصول على المياه المأمونة</li> <li>● إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية</li> <li>● تقديرات عدد السكان، حسب الجنس، والمجموعة العرقية إذا كان ذلك ملائماً وممكناً</li> <li>● معدل انتشار موانع الحمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● العمر المتوقع عند الولادة</li> <li>● متوسط العمر المتوقع (عند الولادة) وفي أعمار مختلفة</li> <li>● معدل وفيات الرضع</li> <li>● المتوسط الوطني من الإمدادات الغذائية من حيث السرعات على مستوى "تجارة التجزئة" مقارنة بالمتطلبات التقديرية من السرعات</li> <li>● نسبة الأطفال بين سن ٥ - ١٤ سنة مداومين أو ملتحقين في مدارس</li> <li>● نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة، فوق سن ما ملائمة، والمجموع وحسب الجنس</li> <li>● نسبة السكان الناشطين اقتصادياً العاطلين عن العمل</li> <li>● نسب توزع السكان الناشطين اقتصادياً حسب فئات الصناعات والمهن الرئيسية</li> <li>● بنود اقتصادية كلية متصلة بالدخل القومي</li> <li>● نسبة الرقم القياسي للتغير في الدخل القومي (بالأسعار الثابتة) إلى الرقم القياسي للتغير في السكان</li> <li>● المساحة بنسبة الساكن الواحد</li> <li>● عدد الأشخاص في وحدة السكن</li> <li>● إمدادات المياه - مياه الشرب ولأغراض أخرى</li> <li>● المراحيض والتخلص من مخلفات المجاري</li> </ul>

## المراجع

- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-Operation and Development, United Nations, World Bank (1993): *System of National Accounts 1993*, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C.
- Dreze, Jean and Sen, A. (1989): *Hunger and Public action*, Oxford (England), Clarendon press; New York: Oxford University Press.
- Haq, Mahbub ul (1995): *Reflections on Human development: How the Focus of Development Economics Shifted from National Income Accounting to People-Centered Policies*, New York: Oxford University Press
- Nussbaum, Martha and Sen, A. (1993): *The Quality of Life*, Oxford (England), Clarendon Press; New York, Oxford University Press.
- United Nations (1954): *Report on International Definition and Measurement of Standards and Levels of Living* E/CN.3/179 and E/CN.5/299, March 1954.
- United Nations (1997): *Report of the Twenty-Ninth Session of the Statistical Commission*, 11-14 February 1997, E/1997/24 and E/CN.3.1997/29, New York.

## الحواشي

- ١ تستند هذه الدراسة إلى عرض جرى في الجلسة الحادية والخمسين لمعهد الإحصاء الدولي المنعقدة في إسطنبول في تركيا في الفترة ١٨ - ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧. وستنشر مجلة الإحصاء الدولية نسخة مطولة عن هذه الدراسة.
- ٢ .Martha C. Nussbaum and Amartya Sen. *The Quality of Life*. Clarendon Press. Oxford, 1993
- ٣ .Jean Dreze and Amartya Sen. *Hunger and Public Action*. Clarendon Press, Oxford, 1989
- ٤ .Mahbub ul Haq. *Reflections on Human Development*. Oxford University Press, New York, 1995
- ٥ كان الخبراء الذين اجتمعوا لهذا الغرض مرموقين جداً وضموا: ريموند فيرث، وفيليب م. هوزر، وإيرلند هفستين، ولويس جوزيف لوبري، وألكسندر مورائيس، وف. ك. ر. ف. راو (رئيساً).
- ٦ .International Definition and Measurement of Standards and Levels of Living. United Nations, 1954
- ٧ .Statistical Commission. Report on the twenty-ninth Session, United Nations, New York, 1997





## طريقة قياس فقر القدرات والطرق المكملة لقياس الفقر

تيري ماك كينلاي

خبير اقتصادي في التنمية البشرية، شعبة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر،  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة

### أولاً - مقدمة

- ١ - مفهوم فقر القدرات أو الفقر البشري جديد نسبياً. وقد وضع صراحة لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ مع إدخال رقم قياسي مركب جديد، مقياس فقر القدرات. غير أن الفكرة الأساسية له تنبع من كتابات أمارتيا سين التي أقيمت الكثيرين منا من خلال عدد من المقالات والكتب على فترة طويلة بالنظر إلى كافة جهود التنمية باعتبارها تنمية بشرية، وحددت التنمية البشرية باعتبارها أولاً وقبل كل شيء مجموعة من القدرات الأساسية، مثل العيش خالياً من المرض القابل للتفادي، والتغذية الجيدة وسعة الاطلاع والمعرفة.
- ٢ - كان الرقم القياسي للتنمية البشرية أول عرض لنهج التنمية البشرية في إطار القياس، وقد طرح كبديل عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي يعتبر البارومتر السائد بشأن الرفاهة البشرية.
- ٣ - بما أن مفهوم فقر القدرات نتيجة منطقية لمفهوم التنمية البشرية فإنه يستند إلى تحديد مستويات دنيا تعتبر فقراً بالغاً في قدرة ضرورية مثل اعتلال الصحة أو المعاناة من سوء التغذية أو عدم الإلمام بالقراءة والكتابة. ويستعمل مقياس فقر القدرات، مثلاً، مؤشرات مثل النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين وزنهم أقل من الطبيعي والنسبة المئوية من الإناث البالغات اللائي هن أميات كمقياسين للفقر.
- ٤ - يختلف مفهوم الفقر البشري عن التنمية البشرية من حيث إن الأول يمثل مجموعة من التحصيل المنخفض جداً في قدرة محددة: وهو أدنى مستوى من سلسلة تنمية تلك القدرة. ومثلما الأمر بالنسبة إلى فقر الدخل، يعتمد تعريف فقر القدرات على تعريف أدنى مستوى وهو في هذه الحالة المستوى الذي يفصل بين الذين لديهم مستوى من التنمية البشرية منخفض بدرجة غير مقبولة عن أولئك الذين بلغوا مستوى أدنى كافياً. وبما أن التنمية البشرية متعددة الأبعاد، فإن الفقر البشري متعدد الأبعاد أيضاً. ويعني هذا ضمناً ضرورة تعريف المستويات الدنيا منسوبة إلى كل من الأبعاد الضرورية.
- ٥ - حتى الذين لديهم اطلاع على مفهوم التنمية البشرية وعلى تقرير التنمية البشرية ينسون أن الرقم القياسي للتنمية البشرية وضع أصلاً بمثابة رقم قياسي للحرمان. ففي أول إصدار للرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أدرج في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، تحول متوسط دخل الفرد إلى صيغة لوغاريتمية في حدود خط الفقر الدولي والرقم صفر فوق ذلك الخط. وبالنسبة إلى التحصيل المدرسي، لم يستعمل سوى مؤشر محو أمية البالغين. وجرى التوصل إلى "العلامة التقديرية" في الرقم القياسي المركب الخاص بالرقم القياسي للتنمية البشرية أولاً من حساب "النقص" من القيمة القصوى بالنسبة إلى كل من المؤشرات. وبالنسبة إلى الإلمام بالقراءة والكتابة، مثلاً، كانت القيمة القصوى الإلمام الشامل بالقراءة والكتابة، أو قيمة هي ١٠٠ في المائة.
- ٦ - عقب نشر تقرير التنمية لعام ١٩٩٠ مباشرة، وُجّهت انتقادات للرقم القياسي للتنمية البشرية لعدم قدرته على التمييز الجيد بين البلدان الصناعية. فقد افترض أن كافة هذه البلدان مثلاً لديها معدل إلمام بالقراءة والكتابة يبلغ ٩٩ في المائة وأن معدلات الدخل فيها فوق خط الفقر الدولي. وسمح للدخل لاحقاً بأن تكون له قيم فوق خط الفقر الدولي (ولو قيم محصومة) كما استعمل مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة (ولاحقاً الإجمالي الموحد لنسبة الانتظام بالمدارس) كإضافة لمؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. وبعد ذلك أصبح الرقم القياسي للتنمية البشرية يعتبر ممثلاً للمستوى "المتوسط" للتنمية البشرية في بلد ما أكثر من تمثيل مدى الحرمان البشري.
- ٧ - لذلك أصبح من الضروري تنفيذ الرقم القياسي للتنمية البشرية برقم قياسي مركب يركز على الافتقار إلى التنمية البشرية، أي على فقر القدرات. وتم تحقيق السبق الأصلي النظري والمنهجي في هذا الخصوص مع وضع مقياس فقر القدرات في تقرير التنمية

البشرية لعام ١٩٩٦. وفي السنة التالية، أدخل الرقم القياسي للفقر البشري كخلف لمقياس فقر القدرات وجرى تبرير ذلك على أساس أنه يعكس الأبعاد الثلاثة نفسها من أبعاد التنمية البشرية التي يعكسها الرقم القياسي للتنمية البشرية وهي متوسط العمر المتوقع، والتحصيل المدرسي ومستوى المعيشة المادي.

٨ - نظراً لأن مقياس فقر القدرات والرقم القياسي للفقر البشري يختلفان عن كونهما مقياساً لفقر الدخل، كالرقم القياسي للأفراد الذي يعطي النسبة المئوية من السكان الذين ينخفض مستوى استهلاكهم الحقيقي إلى درجة غير مقبولة، فإنهما يستهدفان قياس القدرات البشرية وليس وسائل تمكين هذه القدرات. ويستند هذا الفرق إلى افتراض ساد نصح التنمية البشرية منذ البداية أن الدخل ليس غاية بحد ذاته، ولكنه ليس سوى وسيلة للتنمية البشرية. ويذكر الجدول ١ مقارنات بين تقديرات الفقر البشري حسب مقياس فقر القدرات وتقديرات فقر الدخل حسب الرقم القياسي للفقر البشري (لثماني دول) استناداً إلى خط الفقر اليومي الدولي البالغ دولاراً واحداً في اليوم. ويوضح هذا الجدول الفروق الكبيرة في النتائج التي يمكن أن تنجم عن اختلاف المقاييس.

الجدول ١: فقر القدرات وفقر الدخل

البلد	مقياس فقر القدرات (النسبة المئوية للفقراء)	الرقم القياسي للفقر البشري (النسبة المئوية للفقراء)	عدد السكان الفقراء بدخل دولار واحد في اليوم (% ١٩٨٩ - ١٩٩٤)
بنغلاديش	٧٩,٦	٤٨,٣	٢٩
المغرب	٤٩,٧	٤١,٧	١
زمبابوي	٢٢,٣	١٧,٣	٤١
كولومبيا	١٣,٤	١٠,٧	٧
زامبيا	٣٥,١	٣٥,١	٨٥
الصين	١٧,٥	١٧,٥	٢٩
الهند	٦١,٥	٣٦,٧	٥٣
مصر	٤٣,٧	٣٤,٨	٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ و١٩٩٧.

٩ - تسعى هذه الدراسة للبناء على نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ و١٩٩٧ بالمضي أبعد من التركيز الضيق النطاق على مجرد الأرقام القياسية المركبة للحرمان البشري ولوضع نظام من مقاييس الفقر المتممة أكثر شمولية وفائدة عملية يركز على فقر القدرات، كما يتضمن مقاييس الإنفاق وإمكانية الوصول للخدمات العامة وللأصول والعمالة. ومع أن معظم معايير تقييم أوضاع الفقر تستند إلى وضع خط نقدي للفقر، فإننا نقول إن هذا لا يتيح سوى جزء من الصورة وليس الصورة بكاملها، وأن من الممكن إتاحة معلومات أكثر قيمة عن طريق قياس افتقار الأشخاص إلى القدرات الأساسية. ونبدأ بالنظر في نصح الدخل التقليدي بشأن الفقر ونقارنه بنهج القدرات.

## ثانياً - فقر الدخل وفقر القدرات

### ألف - النهج التقليدي: فقر الدخل

١٠ - يعرف الفقر تقليدياً من حيث الدخل استناداً إلى افتراض أن المستوى المعيشي المادي للشخص يحدد إلى درجة كبيرة مستوى رفاهته الشخصية. ولذا يحدد الفقراء على أهم الأشخاص الذين مستوى معيشتهم المادي منخفض إلى حد غير مقبول.

١١ - لهذا النهج أساليب متطورة لتحديد الفقر والتوصل إلى قياسات إجمالية له. أما المقياس العادي لتحديد الفقر فهو إما الدخل وإما الإنفاق. علماً بأن الإنفاق هو الأكثر استعمالاً حالياً نظراً لأنه أقل تذبذباً ويبلغ عنه بدرجة أكبر من الوثوقية، من بين أسباب أخرى. وتعتبر الثروة بديلاً ثالثاً ولكنها لا تستعمل إلا نادراً. وتنطوي الخيارات الثلاثة هذه على استعمال معيار مالي لقياس تدفق

الدخل وقيمة السلع والخدمات أو حجم الأصول. ويتم التعبير عن كل شيء بوحدات نقدية شائعة بينما تتيح الأسعار الأوزان اللازمة لكل بند.

١٢ - مهما كان معيار القياس ينبغي اختيار حد أدنى أو "خط فقر" لتمييز الفقراء عن غيرهم. وهذا الخط هو قيمة نقدية مثل أدنى مستوى إنفاق كاف يعتبر ضرورياً لتلبية احتياجات أساسية غير أن اختيار هذه القيمة اعتباطي نوعاً ما. ويستند سبب اختيار قيمة محددة وليس غيرها إلى افتراضات يستعملها المرء في تحديد أدنى مستوى. وإذا أجري تغيير ما على الافتراضات فإن "خط الفقر" يتحرك ويتغير.

١٣ - بعد تحديد الخط، يمكن تجميع إحصاءات الفقراء في مقياس مختصر أو رقم قياسي بهدف تقدير مدى خطورة الفقر. ويمكن إجمال عدد الفقراء للتوصل إلى "رقم حصر قياسي"؛ كما يمكن تضمين متوسط عمق فقرهم للتوصل إلى الرقم القياسي بشأن "فجوة الفقر"؛ ويمكن أيضاً إبراز انعدام المساواة بين الفقراء عن طريق رقم قياسي هو "فجوة الفقر المرجح". ويمكن لهذه المقاييس الثلاثة معاً إظهار مدى عمق وحدة الفقر. غير أنها مازالت تعتمد على مدى دقة تحديد معالم الفقر.

## باء - مشاكل نهج القياس النقدي

١٤ - يوجد عدد من المشاكل في نهج القياس النقدي بشأن قياس الفقر. وندرج هنا أربع مشاكل رئيسية مع افتراض أن الإنفاق هو المعيار المستعمل.

١٥ - أولى المشاكل أن النقد ليس سوى طريقة تقريبية لقياس قيمة السلع والخدمات. وهدف النقد هو تسهيل التبادل؛ وليس له قيمة بحد ذاته. السلع والخدمات يمكن أن تكون مفيدة للناس، إلا أن قيمتها النقدية تعزى لها كئاثب عن قيمتها الاستعمالية.

١٦ - المشكلة الثانية هي أن السلع والخدمات ليست ذات قيمة بحد ذاتها. فهي وسيلة للرفاهة البشرية: فالطعام يعتبر مثلاً من مدخلات غذاء الناس.

١٧ - هكذا يتبين أن المال وسيلة غير مباشرة لتحقيق رفاهة البشر: فهو مفيد فقط في شراء الوسائل المباشرة لرفاهة البشر كالطعام والثياب والمأوى. كما أن من صميم المشكلة أن المال لا يغطي بعض المدخلات الحيوية في رفاهة البشر كالسلع العامة، والموارد المجتمعية، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة والبيئة الطبيعية.

١٨ - كما تطرح مشكلة ثالثة هي تنوع ترجمة كافة هذه المدخلات إلى تنمية بشرية. فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل الكمية نفسها من السعرات الحرارية من الطعام إلى مستويات مختلفة كثيراً من التغذية تبعاً لفروق مثل السن، والجنس، ومعدل التمثل في الجسم، ومستوى النشاط والصحة. ويفترض حد الفقر متوسطاً لتحويل السعرات الحرارية من الطعام إلى غذاء، ولذا يعتبر مضللاً بهذا المعنى. ويعتبر استعمال مقاييس المعادل البالغ، والذي يفترض أن لمجموعات السن المختلفة احتياجات استهلاكية مختلفة، نقطة بداية معالجة هذه المشكلة. فبدلاً من تعديل خط الفقر، تقوم هذه المقاييس بتعديل مستوى إنفاق كل شخص. وهذا ما يوضح أن "نطاق" الفقر يعتبر أكثر واقعية من خط الفقر في تحديد الفقراء. فهذا النهج إما أنه يوسع الخط ويجعله نطاقاً أو يعدل إنفاق الأسر المعيشية الواقعة على جانبي الخط. فنهج نطاق الفقر لا يعطي على الأقل إحساساً كاذباً بالدقة مثلما يوحي تحديد الفقر من خلال رسم خط.

١٩ - المشكلة الرابعة هي أن الفقر ليس ظاهرة متجانسة يمكن قياسها بدقة على بعد واحد فقط في وحدة قياس ما ملائمة كالسعرات الحرارية أو النقود. فالتنمية البشرية تحدث في أبعاد متعددة كالصحة والغذاء والتعليم والإنجاب: ويدل الحرمان البشري على الافتقار إلى قدرات أساسية في الأبعاد ذاتها.

## ثالثاً - فقر القدرات

٢٠ - من بين الأمثلة على القدرات الأساسية العيش خالياً من الأمراض التي يمكن تفاديها، والتمتع بقدر كاف من التغذية، والتمتع بالعلم والمعرفة، والقدرة على الإنجاب السليم، والتمتع بالأمن الشخصي، وحرية المشاركة النشطة في المجتمع. وسيقاس كل من هذه القدرات بطريقة مختلفة مع استعمال مؤشرات مختلفة مبنية على مستويات دنيا لقدرات محددة.

٢١ - ينبغي عدم تعريف الحرمان البشري من حيث كافة القدرات الهامة بل من حيث القدرات الضرورية أو "الأساسية". ففقر القدرات يحدث حين لا يستطيع الناس الوصول إلى مستوى أدنى معين مقبول من الإنجاز أو العمل البشري الضروري. وهذه مثلاً حال الناس حين يكونون مصابين بسوء التغذية، أو أميين، أو مرضى بمرض يمكن تفاديه أو يعانون صعوبة جسدية ناجمة عن عدم كفاية

المأوى. فالقدرة على القيام بالوظائف المعتادة على أساس هذه القدرات الضرورية هي ظاهرة موضوعية قابلة للمشاهدة؛ وليست قضية شعور ذاتي ولا خاصة بثقافة محددة.

٢٢ - يعني هذا أنه يوجد لب مطلق للحرمان البشري. وبهذا المعنى، يصبح مفهوم فقر القدرات مماثلاً للاحتياجات الأساسية. ويكمن الفرق في أن الاحتياجات الأساسية تميل إلى التركيز على وسائل تلبية احتياجات البشر مثل الطعام والمأوى والرعاية الصحية، وليس على القدرات البشرية ذاتها.

٢٣ - مع أن فقر القدرات مبني على فكرة الحرمان، فإنه يضم جوانب نسبية أيضاً. فمع أن القدرات الأساسية قد تتفاوت حسب المجتمعات، فإن وسائل تشكيلها والحفاظ عليها قد تتفاوت. فعلى سبيل المثال، مع أنه يمكن قياس سوء التغذية في نفس الطريقة في بلدان مختلفة (مثلاً من حيث معايير إعاقة النمو أو الهزال) فإن نوع الطعام المستهلك وتكلفته النسبية يمكن أن يتفاوتا كثيراً.

٢٤ - هذا هو سبب رئيسي لوجوب أن تركز المؤشرات قدر الإمكان على نوعية حياة الناس الأساسية. فكلما ازداد التركيز على الوسائل كلما ازداد احتمال التباين في النتائج. كما أن فحج القدرات يضع التأكيد على الأشخاص باعتبارهم قوى ناشطة لهم قدرات وإمكانات. أما الاحتياجات الأساسية فهي مفهوم يميل إلى رؤية الناس في دور أكثر سلبية وبحاجة إلى سلع وخدمات معينة.

## ألف - قياس فقر القدرات

٢٥ - كيف ينبغي قياس فقر القدرات؟

- ينبغي توجيه طريقة القياس إلى الناس ونوعية حياتهم. وينبغي أن تركز قدر الإمكان على القدرات وليس على الوسائل للقدرات؛
- ينبغي أن يكون المقياس متعدد الأبعاد لأن القدرات البشرية متعددة الجوانب؛
- ينبغي أن يركز المقياس على القدرات الأساسية: فليست كافة القدرات على نفس الأهمية؛
- ينبغي أن يسعى المقياس لأن يكون موضوعياً وليس ذاتياً. فتحديد مدى قدرات الناس مسألة عملية تجريبية؛
- ينبغي أن تستند مؤشرات القدرات إلى بيانات يمكن جمعها عن الأسر المعيشية والأفراد.

٢٦ - يمكن بالنسبة إلى العديد من القدرات الأساسية تنفيذ مقياس للحرمان البشري. ويمكن إيجاد مؤشرات لقياس ما إذا كان يوجد "نقص في القدرات" في مختلف الأبعاد الضرورية. وهكذا يمكن استعمال مقاييس فقر القدرات لتكميل مقياس فقر الدخل.

٢٧ - من بين القضايا التي تنشأ دائماً ما إذا كان ينبغي إجمال مختلف مؤشرات فقر القدرات في رقم قياسي مركب. وبما أن الحرمان البشري متعدد الأبعاد، فإن من المسوغ ترك مختلف المؤشرات دون إجمال، وذلك بوصفها زوايا فردية تنظر إلى واقع معقد. ومن المرجح بالنسبة إلى الناس أن يكونوا محرومين في بعض الأبعاد كالتعليم ولكن ليس في أبعاد أخرى كالصحة والغذاء. غير أن مقاييس الفقر التقليدية نشرت وجهة نظر أنه يمكن قياس مدى الفقر بمقياس واحد مختصر: يمكن جمع الإنفاق المتميز لسلع وخدمات مختلفة نوعياً، مثلاً، من خلال أوزان متاحة بصورة ملائمة بشأن أسعار الشراء.

٢٨ - للرقم القياسي المركب ميزة إتاحة صورة مختصرة واحدة متسقة عن الفقر بدلاً من مجموعة متعددة من صور يهتمل أن تكون متعارضة. غير أنه يجب عدم عرض هذا الرقم القياسي المركب دون عرض مكوناته في الوقت نفسه، على أنه يتم خلاف ذلك إغفال مدى تعقد الحرمان البشري. ويستدعي الرقم القياسي المركب دائماً نظرة معيارية إلى الأوزان المطابقة لكل من المكونات والمفاضلات فيما بينها المبيته في هيكلية الرقم القياسي.

٢٩ - من بين البدائل ببساطة استعمال النسبة المئوية من السكان الواقعين تحت خط فقر إنفاقي كنقطة مرجعية، ومقارنة هذه بالنسب المئوية للسكان المحرومين في إطار أبعاد أخرى غير الدخل. ويمكن أن يكون الحياد في النسب المئوية عن السكان الفقراء المرجعيين كبيراً. فعلى سبيل المثال، النسبة المئوية للسكان الأميين يمكن أن تكون أعلى بكثير من النسبة المئوية التي دون خط الفقر. وهذا يعتبر فرقاً هاماً ينبغي إبرازه لأغراض السياسات. ويوضح الجدول ١ أعلاه أن تقديرات الفقر البشري يمكن أن تختلف كثيراً عن تقديرات فقر الدخل. وفيما يتعلق بخط فقر الدخل ينبغي إجراء اختيار بين استعمال خطوط الفقر في البلدان، وهي غير قابلة للمقارنة دولياً، وخط الفقر الدولي مثل الخط المستند إلى تعادل القوى الشرائية.

## باء - مؤشرات فقر القدرات

٣٠ - يعتبر مقياس فقر القدرات المدرج في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ مثلاً على رقم قياسي للحرمان البشري مركب بسيط. وهو يضم ثلاثة مؤشرات مرجحة بصورة متساوية: النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يقل وزهم عن الطبيعي، والنسبة المئوية للنساء البالغات الأميات، والنسبة المئوية للولادات التي لا تحضرها عناصر رعاية صحية مدربة. ويعتبر الاثنان الأولان مقياسين مباشرين للقدرات البشرية، أي القدرة على التغذية الكافية والاطلاع والمعرفة. وليس المقياس الثالث مقياساً مباشراً: فهو مؤشر على إمكان الوصول بخدم كئيب عن القدرة على الإنجاب المأمون غير الضار بالصحة. ومن شأن النسبة المئوية للأطفال المولودين بوزن منخفض أن تكون مؤشراً مرغوباً على القدرة الأخيرة، ما عدا أن البيانات الخاصة بها تأتي بصورة رئيسية من مستشفيات بينما يولد العديد من الأطفال بوزن منخفض خارج مرافق الرعاية الصحية.

٣١ - يبين مقياس فقر القدرات نفسه أن فقر القدرات يمكن أن يقاس مباشرة من حيث القدرات أو بصورة غير مباشرة من حيث إمكانية الوصول إلى الفرص وإلى وسائل القدرات. وينجم الحرمان في القدرات عن عدم وجود الفرص، أي عن الافتقار إلى إمكان الوصول إلى الخدمات والأصول والعمالة. وحيثما أمكن، ينبغي استعمال مقياس مباشرة. غير أنها غالباً ما لا تتوفر. ومع ازدياد انتشار نهج التنمية البشرية، سيتم وضع مؤشرات إضافية تقيس القدرات مباشرة.

٣٢ - يشجع استعمال عدد من هذه المؤشرات حالياً. كما يتوفر عدد من المقاييس التقريبية البديلة لأغراض قياس القدرات.

### المقاييس المباشرة للقدرات

- الأطفال دون سن الخامسة الذين يقل وزهم عن الطبيعي؛
- الأطفال دون سن الخامسة وهم مصابون بالقرم؛
- الأطفال دون سن الخامسة وهم مصابون بالهزال؛
- الأطفال الذين يولدون بوزن منخفض؛
- أمية البالغين.

### مقاييس قدرات بديلة قريبة

- صافي معدل المتحقيين بالمدارس الابتدائية؛
- معدل إتمام مرحلة الدراسة الابتدائية؛
- معدل التحصين باللقاحات.

٣٣ - من بين الجداول الثمانية الخاصة ببلدان نامية يبين الجدول ٢ تقديرات للمؤشرات الخمسة التي يمكن أن تكون مقاييس مباشرة للقدرات البشرية. وتتوقف النتائج على طبيعة المؤشر وعلى أداء البلد المعني.

٣٤ - يعتبر معدل التحصين باللقاحات إيضاحاً جيداً لبدل قريب لمقياس مباشر للقدرات. ويمكن استعمال معدلات الاعتلال والوفيات كمقاييس مباشرة لأنها مؤشرات على نتائج. ويعتبر التحصين باللقاحات وهو نتيجة وسيطة ناجمة عن جهود طبية مبذولة شرطاً يمنع حدوث الاعتلال والوفاة. وبالمثل، يمكن لصافي معدلي الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة معاً المساعدة في تحديد ما إذا كان الأطفال يزودون بالعلم فعلاً أم لا.

٣٥ - حيثما لا تتوفر هذه المؤشرات على النتائج، سواء النتائج النهائية أو الوسيطة، يمكن استعمال مؤشرات تعكس القدرة على الحصول على وسائل التمتع بالقدرات. غير أنه ينبغي حيثما أمكن أن تدل هذه المؤشرات على الاستعمال الفعلي بدلاً من إمكانية الحصول على الوسائل فقط:

### القدرة على الحصول على وسائل التمتع بالقدرات

- حضور عناصر مدربة على الرعاية الصحية عند الولادة؛
- القدرة على الحصول على مياه صالحة للشرب؛
- القدرة على الحصول على وسائل إصحاح كافية؛

- القدرة على الحصول على الكهرباء.
- إمكانية الحصول على وسائل التمتع بالقدرات
- القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛
- إمكانية الحصول على خدمات النقل العام.

الجدول ٢: القياس المباشر للقدرات

البلد	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%) ١٩٩٥	% للأطفال منخفضي الوزن عند الولادة (١٩٩٤ - ١٩٩٠)	% لمن دون سن الخامسة ووزنهم أقل من اللازم (١٩٩٦ - ١٩٩٠)	% لمن دون سن الخامسة ومصابون بالقرم (١٩٩٦ - ١٩٩٠)	% لمن دون سن الخامسة ومصابون بالهزال (١٩٩٦ - ١٩٩٠)
زامبيا	٢٢	١٣	٢٨	٥٣	٦
باكستان	٦٢	٢٥	٣٨	٥٠	٩
بوليفيا	١٧	١٢	١٦	٢٨	٤
المغرب	٥٦	٩	٩	٢٣	٤
الصين	١٨	٩	١٦	٣٢	٢
الكاميرون	٣٧	١٣	١٤	٢٤	٣
كوستاريكا	٥	٦	٢	٨	٢
تركيا	١٨	٨	١٠	٢١	٣

المصدر: مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، أوضاع أطفال العالم ١٩٩٧.

٣٦ - يصبح الفرق بين القدرة الفعلية وبين إمكانية الحصول على الخدمات قضية كيفية تعريف المؤشر. فالقدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية تعني عادة، على سبيل المثال، وجود مرفق للرعاية على مسافة معينة عن مسكن الأسرة. فهي لا تعني استعمال الأسر المعيشية لذلك المرفق فعلاً أو أن المرفق مزود بما يكفي من الأدوية والتجهيزات. كما أن القدرة على الحصول على خدمات النقل العام لا تشير إلى المدة اللازمة لانتظار الأوتوبيس مثلاً ولا مستوى غلاء أجرة الركوب.

### جيم - مؤشرات القدرة على الحصول على الخدمات العامة

٣٧ - يؤدي التمييز بين القدرات ووسائل التمتع بالقدرات من الوجهة المنطقية إلى فصل المؤشرات على هذين البعدين. إذ يوجد عدد من المؤشرات التي تجسد القدرة على الحصول على الخدمات العامة، كالرعاية الصحية والتعليم، تتيح منظوراً هاماً على فقر القدرات وتقوم بوظيفتها كوسيلة تحقق من نتائج المؤشرات التي تجسد بصورة مباشرة الافتقار إلى القدرات.

٣٨ - يسعى بعض محليي الفقر لاحتساب قيمة نقدية لمثل هذه الخدمات العامة ويضمونها في مجموع إنفاق الأسر المعيشية. وإذا حاولنا تطبيق الشمولية وأخذ كافة المصروفات في الاعتبار، سواء الصريحة أو الضمنية، فإن النتائج التي نتوصل إليها تصبح اعتباطية. وكلما ازدادت شمولية هذا الجهد، ازداد عدد الأسعار التي ينبغي احتسابها وازدادت درجة اعتباطية النتائج.

٣٩ - بدلاً من إجبار القياسات النقدية على تغطية نطاق بذلك الاتساع، من الأفضل لأغراض عملية وضع مجموعة منفصلة غير نقدية من المتغيرات الخاصة بالقدرة على الحصول على الخدمات العامة. ومن شأن هذه المجموعة أن تشمل مؤشرات مثل القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وخدمات التعليم، والمياه الصالحة للشرب، وخدمات الإصحاح الكافية والكهرباء. وينبغي قصر النظر على الإنفاق على تلك البنود التي يسهل تحديد سعرها لكونها ترم عادة من خلال الأسواق. ولنعد الآن للنظر بمزيد من التفاصيل في تقديرات الفقر المستندة إلى الإنفاق.

## رابعاً - تقديرات الفقر استناداً إلى الإنفاق

٤٠ - إذا كان من المرغوب استعمال قياس نقدي للفقر، يمكن للمرء استعمال نصيب الفرد من دخل الأسرة المعيشية الجاري. وكما نوهنا سابقاً، فإن الإنفاق الجاري هو البديل المفضل. ومع أنه، مثل الدخل، يتطلب جرداً شاملاً لكنه يعتبر مؤشراً أكثر قابلية للتحويل عليه. وبما أن مستوى تغيره أقل من مستوى تغير الدخل نتيجة قدرة الأسر على الحصول على المدخرات أو القروض، من المفترض أن يكون أكثر دقة في تجسيد الأوضاع الاقتصادية للأسرة المعيشية المعنية على الأمد الطويل. كما أن الإنفاق أكثر تجسيدا لقيمة السلع والخدمات، وهي على نقيض الدخل وسائل مباشرة للرفاهة البشرية. ففي نظرية الرفاهة يستعمل الإنفاق المالي كبديل عن الاستهلاك الحقيقي، وتستخدم وحدات النقد كمؤشرات على حجم النفع المشتق من الاستهلاك. ويجدر التنويه إلى أنه في هذه النظرية، الغاية ذات القيمة هي النفع وليست القدرة البشرية. أما ما يجري استعماله بديل له من خلال القياس النقدي فهو وضع نفسي من الرضى أو عدمه أو المتعة أو الألم. وليس المقصود أن يكون القياس مقياساً لمنجزات البشر أو مستويات نشاطهم.

٤١ - حسبما ذكر آنفاً، طرق رسم خطوط الفقر استناداً إلى نصيب الفرد من إنفاق الأسرة المعيشية راسخة جداً. ويتوفر عدد من الافتراضات التي تستخدم في تحديد خط فقر مستند إلى الإنفاق، وتخضع كافة هذه الافتراضات لبعض التعديلات المعقولة. وما يهم التنويه إليه في هذا الوقت هو أنه ليست كافة السلع والخدمات تدخل الأسواق وتلبس قناع القيم النقدية. ففي البلدان النامية، لم تنفذ العلاقات السوقية نفاذاً تاماً في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي. وكمثال معروف جيداً، يمكن أن تستهلك الأسر الزراعية جانباً كبيراً من إنتاجها. وكما نوقش سابقاً، يمكن أيضاً أن يتم تقديم الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم بصورة مستقلة عن الأسواق.

٤٢ - بما أن خط الفقر المحدد استناداً إلى مستويات الإنفاق شائع الاستعمال وتنسب له دقة مزعومة، فمن الحكمة أن يجري النظر عن كئيب في الطرق المنهجية التي يركز عليها.

٤٣ - الخطوة الأولى في تحديد خط عام للفقر هي وضع "خط فقر المواد الغذائية". فيما أنه يعبر عن الأسعار الحرارية بأرقام أصلية فهي تستعمل في قياس كمي تجريدي للمتطلبات الغذائية الضرورية. فبالنسبة إلى الهند، على سبيل المثال، يعتبر مستوى ٢٢٥٠ سعرة حرارية في اليوم الحد الأدنى المطلوب للفرد. وكما نوهنا آنفاً، تتفاوت الحاجة للسعرات بتفاوت الأفراد. فبالنسبة إلى بعض الأفراد، يمكن أن يكون الحد الأدنى المطلوب من السعرات أدنى أو أعلى مما يتطلب أفراد آخرون. ويفترض خط فقر المواد الغذائية حداً أدنى "متوسطاً" ينبغي توفره. وإذا جرى تغيير هذا المستوى "المتوسط"، أي إذا جرى تغيير عدد السعرات الحرارية باختيار مثلاً ٢١٠٠ سعرة حرارية بدلاً من ٢٥٠٠، فإن خط فقر المواد الغذائية يتغير نتيجة لذلك.

٤٤ - يخفي استعمال مقياس كمي كالسعرات الحرارية الجدل الممكن حول ما ينبغي اعتباره متطلبات غذائية ضرورية. ما هي مثلاً المتطلبات من مغذيات ضرورية كالبروتين والفيتامينات أو المعادن؟ فالحد الأدنى من السعرات يمكن أن يتم الحصول عليه من وجبات غذائية تسود فيها المواد الغذائية الأساسية كالأرز أو الذرة، ولكن إذا أضيف اللحم أو الخضراوات، يمكن أن ترتفع التكلفة ارتفاعاً حاداً. وينبغي أن توجد سلة نموذجية من الأغذية ولكن نموذجية لمن، هل للفقراء أم لأشباه الفقراء أم للأسر المعيشية متوسطة الحال؟ وحسبما أشير غالباً فإنه حتى الفقراء يستهلكون الطعام لأسباب غير الحصول على السعرات الحرارية.

٤٥ - ويزداد الجدل عند النظر في المتطلبات غير الغذائية. ما هي المواد غير الغذائية التي ينبغي اعتبارها ضرورية؟ لا اتفاق في الرأي حول هذه المسألة. ويجري عادة تضاد هذا الخلاف بالنظر في مجموع إنفاق الأسرة المنخفضة الدخل وتحديد النسبة التي تخصصها للإنفاق على المواد الغذائية. ثم يستعمل مقلوب هذه النسبة لضرب بخطط فقر المواد الغذائية للتوصل إلى الخط العام للفقر. فإذا كانت حصة المواد الغذائية من مجموع الإنفاق النصف مثلاً فإن خط فقر المواد الغذائية يضرب بالرقم ٢. غير أنه تبرز قضية كيفية تحديد الأسرة المعيشية النموذجية. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتم اختيار حصة المواد الغذائية من مجموع إنفاق أسرة معيشية ذات دخل متوسط بنسبة الفرد. وبما أن هذه الحصة تبلغ حوالي الثلث، يتم ضرب خط فقر المواد الغذائية بالرقم ٣.

٤٦ - تكمن الصعوبة في هذا النهج الالتفافي في كيفية تحديد مقدار مجموع إنفاق أسرة معيشية ما. ما هو مدى الشمولية الذي ينبغي اعتماده؟ فبالنسبة إلى العديد من الأصناف التي تتاح بصورة علنية، فإن الأسعار لا تعكس القيمة الاقتصادية. وبالنسبة إلى مجموعة كبيرة من الأصناف غير السوقية، ينبغي أن يجري احتساب أسعارها. ويجري حالياً احتساب أسعار السلع التي تستهلكها الأسرة المعيشية مباشرة على سبيل المثال. أما الخدمات التي تقدم في نطاق الأسرة المعيشية فنادر ما يتم تحديد أسعار لها. فإن كانت الأسرة المعيشية

تملك مسكنها من الممكن احتساب قيمة أجرته. ولكن ما هو الحال بالنسبة إلى المجموعة الكبيرة من الخدمات التي تتيحها السلع الاستهلاكية العمرة؟ كيف يتم تحديد أسعارها؟ وكيف يمكن للمرء أيضاً أن يحدد سعر الموارد التي هي ملكية مشاعية؟

٤٧ - من الصعب غالباً تحديد السعر الذي ينبغي استعماله عندما لا تكون أسواق الأصناف واضحة. وهذا هو الوضع بالنسبة إلى الخدمات العامة التي يشيع دعم أسعارها أو تقنينها كالماء والكهرباء. ومن الأصعب تحديد سعر لخدمات التعليم أو الرعاية الصحية.

٤٨ - مهما كانت القرارات التي تتخذ بشأن طبيعة السلة الاستهلاكية الضرورية، كلما كانت أكثر شمولية كلما صغرت حصة المواد الغذائية منها وازداد ارتفاع الخط العام للفقير.

٤٩ - بعد قضية ما ينبغي تضمينه في السلة الاستهلاكية الضرورية، تبقى حقيقة أن احتياجات الأسر المعيشية تتفاوت بتفاوت أحجامها وأفرادها. فليس للطفل مثلاً الاحتياجات الاستهلاكية نفسها التي للبالغ، كما ليس للمتقاعد الاحتياجات نفسها التي للشخص العامل الأصغر سناً. غير أنه لا توجد طريقة مباشرة لتحديد معايير للأفراد حتى لو كانت معايير تستند إلى السن والجنس. ومن بين الاعتبارات الأخرى أنه نتيجة وفورات الحجم، لا تتطلب الأسر الكبيرة إنفاقاً أعلى بالنسبة ذاتها مما تتطلب الأسر الصغيرة. فالثلاجة مثلاً يمكن أن تكون كافية سواء كانت الأسرة المعيشية تضم شخصين أو أربعة أشخاص. ولكن كيف ينبغي أخذ حجم الأسرة المعيشية في الاعتبار؟ فبالنسبة إلى بعض الأصناف، كالسلع الاستهلاكية العمرة، يمكن أن توجد وفورات حجم واضحة، غير أنه بالنسبة إلى أصناف أخرى كالمواد الغذائية فإن الوفورات ضئيلة.

٥٠ - وكلما ازداد أخذ هذه العوامل في الاعتبار وازدادت شمولية السلة الاستهلاكية، كلما ازدادت درجة اعتبارية خطط الفقر النهائي.

## خامساً - البعد الأصولي للفقير

### ألف - الأصول الإنتاجية

٥١ - يتوقف مستوى استهلاك الأسر المعيشية على مستوى دخلها المتاح للتصرف به. ولكن لكي تكسب الأسرة المعيشية دخلاً، تحتاج إلى القدرة على الحصول على أصول إنتاجية وفرص عمل. ولذا، الحاجة ماسة لمجموعة من مؤشرات القدرة هذه بغية إتاحة صورة شاملة عن العوز البشري.

٥٢ - في الغالب، تعتبر القدرة على الحصول على أصول إنتاجية وفرص عمل وسيلة غير مباشرة للرفاهة البشرية. ونتيجة للتقسيم الاجتماعي للعمل، عادة ما لا يكون الناس قادرين على الحصول على كافة احتياجاتهم، ولذا تتدخل النقود لإتاحة وسيلة شراء الأصناف التي لا ينتجها الأفراد. علماً بأن امتلاك القدرة على الحصول على أصول خاصة أو عامة وعلى القدرة على استعمال القدرات الذاتية (أي رأس المال البشري الذي يعتبر أيضاً من الأصول الإنتاجية) يمكن المرء من كسب الدخل أو تدفقاً غير نقدي من أسباب العيش (مثلاً الإنتاج الزراعي للاستهلاك الخاص). وهكذا يتم من خلال هذه العملية تحويل الأصول و/أو فرص العمل إلى سيطرة على سلع وخدمات.

٥٣ - تضم الأصول الإنتاجية مجموعة واسعة من الثروات الخاصة والعامة، مثلاً الأراضي والمخزون الرأسمالي والبنية الأساسية العامة، غير أنه مهما كان نوع الأصول فإنها عند استخدامها لأغراض اقتصادية تدر دخلاً (صريحاً أو ضمناً). ويمكن للمرء إجمالاً كافة مصادر الدخل المختلفة واحتساب دخل حينما كان تلقي المنافع لا يتخذ شكلاً مالياً. ويمكن لهذه الإجراءات أن تعطي صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي للأسرة المعيشية في نقطة زمنية محددة. وهذا يفترض طبعاً أن الأسر المعيشية قادرة وراغبة في الإبلاغ عن مصادر دخلها. وبافتراض أحسن النتائج، لا يزال الدخل تدفقاً جارياً فقط: فهو يمكن أن يتذبذب كثيراً بين سنة وأخرى تليها، لا سيما في أوساط الأسر الفقيرة التي يمكن أن تعاني من مواسم حصاد سيئة في أراضٍ سيئة النوعية أو من خسارة متكررة أو عدم انتظام العمالة.

٥٤ - يساعد الشكل البياني التالي في إيضاح تصنيف مفيد لأغراض تحليل الفقر. وهو يستند إلى تمييزنا بين: (١) الوسائل غير المباشرة للرفاهة البشرية، و(٢) الوسائل المباشرة، و(٣) الرفاهة البشرية نفسها. وهو يميز بين الوسائل الأساسية غير المباشرة كالأصول الإنتاجية وفرص العمل؛ والوسائل المشتقة غير المباشرة كالدخل الخاص أو العام؛ والوسائل المباشرة كالمواد الغذائية والملابس والمأوى المشتراة بحال خاص أو الخدمات التي يقدمها قطاع عام؛ والغايات النهائية مثل جودة التغذية والصحة والشعور بالأمن. والأهم من ذلك أن هذا الشكل يمكننا من تصنيف مؤشرات الفقر في فئات:





والتنمية البشرية. والواقع أن الأسر المعيشية التي تصبح ضعيفة نتيجة عدم وجود الأصول الإنتاجية تعتمد اعتماداً شديداً على مثل هذه الأشكال من "الأمن الاجتماعي" لتفادي الفقر.

## جيم - العمالة واستخدام الأصول

٦٢ - لا يمكن للأصول أن تدر دخلاً ما لم تستعمل في الإنتاج. فالعديد من الناس لا يملكون سوى قوة عملهم التي ربما جعلوا منها رأس مال بشري من خلال التعلّم والتدرّب والخبرة العملية. لكن من الواجب استخدام رأس المال البشري هذا لكي يدر رزقاً. ويصدق الشيء نفسه على الأصول الإنتاجية بصفة عامة.

٦٣ - يعتمد أسلوب استعمال المرء لأصوله على مجال عمله. وينبغي أن يضمّن المرء بعض المؤشرات على العمل الحالي بمثابة فحص لمدى فائدة المعلومات عن الأصول الإنتاجية. ويستلزم تحديد الدخل الناجم عن العمالة، ولو أنه يشير إلى نوعية العمالة، حصراً شاملاً لشتى مصادر دخل كل من الأسر المعيشية. ومن بين بدائل هذا استعمال عدد ضئيل من المؤشرات البسيطة غير المتعلقة بالدخل. ويمكن أن يكون من بين المؤشرات الأولية الصفة الأساسية لعمل المرء، أي ما إذا كان يعمل لحساب الغير أو لحساب الذات أو يستخدم آخرين. فإذا كان يعمل لحساب الغير، يمكن أن يكون على أساس غير نقدي. كما يمكن أن يكون بدوام غير كامل: فعدد أيام العمل في الشهر الواحد وكم ساعة في اليوم النموذجي من العمل يشكّلان معلومات مفيدة. فإذا كان المرء يستثمر مشروعاً أو منشأة أعمال تملكها أسرة معيشية، فمن الممكن أن يعطي عدد العاملين من أعضاء الأسرة وغيرهم مؤشراً ذا أهمية.

٦٤ - مع وجود هذه المؤشرات، يهتم المرء بالإجابة على عدد من الأسئلة الأساسية عن أوضاع عمله: ما إذا كان عاطلاً عن العمل، أو يعمل بصورة غير منتظمة أو بدوام غير كامل، أو ما إذا كان يعمل في اقتصاد نقدي، وما إذا كان من الممكن اعتباره جزءاً من القطاع الرسمي في الاقتصاد. ويمكن، من خلال جرد للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها كل من أعضاء الأسرة المعيشية (مثلاً، المركز والقطاع الذي يعمل فيه وعدد ساعات العمل)، وضع صورة شاملة عن قدرات الأسرة المعيشية على كسب رزقها جمعياً.

## دال - المساكن والأصول الاستهلاكية المعمّرة

٦٥ - يمكن تصنيف المساكن والأصول الاستهلاكية المعمّرة كإنفاق من الأسر المعيشية أو ثروة. وحسبما اقترحنا آنفاً، لا يعبر الإنفاق الجاري عن قيمة السلع الاستهلاكية المعمّرة. فبعض السلع الاستهلاكية المعمّرة تفيد تماماً عن الأوضاع الاقتصادية للأسرة المعيشية المعنية، غير أن التدفق المستمر للخدمات التي تقدمها هذه السلع المعمّرة (مثل التدفق المستمر من المنافع التي تقدمها تلاجحة) لا يتم عادة اعتباره جزءاً من الإنفاق الجاري.

٦٦ - في ضوء هذه الاعتبارات، نختار اعتبار هذه الأصناف أشكالاً من الثروة. وبدلاً من السعي بصورة مصطنعة لتضمينها في الإنفاق الجاري الكلي، نعتبر أن من الأكثر التزاماً بالروح العملية إجراء جرد بسيط على السلع المعمّرة المعيارية الرئيسية في الأسرة المعيشية. فهذه البنود تتيح معلومات قيمة عن الوضع الاقتصادي الطويل الأمد للأسرة المعيشية لأنها تمثل تراكمًا للأصول على مر الزمن.

٦٧ - وأكبر بند من هذه الأصول هو المسكن. ويمكن للمرء تقدير صافي قيمة المسكن واحتساب القيمة الربعية للمساكن التي يقطنها مالكوها. ويتم هذا غالباً من خلال معلومات مأخوذة من استقصاءات للأسر المعيشية، ويستعمل ذلك المبلغ لاحقاً في حساب الدخل الجاري. وكبديل عن ذلك، يمكن وضع أسئلة عن حجم المسكن (من حيث عدد الغرف أو المساحة الكلية) ونوعيته (المواد التي بني منها السطح والأرضية). كما يمكن أن تحدد الأسئلة المرافق التي لدى الأسر المعيشية من إمدادات مياه بالأنابيب وكهرباء ومراحيض.

٦٨ - من بين المشاكل الناجمة عن تحديد قيمة نقدية لأصل من الأصول، سواء كان مسكن الأسرة المعيشية أو أصلاً إنتاجياً كالجرار الزراعي أو مضخة الري، أن من الصعب تحديد حد أدنى معقول يعتبر ما دونه هو الفقر. فالقيم ينبغي عندها أن تعطى لكافة الأصول الإنتاجية، ربما شاملة رأس المال البشري، ثم إجمالها للتوصل إلى تقدير لمجموع الثروة نفسها أو استناداً إلى معيار آخر كتحويل الثروة إلى مستوى ضروري من الإنفاق للوفاء باحتياجات أساسية أو مستوى ضروري من القدرات البشرية. ومن الممكن تحويل الثروة الإنتاجية إلى متوسط لتدفق الإنفاق، ولو أنه أمر معضّل. أما محاولة تحويل الثروة نفسها إلى متوسط القدرة على الرفاهة البشرية فهي بالتأكيد أمر غريب. وتكمن المشكلة الحرجة في أن القدرات البشرية ليس من السهل تحديدها عن طريق القياس النقدي.

٦٩ - يمكن وضع عدد من المؤشرات على الحد الأدنى السالف الذكر فيما يتعلق بالمساكن والسلع المعمّرة. ففيما يتعلق بالمساكن، على سبيل المثال، يمكن تحديد الفقراء على أنهم المشردون والذين ليس لديهم بناء دائم (مسكن عشوائي فقير)، أو الذين لديهم بناء دون

أرضية مغطاة أو سقف دائم. كما يمكن اعتبار السلع الاستهلاكية المعمّرة مؤشرات على الحد الأدنى، كامتلاك فراش أو سرير على الأقل، وطاولة وكراسي، ومذياع ودراجة هوائية.

## سادساً - تنفيذ نظام من المؤشرات

### ألف - مجموعات المؤشرات

٧٠ - تساعد المناقشة السالفة أعلاه في تحديد الأساس لعدد من مجموعات المؤشرات المتوازنة لأغراض قياس الفقر. وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، نتخلى عن اعتبار الدخل واحداً من الأبعاد الضرورية. فالدخل يمكن أن يستعمل لقياس الفقر، ولكن على فرض جمع المعلومات الضرورية عن الأصول الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة وأن تلك البيانات متوفرة، غير أن الطريقة التي تعتمد على الدخل لتقييم الفقر يمكن أن تكون غير لازمة. فمجموعات المؤشرات التي نوصي باستعمالها هي التالية:

#### ١ - القدرات البشرية

٧١ - هي أكثر المؤشرات قيمة. غير أن المستعمل منها مجموعة صغيرة. وينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع المزيد من هذه المؤشرات. وتقوم اليونيسيف حالياً بجمع عدد من المؤشرات من هذا النوع، ولكنها تركّز على قضايا مثل صحة الأطفال والصحة العقلية.

٧٢ - تركّز مؤشرات القدرات على النتائج النهائية، وهي تسجل التغيرات في مختلف أبعاد الرفاهة البشرية. وتعتبر كافة المؤشرات الأخرى وسائل تتبّع، سواء كانت أصولاً إنتاجية، أو سلعاً معمرة، أو إنفاقاً على السلع والخدمات أو خدمات عامة.

#### ٢ - القدرة على الحصول على الخدمات العامة

٧٣ - من غير الممكن تقدير قيمة العديد من الوسائل الضرورية للرفاهة البشرية بطرق نقدية. وتعتبر الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم من الأمثلة الرئيسية على ذلك. كما أن تقديم خدمات التدفئة والكهرباء والماء والصرف الصحي والمواصلات العامة ووسائل الاتصال أمثلة أخرى على تلك الخدمات. فالعديد من هذه الخدمات يمكن أن تكون مدخلات مباشرة في الرفاهة البشرية وفي إنتاج السلع الأولية.

٧٤ - يمكن استعمال مجموعة من المؤشرات لرصد القدرة على الحصول على تلك الخدمات وإتاحة منظور على الفقر غير متوفر من خلال الطرق التي تستعمل الإنفاق التقليدي: النسبة المئوية من السكان الذين ليست لديهم القدرة على الحصول على خدمات منفردة يمكن أن تكون أعلى أو أدنى بكثير من مؤشر العد الشخصي لأغراض تحديد خط الفقر المستند إلى مقدار الإنفاق.

#### ٣ - الإنفاق الجاري

٧٥ - هذا هو المؤشر النقدي المفضل لأغراض تحديد الفقر وتقدير مده، غير أنه يتطلب معلومات واسعة النطاق. فأى خط للفقر يستند عليه ليس سوى تقدير تقريبي جداً للحد الأدنى الفاصل بين التنمية البشرية والحرمان البشري.

٧٦ - منهجية تقدير مدى الفقر بهذه الطريقة راسخة وواسعة الانتشار. فمؤشر العد الشخصي الذي ينجم عنها يمكن أن يستعمل كمعيار قياسي للمقارنة مع النسب المئوية للسكان المحرومين في الأبعاد الأخرى غير النقدية. غير أنه يمكن أن يكون من المستحسن لهذا الغرض وجود درجة ما من التوحيد في منهجية رسم خط الفقر. ومن بين الخيارات التي يمكن استخدامها كمرجع: "خط فقر الغذاء". وكما نوقش أعلاه، يقوم هذا بتقدير مستوى الإنفاق الضروري لشراء عدد أدنى ضروري من السعرات الحرارية استناداً إلى النظام الغذائي في البلد المعني. ويعتبر هذا عادة خطأً للفقر المدقع نظراً لعدم تضمين الضروريات غير الغذائية. ولكي يتم توحيد معيار ما هو "خط فقر الغذاء"، ينبغي وجود درجة من الاتساق في اختيار الحد الأدنى المطلوب من السعرات الواجب تناولها وسلة الغذاء النموذجية.

#### ٤ - فئات الأصول

##### (أ) - الأصول الإنتاجية والعمالة

٧٧ - ينبغي أيضاً أن يتضمن نظام رصد الفقر مجموعة من الأصول الإنتاجية الرئيسية لدى الأسرة المعيشية المعنية. وفي المناطق الريفية في معظم البلدان النامية، تعتبر الأرض أهم البنود، يليها في الأهمية المواشي. ولا فائدة تذكر من محاولة إعطاء قيمة نقدية للثروة

الإنتاجية. وإلى جانب كون هذا صعباً بالنسبة إلى العديد من الأصول، غير أنه يصبح معقداً عند النظر إلى الأسر المعيشية التي لا تملك أصولاً إنتاجية تذكر ولكنها ميسورة الحال لأن فيها أعضاء يعملون في وظائف مرتفعة الأجر.

٧٨ - وهكذا، فإن حصر الثروة الإنتاجية لا يمكنه أن يكون بمفرده مقياساً دقيقاً للفقير. بل ينبغي تكميله على الفور بمؤشرات العمالة. ولكن نظراً لأن القدرة على الحصول على الأصول الإنتاجية والعمالة معاً ليست سوى وسيلة غير مباشرة للرفاهة البشرية، ينبغي استعمالهما كوسيلتي تحقق من النتائج الناجمة عن قياس أبعاد الفقر الأخرى.

#### (ب) - المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى

٧٩ - تعتبر المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة الكبيرة الأخرى شكلاً هاماً من أشكال الثروة، ولكنها نتائج القدرة على الحصول على الأصول الإنتاجية والعمالة. وسواء كانت الأسرة المعيشية تملك مجموعة كبيرة من الأصول الإنتاجية أو لديها فقط عضو من أعضائها يعمل في وظيفة مرتفعة الأجر، يمكن تحويل دخلها إلى أشكال معمرة من الثروة تتيح منافع مباشرة لأعضائها. وتشمل هذه السلع المعمرة المساكن طبعاً، كما تشمل أصنافاً كالأدوات المنزلية أو الأثاث (مثل الثلاجة وجهاز التلفزيون وفرن الغاز أو الفرن الكهربائي). ويعتبر شراء هذه الأصناف شكلاً من "الاستثمار" يتطلب نوعاً من فائض الدخل يندر بين الفقراء. فالافتقار إلى عدد من الأصناف الضرورية المنخفضة التكلفة، كالسرير أو المذراع أو الدراجة الهوائية، يمكن أن يستعمل كدليل على الفقر.

٨٠ - توجد أنواع عديدة ممكنة من العلاقة بين السلع الاستهلاكية المعمرة من جهة، والدخل والإنفاق الجارين من جهة أخرى. فالأسرة المعيشية غير الفقيرة في الدخل الجاري يمكن أن تكون فقيرة في هذه الأشكال من الثروة. كما أن الأسرة المعيشية التي لديها مستوى فقر في الإنفاق الجاري يمكن أن تمتلك قادراً لا بأس به من السلع الاستهلاكية المعمرة. وهكذا، يمكن أن يكون امتلاك السلع الاستهلاكية المعمرة وسيلة تحقق من نتائج قياس الفقر المستند إلى الإنفاق وحده.

#### باء - الخلاصة

٨١ - بإيجاز، تعني المناقشة السالفة أعلاه أنه يمكننا استخدام نظام من أربع مجموعات من المؤشرات لرصد الفقر: (١) مؤشرات فقر القدرات، و(٢) مؤشرات القدرة على الحصول على الخدمات العامة، و(٣) خط فقر مستند إلى الإنفاق، و(٤) مؤشرات الأصول والعمالة (شاملة الأصول الإنتاجية والثروة من السلع المعمرة).

٨٢ - يستند هذا النهج المنتظم إلى افتراض أن أية مجموعة من المؤشرات ليست كافية بمفردها:

(أ) معايير القياس المباشر للحرمان البشري هي المؤشرات ذات الأولوية في هذا النظام. وبما أنه من غير الممكن استخدام مجموعة شاملة، يتم استخدام مجموعات القياس غير المباشر الثلاث الأخرى، أي مؤشرات مستوى الموارد؛

(ب) المؤشرات التي تعكس القدرة على الحصول على الخدمات وبيع عامة مثلما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، التي تعتبر من المدخلات البالغة الأهمية في التنمية البشرية، يجب أيضاً أن تشكل مجموعة مستقلة لرصد الفقر. علماً بأن مقياس الإنفاق النقدي ليس قادراً على البيان الجيد لقيمة القدرة على الحصول على هذه الخدمات؛

(ج) يمكن وضع خط فقر مستند إلى الإنفاق بناءً على طرق منهجية قائمة، غير أن الفرق الذي يتيح بين الفقراء وغير الفقراء فرق عشوائي نوعاً ما. ومن بين الأسباب أن الإنفاق ليس سوى تقدير لقيمة السلع والخدمات، التي هي وسائل للرفاهة البشرية وليست غاية في حد ذاتها. كما أن الصورة التي تتيحها الطريقة المنهجية المستندة إلى الإنفاق غير كاملة أيضاً. أما الإنفاق على السكن والسلع الاستهلاكية المعمرة على سبيل المثال فمن الصعب تضمينه. كما أن بعض أشكال الاستهلاك لسلع أو خدمات من أنشطة أسر معيشية أو من موارد مملوكة بالمشاع، فهو لا يشمل تبادل النقود. كما أن السلع والخدمات ليست كلها مشتراة بدخل جهات من القطاع الخاص ولكن قد تكون مما يتيح القطاع العام للجمهور؛

(د) يعتبر جرد الأصول الرئيسية للأسرة المعيشية وأوضاع عمل أعضائها مقياساً جيداً للأوضاع الاقتصادية لهذه الأسرة على الأمد البعيد. غير أن الأصول الإنتاجية والعمالة وسيلتان غير مباشرتين للتنمية البشرية. ومن الممكن اعتبار المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة وسائل مباشرة، غير أنه من الصعب حساب مساهمتهما في الإنفاق الجاري وإجمالهما في مقياس مختصر.

٨٣ - لا يتمثل المبرر العام لاستعمال هذا النظام فقط في أن كلاً من هذه المجموعات الأربع لا تعطي سوى جزء من الصورة، وإنما في أن المجموعات الأربع يمكن أن تستعمل بمثابة وسيلة للتحقق كل من الأخرى. وبما أن المجموعات الأربع تقيس جوانب مختلفة، ثلاثة

أنواع مختلفة من المدخلات ونتيجة نهائية واحدة، فإنها يمكن أن تتيح نتائج مختلفة. فبينما يمكن أن تكون نسبة الفقر المقيس بالإنفاق مرتفعة، مثلاً، فإن مركز الأصول الأساسي للأسرة المعيشية يمكن أن يكون أفضل من ذلك، مما قد يشير إلى حدوث تفاقم قصير الأمد في الفقر. وعلى نقيض ذلك، حتى حين يكون الفقر المقيس بالإنفاق منخفضاً، قد يكون تقديم الخدمات العامة غير كاف، ونتيجة لذلك، يكون فقر القدرات مرتفعاً.

٨٤ - في مثل هذا النظام، تقاس شدة الحرمان البشري بالقيم التي تعبر عنها أربعة أبعاد تعاني فيها الأسرة المعيشية من الحرمان. فإذا كان لدى الأسرة المعيشية بعض الأصول وفرص العمالة، وإنفاقها الجاري منخفضاً، وليست لديها قدرة تذكر على الحصول على الخدمات العامة، وأعضاؤها يفتقرون إلى القدرات الأساسية، فمن المؤكد أن فقرها شديد.

٨٥ - ضمن كل من هذه الأبعاد الأربعة، ما عدا الإنفاق، يمكن أيضاً قياس مدى شدة الفقر بعدد الجوانب التي يتضح فيها عوز الأسرة المعيشية. فعلى سبيل المثال، من حيث الخدمات العامة، الأسرة المعيشية التي تفتقر إلى القدرة على الحصول ليس فقط على خدمات التعليم والرعاية الصحية، بل أيضاً مياه الشرب والصرف الصحي الكافي والكهرباء، هي أسرة معيشية شديدة الحرمان.

٨٦ - يمكن أن تخدم المؤشرات التركيبية لقياس الخدمات العامة والقدرات البشرية معاً غرض قياس درجة الشدة عن طريق إجمال النسب المئوية للسكان المحرومين في مختلف الأبعاد. وتبعاً لكيفية معالجة المفاضلات بين أبعاد الحرمان، فإن النسبة المئوية المرتفعة في المؤشر التركيبي تدل، على سبيل المثال، على نسبة مئوية عالية نسبياً في عدد من الأبعاد.

٨٧ - بما أن الأصول والعمالة فئة مجملة يمكن فيها أن تكون الأصول الإنتاجية وفرص العمالة قابلة للحلول الواحدة مكان الأخرى ومدى المساكن والسلع الاستهلاكية المعمرة ناجم عن امتلاك أصول إنتاجية و/أو عمالة، فليس من المستصوب وضع مؤشر تركيبى لكل هذا البعد. غير أن مجموعة المؤشرات التي تقيس الانتقال إلى السلع الاستهلاكية الضرورية يمكن أن تتيح بديلاً محدوداً واحداً. ومن شأن هذه أن تكون مماثلة في خصائصها للمؤشرات التي تعكس الانتقال إلى القدرة على الحصول على الخدمات العامة الضرورية.

٨٨ - لا يؤدي هذا الاقتراح إلى تبسيط مهمة قياس ورصد الفقر، كما لم يكن هذا هدفه. فهو يسعى إلى إبراز الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر من منظور التنمية البشرية ويتيح نظاماً عملياً لتحديدها. كما يركز على فقر القدرات باعتباره البعد الحرج. ولكن بما أنه يقر بأن من غير العملي رصد الفقر من خلال هذا البعد لوحده، فهو يعزز هذا التركيز برصد القدرة على الحصول على الخدمات العامة، ومستوى إنفاق الأسرة المعيشية بنسبة الفرد والقدرة على الحصول على الأصول والعمالة. ويقر هذا الاقتراح قيمة القياس التقليدي للفقر استناداً إلى الإنفاق، بل يدججه في نظام أوسع نطاقاً يمثل فقر القدرات مركزه وهو يتضمن أبعاداً ليست مجسدة جيداً في الإنفاق. وبصورة عامة، يعتبر هذا نهجاً عملياً لقياس ورصد الفقر لا يعتمد على طريقة واحدة بل يستخدم مواطن قوة كل طريقة في إطار من التكامل.

## المراجع

- Anand, Sudhir and Amartya K. Sen. 1993. "Human Development Index: Methodology and Measurement," Human Development Report Office Occasional Paper #12, UNDP, New York.
- \_\_\_\_\_ 1994. "Sustainable Human Development: Concepts and Priorities," Human Development Report Office Occasional Paper #8, UNDP, New York.
- \_\_\_\_\_ 1997. "Concepts of Human Development and Poverty: A Multidimensional Perspective," Background Paper for the Human Development Report 1997.
- Desai, Meghnad. 1991. "Human Development: Concept and Measurement," *European Economic Review*, 35: 350-357.
- McKinley, Terry, 1996. "The Capability Poverty Measure," Background Paper for the Human Development Report 1996.
- Sen, Amartya K. 1981. *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*. Oxford: Clarendon Press.
- \_\_\_\_\_ 1983. "Poor, Relatively Speaking", *Oxford Economic Papers* 35.
- \_\_\_\_\_ 1985a. *Commodities and Capabilities*. Amsterdam: North Holland.
- \_\_\_\_\_ 1985b. *The Standard of Living: The Tanner Lectures*. Cambridge: Cambridge University Press.
- \_\_\_\_\_ 1989. "Development as Capability Expansion," *Journal of Development Planning*, No. 19: 41-58.
- \_\_\_\_\_ 1992. *Inequality Reexamined*. Oxford: Clarendon Press; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Streeten, Paul. 1994. "Human Development: Means and Ends," Paper presented at the American Economic Association meeting, 3 January, Boston.
- UNDP. 1990. *Human Development Report 1990*, New York: Oxford University Press.
- UNDP. 1996. *Human Development Report 1996*, New York: Oxford University Press, Technical Note #3, pp. 109-112.
- UNDP. 1997. *Human Development Report 1997*, New York: Oxford University Press, Chapter 1.

## دليل إرشادي بشأن استقصاءات دراسات قياس مستويات المعيشة

مرغريت إ. غروش

بول غلبوي

خبيرا اقتصاد أولان، مجموعة بحوث التنمية، البنك الدولي،  
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة<sup>١-٢</sup>

### أولاً - مقدمة

١ - أقام البنك الدولي مشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في عام ١٩٨٠ بهدف استطلاع طرق تحسين نوع ونوعية بيانات الأسر المعيشية التي تجمعها مكاتب الإحصاء الحكومية في البلدان النامية.<sup>٣</sup> وكان هدف هذه الدراسة تطوير طرق جديدة لرصد مدى التقدم المحرز في رفع مستويات المعيشة، وتحديد نتائج السياسات الحكومية الراهنة والمقترحة بالنسبة إلى الأسر المعيشية، وتحسين الاتصال بين العاملين في الاستقصاءات من خبراء إحصاء ومحللين وواضعي سياسات (انظر شندر، وغروطارت، وبيات، ١٩٨٠، للاطلاع على بيان الغرض وبرنامج العمل الأصليين).

٢ - لتحقيق هذه الأهداف، تضمنت أنشطة الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة مجموعة متنوعة من المهام المتعلقة بوضع وتنفيذ وتحليل استقصاءات الأسر المعيشية في البلدان النامية. وفي السنوات الأولى، تركز العمل على تقييم الخبرة المكتسبة قبل الثمانينات من القرن الماضي في مجال القيام باستقصاءات، وتحديد المعلومات التي في جمعها أكبر قدر من الفائدة، وكيفية جعل هذا الجمع ممكناً. ومن عام ١٩٨٥ حتى حوالي عام ١٩٩١، تركز عمل الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة كثيراً على تنفيذ استقصاءاتها. ومع ازدياد عدد استقصاءات الأسر المعيشية الناجمة، ازداد أيضاً استعمال هذه الاستقصاءات في تحليل الروابط فيما بين سلوك الأسر المعيشية، ومستويات معيشة هذه الأسر والقيود التي تواجهها، شاملة كيفية تغيير هذه القيود نتيجة الإجراءات الحكومية. ومنذ حوالي عام ١٩٩١، تواصل تنفيذ وتحليل الاستقصاءات مع زيادة التركيز في المشروع على بناء القدرات التحليلية وقدرات جمع البيانات. كما ازداد عما مضى الوزن المعطى إلى توثيق الاستقصاءات السابقة، وضمان توفر بياناتها للباحثين المهتمين، وإتاحة مواد تعليمية وتقييم الخبرة المكتسبة من أول استقصاءات.

٣ - تعتبر هذه الوثيقة مقدمة موجزة وتاريخياً لمشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. فبالنسبة إلى الذين ليسوا على اطلاع على هذا المشروع، تتيح هذه الوثيقة عرضاً عاماً لها. وبالنسبة إلى من لهم اطلاع على استقصاءات مشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في إطار بلد أو اثنين، فهي تتيح صورة أوسع نطاقاً. وبما أنه يوجد في تجارب البلدان تنوع أكبر مما يقرّ به الجميع، فإن هذا التأكيد يكتسب أهمية.

### ثانياً - ما هو الاستقصاء في إطار مشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة؟

٤ - تتوفر خاصيتان تميزان استقصاءات مشروع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة: (١) الاستبيانات المتعددة المواضيع المصممة لدراسة جوانب متعددة من رفاهية وسلوك الأسر المعيشية، و(٢) وسع نطاق سمات ضبط النوعية. في الماضي، كان الاستقصاء يعتبر من استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة لأن تنفيذه تم بمساعدة فنية من المعنيين من بين موظفي القسم المعني في البنك الدولي (يسمى حالياً مجموعة بحوث التنمية)، غير أنه مع ازدياد عدد الاستقصاءات وتغير دور ذلك القسم، لم يعد يتوفر مؤشر يمكن التعويل عليه بشأن مدى تلاؤم الاستقصاء مع نموذج الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. وسننظر في هذه الوثيقة في كل من هاتين الخاصيتين على حدة، ثم نقوم بفحص التغيرات التي طرأت على تصميم ومضمون الاستقصاءات الحالية من النوع الخاص بالدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة.

## ألف - الاستبيانات متعددة المواضيع

٥ - يتمثل الهدف الرئيسي لاستقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في جمع بيانات عن الأسر المعيشية يمكن استعمالها لتقييم رفاهية هذه الأسر، وفهم سلوك الأسر المعيشية، وتقييم أثر مختلف السياسات الحكومية على الأوضاع المعيشية للسكان. وطبقاً لذلك، تقوم استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة بجمع بيانات عن العديد من أبعاد رفاهية الأسر المعيشية، شاملة الاستهلاك والدخل والادخار والعمالة والصحة والخصوبة الإنجابية والتغذية والسكن والهجرة (انظر الإطار رقم ١). ويدرج المرفق موجزاً أكثر تفصيلاً للاستقصاءات المستعملة في غانا. كما ينصح بالرجوع إلى غروطارت (١٩٨٦) للاطلاع على استبيان الأسر المعيشية المستعمل في كوت ديفوار وإلى آينسورث وآخرين (١٩٩٢) وغيرهما للاطلاع على استبيان استقصاء الأسر المعيشية في تنزانيا.

٦ - تستعمل عادة ثلاثة أنواع مختلفة من الاستبيانات: استبيان الأسر المعيشية، حيث يتم جمع معلومات تفصيلية عن أعضاء الأسر المعيشية، واستبيان المجتمعات المحلية حيث توجه أسئلة لزعماء المجتمع المحلي وفنائه عن البنية الأساسية في المجتمع المحلي، واستبيان الأسعار حيث توجه للباة في السوق أسئلة عن الأسعار. كما يستعمل أحياناً نوع رابع من الاستبيانات هو استبيان المدارس أو استبيان مرافق الرعاية الصحية.

٧ - استبيان الأسر المعيشية. بما أن الرفاهية تقاس بالاستهلاك في معظم بحوث الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة المعنية بالفقر،<sup>٤</sup> يتم التأكيد في الاستبيان بقوة على قياس الاستهلاك. إذ تطرح أسئلة تفصيلية عن الإنفاق النقدي وعن قيمة الأصناف الغذائية المزروعة في المنزل أو المتلقاة كهدية وعن ملكية المسكن والسلع المعمرة (على سبيل المثال، السيارات وأجهزة التلفزيون والدراجات وماكينات الخياطة) لتسهيل تحديد قيمة ريع استعمال بشأها. كما يتم جمع مجموعة واسعة من المعلومات عن الدخل. وبالنسبة إلى الأشخاص العاملين في وظائف في القطاع الرسمي، يتضمن معظم الاستقصاءات أسئلة تفصيلية عن الأجور والعلاوات وشتى أنواع المستحقات العينية. ويتم عادة السعي للحصول على معلومات عن الوظائف الثانوية فضلاً عن الوظائف الرئيسية. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، يتم وضع مجموعة استبيانات مطولة بشأن الزراعة والمشاريع الصغيرة للتوصل إلى تقديرات لصافي دخل الأسر المعيشية من خلال هذه الأنشطة. كما يتم تدوين مصادر الدخل المتنوعة الأخرى مثل قبض تحويلات خاصة (على سبيل المثال، تعويضات إعالة الأولاد أو تحويلات من الخارج)، والتحويلات العامة (النقدية أو العينية)، وجوائز اليانصيب والدخل من الفائدة على المدخرات.

٨ - إن جمع البيانات عن مجموعة متنوعة من الخصائص (شاملة المتعلقة بالصحة والتعليم والخصوبة الإنجابية والهجرة) من الأسر المعيشية نفسها يجعل من الممكن تحليل العلاقات الهامة بين مختلف الجوانب التي تشكل نوعية الحياة، مثل أثر مستوى تحصيل الوالدين التعليمي على تغذية الأطفال أو أثر الوضع الصحي على العمالة. علماً بأن مجموعات الاستبيانات القطاعية تجمع مثل هذه المعلومات. غير أنها أقصر وكمية التفاصيل عن أي من المواضيع أصغر، وذلك مقارنة بالاستقصاء المعني بموضوع واحد.

٩ - استبيانات المجتمعات المحلية. لكي يتم الحد من طول استبيان الأسر المعيشية، يتم في استبيان المجتمعات المحلية جمع معلومات عن الأوضاع المحلية المشتركة بين كافة الأسر المعيشية في المنطقة المعنية. وتستعمل هذه الاستبيانات عادة في المناطق الريفية حصراً، حيث المجتمعات المحلية أسهل تحديداً مما في المناطق الحضرية. وتضم المعلومات التي يغطيها الاستقصاء عادة الموقع ونوعية مرافق الرعاية الصحية والمدارس القريبة منه، فضلاً عن أوضاع البنية الأساسية المحلية كالطرق ومصادر الوقود والمياه، وتوفر الكهرباء ووسائل الاتصال، وأوضاع الزراعة والممارسات الزراعية.

١٠ - استقصاءات الأسعار. في البلدان التي تتفاوت فيها الأسعار كثيراً بين منطقة وأخرى، من المهم جمع معلومات عن الأسعار التي يتعين على الأسر المعيشية دفعها فعلاً (انظر رافايون وبيداني، ١٩٩٢). وهكذا، جرى في معظم استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة وضع استبيانات بغرض تجميع معلومات عن أسعار السلع التي يشيع شراؤها.

١١ - استبيانات بشأن مرافق خاصة. يكون أحياناً من المرغوب الحصول على معلومات شديدة التفصيل عن المدارس أو عيادات الرعاية الصحية. وعندما يكون هذا هو الأمر، يمكن وضع استبيانات بشأن مرافق خاصة تكمل أو تحل محل تلك الأقسام من استبيان المجتمع المحلي المعني.



الإطار ١: وحدات استبيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة

الموضوع	المجيب	الوحدة
<b>استبيان الأسر المعيشية</b>		
أعضاء الأسرة المعيشية، بيانات ديمغرافية، معلومات عن ولي كافة أعضاء الأسرة المعيشية	رب الأسرة المعيشية/المجيب الرئيسي	تكوين الأسرة المعيشية
<b>وحدة الاستهلاك</b>		
الإنفاق على المواد الغذائية في الأسبوعين الماضيين والأشهر الاثني عشر الماضية؛ استهلاك الإنتاج المنزلي في السنة الماضية	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	الإنفاق على المواد الغذائية
الإنفاق في الأسبوعين الماضيين والسنة الماضية؛ التحويلات لأسر معيشية أخرى	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	الإنفاق على غير المواد الغذائية
نوع المسكن؛ الإنفاق على السكن وخدمات المرافق العامة	رب الأسرة المعيشية/المجيب الرئيسي	السكن
جرد للسلع المعمرة وخصائصها	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	السلع المعمرة
<b>الوحدات المتعلقة بالدخل</b>		
الدخل، والإنفاق، والأصول بالنسبة إلى أهم ثلاثة منشآت أعمال تابعة للأسرة المعيشية	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً بالنسبة إلى كل من منشآت الأعمال الثلاثة	عمل لحساب الذات غير زراعي
الأراضي، والمحاصيل، والدخل والإنفاق من تربية الحيوانات وزراعة المحاصيل؛ جرد للمواشي والمعدات الزراعية	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	أنشطة زراعية رعوية
العمالة والدخل وبيانات أوقات العمل الرئيسي والثانوي في أسبوع والسنة الماضية؛ سيرة العمل؛ فترات البطالة في السنة الماضية؛ استعمال الوقت في المنزل	كافة أعضاء الأسرة المعيشية سن ٧ سنوات فما فوق (على كافة البالغين الإجابة على الأسئلة بأنفسهم)	أنشطة اقتصادية
الدخل من مصادر أخرى، شاملاً التحويلات من أسر معيشية أخرى	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	دخل آخر
الادخار وصافي المديونية كما في يوم المقابلة؛ خصائص القروض القائمة غير المسددة إلى أعضاء الأسرة المعيشية ومنها	أفضل أعضاء الأسرة المعيشية اطلاعاً	ادخار وائتمان

الإطار ١: وحدات استبيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة (تابع)

الموضوع	المجيب	الوحدة
<b>الوحدات القطاعية</b>		
التعليم	رب الأسرة المعيشية / المجيب الرئيسي	التحصيل المدرسي المنجز والإنفاق على الدراسة لكافة أعضاء الأسرة المعيشية سن ٥ سنوات فما فوق؛ معلومات عن الدراسة ومعلومات أخرى عن كافة الأولاد وغير الأعضاء فوق سن ٣٠ سنة
الصحة	كافة أعضاء الأسرة	استعمال خدمات الرعاية الصحية والإنفاق على الخدمات الطبية الوقائية في السنة الماضية
الهجرة	كافة أعضاء الأسر المعيشية سن ١٥ سنوات فما فوق	مكان الولادة والإقامة الحالي، وأسباب الانتقال السابق والأخير
الخصوبة الإنجابية	امرأة تختار عشوائياً سن ١٥ سنة فما فوق	سيرة الولادات، استعمال خدمات قسم الأمومة ومدة الإرضاع من الثدي لآخر طفل حي
مقاييس بشرية	---	مقاييس الطول والوزن لكافة أعضاء الأسرة المعيشية
<b>استبيان المجتمع المحلي</b>		
معلومات ديمغرافية	زعيم المجتمع المحلي	الحجم، الزيادة، المزيج العرقي
الاقتصاد والبنية الأساسية	زعيم المجتمع المحلي	الأنشطة الاقتصادية، الوصول للطرق، وخدمات الكهرباء والمياه والخدمات العامة، كالتنقل العام والبريد وسواهما
التعليم	مدير المدرسة أو زعيم المجتمع المحلي	موقع وخصائص المدارس التي تقدم الخدمات للمجتمع المحلي
الصحة	العاملون في الرعاية الصحية	موقع وخصائص مرافق الرعاية الصحية التي تقدم الخدمات للمجتمع المحلي
الزراعة	العامل في الإرشاد الزراعي	الممارسات الزراعية، والخدمات الزراعية المتوفرة
<b>استبيان الأسعار</b>		
	السوق والمحلات	أسعار الأصناف التي كثيراً ما تشتري

## باء - إجراءات موسعة لضبط النوعية

١٢ - لكي يتم تقليل الأخطاء والتأخير في معالجة البيانات، يتم تنفيذ استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة باستخدام طرق تحمل مشكلة عدم اتساق البيانات قبل وصولها إلى مكتب الإحصاء المركزي. وهنا نبرز تلك العناصر المتميزة في استقصاءات التداير على مستوى المعيشة، على نقيض تلك التي تشترك فيها استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة مع الاستقصاءات الأخرى الجيدة للأسر المعيشية.

١٣ - شكل الاستبيانات. توجد عدة سمات في الاستبيان يمكن أن تساعد في تقليل خطأ مجري المقابلة. فعلى سبيل المثال، يستعمل الاستبيان كثيراً أسئلة الفرز بحيث يكون نمط تخطي الإجابات أو توماتيكياً، دون أن يتطلب قيام مجري المقابلات باتخاذ أي قرارات. وتدوّن كافة الأسئلة تماماً كما يجب أن يتم توجيهها. وعلاوة على ذلك، يتم طبع الأسئلة المقترحة للزيد من الاستقصاء في استبيان بشأن الأصناف الاستهلاكية والمحاصيل والسلع المعمّرة. وهذه السمات مع بعضها تخفض المهارات النظرية المطلوبة من مجري المقابلات وإمكانات التباين فيما بينهم، كما تختصر الوقت لأنه لا يتعيّن على مجري المقابلة التوقف لكي ينظر في كيفية صياغة كل من الأسئلة أو كيفية اتباع نمط تخطي الإجابات المعني.

١٤ - توجد سمات أخرى تلغي عدداً من الخطوات (وبذا تلغي إمكانية حدوث الخطأ والتأخير) من معالجة البيانات. ويتم التأشير على كافة الإجابات الممكنة لكل من الأسئلة على الاستبيان. <sup>٦</sup> كما يتم وضع استبيان الأسر المعيشية بحيث يمكن إدخال البيانات في الحاسوب مباشرة من الاستبيان المستوي، وبذا يتم إلغاء الخطوة الإضافية المتمثلة في تدوين الرموز على صحائف إدخال البيانات.

١٥ - من بين العناصر الهامة في وضع استبيان الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة إمكانية إجراء التغييرات في الاستبيان بسرعة ويسر، إما استجابة للاختبار الميداني وإما على مر السنين حسبما تتغير احتياجات السياسات. ويتم إنتاج الاستبيانات على حواسيب بالغة الصغر باستعمال برامج جاهزة خاصة. <sup>٧</sup> ومن شأن هذا أيضاً أن يبسط عملية الترجمة حيث أن الأجزاء الكلامية يمكن أن يكتب فوقها العبارة اللازمة باللغة المحلية، مع ترك رموز التخطي ورموز الردود والشكل العام على حالها.

١٦ - تنظيم العمل الميداني. يتسم العمل الميداني وعمليات إدخال البيانات بشدة اللامركزية في الاستقصاءات الكاملة بشأن دراسة قياس مستوى المعيشة. ويقوم بالعمل الرئيسي فريق يتألف من مشرف، ومساعدين له يجريان المقابلات، وخبير في قياس الإنسان، ومدخل البيانات وسائق السيارة. ويكون مركز هذا الفريق في مكتب المنطقة المعنية ويزود بحاسوب شخصي لأغراض إدخال البيانات. ولا يعمل مدخل البيانات إلا في مكتب ميداني، أما أعضاء الفريق الآخرون فيتنقلون بين المواقع الميدانية والمكتب. وتقوم بالإشراف على الفريق ومساندته مديرية استقصاء وطنية تتألف من مدير الاستقصاءات ومساعد له مسؤول عن العمليات الميدانية وإدارة شؤون البيانات.

١٧ - يجري القيام بالعمل الميداني في جولتين من المقابلات يفصل بينهما مدة أسبوعين. ولذلك، من الممكن فحص البيانات الناجمة عن الجولة الأولى للتحقق من اتساقها قبل القيام بالجولة الثانية من المقابلات. وهكذا، يمكن أن يحل أثناء الجولة الثانية من المقابلات أي عدم اتساق يتم اكتشافه من الجولة الأولى من المقابلات مباشرة مع الأشخاص المحييين على الأسئلة.

١٨ - تكون خطة العمل الميداني المعيارية كالتالي: في الجولة الأولى، التي تستغرق أسبوعاً في كل قرية، يقوم المساعدان اللذان يجريان المقابلات بتنفيذ عملية استيفاء الاستبيان لثمانين أسرة معيشية، بينما ينفذ المشرف استبياني المجتمع المحلي والأسعار (الخطوة ١). ويقوم المشرف شخصياً بالإشراف على مقابلة واحدة وتقييمها في هذا الأسبوع، مع مناقشة التحسينات الممكنة مع مجري المقابلات وتدوين النتائج في استمارة ترسل للمكتب الوطني (الخطوة ٢). وعقب الجولة الأولى في الميدان، تؤخذ الاستبيانات نصف المنجزة إلى المكتب الميداني، حيث يقوم مدخل البيانات بتسجيلها على قرص الحاسوب (الخطوة ٣). ويستغرق هذا حوالي أسبوع. ويقوم برنامج إدخال البيانات بطبع البيانات المسجلة عن كل أسرة معيشية، مع إبراز أي خطأ أو عدم اتساق. ثم يقوم المشرف باستعراض الأسئلة ووضع دائرة على الاستبيان الأصلي حول الأسئلة التي يجب أن يكررها مجري المقابلات في الجولة الثانية (الخطوة ٤).

١٩ - في الجولة الثانية من المقابلة، يعود الفريق إلى الميدان لإنجاز النصف الثاني من الاستبيان وتصحيح الأخطاء المكتشفة في الجولة الأولى (الخطوة ٥). ويولي هذا إشراف ميداني (الخطوة ٦) وإدخال البيانات (الخطوة ٧) وضبط نوعية عملية إدخال البيانات (الخطوة ٨)، مثلما في الجولة الأولى. ولا يتم تصحيح الأخطاء المكتشفة بعد الجولة الثانية إلا إذا كانت أخطاءً في إدخال البيانات. ولذا يعتبر الإشراف الميداني ذا أهمية خاصة كبيرة في الجولة الثانية، حيث لن تسنح الفرصة لاحقاً للحصول على المعلومات الناقصة أو تصحيح

الأخطاء الميدانية. وفي الخطوة النهائية (٩)، يتم إرسال أقراص البيانات من المكتب الميداني إلى المكتب المركزي لكي يقوم خبراء إدارة شؤون البيانات باستعراضها ومن ثم يتم توحيدها مع البيانات من الفرق الميدانية الأخرى. وطوال هذه الدورة، يقوم موظفون من المكتب المركزي بزيارات غير معلنة للمكاتب الميدانية ومواقع إجراء المقابلات لمتابعة ما يقوم به أعضاء الفريق وتقييم أدائهم.

٢٠ - حجم العينات. يكون عدد الفرق الميدانية صغيراً بحيث يكون من الممكن الإشراف عليها عن كثب. وعادة ما تستعمل الدراسات على قياس مستوى المعيشة عينات صغيرة، غالباً ما تكون مؤلفة من ما بين ١٦٠٠ و ٣٢٠٠ أسرة معيشية و نادراً ما تكون مؤلفة من أكثر من ٥٠٠٠ أسرة معيشية. ومع أن العينات الأكبر حجماً تكون أخطاء أخذ العينات فيها أقل عدداً، فقد ارتأى مصممو الاستقصاءات أن أخطاء عدم التضمن في العينات تزداد بأكثر من النسبة نفسها.<sup>٨</sup> كما يساعد صغر عدد الفرق في إبقاء تكلفة توفير السيارات والحواسيب لهم ضمن الحدود المعقولة.

٢١ - إدارة شؤون البيانات. تستعمل استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة حواسيب في الميدان، حيث يجري تنفيذ كافة مراحل جمع وإدخال وتنقيح البيانات. ومن شأن هذا أن يخفف كثيراً طول الوقت اللازم بين نهاية العمل الميداني وتوفير البيانات لأغراض التحليل. كما يحسّن نوعية البيانات. علماً بأن برامج إدخال البيانات التي تستعمل في استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة هي برامج توضع حسب التوصية. وكان هذا من الابتكارات الكبيرة عند أول استقصاء في عام ١٩٨٥. غير أنه شاع حالياً استعمال برامج جاهزة تجارياً لهذه الأغراض، على أن دقة عمليات التحقق في الاستقصاءات الكاملة بشأن الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة أعلى كثيراً من المتوسط حتى في الوقت الحاضر.

٢٢ - أثناء إدخال المعلومات من خلال لوحة المفاتيح في الحاسوب، يجري أولاً إخضاعها لمجموعة من عمليات الفحص. كما يتم تحديد المتغيرات الرقمية بحصرها فيما بين قيم دنيا وقيم عليا، أما المتغيرات النوعية فلا تأخذ سوى رموز صحيحة محددة، كما يفترض أن المتغيرات الزمنية تحتوي على تواريخ صحيحة. وبعد أن يتم تسجيل كافة البيانات المأخوذة من استبيان واحد، يتم إجراء فحص الاتساق على البيانات من مختلف أجزاء الاستبيان. وحين تكون القيم خارج النطاق المسموح به أو غير متنسقة مع قيم المتغيرات الأخرى، يصدر الحاسوب إشارات صوتية ومرئية إلى مشغل الحاسوب. ثم يتم طبع كافة البيانات عن كل أسرة معيشية بشكل مماثل لما في الاستبيان. وتبدو البيانات الناقصة والأخطاء في نمط التخطي ضمن دائرة سوداء، وتظهر قائمة بوقائع عدم الاتساق بين مختلف أجزاء استبيان الأسر المعيشية. فإذا كان الخطأ نتيجة لغلط هجائي، يقوم مشغل الحاسوب بتصحيحه على الفور. وإذا كان البند المشكوك فيه على الاستبيان الأصلي، يعاد الاستبيان إلى المشرف ويجري المقابلة. وقد تم تطوير مجموعة إضافية من فحوص الاتساق لوحدة قياسات الإنسان، وهي تقارن أوتوماتيكياً بين بيانات الاستقصاء فيما يتعلق بعمر الشخص المعني وطوله ووزنه وجداول معيارية مرجعية وضعتها منظمة الصحة العالمية. وبعد ذلك، يقوم برنامج إدخال البيانات بإعطاء قائمة بالأشخاص الذين تبدو قياساتهم خطأ لكي يمكن قياسهم في الجولة الثانية.

٢٣ - نوعية البيانات الناتجة. حين يتم اتباع كافة هذه الإجراءات بعناية فائقة، يمكن أن تكون نوعية البيانات عالية جداً، وذلك حسبما اتضح من الشواهد على بعض أبعاد نوعية البيانات الخاصة باستقصائي كوت ديفوار وبيرو. وأخضعت مجموعات البيانات هذه إلى فحوص إدخال البيانات وتصحيح الأخطاء في الميدان كما أوضح أعلاه، غير أنها لم تخضع لأي "تنظيف" آخر في المكتب المركزي. ويدرج الجدول رقم ١ إحصاءات البيانات الناقصة على مستوى الأفراد والمزارع ومنشآت الأعمال. علماً بأنه من النادر وجود بيانات ناقصة في كلا الاستقصاءين. فمن بين ٨٤٣ ٥٥ شخصاً في الاستقصاءات الثلاثة، على سبيل المثال، لم يكن ينقص سوى أرقام عمر ٤٦ شخصاً. ويوجد أيضاً عدد ضئيل جداً من الوحدات.

٢٤ - يبين الجدول ٢ الإحصاءات عن نطاق تغطية وحدة قياس الإنسان في السنتين الأوليين من الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة الخاصة بكوت ديفوار. وتم الحصول على الأقل على قياس واحد للطول والوزن لحوالي ٩٠ في المائة من كافة أعضاء الأسر المعيشية.

الجدول ١: البيانات الناقصة

المتغير أو الوحدة	استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥		استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٦		استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥	
	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة	مشاهدات عدد التواقص النسبة المئوية ممكنة
الجنس	٢٧ ٤٤٥	٠,٠٠	١٣ ٨٦٧	٠,٠٠	١٤ ٥٣١	٠,٠١
السن	٣٧ ٤٤٥	٠,١٦	١٣ ٨٦٧	٠,٠٠	١٤ ٥٣١	٠,٠٢
خصائص الأبوة والأمومة	٢٦ ٣٢٣	٠,٠٦	١٢ ٩٠٢	٠,٠٢	١٣ ٣٩٦	٠,٠٤
التحصيل الدراسي	٢٢ ٨٧٠	٠,١١	١٠ ٧١٨	٠,٠٣	١١ ١٤٥	٠,٤٠
الصحة	٢٦ ٣٢٣	٠,٤٦	١٢ ٩٠٢	٠,٠٣	١٣ ٣٩٦	٠,٠٥
العمالة	٢٢ ١٢١	٠,٥٥	٩ ٨٦٨	٠,٠٨	١٠ ١٦٤	٠,٠٥
الهجرة	١٥ ٧٢١	٠,٦٤	٦ ٧٢٥	٠,٤٨	٧ ٠٤١	٠,١٨
الخصوبة الإنجابية	٤ ١٢٥	٠,٣٢	١ ٤٩٥	٠,٠٠	١٠ ٤٩٨	٠,٦٧
المزارع	٣ ١٧٤	١,٩٢	١ ٠٢٠	٠,١٠	٨ ١٠٥٤	٠,٧٦
منشآت أعمال عائلية	٢ ٧٥١	١,٧٨	٧ ٤٧	٠,٠٠	١ ٧٣٣	٠,١٤

ملاحظة: مجموع المشاهدات كما يلي: بالنسبة إلى الجنس والسن، تم حصر كافة الأشخاص؛ بالنسبة إلى خصائص الأبوة والأمومة والصحة، كافة أعضاء الأسرة المعيشية؛ بالنسبة إلى وحدة التحصيل الدراسي، كافة أعضاء الأسرة المعيشية من سن خمس سنوات فما فوق؛ بالنسبة إلى وحدة العمالة، كافة الأعضاء من سن ٧ سنوات بالنسبة إلى كوت ديفوار و٦ سنوات فما فوق بالنسبة إلى بيرو؛ وبالنسبة إلى وحدة الهجرة، كافة الأعضاء من سن ١٥ سنة فما فوق؛ بالنسبة إلى وحدة الخصوبة الإنجابية، عدد الأسر المعيشية التي لديها على الأقل امرأة واحدة من سن ١٥ سنة فما فوق (كوت ديفوار) أو ١٥ - ٤٩ سنة (بيرو)؛ وبالنسبة إلى وحدة المزارع ووحدات منشآت الأعمال، عدد الأسر المعيشية التي قالت إن لديها مزرعة أو منشأة أعمال عائلية في الجولة الأولى.

٢٥ - من الصعب تقييم دقة النتائج في غياب مصادر أخرى مستقلة يمكن التعويل عليها. غير أنه ينبغي زيادة الدقة عن طريق الإصرار على أن يرد الأشخاص على الأسئلة بأنفسهم. وأصدرت تعليمات لبحري المقابلات لتنفيذ وحدات الاستبيانات الخاصة بالتحصيل الدراسي والصحة والعمالة والهجرة والخصوبة الإنجابية لكل من أعضاء الأسرة المعيشية على حدة، وتفادي الردود بالإجابة بالنسبة إلى البالغين. وحسبما يشير الجدول ٣، قامت ٩٣ في المائة من النساء على الأقل بالإجابة أصالة عن أنفسهن فيما يتعلق بالقسم الخاص بالخصوبة الإنجابية من الاستبيان، كما أجاب ٧٩ - ٨٩ في المائة من كافة أعضاء الأسر المعيشية البالغين أصالة عن أنفسهم فيما يتعلق بالوحدة الخاصة بالعمالة. ونجم عدم إجابة الأسرة المعيشية بكاملها بصورة رئيسية عن مشكلة التعرف على العناوين أو اكتشاف أن المساكن مهجورة. أما نسبة رفض الإجابة بإجابات فقد كانت ٤,١ في المائة أو أقل في كلا الاستقصاءين.

الجدول ٢: النسبة المئوية للأشخاص المقيمين، وحدة قياس الإنسان

الفئة	استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥		استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٦	
	عدد الأشخاص	النسبة المئوية مرة على الأقل	عدد الأشخاص	النسبة المئوية مرة على الأقل
المجموع	٥ ٣٨٣	٨٩,٩	١٢ ٨٦٨	٨٨,٤
الأطفال	٩١٤	٩١,٩	٢ ١٧١	٩١,٤
— سن صفر - ٤ سنوات	١ ٦٥١	٩٠,١	٣ ٩٨٣	٨٩,٣
— سن ٥ - ١٤ سنة	٢ ٨١٨	٨٩,١	٦ ٧١٣	٨٦,٩
البالغون				

ملاحظة: قياسات علم قياس الإنسان ابتدأت في منتصف استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥، ولم تنفذ في بيرو.

الجدول ٣: ردود المقيمين الذاتية

الوحدة	استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥		استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٦		استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥	
	عدد المشاهدات	نسبة الإجابة الذاتية	عدد المشاهدات	نسبة الإجابة الذاتية	عدد المشاهدات	نسبة الإجابة الذاتية
العمالة	٢٢ ٠٠٠	٧١,٥	٩ ٨٦٠	٦٧,٣	١٠ ١٥٩	٦٩,٣
— الأطفال	٦ ٤٢٣	٢٨,٧	٣ ١٣٩	٤٢,٩	٣ ١٢٠	٤٤,٦
— البالغون	١٥ ٥٧٧	٨٩,٢	٦ ٧٢١	٧٨,٨	٧ ٠٣٩	٨٠,٣
الخصوبة الإنجابية	٤ ١١٩	٩٧,٠	١ ٤٩٥	٩٢,٨	١ ٤٨٨	٩٣,٣

ملاحظة: في كوت ديفوار، الأطفال بين ٧ - ١٤ سنة؛ وفي بيرو بين ٦ - ١٤ سنة.

٢٦ - من بين المؤشرات أيضاً على نوعية البيانات اتساقها الداخلي. ويذكر الجدول ٤ بعض الفحوص التوضيحية بشأن الاتساق الداخلي. وقبل تصنيف الأفراد كأعضاء في أسر معيشية، تقوم الدراسة الاستقصائية بقياس مستوى المعيشة بجمع معلومات عن كافة الأشخاص الذين يعيشون عادة في الأسرة المعيشية فضلاً عن الموجودين فيها بصورة مؤقتة. وينظر الفحص الأول إلى خصائص الأشخاص غير المصنفين بصفتهم أعضاء في الأسرة المعيشية بغية التأكد مما إذا كان تصنيفهم صحيحاً. ولم يتضح خطأ سوى بالنسبة إلى من بلغ ١٦ شخصاً في الاستقصاءين (انظر الجدول ٤). وحسب الفحص الثاني، من بين الأشخاص القادرين على إبراز شهادة ميلاد، أبلغ ما يقل عن ١ في المائة عن سن غير متسقة مع تاريخ الميلاد. ويتيح استبيان الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة روابط كثيرة بين مختلف أعضاء الأسرة العائلية ضمن الأسرة المعيشية؛ أما نتيجة الفحص الثالث للاتساق بين الأطفال وآبائهم فهو يدل على درجة من الاتساق الداخلي عالية بصورة استثنائية في الاستقصاءين. غير أن الفحص الأخير في الجدول ليس مطلقاً، وذلك لأنه من الممكن أن يكون لدى الأسرة سيارة ولكنها لم تشتت البنزين في الأيام السبعة الأخيرة. غير أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأسر المعيشية أبلغت عن إنفاق على البنزين في الاستقصاءين.

٢٧ - فترة الإنجاز. تشتهر الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة بقصر المدة بين انتهاء جمع البيانات وبين توفرها لعملية التحليل. ومن الوجهة النظرية، يستغرق هذا أسبوعاً أو أسبوعين فقط، وتم في العديد من البلدان إنجاز النشرات الأساسية في غضون فترة تتراوح ما بين شهرين وستة أشهر من انتهاء العمل الميداني. وقد أسهمت هذه السرعة بشكل ملحوظ في كون البيانات ملائمة لعملية وضع السياسات. ونجحت سرعة الإنجاز فيما بين انتهاء العمل الميداني وتوفير البيانات لعملية التحليل عن الترميز المسبق في الاستبيان، وسعة نطاق ضبط النوعية أثناء العمل الميداني، ولا مركزية عملية إدخال البيانات وتزامنهما مع عملية الجمع.

٢٨ - عادة ما تكون الفترة المنصرمة بين اتخاذ قرار بتنفيذ استقصاء وتوفير البيانات أطول بكثير. وتبعاً لنقطة البدء في البنية الأساسية للاستقصاء في البلد المعني (عادة كفاية إطار العينات، وتوفير التجهيزات والكفاية العامة لجهاز الإدارة)، يمكن أن يتطلب الأمر ما بين ستة أشهر وثمانية عشر شهراً من التحضير قبل تنفيذ الاستقصاء. وحين تستعمل الإجراءات الميدانية للدراسة الكاملة للتدابير على مستوى المعيشة، فإن جمع البيانات نفسه يستغرق سنة كاملة (مع أنه يجري أحياناً تحليل أولي للبيانات التي تجمع في أول ستة أشهر). ولذا، فإن الفترة من الفكرة الأولى حتى صدور نشرة النتائج التامة قد تستغرق ثلاث سنوات.

٢٩ - الاستقصاءات حسب خصائص التنفيذ. تكون لحوالي نصف الاستقصاءات كافة سمات استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة (ولو أنها تختلف من حيث التفاصيل). غير أن عدداً مائلاً من الاستقصاءات التي يشار إليها على أنها استقصاءات دراسة على قياس مستوى المعيشة تفتقد أحياناً إلى سمة أو أكثر من هذه السمات. وجرى اتخاذ القرار بالابتعاد عن نموذج استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة لأسباب متنوعة خاصة ببلدان محددة: لتحسين ملاءمتها للإطار المؤسسي المعني، وإتاحة تقديرات المتغيرات الرئيسية النموذجية عن التقسيمات السياسية في البلد المعني، وزيادة التركيز بصورة خاصة على قضية محددة من قضايا السياسات، وتخفيض التكاليف، الخ. ومع أنه قد تكون لهذه القرارات مزايا مسوغة، فإنه غالباً ما يكون لها نتائج سلبية على نوعية البيانات أو النطاق الممكن لعمليات التحليل.

الجدول ٤: الاتساق الداخلي

استقصاء مستويات المعيشة ليبرو ١٩٨٥	استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٦	استقصاء مستويات المعيشة لكوت ديفوار ١٩٨٥	فحص الاتساق
عدد غير النسبة المتوية لغير الاجتازين للفحص عدد الاجتازين للملاحظات	عدد غير النسبة المتوية لغير الاجتازين للفحص عدد الاجتازين للملاحظات	عدد غير النسبة المتوية لغير الاجتازين للفحص عدد الاجتازين للملاحظات	
١١٢٢ ٦ ٠,٥	٩٦٥ ٢ ٠,٢	١١٣٥ ٨ ٠,٧	غير أعضاء الأسرة المعيشية المصنفون على الوجه الصحيح
٢٧١٢٠ ١٥٧ ٠,٥	٦٦٥٣ ١٦ ٠,٢	٧٤٨٥ ٤٥ ٠,٦	من بين من لديهم شهادات ميلاد، وتاريخ ميلاد، وسن محددة على وجه متسق
١٢٥٨١ ٣٢ ٠,٣	٥٩١٢ ١٦ ٠,٣	٦٠٨٤ ١٧ ٠,٣	من بين من لديهم أب في الأسرة المعيشية، الرمز المعطى هوية للأب رمز صحيح لذكر بالغ
٤١١٩ ٩ ٠,٢	١٤٩٥ ١٦ ١,١	١٤٩٠ ٢٤ ١,٦	الرمز المعطى مقابل قسم الخصوبة الإنجابية رمز صحيح لأنثى بالغة ومطابقة لرمز أنثى مختارة عشوائياً
٣٥٥ ٨٨ ٢٤,٨	١٣٣ ٢٨ ٢١,١	١٤٣ ٣١ ٢١,٧	أسرة معيشية تبلغ عن امتلاكها سيارة وتبلغ أيضاً عن إنفاق على البنزين في الأيام السبعة الأخيرة

ملاحظة: عدد المشاهدات كما يلي: مجموع الأشخاص غير الأعضاء في الأسرة المعيشية؛ مجموع الأشخاص من حاملي شهادات ميلاد والبالغ عن عمرهم؛ مجموع الأشخاص الذين يبلغون عن وجود أب لهم في الأسرة المعيشية؛ عدد وحدات الخصوبة الإنجابية المستوفاة؛ مجموع الأسر المعيشية التي تبلغ عن امتلاك سيارة.

٣٠ - يوجد أيضاً عدد متزايد من الاستقصاءات التي تأثرت بتصميم الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، ويمكن أن تدعى في الحديث العادي استقصاءات "من نوع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة" أو أن تربط بدراسة من هذا القبيل. وتحدث هذه التسمية عادة بسبب مضمون الاستبيان، واستعمال استبيان متعدد المواضيع يركز على قياس الاستهلاك، وتنوع مصادر الدخل واستعمال الخدمات العامة، وأحياناً يرافقه استبيان مجتمع محلي أو استبيان أسعار. والأقل من ذلك كثيراً أن يكون للدراسة على قياس مستوى المعيشة سمات مميزة خاصة بضبط النوعية (مثلاً، ارتفاع نسبة الإشراف أثناء العمل الميداني وإدخال البيانات في الميدان قبل الزيارة الثانية للأسرة المعيشية) متضمنة في الاستقصاءات "من نوع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة". وليست بيانات ووثائق هذه الاستقصاءات متوفرة دائماً من مجموعة بحوث التنمية، ولو أنه في عدة حالات تقوم المجموعة بأرشفة وتوزيع البيانات أو يمكن على الأقل أن تحيل قارئ هذه الدراسة إلى الشخص المسؤول عن القسم المعني في البنك الدولي.

٣١ - ينبغي أن ينتبه القارئ إلى أنه أثناء إعداد هذه الدراسة، توفرت خطط لإجراء استقصاءات من نوع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في نيبال والبرازيل وباراغواي وبلغاريا وكازاخستان ومنغوليا وتركمانستان وأوزبكستان وتونس، كما تجري دراسة إمكانية إجرائها في عدة بلدان أيضاً. ومن جهة أخرى، يجري النظر في جولات إضافية من العمل الميداني في بعض البلدان التي سبق أن أجريت فيها استقصاءات.

٣٢ - أخيراً، تولى مشروع الأبعاد الاجتماعية للتكييف الاقتصادي، الذي نفذته قسم الموارد البشرية ومكافحة الفقر في الإدارة الفنية التابعة لمنطقة أفريقيا في البنك الدولي، المسؤولية عن استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في كوت ديفوار وغانا وموريتانيا. كما يقوم برعاية "الاستقصاءات المتكاملة" الشبيهة جداً باستقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في أوغندا وموريتانيا ومدغشقر والسنغال وغينيا أيضاً. ومن جهة أخرى، نفذت استقصاءات أسر معيشية أقل تعقيداً تغطي بعض مجالات التركيز نفسها في عدد من البلدان أكبر بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء. وينبغي الاتصال بهذا القسم للحصول على معلومات عن مضمون ومدى توفر بيانات هذه الاستقصاءات. كما رعى برنامج سياسات الغذاء والتغذية التابع لجامعة كورنيل استقصاءات ذات خصائص مماثلة نفذت في غينيا وموزامبيق.

### ثالثاً - تاريخ موجز للدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة حتى الآن

٣٣ - ليست استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة أداة مستقرة منتظمة. فكل منها يختلف عن سابقه وتكون الفروق كبيرة أحياناً. ونتوقع أن يظهر المزيد من الفروق في المستقبل، وأن يزداد كبر هذه الفروق. ويصف هذا الجزء بعض العوامل التي تحكم تطور استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، وسيرة الاستقصاءات التي نفذت حتى تاريخه، واستعمالاتها، والأنشطة الحالية التي تقوم بها مجموعة بحوث التنمية مساندة للاستقصاءات هذه.

### ألف - تطور استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة

٣٤ - الدافع. أولاً، تحوّل الدافع الرئيسي للاستقصاءات من البحوث إلى تحليل سياسات العمليات. وقد أجريت أوائل استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة بمثابة مشاريع بحوث. وكان الهدف الأول تحديد ما إذا كان من الممكن جمع مثل هذه البيانات الشاملة. وكان الهدف الثاني القيام ببحوث لتحسين فهم سلوك الأسر المعيشية وأثره على البرامج الحكومية. وكان التأكيد على تحليل محددات العديد من جوانب الرفاهة وتفاعلاتها، وليس على القياس الدقيق لبعض جوانب الرفاهة. وحين اتضح أن الاستقصاءات الأولى كانت ممكنة وتحليلها مثمر، أدرك واضعو السياسات ومستشاروهم أنه يمكن لبيانات الاستقصاءات أن تكون مفيدة جداً في وضع السياسات. وكان وصف رفاهة السكان واستعمال الخدمات الحكومية ذا قيمة خاصة. كما اعتبر عناصر العمليات بعض نتائج دراسات أكثر تعقيداً على محددات الرفاهة وأثر السياسات ذات قيمة كبيرة، ولكن ربما اعتبرها الأكاديميون أدنى قيمة.

٣٥ - يؤدي التحول في دافع الاستقصاءات إلى بعض التغيير فيها مع تفاوت كبير بين بلد وآخر. كما يجري تعديل بعض مضامينها. وغالباً ما تكون توجده رغبة في توفر تقديرات دقيقة لمؤشرات على مستوى المناطق في البلدان. وهذا ما يتطلب عينة أكبر بكثير وبالتالي يثير مسألة ما إذا كان من الممكن الحفاظ على جودة النوعية والشمولية. كما تتزايد الحاجة إلى بناء قدرات تحليل محلية فضلاً عن بناء قدرات جمع البيانات نتيجة لهذا الاتجاه.

٣٦ - الفاعلون. العامل الثاني الآخذ في التغيير هو مجموعة الفاعلين المعنيين وأدوارهم في تنفيذ استقصاءات جديدة. ففي السنوات الأولى كان قسم الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة يقوم بمهام كثيرة متنوعة في آن واحد. وكان عادة يتيح الحافز على تنفيذ الاستقصاء في بلد ما. كما أنه غالباً ما قام بتنظيم وإدارة تمويل الاستقصاء، فضلاً عن تقديم كافة المساعدة الفنية وكونه مستعمل البيانات الرئيسي.

٣٧ - أما الآن فيقوم العديد من الفاعلين المختلفين بهذه المهام. وأصبح من المرجح أن يأتي الحافز على إجراء استقصاء جديد من موظفي البنك الدولي المعنيين بالعمليات أو من هيئة دولية ما أو البلد المعني نفسه وليس قسم الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. ويقوم أولئك الموظفون أو هيئة دولية أخرى بترتيب وإدارة عملية التمويل. وما زال القسم يقدم بعض المساعدة الفنية مع تزايد تقديمها من جانب أطراف أخرى. كما تضاءل حجم الجزء الذي يقوم به القسم من التحليلات لبيانات أي من البلدان.

٣٨ - بناء قدرات التحليل المحلية. عندما وضعت أول بضعة مشروعات من مشروعات الاستقصاءات، اعتبر الافتقار إلى البيانات القيد الرئيسي المعيق لاستعمال البيانات في وضع السياسات. ولذا، ركز المشروع على جمع البيانات. ولكن سرعان ما أظهرت الخبرة العملية وجود قيد آخر يعيق استعمال البيانات لإثراء القرارات بشأن السياسات، وهو ضعف قدرات التحليل. وشرع معظم مشاريع الاستقصاء في الآونة الأخيرة في معالجة هذا القيد. وتنوعت كثيراً مجموعة الخيارات الممكنة. وأدى ما في الأمر تضمين بضعة عشرات آلاف الدولارات في المشروع للإتفاق على تحليلات محلية أو لإتاحة بعض أنشطة التدريب لموظفي هيئة الإحصاء في كيفية إنتاج نشرة



البيانات. ففي جنوب أفريقيا، حين أصبحت النشرة الأساسية جاهزة، تم عقد مجموعة ندوات لتعميم الاستقصاء ونتائجه ووثائقه وتوفيرها للجمهور. وعقدت ندوة ثانية لعرض نتائج بعض الدراسات التي قام بها من تلقوا البيانات في الندوة الأولى. ويجري التخطيط في تنزانيا لاتباع استراتيجية مماثلة، مع عدة أشهر من حلقات العمل القصيرة المكثفة (على استعمال برامج الحاسوب الملائمة، وعلى علم الإحصاء، وعلى علم الاقتصاد الجزئي). وفي جامايكا، خصص مشروع الاستقصاء الأول مبلغ نصف مليون دولار أمريكي لعمليات جمع البيانات. وبعد عدة سنوات، وضع مشروع أفق ٣ ملايين دولار على بناء قدرات التحليل في هيئات التخطيط وفي الجامعة ووزارات الصحة والتعليم والرفاهة، كما خصص مبلغ نصف مليون دولار لجمع المزيد من البيانات.

٣٩ - البيئة التكنولوجية المتغيرة. يتأثر العديد من القضايا العملية في تنفيذ الاستقصاء تأثراً شديداً بتكنولوجيا الحاسوب. والواقع أن بزوغ عصر الحاسوب الشخصي هو الذي سهّل الابتكارات الأصلية في الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، كإدخال المتزامن للبيانات واكتشاف الأخطاء وإعادة زيارة الأسر المعيشية في أثناء التواجد في الميدان.

٤٠ - منذ البداية، لم تتغير كثيراً استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة فيما يتعلق باستعمالها للتكنولوجيا، ولو أن بعض الأشياء أصبحت أكثر سهولة. فعلى سبيل المثال، ليس من الضروري الآن وضع برنامج الحاسوب الأصلي المطور خصيصاً من أجل إعداد الاستبيان حيث إن العديد من برامج الحاسوب الجاهزة تجارياً سواء لمعالجة الكلمات أو الأشكال البيانية أصبحت كافية لهذا الغرض. ومع التقدم المحرز في برامج الحاسوب الخاصة بالتحليلات ومعالجة الكلمات والأشكال البيانية، يمكن لنشرات الاستقصاءات أن تعرض تحليلات أكثر تطوراً بأشكال أكثر جاذبية من السابق بكثير.

٤١ - توجد خطط لإجراء ثلاثة تغييرات جديدة في التكنولوجيا يمكن أن تؤثر في كيفية تنفيذ استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، ومن المؤكد أن المزيد من التغييرات قيد الإعداد. ويمكن عما قريب أن تحل برامج الحاسوب التجارية الخاصة بإدخال البيانات محل برامج إدخال البيانات المطورة خصيصاً التي تستخدم حتى الآن في استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. وحين تستعمل هذه البرامج، سيكون من البالغ الأهمية الحفاظ على المساعدة الفنية اللازمة وأنشطة التدريب على القضايا النظرية المتعلقة بكيفية معالجة هياكل ترتيب الملفات حسب التبعية وتحديد فحوص النطاق والاتساق اللازمة.

٤٢ - عما قريب ستكون الحواسيب قد تطورت بحيث تصبح بسيطة بما فيه الكفاية لإدخال البيانات أثناء السفر من قبل مجري المقابلات بدلاً من مدخل بيانات متفرغ وحاسوب موجود في محطة قائمة في المنطقة التي ينفذ فيها الاستقصاء. وقد يؤدي هذا إلى بعض التغييرات في كيفية القيام بإدارة العمل الميداني اليومي وضبط النوعية. وسيتم اختبار مثل هذا النظام في إطار استقصاء الدراسة على تدابير المعيشة الذي يجري إعداده من أجل نيبال.

٤٣ - يسهّل التقدم المحرز في تكنولوجيا الحواسيب النظر في اقتراح أكثر طموحاً. حيث يمكن لمجري المقابلات إدخال البيانات مباشرة في الحاسوب أثناء المقابلة، وبذا يتم التخلص من الاستبيان الورقي بالكامل. وقد أجريت تجربة على هذا النظام فعلاً في بوليفيا وكان من المقرر تجربته في استقصاء حياة الأسر في إندونيسيا في عام ١٩٩٦. وما زال من غير الواضح أثر ذلك على إدارة شؤون المقابلات وضبط نوعيتها وإدارة شؤون البيانات، وذلك على الرغم من أنه من الواضح أن التغييرات ستكون كبيرة جداً.

## باء - استعمال البيانات

٤٤ - مجموع حجم الدراسات التي تساندها استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة كبير جداً. فقد بينت قائمة جزئية وضعت في أوائل عام ١٩٩٥ حوالي ٣٢٠ دراسة. كما بين جرد سابق لذلك التاريخ أجري في عام ١٩٩٢ حوالي ١٨٠ دراسة. وفي القائمة الأولى، أجريت ثلاثة أرباع الدراسات باستعمال بيانات استقصاء كوت ديفوار وبيرو لعام ١٩٨٥ أو بيانات استقصاء غانا. أما بيانات استقصاء جامايكا فقد استعملت في نصف العدد الباقي من الدراسات، أما البقية فقد توزعت بين بيانات استقصاء بيرو ١٩٩٠/١٩٩١ وبوليفيا وباكستان. أما بيانات استقصاءات المملكة المغربية وموريتانيا فقد استعملت في دراسة واحدة عن كل منهما. ويمكن سبب شدة استعمال مجموعات بيانات كوت ديفوار وغانا والمجموعة الأولى من استقصاء بيرو، مقارنة بالاستقصاءات الأخرى، في أن تلك البيانات أتت من استقصاءات أقدم زمناً، ولذا توفر متسع من الوقت لاستعمالها في البحوث.

٤٥ - كان نمط استعمال البيانات حسب المواضيع منتظماً. وكان التركيز على قضايا الفقر والعمالة والصحة والتعليم والدراسي والجنس في عدد من التحليلات يفوق التحليلات التي ركزت على الزراعة أو مشاريع الأسر المعيشية. وتبدو درجة الرضا عن المعلومات بين مجري التحليلات أعلى بالنسبة إلى الوحدات الخاصة بالعمالة والقطاع الاجتماعي. كما استعملت هذه الوحدات

محللون عديدون آخرون من شتى الخلفيات. ويفيد معظم المحللين أن كلاً من الدراسات استفادت من معلومات من العديد من الوحدات المختلفة. وهذا ما يبيّن قيمة التصميم المتعدد الأغراض الذي يعتبر من بين الخصائص المميزة لاستقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة.

٤٦ - السؤال الدائم فيما يتعلق باستقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة هو ما إذا كانت مفيدة بالنسبة إلى العمليات أو أغراض البحوث "فقط". من الواضح أن الجواب هو الاثنان، مع أن استعمالها في البحوث أكثر شيوعاً. ومن بين كافة الدراسات التي أجريت لكافة البلدان في القائمة السابقة (١٩٩٢)، توجد حوالي العشر مؤهلة لأن تعتبر في إطار عمليات (انظر التعريف أدناه). فإذا استثنى البلدان الأولان اللذان أجري استقصاء فيهما كمشروع بحوث (كوت ديفوار وبيرو) من الحسابات، يبقى حوالي ربع الدراسات لأغراض عمليات. وبالتركيز على الأطوار المتوسطة والأخيرة حين تكون الاستعمالات في إطار عمليات هي النتيجة المزمعة (أي باستثناء كوت ديفوار وبيرو ١٩٨٥ وغانا وموريتانيا)، يبقى حوالي نصف كافة التحليلات في إطار عمليات. ولذا يعتبر هذا النشاط لأغراض عمليات نسبة ضرورية ومتزايدة من كافة التحليلات التي تجرى باستعمال بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة.

٤٧ - تم حساب الأرقام التي في الفقرة السابقة عن طريق تحديد "الاستعمالات لأغراض عمليات" بوصفها تحليلات تطلبها أو تجريها الحكومة أو موظفو أقسام العمليات في البنك الدولي بغية إتاحة معلومات مفيدة عن سياسات أو برامج مطروحة على بساط البحث. وبحسب هذا التعريف، يعتبر الطلب على دراسة للرعاية الصحية في جامايكا "لأغراض عمليات" لأن الحكومة هي التي طلبته حينما كانت تجري زيادة الرسوم التي تجبى من مستعملي البيانات. أما العمل المماثل الذي قام به المحلل نفسه باستعمال مجموعات بيانات استقصائي كوت ديفوار وبيرو فليست "لأغراض عمليات" لأنها لم تدخل مباشرة في عملية حكومية لاتخاذ قرار. وهكذا فإن رجحان الاستعمال لأغراض البحوث على الاستعمال لأغراض عمليات نابع جزئياً عن التعريف المعتمد. فالدراسات التي لها آثار واضحة على السياسات لا تعتبر لأغراض عمليات إلا إذا أجريت في وقت اتخاذ القرار بشأن السياسات وتم عرض النتائج على متخذي القرارات. ولا تدخل في الحساب مساهمات الدراسات الأخرى التي تثير بصورة غير مباشرة النقاش بشأن السياسات. وقد يكون هذا التأثير كبيراً ولكن من الصعب جداً قياسه. فعلى سبيل المثال، قامت هيئات بحوث من القطاع الخاص في بيرو بتحليل واسع لآثار الأزمة الاقتصادية والتكيف الاقتصادي على نسبة الفقر في بيرو باستعمال مجموعات بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في بيرو لعامي ١٩٨٥ و١٩٩٠. وتم تعميم النتائج على نطاق واسع في أوساط الأكاديميين وواضعي السياسات فضلاً عن الصحف الواسعة الانتشار. كما لم يدخل في تعريف التحليلات لأغراض عمليات أثر المنشورات الأكثر تواضعاً التي أنتجت من أجل كل من الاستقصاءات، حتى حين يبدو أن موظفين حكوميين يستعملونها بصورة منتظمة. فعلى سبيل المثال، تعتبر النشرتان البوليفية والجامايكية كثيرتا التفاصيل وقد وزعتا بكثرة على موظفي هيئات حكومية ودولية ويبدو أنهما تستعملان في تلك الهيئات لفهم أوضاع التنمية الاجتماعية في البلدين.

٤٨ - كان لبيانات استقصاء جامايكا أكبر الأثر على عمليات حتى الآن. فقد كلفت الحكومة أكاديميين جامايكيين استعمال تلك البيانات لتحديد خط فقر، ولمقارنة برامج المعونات الغذائية وإعادة تصميم برنامج كوبونات المواد الغذائية. وقد تعاون موظفون من وزارة الصحة بنشاط (مع شركة RAND) في دراسة فعالية الرعاية قبل الولادة، وأنماط نوعية خدمات الرعاية الصحية، والشيوخوخة والقدرة الوظيفية، وخيارات المرضى من بين الخدمات الصحية، شاملة الاستعداد لدفع ثمنها. ومن شأن الدراسات الجارية التي يقوم بها باحثون محليون وباحثون دوليون أن تثير لاحقاً المناقشات المرجعية للسياسات الاجتماعية. كما يجري استعمال مجموعات البيانات في مقرر دراسي على طرق كمية في الجامعة، ينبغي أن يساعد في حفز المزيد من التحليلات الكمية للسياسات الاجتماعية وتحسين استعمالها في الأمد الطويل. وفي عمليات البنك الدولي، استعملت بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة الخاصة بجامايكا في مناقشات عن الفقر، وشبكات الأمان، والتوجيه وإصلاح نظام التعليم الثانوي.

٤٩ - تم تحليل بيانات استقصائي غانا وبيرو (كلاهما لعامي ١٩٨٥ و١٩٩٠) بناءً على طلب من موظفي إدارات العمليات في البنك الدولي لاستعمالها في تقييم أوضاع الفقر، والمذكرة الاقتصادية القطرية والعمل القطاعي الآخر في كل من البلدين. والواقع أن الإدارة القطرية المعنية بغانا استعانت بخبير متفرغ مختص في تحليل البحوث لكي يقوم بصورة رئيسية بعمليات تحليل تستعمل بيانات استقصاء غانا وإدماجها في الحوار معها بشأن السياسات. كما استعملت بيانات استقصاء بوليفيا في تحليل أثر صندوق الطوارئ الاجتماعية، الذي اعتبر نموذجاً لعدة صناديق اجتماعية دولية التمويل. وتتوفر خطط لاستعمال بيانات استقصاء بوليفيا في تقييم أثر

صندوق الاستثمار الاجتماعي البوليفي وتصميم مشروع جديد لرعاية الطفولة. وبدأ العمل في أنشطة عمليات باستعمال بيانات كل من المملكة المغربية وباكستان وفنزويلا ونيكاراغوا وغيانا وفيت نام حالما توفرها تقريباً. ولم تجر أنشطة لأغراض عمليات تذكر بالنسبة إلى بيانات موريتانيا. أما بيانات كوت ديفوار فلم تستعمل فوراً في تحليل السياسات، غير أن الإدارة الفنية لمنطقة أفريقيا أجرت في الآونة الأخيرة برنامجاً طموحاً من البحوث المتصلة بعمليات لاستعمال تلك البيانات.

## جيم - الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في الوقت الحاضر

٥٠ - تعمل مجموعة بحوث التنمية حالياً على عدة جهات مساندة للدراسة على قياس مستوى المعيشة. ويتغير مع مرور الوقت التأكيد الذي يعطى لمختلف مسارات العمل، كما تتغير الأنشطة المحددة التي تنفذ بموجب كل منها. وما يلي نظرة موجزة على أنشطة في بداية عام ١٩٩٥.

٥١ - تحليل البيانات. يتحمل أن يكون تحليل بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة لأغراض السياسات والبحوث على السواء أكبر نشاط منفرد من أنشطة مجموعة بحوث التنمية ولذا ينتشر في عمل القسم لدرجة يصعب قياسها كميًا.

٥٢ - المساعدة في تنفيذ استقصاءات جديدة. تواصل مجموعة بحوث التنمية تقديم المساعدة في القيام باستقصاءات جديدة. ففي السنة المالية ١٩٩٤، أُنجز العمل الميداني لأغراض استقصاء جديد أو جولة من استقصاء سنوي في سبعة بلدان، مع التقدم في التحضير لاستقصاءات في المستقبل في عشرة بلدان أخرى. وفي عدد ضئيل من الحالات، يمضي موظفو القسم أو استشاريون يستعان بهم عدة أشهر في العمل على بلد واحد للمساعدة في وضع المشروع وتقديم المساعدة الفنية اللازمة بأنفسهم. وتتزايد المساعدة التي تقدمها المجموعة لتحديد استشاريين مستقلين مناسبين، وكتابة وثائق مهامهم وصلاحياتهم واستعراض عملهم، دون تقديمهم فعلياً لكميات كبيرة من المساعدة الفنية بأنفسهم. ويعكس ازدياد الاعتماد على أشخاص من خارج مجموعة بحوث التنمية تجاوز الطلب على استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة إمكانات المجموعة لتقديم المساعدة.

٥٣ - إدارة وتوثيق مجموعات البيانات القائمة وتعميمها على الباحثين. تؤرشف مجموعة بحوث التنمية وتعمم البيانات من استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة على المهملين لاستعمالها. ويتواصل تعميم مجموعات البيانات القائمة بمعدل واحدة في اليوم. أما المتعاملون فمعظمهم من البنك الدولي والجهات الأكاديمية، مع نسبة أقل من موظفي إدارات العمليات في البنك الدولي. كما تتوفر بيانات من المؤسسات التي قامت بالعمل الميداني. وتلبي هذه الهيئات الاحتياجات داخل البلدان من البيانات. وبالنسبة إلى الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٣ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، كرّس القسم موارد كبيرة لتحسين توثيق الاستقصاءات بغية تخفيض تكاليف البدء بالنسبة إلى مستعملين جدد، وصون وبناء الذاكرة المؤسسية فيما يتعلق بهذه الاستقصاءات، وتخفيض التكلفة التي يتحملها القسم بنسبة الوحدة فيما يتعلق بتعميم المعلومات.

٥٤ - التدريب وتحضير المواد التعليمية المكتوبة. ينتج القسم دورياً مطبوعات عن الدروس المستفادة من الخبرة العملية في تنفيذ الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. فعلى سبيل المثال، شرع القسم في خريف عام ١٩٩٤ بوضع دليل شامل على كيفية تنفيذ استقصاء دراسة على قياس مستوى المعيشة من البداية وحتى النهاية. وفي عام ١٩٩٢، شرعت مجموعة بحوث التنمية بتنفيذ دورة تدريب داخلية في البنك الدولي لموظفي إدارات العمليات المسؤولين عن استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة.

٥٥ - المطبوعات. تساند مجموعة بحوث التنمية سلسلة أوراق العمل الخاصة بالدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة التي تنشر دراسات عن قضايا ذات صلة بجمع أو تحليل استقصاءات متعددة المواضيع للأسر المعيشية. ويركز بعضها على طرق جمع البيانات أو التحليل الإحصائي، بينما تركز الأخرى على وصف أو تحليل سلوك الأسر المعيشية أو آثار السياسات الحكومية.

٥٦ - البحوث على طرق الاستقصاء. من وقت لآخر، ترعى مجموعة بحوث التنمية بحثاً على الطرق المنهجية للاستقصاء. وفي خريف عام ١٩٩٤، شرعت في تنفيذ مشروع متعدد السنوات لتحسين ملاءمة استقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة للسياسات من خلال: (١) زيادة مجموعة المواضيع التي تناولها؛ و(٢) تحسين نوعية البيانات؛ و(٣) تحسين أو تبسيط تنفيذ الاستقصاءات. ومن شأن هذا العمل أن ينطوي على تجارب ميدانية، وتحليل واسع النطاق لمختلف طرق القيام بالأنشطة في إطار استقصاءات الأسر المعيشية المتعددة المواضيع منذ بداية الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة.

٥٧ - للمزيد من المعلومات. للاطلاع على المزيد من المعلومات عن أي من الاستقصاءات التي ساندتها مجموعة بحوث التنمية، يمكن للقارئ القيام بأي مما يلي:

الرجوع إلى موقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/lsms/lsmshome.html>  
موقع الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة

LSMS Surveys  
Development Research Group  
World Bank  
1818 H Street, N. W.  
Washington, D. C. 20433

إرسال بريد عادي إلى:

LSMS Surveys  
Development Research Group  
1-202-522-1153

إرسال فاكس إلى:

LSMS@worldbank.org

إرسال بريد إلكتروني إلى:

## المرفق

### إيضاح استبيان "نموذجي" للدراسة على قياس مستوى المعيشة:

#### موجز تصميم استبيان بشأن غانا

يصف هذا المرفق استبيان الأسر المعيشية واستبيان المجتمعات المحلية واستبيان الأسعار في استقصاء الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في غانا. ومع أنه لا يوجد نموذج رسمي لأغراض الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، تقترب الاستبيانات التي استعملت في غانا من كونها نماذج. ويصفها هذا المرفق لهذا الغرض. وتتوفر طبعات مشروحة من استبيانات كوت ديفوار وتنزانيا في غروطارت (١٩٨٨) وآينسورث وآخرين (١٩٩٢). ويمكن أن يسمى استبيان كوت ديفوار نموذجاً للدراسة على قياس مستوى المعيشة. كما أن استبيان تنزانيا مماثل "لنموذج" ولكن مع تفاصيل في بعض الوحدات أكثر من المعتاد.

أجريت الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في غانا لأول مرة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨. وقام هذا الاستقصاء على الصعيد الوطني بجمع بيانات على مستوى الأسر المعيشية والأفراد باستعمال استبيان أسر معيشية متعدد الأغراض. وتم جمع بيانات على مستوى المجتمعات المحلية باستعمال استبيان أسر معيشية في مناطق ريفية واستبيان أسعار في مناطق ريفية ومناطق حضرية على السواء. وفي الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩، أعيد تنفيذ الاستبيانات الثلاثة.<sup>١٠</sup>

#### استبيان الأسر المعيشية

يضم استبيان الأسر المعيشية وحدات (أقسام) لجمع البيانات عن الهيكل الديمغرافي للأسرة المعيشية، وأوضاعها الإسكانية والتعليمية والصحية، والعمالة، والهجرة، والإنفاق والدخل، وأنشطة الأعمال غير الزراعية للأسرة المعيشية، وأنشطتها الزراعية، والخصوبة الإنجابية واستعمال موانع الحمل، والادخار والائتمان، وقياسات بشرية (الطول والوزن).

كان الشخص الذي حددته الأسرة المعيشية باعتباره رب الأسرة يقوم بالرد على الأسئلة عن معلومات عامة عن الأسرة المعيشية، أو يشير إلى الشخص الذي يمكن أن يعرف جواباً أفضل. وإذا لم يكن رب الأسرة المعيشية موجوداً، كان يجري اختيار عضو في الأسرة المعيشية المعنية قادر على تقديم المعلومات عن أحوال الأسرة المعيشية. وفي معظم وحدات الاستبيان، طلب من كل عضو في الأسرة المعيشية أن يرد على الأسئلة بالأصالة عن نفسه، غير أنه سمح للأبوين الرد نيابة عن أولادهم صغار السن.

أُنجز استبيان الأسر المعيشية في مقابلتين تفصل بينهما مدة أسبوعين: حيث أُنجزت الأقسام 8-0، و16A، و17A، و17C في المقابلة الأولى.<sup>١١</sup> أما الأقسام 9-15، و16B، و17B فقد أُنجزت في المقابلة الثانية. وكان الاستبيان موضوعاً بحيث تناقش قضايا أكثر حساسية كالخصوبة الإنجابية والادخار قرب النهاية. وما يلي وصف موجز لمضمون كل من الوحدات:

#### أولاً - المقابلة الأولى

القسم 0 معلومات عن الاستقصاء

0A معلومات عن رب الأسرة المعيشية والحيث على الأسئلة

0B موجز نتائج الاستقصاء

0C ملاحظات وتعليقات

يدون تاريخ إجراء المقابلة، ودين ولغة رب الأسرة المعيشية، واللغة التي استعملها الحبيب على الأسئلة والمعلومات الفنية الأخرى فيما يتعلق بالمقابلة.

القسم 1 أعضاء الأسرة المعيشية

1A كشف الأسرة المعيشية

1B معلومات عن والدي أعضاء الأسرة المعيشية

1C الأولاد المقيمون في مكان آخر

القسم 1A يدرج سن وجنس كافة الأشخاص الذين أمضوا الليلة الماضية في تلك الأسرة المعيشية وأعضاء الأسرة المعيشية، فضلاً عن الوضع العائلي لكل منهم وصلة قرابته مع رب الأسرة المعيشية. ويتم أولاً إدراج الأسرة المعيشية وإعطاؤها رقم هوية مميزاً هو ١. علماً بأن تعريف أعضاء الأسرة المعيشية يشمل "كافة الأشخاص الذين يعيشون ويأكلون وجبات طعامهم معاً عادة في المسكن المعني". أما الذين كانوا غائبين أكثر من تسعة أشهر من بين الاثني عشر شهراً الماضية فهم يستبعدون، ما عدا رب الأسرة المعيشية والأطفال دون سن ثلاثة أشهر.

واستعمل تقويم يبيّن تاريخ تعداد السكان لعام ١٩٨٤ ، وذلك لمساعدة المقيمين على الأسئلة على أن يعطوا بدقة تواريخ الميلاد والوقائع السابقة منذ زمن طويل والتي لم يمكن إبراز وثائق بشأنها.

وتم في الأقسام 1B و1C على التوالي جمع معلومات عن عدد سنوات الدراسة والمهنة بالنسبة إلى الوالدين غير المقيمين (بمن فيهم المتوفون) لأعضاء الأسرة المعيشية، وعن السن والجنس وعدد سنوات الدراسة للأولاد غير المقيمين (الأحياء حالياً) لأعضاء الأسرة المعيشية.

#### القسم 2 السكن

##### 2A نوع المسكن

##### 2B مصاريف السكن

يضم القسم 2A نوع المسكن وسنوات الإقامة في المسكن الحالي. أما القسم 2B فيعني بمصروفات الأسر المعيشية شاملة أجرة السكن وخدمات مرافق النفع العام ومصدر المياه ووقود الطبخ والإنارة، فضلاً عن نوع المرحاض.

#### القسم 3 عدد سنوات الدراسة

##### 3I المواظبة

##### 3II المصروفات

في القسم 3I، جمعت بيانات كل عضو في الأسرة المعيشية من سن خمس سنوات فما فوق عن معلومات ذاتية عن الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والمواظبة على الدوام في المدارس، والتحصيل المنجز والمدرسة المنتقح بها حالياً. وبالنسبة إلى كافة الأشخاص الذين واطبوا على الدراسة في الإثني عشر شهراً الماضية، جمعت في القسم 3II بيانات عن المصروفات والمنح الدراسية والمسافة والزمن اللازم للوصول إلى المدرسة. وعدد سنوات الدراسة. ويبيّن المرفق واو تحويل أعلى صف دراسي أنجز إلى عدد من سنوات الدراسة.

#### القسم 4 الصحة

في القسم 4 ، طلب من كل من أعضاء الأسرة المعيشية ومن والدي الأولاد الرد على الأسئلة المتعلقة بالحالة الصحية. وأبلغ المقيم على الأسئلة عن مرض واحد أو إصابة واحدة على الأكثر، إن وجد، عان منه في الأسابيع الماضية، ونوع الرعاية الصحية التي حصل عليها ومكان تقديمها وتكلفتها، والمبلغ الذي أنفق في الإثني عشر شهراً الماضية على لقاحات ضد الأمراض، وعلى خدمات رعاية أمومة وطفولة أو استشارات طبية أخرى. وطلب من النساء من سن ١٥ سنة فما فوق الإجابة على أسئلة عن عدد المواليد الأحياء الذين أنجبوا.

#### القسم 5 الأنشطة الاقتصادية

##### 5A استعمال الوقت والبحث عن عمل

##### 5B العمل الرئيسي في الأيام السبعة الماضية

##### 5C العمل الثانوي في الأيام السبعة الماضية

##### 5D البحث عن عمل إضافي

##### 5E العمل الرئيسي في الإثني عشر شهراً الماضية

##### 5F سيرة العمل

##### 5G العمل الثانوي في الإثني عشر شهراً الماضية

##### 5H الأنشطة الأخرى

طلب من كافة الأشخاص من سن سبع سنوات فما فوق الرد على الأسئلة عن الأنشطة الاقتصادية التي في القسم 5 ، بدءاً بأسئلة عن طبيعة عملهم في الأيام السبعة الماضية. بالنسبة إلى الأشخاص الذين لم يعملوا في الأيام السبعة الماضية، تم جمع بيانات عن البحث عن عمل، الحد الأدنى المقبول من الأجر، وسبب عدم البحث عن عمل. بالنسبة إلى العمل في الأيام السبعة الماضية، جمعت معلومات عن عدد ساعات العمل، وطول مدة العمل، ونوع رب العمل، والضرائب، والمسافة ومدة الانتقال إلى مكان العمل، والمستحقات النقدية والعينية، والمزايا. وتم توجيه أسئلة مماثلة عن العمل الثانوي في الأيام السبعة السابقة. ووجهت أسئلة عن البحث عن عمل إضافي، شاملة نوع العمل الذي تم البحث عنه وأدى أجر مقبول. وإذا كان العمل الرئيسي في الإثني عشر شهراً الماضية مختلفاً عن العمل الرئيسي أو الإضافي في الأيام السبعة الماضية، يطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة بالنسبة إلى ذلك العمل أيضاً. وجمعت معلومات عن نوع العمل وسنوات الخبرة في أي عمل سابق للعمل الرئيسي في الأشهر الإثني عشر الماضية. كما أنه إذا كان يتوفر

عمل ثانوي في الأشهر الاثني عشر الماضية مختلف عن الأعمال الأخرى، فقد تم جمع بيانات عن شروط العمل والمستحقات. كما جمعت بيانات عن الأيام والساعات التي أمضيت في القيام بمهام منزلية من جانب كل من أعضاء الأسرة المعيشية من سن سبع سنوات فما فوق.

#### القسم 6 الهجرة

أجاب كافة أعضاء الأسرة المعيشية من سن سبع سنوات فما فوق في القسم 6 أيضاً على أسئلة عن الهجرة: إن لم يكن ولد في مقر الإقامة الحالي فهل كان مكان ولادته قرية أم بلدة أم مدينة أم سوى ذلك؟ كم كان عمر الأشخاص حين غادروا المكان؟ ماذا كان السبب الرئيسي للمغادرة؟ ماذا كان السبب الرئيسي للمجيء إلى المكان الحالي للإقامة؟ من أية المناطق أتى الشخص للمكان الحالي، وهل كانت قرية أم بلدة أم مدينة؟ ما عدد الأماكن التي عاش فيها الشخص لفترات تزيد على ثلاثة أشهر في حياته؟

#### القسم 7 المقيمون على الأسئلة المختارون للجولة الثانية (المقابلة الثانية)

في القسم 7 طلب من المقيم الرئيسي على الأسئلة تحديد: (١) عضو الأسرة المعيشية الذي يعرف أكثر من غيره عن الأنشطة الزراعية وأنشطة تربية المواشي التي تقوم بها الأسرة المعيشية، و(٢) عضو الأسرة المعيشية الذي يقوم بشراء المواد الغذائية، و(٣) عضو الأسرة المعيشية الذي يعرف أكثر من غيره عن مصروفات أعضاء الأسرة المعيشية ودخلهم وإدخارهم. كما طلب من المقيم على الأسئلة تحديد أهم ثلاثة أنشطة أعمال وتجارة تعود للأسرة المعيشية المعنية. وأخيراً، اختيرت امرأة عشوائياً من بين نساء الأسرة المعيشية بين سن ١٥ سنة و ٥٠ سنة للإجابة على أسئلة الوحدة الخاصة بالخصوبة الإنجابية. وتجري في الجولة الثانية (من المقابلات) مقابلة كافة النساء المعنيات في الاستقصاء.

#### القسم 8 خصائص المسكن

ينوه القسم 8 إلى المواد التي تم تشييد مسكن الأسرة المعيشية منها وذلك من حيث الجدران والأرضيات والأسقف والنوافذ ومساحة الأرض بالأمتار المربعة.

#### ثانياً - المقابلة الثانية

#### القسم 9 الأنشطة الزراعية الرعوية

9A الأرض

9B المحاصيل

9C عمر المحاصيل الشجرية

9D مستلزمات المزارع

9E مبيعات المنتجات الغذائية من محاصيل الزراعة البينية

9F المواشي

9G المنتجات الحيوانية

9H الاتصالات الخدمانية الإرشادية لأغراض تربية المواشي

9I مصروفات على المواشي

9J الأدوات اليدوية

9K المعدات الزراعية

في القسم 9، كان المقيم على الأسئلة هو عضو الأسرة المعيشية الذي حدد في القسم 7 باعتباره يعرف أكثر من الباقين عن الأنشطة الزراعية والرعوية التي تقوم بها الأسرة المعيشية المعنية. ويشير معظم الأسئلة للاثني عشر شهراً الماضية. ونظراً لأن المقابلات كانت تجرى طوال السنة، فإن الاثني عشر شهراً تختلف ما بين الأسر المعيشية. وهذا يعني أيضاً أن إنتاج المحاصيل (الحصاد) في تلك الفترة يمكن أن يكون من دورة زراعية سابقة مع تطابق المستلزمات والدورة الزراعية الحالية. ويغطي القسم 9A الأرض التي تملكها الأسرة المعيشية وتؤجرها وتزرعها، وعن مبيعات الأراضي وهباتها ومبادلاتها، فضلاً عن الأراضي التي تزرع مؤاكرة من الغير أو لحساب الغير. يجمع القسم 9B معلومات عن مساحة الأرض المزروعة وإنتاجها وتوزيع محصولها والفاقد بسبب الآفات الزراعية والقيمة السوقية لما مجموعه ٣٢ محصولاً. وينوه القسم 9C إلى نسبة المحاصيل في كل من الفئات الثلاث: (١) صغيرة وليست قادرة على الإنتاج بعد، و(٢) في قمة إنتاجها، و(٣) قريبة من نهاية حياتها المنتجة. ويستقصى القسم 9D مستلزمات المزارع، شاملة البذور والغراس والأسمدة والسماد الطبيعي ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات وخيوط القنب وأكياس الخيش. وجمعت معلومات عن الكميات التي استعملت والتكاليف ومصادر السلف لأغراض شرائها. كما جمعت معلومات عن مصروفات النقل والتخزين وأجور العمال وتكاليف الحيوانات

المستأجرة والوقود والماكينات المستأجرة وأعمال التصليح. كما جرى التنويه إلى الزراعة بالمؤاكرة من الغير أو لحساب الغير شاملة نسبة الغلة المتبادلة، مثلما نوه إلى الاتصالات مع المرشد الزراعي المعني.

يضم القسم 9E معلومات عن تجهيز المحاصيل التي تزرعها الأسرة المعيشية لأغراض البيع. من قام بالتجهيز؟ كم شهراً في السنة؟ كم مرة بيعت؟ كم كان ثمنها؟ كم أنفق على الأدوات والنقل واليد العاملة؟ ويضم القسم 9F بيانات عن قيمة ومبيعات واستهلاك ومشتريات المواشي في الاثني عشر شهراً الماضية. وسأل القسم 9G عن تجهيز المنتجات الحيوانية التي تنتجها الأسرة المعيشية لأغراض البيع، شاملة قيمة الكمية المباعة. أما الاتصالات مع العاملين في الإرشاد الزراعي والحيواني في الاثني عشر شهراً الماضية فيغطيها القسم 9H. وينوه القسم 9I إلى المصادر والإنفاق على التموين والخدمات للمواشي. ويستقصي القسم 9J عن ملكية الأدوات اليدوية. ويستقصي القسم 9K ملكية وقيمة ومبيعات ومشتريات الماكينات الثقيلة شاملة الجرارات الزراعية والمحارث والعربات والمركبات وثيران الجر.

القسم 10 العمل غير الزراعي لحساب الذات

10A أوضاع العمل

10B الإنفاق

10C الإيرادات

10D أصول الأعمال

يجمع القسم 10 بيانات عن العمالة غير الزراعية لحساب الذات بشأن أهم ثلاثة مشاريع تستثمرها الأسرة المعيشية. والجب على الأسئلة عن كل من هذه المشاريع هو عضو الأسرة المعيشية الأكثر اطلاعاً على عمله (كما حدد في القسم 7). وتجمع بيانات عن الملكية، وعدد العاملين، ونوع المستحقات التي تدفع للعاملين في كل مشروع. وبالنسبة إلى كل نشاط أعمال، يتم جمع معلومات عن الإنفاق في الاثني عشر شهراً الماضية على الأجور والمواد الخام والضرائب. وطلب من الجيب على الأسئلة عن مقدار ما تلقى نقداً وسلعاً من المبيعات ومقدار ما استهلكت الأسرة المعيشية من إنتاج المشروع منذ المقابلة الأولى. ويتم جمع معلومات عن ملكية ومبيعات ومشتريات الأصول والمباني والأراضي والمركبات والأدوات والسلع المعمرة، وذلك في الاثني عشر شهراً الماضية.

القسم 11 الإنفاق على غير المواد الغذائية والموجودات من السلع المعمرة

11A المصروفات اليومية

11B المصروفات السنوية

11C الموجودات من السلع المعمرة

11D مصروفات لأغراض التحويلات

يجمع القسم 11 معلومات عن إنفاق الأسرة المعيشية من عضو الأسرة المعيشية الذي تم تحديده في القسم 7 باعتباره الأقر على الإجابة على الأسئلة عن الإنفاق على غير المواد الغذائية. وطلب من الجيبين على الأسئلة تذكر المبلغ الذي أنفق منذ المقابلة الأولى (حوالي أسبوعين) على المصروفات اليومية مثل بطاقات الليانصيب، والسجائر، والصابون، ومنتجات العناية الشخصية، ووقود الطبخ، وأعواد الثقاب والشموع، والبنزين. كما جمعت معلومات عن الإنفاق على السلع الأخرى، سواء في الأسبوعين الماضيين أو الاثني عشر شهراً الماضية، وذلك بالنسبة إلى الأحذية، والأقمشة، وتصليح الملابس، والمواصلات العامة، واللوازم الورقية والأثاث، وتجهيزات المطبخ والخدمات الطبية، وخدم المنزل، والحلي، والترفيه والسلع الأخرى (انظر استبيان الأسر المعيشية). كما جمعت في القسم 11C معلومات عن أسعار شراء ومدة ملكية وقيمة مبيع السلع المعمرة التي تملكها الأسرة المعيشية. ودونت في القسم 11D درجة قرابة وموقع إقامة متلقي التحويلات التي أرسلتها الأسرة المعيشية (أما التحويلات التي تتلقاها الأسرة المعيشية فهي تدخل في القسم 14A). وتسجل المساهمات في خطة الادخار الدوار Susu في هذا القسم باعتبارها مصروفات. ("Susu" خطة ادخار دوار يسهم في إطارها المشاركون بمبلغ ثابت منتظم. ثم يخصص المجموع الكلي فيما بين المشاركين حسب الدور). أما الدخل من Susu فيدوّن في القسم 14A.

القسم 12 المصروفات على المواد الغذائية والإنتاج المنزلي

12A الإنفاق على المواد الغذائية

12B استهلاك الإنتاج المنزلي

في القسم 12A، تم جمع معلومات عن المبالغ التي أنفقت منذ أول مقابلة (حوالي أسبوعين) على ٦٠ من أصناف المواد الغذائية. كما وجهت أسئلة عن عدد الأشهر التي تم شراء الصنف فيها في الاثني عشر شهراً الماضية. وجمعت معلومات عن عدد مرات الشراء في مدة شهر والمبلغ الذي أنفق في كل مرة بالنسبة إلى الأصناف الستين المذكورة. ويسهل هذا حساباً تقريبياً للإنفاق السنوي. وطلب القسم 12B أجوبة عن الكمية المستهلكة والقيمة السوقية للمواد الغذائية التي زرعتها أو ربعتها الأسرة المعيشية في الاثني عشر شهراً الماضية.



### القسم 13 الخصوبة الإنجابية

#### 13A سيرة الخصوبة الإنجابية

#### 13B تنظيم الأسرة

قامت امرأة اختيرت عشوائياً من بين أعضاء الأسرة المعيشية حسبما أوضح في القسم 7 بالإجابة على الأسئلة المدرجة في القسم 13. وسئلت هذه المرأة عما إذا كانت قد حملت وإن كان الجواب بالإيجاب عما إذا وضعت مولودها. أما النساء اللاتي أجبن بأمن وضمن موالدهن فيسألن عن تاريخ الولادة والجنس بالنسبة إلى كافة المواليد، بمن فيهم الذين لم يبقوا على قيد الحياة. وإن لم يكن الطفل حياً تسأل المرأة عن المدة التي عاشها. وتسأل المرأة عن الولادة والإرضاع من ثديها لآخر طفل لها، والسن التي بدأت عندها بالعيش مع زوجها وعدد حالات الإجهاض التي أصابتها. ويجمع القسم 13B معلومات عن معرفة واستعمال ومصدر وتكاليف ست طرق حديثة وست طرق تقليدية من طرق تنظيم الأسرة.

### القسم 14 الدخل الآخر

#### 14A الدخل من التحويلات

#### 14B دخل متنوع

يجمع القسم 14 بيانات عن النقود والسلع التي تأتي للأسرة المعيشية كتحويلات أو من مصادر مثل صناديق رعاية العاملين ونفقة البائنة أو صناديق الادخار الدوار.

### القسم 15 السلف والادخار

#### 15A النقود والسلع المقرضة والمستعارة

#### 15B القروض المتعاقد عليها

#### 15C الادخار

يجمع القسم 15 معلومات عن مبلغ مديونية أعضاء الأسرة المعيشية لأشخاص أو مؤسسات خارج الأسرة المعيشية. وإذا اقترض أي من أعضاء الأسرة المعيشية النقود أو السلع وسددها في الاثني عشر شهراً الماضية، يتم جمع تفاصيل تلك القروض. وتشمل المعلومات مصدر مبلغ القرض، والفائدة، والمدفوعات الجانبية، والضمان العيني، وجدول السداد، وسبب الاقتراض، وعدد القروض من نفس المصدر. ويطلب من الأسرة المعيشية إدراج مواقع مدخراتها، إن وجدت، شاملة البنوك، وبنوك الادخار الإسكاني، وبنوك الادخار الريفي، والحسابات بعملات أجنبية، والحسابات المصرفية الأخرى، والأسهم والمنزل. كما يدون مجموع قيمة كافة المدخرات.

### القسم 16 المقاييس البشرية

#### 16A الجولة الأولى

#### 16B الجولة الثانية

تؤخذ القياسات البشرية لكل من أعضاء الأسرة المعيشية. وأخذت مقاييس القسم 16A في مقابلة الجولة الأولى وأخذت مقاييس القسم 16B في مقابلة الجولة الثانية. وجمعت البيانات عن جنس كل عضو في الأسرة المعيشية وتاريخ أخذ القياسات والوزن والطول. كما أشير إلى ما إذا كانت المرأة التي أجابت على الأسئلة حاملاً أم مرضعة. وقد وضع تصميم الاستقصاء بحيث تجري إعادة قياس ووزن نسبة ٢٠ في المائة من الجيبين على الأسئلة، شاملة الذين شذت قياساتهم كثيراً عن المعيار، وذلك في الجولة الثانية. ونتيجة لخطأ في برنامج إدخال البيانات ليس مرتبطاً بدقة البيانات، تمت إعادة وزن وقياس أغلبية الجيبين عن الأسئلة في أول ثلاثة شهور من السنة الأولى. وقد صحح الخطأ لاحقاً.

### استبيان المجتمعات المحلية

نفذ المشرف على الفريق استبيان مجتمعات محلية أنجز بمساعدة من زعماء القرى ومعلمي المدارس والموظفين الحكوميين والعاملين في الرعاية الصحية. وأعطيت تعليمات للمشرفين لإجراء مقابلات بالنسبة إلى كافة المناطق الريفية وفي المناطق الأخرى التي فيها عمل زراعي. وأنجزت الاستبيانات لكافة التجمعات الريفية ومعظم التجمعات شبه الحضرية وتجمع حضري واحد. (يشير مصطلح "تجمع" إلى مجموعة من ١٦ أو ٣٢ أو ٤٨ أسرة معيشية ضمن منطقة جغرافية واحدة تم استقصاؤها. ويشرح الفصل الثالث من هذه الوثيقة هذا المصطلح). وحيثما كانت الأسر المعيشية في تجمع ما موجودة في أكثر من مجتمع محلي متميز، أنجزت استبيانات لكل منهما. وفي تلك الحالات، يضم كل استبيان مجتمع محلي قائمة تشير إلى أي من الأسر المعيشية في ذلك التجمع تنتمي إلى ذلك المجتمع المحلي. وتم جمع بيانات عن مواضيع مختلفة حسبما نوقش أعلاه.

يضم القسم 1 (المعلومات الديمغرافية) عدد سكان المجتمع المحلي، وقائمة بالفئات العرقية والدينية، وطول مدة وجود المجتمع المحلي وما إذا كان قد ازداد أم لا. وتشمل أسئلة القسم 2 (الاقتصاد والبنية الأساسية) قائمة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والقدرة على الوصول لطريق صالح

لسير السيارات، والكهرباء، والمياه الجرورة بشبكة أنابيب، ومطعم أو كشك بيع أطعمة، ومكتب بريد، وبنك، وسوق يومي ونقل عام. وطرح أسئلة عن العمالة والهجرة للحصول على العمل، ووجود مشاريع تطوير المجتمع المحلي المعني. ويسأل القسم 3 عن المسافة إلى المدارس الابتدائية والثانوية. وبالنسبة إلى ما في حدود ثلاث مدارس ابتدائية، وأقرب مدرسة متوسطة وأقرب مدرسة ثانوية، يتم الحصول على معلومات عما إذا كانت مدرسة عامة أم خاصة، وما إذا كانت للبنين أم للبنات، أم لكليهما، وعدد الصفوف وتاريخ بنائها. كما يتم جمع معدلات الالتحاق بالمدارس وأسباب عدم انتظام الأولاد فيها. ويجمع القسم 4 (الصحة) بيانات عن المسافة والزمن اللازم للوصول لأقرب شيء من كل نوع من عدة أنواع من العاملين في الرعاية الصحية (طبيب، ممرضة، صيدلي، قابلة، عامل في تنظيم الأسرة، عامل في صحة المجتمع المحلي، قابلة غير قانونية ومداوي غير قانوني) وكل من عدة أنواع من مرافق الرعاية الصحية (مستشفى، مستوصف، صيدلية، مركز أمومة، مركز صحي ومركز تنظيم أسرة). وتضم الأسئلة التي في القسم 5 (الزراعة) نوع المحاصيل المزروعة في المجتمع المحلي، كم مرة ومتى تزرع وتخصد، وكيف يباع المحصول بصفة عامة. كما يشمل هذا القسم أسئلة عن استعمال مبيدات الآفات الزراعية والري. كما تجمع بيانات نوعية عن هطولات السنة الماضية، وسوق الأراضي المحلي، ومدى انتشار الزراعة بالمواكزة، والأجور الزراعية في المجتمع المحلي.

في عدة أقسام، طلب من المجيبين على الأسئلة إدرج المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي. ودونت الإجابات وأعطيت رموزاً بعد استيفاء كافة الاستبيانات. ويدرج القسم 3 من المرفق "حاء" هذه الرموز. وفي التجمعات التي جرى استقصاؤها في كلتا سنتي الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة في غانا (١٩٨٧ - ١٩٨٨ و ١٩٨٨ - ١٩٨٩)، لم ينفذ استبيان التجمعات المحلية في السنة الثانية.

### استبيان الأسعار

كان من المتعين إنجاز استبيان أسعار لكل من التجمعات. حيث تجمع الأسعار من في حدود ثلاثة باعة لما يبلغ ٢٨ صنفاً من المواد الغذائية و٦ أصناف من المواد الصيدلانية و١٣ صنفاً آخر من الأصناف غير الغذائية. وقد اختيرت هذه الأصناف لأنها مهمة في معظم موازنات الأسر المعيشية ولأنها عادة متوفرة في معظم المناطق في البلد المعني. واستعملت الموازين لتحديد الوزن الدقيق للأصناف الغذائية. وفي التجمعات التي ضمت أكثر من منطقة واحدة، أجز استبيان للسوق الأقرب لكل من المنطقتين. ونفذ استبيان الأسعار في كلتا السنتين في نصف التجمعات التي تم استقصاؤها في السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ و ١٩٨٨ - ١٩٨٩.

## المراجع

- Ainsworth, Martha and others, 1992, *Measuring the Impact of Fatal Adult Illness in Sub-Saharan Africa: An Annotated Household Questionnaire*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 90, World Bank, Washington, D.C.
- Ainsworth, Martha, 1986, "Implementing of the LSS in the Field." World Bank, Washington, D. C.
- Ainsworth, Martha and Juan Muñoz, 1986, *The Côte d'Ivoire Living Standards Survey: Design and Implementation*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 26. World Bank, Washington, D. C.
- Chander, Ramesh and others, 1980, *Living Standards Surveys in Developing Countries*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 1. World Bank, Washington, D. C.
- Deaton, Angus. Forthcoming. *The Analysis of Household Surveys – Microeconometric Analysis for Development Policy*. Research Program in Development Studies, Princeton University.
- Glewwe, Paul and Jacques van der Gaag. 1988. *Confronting Poverty in Developing Countries: Definitions, Information and Policies*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 48. World Bank, Washington, D. C.
- Grootaert, Christiaan. 1986. *Measuring and Analyzing Levels of Living in Developing Countries: An Annotated Questionnaire*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 24. World Bank, Washington, D. C.
- Grosh, Margaret E. 1991. *The Household Survey as a Tool for Policy Change: Lessons from the Jamaican Survey of Living Conditions*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 80. World Bank, Washington, D. C.
- Grosh, Margaret E. and Paul Glewwe. 1992. *LSMS Surveys: A Brief History and Proposals for the Future*. World Bank, Washington, D. C.
- Grosh, Margaret E. and Juan Muñoz. 1996. *A Manual for Planning and Implementing the Living Standards Measurement Study Survey*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 126. World Bank, Washington, D. C.
- Kostermans, Kees. 1994. *Assessing the Quality of Anthropometric Data: Background and Illustrated Guidelines for Survey Managers*. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 101. World Bank, Washington, D. C.

## الحواشي

<sup>١</sup> هذه الدراسة خلاصة لدراسة أطول بعنوان: Grosh, A Guide to Living Standards Measurement Study Surveys and their Data Sets, Margaret E. and Paul Glewwe, May 1995, Living Standards Measurement Study Working Paper No. 120, World Bank, Washington, D. C.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المدرجة في هذه الدراسة تعود كلية للمؤلفين، وينبغي عدم نسبتها بأي طريقة للبنك الدولي أو المؤسسات المنتسبة إليه، ولا لأعضاء مجلس مديريه التنفيذيين أو البلدان التي يمثلونها.

<sup>٢</sup> تطلبت كتابة هذه الدراسة تفاصيل كثيرة جداً للسياق وإجراءات استقصاء فنية وتحليل استقصائي في ثمانية عشر بلداً. واعتمدنا في هذا الجهد اعتماداً شديداً على التالية أسماؤهم: مارثا آينسورث، وهارولد ألدرمان، وبنو بيداني، وكارلو ديل بنو، وإيمانويل خيمينيز، ودين جوليف، وفاليري كوزيل، وخوان مونوز، ورايلن أوليفر، وكينون سكوت، وجاك فان دير غاغ، وكين هوا زهاو. وقامت ستيفاني فول وفيونا ماك كنتوش بتنقيح مسودة هذه الدراسة. وقام جيم شافر بتنضيدتها إلكترونياً. وأية أخطاء باقية في هذه الدراسة قد تكون نتيجة عدم إتقاننا على هؤلاء الأشخاص أكثر مما فعلنا.

<sup>٣</sup> كانت الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة تشير أصلاً إلى مجموعة من الأنشطة التي تمولها منحة بحوث محددة. وعلى مر السنين، أصبح هذا المصطلح يشير إلى مجموعة أكبر من الأنشطة تشارك في الهدف نفسه بغض النظر عن مصدر تمويلها. وتشير هذه الدراسة إلى التعريف الثاني.

<sup>٤</sup> بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة ثرية بما يكفي طبعاً لتسهيل استعمال مؤشرات أخرى خاصة برفاهة الأسر المعيشية (انظر غليوي وفان دير غاغ، ١٩٨٨).

<sup>٥</sup> استفاد هذا الجزء بشدة من آينسورث (١٩٨٦). انظر أيضاً غروش ومونوز (١٩٩٦) وآينسورث ومونوز (١٩٨٦).

<sup>٦</sup> لا يوجد عادة أكثر من اثني عشر سؤالاً غير مسبق الترميز.

<sup>٧</sup> من بين أوائل هذه برنامج عرف باسم GRIDS تم تطويره خصيصاً لاستقصاءات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة. ومنذ ذلك الحين، ظهرت في السوق برامج جاهزة أخرى مناسبة مثل: FORMTOOL أو PERFORM لأشكال البيانات وفي الآونة الأخيرة ظهرت إصدارات متقدمة من برامج معالجة الكلمات.

<sup>٨</sup> لسوء الحظ، من المتعذر القياس الكمي لهذه المفاضلة.

<sup>٩</sup> في حريف عام ١٩٩٢، أرسلنا رسائل إلى ٨٩ باحثاً كان لدينا سجل يثبت استعمالهم مجموعات بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستوى المعيشة، وذلك لأنهم حصلوا عليها من مجموعة بحوث التنمية (أو من الوحدات التي كانت سلفاً لها). وطلبنا منهم إدراج الدراسات التي كتبوها في البيانات، مع ذكر اسم البلد والسنة والوحدات المستعملة في التحليل. وتلقينا ٤٩ رداً. وأبلغنا عن حوالي ٢٠٠ كتاب ودراسة أو أطروحة. وهذا تقدير تقريبي فقط. وتوجد بضع حالات من العد المزدوج حيث أبلغ مؤلفان عن نفس المطبوعة، ولكن لم يبلغ عن الكثير من المؤلفات. كما طلبنا من الموظفين المعنيين بالإشراف على كل استقصاء إدراج أسماء الدراسات التي يعلمون أن الحكومة أجرتها أو أجراها محللون في جامعة في البلدان التي أجريت فيها استقصاءات. ومن الممكن أن لا يكون هذا كافياً لاحتواء مضمون كافة هذه المؤلفات، ولذا يغفل الكثير من التحليلات التي أجريت في البلدان النامية.

<sup>١٠</sup> تم جمع بيانات إضافية على مستوى المجتمعات المحلية من خلال استبيان مرافق الصحة وتنظيم الأسرة، واستبيان الصيدليات، واستبيان المدارس. كما جمعت بيانات إضافية على مستوى الأسرة المعيشية والفرد ذات صلة بالتعليم، بما في ذلك اختبار المقدرة على مهارات الحساب والقراءة والتفكير التجريدي. وليست هذه العمليات نموذجية ولذا ليست موصوفة في هذا المرفق.

<sup>١١</sup> لا تنطبق الأقسام 17A و17B و17C إلا على تلك الأسر المعيشية التي شاركت في استقصاء ١٩٨٨ - ١٩٨٩ في جمع بيانات نتائج اختبارات المهارات الإدراكية.

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

### 如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издавания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---